د. جيرمي سولت

تفتيت الشرق الأوسط

تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي

ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل

علي مولا





تَفْتيت الشرق الأوسط

تَفْتيت الشرق الأوسط

تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي

تأليف

جيرمِي سُولْتْ

أستاذ محاضر ـ دائرة العلوم السياسية ـ جامعة بِلْكِنْث ـ أنقرة

ترجمة

د. نبيل صبحي الطويل

برلماني ووزير وسكرتير اتحاد نقابات الأطباء في سورية (سابق)

٢٠٠٨

تَفْتيت الشرق الأوسط

تأليف: أ. جيرمي سُولْتْ

ترجمة: الدكتور نبيل صبحي الطويل

الطبعة الأولى: 1432هـ ـ 2011م

ISBN 978 - 9953 - 18 - 110 - 3



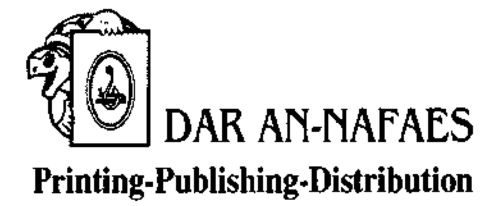
للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب 13066

هاتف: 00963 11 2770312

فاكس: 00963 11 2761099

دمشق ـ سوريا



Printing-Publishing-Distribution

P.o.Box 13066

Tel: 00963 11 2770312

Damascus - Syria

تنبيه

وردت في حواشي الكتاب بعض المختصرات
نبين دلالاتها في هذا التنبيه.

- The following abbreviations are used throughout the Notes:

AB — *The Arab Bulletin: Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916-1919. Including Indexes for 1916, 1917, and 1918 and the Supplementary Notes on the Middle East.* 4 vols. Oxford: Archive Editions, 1986.

ADM — *Arab Dissident Movement, 1905-1955.* 4 vols. Edited by A.L.P. Burdett. Slough, UK: Archive Editions, 1996.

FRUS — U.S. Department of State, Foreign Relations of the United States (series).

IAR — *Iraq Administration Reports, 1914-1932.* 10 vols. Edited by Robert L. Jarman. Slough, Uk: Archive Editions, 1992.

PB — *Palestine Boundaries, 1833-1947.* Edited by Patricia Toye. Durham, UK: Archive Editions, 1989.

RHD — *Records of the Hashimite Dynasties.* 15 vols. Edited by Alan Rush. London: Archive Editions, 1995.

RI — *Records of Iraq, 1914-1966.* 15 vols. Edited by Alan Rush. London: Archive Editions, 2001.



كلمة.. للمعرِّب

بسم الله الرحمٰن الرحيم

أيها القارئ العزيز...

بدأتُ، منذ نصف قرن تقريباً، تعريبَ ما أراه مهمّاً ومناسباً لنا، نحن أبناء الشرق الأوسط[1] العرب (من الفرنسية والإنكليزية). وهذا الكتاب، بدون مبالغة ولا تهويل، هو أفضلها ـ حتّى الآن ـ رغم أنه كُتب أصلاً للقرّاء الغربيين «الذين يريدون مزيداً من المعرفة عن الشرق الأوسط أكثر مما ترغب أو تستطيع أجهزة الإعلام التقليدية السائدة»، على حدِّ قول الناشر.

يقدِّم الكاتب الكريم «الخلفية الأساسية اللازمة لِفَهْم حاضر الشرق الأوسط بِعَرْضه حسب التسلسل الزمني للتاريخ الدموي الطويل للتدخُّل الغربي في بلاد العرب».

ويزيد الناشر: «وبتفصيل واضح ومُشرق، يتفحص الأحداث الجسام التي (هندست) المنطقة، بدْءاً من الاحتلال الفرنسي للجزائر والبريطاني لمصر في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الصراع الإسرائيلي العربي الفلسطيني والحرب المستمرة بعد احتلال العراق، ويربط كل هذه الأحداث برباط واحد».

ويعرض المؤلف (جيرمي سُولْت) «صورةً رديئة (ملغومة) لحملةٍ غربيّة مستمرَّة ثابتة لِقوى الغرب من أجل السيطرة على الشرق الأوسط بكل الوسائل المتاحة اللازمة». ويُركِّز الكاتب «**على الخسائر البشرية المُكْلِفة لهذه السياسات للحفاظ على (المصالح الغربية)** والتي صِيغَتْ باسْم **جَلْب المدنية والديمقراطية أو الحريَّة للمنطقة**».

وباستعماله (الأرشيفات) الأميركية والبريطانية ـ الرسمية ـ يكشف (سُولْت) «ما قرَّره الساسة وراء الأبواب المغلقة، ولماذا سيُغيِّر هذا الكتاب طريقة ووجهة نظرنا إلى الشرق الأوسط». انتهى كلام الناشر ـ مطابع جامعة كاليفورنيا ـ.

---

(١) نستعمل هذا التعبير مع تحفظنا عليه تمشياً مع تسمية المؤلف للمنطقة العربية.

وأنا أضيف بدوري: كلمة شكر باسم القرّاء العرب، لهذا الكاتب الموسوعي الموضوعي الذي غَطّى ما هو غير متداول في الإعلام العربي الرسمي والمُسْتَقِل.

ـ المعرِّب ـ د. نبيل صبحي الطويل

مدخل

كانت الخطوة الأولى... في الطريق الطويل للوصول إلى هذا الكتاب عام ١٩٦٥، يوم حَجَزْتُ مكاناً لي على ظهْر باخرةٍ يونانيّة مُتَّجهةٍ إلى بيروت. في تلك الأيام كان السفر بالطائرة مقصوراً على الأثرياء، وكنت أبعَدَ ما يكون عن الثراء. كنت صحفيّاً يافعاً عاملاً في إحدى صحف (ملْبُورنْ)، لا أكْسَبُ من المال ما يكفي لشراء تذكرة طائرة، ولا حتّى تذكرة ذهاب وإياب منخفضة الثمن على إحدى بواخر الركاب اليونانية. سافرت مع أفضل أصدقائي في ذلك الوقت، عندما قرّرْنا، سويّةً، الخروج من أستراليا قَبْل عام كامل. كنا نعرف إلى أين لا نريد الذهاب ـ لندن ـ.. لأنَّها كانت الهدف لأغلب شباب أُستراليا الذين يُغادرون سواحلهم للمرَّةِ الأولى، ولكنَّنا لم نسْتطع تقرير أين هي وُجْهَتنا التي نريد التوجُّه إليها. بعْض الأستراليين المغامرين من الجيل الذي سبقنا، كان من أبرزهم الكاتبان (شارْمِيان كْلِفْتْ) و(جورج جونْسْتُنْ)، ذهبوا إلى اليونان، لذا كانت إحدى الأهداف الممكنة، والإسكندرية إغراءً، لأنّنا قرأنا روايات (لورَنْسْ دُرِّيل) الغريبة، وعلى ذلك الأساس ربَّما قد نتوجَّه مع ذلك إلى (پراغ) من أجل (كافْكا) أو إلى (أوران) من أجل (كامو)، ولكن في النهاية كان لبنان الاسم الذي وَرَد، وكانَتْ هذه فكرة صديقي، وأظن أن الصلة ربما كانت بسبب صديق طفولة لبناني، لم ألْتقِهِ أبداً ولكنَّني أتذكّر اسمه (فاتي جبّور)، بالتأكيد كان الاسم (فَتْحي) قبل أن يَنْتَهِي به الأمر في ملعب مدرسة أسترالية. ولقد طرحت بعْض الأسئلةِ الأساسية القليلة: هل لبنان هو بلد رماله كثيرة؟ وكان جوابه: أظن أنه كثير الخَضَار. ماذا يمكنه أن يُخبرني عنه أيضاً؟ ليس شيئاً كثيراً. بطريقةٍ ما كان انطباعي عن لبنان أنَّه (جزيرة)، ولكن مهما كان وأينما كان، لبنان ليس لنْدن، وكان ذلك كافياً.. وَرَتَّب لنا مراسل الجريدة لشؤون النقل البحري سِعْراً مُخفَّضاً، وَبعْد عام أبحَرْنا من المحطة البحرية على ظَهْر السفينة (پاتريس). بقينا في أثينا عدَّة أسابيع قبل أن نعود أدْراجنا إلى بيروت على متْن سفينة أخرى. ووطئنا أرض بيروت وليس في جيب كل منّا إلا جنيهات قليلة. لا أصدقاء، لا معارف ولا أناس نتّصل بهم ومن دون ترتيبات مُسْبقة للعمل في لبنان، وليس

هناك تدبير إذا ما ساءت أحوالنا، ولكنْ لم يَدُرْ في خلدنا حتّى هذا الاحتمال الأخير. كان عمر صديقي عشرين عاماً وكان عمري اثْنين وعشرين.. ولم يكن العالم أكبر منا سِنّاً. وماذا يمكن أن يُثير همومنا؟ طلعت بيروت في الصباح الباكر من البحر تلمع بياضاً على خلفية درامية قاتمة للجبال. وحملنا أمْتعَتنا في حقيبة بحرية واتَّجهنا إلى الوسط الغربي لبيروت، وحَصَلْنا على ترتيبات للسكن عند أرملةٍ وابْنَتِها في شقَّةٍ واقعةٍ في طريق متفرِّع من (شارع الحمراء). وبدون صعوبات وَجَدْنا عملاً كمراسلَيْن ومحرِّرين في يومية (الديلي سْتار) الصادرة بالإنكليزية، وكان صاحبها الناشر كامل مروَّة، الذي صرعه، بعد أقل من سنةٍ على وصولنا، قاتِلٌ مُوجَّهٌ من أجهزة الاستخبارات المصرية في القاهرة، ولا زلت أحتفظ في صندوق صغير، في مكان ما، بالصفحة الأولى لجريدة الديلي سْتار (Daily Star) للعدد الذي صدر في اليوم التالي للاغتيال وليس فيها شيء سوى صورة للناشر القتيل في إطارٍ أسود.

وضمَّت غرفة مكتب التحرير زملاءنا المحررين ومن ضِمْنهم أميركي مُقْتلَع من بلده ومزروع بيننا، وكان يكتب أغلب الأحيان عن مجتمع بيروت (وهناك الكثير للكتابة في هذا الموضوع)، وفلسطيني كان يتابع أغلب وقته إذاعات البلاد العربية الأخرى. وقبل عام من رحيلنا عن أستراليا تأسَّست منظمة التحرير الفلسطينية بإشراف جامعة الدول العربية. وفي كانون ثاني عام ١٩٦٥، قبل أشهر قليلة من وصولنا لبيروت، قامت حركة فَتْح بأوّل هجوم لها داخل إسرائيل. ولكن لم يكن أهل بيروت في ذلك الحين يعرفون الكثير عن (فَتْح) أوْ ياسر عرفات. عندما تعرَّفْتُ على (توفيق) ذَكَرَ لي إنه من (يافا) وإنّه أُجبِرَ هو وبقيّة عائلته على تَرْك فلسطين عام ١٩٤٨، ولم يبدُ لي أنه متأثر كثيراً من ذلك، ولم يظهر عليه الامتعاض والغضب. لقد روى لي من أين أتى، وماذا خلَّفت عائلته وراءها ـ في يافا ـ بعدما سألته أنا عن ذلك، ثم عاد لمتابعة ما تقوله الإذاعات، وربما كانت هي المرة الأولى، بالنسبة لي، التي أسْمَعُ فيها كلمة «فلسطين» ولم أرَ هذه الكلمة كثيراً مطبوعة، بحروفها؛ لقد طالعتُ كتاب (لِيُون أوريس) الذائع الصيت: الخروج (Exodus) وشاهدْته فيلماً سينمائيّاً؛ ولكن الكتاب والفيلم كانا عن شعْب عائدٍ من المنفى... وَليسَ عن شعْبٍ نُفِيَ بالقوَّةِ، وليس عن الفِلَسْطينيين أبداً ولكن عن «العرب»، الذين حاولوا أن يمنعوا شعْباً يائساً من العيش بسلام في وَطَن بنوه من لا شيء...

بلغ فضولي الذروة إلا أنني كنت يافعاً جدّاً ومأخوذاً بعُمْق بيروت بحيث لم ألاحظ الكثير ممّا حدث ويحدث خارِجَها. فالمدينة كانت لوحةً حيَّةً ونحن الآن

جزءٌ صغير جدّاً منها. فالفتيات كُنَّ الأجمل من مثيلاتهن في أي مكان آخر. وكنا نعيش بين أناسٍ يتكلمون بطبيعة الحال ثلاث أو أربع لغات. ومصطبة مقهى (نِغرسكو) كانت تَمْتَلِئ كل صباح بالجواسيس والمنفيِّين السياسيين (كما كُنت أتخيّلهم... وربّما كان بعضهم كذلك) يطالعون الصحف الفرنسية والعربية في ظلال شجرة الخبَّيزة، التي تتساقط تُويجيَّات زهرها على الطاولات. وتعوَّدت على السير على شاطئ البحر و(ياقة) معطفي (الترانْشكوت) مرفوعة، أُدخِّن سيجارة: Disque Bleu وأنْشر الكآبة، مُلقياً نظراتي الحاضنة عبْرَ البحر المتوسط من آن لآخر. أما البوليس ومراقبو الضرائب فلم نكن واعين لوجودهم هناك. هذه مدينة كل شيء ممكن فيها. فالحرية فيها مُنعِشة ولكنَّها هشَّة في الوقت نفسه مثل أوراق زهرة الخبَّيزة المتجمعة حولنا على طاولات مَقْهى (نِغرسكو)، وكان ذلك هو الجزء الذي لم نَرَه.

بعد البقاء لِعِدّة أشهر في بيروت، انتَقَلْنا للعيش في قريةٍ جبليَّة، وقضيت الكثير من وقتي هناك برفقةِ (المختار). ولا أزال أشعر أنَّني كنت محظوظاً ومتميّزاً بالتعَرُّف إلى هذا الإنسان اللطيف الكريم. ليس هناك في الترجمة الإنكليزية كلمة تعني (مختار)، وأقرب ترجمة لها هي (Mayor) أي رئيس المجلس البلدي. لم يكن المختار كبير السن، إذ كان بتقْديري في أواخر الثلاثينات من عمره فقط، عندما تعرفت عليه، ذا شارب معكوف للأعلى من الجهتين على (الموديل) العثماني، ويرتدي الزيَّ الرسمي للعالم القديم. كان يرتدي دائماً (طقماً) مُقلَّماً من ثلاث قطع (سترة وبنْطال وصدرية) مع ربطة عُنق (كرافات) ولكنّني تصوَّرْتُ أن لباسه هذا هو ما كان متوقَّعاً أن يرتديه أي (مختار). كنت أجلس في دكّانه الصغيرة حول الموقد ـ المدفأة ـ مع كبار السن الدروز الذين يأتون من الهضبة والوادي، وأشاطرهم أكْلَ فاكهة (البرقوق الأخضر) المغموس بالملح مع بَعْض (البرنْدي)، أو (العَرَق) مع المختار... بعد رحيلهم. في أحد الأيام أمسك بيدي لنسير معاً على طرف الجبل، وأطلعني على جدران البنايات المحفَّرة المرشوشة بالرصاص من آثار الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ ـ قبْل سَبْع سنوات فقط ـ. وبعد ذلك بسَنَوات، وبعد حربٍ أهلية أخرى مَزَّقت تقريباً قَلْب البلد، زرْت القرية مجدَّداً آملاً أن ألْقَى (المختار). كان الندى، مع بعض الضباب لا يزال يغطّي سفْح الجبل... كما شاهدته سابقاً، والدكان التي كان (المختار) يفتح لي شبّاكها لأرى البلد الذي أحِبُّه كانت لا تزال هناك، إلا أن (المختار) وأخاه الذي يُدير محطة المحروقات على الرصيف المواجه كانا في عداد الأموات، والقصْر الذي أُعْطينا فيه سكناً في جناح الخدم، والواقع على حافّة الجبل

خارج القرية... بدا كهيكل حجري انْخَلَعَتْ شبابيكه بفْعل الرصاص والقنابل، والسُلَّم والغرف جميعاً كانت مغطّاة بالأنقاض، وحائط الشرفة المثبَّت بالحديد، حيث كنا نجلس ونشاهد مغيب الشمس على البحر المتوسط.. والشَّفَق الرائع بألوانه الفضية والوردية والليمونية، مُحطَّمٌ منهار في العديد من أنحائه؛ ولأن القرية كانت مكاناً مميّزاً مُشرِفاً على مناظر الجبل نزولاً حتّى المدينة والبحر، أصبحتْ نقطةً مفضَّلةً تتنازعها الأطراف المتقابلة في ثمانينات ـ القرن الماضي ـ. وفي تلك الفترة لم تعُدْ بيروت المدينة التي عرفناها ـ في أواسط الستّينات ـ وغابت كُلّياً مناظرها كأنما البطاقات البريدية، المصوَّرة آنذاك، لم تكن حقيقيةً بل هي أشبه بصور مركَّبة في فيلم سينمائي.

عام ١٩٦٧ كنتُ في لندن عندما قامت إسرائيل بضربة عسكرية صاعقة على مصر وسورية، وتخلّل الصحف هناك روح من الطرب والتشفّي، بإسقاط (ناصر) «الديكتاتور العربي» عن مكانته. نجحت إسرائيل حيث فَشلت بريطانيا قبل أحد عشر عاماً، وصُوِّر الجنود الإسرائيليّون يبكون وهم يُصَلّون على حائط المبكى في القدس الشرقية؛ والصور المسيطرة الأخرى في أجهزة الإعلام ـ المرئي والمكتوب ـ كانت مناظر المصفحات والدبابات المحترقة التي يتصاعد منها الدخان في صحراء سيناء، وبقايا الطائرات المتفحّمة بعد احتراقها، وهي لا تزال جاثمة على أرض المطارات العربية ـ المصرية قبْل أن تستطيع الإقلاع، ومئات آلاف الفلسطينيين في الضفَّة الغربيَّة، وكثير منهم من اللاجئين والنازحين خلال حرب ١٩٤٨ يتعثَّرون فوق أجزاء جسْر اللّنْبي المنهدم في اتجاه الأردن. وألْقَىٰ عبد الناصر كلمة جديرةً بالذِّكْر أعلن فيها استقالته المشهورة... ولكنّه تراجع عنها بتأثير جموع المتظاهرين... بعواطفهم الهائجة في الشوارع التي لم يكن لها مثيل إلا عند وفاته في مظاهرات الحزن عليه بعد ثلاثة أعوام، ولم يؤثِّر أي قائد عربي آخر على الجماهير كما فعل عبد الناصر، ومعظم الزعماء العرب لم يؤثِّروا قط عاطفيّاً على جماهيرهم، لا في حياتهم ولا في مماتهم.

وتبعت حربَ عام ١٩٦٧ «حرب الاستنزاف» على طول قناة السويس، وغارة الكوماندوس الإسرائيلي على مطار بيروت الدولي عام ١٩٦٨، والمحاولة الفاشلة لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان من خلال اتّفاق القاهرة عام ١٩٦٩، واختطاف الطائرات والحرب الأهلية في الأردن، والهجوم على القريةِ الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢، والنهاية المأساوية على أرض مطار ميونيخ، بعد ساعات من الهجوم حين فتح القنّاصة الألمان نيرانهم على (الباص) الذي نقل الرهائن الإسرائيليين والخاطفين

الفلسطينيين إلى الطائرة التي كانت سَتقلُّهم إلى (برِّ الأمان) بالجزائر، وغارات الطائرات الإسرائيلية على لبنان وسورية التي تبعت ذلك؛ ثم الحرب الكبرى بين العرب وإسرائيل في أكتوبر ـ تشرين أوّل عام ١٩٧٣. في تلك السنة عُدْتُ إلى بيروت في نيسان ١٩٧٣ عندما نزل (الكوماندوس) الإسرائيلي على شاطئ (الرملة البيضاء) والتحق بقُوّات إسرائيلية خاصَّة كانت متخَنْدقة في بيروت وهاجموا حيّاً راقياً لبورجوازية الطبقة الوُسْطَى ـ وليس بناية متداعية على رصيف الميناء، كما عرض فيلم (سْپيلْبِرْغ) وعُنْوانه (مْيُونيخْ) ـ وقتل الإسرائيليون المهاجمون ثلاثة من القادة الفلسطينيين بالإضافة إلى كل الأشخاص الذين صادف وجودهم في طريقهم آنذاك، ومن ضِمْنهم زوجة حاولت حماية زوجها وامرأة إيطالية كبيرة السن، فتحت باب دارها لتستطلع ماهيّة الضجَّة في الخارج. ولم أعد بعد ذلك لبيروت لفترة طويلة، إلا أنّني كنتُ فيها عام ٢٠٠٢ عندما تحوَّل جَسَد (إيلي حبيقة)، زعيم ميليشيا الكتائب خلال الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، إلى أشلاء بانفجار سيّارةٍ مفخَّخة بعد أيام قليلة من تهديداته بأنه سيُفْشي ما يعرفه ـ شخصيّاً ـ عن تورُّط أرييل شارون في مذابح الفلسطينيين في (صبرا وشاتيلا).

هذه بعض «المعالم» التي قادَتْني لقراري لتأليف هذا الكتاب، والموضوع المركزي فيه هو الآثار والنتائج في الشرق الأوسط للقرارات المُتّخذة في مراكز القوى العالمية ـ الغربية ـ في القرنين الماضيين، وتقنيات السيطرة والضبط التي استَعْملتْها الحكومات البعيدة: وتتراوح هذه التقنيات بين الغزو والاحتلال والأساليب السريَّة الأخرى لممارسة التسلُّط عن طريق الاتفاقيات، والشيء الأحدث هو عن طريق خَلْق الاعتماد الاتّكالي لتلك الدول والدويلات على المعونة الخارجية الكبيرة الحجم، وهذه الطريقة ليست نسخة متطابقة تماماً مع ما حدث في كل مكان آخر من العالم، إلّا أنّها مثل معقول مشابه في خطوطه العريضة، ومثل الأسد على ظهر حيوان برّي، وتقوم هذه الحكومات فقط بما قامت به دائماً الحكومات القويَّة، ولكن الزعماء العرب الخائفين المحرَّضين المُختارين جعلوا الذبْح، بالتأكيد، أكثر سهولة، وهناك كتاب ينتظر من يُؤلّفه عن مسؤوليتهم في ما آل إليه الشرق الأوسط، ولكن هذا الكتاب يهتم في الغالب في كيفيَّة ضغْطِ الغرْب من خلال باب مفتوح عام ١٧٩٨، ويستمرُّ في ضغطه منذ ذلك التاريخ. والتشابهات عبْرَ القرون، ومن ضِمْنها التبرير البلاغي للتدخُّل (المدنيّة والنظام في القرن التاسع عشر؛ المدنيّة والحرية والديموقراطية في القرن العشرين) والعمل المسرحي المزدوج الذي يُميِّز كل عهْد (من محمد علي ولورْد پلْمِرسْتُون في الثلاثينات من القرن التاسع عشر حتّى أنطوني

إيدن وعبد الناصر في خمسينات القرن العشرين، وجورج دَبْليو بوش وصدّام حسين في عام ٢٠٠٣)، تُشير إلى حالة مَرَضية معيَّنة مؤثِّرة في هذا الموضوع، مستندة على بُنية تحتيَّة ثقافية عن: من (هُم) ومن (نحن)؟، وما نحن مؤهلين للقيام به، وكيف يجب أن يَسْتجيبوا لذلك لِكَيْ يتحاشوا العقاب؟.

وكتاب (تفتيت الشرق الأوسط) أُلِّف بمنتهى السرعة الملحَّة للقارئ العادي ـ العام ـ الذي يشعر بالحاجة لمعرفة المزيد عن الشرق الأوسط أكثر ممّا تستطيع أو تريد أجهزة الإعلام العامّة ذِكْرَه وروايته. والكتاب ليس مجرد نتاج عدَّة سنوات من البحْث والكتابة، بل كُلّ ما تعَلّمْتُهُ ووَعَيْتُه عن الشرق الأوسط منذ وَطئت قدماي رصيف مرفأ بيروت عام ١٩٦٥، ومُتَشَرِّباً لِفَهْمي وتجاربي، وكذلك لآلاف الوَثائق ومئات الكتب والمقالات التي قَرَأْتها كجزءٍ من عملية جَمْعتها سويَّة. وطبيعيٌ أنّني مسرور لقرار مطابع جامعة كاليفورنيا نَشْر هذا الكتاب مواكبةً مراحل تأليفي له؛ لأن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ـ أيلول ٢٠٠١ رَفَعَتْ بصورة مُبرِّرة مستوى الاهتمام بما يجري في الشرق الأوسط، بين عامّة الناس (أي: غير السياسيين وغير المُتحدِّثين الرسميين باسْم الحكومات)، ولماذا هذا التورُّط العميق للحكومات فيه، ولماذا عَرَّضَتْ أرواح جنودها للمجازفة؛ والأخطار في ارتفاع بدل الانخفاض.

إحدى بلدان المنطقة تمتلك السلاح النووي وأخرى تستمر في تطوير قدراتها النووية رغم تعَرُّضها للتهديد بهجوم عسكري لإيقافها، ولقد اسْتُعْملت الأسلحة الكيماوية سابقاً ضد أهداف مدنية وعسكرية على السواء، وخطط السلام وخرائط الطريق التي قُدِّمت كحَلٍّ للمشكلة الفلسطينية تبيَّن أنَّها ليست أكثر من قصاصات ورق تتقاذفها الرياح مع اقتراحات وحلول طواها النسيان منذ زمن. آلاف الجنود الأميركيين قُتلوا في العراق، ومعهم مئات آلاف العراقيين الذين قتلوا أو ماتوا كنتيجة غير مباشرة للحرب وللاحتلال، وفيما أنا أكتب الآن لا تلوح نهاية لهذه المشكلات في الأفق، وبلغت سمعة ومكانة الولايات المتحدة الأميركية والغرب أدنى مستوياتها في طول المنطقة وعرضها. هل هناك سبب مركزي لكلٍّ هذا؟ هناك شيء خاطئ بالأساس في الطريقة التي تعامل بها الغرب مع الشرق الأوسط منذ بدايات القرن التاسع عشر، وقد توحي رواية هذه القصَّة بالجواب عندما تصل إلى نهايتها.

ويُغطّي الكتاب مساحات معروفة، كما يحتوي مساحات ليست معروفة تماماً للقرّاء (حرب البلقان ١٩١٢ ـ ١٩١٣ والغزو اليوناني لغَرْب الأناضول عام ١٩١٩)، ولكن لدى كتابة كل فَصْل من هذا الكتاب بحثت عن المواد الوثائقية التي تضيف

إلى خزّان معلوماتنا حتّى عندما تغيَّر فهمنا للموضوع، مَثَلٌ على ذلك الحرب الإسرائيلية ـ العربية عام ١٩٦٧. فحديثاً برهنت الوثائق السرية التي رُفِعَ عنها طابع السريَّة، بدون أدنى شك، أن الهجوم على مصر وسورية في حزيران من تلك السنة لم يكن حرباً استباقية أبداً بلْ سعت إليه بكل حماس القيادة العسكرية الإسرائيلية ووافق عليها في النِّهَاية الرئيس (لنْدون جونسون). إذا قُبِلَتْ هذه المعلومة كحقيقة، فتبرير إسرائيل لاحتلالها أراضٍ عربيَّة منذ ذلك الحين: بأنّه لم يكن لإسرائيل خيار إلا الذهاب للحرب هو (خُرْقَة بالية). ولقد ألقت الوثيقة المكشوفة الضوء أيضاً على الصراع ـ في الكواليس ـ بعيداً عن المسرح المكشوف خلال إدارة (لندون جونسون)، وعلى أن صانِعي السياسة الكبار حاولوا استعمال تزويد إسرائيل بالسلاح (مدرعات ودبابات وطائرات) كأسلوب ضغط عليها لإجبارها على التوقيع على معاهدة منْع انتشار الأسلحة النووية وإبقاء الشرق الأوسط خالياً من السلاح النووي، . . . ولكنهم فشلوا بالنهاية، ليس بسبب ممانعة إسرائيل بل بسبب تدخُّل جونسون نفسه للتأكيد على استلام إسرائيل الأسلحة الأميركية من دون إلزامها التوقيع على هذه الاتفاقية الدولية. ويضيف إدْراك الرئيس جونسون لسلطة ونفوذ اللوبي الإسرائيلي عمقاً تاريخياً للورقة التي كتبها عام ٢٠٠٦ (سْتيفن وُلْت) و(جون ميرشهايْمِرْ) عن التناقض الذي وجداه بين المصالح القومية الأميركية ومصلحة إسرائيل والذين يدعون لمصالحها في واشنطن.

والكتاب هو في أربعة فصول: الأول، يعرض المشهد على مسرح الأحداث بالنظر في أصل «الحضارة» وتشكيل ما سمّاه (صموئيل هَنْتِنْغْتُنْ): «حدود الإسلام الدموية»[1]. وبينما فرض المسلمون بالتأكيد حدودهم خلال الصعود العربي والعثماني، إلا أن حدودهم خلال عهود الانحطاط. . . فُرِضت عليهم، ومنذ الغزو الفرنسي لمصر عام ١٧٩٨ وما بعده، كانت دماؤهم هي التي سُفِحتْ بغزارة[*] خلال العمليات. وتتحرَّك الرواية من الغزو الفرنسي الثاني (للجزائر) عام ١٨٣٠ إلى الغزو البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، والمذبحة، بالرشاشات، للمحاربين القبليين السودانيين في الحركة الوطنية البدائية في معركة أمّ درمان حيث أعلن ونْستون تشرشل «إشارة نصْر» العِلْم على البربرية.

ويبدأ الفصل الثاني من الكتاب مع انهيار الامبراطورية العثمانية، ولكنه يضع نقطة

(١) Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

(*) ولا تزال!!

البداية: حرب البلقان ١٩١٢ ـ ١٩١٣ عندما استغلّت بلغاريا وصرْبيا واليونان ومونتينغرو (الجبل الأسود) الاضطرابات في إستمبول للقيام بهجوم مشترك على ما تبقّى من الأرض العثمانية في جنوب شرق أوروبا، ومات خلاله مئات آلاف المسلمين أو فرّوا مذعورين من جنوب شرق أوروبا إلى قلب الامبراطورية العثمانية في الأناضول(١)، وتَبِعَ هذه التراجيدْيا الملحميَّة للقرن العشرين، خلال سنة تقريباً، مزيد من عذابات المدنيين على مقياس تُولسْتُوي، عندما أغرقت الحكومة الثلاثية لشباب «تركيا الفتاة» كل الامبراطورية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب القوى المركزية. والحدث المفتاحي في الرواية الغربيّة لفترة الحرب هو قَدَرُ السكان المسيحيين الأرمن. وفي هذا الكتاب عذاباتهم معروضة مقابل قدر المسلمين في المناطق التي استولى عليها الروس واحتفظوا بها، أو الأرمن (بعدما أنهت الثورة البلشفية اشتراك روسيا في الحرب) إلى أن استطاع العثمانيون العودة عام ١٩١٨.

وتبعَ حرب ١٩١٤ ـ ١٩٤٨ حروب أصغر عندما قطَّعتْ القِوىٰ المنتَصِرة أراضي العثمانيين وحاولت فَرْضَ شروطها على العرب والأتراك لصالح (من تحْمي)، وكانت النتائج كارثيَّة ليس فقط على العرب أو مسلمي الأناضول بل على الذين تبنَّتهم الحكومات الغربية على أسُسِ استعْلاء قومي ـ عرقي ـ أو ديني. ومنَ العادي الحديث عن خيانة الغرب للعرب وبالاستثناء الفردي للصهاينة، وبدرجة أقل لموارنة لبنان. فالمسيحيون الذين كانوا تحت حماية الحكومتين الفرنسية والبريطانية ـ بخاصة الأرمن والأشوريين ـ لم يكن حظُّهم أفضل. ولقد تبنّت الحكومة البريطانية الغَزْو اليوناني لِغرْب الأناضول عام ١٩١٩. ورَغْم اعتقاد (للويْد جورج) بتفوق اليونانيين على الأتراك المتخطّين، طُرِد الجيش اليوناني الغازي ورُدَّ على أعقابه إلى البحر.. بعد ثلاث سنوات، واليونانيون في الدولة التركية الجديدة، كما أن المسلمين الأتراك في اليونان اقتُلعُوا بالنتيجة من الأرض التي عاشوا عليها، وعاش أجدادهم فيها واستثمروها لأجيال، وأُرسلوا إلى الضفَّة الأخرى من بَحْر إيجه «في تبادلٍ للسكان».

«حروب صغيرة في العراق»: نشأت في فَتَرات صعبةٍ من تاريخ البلد منذ الثورة الكبرى في عام ١٩٢٠ (وثورة مشابهة ضد الفرنْسيّين قامت في سورية بعد خمس سنوات) إلى ثورة عام ١٩٥٨. «الاستعمار المزدوج في فِلَسْطين»، يشمل زرْع الصهيونية في القلب الجغرافي للشرق الأوسط منذ العشرينات وما بعدها. «حرب أهلية على ضفة نهر البوتاماك» (هذا تعبير دِيْن أتْشسّون) واصفاً التناقض الذي نما بين الفروع المختلفة للإدارة الأميركية حول سياستها في فلسطين عام ١٩٤٨. وبرزت

(١) Justin McCarthy. *The Ottoman Peoples and the End of Empire* (London: Arnold, 2001), 91,92.

توتُّرات مشابهة عندما عَزّز الرئيس جونسون «العلاقة الخاصّة» مع إسرائيل في الستّينات. والبحث في هذه الفترة الهامّة - المِفتاحية - للعلاقات الأميركية - الإسرائيلية وارد في الجزء الثالث من الكتاب، والذي تبع انخراط الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط منذ سنوات الرئيس أيزنهاور حتّى إرسال (المارينز) إلى لبنان في الثمانينات. وسيرد في الرواية أسماء رؤساء آخرين كان لهم دور، مثل جيمي كارتر الذي سقطت رئاسته مع طائرات الهيليكوبتر في المهمة الفاشلة لتخليص ولتحرير واستعادة الرهائن الموقوفين في طهران، والتي تُرْجمت بعد ذلك في تجاسره على تشبيه سياسات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين بالفَصْل العنصري (Aparteid - الأپارتايد)[1]. رونالْدْ ريغان الذي أجاز غزْوَ إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ فقط لِتُمْتَصَّ الولايات المتحدة الأميركية إلى المستنقع مع كلِّ الآخرين، وطبعاً رئاستي بوش الأب والابن بعد ذلك، اللذين نظّما الحربين على العراق ويُبحثان في الجزء الرابع من الكتاب. وآخر فصْل في القسم الأخير من الكتاب: «الحملة الطويلة»: عودة إلى العراق وفلسطين قَبْل تلخيص نتائج وآثار قَرْنين من التورُّط الغرْبي في الشرق الأوسط.

هناك مواضيع عدَّة لم أستطعْ بحْثها لأن الكتاب، مهما كَبُرَ حجمُه... له حدوده، ولكن يبدو لي أن المساحة السياسية والجغرافية التي غَطَّيتُها بحْثاً، هي المكان الذي سيتقرّرُ فيه مُسْتقبَلُ المنطقة.

كلمات قليلة عن المصادر والأسماء. تضُمّ مادَّة البحْث عديدَ المجلَّدات والوثائق السِّريَّة التي رُفِعَت عنها... السِّرِّية... مُختارةً من الأرشيف البريطاني والأميركي، كذلك مواد رُفِعَتْ عنها السِّريّة موجودة على الإنْترْنِت (في مجموعة أرشيف (سجّلات) الأمن الوطني الممتازة لجامعة جورج واشنطنْ مثلاً) مضافاً إليها مجموعة واسعة من مواد ثانويَّة وكتب ومقالات ويوميات ومذكَّرات شخصيّة وشواهد عيان ومقالات صحفية من القرن التاسع عشر إلى أيامنا الحاضرة، وشواهد عيان وقدْر الاستطاعة من الأدلَّة الموثَّقة أسهمت في نصِّ الكتاب لِتَسْمح للقارئ بتشكيل رأي ليس على أساس ما نقله الكاتب من قراءاته ومطالعاته بل على أساس ما رواه بهدوءٍ، لبعْضهم البعض، السياسيون ورجال الدولة والدبلوماسيون. كلمة أيضاً عن أسماء الأشخاص والأماكن: لقد اسْتَعْمَلْتُ في نَصِّ هذا الكتاب الألفاظ مهجّأة على قياس التقْليد الغربي من أول الكتاب إلى آخره (مثلاً كلمة ناصر Nasser بدل كلمة Nasir، وBin Laden بدل Laden، وUsama بدل Osama)، والتغريب الشخْصي

(١) Jimmy Carter, *Palestine: Peace Not Apartheid* (New York: Simon and Schuster, 2006).

لبعض أسماء السياسيين المتغرِّبين (Sham'un بدل Chamoun وJumayyil بدل Gemayel) الذين يعتبرون أنفسهم وريثي الإرث الغربي حول شرقي المتوسط، ولهذا السبب فهما يرفضان أو يبقيان مُبهمَيْن حول هويَّتهما كعرب. والمسألة الأخيرة التي لا بد من حلِّها هي: كيف نحدِّدُ كلمة «الغرب». فالنقاش فيه كوجودٍ محدَّد حضارياً وثقافياً وسياسيّاً لم أخُض فيه إلا قليلاً؛ ولكن ليس هناك أيُّ شك في أنه يُستعمل كأداة تبرير، أوْ حَجْبٍ للنوايا والأهداف الحقيقيّة للسياسات المتعلِّقة، بصورة أكبر، بالمصالح الاستراتيجية والتجارية لحكومات غربيَّة معيَّنة بدل شيء غير مُتبَلْور الشكل مثل «الغرب» أو «القيم الغربية» والمسألة التي يجب حلها تتعلق باستعمال (المعترضتين) في النصّ، وكتابة كلمة (الغرب) بحرف (w ـ دَبْلِيُو) صغير أو كبير، وبما أن المعترضتين ستترددان بكثرة في النص اتفقت مع المحرر في النهاية أن نرفع المعترضتين عن كلمة الغرب وأن نَضعَ حرف (دبليو) بالحجم الكبير (W). ومع ذلك ما فرضية التحرير الحسن في إخراج الكتاب... يجب أن لا يعني تغييراً في نظرتي إليه ويبقى تحفظي نفسه على **الغرب** سواء كتبت (دبليو) صغيرة أم كبيرة وبالمعترضتين أو من دونهما، ودائماً ـ تقريباً ـ ترِد كلمة **الغرب** في سياق شيء قاله أحد الساسة، والغرض منه، كما أعزوه أنا، هو للاستعمال كأداة.

أريد أن أشكر عدداً من الزملاء والأصدقاء الذين منحوني دعمهم وتفهُّمهم خلال فترة تأليفي هذا الكتاب بِمَن فيهم رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة (بِلْكِنْتْ ـ Bilkent)، وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والاجتماعية البروفِسّور (مَتين هِبِّرْ) الذي وافق على طلبي لإجازةٍ بحْثيَّة في أسْتراليا، والبروفِسّور (بْرَيان كاليغانْ)، العميد ـ آنذاك ـ لدائرة العلوم السياسية في جامعة ملْبورنْ الذي ساعد في ترتيب زمالة عليا للبحث سمحَتْ لي باستعمال مكتبة بِيلْيُو في الجامعة؛ والدكتور (آدم تَارُوْكْ) من ملْبورن، والبروفسّور نورْمانْ سْتُون من جامعة بِلْكِنْتْ، وكلاهما راجعا نسخة المسوَّدة الأولى، والراحل الفقيد البروفِسُّور (سْتَنفُوردْ ج .شو)، أيضاً من بِلْكِنْتْ، لتوجيهي عبر تعقيدات أواخر التاريخ العثماني؛ و(مارلين د. إِلْوِلْ) التي ساعدتني في نَبْش مواد بحْثية عندما كانت طالبة دراسة عليا بعد التخرج في دائرة العلوم السياسية بجامعة بِلْكِنْتْ؛ الدكتور (تورِه فوغيرْ) الدكتورة (عيشة كورتوغلو) و(عفاف شَعْشا)، كلّهم من أنقرة، ساعدوا كأصدقاء دائمين ونصائح جيِّدة. وأريد أن أقدِّم للدكتور (توره) امتناني الخاص. لقد أعطاني مقالات استعْملها في أبحاثه، وساعدني على تجاوز بعْض العقبات في الوقت الذي أضع فيه المخطوطة في شكلها النهائي. (حَوّا الكِيشْ) و(بورصو أتاي)، من مكتبة جامعة بْلكِنتْ لتقديمها لي مُجلّداً

مُحَيِّراً من الوثائق؛ (بتيل غزونْ) مُنسِّق مصادر الإعلام في السفارة الأميركية بأنقرة، رتَّب لي إمكانية استعمال مكتبه السفارة ووجَّهني إلى مجموعة أخرى ضخمة من الوثائق صَعُب عليَّ إيجادها، والشكر العميم واجب للسيدة (حَوّا) و(بُورصو) لمساعدتهما لي؛ (وُلْتِرْ شترُوف) من المكتبة الحكومية الرسمية في ملْبورن؛ و(هَمْفْري مَكْوين) من كامبرًّا ساعد في التفتيش عن عدَّة مراجع. وأريد أن أشكر أيضاً قُرّاء المخطوطة المجهولي الاسم لِنَقْدهم البنّاء ولِكشْفِهِم بعض أخطاء الإهمال. وفي مطبعة جامعة كالفورنْيا (نيلْزْ هُويرْ) و(راشيل لُكْمانْ) و(كيت وُرْنِه) و(إليزابيت ماغنُوش) الذين تابعوا المخطوكة في طريقها إلى النشْر؛ وليس هناك من يرغب في محرِّرين أفضل. (سِبَاشْتْيانْ ميراندا) وماسْلين سُولْت شجّعاني من البداية إلى النهاية. أي أَبٍ لا يَعْتبر نفسه متميِّزاً عندما يكون جزءاً من حياتهما. أريد أيضاً أن أقدِّم تقديري لصديقين عزيزين راحلَيْن، الأوَّل الدكتور (كمال اوُزدوغرو) الأستاذ في الهندسة بجامعة إسْتَمْبول التقنيّة، أوَّل وأقدم أصدقائي في إسْتَمْبُول، رجل في منتهى الصدق والكمال الذي كان سيقرأ الكتاب قبل إصدار حُكْمه فيه على كأس من (الراكي والمزّه) في المكان المختار في إسْتمبول (إمروز)، والثاني الدكتور (ناصِح أحمد ميرزا) أوَّل أساتذتي في جامعة ملْبورن في قسم الدراسات العربية والشرق أوسطية (العم ناصح) بالنسبة لأولادي، خبير ممتاز في الإسماعيلية وأكثر الناس إنسانيةً ولطفاً.

أخيراً، أنا أتحمّل المسؤولية العادية عن الأخطاء ووجهات النظر المعبَّر عنها، والمساعدة التي حَصَلْتُ عليها لا تَعْني ضِمْناً أنَّ أيَّ واحد من الذين شَكَرْتُهم يُشاطِرُني آرائي.

الجزء الأول

لماذا يَكْرهُونَنَا؟؟؟

١ ـ المدنيَّة وتناقضاتها

في التيار الرئيسيّ لأجهزة الإعلام الغربية غالباً ما يبدأ النِّقَاش المعاصر عن العلاقة بين الإسلام والغرب، بالسؤال الخطابيّ البلاغيّ ـ المغالي ـ: «ما الخَطَأُ الذي حدث؟»، «هل يُشكِّلُ الإسلام خطراً على الغرب؟»، «لماذا يَكْرهوننا؟»، أو «مَنْ هو العَدُوُّ؟».

وفي مقال عنوانه: «هل في الإسلام الراديكالي أيّ شيءٍ حَسَن؟» يبدأ المقال بأسئلةٍ إضافية: «ما الذي يجري في العالم المسلم؟ لماذا يظهر فيه خاطفون انتحاريون من جهة، ومن جهةٍ أخرى مجتمعاته كسولة ناعسة رأسمالية بالصُدْفة... لم تُنْتِج لا تنمية اقتصادية ولا ديموقراطية؟ ... حتّى مقالة (صموئيل هَنْتِنْغْتُنْ) في مجلة فورين أفِّير ـ الشؤون الخارجية ـ تأتي بعلامة استفهامٍ لعنوانها «صدام الحضارات»[1]؟.

كُلُّ هذه الأسئلة تقود إلى أجوبةٍ مختلفة وإلى أسئلة أخْرى: كيف يجب تحديد الإسلام، والغَرْب؟ وماذا يَعْني المُعلِّقون عندما يتحدَّثون عن «نحن» و«هم»؟ هل «نحن»، كُلُّنا، حقّاً في جهةٍ واحدة؟ وَ«هم» كلُّهم في الجهة الأخرى؟ هل (جورج غالاوي) و(توني بْلير) و(نوعام شُومسْكي) و(جورج بوش) على نفْسِ الكوكب، وَدَعْك مِنْ موضوع نفس الجهة؟.

غَرْب عَدَن

عِبْرَ التاريخ، مثل الألوان التي تخرج عبْر بلَّورةٍ مَنْشورية تتغيَّر بتحريك البلَّورة، كان الغرب: خرافيّاً تاريخياً متخيّلاً، تمْدينياً، متديِّناً عاطفيّاً، علمانيّاً، أمبِرْياليّاً وسياسيّاً، وكانت أوروبا البِذْرة المحليَّة الغربيَّة التي طَلَعَتْ منها فروع الغرب في الكرة الأرضية. والخلاصة التي توصَّلَ إليها (پارْسُونْ صموئيل پورْشاس) أن الله أمْسَك علوم الإبْحارِ عن «الفُرْسِ والمغول والعبّاسيين والصينيين والتَّتَار والتُرْك...

(١) Bernard Lewis, «What Went Wrong?» Atlantic Monthly, January 2002, 43-45.

حتّى تسطع شمْسُ الحق والحقيقة من غَرْبنا لتُضيء الشرْق؟»[١]. وبالنسبة للمسيحيين، الذين نزلوا على يابسة العالم الجديد، لم يكن الغَرْب نقيضاً للشرْق بقَدْر ما كان خليفته الإلهية. كان فجر التاريخ في الشرْق ولكن نضوجه كان في الأراضي المسائية للغرْب، وتبعَ التفسُّخ الشرقي التجدُّد الغربي: وبالنسْبة لأهْلِ الغرب يَبرُزُ قدرُ الله وقدرته في السهول الخصْبة والأنهار العريضة والأحراج الكثيفة والجبال المهيبة ـ الرائعة ـ الممتدَّة أمامهُم.

وضُخِّمَتْ فكرة الغرب في تاريخ العالم بالجغرافيا التي خَدَمَتْ النظرة الأوروبية ثم الغرْبيَّة المركزيَّة. كانت أوروبا، جغرافياً، جزءاً صغيراً من كتلةٍ أرضية واسعة تَمْتَدُّ حتى نصف الطريق حول العالم. لم يكن هناك قارَّة أوروبيَّة منفصلة، وفِعْلاً لم يكن هناك نقطة انقطاع حادَّةٌ أبداً بل امتزاج بطيء للطوبوغرافيّات والثقافات، واستعاراتها من بعْضها البعْض الموضَّحة أصلاً بالأساطير... حتَّىٰ في الاسم الذي أُعطِيَ لأقصى طَرَفِها الغربي: الكتلة الأرضية الأورو ـ آسْيَويّة ـ Eurasia. (أوروبا كانت الأميرة الفينيقيّة التي اختطفها (زِيُوس) وحملها معه إلى جزيرة كْريت). ولقد وصف أرنولْد تُوينْبي التناقض بين «أوروبا» و«آسيا» وهو الذي وَصَفَ الهلالين حول الاسمين بالخَطَأ وأن ما يُدعى بـ(القارات) هو تخيُّلات «لا علاقة لها بالكيانين الجغرافيّين الحقيقيّين»[٢]. وخارطة العالم المحرَّفة التي رسمها (جيراردوس مركاتور) عام ١٥٦٩ وَسَّعتْ الغَرْب على حساب الشرق، والشمال على حساب الجنوب. كان (مِرْكاتُور) عالماً يُطبِّق أساليب رياضية جديدة لِعِلْم رسم الخرائط Cartography، ولكنَّ خارطة تبدو أنَّها وضعت الغَرْب في (محرق) مركز العالم لم تكن بالتأكيد خارجةً عن المألوف في عَصْرِ التوسُّع الأوروبي. والتصْنيف الجغرافي والثقافي للعالم الذي تبع «الاكتشافات الكبرى» (مانِحاً حقَّ التملُّك الوحيد للملك الذي موَّلَ سفن المكتشفين) كان أساسيّاً للإمبريالية: وبدون (هُمْ) هناك ليس من الممكن وجود (نحن)، وبدون البرابرة والمتوحِّشين لا حاجة هناك لدخول أراضٍ بعيدة باسْمِ المدنيّة.

وأصل تعبير المدنية يرجع إلى الكلمة اللاتينية ـ Civis ـ وتعني Citizen أوْ Civilis = وتعني (of the citizen)... وبمجيء القرن الرابع عشر الميلادي دخلت كلمة (Civil) ـ أيْ مدنيّ ـ اللغةَ الإنكليزية. وفي اللغتين الإنكليزية والفرنسيَّة تتَّصِلُ (الكلمة)

---

(١) Loren Baritz, *«The Idea of the West,»* American Historical Review 66 (April 1961): 635.

(٢) Arnold Toynbee, *The Western Question in Greece and Turkey:* A Study in the Contact of Civilizations (London: Constable, 1922), 332-33.

بالعادات والسلوك. في القرن السادس عشر ـ الميلادي ـ استعْملَ عالم اللاهوت الأنغليكاني (ريتْشارْدْ هوكر) تعْبير Civil Society ـ أي المجتمع المدني ـ لِيَصِف نظاماً حكوميّاً قام بِرضَىٰ الشَّعْب، وتَعْني العلاقة السياسية والقانونية والاجتماعية بين الحاكم والمحكوم، ثم تحوَّل الأصل اليوناني Civis إلى فِعْل (To civilize) ـ يُمَدِّن ـ وتعبير (Civilized) ـ مدنيّ ـ أصبح وَصْفاً للشخصِ الحَسَنِ السلوك والعادات. وفي فترةٍ زمنيّةٍ ما، حوالي منتصف القرن الثامن عشر، برز الاسم (Civilization) ـ المدنية ـ كوَصْفٍ لوحْدةٍ اجتماعية كبيرة تَفْترِض ضمناً ثقافات مرتبطة سويّاً بمسْتوى عام من الأخلاق والتطور والتنمية. ويروي لنا (بُوزْوِل) أن الدكتور جُونْسُون لم يُحِب أبداً هذه اللفظة الفرنسية الجديدة؛ ولم يُوافق على كلمة ـ أو لفظة ـ Civilization بل فقط على كلمة Civility ـ السلوك المدني ـ. ومع احترامي الكبير له فَكَّرْتُ أن كلمة Civilization ـ من الفعل To civilize ـ، هي أفضل، من حيث أنها تعارِض كلمة بربرية، من كلمة Civility.

ونشوء وتَطَوُّر كلمة المدنيَّة ـ Civilization ـ من الجَذْر اليوناني Civis حَصَل لمّا اكْتشف البحّارة والمستكشفون البرتغاليون والهولنديون والأسبان والفرنسيون والبريطانيون أراضٍ جديدةً وأقواماً كان بالإمكان تسْمية بعضهم متمدِّنين Civilized والبعض الآخر برابرة... يمكن تمدينهم، وآخرين كانوا متوحِّشين ومن الصعوبة تَسْميتهم بالآدميين. والمفكرون العقلانيون في عَصْر التنوير، لم يعتقدوا أوْ لم يستطيعوا الاعتقاد بالاختلافات الفطْريَّة بين إنسانٍ وآخر. (غيزو ـ Guizot) آمن بـ«مدنيّة عالميةٍ واحدة» وبقَدَرٍ إنْساني مشترك. وقَدَرُ «عائلات البشر» المسْتَظِلِّين بشجرة المدنية هو أن تُغطّيهم أوراقها، في آخر الأمر[1]. ومن هذه النقطة... نتحرك إلى الأمام نحو فكرة أنَّ العولمة في أواخِر القرن العشرين تُبَّتْ ـ إسمنْتيّاً ـ المدنية الكونية[2] والبديل هو فكرة وجود (مدنيَّات) متعدِّدة: غَرْبيَّة، كونفوشيوسية، يابانية، إسلامية، هندوسية، سلافية ـ أرثوذوكسية، أميركية لاتينيّة، وربّما أيضاً أفريقيَّة، حسْب ترتيب صموئيل هَنْتِنْغتُنْ[3]، وهي معرَّضةٌ للصدام بسبب اختلافاتها الفطرية المتأصلة.

وحَسْب مُؤَرِّخيها تُعتبر المدنيات ـ أو الحضارات ـ بصورةٍ عامّة، عضويةً في

(1) Burke, *New Kind of History*, 241.

(2) See Szymon Chodak, «*The Rise of the Global Civilization,*» Dialogue and Humanism 1, no.1 (1991): 17-36.

(3) Huntington, «*Clash of Civilizations?*».

طبيعتها، تبدأ منذ الولادة. . . حتى الموت المحتوم، ولكنها تُولدُ مرة أخرى في تجسُّدات مختلفة. فالمدنيات القديمة المتعدِّدة لما كان يُعرف بالمشرق أو الشرق الأدنى إلى أن جاء (ألْفرد ثاير ماهان) الأميريالي الأميركي الرفيع والجغرافي البحري والخبير بالاستعمالات الستراتيجية للقوَّة البحرية، وبدأ يُشير إلى المنطقة بتعبير الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين، ونشأ مجدَّداً تعبير الحضارة العربية والحضارة الإسلامية، أو الحضارة العربية الإسلامية. وليس هناك إجماع على عدد الحضارات الماضية. . . ودَعْك من عدد الحضارات الموجودة الآن، وتحفُّ بعملية تصنيفها وترتيبها صعوبات عدَّة بسبب الاختلافات الثقافية واللغوية الهائلة بين الحضارات الأمّ والعديد من تفرعاتها الدونية التي دفعت لتكون عُلْوية. . العثمانية والتركية والثقافات العربية ربما يحق لها أن تتبع درجاتها الحضارية الخاصَّة، ولكن بالنسبة لـ(هَنْتِنغتن) وآخرين، ترجح التشابهات على الاختلافات. وحقيقة أن الثقافات لا تُحَدُّ في الغالب في نفس المساحة الجغرافية أو الحدود الوطنية، دفعتْ الأبحاث خلال القرنين الماضيين نحو شيءٍ رمْزيٍّ صوفي آخر لتحديد المدنية ـ الحضارة ـ ربما هي روح أو ذهنيَّة أو طبع أو شعور بالذات، شخصية. . . باختصار الجوهر.

وصلت «المدنية الغربية» إلى ذُرى رفيعة من الإنجازات في مخْتلف مستويات التنمية، و«النهضة» كانت بكل وضوح واحدة من هذه الإنجازات، والتنوير إنجاز آخر، ومجموعة التطورات التقنيَّة المتقدمة التي أدَّتْ إلى الثورة الصناعية هي أيضاً إنجاز آخر، ولكن في القرن التاسع عشر حينما كان الاسْتِرْقاق لا يزال مجازاً قانوناً، وعندما كان الأطفال في سن السابعة أو الثامنة يعملون في مصانع النسيج والمناجم العميقة، عندما كانت كل النساء وغالبية الرجال محرومين من حقِّ الانتخاب والتصويت، عندما كان اليهود مُبْعدين عن المهن والمجرمون يُعدَمون في الساحات العامَّة كان أمام عملية التمدين والتمدن بكل وضوح، أشواط وأشواط في المسيرة. وفي أماكن بعيدة من هذا العالم كان الرجل الغربي (المتمدِّن) لا يزال يعطي البراهين على مدى وَحْشِيَّته. وفي القرن العشرين كانت الصراعات الأكثر تدْميراً، في الحروب التي خيضت، في تاريخ العالم لتُظهِرَ أن الوجه الكالح لِـ(يانوس)(*) مدنية الغرب ليس استثناء شاذاً بل هو حالة مرضية مُستمرَّة.

الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨ فتحت ثغرةً متوسِّعةً باستمرار في فكرة مدنيَّة موحَّدة، وفجأة لم يعد واضحاً من هو (نحن) ومن هو (هم). والألمان الذين كان إسهامهم الفلسفي والعلمي والموسيقي ضخماً في المدنية حَوَّلوهم الآن إلى

(*) يانوس (Janus): إله البدايات عند الرومان.

أفْتك أعدائها بها، وحدث ذلك بعودتهم إلى ماضيهم البربري والذي أكسبهم الصفات الكريهة لِتُرْكِ الشرق (الأسيوي) الذين غزوا القارة الأوروبية قبل قرون ولطّخوا المدنيّة. لا يمكن لإنسان أن يكره شعْباً أنتج (مُوزارت) و(بتهوفن)، ولكن من خلال تكرار الدعاية الفجَّة يمكن تعليم الشخص مَقْت جندي ألماني حليق الشعر، ثوريِّ الرقبة، يعتمر خوذة مُضْحِكة، أما الوجهة التمدينية للحرب فكانت حقّاً مشوَّشة. فالألمان المجنَّدون كانوا يقاتلون أبناء أعمامهم الساكسون وأقرباءهم الملكيين بجانب أناس مشرقيين معاصرين (الأتراك الجرمانيون الآن)، فيما دخل البريطانيون والفرنسيون في تحالف مع نِصْف آسيويين (أي نصف برابرة) روس. والشرقيون السُّمر، وحتى الأفارقة الأكثر قتامة خاضوا الحرب من أجلهم، والفِرَق الإثنيَّة ـ الدينيّة في شبه القارة الهندية قاتلوا من أجل البريطانيين، وعرب شمال أفريقيا وسينغال غرب أفريقيا قاتلوا من أجل الفرنْسيين. الآن، وبانْقسام المدنية، صَوَّرت دعاية الحلفاء الحرْب كصراع بين أشكال المدنية الأرقى وأشكالِ المدنية الدنيا. كانت التضحيات كبيرة، والتي بَرَّرُوها باسْم «الأشكال الأرقى للمدنية»، كان هذا هو التعبير الذي استعمله الفيلْد مَارْشال السير (دُوغلاس هيغ) مهندس العمليات العسكرية التي انْتهت بمذبحة الجنود البريطانيين في ساحة الحرب في بلجيكا وفرنْسا[1].

وكان النذير بالاتجاهات الحديثة للمدنية الغربية قبل مدَّة من عام ١٩١٤، فالعالم الجديد بالنسبة لِـ(هَاكْسْلي) و(أورول) هو بلا روح، ولقد سبقهما دارسو المستقبل الذين مجَّدوا السرعة والآلة والقدرة التي خلفتها الآلة؛ وكانت رموزها الجيش والمعدّات الحربية ومحطات سكك الحديد والمصانع والجسور واللوكوموتيف والقطارات ذات الصناديق العميقة (من المانيفِستُو الأوّل لِمَارِنتِّي عام ١٩٠٩)، والطائرات المنْساء، والإنسان وراء العجلة ـ الدولاب ـ كُلُّها كانت الأيقونات الجديدة. وبَدَأت الحكومات تنمو لتصبح الأعراض البيروقراطية للآلة تضُمُّ الإدارات والسلوك والنظام والمنظّمات والفعّالية والإنتاج. أنظمة الترانْزيت والمصاعد وناطحات السحاب ومِتْرو الأنفاق والمخازن الكبرى كرَّرت كلها الحاجة إلى إعادة الضبط بصورة متزامنة لخدمة حاجات الكُتل المدينيَّة السريعة النمو.

وفي الطرف المظلم البعيد لنهاية خطِّ الإنتاج يقع معسكر الموت: الدمار الشامل وإبادة الجنس ـ العِرْق ـ هما أيضاً من نماذج الحضارة الغربية مثل أعمال أكبر

(١) Modris Eksteins, *Rites of Spring: The Great War and the Birth of the Modern Age* (London: Black Swan, 1989), 261.

الكُتّاب والموسيقيين، ولقد استطاع (غويا) رؤية ذلك قبل قرون. ومثلما لاحظ (ريتْشارْد روبنشتاين): «إن عالم معسكرات الموت والمجتمع الذي تُوَلِّده يكشف بصورة متنامية اشتداد ليل المدنِيّة اليهودية ـ المسيحية. المدنية تعني الاستعباد والحروب والاستغلال ومعسكرات الموت، وهي تعني أيضاً حِفْظ الصحة، ورَفْع الأفكار الدينية والفن الجميل والموسيقىٰ الرفيعة؛ ومن الخطأ التصوُّر أن المدنية والقساوة الوحشية متناقضتان، كِلا الأمرين: الإبداع والتدمير جزءان لا ينفصلان مما نُسميِّه المدنية»[1]، وأيديولوجيات ـ عقائد ـ الفاشية والاشتراكية القومية والشيوعية كلها قامت على أساس رَفْض قِيم الليبرالية الغربية، وكما لاحظ (أيان بوروما): «فكرة أن الغرب هو قُوَّة خبيثة ليست فكرة شرقية أو شرق أوسطية، بل جذورها عميقة في التربة الأوروبية»[2].

والحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ تُمثّل انشقاقاً كبيراً آخر في صفوف الشعوب «المتمدِّنة». في أواخر الثلاثينيات انْشقَّت ألمانيا وإيطاليا عن العالم الغربي لمصلحة مِحْوَرٍ ثلاثي الأبعاد مع اليابان الشرقي، وروسيا نصف البربرية ـ وهي الآن شيوعية في الصفقة ـ حاربت إلى جانب الديموقراطيات «الليبرالية». وهذه الحرب الساخنة من أجل المدنية والقِيَم الحضارية تبعَتْها رأساً حرب باردة بين «الغرب» و«الشرق»، وهذه المرة ليس الأدنى والأوسط ولا الأقصى ولكن الاتحاد السوفيتي ومذنَّباته أو الدول الشيوعية الأسيرة الممتدَّة من أوروبا الشرقية إلى الجزء الشرقي من ألمانيا. وهذا الصراع الجديد باسم المدنية والديموقراطية والحرية أرَّخَ البداية الحقيقيَّة لولادة الغرب كفِكرةٍ سياسية، ولكن مع انْهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩ عادت التوتُّرات القديمة والاختلافات المغمورة داخل أوروبا وبين أوروبا والولايات المتحدة الأميركية لتطفو بسرعة على السطح.

وقبل مدَّة طويلة من هجمات الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر في نيويورك وواشنطن تفلَّتت الولايات المتحدة الأميركية من المجموعة العالمية بالنسبة للمواضيع الهامَّة، مثل ضَبْط الأسلحة وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، وتبع ذلك تبنِّي لسياسة خارجيَّة محافظة بصورة جذرية قلبت مبادئ وِسْتْفاليا للقرن السابع عشر في الاحترام المتبادل للحقوق السياديَّة لكل دولة، ومنذ ذلك الحين لم تتردَّد الولايات المتحدة الأميركية من شنِّ الحروب أو الضربات الوقائية أو الاستباقية ضدَّ دول اعتبرتها خَطرةً على أمْنها: ولقد اتَّبَعَتْ هذه السياسة مهما كان رأي هيئة الأمم المتحدة أو

---

(١) Richard I. Rubinstein, *The Cunning of History* (New York: Harper and Row, 1978), 91-95.

(٢) Ian Buruma, «*The Origins of Occidentalism*», Chronicle of Higher Eduction 50 (February 6, 2004).

شركائها في التحالف الغربي، وعندما رفضت فرنسا وألمانيا مصاحبتها في هجومها على العراق عام ٢٠٠٣، سخر وزير الدفاع الأميركي (دونالْد رامْسفيلد) منهما، قائلاً: إنهما يُمَثِّلان أوروبا «القديمة» بالمقارنة مع أوروبا الوسطى والشرقية «الحديثة». وانْتهت هذه الإهانة تدريجياً عندما بدأت الولايات المتحدة الأميركية مواجهة المصاعب غير المتوقَّعة في العراق، ممّا أجبرها على العودة إلى الأمم المتحدة ساعيةً وراء تعاون تلك الحكومات التي أهانتها في الماضي القريب. وباخْتِصار: فكرة «الغرب» و«الشرق» هي تركيبات سياسية تنوَّعت مضامينها مع الوقت حَسْب التغيير في الأجنْدات الحكومية.

الحضارات في الخط الأول للجبهة

«سَيْف محمد والقرآن، هما أعْنَدُ أعداء الحضارة والحريَّة والحقيقة الذين عرفهم العالم حتى اليوم». هذا ما كتبه المستشرق الإسْكُتْلَنْدي السيرْ (وِلْيَم مِيُور) في القرن التاسع عشر في دراسته لحياة النبي محمد[١]، واتَّبعَ هذا الخط رجال دين وسياسيون وكاتِبُو كَراريس قاتلوا من أجل حقوق الأقليات المسيحية المعرَّضة لشرور «الحكومات المحمدية» في الأمبراطورية العثمانية. لقد رحَّبوا بهذا الدعم الأكاديمي لِوُجْهة نظرهم بأن الإسلام ذاته هو سبب مشاكلهم وليست النزاعات الدنيوية على الماشية والأراضي أو التوتُّرات الطائفية التي تُشعِلُها القِوىٰ الخارجية. وتوسَّع (ميور) في هذا الموضوع بكتابٍ ثانٍ عن الخلافة: «فيما يتعلَّق بالنواحي الروحية والاجتماعية والعقيدية ـ الدوغماتية ـ للإسلام، لم يكن هناك لا تقدُّم ولا تغْيير مادي منذ القرن الثالث للهجرة، والذي وَجَدْناه في ذلك التاريخ هو ما نجده اليوم أيضاً. وقد تتقدم الشعوب في الحضارة والأخلاق والفلسفة والعلوم والفنون إلا أن الإسلام يبقى جامداً بدون حراك، وهكذا سيبقى كما أفادتْنا به دروس هذا التاريخ»[٢].

وَوَصْفُ (مِيُور) للإسلام على أنَّه دين جامد لا يَتَغَيَّر معيقٌ للتقدُّم... يبقى كريماً بالمقارنة للقدح والذم الذي أهاله آخرون على الإسلام. وبدت النجاحات الغربية في الميادين الحربية في القرن التاسع عشر... كأنما تُثبت وجهة النظر المسيحية عن: أين هي خيارات الله الدينية. وأفكار التفوُّق الديني والعِرْقي لمدنيَّة الغرب كانت لا تزال في ذِهْنِ السياسيين الذين دفعوا شعوبهم إلى الحرب العالمية الأولى. ومواضيع

(١) Sir William Muir, *The Life of Mahomet: From Original Sources* (London: Smith, Edler, 1878), 535.

(٢) Sir William Muir, *Annals of the Early Caliphate: From Original Sources* (London: Smith, Elder, 1883) 459.

العِرْق لا تزال مستمرَّة في السياسات اليوم، ولو أنها بشكل أقلّ جهورية وبصيغ رمزية؛ أضف إلى ذلك أن الدين عاد فتغلغل في الحياة العامة مرَّة أخرى لعديد من الدول، وكذلك أُعيد موضوع المدنية أوْ الحضارة، لمركزيَّته في النقاش السياسي في نفس الوقت الذي يفتش فيه الزعماء والأكاديميون في الآفاق الواسعة عن تفسيرات للتوتُّرات القائمة بين «الإسلام» و«الغرب».

ورغم أن (صموئيل ب. هَنْتِنْغتُنْ) نال حصَّة الأسد من الانتباه، فإن (برنارْد لويس)، المولود عام ١٩١٦، كان قد كتب في موضوع اختلاف وصراع الحضارات قبله بعقود. وفي ذروةِ السيطرة الأمْبريالية الاستعمارية، على الشرق الأوسط عام ١٩٥٠، ادَّعىٰ (لويس) إنَّ على العرب أن يحُلُّوا مشاكلَ تأقْلُمِهِم مع العالم المعاصر بقبولهم لواحد أو لآخر من النُّسَخ المتنافسة للمدنية المعاصرة المُقَدَّمة إليهم بِمَزْجِ ثقافتهم الذاتية وهويَّتهم بكامِلِ المدنيَّةِ المسيطرة الأوسع[١]. وبعد عَقْدٍ من هذا الرأي حَوَّل (لويس) أزمةَ الحضارات التي تُوَاجِه هذا العَرْض إلى صدام بين الحضارات. «عندما تصطدم الحَضَارتان إحداهما ستتغلَّب والثانية ستتحطَّم. قد يتحدَّث المثاليون والعقائديون بسلاسة ألْسِنَتِهم عن زواج بين أفضل العناصر من الجهَتين ولكن النتيجة لمثل هذا اللقاء عادة هي تعايش الأسْوَأ»[٢]. وهكذا، يحاجج لويس، يكون للحضارة المأزومة ردَّة فِعْل، أخيراً «ضد تأثير القوى الأجنبية التي سيطرت عليها وحوَّلتها». «سنكون في وضْع أفضل لفهم هذه الحالة إذا نظرنا للاستياء الحاضر في الشرق الأوسط ليس كصراع بين دولٍ أو شعوب ولكن كصدام بين الحضارات»[٣].

وغابت هذه الجملة. وبعد عقودٍ ثلاثة عاد البروفسور (لويس) إلى الموضوع فكتب: «نحن» نواجه الآن مزاجاً وحركة أعلى بكثير من مُستوى المواضيع والسياسات والحكومات التي تَتَّبعها وهذه لا تقِلُّ عن صدام حضارات، ربَّما هي غير معقولة ولكنها بالتأكيد ردَّة فعل تاريخية لعَدُوٍّ قديم ضِدَّ إرثنا اليهودي - المسيحي، ضد حاضرنا العلماني والتوسُّع العالمي للاثنين معاً[٤].

ومن وجهة نظر (لويس) فإن حنق المسلمين من سيطرة الغرب انتشر مَرَضِيّاً متحوِّلاً إلى كراهية عاطفية عميقة - متغلغلة في الضلوع - للغرب ولكلِّ ما يمثِّله كقوَّةٍ عالمية، كأيديولوجية وكأسلوب حياة. واتَّسعت هذه الكراهية لتشمل مروحة واسعة

(١) Bernard.Lewis, *The Arabs in History* (London: Hutchinson's University Library, 1950), 178.

(٢) Bernard Lewis, *The Middle East and the West* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1964), 43.

(٣) Ibid., 46 and 137.

(٤) Bernard Lewis, «*The Roots of Muslim Rage*», Atlantic Monthly, Septemper 1990, 47-60.

من المغرِّبين والمُعَصْرَنين المحلِّيِّين. «إنَّها كراهية عميقة بحيث قادت كل من يشعرون بها للاصْطِفَافِ مع أي عدوٍّ محتملٍ للغرب»[١]. و«يجب البحث عن جذور هذه الكراهية في التاريخ الألْفي للعلاقات بين الإسلام والمسيحية»[٢]. وبمعْنًى، ما كانوا يكرهوننا لأجيال، ومن الطبيعي جدّاً أن يشعروا بذلك. عندك هذا التنافس الألفي ـ من ألف سنة ـ بين دينين عالميين والآن، من وجهة نظرهم، يبدو أن الدين الخطأ يربح المعركة. وإذا كان هناك عدد هامٌّ من المسلمين «عدوانيين وخطرين» فالسبب ليس لأننا «نحن» نحتاج لِعَدُوٍّ ولكن لأنهم «هم» بحاجةٍ لذلك[٣].

مجتمعات «منحرفة»

يَصِف صموئيل هَنْتِنْغتُن عالماً بدائيّاً حيث الحياة الإنسانية في حالة صراع واقع أو مبتدِئ ليس بسبب طبيعته الحيوانية (كما يُحاجج هُوبْز) ولكن بسببِ الاخْتلاف المدني ـ الحضاري ـ! وحتّى إن حقيقة أكثر الصراعات تدْميراً في تاريخ العالم كانت الحروب القومية والأمْبريالية ـ الاستعمارية ـ والعالمية التي بدأتْها الحكومات الأوروبيّة في القرنين التاسع عشر والعشرين، لم تُثنِ هَنْتِنْغتُن عن التأكيد أن «أطول الصراعات وأعْنفها» على مدار القرون ولَّدَتْها الخلافات الحضارية[٤]. والصراعات الشديدة التي انْفجَرت عبر القرون (داخل الحضارة الغربيَّة)، يُبرِّرها ويُفسِّرها (هَنْتِنْغتُن) على إنّها «حروب أهلية غربيَّة»[٥]. ويجعَلُ هَنْتِنْغتُن أكثر ادعاءاته تحدِّياً وإثارة عن الإسلام والغرب في كتابه: «صدام الحضارات وإعادة إنْشاء النظام العالمي». يُحاجج تحت عنوان: «الحدود الدمويَّة للإسلام» أن أغلب الصراعات الناشئة عن حدود مختلف عليها «حدثت وتحْدث على حدودٍ تتحلَّق حول آسيا وأوروبا ـ أوراسيا ـ وأفريقيا التي تفصل مسلمين عن غير مسلمين. وفيما، على المستوى الكوني للسياسات العالمية صدام الحضارات الأوّلي هو بين الغرب... وبقيَّة العالم، إلا أنَّه على المستوى المحلِّي هو صدام بين الإسلام والآخرين»[٦].

وحَسْب رأي هَنْتِنْغتُن «المسلمون منشغلون، أكثر من أتباع أيَّة حضارات أخرى، بالعنف فيما بينهم»، ويبدو أنَّهم ميَّالون إلى الصراع العنيف[٧]. وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر عندما بدا أن فِكْرته عن صدام الحضارات قد

(١) Bernard Lewis, *Islam in History: Ideas, Peoples and Events in the Middle East* (Chicago: Open Court press, 1993), 410.
(٢) Ibid.
(٣) Lewis, *Crisis of Islam, 24.*
(٤) Huntington, *«Clash of Civilizations?»* 25.
(٥) Ibid., 30.
(٦) Ibid., 255.
(٧) Ibid., 256-57.

سجّلت «ضربة قاضية» لنظرية (فُرَنْسيس فوكوياما) عن (نهاية التاريخ)، عاد هَنْتِنْغْتُن إلى فكرته الرئيسة بقُوَّةٍ أكْبر: «السياسات الدوليَّة المعاصرة هي عَصْر حروب المسلمين. يحارب المسلمون بعضهم بعْضاً ويحاربون غير المسلمين أكثر بكثير مما يفعله أهل الحضارات الأخرى. ولقد حَلَّتْ حروب المسلمين مَحَلَّ الحرب الباردة كشَكْلٍ رئيسيّ للصراعات الدولية، وتشمل هذه الحروب: حروب الإرهاب![*] وحروب العصابات (الفدائيين) والحروب الأهلية والحروب البينيَّة بين دولتين. وهذه الأمثلة لِعُنْفِ المسلمين يمكن جمعها في صدام كبير واحد هو صدام الحضارات بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام وبقية العالم، ومع ذلك ليس الأمر حتميّاً، وعلى الأغلب إن عنف المسلمين سَيَبْقَىٰ متفرِّقاً ومتنوِّعاً ومتكرِّراً»[١].

وَحَتَّى زمان (مِيُور) وَصَفَ المنتقدون المسيحيُّون الإسلام بأنَّه دين الجِنْس والسلطة والعُنْف؛ ومن المفارقة في التنويعات الحديثة لهذه النظرة القديمة، أن ضعف المسلمين الآن هو الذي يقود إلى العنف حَسْب رأي (هَنْتِنْغْتُن) وَ(لُويس)، وكلا المؤلِّفَيْن يَسْتَبْعِدان «تأثير الغرب» كسبب صحيح لغضب المسلمين. ويُعْرض «الغرب» كالعَمِّ الطيب الذي يقف على عتبة دار أحد الأقرباء البعيدين ـ جغرافياً ـ حاملاً له سَلَّةً من الهدايا، ربَّما كَمثل مغترب لبناني عائد إلى قريته الجبلية من سِيرَالِيُون أو مِنْ سَاوْپاوْلُو. والعم الطيّب يفرغ جُعبته من الهَدايا مقدِّماً إياها كلها بدون استثناء: الديمقراطية والبرلمانات ـ المجالس النيابيّة ـ والمطابع والطُرُق والجسور والمعامل والسكك الحديد والكهرباء، كلها ملفوفة بحزمةٍ واحدة اسمها: «الحداثة»، ولكن ويا لِرُعْبه عندما يكتشف أن المتلقِّين مستاؤون من غِناه ويبدون حنقهم وإحباطهم منه. وتنتهي العودة إلى دياره بكارثة، وتتهاوى كل عملية التحديث وتَنْتهي الحفلة. العم الطيب العزيز «الغرْب» يتعَجَّب مجروحَ المشاعر «أنا أحاول فقط العون والمساعدة». ويُعلِّق كل واحد من أقربائه!: كان عليه أن يكون أكثر معرفةً وفهْماً... ولكن فاتَ وَقْت الأسف. لقد وقع الأذى. فُرِضت الديمقراطية «بمراسيم الحاكم الفَرْد» ووَلَّدت لعبة سياسية جديدة... «تجاهلها الناس أوْ راقبتها الغالبية الكبرى من الشعب بإبهام مُرْبِك»[٢]. وَسُحِبُوا إلى عالم الحداثة سواء كانوا على استعداد لذلك أمْ لا، وانْتزعوا من «خدر التفسُّخ المريح»، ومن «أوهام الاستعلاء والاكتفاء الذاتي»، وتتحرك الشعوب المسلمة من «الرِّضَىٰ الجاهل» نحو المحاكاة القلقة والضغينة الحاسدة قبل أن تنتهي أواخر القرن العشرين إلى (لَخْبطة)

(*) إشارة التعجب من وَضْع المعرِّب.

(١) Samuel P. Huntington, *«The Age of Muslim Wars»*, Newsweek, December 17, 2001.

(٢) Lewis, *Middle East, 59.*

مُتخثِّرة من الإذلال والامتعاض والغَيْظ[1]. وهذا الخطُّ من التفكير هو، ربما، الوحيد الذي يستطيع تفسير حالتهم العقلية. وبالتأكيد ارْتكَبَ (العم الغرب) بعض الأخطاء في مسيرته ولكنَّها ليست سيِّئة إلى الحد الذي يُبرِّرُ هذه الحالة. فسلوكهم «هُم» هو الذي يحتاج إلى مُستشارٍ ماهر وليس «نحن». وفلسطين كَسَبَبٍ مركزي للعدوانية العربية والإسلامية، يمكن عدم المبالاة بها، فهي ليْسَتْ إلا «المظلمة المُرخَّصة»، بتعبير البروفسور لُويس.

والحُجَّة التمدينية فَرَّخَتْ عديد التفصيلات. فُرنْسيس فوكوياما يقابل نجاح الغرب بفَشلِ المسلمين[2]. وبالنسبة لفوكوياما الموضوع الملحُّ الحاضر ليس هو الإرهاب نفسه بل «البَحْر الإسلامي الفاشِسْتي الذي يسبح فيه الإرهابيون» والذي يُشكِّل «تَحَدِّياً عقيديّاً، والذي هو، بطريقة ما، أكثر أساسيَّة ممّا شكَّلَتْه الشيوعية». والإسلاميون الفاشستيّون يرفضون كل ما يدعو له الغرْب، بخاصَّة تَسامحه وتعدُّديته، والتي تجد المجتمعات المسلمة بعامّة صعوبة في قبولها بسبب فقدانها لسياسة التقليد العلماني الذي نلاحظه كثيراً في تاريخهم نفسه[3]. وبالنسبة لفؤاد عَجَمي: فإن رجال الظِلِّ الذين يهاجمون أهدافاً أميركية يتغذّون مِن تيّارٍ معارض للأمرَكة «يجري بحرِّية، يضرب متى يشاء ولا حدود له، بين الإسلاميين والعلمانيين سواء»[4]. وعندما طارت النفاثات باتِّجاه البُرجين في نيويورك، في الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١، كان هناك ارتياح ورِضَىً في المجتمعات «المنْحَرِفةِ ـ المُحْبطة ـ المُمْتَعِضة» لأن الثور الأميركي الراكض وبهجة النَّصْر التي أخافت العالم ضُربَا، وكان هناك ركام وسخام في شوارع نيويورك[5]. وأدّى تفجير البرجَيْن إلى التفتيش عن العدالة في أفغانِستان والعراق حيث الجنود الأميركيون يقفون مستعدِّين للمساعدة «في اليد الأولى بندقية» وفي الثانية «مفَك براغي»[6] ويرِدُ ذِكْر شوارع (الفلّوجة) و(النجف) ليس كمعابر وممرّات للموت، كما أصبحت تحْت تأثير النيران الأميركية الأرضيَّة والجوِّية، ولكن كأماكن «حيث الآمال الباكرة بثقافة تَمْتَنُّ لتحريرها وبالتالي حرِّيتها، ومُشتاقة لِخَلْقِ نظام سياسي جديد»، وبدا أن هذه الآمال أُصيبت بضَرْبة رغماً عن «نُبْلِ» جهود الحرب.

---

(١) Lewis, *Middle East* 45.

(٢) Françis Fukuyama, *«The West Has Won»*, Guardian, October 11, 2001.

(٣) Françis Fukuyama, *«Has History Started Again?»* Policy 18 (Winter 2002): 3-7.

(٤) Fouad Ajami, *«America and the Arabs»*, Foreign Affairs 80, no.6 (2002): 9.

(٥) Ibid., 16.

(٦) Fouad Ajami. *«Best Intentions: Why we Went, What We've Found»*, New Republic, June 28, 2004.

هذه الإنذارات المظلمة عن خَطَرٍ آتٍ مِن حضارةٍ غريبة، تَقَوَّت بما طالعه الناس في الصحف وشاهدوه في التلفاز كل يوم. تَفْجيرات انتحارية في الشرق الأوسط، انقضاضات أمْنية على إرهابيين مُشْتَبَه بهم، ازدياد في عدد الملتحين وعدد المحجَّبات الذين يملؤون شوارع المدن الأوروبية، ومنظر المساجد في أماكن لم يكن فيها قبلاً إلا الكنائس أو كنيس، عَرَضاً.. كل هذا يُغَذِّي التحامل والجهل. القنابل ـ والتفجيرات ـ في لندن ومدْريد، واغتيال المخرج السينمائي الهولنْدي ثيوڤان غوغ، والجدل حول ما نُشِرَ في بعض صحف الدانمارك، والصور الكاريكاتورية الهاجية للنبي محمد، كل ذلك دَفَعَ إلى ارتفاع مفاجئ للرهاب من الإسلام (Islamophobia). وبعد تفجيرات محطة قطار (آتوشا) بمدْريد في آذار ـ مارس ٢٠٠٤، ألحَّتْ الحكومة الإسبانية على أن منظَّمة الباسْك الانفصالية الإرهابية هي المسؤولة، رغْم أنها استلمت، في فترة أبْكر، دلائل على أن الإرهابيين المسلمين هم وراء الهجوم؛ الخديعة والصلة بين التفجرات والإسهام في حرب ما أرادها الشعب الإسباني منذ البداية، كانت كافية لإحراج وإخراج حكومة (جوزيه ماريا أزنار) المحافظة من الحكم. وفي شرائط ڤيْدْيو عُرِضَتْ بعد الحدث ذكر الانتحاريون الأربعة الذين قتلوا اثنين وخمْسين من ركّاب القطار في جهاز النَّقْل بلندن في ٧ تموز ٢٠٠٥، أن دافعهم هو الثأر بسبب اشتراك بريطانيا في غزوِ أفغانِسْتان والعراق وَقَتْلِ آلاف المسلمين الذي تبع ذلك. في أيلول ـ سبتَمْبر ٢٠٠٥، أعلنت القاعدة أنَّها المسؤولة عن ذلك، والتفجيرات في المدينتين كانت موضع استنكارٍ من المسلمين وغيْر المسلمين على السواء، وإدانتها على إنَّها منافية للإسلام من قِبل المنظّمات الإسلامية في أوروبا وحول العالم.

واغتيال ڤانْ غوغ في تشرين ثاني ـ نوڤمبر ٢٠٠٤ على يد هولندي مسلم من أصل مغربي مولودٍ في هولندا (كما كان يوصف بصورةٍ عامَّة)، تبعه (دَسْتَةٌ) من الهجمات الحارقة على المدارس والمساجد الإسلامية في هولندا، واقتراح في البرْلمان لِمَنْعِ المرأة المسلمة المحجَّبة من ارتياد الأماكن العامَّة. وبعد الحادثة مباشرةً كان على صاحب موقع على الإنْتِرْنِتْ للتعْزية، حَذْف أكثر من خمسة آلاف رسالة ضد المسلمين وضدَّ المغاربة. ومثل السياسي المعادي لهجرةِ المسلمين إلى هولندا (پِيمْ فُورْتُويْن) الذي اغْتيل في السنة السابقة على يد شابٌ هولنديٌ غير مسلم، والذي اعْتقدَ أنَّ هذا السياسي يَستَغِلُّ أقلّيةً مُعَرَّضةً من أجل الكسبِ السياسي، اعتقد ڤانْ غوغ أن التعددية العرقيَّة كانت كارثةً على هولنْدا، وكان أسلوبه البياني صدامياً وفي

كثير من الأحيان بذيئاً. وقام بهجوم معاكس على «السياسة اللائقة ـ الصحيحة ـ» في كتاباته وفي فيلمه القصير الذي أخرجه عن الزواج بالإكراه وسوء معاملة النساء (واسم الفيلم: الإذْعان). (عَيان هِرْسي علي) (Ayaan Hirsi Ali) عضوة البرلمان الهولندي المولودة في الصومال التي تخلَّت عن إسلامها وتعاونت معه في إنتاج الفيلم الذي يعْرِض جِسْم امرأةٍ عارية عليه آيات من القرآن، وصَلَتْها تهديدات بالقَتْل وتركتْ هولندا بعد اغتيال ڤان غوغ، وتسلمت وظيفة كزميلة مقيمة في مؤسسة أميركان إنْتِرْپرايز في واشنطن. وكانت هي نفسها شخصية مختلَف عليها، أُعْجِبَتْ بها في البدْء البروفِسُّورة (هَلِّه غوراشي) (Halleh Ghorashi)، من جامعة فْرِجْنه (Vrijne) بأمستِرْدام على أنَّها ـ في رأيها ـ رائدة تحَرُّر النساء المسلمات، إلى أنْ ظهر بعد ذلك أنها تحمل، برأي البروفسّورة غوراشي، «أفكاراً دُوغْماتية، جازمة بدون دليل، لا مجال فيها لأي تأويل آخر. وسرعان ما تحقق أن (عَيان) أصبحت جزءاً في نقاش «اليمينيين» للإسلام في هولندا والذي صوَّر المهاجرين المسلمين كمشكلات وأعْدَاء للشعب»[1].

ونَشْرُ الكاريكاتور الساخر عن النبيِّ محمد اعتبره المسلمون فضيحة لا تقلُّ في خِزيها عن كتابة آيات من القرآن على جسم امرأةٍ عارية؛ والسخرية هذه ضخَّمت الإهانة، وبرأي مسلمي العالم أن تصوير النبيِّ يُعدُّ تجديفاً. والمحرر الثقافي لمجلَّة (ليلاندْ پوسْتن) التي نشرت الكاريكاتور في أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٥ (فْلِمِنْغ روز) أرادها أن تكون ردّاً على عدَّة حوادث من الرقابة الذاتية في أوروپا سببها الخوف الواسع الانتشار ومشاعر التهويل للتعاطي مع مواضيع مرتبطة بالإسلام[2]. إذا قبِلَ الآخرون السخرية والازدراء والتَّسخيف فلماذا لا يَقْبلها المسلمون، وهدفه المُعْلَن «هو استبعاد التَّضْييق الذاتي على التعْبير والذي يبدو إنه آخذٌ بالازدياد»، ولكن مع مرور الوقت تَبَيَّن أن الأمر يتعدّى موضوع حريَّةِ التعْبير. وعندما دُعي لتوضيح موقفه في أجهزة الإعلام العالمية، توسَّع (روز) في شرحه للموضوع على أنه يكره السياسات الصحيحة والأخلاق النِّسْبيَّة وأنموذج الدولة الذي سمح للمهاجرين المسلمين أن يستفيدوا رأساً من الصدقات، «ومن الدولة الفاضلة وبركة تعدُّد الثقافات» التي عاش فيها شبابه[3]، وهذه اللهجة والتعابير يمكن أَخْذها من أيَّة نشرةٍ من واشنطن للمحافظين الجدد، وصورة شَخْصٍ ما رأى أخيراً النور بعد سنوات من انخداعه بـ(يوتوبيا) تعدد الثقافات، وامتِلائه «بالخطر القادم من الإسلام». ورواية

(١) Halleh Ghorashi, «*Why, Ayaan Hirsi Ali Is Wrong*», Signand sight. Com, March 14, 2007.

(٢) Flemming Rose, «*Why I Published Those Cartoons*», Washington Post, February 19, 2006.

(٣) Flemming Rose, «*Europe's Politics of Victimology*», Blueprint, May 17, 2006.

(روز) المؤكِّدة للمقابلة الصحفيَّة في پنْسلڤانيا مع (دانييل پايْبس) عام ٢٠٠٤[١].
ولكن عدا عن الأفق السياسي الذي أثَّر في قرار (روز) لِنَشْر الكاريكاتور الذي أغضب المسلمين حول العالم، فإن حُجَّتَه في حرية التعْبير والتسامح والقبول تذهب بوضوح في الاتجاهَيْن. وأقَرّ (روز) أن مجلّة (ليلّاند پوستُن) تفرض رقابتها الذاتية (لا مواد ولا صور جنسيّة ولا صور أجسام الأموات والقليل من الشتيمةِ والبذاءة)[٢]. أما الكاريكاتور فأمر مخْتَلِف، وبالتأكيد لم يكن يَقْصُد من نَشْرِه قياس التسامح عند قرّائه من الطبقة الوسطىٰ البيضاء، فهم في الغالب سُرُّوا من الكاريكاتور المتحدِّي أكثر ممّا أثيروا، وإذا كان الهدف إثارة القرّاء العاديين فقد كان لديه وسائل أخرى أكثر وضوحاً: ربما العائلة المالكة في الدانمارك، والكلمات البذيئة لا تُلْفَظُ عادةً في صحْبةِ جَمْع متأدِّب، أو الصور الفوتوغرافية لأجسام الأطفال التي تقطَّعت بمفعول القنابل في العراق. هناك نقْطَةٌ هامة يجب إبرازها هنا عن الطريقة التي تُغطّي بها أجهزة الإعلام على النتاج المركزي للحرب. كان باستطاعة الجريدة أيضاً نَشْرَ الكاريكاتور الهاجي بخفَّةٍ قيام المسيح الذي قُدِّم إليها قبل عامين. ولكن، في رسالة [إي ـ ميل E-Mail] إلى الرسّام المُرسِل للكارتون أجابت الجريدة في عدد الأحد بلسان المحرر إنّها لا تستطيع نَشْرَهُ: «لا أظن أنّ قراء (ليلانْد پوسْتن) سيُسَرُّون بالرسم. وفي الحقيقة أظن أن الرسم هذا سيثير صيحات عالية من الاحتجاج العنيف، لذلك لن أنشره»[٣]. وَعِوَضاً عن الأغلبية أثارت الجريدة أقلية مسلمة مهمَّشة، حوالي ٥٪، من الشعب الدانيماركي تحت ستار تمديد حدود حريَّة التعْبير![*].

وفيما استمرت المنظمات الحكومية وغير الحكومية في طول أوروپا وعَرْضها في إطفاء الحرائق التي أُشعِلَتْ في الدانيمارك وهولندا، لم يُضيِّع الساسة اليمينيون والمعلِّقون المعادون للإسلام الفرصة في استغلال الحادثة، وكانت تعليقاتهم عن اسْتِسْلام (أهل الذمة)، والعبوديّة المدَّعاة للمسيحيين واليهود الذين يعيشون في بلاد يحكمها الإسلام، وغَزْوِ القارة الأوروبيَّة عن طريق المهاجرين المسلمين، وغَرَقِها بسبب ثِقَلِ عبء العائلات المسلمة التي تتوالد بسرعة. وما كان يُتداول في السابق همْساً بدؤوا يتحدثون به أخيراً جهاراً عندما عمدتْ الكاتبة الإيطالية (أوريانا فِلّاشي) إلى استعارةٍ مجازية استعملها النازيون في السابق ضد اليهود «إن

(١) Daniel Pipes, *«The Threat of Isalmism»*. Interview by Flemming Rose.October 29, 2004.
(٢) Rose, *«Europe's Politics of Victimology»*.
(٣) Gary Younge, *«On the Offensive», Guardian, April 10, 2007.*

(*) إشارة التعجب من وضع المعرِّب.

أبناء الله يتوالدون كالجرذان». وكان هناك أشياء أكثر من ذلك، حاول المسلمون الاستيلاء على أوروبا قبلاً وهم يحاولون الآن مُجدداً، ولكن هذه المرَّة بواسطة «الأطفال والمراكب» بَدَلَ «القوات العسكرية والمدافع». وإذا كانت إسبانيا أكثر تسامحاً مع المهاجرين المسلمين فذلك راجعٌ إلى «إن الكثير من الأسبان لا زالوا يحملون القرآن في دمائهم». وفتحت هذه التصْريحات باب الاتهام بالتمييز العنصري الفجِّ، ومع ذلك كان لـ(أوريانا فِلّاشي)، التي ماتت في أيلول عام ٢٠٠٦، العديد من المعجبين (فلقد نفد كتابها: «الغيظ والافتخار» في إيطاليا)، وبقيت بالنسبة لهؤلاء المعجبين جريئة ومُنْعِشةً بصراحتها، غير هيَّابة، مهاجمةً للقداسات، حادَّةً قاطعة. . . إلخ، حتّى آخر أيام حياتها. والمواضيع في قَلْب النقْدِ الساخر العنيف لـ(فِلّاشي) كانت «مفهومات مشوشة عن تعدُّدِ الثقافات» وليست التطرُّف الإسلامي بقدْرِ ما هو الإسلام ذاته. «فأوروبا لم تَعُد أوروبا»، هذا ما صرحت به عام ٢٠٠٥، «بل هي أوريبيا (Eurabia) مستعمرة للإسلام حيث الاجتياح الإسلامي ليس فقط بالمفهوم المادي فقط بل بالمفهوم الذهني والثقافي، والخنوع للغازين سمَّم الديموقراطية مع عواقب واضحة على حريَّة الفكر وعلى فكرة الحرية ذاتها»[١].

الموجة الثالثة للهجوم على أوروبا

هذه هي المواضيع التي تداولها حديثاً برنارد لويس، في كانون الثاني ـ يناير ٢٠٠٧، حيث قال في مقابلة صحفية لجريدة جيروزالم پوسْت: إن المسلمين هم قاب قوسين أو أدْنى من الاستيلاء على أوروبا، والأوروبيون يفقدون ولاءهم وثقتهم بأنفسهم في مزاج من تحقير الذات، والسياسة الصحيحة وتعدد الثقافات، «واستسلموا» للإسلام على جميع المستويات[٢]. وحين ألْقَى (إرفِنْغ كْرِسْتُول) محاضرة في مؤسّسَة (أمِركانْ إنْترْپرايْز) في آذار ـ مارس ٢٠٠٧، لاحظ الپروفسّور (لُويس) أن المسلمين حاولوا، مرّتيْن، فَتْح أوروبا، في الأولى كانوا العرب، وفي المحاولة الثانية كانوا التُّرْك، والآن، «بنظر أقليَّة من المتعصِّبين المصمِّمين المسلمين بدأت، بوضوح، الموجة الثالثة من الهجوم على أوروبا. يجب ألّا نَخْدع أنفُسَنا في ماهيَّة هذه الموجة وفيما تَعْنيه، فهي تأخذ اليوم أشكالاً أخرى، واثنتان منها بخاصَّة ـ

(١) Ian Fisher, *«Oriana Fallaci, Incisive Italian Journalist, Is Dead at 77»*, New York Times, September 16, 2006.

(٢) Bernard Lewis, *«Muslims' About to Take Over Europe»*. Interview by David Machlis and Tovah Lazaroff, Jerusalem Post, January 29, 2007.

الإرهاب والهجرة». وبِعَكْسِ غربٍ واهن، عاجز، فاقِدِ التنظيم واقعٍ في شَرَكِ استقامته (!) السياسية، (هم) المسلمون يعرفون ماذا يفعلون: «ولهم بعض المزايا البيِّنة. لديهم الحماس والإيمان الراسخ، والمفقود أو الضعيف في أغلب الدول الأوروبية. إنهم متأكِّدون نَفْسيّاً بحَقِّ أهدافهم بينما نحن نضيع جُلَّ أوقاتنا في نقد وتعنيف وتحْقير للذات. لديهم الولاء والانضباط وربما، وهو الأهم من كل شيء، التفوُّق الديموغرافي، في مزيج من الزيادة الطبيعية والهجرة التي تُنْتِج تغييرات سُكّانية كبرى، تستطيع أن تُؤدي في المستقبل المنظور إلى أغلبيّات سكانية مهمة على الأقل في بعض المدن الأوروبيَّة أو حتى بعض البلاد»[1]. المسلمون الذين يعتبرون أنفسهم ناقِصِي الحماس والإيمان الراسخ، ولا يتمتَّعون بالمزايا التي لدى الآخرين (العمل والسكن المناسب والتسهيلات الرياضية، والفُرص المواتية لأولادهم، والتمثيل في البرلمان، والأُذُن المستمعة الودودة في دوائر الدولة) قد يتسمون لهذا الأمر، وحتَّى البروفسّور لويس أشار إلى وجود نائب الرئيس ديك تْشيني بين المستمعين لمحاضرته، وتْشيني هو الرجل الذي لا يُعتبر، بصورة عامَّة، فاقداً لا للحماس ولا للإيمان الراسخ ولا للثقة بصوابيَّة أهدافه.

تُشير الإحصاءات السكانية إلى أنَّه، حَتَّى في حال ارتفاع نسبة الولادة (بافتراض بقائها على حالها من دون تراجع بسبب التحضير والقبول به وزيادة في التعليم والازدهار)، فإن على مسلمي أوروبا اجتياز طريق طويل إذا أرادوا إثبات تكهُّنات (لُويس) الكئيبة الرهيبة. ففي أول كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ كان مجموع سُكان سبع وعشرين دولة أوروبية حوالي (٤٩٣) مليون نسمة[2]، منهم فقط حوالي (٢٥) مليون مسلم (أي ٥٪ تقريباً من مجموع السكان) والسكان المسلمون (في العام ٢٠٠٥) في كل دولة أوروبية لا يصل لأكثر من نسبة مئوية قليلة. فمثلاً في النمسا ٤,١٪، وبلجيكا ٤٪، هولندا ٥,٨٪، إسبانيا ٢,٣٪، الدانيمارك ٥٪، ألمانيا ٣,٦٪، إيطاليا ١,٤٪؛ المملكة المتحدة ٢,٨٪، وفرنسا، البلد الذي به أكبر عدد من المسلمين، أقل من ١٠٪[3]. على كل حال، المواطنون المسلمون في البلاد الأوروبية هم من التنوُّع الكبير بحيث لا يُسوِّغ استعمال الكلمة (هم) الرهابية لتعني وحدة متراصَّة. إنهم يتكلمون لغات مختلفة ويأتون من بلاد مختلفة في العرق أو القبائل والخلفيات، ومثل كل الأوروبيين الآخرين يتنوَّعون في فلسفتهم السياسية وفي

(١) Bernard Lewis, *«The 2007 Irving Kristol Lecture»*, American Enterprise Institue, Washington, DC, March 20, 2007.

(٢) See Eurostat, *«Population and Social Conditions,»*.

(٣) These figures are taken from *«Muslims in Europe: Country Guide»*, BBC News, December 23, 2005.

آفاقهم الدينية، حتّى ولو أن أعداداً كبيرة منهم يذهبون للمساجد بنِسَب أعلى من الأوروپيين الذين يذهبون للكنائس؛ والأمر المشترك لدى الغالبية منهم، بالإضافة لدينهم، هو التهْميش الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيشونه. الكثيرون منهم يعيشون تحْت خط الفقر الرسميّ للاتحاد الأوروپي (وهو مُقدَّر الآن بدخل ٧٧٠ يورو شهريّاً)، وهم مُنشَغِلون إلى حدٍّ كبير في جهدهم اليومي من أجل إبقاء رؤوسهم فوق الماء، ولا مجال لديهم للتفكير حتّى الآن بالاستيلاء على أوروپا. وحَسْب تقرير أحد الباحثين: المهاجرون بمن فيهم القادمون من بلاد ذات أغلبيَّة مسلمة يبدون، بصورة عامة، أنَّهم يشكون من نسْبةٍ عالية من التشريد ولا يمتلكون أي مأوى. أما الشروط المعيشية للذين يعيشون منهم في بيوت ومساكن، فإنها فقيرة وفي أحياء ومع جيران أفقر منهم، وهم نسْبيّاً أكثر تعرُّضاً وأحوالهم السكنيَّة أقلُّ أمْناً. والمشكلات السكنية الشديدة الخطورة تشمل: عدم وجود الأساسيات الحياتية اللازمة، مثل الماء والمراحيض، بالإضافة لاكتظاظ الأفراد الكثيرين في السكن الواحد، بنسبة أعلى بكثير من المعدلات العادية في المساكن الأخرى، واستغلال هؤلاء الناس في رَفْع أسْعار الشراء والاسْتئجار[١].

تدمير «حوار الحضارات» بين المسلمين والمسيحيِّين واليهود في البلاد الأوروپية، وبين الأوروپيين والحكومات المسلمة عِبْر البحر المتوسط، هو في بُنْيةِ هذه التصْريحات الشاجبة لِتَعَدُّدِ الثقافات والسياسات الصحيحة والنِّسْبيَّة الأخلاقية والأخطار الناجمة عن هجرة المسلمين إلى أوروپا. فالسَّمّان الجزائري الذي يعيش في الضواحي الشمالية لباريس، والطالِبة المسلمة التي تحْلُم بأن تُصبح طبيبة، والصبيُّ المسلم المراهق الذي يُحِبُّ مُوسيقى التِكْنُو (Techno) ولا يدري ماذا سيعمل في المستقبل القريب، كُلُّ هؤلاء تحت ضَغْطِ الكَلِمةِ المهدِّدَةِ المُنْذِرة (هُمْ). والشعور بأنهم مُستَبْعَدُون ومَحْشورون في أقنان الدجاج في الضواحي الفقيرة خارج باريس، يُظْهرون غَضَبهم بإحراق السيارات وإلْقاءِ الآجُرِّ على شبابيك الحوانيت في أعمال الشَّغَب التي يُدْعَى البوليس لإيقافها. هل يُثيرُونَ الشَّغَبَ لأنهم مسلمون، أمْ لأنهم فِئةٌ مُهَمَّشون يعيشون الفَقْر ولا يرونَ لهم أيَّ مستقبل؟ وإلى أن يعمد خُبراءُ العلوم الاجتماعية لِبَحْثِ ودراسة الأسباب، تَظْهر صُوَرُ أحداث الشغب في أجهزة الإعلام، وتنال التعدُّدية الثقافية ضَرْبةً أخرى. وتُشير الدلائل إلى أن هؤلاء الفِتْية لا يريدون أكثر من الخروج من (الجيتو - Ghetto) وأن يُقبلوا في المجتمع الفرنسي الأوسع، ويبدو أن التهميش يُقوّي

---

(١) European Monitoring Centre, *Muslims in the European Union*, 13.

الشعور الديني. وحَسْب المُنْتدىٰ الديني والحياة الاجتماعية «تُظْهِر المسوحات أن الكثير من المسلمين في أوروبا، وبخاصّةٍ الشُّبّان، يعلنون انْتسابهم للإسلام أكثر من انْتسابهم لبلَد الإرث أو بلد المولد، ولا يشعرون كُليّاً بالانتساب لأحد هذين المكانَيْن، فهم يتطلّعون للإسلام ليُساعدهم في تحديد هويّتهم الذاتية». المهاجرون الكاثوليك، بعد وصولهم إلى الولايات المتحدة الأميركية، قَبْل قَرْنٍ من الزمان، كانت لهم نَفْس رَدَّة الفعل على الذين كانت لهم مواقف سلبيَّة من دينهم، ولكنّهم مع الوقت امتزجوا في التيار الرئيسي. المسلمون الأوروبيّون أقلُّ ميلاً من غير المسلمين في الاعتقاد بوجود تناقض بين كونهم مسلمين وَرِعين مُخلصين، وبين كونهم عَصْريين... حداثيين، ففي اسْتِفْتَاءٍ جَرَىٰ عام ٢٠٠٤، ظهر أن ٦٨٪ من المسلمين الفرنسيين اعتبروا أن الفصل بين الدين والدولة «مُهم» و٩٣٪ منهم ساندوا القِيَمَ الجمهورية[١]. إنهم مسلمون يعيشون في أوروبا، أيْ الغرب، ومع ذلك فَدِينُهم وخَلْفِيّاتهم الإثنيَّة لا تزال عوائِقَ يجب التغلُّبُ عليها. «كيف يُفترَضُ فِيَّ أن أشعر بفرنْسيَّتي عندما يَصِفُني الناس دائماً كفَرَنْسي من أصل جزائري؟ لقد وُلِدْتُ هنا. أنا فَرَنْسي. كم من الأجيال يجب أن تَمُرَّ للتوقفِ عن ذِكْرِ أصلي؟»[٢].

أثينا... السوداء

عندما اسْتَنْتَجَ (پارْسُون پورْكاس) أن الله أمْسك أسرار الإبْحار عن المَغول والعباسيّين والأتراك والصينيين والتتار حتّى يستطيع المسيحيون الوصول إلى العالم الجديد أوّلاً، لم يكن يَعْلم أن العديد من الآلات التي استعملوها للوصول إلى القارَّة الأميركية، بما فيها الاصِطِرْلاب والبيكار والسفينة ذات الشراع المثلَّث الشكل، كانت كُلُّها في الحقيقة من اختراع الصينيين أوْ أنَّها طُوِّرتْ وحُسِّنَتْ على أيدي الصينيين والعرب والفُرس[٣]. كيف كانت ردَّة فِعْل (پارسون پوركاس) سَتَظْهَر لو أنَّه علم أن الله مَنَح أفضاله للوثنيين الصينيين وللمتعصِّبين المحمديين؟ بداية، نحن لا نعلم جواب هذا السؤال، ولكنَّنا نعلم ما هي ردَّة الفعل الحَسَّاسة عند بعض الناس الآن، مع ملاحظة أن مصادر الحضارة الغربية ليست غربيَّة صافية قطعاً، بل هي خليط من معارف مُسْتعارة ومُتشرَّبة، أو بتعبير أكثر تحدٍّ: مسروقة من حضارات شرقية.

---

(١) Astier, *«Ghettos Shackle French Muslims»*. (٢) Ibid.

(٣) See John M. Hobson, *The Eastern Origins of Western Civilization* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), 121-26.

عام ١٩٨٧ نشر (مَارْتِن بِرْنال) المجلَّد الأوّل من مُجلَّدَي دراسة (أثينا السوداء) وفيه حاجج أن المصدر الأوَّل لكثير من معارف قُدماء اليونان، ومن ثَمّ المدنيَّة الكلاسيكية، لم يَكن يونانياً قطعاً بل هو مصري وبالتالي أفريقيّ[١]. وحَسْب قول (بِرْنَال): إن دَيْن اليونان لمصر وللشرق الأدْنى لا زال جزءاً غير مُنفَصِلٍ عن تقاليد المؤرخين الرسميِّين حتّى إقامة كلاسيكيَّات الأدب اليوناني والروماني كنظام أكاديمي في القرنين الثامن عشر والتاسع عَشَر. وفي هذه النقطة، وتحت تأثير عِلْم اللغات الهندو ـ أوروبي «وبصورة رئيسيَّة، بسبب القِوى الفكرية الأوروبيّة الخارجية» حَلَّ النموذج الآري ـ الهندو ـ أوروبي ـ محل (النموذج القديم) للمدنيَّة اليونانية، والتي رفضت كُليّاً التأثيرات الساميَّة والمصريَّة، ثم تعدَّل، منذ ذلك الحين، النموذج لدرجَةٍ سمحت بالتأثيرات السامية على التقاليد الكلاسيكية، إلا أن التأثيرات المصرية لا زالت مرفوضة، وأصبحت التَضْمينات واضحة: ففي قَرْنٍ اخترقه فِكْرُ العنصر والاستعلاء العنصري المبني على اللون، والقَدَر الظاهر والداروينية الاجتماعية، فإن كُل فكرةٍ عن وجود محتمل للمصريين الأفريقيين النيليين في تطور اليونان ـ وبالتالي المدنية الغربية ـ كانَتْ تُرفَضُ بسرعة، فاليد التي هزَّت مهد المدنية الغربية لا يمكنها أن تكون سوداء(!)[*].

ومن المنطقي التفكير بأن المعلومات المعرفية الهائلة التي تجمَّعَتْ لدى حضارة الفراعنة لا بُدَّ أنها تسَرَّبت عِبْر حوض المتوسط، وأن بعْض من قرؤوا لـ(بِرْنال) قد يرتاحون لفكرة التأكيد الإيجابي لإنسانية عامَّة واحدة مُتضمَّنَة في فكره تقاسم أو اسْتعارة المعرفة، ولكن آخرين، كما هو واضح، ليسوا من هذا الرأي. فالشناعات التي أُطْلِقَتْ في وَجْهِ (بِرْنَال) من داخل إدارة الكلاسيكيين تقطَّرت في الكتاب الذي نُشِرَ عام ١٩٩٦: (عودة إلى أثينا السوداء **Black Athena Revisited**)[٢]. وسببُ غيظ الأساتذة (البروفِسورات) الذين أسهموا في كتابة فصول من هذا الكتاب هو رَفْض وإنكار حَقِّهِ في الرد، في أحد فصُول كتابه... بالإضافة لذلك، تعَرَّضَ (بِرْنَال) ليس فقط لِنَقْدِ (أكاديميَّتِه) بصورة معقولة أو غير معقولة، بل للهجوم على شخْصه ودوافعه، مثلاً (الملاحظة بأن «الموضوع كُلّه بالنسْبة لكتاب «أثينا السوداء» هو

---

(١) Martin Bernal, *Black Athena: The Afroasiatic Roots of Classical Civilization,* vol. 1, *The Fabrication of Ancient Greece,* 1785-1985 (New Brunswick: Rutgers University Press, 1987), and vol. 2, *The Archeological and Documentary Evidence* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1991).

(*) إشارة التعجب من وضع المعرِّب.

(٢) Mary R. Lefkowitz and Guy MacLean Rogers eds., *Black Athena Revisited* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1996).

عَرْض هائل مُضلِّلٌ من أساسه، للألفيَّة الثانية قبل الميلاد، وأن نضال (برْنال) الشخْصِي هو مِنْ أجل توطيد هويَّةٍ له في أواخر القرن العشرين»[1].

الإيحاء بأن مدنية الغرب ليستْ ذاتية هو تخريب عميق للتقليد الذي اسْتُعْمل لِقرون لتبرير افتراض استثنائيّة وروعة الغرب وتفوُّقه. هناك عنصر سياسي في هذا كله. ولقد اتُّهِمَ (برنال) بأنَّه أدْخل قناعته الشخصية (ويبدو أنه كان من اليسار الليبرالي) في أبحاثه الأكاديمية، مِنْ قِبَلِ أُناسٍ يبدو أنهم - هم - فعلوا الشيء ذاته. ولقد ردَّ عليهم مدافعاً بِلَفْتِ الأنظار إلى علاقة أحد مُنتَقِديه بمُعَسْكَرِ اليمين، وبادّعائه أنه أصبح هدفاً لمنظمات وصحفٍ تريد تحويل وُجُهات نظر الأعضاء المساهمين فيها إلى تيّارات وموجات الليبرالية والتعدُّدية الثقافية التي غَمرتْ ليس فقط المجتمع بل أيضاً التربية والتعليم وأجهزة الإعلام المترفعة، وحتّى بين العديد من الذين لا يوافقون (برْنال) ولكنَّهم مُتحضِّرون لدرجة رَفْضِهم، بأدب، لكتابه، يفتحون طُرُقاً جديدة من التفكير بالماضي، وآخرون، مع ذلك، يعتبرون الأمر تحدِّياً شائناً للفرَضيات التاريخية التي بُنيت عليها المدنيَّة الكلاسيكية والحضارة الغربية.

المدنيات المترابطة

ليس كل المُخْتصين الغربيين بشؤون الشرق الأوسط والإسلام [أي المستشرقون = المعرِّب]، هم وحدهم الذين صَوَّروا الحضارة منعزلة والإسلام عدوانيّاً في جوهره، ضدَّ الغرْب ومنفصلاً حضارياً عنه. (هاملتون جيب) هيمن على دراسات الشرق الأوسط والإسلام في الجامعات البريطانية والأميركية في النِصْفِ الأوَّل من القرن العشرين، مِثْل (برنارْد لويس) في النصف الثاني منه. وفي كتاب صدر عام ١٩٥١، وهو الوقت الذي بدأ فيه، تقريباً، (برنارد لويس) الحديث عن أفكاره في (صدام الحضارات)؛ ولقد تحدَّىٰ (جيب) التمييز المفتعل بين مدنية الغرب والحضارة الإسلامية أو العربية: «في هذه النقطة ليس هناك أيُّ شكٍّ في أن حضارة الشرق الأوسط وحضارة ما يُسَمَّىٰ العالم الغربي مترابطتان بإحْكَام؛ وكلاهما، قبل وبعد ظهور الإسلام، كانتا متداخلتين»[2].

ويحاجج (جيب) بأن اليونان استعارت من مصادر شرقية، ولاحقاً أعادت ما استعارتْهُ. فالمسيحيَّة القروطسيّة والإسلام القروطسي [نسبة للقرون الوسطى] - «وشكْراً لإرثهما المشترك ولمشاكلهما المشتركة -، فقد كانا مترابطين بوثاق من

(١) Levine, «*Marginalization of Martin Bernal*», 354.

(٢) H.A.R.Gibb, *Studies on the Civilization of Islam*, ed. Stanford J. Shaw and William R. Polk (London: Routledge and Kegan Paul, 1962), 324.

النَسَب الروحي والفكري»، وإن العالم العربي كان جزءاً مُتمِّماً ومتكاملاً مع العالم الغربي بالمعنى الواسع للتعبير[١].

وفيما يخصُّ فَرْضَ الأشكال الغربية للحكومة على شرق أوسط مذهول، لم يكن الغربيون هم الذين دعوا لتبنّي مدوَّنات القوانين، والمؤسسات البرلمانية، والدراسة الإلزامية، وحرِّية الصحافة، فإن كل هذه المؤسسات طلبتها شعوب الشرق نفسها[٢].

وحَسْب ما كتب (جيب)، ليس صحيحاً «أن الشرق الأوسط دخل التاريخ الحديث بدون تقاليد علمانية، لأن الطبقة المسلمة الحاكمة مارست عِبْر قرون أخلاقيات «مؤسسة» على التقاليد الامبراطورية القديمة لِغَرْب آسيا وهي بعيدة تماماً عن قِيَم الإسلام»[٣].

والمؤرِّخ العربي المتميِّز فيليب حِتّي توسَّع في هذا الموضوع بملاحظته أن المجتمعات المسلمة كانت لها تقاليد علمانية في الحكم يعود تاريخها تقريباً إلى بداية الإسلام[٤]. والواقع أنه خلال حُكْم الممالك الإسلامية الكبرى، كانت العقائد والمبادئ، دائماً في الدرجة الثانية بعد مصلحة الحاكم والدولة والمشرِّعين والفقهاء في المؤسسات الدينية الذين كانوا يُستشارون ويُسْتَفْتَون، لتبرير شرعي لأي أمرٍ قضى به الحاكم أو أراد القيام به، وأي عالم يتجاسر على إبداء رأي الشرع في أمر لا يريد الحاكم سماعه، قد يُعدم بقطع رأسه.

لمن هي «الحدود الدموية»؟

في أكثر المباريات تشويقاً للموسم كان للإسلام قصبُ السبْق حتّى الآن، في فاصل المنتصف (Halftime). سَدّدَ سليمان هدفاً رائعاً من الجناح الأيسر للملعب؛ كان الإسلام يعدو في كل الساحة آخذاً لنفسه، بأسلوبٍ جميل، موقعاً جيِّداً، وموزِّعاً الكُرة بدقَّة متناهية. كان الغرْب ضائعاً في الملعب، وكان من المؤلم تقريباً مشاهدة المباراة، ولكن التغيير حصل بعد عودة اللاعبين إلى الملعب بعد استراحة المنتصف. وكأن الأمر لا يُصَدَّق، إذ وجد الإسلام نفسه مسطح القدم بطيء الحركة في وسط الملعب وأمام المرمى، غير قادر على إيقاف محاولات الغرب المستمرة المتتابعة وهو يندفع نحو شبكة مرمىٰ الإسلام، مرَّة بعد مرَّة. كان من الصَّعْب الاعتقاد بأن هذا هو نَفْس الإسلام الذي رأيناه في الشوط الأول. يبدو أنه فقد (بخار) قوَّته الدافعة فانتهى الغرب مَرِحاً لِنَصْر مريح غير متوقع.

---

(١) H.A.R.Gibb, *Studies on the Civilization of Islam*, ed. Stanford J. Shaw and William R. Polk (London: Routledge and Kegan Paul, 1962), 324.

(٢) Ibid., 328.

(٣) Ibid.

(٤) See Philip K. Hitti, *A History of the Arabs*, 10th ed. (London: Palgrave Macmillan, 2005.

لو أمكن اختصار الصراع المزعوم بين الإسلام والغرب إلى مباراة بكرة القدم، ربما كان التقرير عن يوم المباراة كما سلف. فتحَرُّك المسلمين خارج شبه جزيرة العرب في القرن السابع الميلادي، باغَتَ، بالتأكيد، كل الفِرَق المناوئة في مجموعات الفئة الأولى ـ لكرة القدم ـ وباسْتِحضَار البديل التركي ليدخل الملعب، من اللاعبين الاحتياط، بدا أن هذا البديل لا يُقاوم. القباب المكسُوّة بالأجُر الأزرق ـ الأخضر والمآذن المحيطة بقبر الصوفي الكبير جلال الدين الرومي في (قونيا) ومأذنَتَا المسجد المركزي في أرضروم هي من بين الإنجازات الهندسية المعادِية التي تُذكِّر بأعمال السلاجقة الأتراك، إلا أن العثمانيين هم الذين تركوا أكبر بصماتهم على تاريخ العالم. ففي قرنهم الامبراطوري الأوّل (بعد استيلائهم على القسطَنْطينيّة عام ١٤٥٣)، اكْتسحوا المناطق المُعَرَّضة المجاورة لهم عام ١٥١٤ وسحقوا الفُرْس في شَلْديران، وضمّوا أيضاً العراق وسورية وغرب شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا. . . حتى المحيط الأطلسي إلى مُلْكِ السلطان. وعام ١٥٢٦ هزموا ملك هنغاريا في (مُوهاكْس)، وبعد ثلاث سنوات حاصروا فْيينَّا وواجهوا أول معاركهم الخاسرة هناك: ولقد عاكسهم في طريقهم سوء الأحوال الجويَّة وخَسِروا آلاف الجِمال التي تكسَّرت أرجلها في التضَاريس الخَشِنة، ثم واجهوا دفاعات لم يستطيعوا اقتحامها وكان عليهم أن يتراجعوا. وعام ١٦٨٣ وصل العثمانيون، مُجدَّداً، إلى فْيينّا إلا أنهم صُدُّوا ورُدُّوا على يد الجيش المسيحي المُشترك. لقد وصلوا أوْج قوّتهم، وكان على هذا الصعود الدراماتيكي أن يَتْبعه الآن انْحسار تدريجي.

لم يُثِرْ أيٌّ من المسلمين الحَنَق والغيظ لدى المناظرين الجدليين المسيحيين مثلما فعل الأتراك. كان الإسلام القديم مقْتاً وبُغضاً لهم، إلا أن الأتراك ليسوا العرب المعتدلين القدامىٰ؛ وربما لو غاب التُّرْك في التاريخ لكان الناقدون المسيحيُّون أقلَّ شدَّة أيضاً، إلا أن الأتراك لا زالوا موجودين، كثيراً، في الحاضر، ورُوِيَتْ عن انتصاراتهم في المعارك قصص فظيعة عن مذابح و(خوازيق) وأسْلَمة بالقوَّة والإكراه، وَعَنْ نساءٍ اخْترْن الموت ولا العار على أيدي المسلمين بالانتحار بِرَمْي أنفْسِهِنّ من المُنْحَدَرات الصخرية الشاهقة. وفي التقديرات المسيحية: الإسلام هو دين السلطة والقوَّةِ قَبْل كل شيء آخر (وليس دين العدالة كما يراه المسلمون)، ولقد وجد في الأتْراك السبيل المثالي للتعْبير عن أسْوإ خصائصه، وَحُقِنَتْ هذه الانطباعات بقُوَّةٍ في وَعْي المسيحيين جيلاً بعد جيل. الإسلام ذاته أو شرور الحكومة المحمَّدية في أيدي الأتراك موضوع يُثار بصورة منتظمة كأسباب لكل المشكلات الطالعة في الامبراطورية

العثمانية التي تمسُّ المسيحيين. وحقيقة حياة المسيحيين الذين يتعايشون بسلام مع المسلمين في فترات زمنيَّةٍ ما بين نوبات الاضطرابات، دَفَعَت بالبعْض لِيَضَعَ جانباً كل التَّفْسيرات المتعدِّدَة الأهداف والعابرة للتاريخ ويُفتِّش عن أسباب أخرى.

ببساطة كان الأتراك في مكان ليس لهم أن يكونوا فيه، وكثيراً ما كانت الصلوات تتردد عن يوم آتٍ ستعود فيه القِسطنطينيَّة لأيدي المسيحيين واللوحات الكبرى التي تحمل اسم محمد والخلفاء الراشدين الأربعة منزوعةً عن جدران (أيا صوفيا)، الكاتدرائية التي أصبحت مسجداً (وهي الآن متحف) قائماً خارج قصر السلطان.

وبمجيء القرن التاسع عشر بدت هذه اللحظة تقترب بسرعة. ففي حروبها خسرت الامبراطورية العثمانية مساحات كبرى من الأرض في المناطق المحيطة بالبحر الأسود وفي القوقاز، والآن في بلاد البلقان حيث استمرَّ النزيف العثماني. في عام ١٨٢١ قام اليونان في موريا (Morea) بهجوم عامٍّ ليس فقط على رموز الحكومة العثمانية (محصِّلي الضرائب والرسميين الآخرين)، ولكن على جميع المسلمين في المنطقة، وربما قتلوا خلال شهر واحد خمسة عشر ألفاً من الفلاحين المسلمين ودمَّروا آلاف المنازل. وبطلب من السلطان عَبَر جيش مصري بقيادة إبراهيم باشا الشهير البحر المتوسط لإخماد التمرُّد اليوناني، وكان سَيَنجح بلا شك في مهمَّته لولا التدخُّل العسكري البريطاني والفرنسي والروسي. ولقد دَمَّرت أساطيلهم الأسطول المصري العثماني في نافارينو في (٢٠) تشرين أوّل ١٨٢٧، وأجبروا السلطان على إعطاء المتمردين اليونان استقلالهم. وبعثت هذه الحادثة إشارة إلى المسيحيين الآخرين بأنهم إذا تمرَّدوا، قد تتدخَّل الحكومات الأوروبية لتأمين استقلالهم أيضاً.

وعندما تمرَّد مسيحيُّو بُوسْنيا ـ هرسِغوڤينا عام ١٨٧٥ وتبعهم البلغار بعد عام واحد، أثار وليم إيوارت غلادِسْتون، السياسي البريطاني الداعي الدائم لحقوق المسيحيين في المقاطعات السلوفانية في الامبراطورية العثمانية، كراهية الأتراك بسبب دعوته العدائية هذه: «إنهم ليسوا المعتدلين المحمديِّين الهنود وليس لهم شهامة صلاح الدين الأيوبي في سورية، ولا هم المثقفون المسلمون ـ المور ـ في الأندلس». هذا ما كتبه في مَنْشوره الشنيع: الفظائع البلغارية والمسألة الشرقية ١٨٧٦. «كانوا ـ ويَعْني الأتراك ـ بصورة عامة وبعد اليوم الأسود الأول الذي دخلوا فيه أوروبا، أحد أكبر الأمثلة لأعداء الإنسانية بين بني البشر. وحيثما ذهبوا خلّفوا وراءهم خطّاً عريضاً من الدم، وحيثما حَلَّ سلطانهم غابَتْ المدنية عن الأنظار. ولقد كانوا يمثّلون في كل مكان حكومةً بالقوَّة في مقابل حكومة بالقانون، وتُوجِّههم

في هذه الحياةَ قَدَريّة قاسية لأن جزاءهم في الآخرة جنَّة حِسِّية»[١]. وكانت صحف لندن تمْتلِئ بروايات عن قرويين ذُبحوا على أيدي مسلحين عثمانيين غير مُنظَّمين ـ الكثير منهم من (البوماكس) ـ (أي مسيحيِّين بلْغار تحوَّلوا إلى الإسلام) أو شراكسة مسلمين من الذين طرَدهم الروس من القوقاز وأُعيدَ إسكانهم في أراضي البلقان، أو من جماعات مكدَّسة في القرى مثل حطب الوقود.

ويبدو أن (غلادستون) لم يلاحظ المسلمين القَتْلى، حوالي الألف منهم، الذين ذبحهم المتمرِّدون البَلْغار قبل أن يتدخَّل العثمانيون. وفي القَمع الشرِس الذي تَلىٰ ذلك، فَقَدَ ما بين ثلاثة آلاف إلى اثْني عشر ألف مسيحي حياتهم[٢]، ولكن فظائع أكبر من الفظائع البلغارية حَلَّت بالمسلمين بعد ذلك، عندما أُرسِلَ الجنود الروس لمحاربة العثمانيين باسم المسيحيَّة المضطَهَدَة في نيسان عام ١٨٧٧، هم والمتطوِّعون البلغار الذين ركبوا قطارات الجيش الروسي، ذَبَحُوا المسلمين حيثما وجدوهم، وقَرْيةً بعد قرية جرى نهبها وتدميرها، وهاجمت العصابات البلغاريَّة الضارية قوافل النازحين المسلمين الذي خرجوا من المناطق التي استولى عليها الروس. وضحايا هذه (النوبة) من القَتْل والاغتصاب والنهب شملت اليهود (الذين كانوا آمنين ومحميِّين تماماً تحت حُكْم العثمانيين المسلمين). أكثر من (٢٦٠,٠٠٠) مسلم قُتِلُوا أو ماتوا بسبب الحرب، وأكثر من نصف مليون مسلم طُرِدوا من بلْغاريا، وهم يُمثِّلون أكثر من ٥٥٪ من مسلمي بلغاريا[٣]، ولم يكن لدى (غلادستون) أيُّ تعليق أو إشارة إلى هؤلاء أيضاً. لم يكن هناك بيانات ومناشير ولا دعاية عن هذه الفظائع ولا اجتمعات في القاعات البلدية العامَّة للتحدُّث فيها عن المسلمين المنْهوبين المسروقين والذين قُتِلوا على أيدي المسيحيين. وحصل تطهير ديني آخر للمسلمين الذين بقوا في المناطق الأوروبية من السَّلْطنة، في حَرْبِ البلقان في عام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ (وَسَيَرِدُ ذِكْرهم لاحقاً في هذا الكتاب). وانتهت الحرب دبلوماسيّاً في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، والاتِّفاقية التي صَدَرَتْ كانت كضَرْبةِ فَأْس موجَّهة إلى جذور الامبراطورية العثمانية. وَمُتشَجِّعين بما أنجزه البلغار بدَعْمٍ أوروبي، بدأ الماكيدونيّون والأرمن الآن عِصْيانهم المسلح.

هذا العرْض التاريخي المُختَصر يُبيِّن عدمَ وجود حقيقة، أي بتعْبير أوضح كَذِب

(١) W.E. Gladstone, *Bulgarian Horrors and The Question of the East* (London: John Murray, 1876), 9.

(٢) McCarthy, *Ottoman Peoples,* 46.

(٣) Ibid., 48. See also Justin McCarthy, *Death and Exile: The Ethnic Cleansing of Ottoman Muslims,* 1821-1922 (Princeton, NJ: Darwin Press, 1995), 91.

تعبير «حدود الإسلام الدموية»، وفي الأَخْذ والرَدِّ بين (الإسلام) و(الغرْب) تَأَرْجَحَتْ الحدود بين الاثنين عِبْر القرون حَسْب القوة العسكرية والبراعة الدبلوماسية، ولم يكُن لأي جهة أفضليَّة طول الوَقْت. ومنذ بدايات القرن التاسع عشر كان الغَرْب الأمْبريالي هو الذي يُقَرِّر الحدود؛ وفي الغالب كان المسلمون هم الذين يموتون في آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان وأفريقيا. وكان السلطان العثماني يحاول جاهداً الاحتفاظ بما عنْدَه، ولم يكن في وَضْع يسمح له بفرض الحدود على أيٍّ كان، كما ستُبيِّن الفصول التالية ـ من هذا الكتاب ـ التي تتفحَّصُ ما جرى عندما دخلت الجيوش البريطانية والفرنسية أراضي المسلمين في الشرق الأدْنَىٰ.

٢ ـ العِلْمُ... والبربريَّة

في آخر القرن الثامن عشر، بدأت القوى الأوروبيَّة الهجوم على الخاصرة العربية للامبراطورية العثمانية. ويوم الثاني من تموز ـ يوليو عام ١٧٩٨ دخل نابليون مدينة الإسكندرية بمصر على رأس الجيش الفرنسي المنتصر، وبدأ يحضِّر لمعركة مع المماليك. في معركة الأهرامات يوم (٢٨) تموز تحطَّم سلاح فرسان المماليك بفِعْل النيران المركَّزة للقوات الفرنسية النظامية في الميدان. كانت مصر الخطوة الأولى التي سمحت لنابليون بالتحرُّك برّاً نحو الهند البريطانية!، ولكن ما كادت القطعات البحرية الفرنسية تصل إلى شواطئ مصر حتّى واجَهَها واصطادها الأسطول البريطاني بقيادة (هوراشْيُو نِلْسُون)، ومعركة النيل التي حدثت بأول آب ـ أغُسْطُس، كانت في (أبو قير) ـ وأبو قير الآن منتجع صيفيٌّ شعْبي بالقرب من الإسكندرية ـ، وانْتَهَتْ بنَصْرٍ بريطاني ساحق. وفي فلسطين انتهى الهجوم الفرنسيُّ على عكّا بانهيار جيش الشرق الفرنْسي عِنْدَما استولى البريطانيون على مَدافع الحصار الفرنسي. وخيبة نابليون من العدوِّ التقليدي (بريطانيا) جَعَلَتْه يعود لفرنْسَا، وتبعَ ذلك سنتان من الصراع بين الفرنسيين وبين خليط من القوّات البريطانية والعثمانية والمماليك قبْل أن ينتهي الاحتلال أخيراً عام ١٨٠١.

واسْتُغِلَّتْ الفجوة الحاصلة من هزيمة المماليك وخروج الفرنسيين، فوثب عسكري ألباني من العامَّة، أُرسل إلى مصر كأحد أفراد القوَّة العثمانية، واسمه محمد علي (والد إبراهيم، وعدد من إخوته)، وأثْبَتَ قدراته بسَحْقه ما تبقّى من المماليك ووَحَّد الوجهاء المحليين، تحت قيادته، وأقنع السلطان العثماني بتَعْيينه نائباً له في مِصْر. ووجود حاكم مسلم قويٍّ في مصر، بالنسبة للبريطانيين، لم يكن أكثر قبولاً من وجود نابليون. ففي آذار ـ مارس ١٨٠٧ أرسلوا حملةً من قُوّاتهم بإمرة الجنرال (ماكِنْزي فْريزر) لِمَنْع صعود سيد مصر الجديد، ولكن الحملة البرية لم تصْمد أمام قوَّة سلاح المدفعية المصري وسلاح الفرسان الألْباني. وأُجْبر البريطانيون على التقهقر والعودة إلى الإسكندرية بعدما بلغت إصابتهم تِسعمائةٍ بين قتيل وجريح. وعُرِض مئات الأسرى البريطانيون في شوارع القاهرة سائرين بين رؤوس زملائهم

(المُخَوزقة) (Impaled). وفي أيلول ـ سبتمبر انسحب الأسطول البريطاني من الشواطئ المصرية بعد فشلهم في إسْقاط حاكم تحدّىٰ تكراراً استراتيجيّتهم في الشرق الأدنى.

في عام ١٨٣٠ قام الفرنْسيُّون بهجومهم العسكري الثاني على أراضي المسلمين في شمال أفْريقيا، أما السبب الذي أطلق الهجوم فكان قبل ثلاث سنوات في احْتفالٍ انْتهى نهاية سيِّئة. ففي (٢٩) نيسان ـ أبريل ١٨٢٧ زار القنصل العام في الجزائر (بْيير دوڤال) الداي حسين، الحاكم الجزائري المحلي، لتقديم تهانيه بمناسبة (عيد الفِطْر) بعد نهاية شهر رمضان ـ شهر الصيام ـ، وخلال الحَدِيث مع (الداي) سأل الأخير القُنصُل العام: لماذا لم يردَّ ملك فرنْسا على سؤاله عن ملايين الفرنكات التي دفعها مَكْتَبَا تمويل يهوديان أجْرَ شَحن الحبوب من الجزائر إلى الجيش الفرنْسي ولم تُرَدّ إليهما حتى حينه. فهو يريد جواباً لأن مكتبَيِّ التمويل اليهوديين مدينان له ولم يستطيعا ردَّ الدين إليه لأن الفرنسيين لم يُسدِّدوا لهما ما دفعاه. فردّ السيد (دوڤال) مُتغَطِرْساً بكلمات مفادها: إن كرامة صاحب الجلالة ـ ملك فرنْسا ـ لا تَسمح له التعاطي مع شخص وضيع المستوى كالدَاي؛ وفي تلك اللحظة ضربت ساعدَه بحدَّة (كشّاشة الذباب) المصنوعة من ريش الطاووس، وقيل له: أُخْرج. والاعتذار الذي طلبَتْه فرنسا بعد ذلك، لم يُقدَّم، ما أدَّى إلى حصار بحري وإرسال (أرمادا) فرنسيَّة من (طولون) مؤلفة من أكثر من ثلاثمائة قطعة بحريَّة، على مَتْنِها خمسةُ وثلاثون ألفاً من الجند والبحَّارة. ووصل الأسطول في (١٣) حزيران ـ يونيو وخلال شهرٍ سقطت الجزائر بأيدي الفرنْسيين.

لم يكن الأمر جديداً بالنسبةِ لِلداي، فلقد أثار، من قبل، حَنْق حكومةٍ بعيدة. فَعَلَىٰ طول الساحل الشمالي لأفريقيا ـ شاطئ البربر ـ كانت مالية الحكّام المحليين تعتمد على حملات القراصنة واسترقاق الأسرى في البحر المتوسط بواسطة مراكب القراصنة، ووجود حاميات عثمانية تَعْني موافقة السلطان الضِمنيَّة على وسائل القراصنة التي يجمع منها الحكام المحليُّون المداخيل اللازمة لتُدفع سنويّاً لإسْطنبول ولإبقاء نمط عيش هؤلاء الحكّام على الشكل الذي تعوَّدونه. وشكَّلَ هؤلاء القراصنة تهديداً لِكلِّ المراكب التي تُبحر في المتوسط، ولِسُكّان المدن والقرى الساحلية على الشواطئ المقابلة للبحيرة المتوسِّطية.

عام ١٨٠٤، وبعد الاستيلاء على القطعة البحرية الأميركية: يو .إس .إس فيلادِلْفيا وبحّارتها الثلاثمائة، قاد الملازم الأوَّل البحّار (سْتيڤن ديكاتور) فريقه الخاص من المغيرين على مرفأ طرابلس ودمَّروا كل السفن التي ألقت مراسيها فيه.

وبعد أحد عشر عاماً، أُرسِلَ ديكاتور (الذي أصبح كومودوراً) إلى الجزائر، فوجَّه نيران مَدْفعيَّته لِيُخضِعَ البلدة والداي لِيَسْتَسْلِما، وَوُقِّعتْ اتفاقية ولكنها تُجوهلت رأساً بعد مغادرة الأميركان. وعام ١٨١٦ قام البريطانيون والهولَنْديّون بمحاولة لإخضاع ملاجئ القراصنة، إذْ أرسلوا أسطولاً مُشْتركاً أوقع أضراراً جسيمة بالمدينة بعد يوم كامل من القصف المدفعي، وأجبروا الحاكم على توقيع اتفاقية أخرى تَعِدُ بإنْهاء أعمال القرصنة وأسْر المسيحيين وأَخْذهم كرهائن أو كرقيق؛ وما إن غادر الأسطول الأنكلو ـ هولندي حتّى تجاهلوا الاتّفاقية.

وكانت السفن الفرنسية تتعرَّض أيضاً للإنهاك والإرهاق من قِبَل القراصنة، وكان سلوك الداي هذا مهيناً للمسيحيَّة وللقوانين البحرية لدرجةٍ لم يَبْقَ معها حَلٌّ إلا بإقصاء (الداي) عن مَنْصِبه. والضربة المزعجة للقنصل بكشَّاشة الذباب كانت فقط القشَّة التي قصمت ظهر البعير. وكانت هناك أسباب أخرى وراء إرسال الأسطول عِبْر البحر المتوسط، أحدها التنافس الإنكليزي الفرنسي (الاستراتيجي التجاري والاستعماري) ورغبة فرنْسا بالاستيلاء على مدينة الجزائر قَبْلَ أن يَسْتولي عليها البريطانيون. وهناك سبب آخر، هو رغبة ملك فرنْسا في استعمال حمْلةٍ بحريَّة رائعة في الخارج كمناورة رابحة ضِدَّ مجلس نيابي متمرِّد عليه في الداخل ليوطِّد نفسه كحاكم فرْد[١]، وإذا كانت هذه هي استراتيجيته فلقد فشلت؛ ولكن وَقْت فَشلها في باريس تزامن مع احتلال الجزائر العاصمة وهرب (الداي) إلى (نابولي)، وبدء جيش فرنسا في التقدم نحو الداخل. كان الهجوم على مدينة الجزائر ضارياً، قُطِّعت فيه أجساد المدنيين وساد السَّلْب والنَّهْب واخْتُرِقَتْ حُرمة المساجد، وكانت الغزوة بدايةً مناسبةً لما أصبح أسْوأ تجارب المسلمين على أيدي قُوَّةٍ أوروبيَّةٍ غازية.

وتبع الاحتلالَ الاستعمارُ: عشرات آلاف الفرنسيين من الرجال والنساء شُحِنوا عِبْرَ البحر المتوسط في العقد التالي ليحوِّلوا الجزائر إلى امتداد شمال أفريقي لبلاد فرَنْسا، وصودِرت مساحات شاسعةٌ واسعة من الأرض وقُسِّمت وقُدِّمت للمستوطنين الجُدُد، وحُفِرتْ المقالع وزرعت دوالي العِنب. ويُقدِّر (رْويدِي) أن المستوطنين تملّكوا أكثر من مليونين وسبعمائة ألف هكتار لِبَعْضِ أغْنىٰ الأراضي الصالحة للزراعة في الأراضي المحتلَّة[٢]. وعام ١٨٤٧ كان عدد المستوطنين (١٠٩٣٨٠)، وبعد قرْنٍ

(١) J. E. Swain, «The Occupation of Algiers in 1830: A Study in Anglo-French Diplomacy», Political Science Quarterly 48 (1933): 359-66.

(٢) John Ruedy, *Modern Algeria: The Origins and Development of a Nation* (Bloomington: Indiana University Press, 1992), 69.

كامل من الزمان زاد عدد المستوطنين ليصل عام ١٩٥٤ إلى (٩٨٤٠٠٠)[١]. وأُقيم نظام قانون الثلثين (Two-Tier)، واحد للمستوطنين وآخر لأهل البلد الأصليين، وأي خلافات بينهما كانت تُحَلُّ حَسْب القانون الفرنْسي.

كان الاحتلال وَحْشيّاً بصورةٍ فريدة، وفي أوج المقاومة له، في أربعينات القرن التاسع عشر (١٨٤٠)، استعمل الجيش الفرنْسي أفظع التدابير لِـ(تَهْدِئة) الجزائريين؛ وفي حادثةٍ واحدة عمد (بيليسِّييه Pélissier)، الذي صار حاكماً عاماً وماريشالاً في الجيش الفرنسي بعد ذلك، إلى حرْقِ وخَنقِ بضْع مئاتٍ من الرجال والنساء والأطفال، ويتراوح العدد بين (٥٠٠ ـ ٨٠٠) عندما أُضرم النار على مدخل مغارةٍ كانوا يَخْتبئون فيها. ويروي أبو النصر في تقريره عن أربع مناسبات بين أعوام ١٨٤٤ ـ ١٨٤٧ أمر فيها الضبّاط الفرنسيون بإحراق المسلمين، وهم أحياء، في كهوفهم أو مغاراتهم، بعدما عَرَضوا الاستسلام[٢]. وحُوِّلت المساجد إلى كنائس. وفي حادثة وَصَفَها (ب.ج.مارتِن): أحد حُكَّام مدينة الجزائر (الدوق دي روفيغو) (De Rovigo) أنشأ طريقاً بين مَقْبرتَيْن إسلاميَّتين فتناثرت جماجم وعظام (الداي) و(الباي) والبكوات السابقين والأعيان في كل اتِّجاه[٣].

كانت الأخوَّة (الصوفية) الشبكة الأهم لِتَعْبِئةِ حركة مقاومةٍ وطنيّة مبدئيّة. والعديد من الأتقياء ذوي الشخصية (الكارزمية) وقفوا في وَجْه الفرنسيين، من سُكّان الريف المسلمين ومن بينهم المتصوِّفة (لالا زينب) و(بومعزة) الذي أعلن أنه المهدي وأقْسم على دَفْع الأوروبيين إلى البحر. ثم كان هناك مهدي آخر هو بو زيّان. وفي تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ١٨٤٩ حوصرت قرية (زَعَتْشَا) من قِبَلِ ثمانية آلاف جندي وقطعوا كلَّ نخيلها. وكان لدى القوّات الفرنسية مدافع ميدان وبنادق تُطلق السهام في مواجهة بنادق بو زيّان القديمة وخرطوشها المُصَنَّع محليّاً، وشراك من سعف النخل فوق حفرةٍ مغطّاةٍ بصحيفة رقيقة من الرصاص لأنَ الذخيرة والأسلحة الحربية كانت غالية التكاليف ولم تكن متوفِّرة إلا بكميات قليلة[٤]، وكانت النتيجة التي لا بد منها: ففي كانون أول ـ ديسَمْبر ١٨٤٩ هدِمت القرية بكاملها وقُتلَ سكانها بحراب الجنود الفرنسيين واسْتُبِيحَتْ المنطقة بكاملها، وهرب الآلاف من القَهْر الذي تبع

(١) Jamil M. Abun-Nasr, *A History of the Maghrib* (Cambridge: Cambridge University Press, 1971). 247. Reudy, *Modern Algeria, 119.*

(٢) Abun-Nasr, *History of the Maghrib,* 246.

(٣) B.G.Martin, *Muslim Brotherhoods in Nineteenth-Century Africa* (Cambridge, Cambridge University Prees, 1976), 50.

(٤) Julia A. Clancy-Smith, *Rebel and Saint: Muslim Notables, Populist protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800-1904)* (Berkeley: University of California Press, 1994), 108.

المذبحة، ومات العديد منهم بوباء الكوليرا الذي نتج عن المواجهة المسلحة. وحتّى لا يحاول آخرون أَخْذ موقِف (بو زيّان)، عرض القائد الفرنسي رأس بُو زيان المقطوع على عمود عند مدخل قرية (زَعَتْشا) المدمَّرة كإنذار لمثيري الشغب في المستقبل[١].

وفي الوقت الذي كانوا يخمدون فيه الثورات في شمال أفريقيا، اسْتَمرَّ الفرنسيون بتَثْبيت مواقعهم في الكتف الأطلسي للقارَّة الأوروبيَّة، وما إن تمَّ لهم تأمين غرب أفريقيا كمحفوظة فرنسية، تطلَّعوا إلى ما وراء ذلك. في آخر شهر تموز ١٨٩٦ قاد الميجِر (جانْ بابْتِسْت مارشان) حملة في قلب القارة الأفريقية من (لُوَانْغو)، وهكذا بدأ السباق على (فاشودا). في الواقع كان سباقاً نحو أعالي النيل، وقد اقترب الفرنسيون والبلجيكيون والبريطانيون من جنوب السودان من جهة الغرب والشمال والجنوب الغربي فيما وَصَفَها (ديڤيد لِڤرنغ لويس) «إحدى أكثر الفترات تفاعلاً كهربائياً (Galvanic) في القرن الماضي»[٢]. وصلت الحملة البلجيكية إلى نهاية (هَضْمية)! عندما ثار الجنود الكونغوليون على ضباطهم القُسَاة، فأكلوهم! إلّا أن الفرنسيين تمكَّنوا من الوصول وغرسُوا علمهم على ضفاف النيل في الموقع القديم (لتجارة العبيد) في (فاشودا) في العاشر من تموز ١٨٩٨. وما كاد البريطانيون ينتهون من سَحْقِ الحركة المهدية في أم درمان ـ بالسودان ـ حتّى وصلتهم الأخبار أنهم خُدِعوا في شمال مجرى النيل على يد أحد أكبر منافسيهم الأمبرياليين. في (١٩) أيلول ـ سبتمبر أُرسل زورق حربي إلى فاشودا لِحَلِّ المشكلة، وأقام البريطانيون مُعَسكراً منافساً، ولفترة قصيرة هدَّدت المواجهة بالانتهاء بحرب أمبريالية ـ استعمارية إلا أن الفرنسيين تراجعوا فأمروا (مارْشان) بالانسحاب.

مصر... للمصريين

في مصْر غرق الخديوي ببطْء في مستنقع الديون. محمد علي الذي يعرف تماماً إلى أين يقود الاعتماد الاقتصادي على الغير، رفض قبول المال من دائنين أجانب؛ إلا أن سلالته كان عليها تعلُّم هذا الدرْس بطريقةٍ قاسية. لقد أسْرفوا في الاستدانةِ من الأسواق الأوروبية لتمويل مختلف المشاريع، فأجْبر الدَّيْن الخديوي إسماعيل على بيع حِصَّة مصر من شركة قناة السويس إلى بريطانيا بمبْلغ تافِه قدره أربعة ملايين جنيه إسترليني، ولكن هذا لم يَكْبَحْ إلّا مؤقَّتاً الانحدار المتسارع نحو الإفلاس. وفي

(١) Julia A. Clancy-Smith, *Rebel and Saint: Muslim Notables, Populist protest, Colonial Encounters (Algeria and Tunisia, 1800-1904)* (Berkeley: University of California Press, 1994), 108.

(٢) David Levering Lewis, *The Race to Fashoda: Colonialism and African Resistance* (New York: Henry Holt, 1987), xi.

نيسان من عام ١٨٧٦ وَجَدَ الخديوي إسماعيل نفسه مُجْبراً على التوقُّف عن دَفْع الفوائد لصكوك دين الخزينة في مصر. باعَ إقطاعاته الزراعية الخاصة إلى الحكومة وسَرَّح العديد من ضباط الجيش وأخَّر دَفْع مستحقات الضباط المتقاعدين من الخدمة؛ ولكن كل هذه التدابير لم تدرأ عنه يوم الحساب؛ فوضِعتْ ماليَّة البلد والدولة تحت سيطرةٍ مزدوجةٍ بريطانية وفرنْسية، ولكن ما أنْ حَلَّ عام ١٨٧٩ حتّى كان الوَضْع في حالةِ فوضَىٰ بحيث نجحتْ الدولتان في الوصول إلى موافقة الخديوي إسماعيل على التنازل عن العَرْش لابنه توفيق.

في تلك الفترة تبنّى الوطنيون، أبناء مصر، شعاراً تردَّد باستمرار إلى أن نالت مصر في النهاية استقلالها عبْر ثورة عام ١٩٥٢: «مِصْر للمصريين» وكان قائدهم عُرابي باشا الكولونيل ـ العقيد ـ في الجيش، وطنيّاً ومن أبناء الشعب، بينما كان الخديوي غريباً بكل المقاييس. تَرقَّىٰ عرابي الرتب في الجيش وكَسب آمال وخيالات الشعب، وأجبر الخديوي (الذي كان يعتبره عرابي ليس أكثر من أداةٍ لسيطرة الأجانب) على قبوله وزيراً في الحكومة. وفي أواخر ربيع عام ١٨٨٢ كان الدعم الشعبي لعُرابي سبباً في إجبار الخديوي على قبوله وزيراً للحربية، وإقامة حكومة وطنيَّة مُتحدِّيةٍ أدَّتْ إلى إنهاء الرقابة الأجنبية على مالية مصر؛ وترك المراقبون الأجانب البلد. والعَجْز المؤقَّت لبريطانيا وفرنسا دفع بهما للطلب من الخديوي إسماعيل أنْ يُقيل الحكومة ويرسل عُرابي وزملاءه من (المشاغبين) إلى الريف، وما إنْ انْصاع لطلبهم حتّى تمرَّد معسكر الإسكندريَّة ما أجبر الخديوي توفيق إلى إعادةِ الوزارة بسرعة كما كانت، وهذا ما أدّى إلى سقوطه.

وجرى بعد ذلك سيل من الدعاية ـ البروپاغنْدا ـ المناوئة لعرابي من أماكن بعيدة. «سقطت مصر بأيدي عصبةٍ من الضبّاط المغمورين الذين لم يُسمع عن أسماءِ أغلبهم في مصر قبل سنة فقط»[١]. استعمل (غلادِسْتُون) لُغة تُذكِّرُ بصورة لافِتَة بما قاله السير (أنطوني إيدن) في هجومه على الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٦، مُسَمِّياً (عُرَابي) «بالديكتاتور والغاصب»[٢]. وأُرْسلت القطعات البحرية الحربيَّة، بريطانية وفرنْسيّة، إلى الإسكندرية مُدَّعين أن وجودهم هناك هو لحماية أرواح الأوروپيين إذا ما دَهَمَهُم (الغوغاء). اتَّخذت القطعات الحربية مواقعها في آخر الربيع وقبعت هناك، بلا حراك، تنتظر بمراسيها في الأعماق رابضةً كالحيوانات في يوم قائظ. وكان الأسطول البريطاني مؤلَّفاً من تِسْع قطع

(١) Edward Dicey, *The Story of the Khedivate* (London: Rivington's, 1902), 271.

(٢) Robert T. Harrison, *Gladstone's Imperialism, in Egypt: Techniques of Domination* (Westport, CT: Greenwood Press, 1995) 91.

(ألِكْسَنْدرا Alexandra ـ حاملة العلم ـ Inflexible، Superb، Téméraire، Sultan، Condor، Monarch، Invincible، وPenelope)، وخمسة زوارق (للتوربيدو) (Decoy وHelicon, Beacon, Bittern, Cygnet) بالإضافة لبنادق Gatling ومدافع Nordenfeld والمدرَّعات المجهَّزة أيضاً؛ ثم لحقت بهذا الأسطول بعد ذلك القطعة الحربية البحرية Achilles، وقد أصاب هذا العَرض للقوة البحرية سُكّان المدينة بخوفٍ مُتنامي مع مرور الأيام، بدون تحرُّك للأسطول.

كان عدد سُكّان الإسكندرية، في ذلك الحين (٢٣٠٠٠٠) منهم (٧٠,٠٠٠) أوروبي، بينهم مالطيون وأرمن ويونان ويهود بالإضافة لمواطنين أوروبيين من مختلف الدول (ومنهم (٤٥٠٠) بريطاني). وأدّى الوجود المشؤوم المثير للقطع الحربية إلى اضطرابات محتومة. ففي الحادي عشر من حزيران أدّىٰ شجارٌ في شارع الأخوات (Rue des Soeurs) بين صبيَّين يركبان الحمير، أحدهما مالطي مسيحي والآخر مصري مسلم، إلى اضطرابات كان عدد ضحاياها (٣٠٠) قتيلاً، وكان من بين الضحايا الأوروبيين الذين قُدِّر عددهم بـ(١٥٠) قتيلاً المهندس الرئيس في القطعة الحربية البحرية Superb، وإنكليزيان آخران هما السيد (رِبْتُون) والسيد (بِيُوْرْث)، وقد قُتِلا في الشارع[1]، والعديد من الضحايا كان من المالطيين، والآخرون كانوا من المسلمين المصريين الذين صُرِعوا بنيران البنادق التي وُزِّعت قبلاً على المسيحيين المحليِّين من قِبَلِ القُنصل البريطاني المِسْتِر كوكْسون (Cookson) الذي أُصيب هو نفسه في الاضطرابات بجروح بليغة، وساعده في (عمله)! وتخْطيطه قائد الأسطول مع الدَّعْم الضِّمْني من وزارة الخارجية البريطانية وأميرالية الأسطول[2].

أثارت الاضطرابات في الإسكندرية الرُّعب في القاهرة، فهرب آلاف من الأوروبيين والمسيحيين المحليين إلى الإسكندرية لِحَجز سفرهم في البواخر إلى خارج مصر، وبلغ عدد الذين غادروا في (١٧) حزيران أربعة عشر ألْفاً، وكان ثمانية آلاف آخرون ينتظرون دورهم للسفر. وذهاب هذا العدد الكبير من الناس المُدَرَّبين كان يهدد بتعطيل النشاطات الحكومية والخدمات العامَّة بما فيها النَّقْل في القطارات والبريد والبرق وتأمين المياه في الإسكندرية[3]. وطُلِب من الخديوي أن ينقل مكاتب الحكومة إلى منطقة (المرفأ) حيث ألقى الإنكليز مراسي قطعاتهم البحرية، لتكون على مقربةٍ من الأسطول الحاضر هناك فيما إذا تطوَّرت الاضطرابات نحْو الأسوأ.

انتهى الاجتماع الذي عُقد في الآستانة لِحَلِّ هذه الأزمة إلى لا شيء. وفي (٣)

(١) Dicey, *Story of the Khedivate,* 3. (٢) Harrison, *Gladestone's Imperialism,* 93.

(٣) Sir Edward Malet, *Egypt, 1879-1883* (London: John Murray, 1909), 418-22.

تموز ـ يوليو، أنذر قائد وحدات الأسطول البريطاني الراسية هناك (السير بوشان سِيْمور) الحكومة المصرية بالتوقُّف عن تقوية التحصينات الساحلية في الإسكندرية أوْ تحمُّل النتائج. وفي التاسع من تموز ـ يوليو، أعطى (غْلادستون) موافقته على هجوم بعد يومين. وهكذا بعد جَلْب أسطولهم إلى شواطئ بلد آخرٍ وإثارة اضطرابات خطيرة فيه بسبب وجودهم هناك، ادَّعَىٰ البريطانيون الآن الحقَّ في مهاجمة هذا البلد «كتدبير للدفاع عن النَّفْس»[1].

«العلم الناضج والمهارات الحديثة»

أوشكتْ الإسكندريّة أن تُصْبحَ، تقريباً، حَقْل تجربةٍ لآخر ما أَنْتَجَهُ العصر الحديث في التِقَنيَّة العسكرية البريطانية، بما فيها علوم المياه الهيدرولوجية والقواعد المتحركة للمدافع والدروع المصفَّحة المُرَكَّبة. وكانت البنادق والمدافع البريطانية الصُّنْع أرْقَىٰ من مُسْتوىٰ السلاح المصري من جميع الوجوه: (ماسورة) البندقية أوسع والفوهة أسرع (السرعة التي تترك بها القذيفة الماسورة) واختراق الدريئة ـ أو الهدف ـ أعمق. وكانت المدافع منصوبة على صفيحة متحرِّكة فوق بروج دوّارة على سطْح القطعتين البحْريّتين (Inflexible وTéméraire) مما يسمح للبارجتين بالتصْويب وإطلاق المدافع باتجاهات مختلفة من دون تغيير في مواقِعِها، كذلك تستطيع القطعة البحرية إطلاق مدافعها من أماكن بعيدة ـ نِسْبيّاً ـ تصل لحذود خمسة آلاف ياردة ممّا يُبعِدُها عن مَرْمىٰ المدافع على الشاطئ. وكانت القطعة البحرية Inflexible أوَّل بارجة حربيَّة في البحرية الملكية ـ البريطانية ـ يُنْصَبُ على سَطْحِهَا مُصفحة مُركَّبة وأنابيب لإطلاق التوربيدو تحت الماء، وهذه حال كل واحدٍ من مدافعها الوحشيَّة الهائلة الأربعة، كما وَصَفَتْها صُحُف لندن، وكانت آنذاك مستعدَّةً للإطلاق للمرَّة الأولى، ويزن كل مدفع (٨١) طنّاً، أما ماسورته فهي بطول (٢٦) قدماً وقَطْرُها (٩) إنْشَات ـ بوصات ـ (حوالي (٢٠) سنتيمتراً تقْريباً)، وتستطيع إطلاق قذائف صاروخيّة الشَّكْل محشوَّة بـ(٣٧٠) رطل إنكليزي من بودرة البارود بسرعة ثلث ميل في الثانية، قادرة على اختراق صفيحة حديدية سماكتها (٢٢) إنْش ـ بوصة ـ على بُعْد ألف (يارْدَة)، وكل قذيفة تُطلق من أحد هذه المدافع تُكَلِّف المواطن الإنكليزي ـ دافع الضرائب ـ (٢٥,١٠ جنيهاً)[2]. والقوّة التدميرية للمدافع الأربعة في القطعة البحرية Téméraire، زنة كل مدفع (٢٥) طنّاً بالإضافة إلى أربعة مدافع زنة الواحد منهم (١٨) طنّاً، كانت

---

(١) James Grant, *Cassell's History of the War in the Soudan,* 6 vols, (London: Cassells, [1885-86?]), 1:42.

(٢) Ibid., 1:38.

أيضاً ـ أي القوة التدميرية ـ كبيرة جدّاً. وفي مقابل هذه القوّة البحرية المجموعة هناك، كانت مدافع الشاطئ المصرية غير مؤثرة كليّاً، وتقريباً عديمة الفاعلية، ولم يكن لدى (بوشان) أي سبب يمنعه من نوم هادئ ليلة العاشر من تموز ـ يوليو.

في الساعة الخامسة والربع صباحاً، أرسلت الحكومة المصرية قارباً بُخاريّاً إلى البارجة أَلِكْسَنْدْرا (Alexandra) يحمل رسالة تقبل فيها المطالب البريطانية بالتوقُّف عن أعمال تقْوية الحصون الساحلية، إلا أن جواب السيْر (بوشان) كان: «صار وقت المفاوضات أمْراً من الماضي»[١]. واتَّخذت البوارج الحربية مواقع قتالية على مسافات تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف وسبعمائة ياردة لإطلاق مدافعها في الساعة السابعة صباحاً عندما بدَأته البارجة البريطانية أَلِكْسَنْدْرا على حُصْن (عَدّا). واستمرت القذائف حتى الساعة الخامسة من بعد الظُّهْر «وكل هذا العلم الناضج والمهارات الحديثة يُضاف إلى عِلْم الموت غير الإنساني، فالتشويه والتدمير الرهيب يُمارسان الآن» هذا ما كتبه أحد المعلقين[٢]، ورَأى آخَرُ أن «المشهد» كان مثيراً مثل مشاهدة مباراة الركْبِي (Rugby) بين فَريقَي (إيتُون) و(هارّو)[٣]. أما نتيجة ذلك القصْف على المدافعين المصريين في التحْصينات الساحلية المدمَّرَة بسبب هذه القذائف العملاقة فكان دافعاً لليأس، وهذا أمر مفهوم[٤].

تحطَّمت كل القصور والبيوت الفخمة على شاطئ البحر، حتّى القصر الملكي في رأس التين أكَلَتْهُ النيران واحترق بدءاً بجناح الحريم، طوَالَ اليوم. أما الحي الأوروبي من المدينة والفنادق والقنصليات والمخازن فقد دُمِّرت أو أُضرِمت فيها النيران ونُهبت عندما ردَّ المسلمون الغاضبون. ولدى استمرار القصْف أُحْرقت القنصليات الفرنسيّة والبرتغالية والبريطانية وصارت كُلُّها ركاماً. أما الكنيسة الأنغليكانية فأصيبَتْ بقذيفة أحدَثَت أضراراً، وكذلك صارت السوق المركزية ركاماً؛ أمّا الساحة العامّة وبعض الشوارع المحيطة فكانت ملأى بالأنقاض بحيث لم يكن من السهل اجتيازها إلا في خَطٍّ يسمح لفرد واحد بالمرور. كان التدْمير هائلاً بحيث لم يسْتطع أحد المراسلين الصحفيين، الذي كان سكن المدينة لسبعة عشر عاماً، أن يتعرَّف على الشارع الذي كان يعيش فيه، وهو واقف في وسطه. واستمرَّت الحرائق أياماً بعد ذلك في الحيّ الأوروبي. رُبَّما كان تحت ركام الحصون الساحلية ألْفان من الجنود المصريين، أما عدد القتْلىٰ المدنيين بينهم فلم يكن معلوماً. الأدميرال

(١) Grant, *Cassell's History*, 34. (٢) Ibid., 35.

(٣) «The Crisis in Egypt: Bombardment of the Forts at Alexandria», *Times*, July 21, 1882, 5.

(٤) Lieut. Col. Herrman Vogt, *The Egyptian War of 1882* (1883; repr., Nashville, TN: Battery Press, 1992), 281.

(سيْمور) والحكومة البريطانية وصحف لندن لاموا البَدْوَ والسجناء المجرمين والجنود المصريين ومثيري الحرائق لأنهم سبَّبوا الأضرار، بينما كان من الواضح أن أغلب ما حدث من دمار كان سببه مدفعية القطعات البحرية البريطانية. أخيراً، استطاع البريطانيون إرساء الأمن والنظام في المدينة التي دمَّروها بقصفهم، و«نظفوا» الشوارع بمدافعهم (الغاتْلِنْغ) وبإطلاق الرصاص على مُشْعِلِي الحرائق وبِشَنْق أو جَلْدِ الناهبين في ما بَقِي من الساحة الرئيسيَّة للمدينة، ولكنّ كل ذلك حَصَل في وَقْتٍ تحوَّلت فيه الإسكندرية إلى أنقاض وركام ورماد[١]؛ وفي فوضَىٰ وصَخَب القَتْل والتدمير بلغ عدد قَتْلى الجيش البريطاني خمسة، وعدد الجرحَىٰ سبعة وعشرين.

بعد الحادثة، جرى النقاش على أن قَصْف هذه المدينة الرائعة، والتي كانت لفترةٍ طويلةٍ مركز التجارة الشرقية، نَتجت عنه آثار رهيبة لم تكن متوقَّعة ولم تُتَّخذ التدابير للحؤول دونها[٢]. ولقد أُصيب ساكنوها الأوروبيون بالصَّدْمة لأنهم لم يُنْذروا سلفاً بالموضوع: «لو أعطاهم الأدْميرال سَيْمور علماً بذلك، حتى ولو قبل ثمان وأربعين ساعة فقط، بأنَّه سيقصِفُ المدينة لوَفَّر، هو وحكومته، المسؤولية المخيفة التي تُثقِل عاتقهم الآن؛ لأنهم سبَّبوا الموت الفظيع للأوروبيين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الذين قضوا بائسين في الداخل، والموت لمئات المصريين، نساءً وأطفالاً، بسبب القصْفِ والرعْب والهروب من المدينة المقصوفة بصورة فجائية»[٣]. بعد القَصْف مباشرةً بدأ ورود تقارير من (الزقازيق) و(طنطا) و(دَمَنْهور) و(المحلة الكبرىٰ) ومدن أخرى عن قَتْلِ الأوروبيين الرهيب، ومن ضِمْنهم عائلة بأكملها سُحِبَ أفرادها من القطار ووضعوا على سكة القطار أمامه.

بعدما توطَّد لهم الأمر في الإسكندرية عُزِّزت القوات البحرية بقوات بريَّة قوامها أكثر من أربعين ألف رجل، كثير منهم من متطوعي الجيش الهنود الذين كانوا في الحملة على أفغانِسْتان. واسْتَدْعت ملاحقة عُرَابي برّاً كل أدوات ومعدَّات جيش أمبريالي في تحرُّكه: من مستشفيات ميدانية إلى دائرة بريد وقاطرة لمطبعة (لطباعة الدعاية ـ البروباڠانْدا) ـ دعايات زمن الحرب أوّلاً ـ، إلى عوّامات وزوارق ومناطيد حربية وأدوات إرسال الإشارات الضوئية، إلى قطار مصفح للحصار والسجن.

وكان هناك «ترتيبات خاصَّة مبتكرة نوعاً ما»، لاستعمال مدفع (غاتْلِنْغ) أو مدفع يزن أربعين رطلاً إنكليزياً منقول على قاطرةٍ من دون أن يتضرَّر القطار من ارتدادات المدفع بعد القصف[٤].

---

(١) Timothy Mitchell, *Colonising Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 128.

(٢) Grant, *Cassell's History,* 46.

(٣) Harrison, *Gladstone's Imperialism,* 19.

(٤) Grant, *Casslell's History,* 67, taking his description from Vogt, *Egyptian War.*

لقد وقف عُرابي وقفته الأخيرة في معركته بالتلِّ الكبير في (١٢) أيلول ـ سبتمبر، إذ هاجمتْهُ في الليل قوّة بريطانية قوامها ثلاثة عشر ألف رجل، وكانت قواته ضِعْف هذا العدد ولكنها انهزمت: «هرب العدو بالآلاف بعدما رموا أسلحتهم عندما هزمهم سلاح الفرسان»، هذا ما أبرق به القائد البريطاني (السير غارِنْت ولسلي)، «خسائرهم كبيرة جداً»[١] وأجساد آلاف الجنود المصريين القتلى «تكوَّمَتْ في مجموعات (٣٠ ـ ٥٠) جثة في ساحة المعركة، كثير منها مقطوعَة الرأس، بينما جثث أخرى مبقورة البطن ظاهرة الأحْشاء، «أو مقطوعة ـ بالمعنى الحرفي ـ إلى نِصْفَين»[٢]. أما خسائر البريطانيين فكانت تافهةً تقريباً: تِسعة ضباط وثمانية وأربعين من الجنود المتطوِّعين، قَتْلى، والجرحى (٢٤) ضابطاً و(٣٥٣) جندياً؛ وفِقدان (٢٢) رجلاً. ولقد أُسِرَ عرابي ثم نُفِيَ إلى جزيرة سيلان ـ سريلنكا الآن ـ لثمانية عَشر عاماً بعد محاكمة صورية. وفي تلك الأثناء ادَّعىٰ (غْلادِسْتُون) بشكل لافت للنظر «إن نزول القوات البريطانية على أرض مصر ليس عملاً حربيّاً»[٣]. يبدو أن القَصْف والغَزْوَ والمذابح في المعركة كانت شيئاً آخر غير الحرب.

المهدية

بعد احتلالهم لمصر تحرك البريطانيون بسرعة، ليوسِّعوا مدى ما حصلوا عليه على امتداد النيل جنوباً. وفي أيلول عام ١٨٨٣ أرسلوا قوة من الخرطوم، تحت إمْرة الجنرال (وليم هيكْز)، لاستعادة الأمن والنظام للمناطق التي وردتْ الأنباء منْها عن انتفاضة دينية. كان مع (هِيكْز) عشرة آلاف جندي بقيادته بمن فيهم سبعة آلاف منَ المشاة وخمسمائة من سلاح الفرسان وأربعمائة من الراكبين غير النظاميّين، ومائة من سلاح المدرَّعات «يرتدون دروع القرون الوُسْطى»! ومعهم عشرون مدفع ميدان، وخمسة آلاف جَمَل وخمسمائة حِصَان[٤]. وكان في انتظاره عشرات آلاف المحاربين من جماعة المهدي (المهدية هي حركة وطنيّة مَبْدَئيَّة تُرَكِّزُ على التعاليم الدينية وتعتمد على السلْطة الكارزْمية لزعيمها محمد أحمد). ولقد سَمّىٰ البريطانِيّون أتباعه بـ«الدراويش»، وكانوا، هم، يُسمون أنفسهم الأنْصار ـ (المساعدون)، وهي كلمة تربُط جيش محمد أحمد بالأنْصار الذين آووا النبيَّ محمد ونصروه في المدينة عندما اضْطُر إلى الهجرة من مكّة.

(١) Vogt, *Egyptian War*, 188.
(٢) Grant, *Cassell's History*, 171.
(٣) Dicey, *Story of the Khedivate*, 293.
(٤) A.B. Theobald, *The Mahdiya: A History of the Anglo-Egyptian Sudan, 1881-1899* (New York: Longmans, Green, 1951), 54.

كان لحجم قوّة الجنرال (هيكْز) تأثير أكْبَر من نوعيّة الجنود المقاتلين معه. كان ضبّاطهم بريطانيين ولكن المشاة كانوا مِصْرِيّين دُرِّبوا بشَكْلٍ رديء في السنوات الأولىٰ من الاحتلال لدرجةٍ أنْ أوَّل عرضٍ لهم في الخرطوم تحوَّل إلى إخفاق تام. وكان (هيكْز) نفسه ضابطاً متقاعداً من جيش الهنْد، ذا خِبْرةٍ محدودة في قيادة القوّات بميادين القِتَال[1].

سَبَقَ الحمْلة شهورٌ من التحْضِير والمشاجَرَات على المال والتَّمْويل قبل رحيلها إلى كُرْدُفَان. وبعد اثْني عشر يوماً من رحيلها من الخرطوم وصلت إلى الدويم، على بعد ١٣٠ ميلاً فقط. وبعد القرار النهائي على الطريق الذي ستسلكه هذه الحملة باتجاه الجنوب، تجمَّع الجيش مرةً أُخْرىٰ في (٢٧) أيلول على شكْل كتْلةٍ زاحفةٍ كُبْرَىٰ في ساحةٍ واسعة، بِجِمالِهِ كُلِّها وأمْتِعَتِهِ وفي وَسَطِها مخازنه، وكأنه هدف لا يُخطِئُهُ الرُّماة مهما اشْتطّوا في التصْويب[2].

ما تبعَ ذلك كان كارثة تكشَّفَتْ مرحلةً بعد مرحلة: نَقْصٌ في ماءِ الشُّرْب واجْتياز أرضٍ قاحلة مليئةٍ بالأشواك مُرَقَّطة بمجاري المياه الجافّة مُنْتهكة بصورةٍ مستمرَّة بحربِ العصابات، جَعلت الحملة تَتَحَلَّلُ وتَتَفَسَّخُ بصورةٍ متزايدة. وفي الخامس من شهر تشرين ثاني ـ نوفمبر، قَسَّمَ (هِيكْز) الجيش إلى ثلاثة أجزاء مُشَكِّلاً زَوَايا مثلث، تفصِل النقْطة عن الأخرى بضْع مئات من اليارْدَات، ربّما ليجْعَلَ الهدف أصْغر بدلاً من كتْلة كبيرة (كما ذَكَرَ ثيوبولْد)، ولكن بالمجازفة بتعْريض الجيش كلِّه للتدْمير التدريـجيّ. ففي نفس اليوم جمع المهدي قوّاته للصلاة ثمّ أمَرَهُم بالهجوم الختامي. وهكذا أُبيد الجَيشُ الغازي مُرَبّعاً إثْرَ مُرَبّع، ومات (هِيكْز) وضبّاطه بعدما شاهدوا جنودهم يُذْبحون من حولهم[3]. وأُخِذ عددٌ قليل مِنَ الأَسْرى بينما اسْتطاع عدد يسير الهرب والنجاة[4]. وَلَمّا وَصَلَتْ أخْبَار هذه الهزيمة إلى القاهرة كانت الصدمَةُ عميقة، كما ذكر (نيلانْدْز) «لم يكن البريطانيون مُعْتادين على ذبح جِنِرالاتهم»[5].

وكانت كوارث أخرىٰ في الطريق إليهم بدءاً من تدمير الحملة التي أُرسِلَتْ من شواطئ البحر الأحمر نحو الداخل في فبراير ـ شباط عام ١٨٨٤ بقيادة الجنرال (ڤالنتين بيكر). لم تكن الحملة جيشاً بالمعنى الصحيح للكلمة بل مجموعات مصرية مُرَقَّعة في قوّة واحدة، حَسْبَ رأْي (إدْوارْدْ دَيْسي)، من كونْسْتابلات بوليس وفلاحين

(١) A.B. Theobald, *The Mahdiya: A History of the Anglo-Egyptian Sudan, 1881-1899* (New York: Longmans, Green, 1951), 54.

(٢) Ibid., 55.

(٣) Robin Neillands, *The Dervish Wars: Gordon and Kitchener in the Sudan, 1880- 1898* (London: John Murray, 1996), 72.

(٤) Ibid., 72.

(٥) Ibid., 73.

وشباب من الريف المضطهدين في قراهم ذاتها، ومن حُثالات المساجين في سجون الدولة[1]. كان عدد أفراد الحمْلة أربعة آلاف رجل قُتِلَ منهم (٢٥٠٠). وتبع تدمير قوّة (بيكِر) قَتْل المقاتِل المغامر (فْرِدْ برْنابي) في (أبو طليع) ثم أخيراً استعادة مدينة الخرطوم عام ١٨٨٥ وَمَقْتَلْ الجنرال غوردون.

بعد مقتل (غوردون) بقليل مات المهدي بمرض التيفوس. وبالنسبة للبريطانيين كان المهدي «محمديّاً مُتَعَصّباً» أما وَجْهة نظر المسلمين فلقد لخّصَها (نيلانْدْز) بصورة جيّدة: «قليل من زعماء أيِّ قوم وصلوا لمنْزِلَةِ المَهْدِي بفترة قصيرة كما فعل في إنجازاته؛ فخلال أربع سنوات حرّر بلده من المصْريين وهزم البريطانيين وأعاد بلده إلى الجادّة الصواب في الدين الإسلاميّ، وأظهر إلى أيّ مَدَى يمكن أن يَصِلَ الإلْهام والتأثير في عقيدته ـ الإسلام ـ. فبعد سبعين عاماً من الاحتلال والسيطرة الأجنبيّتَين تحرَّر السودان. وكان المهدي، ويبقى، اليوم، بعد مئة عام على موته، بَطَلاً لشعْبه، و(المهديّة) التي جاء بها لا تزال تُذْكَرُ على أنَّها العهد الذهبي»[2]. لقد كانت انْتصارات المهدي إلهاماً للمسلمين الآخرين في الأمْكِنَةِ الأخرى.

مَحْو البرابرة

وفي الصدام الكبير الأخير مع البريطانيين في أم درمان، في الثاني من أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٨٩، تجمَّع المقاتلون بقيادة عبد الله، خليفة المهدي، ولم يكن لديهم أدْنىٰ معرفة بالآلة الحربية القاتلة التي سيواجهونها عند الطرف الآخر ـ البريطاني ـ في ساحة القتال. كانوا شجعاناً ولكن كانت أسلحتهم الحِراب والرِّماح والبنادق القديمة، والقليل من البنادق الحديثة كانت عديمة الفائدة في مواجهة المدافع والنيران المكثَّفة من البنادق الحديثة من نوع (ماكسيم) التي استُنْبطت عام ١٨٨٣. (المكسيم) كانت أكثر آلة قَتْلٍ متعددة الفوائد، يمكن تركيبها على سيقان معدنية أو على دواليب تحملها إلى ميدان المعركة أو مثبَّتةٍ على ظهر سفينة، أو مجرورة بمجموعة أحصِنةٍ ستّة،وهذا النوع الأخير من الحَمْل كان يُعرف بـ(مكسيم الراكضة)[3].

ولقد ثبَّت الجنرال (كيتشْنِر) عشرين من مدافع مكسيم في ميدان المعركة قُرْب أمّ دُرْمان بجانب أربعة وأربعين مدفَع ميدان (بما فيها هورفِتْز ومدافع زنة (١٢) باونْد) وتشكيلة (Sundry) من قطع مدفعية أخرى مركبة على مراكب نيليّة بخاريّة حُوِّلت إلى مراكب حربية.

---

(١) Dicey, *Story of the Khedivate,* 348.

(٢) Neillands, *Dervish Wars,* 152.

(٣) Doug Johnson, «The Egyptian Army, 1880-1900», *Savage and Soldier* 8, no.1 (1976).

لقد أُضعِف الخليفة قبلاً بِسبب خسائر جسيمة حلّتْ به على يد البريطانيين. ففي معركة عَطْبرة (في الثامن من نيسان) واجه جيش مؤلف من اثْني عشر ألف جندي بريطاني، أو من مَصْريين بقيادة بريطانية، جيشَ الأنصار بعديده الستّة عشر ألْفاً المؤلف من فرسان قبيلة البقّارة ومشاة الجهادية، ولا مجال لإعادة تأكيد نتيجة المكاسب منها (كما كتب المراسل الحربي ج. و. سْتيفْنزْ: «أصْبَحَ جيش محمود أثراً بعد عين. وهاتان الساعتان القصيرتان من القنابل والرصاص المنهمر والحراب مسحت جيش المهدي محمود من على سطح الأرض»[1]. ومع ذلك فلقد كان بمقدور الخليفة إرسال خمسين أو ستين ألف مقاتل لمواجهة البريطانيين في أم درمان.

بدأت المعركة في سهل يبعد ستة أميال عن المدينة، في الساعة الخامسة والنصف صباحاً، عندما بدأ جدار من الرجّالة والفرسان الزحف نحو خطوط البريطانيين على امتداد جَبْهة عرضها ثلاثة إلى أربعة أميال. كانوا يحملون السلاح القبلي للمعركة مع عَلَم الخليفة الأسود. وانتظر البريطانيون إلى أن وَصَلَ المحاربون القبليون إلى نقطة تبعد فقط ثمانمائة يارْدة مِنْهم، ثم فتحوا نيران مدافعهم الـ(ماكسيم) وبنادقهم، فتقطعت أجساد آلاف المقاتلين السودانيين في أول عاصفة من معدن القنابل والرصاص التي توجهت نحوهم، والسيل غمر جميع فِرَقهم، كما كتب (سْتيفْنز)[2]، والذين نجوا ألقوا بأنفسهم على الأرض وبدؤوا، غير هيابين، تفريغ حَشْوَ بَنَادقهم المتفسِّخة الضعيفة المصَنّعة محليّاً، واستطاع بَعْضهم قَتْل العدُوِّ ولكن خسائر البريطانيين لا يمكن مقارنتها «بالمذابح المخيفة التي حَاقَتْ بالدراويش. وإذ لم يزالوا يتقدّمون فلم يكن لرجالنا حاجة إلا للوقت والذخيرة والقوة لتصويب بنادقهم وقتل المهديين حتى آخر رجل منهم»[3].

وفي الساعة الحادية عشر والنصف انتهت المعركة، وكانت أجساد (٩٧٠٠) من السودانيين القتلى، حَسْب التقديرات، منتشرة في سائر أنحاء ساحة المعركة، وعشرة آلاف إلى ستة عشر ألفاً من الجرحى، الكثير منْهم ماتوا ربما لعدم وجود من يُسْعِفُهم. أمّا من بين (٨٢٠٠) جندي بريطاني و(١٧٦٠٠) جندي مصري، الذين شاركوا في الحرب، فقد قتل ثلاثة ضباط بريطانيون و(٢٥) رجلاً من الوحدة البريطانية وضابطان وثمانية عشر جندياً من الوحدة المصرية؛ والإصابات كانت تافهة

(١) G.W.Steevens, *With Kitchener to Khartum* (London: Thomas Nelson and Sons, n.d.), 195.

(٢) Ibid., 315.

(٣) Ibid., 317.

بل مُضحكة[١]. «حديث مُسَلٍّ! أين تستطيع منافسة هذه الأرقام؟». هذا ما كتبه (ونْستون تشرتْشل) الذي كان ملحقاً بالفرقة (٢١) للرماة كملازم إضافي ومراسل في المعركة لجريدة (المورننغ پوست)[٢]. الأسلحة والأساليب وتعصُّب القرون الوسطى تصادمت مرة أخرى مع التنظيم والمخْترعات للقرن التاسع عشر. وهكذا انتهت معركة أم درمان ـ النصر الأكثر دلالة أبداً ـ الذي كَسَبَتْه أسْلحة العلم على البرابرة[٣].

بعد الانتصار، تقدَّم البريطانيون نحو المدينة «هذا النمو الفطري الهائل للبربرية والفجور بكل أوصافه»، وتوقفوا عند القبة المتهدمة قربَ قبر المهدي، وأجْبروا السكان المحليين على سحْب ما بَقِيَ من جَثمانه ليحرقوه في فُرْن أحد مراكبهم البخارية ويرموا برماده في نهر النيل[٤]. فقط بقيت الجمجمة التي احتفظوا بها. ولقد أدان تشرتشل لاحقاً الأسلوب البربري الذي نُقلت به جمجمة المهدي في صفيحة كيروسين فارغة، وهي نفس الطريقة التي نقل بها رأس الجنرال غوردون إلى المهدي عام ١٨٨٥[٥]. ولم يُعْتَنَ طُبّياً بالجرحىٰ السودانيين، وانتقد الجنرال (كِتْشْنِر) في بريطانيا هذا التصرُّف.

كانت أمُّ دُرْمان مَسْلخاً. أحْياء من المدينة كانت مدمّرة، والجدران الطينيّة لم تستطع تحمُّل تأثير القنابل الشديدة التفجير، وكانت ضواحي المدينة خراباً ودماراً «أما المناظر داخل المدينة فكانت مريعة أكثر من مناظر ضواحيها، فآثار الضرب المدْفِعي كانت واضحة في كل ناحية، والنساء والأطفال يقبعون مَطْويين خائفين في الطرقات. وفي مكان ما كانتْ عائلة بكاملها مسحوقة بفعْل قنبلة صاروخية، وَجُثثُ الدراويش القتلى المتفسِخة بفعْل الحرارة المرتفعة ترقِّط الأرض، والبيوت مزدحمة بالجرْحَىٰ. مئات جثث الحيوانات المتعفِّنة، المنتفخة الأحشاء بفعل الهواء ملأت الأجواء بروائح تثير الغثيان»[٦]. بعد يوم من النَّصْرِ أقيمت صلاة عامّة تذكارية من أجل (غوردون) في المكان الذي قُتِلَ فيه عام ١٨٨٥. ولقد عزفت فرقة موسيقيّة

---

(١) Steevens, *With Kitchemer to Khartum* 338. The figures given here are taken from Winstion S. Churchill, *The River War: An Account of the Reconquest of the Sudan* (1899: repr., London: Eyre and Spottiswood, 1949), 310-11.

(٢) Winston S. Churchill, *My Early Life: A Roving Commission* (1930; repr., London: Odhams Press, 1947), 182.

(٣) Churchill, *River War,* 300.

(٤) Mohamed Omer Beshir, *Revolution and Nationalism in the Sudan* (London: Rex Collings, 1974), 18.

(٥) Churchill, *My Early Life,* 225.

(٦) Churchill, *River War,* 305.

بريطانية وأخرى مَصْرية مختارات موسيقية من (Abide with me) ـ الْتَزِمْ معي ـ (وكانت المفضّلة لدىٰ غوردون). لقد انتصرت المدنية على البربريّة، فقط لو كان من المُمْكن التمييز بينهما بشَكْل محدَّد حقّاً! «الجنتلمان الإنكليزي هو أيضاً نِصْف بِرْبريّ وهذه هي قيمتُه» هكذا اعتقد (سْتيفنْز)[1]. وأخيراً قُتِلَ خليفة المهدي بعدما وقع في شرْك نُصِبَ له في تشرين الثاني عام ١٨٩٩. وهكذا جاءت خاتمة المهدية، إلّا أن المقاومة اسْتَمرَّتْ في أي مكان احْتُلَّت فيه أرض المسلمين.

في القرن الإفريقي، تحاشى «الملا المجنون لبلاد الصومال» الاعْتقال من قبل البريطانيين لِعَقْدَيْن كاملين، وكما لاحظ (مارْتِن) فإن هذا «المُلّا المجنون (سيد محمد بن عبد الله حسن) لم يكن مَجْنُوناً ولا مُلّا، (المُلّا في هذا النص تعبير هنْدِيّ ـ إنكليزي يعني رَجُل الدين المسلم) ولكنَّه عالم ومفكّر صومالي وزعيم ديني»[2]. والبريطانيون أرْسَلوا حَمْلةً في إثْرِهِ في الأعوام ١٩٠١ و١٩٠٢ و١٩٠٣ و١٩٠٤ و١٩١٠ ـ ١٩١١ ولكنّهم لم يَنْجحوا إلّا قليلاً. بعد الحرب العالمية الأولى بَدَؤوا يَسْتَعْمِلون قاذفات قنابل (ديهافَلنْدْ دهـ٩) إضافة إلى المشاة والهَجّانة. «واعْتمدوا على عوامل المباغتة والتخويف بالإضافة إلى مهارة الطيار في ملاحقة الدراويش من الجوّ، يغيرون بالقنابل وبالمدافع الرشاشة من دون خوف إلا القليل من الثأر والانتقام»[3]. ولقد استمر السيد في قتالهم من أوغادين، ولكن مات في كانون أوّل ـ ديسمبر عام ١٩٢٠ عن عمر (٥٦) عاماً: «أيها الصوماليون أفيقوا من سُبَاتكم» هكذا بدأتْ إحدى أواخر قصائده. وإذا استبْدَلنا كلمة (صوماليون) بكلمة (المسلمون) تصبح وصيّةً لا يزال حتى اليوم يرنُّ صداها في سائر أنحاء العالم الإسلامي. وفي الوقْت الذي كانت فيه الطائرات تلاحق المُلّا المجنون كانت القوى الثلاث، بريطانيا وفرنسا وروسيا، على قاب قوسين أوْ أدْنى من الحصول على أغلى الجوائز قاطبة! الأرض الواسعة المركزيّة للامبراطورية العثمانية الممتدة من جنوب شرق أوروبا إلى الخليج الفارسي، وتحدُّها شواطئ ثلاثة بحار (بحر إيجة والبحر الأسود والبحر المتوسط) وهي تضمُّ أنهاراً كبيرةً ومصادر طبيعية، ربّما تضُم المزيد من النفط الذي اكْتُشِفَ حديثاً في مسجد السليمان في إيران عام ١٩٠٨، وكانتْ محكومةً من أكْبرِ مُدن العالم قاطبةً: إسْطمبول.

---

(١) Steevens, *With Kitchener to Khartum,* 207.

(٢) Martin, *Muslim Brotherhoods,* 179.

(٣) Ibid., 193.

الجزء الثاني

أمانات مقدَّسة

٣ ـ الانهيار العثماني

في الثمانينات من القرن التاسع عشر ١٨٨٠ تذكَّر السلطان عبد الحميد الثاني أولىٰ مقابلاته مع السفير البريطاني:

عندما كُنْت في الثامنة من عمري صدف أنني كنْت في حَضرة والدي، بارك الله ذكراه، وأُعْلن عن مجيء السفير البريطاني، في ذلك الحين، اللورد (ستْراتفورد كانِنغ) وتم إدخاله رأْساً. وكَوْن والدي على علاقةٍ حميمة مع هذا الرجل الكبير والصديق المخلص لتركيا، فقد تعانق معه ثم قَبَّلَني السفير. في تلك الأيام لم نكن معتادين على الاختلاط بحريةٍ إلى هذا الحدِّ بالمسيحيّين، إذ كان التعصب أقوى بكثير ممّا هو عليه اليوم، وبما أنها كانت المرّة الأولى التي تلمس فيها شفاه مسيحي شفاهي، فقد غَمَرَني الارتباك والفزع وبَدَأْتُ أصرخ باكياً. حينها اقترب مني والدي وقال لي: «يجب ألّا تُصدم إذا قَبَّلَكَ هذا الرجل لأنه يمثل قَوْماً تملأ نفوسهم الصداقة المخْلِصة لبلادنا وهم يتعاملون معنا كإخوة». طبْعاً دُهِشْتُ لسماعي هذا الكلام، فَرَفَعْتُ عيني تطلّعاً لِلّورد ستراتفورد، ومن تلك اللحْظَة نَمت معي فكرة الصداقة البريطانية التركيّة.

المغزى في هذه القصّة هو كيف تغيَّرَتْ الأحْوال. ففي عام ١٨٧٨ اشترك هذا الصديق الصدوق للامبراطورية العثمانية مع دبلوماسيين آخرين في تجريدها من مناطق واسعة في برلين.. فلقد احتلت بريطانيا مصرَ عام ١٨٨٢، وفي العقد التالي ١٨٩٠ كانت بريطانيا لا تزال تُحاوِل دَفْعَ السلطان لقبول إصلاحات من أجْل الأرْمن، رغْم ما قال لهم مرّاتٍ عدّة إنّها (إصلاحات) ليسَتْ قابلة للتطبيق بل هي خطيرة، وهذه المرة أقنع الصديق الصدوق السلطانَ بالتخلي عن قُبرص، ثم أشاح بوجهه جانباً وتعمد ألّا يَرَى الثوار الأرمن يهرّبون السلاح من الجزيرة إلى شواطئ الأناضول. وشعر عبد الحميد أن البريطانيين يعاملونه بدون احترام، لا لآرائه ولا لمكانته كخَليفةٍ وسلطان، ولا على أساس أنه شخْص يشعر بأنّهم خَذَلوه، لقد كان مُنْفتحاً على التقرُّب مِمّن وعدوه بأن يكونوا عِنْد حُسْن ظنه وأكْثَرَ مُوثوقيّة. كان مهتمّاً بالولايات المتحدة لأنّها دولة جديدة ولكنّها بعيدة جدّاً، خارج الدائرة الأوروبيّة

الأمبريالية القديمة، فقط ألمانيا كانَتْ تُناسب مقاييسه، إذ لم يُعْرف عنْها أيّة خُطَطٍ طامعة بمناطق الامبراطوريّة العثمانية، ولم تَدُس أنْفها فيما يَعْتبره السلطان من شأنه هو وحده. كانت مزدهرة وَمُنْتِجة، فمعامل (كْرُوب) كانت تُصَنِّع أفضل المدافع في العالم كلِّه، وبحْريّتُها الحرْبيّة والتجارية بَدَأتْ تتحدّى السيطرة البريطانية في أعالي البحار، لذا كانت هناك مجموعة من الأسْباب المختلفة ليُقدّم لِقَيْصَر ألمانيا ترْحيباً حارّاً خاصّاً عندما زار إسطمبول عام ١٨٩٨. في تلك الفترة، في آخر عَقْدين من القرن التاسع عشر، بُنِيَتْ أسس التحالف الألماني العثماني في حَرْب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ على أشلاء الصّداقة الأنْكلو ـ عثمانيّة للسنوات السابقة.

انْهيار البلقان

ثورة الشباب التُرْك في تموز ١٩٠٨ وإعادة العمل بالدستور ـ الذي أُعلن عام ١٨٧٦ وأُوقف العمل به في عام ١٨٧٧ـ، اسْتُقْبِلا بفرحة عارمة، ولكن خلال السنين الأربع التي تلت الفترة الانتقالية نحو نظام بَرْلماني، تعدَّدَتْ الانْحرافات عن المسيرة الصحيحة بقيام ثورة مضادّةٍ وبِحُصُول عُنْفٍ ديني إِثْنِيّ. ففي عام ١٩٠٩ ولدى سماعهم بقصصٍ مبالغ فيها كثيراً عن نشاطات الثوريّين الأرْمن، اهْتَاج المسلمون وتحوّلوا نَحْو الأرمَن الذين كانوا يعيشون حول وداخل أَضَنة[١]. ربّما مات في تلك الصدامات (١٨٠٠٠) أرْمنيّ و(٢٠٠٠) من المسلمين بعد اضْطرام الحِقْد والتعَصُّب من جديد اللذَيْن مَزّقا الولايات الشرقية في الأعوام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦، وسرْعان ما اسْتَغلّتْ حكومات البَلْقَان الاضّطراب نتيجة الاهتياج الممزوج بالشكوك. في (٥) تشرين أوّل ١٩٠٨ أعْلنَتْ ولاية بلْغاريا ذات الحكم الذاتي استقْلالها عن الامبراطورية العثمانية ونصَّبت الأمير (فِردِينان) قيصراً. وفي (٧) تشرين أوّل ١٩٠٨ ألْحقَتْ اليونان جزيرة كْريت بها، وفي نفس اليوم خَرَقَتْ الحكومة النمْسوية ـ الهنْغارية معاهدة برْلين لعام ١٨٧٨ بضمها بوسْنيا وهرسيغوفْينا، اللتين بَقِيَتَا اسْمياً ضمن الامبراطورية العثمانية. روسيا وألمانيا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا كلها كان لها ردّات فِعْل مُنْذِرةً بتهْديدِ تحالُفِها ومصالحها في البلقان، ودامت الأزمة ستّة شهور وهَدّدَتْ بقيام حرب أوروبيّة عامّة قبل ست سنوات من إعلانها أخيراً[٢].

وفي عام ١٩١٠ كان دور الألْبَان بالثورة على السلطات العثمانيّة باسْم الحرّية

---

(١) McCarthy, *Death and Exile,* 120.

(٢) For a detailed account, see Bernadotte Schmitt, *The Annexation of Bosnia, 1908-1909* (New York: Howard Fertig, 1970).

والاستقلال. وفي عام ١٩١١ دخلت هذه المعركة الحرّة، المتنامية باطّراد، بإعلان إيطاليا حملة دعائية تركّزت على سوء معاملة الطليان في المحافظتين الليبيّتين (طرابلس) و(سِرْت) قبل أن تُعْلن الحَرْبَ في (٢٩) أيلول ـ سبتمبر عام ١٩١١. وما إن سيطر الطليان على المعسكرات الثمانية على السواحل حتّى بَدَؤوا يتمَدَّدُونَ في الداخل حيث قاوَمَهم مقاتلو القبائل السَّنُوسيَّة مُعْلِنِينَ الجهاد، إلى جانب القوات العثمانيّة التي أُرْسِلَتْ مِنْ إسطمبول بقيادة أنْور باشا ومصطفى كمال (أتاتورك لاحقاً). والاقتراح الذي قدّمه رئيس الأركان الإيطالي بإعلان الحرب الشاملة على الامبراطورية العثمانية لم يَلْق صدى، ولكن إيطاليا احْتلّت بالفعل جُزراً في شرقي البحر المتوسط، وقامت بهجَمَاتٍ بَحْريّةٍ في المضائق التي تقود إلى بحر مرْمرة.

وفيما كان الدبلوماسيّون يتفاوضُونَ لإنهاء الحرب في شمال أفريقيا، كانت مونتينغرو وبلغاريا وصربيا واليونان تستعدُّ لطرْد الأتراك خارج أوروبا مرّة واحدة وإلى الأبد. ولقد افتتحت مونتينغرو الحَمْلة بإعلانها الحرب في (٨) تشرين أول ـ أكتوبر ١٩١٢، وفي اليوم نفسه أنْهى الدبلوماسيونَ العثمانيون والطليان الحرب في أفريقيا بمعاهدة وُقِّعَتْ في الجوّ الرومنطقي لمرفأ (أوتْشِي) على بحيرة جنيف. وإعلانات الحرْب على الامبراطورية العثمانية، من قِبَل أعضاء ثلاثة للرابطة المعادية للعثمانيين، تَبِعَتْ بعد عشرة أيام.

اقتلاع المسلمين ـ من أوروبا ـ

مهما تقاتل مسيحيّو البلقان فيما بينهم وتآمَرُوا على بعضهم البعض، فإنّ اقتلاع المسلمين كان العُنْصر المركزيّ المُوحِّدَ لهم في التاريخ. وانحلال قُدْرة المسلمين عِبْرَ تقسيم وتجزئة الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي، سَمَحَ لمسيحيِّي البلقان بالتعْبير عن حِقْدهم وعن قَصْدهم بشَكْلٍ مكشوف. ورواية الأسقَف بيتار نْجيغو عام ١٨٥٧ «إكليل الجبل» تُرَكِّزُ على اسْتِئْصَال مسلمي الجبل الأسود ـ مونتينغرو ـ على يد الضّرْب في القرن الثامن عشر. الأساقفة والأعيان يقرّرون «الاحتفال في عيد العنصرة بتنظيف الشعب من غير المسيحيين»؛ وكانت قِمّة الرواية في «عَرْضٍ تصويري مطبوع لمذبحة يوم عيد الميلاد للمسلمين السلاف في (مونتينغرو ـ الجبل الأسود) ـ رجالاً ونساءً وأطفالاً ـ وإبادة منازلهم ومساجدهم ونُصُبهم التذكارية الأثرية الأخرى». وفي عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ فتحت الحرب الروسية ـ العثمانية كوّة لإخراج وتخفيف هذه الأحقاد. وعام ١٩١٢ اتاحت الاضطرابات في إسطمبول الفرصة لدورة أخرى من المذابح الدينيّة! والنَّهْب والاستيلاء على مُمْتلكات مسلمي البَلْقان.

هجوم دول البلقان على الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٢ كان، بصورةٍ واضحة، حرباً دينية ـ صليبية، إذ وَقَفَ فيها كبار رجال الإكليروس المسيحي إلى جانب القوّاد العسكريين وملوك وملكات البلقان في الكاتِدْرائيات المملوءة بتماثيل صَلْبِ المسيح والجموع المزدحمة للمؤمنين، فيما كان الكُهّان يَحْضُونهم على الالتحاق بالمعركة ضد المسلمين الأتراك باسْم المسيحيّة المضطهدة. وواحد بعد الآخر التحق ملوك البلقان وملكاته: فِرْدِنَانْد ـ بلغاريا، وجورج ـ اليونان، ونقولا ـ الجبل الأسْود (وَهُوَ والد زوجة الملك ڤيكتور عمّانويل ـ إيطاليا) وبيتار (بطرس) ـ صِرْبيا، بالتحالف ضد العثمانيين. وفي (٣٠) أيلول ـ سبتمبر دَعَتْ الحكومات الأربع للتَّعْبِئة، مجتمعة ومتزامنة. الجيشان البلغاري والصِّرْبي ـ وهُمَا الأقوىٰ بين الجيوش الأربعة المتحالفة دِفاعيّاً ـ! كانا يملكان أحدث الأسلحة الأوروپيّة، وكانت مخازنهما تضم بنادق Mannlicher وMauser وHowitzers وKrupp وبطاريات الجبال Scheinder-Creusot والمدفعيّة الواسعة الفوّهة للحصار. وَبِمُواجهة القوّات المسيحية المشتركة المؤلّفة من (٩١٢٠٠٠) رجل، بالإضافة للعصابات الإرهابية البلغارية والصربية (كوميتاجيز ـ Komitadjis) الذين يَدْخُلُون المناطق المفتوحة بعد انْسحاب المسلمين مِنْها بالقوة، كان عدد الجنود العثمانيين (٥٨٠٠٠٠)[١]، ولكن العديد من هؤلاء الجنُود العثمانيّين لم يكونوا يمتلكون سلاحاً للقتال لِنَقصٍ عنْدهم، وكثيرون منهم أُرْسِلوا للجبهات ليعودوا خائبين لعدم توفُّر السلاح.

أعلن الملك نقولا الحرْب في (٨) تشرين أوّل ـ أكتوبر، ثم تَبِعَتْه بلغاريا وصرْبيا في (١٧) واليونان في (١٩) أكتُوبر، وأعلن الملك فردينان الحرب في كاتدرائية (سْتارا زاغورا)، مكان رئاسة الأركان المتقدمة لقيادة الجيش: «في صراع الصليب ضدّ الهلال، والحريّة ضدّ الطغيان سَنَحُوذُ على تعاطف ومساعدة كل من يُحبّ العَدْل والتقّدم»[٢]. وما إن بدأت الجيوش بالتحرك حتى أرسل رئيس وزراء اليونان (إلْوثيروس ڤنيزيلوس) رسالة إلى صديقه (جيمس بورْشييه) مراسل جريدة التايمز «والدبلوماسي غير المرتبط الذي حَطَّم الامبراطوريّة التركية في أوروپا»[٣]. كان (بورشييه) يتنقّل بين عواصم البلْقان بالرسالة التي تذْكر إنّ الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها المسيحيون إخراج الأتراك من جنُوب شرق أوروپا هي في توحيد قوّاتهم، لطرد الأتراك خارج أوروپا. هذا ما كتب (ڤنيزيلوس) له: «أشكرك وأشدُّ

(١) For numbers, see Andrew Mango, *Ataturk* (London: John Murray, 1999), 113, and Lieutenant-Colonel Reginald Rankin, *The Inner History of the Balkan War* (London: Constable, 1914), 551-59.

(٢) Rankin, *Inner History, 151.*

(٣) Ibid., 1.

على يَدَيْك كأحد المهندسين الرئيسيين للعمل الممتاز في تلْحيم اتحاد الشعوب المسيحيّة في شبه الجزيرة».

بدأ «الهجوم الصليبي التاسع»[1]، فتحرك اليونانيون شمالاً باتّجاه مدينة سالونيكا المكدونية، وعندما استولوا عليها في الثامن من تشرين ثاني ـ نوفمبر قبل أن يَصِلَها البلْغار، أعلنَتْ أثينا الأفراح وقرعت أجراس الكنائس وأُطْلِقَت المدافع؛ ولأوّل مرّة بعد سقوط غرناطة عام ١٤٩٢ اسْتُنْقِذتْ مدينة مَسيحيّة كبرى من أيدي المشركين، واسْتُعيدَتْ مرّة أخرى تحت قِيَم الصليب[2]. وصل الملك جورج في أجواء النصْر في (١١) تشرين ثاني ـ نوفمبر ليُشارك في القدّاس الاحتفالي بالكاتدرائيّة قبل أن يدخل المدينة رسمياً وراء فرقةٍ من الخيالة في اليوم التالي، وفي هذه الأثناء كان البَلْغار يتقدّمون بسُرعةٍ نحو إسْطَمْبول بعدما استولوا على (كِرْكيليزي) وحاصروا أدْرنة (Adrianople) وأنْزلوا هزيمة ساحقة بالأتراك في (لوليبُرغاز) ـ مدينة على مفترق هامّ ـ وفي مدينة (سُرْلو). في الأسبوع الأوّل من تشرين ثاني ـ نوفمبر وصلوا إلى ضواحي عاصمة العُثمانيّين. وكانت طلقات المدفعيّة على طول جبْهة (ساتَلْكا) ـ على بُعْدِ خمسة وعِشْرين ميلاً ـ قويّةٌ لدرجة سَمِعَها سُكّان المدينة، وتجمّعَ الناس في الشوارع وعلى سطوح المنازل ليصْغوا إليها. وأعلنت في الساعة العاشرة مساءً حالة الحصار ومَنْع التجوُّل في الثلاثين من تشرين أوّل ـ أكتوبر. والآن أُنزلَ جنود البحّارة من القطعات الحربيّة الأوروبيّة الراسية في بحر مَرْمَرَة للحماية، فيما إذا تحوَّل الغضب الشعبي الناتج عن فظائع البلغار، كما جاء في التقارير، إلى هجمات على الأوروبيين الأجانب القاطنين هناك.

وفي أواسط تشرين ثاني ـ نوفمبر، بَدَا أنّ الحكْم التركي في القسطنطينية على شفا الزوال[3]. وقِّعت هدنة في الرابع من كانون أول سمحت ببدْءِ مفاوضات سلام في لندن في السادس عشر من كانون أول. ولقد مورست ضغوط هائلة على الوفد العثماني لتسليم مدينة (أدرنة) في الثاني والعشرين من كانون ثاني ـ يناير. وعندما نقَلَتْ الأخبار إنّه تمّ تسْليم المدينة إلى بلغاريا حصل انقلاب أطاح بالحكومة في إسْطَمْبول ورُفضَتْ الاقتراحات المقدّمة للحلّ، وجَدّدَ البلْغار ضَرْب أدرنة في الثالث من شباط ـ فبراير. وفي السادس والعشرين من آذار اسْتَسْلَمتْ المدينة، وكان ما بين خمسين إلى ستّين ألْفاً من سكّان المدينة قد ماتوا خلال الحصار، أمّا باقي السكّان

(١) Yeats-Brown, *Golden Horn: Plot and Counterplot in Turkey, 1908-1918* (London: Victor Gollanez., 1932), 75, 77.

(٢) Rankin, *Inner History*, 346.

(٣) Ibid., 310

المسلمين فلقد تعرّضُوا لموجةٍ من الإرْهاب عندما تسلّم البلغار المدينة. وفي ذلك الوقت انْتَهَىٰ بصورةٍ عمليّة الوجود العثماني في أوروبا، باسْتِثْنَاء واحد هو في المدينة الكبرى التي تُحيط بالپوسْفور من الجانبين، إلا أن الفرج جاء غَيْرَ مُتَوَقَّع: في هجومهم على العثمانيين، خلقَتْ دُوَل البلقان المنافسات بين بَعْضِهَا البَعْض والتي لم تستطع هذه الدول ضَبْطها[١].

المشكلة كانَتْ مَقدُونيا. فحركة الثوريين المقدونيين الداخليّة قامَتْ بسلْسلة تمردات على السلطة العثمانية خلال العقْدين السابقَيْن، إلّا إنّ المناطق التي أرادتها حركة المقدونيين الوطنيين كدولة مستقلة كانت أيضاً ما رَغِبَتْ بها اليونان، وبلغاريا وصرْبيا. في تشرين ثانيٍ ـ نوفمبر ١٩١٢ أعلن الألْبَان اسْتقلالهم، وعندما اعترفت بهم القِوَىٰ العُظْمىٰ ـ آنذاك ـ أُجْبرتْ صِرْبيا ومونتينغرو على الانسحاب من المناطق الألْبَانيّة التي استولتا عليها من العثمانيين. وطلبتْ صربيا تَعْويضاً عن ذلك في مقدونيا، واليونانيون، الذين جَرَتْ بينهم وبين البلغار مناوشات داخل وحول سالونيكا منذ أنْ احْتَلُّوا المدينة، دعموا الصِّرْب ضدّ ادعاءات البلغار لنفس المناطق؛ وعندما انهارتْ مفاوضات السلام في حزيران ـ يونيو ١٩١٣، هاجَمَتْ بلغاريا مَوَاقِعَ اليونان والصِّرْب في مقدونيا؛ ومونْتينغرو ورومانيا، اللتان دخلتا الحَرب في تموّز، تحالفتا مَعَ الصِّرْب، وانهزم البلغار، الذين يهاجمهم العثمانيّون الآن، بِسُرعةٍ، وأُجْبِرُوا على إعادة أكثر ما كسبوه في الحَرْب. ومذابح المسيحيّين لِبَعْضِهم البَعْض في حرْب البَلْقان الثانية هذه، بخَاصَّةٍ الفَظَائِعَ التي ارْتُكِبَت ضِدَّ سُكّان الريف البَلْغاري من قِبَل الجَيْشين اليوناني والصِّرْبي، كانَتْ كُلّها، بلا استثناء، وَحْشِيَّة مِثلَ مذابحهم التي قاموا بها ضِدَّ المسلمين.

باسْتِغْلالهم فرْصة انْهِيَار الوحدة المسيحيّة، نَجح العُثمانِيُّون في استِعادةِ مدينة أدْرَنة في (٢٢) تموز ـ يوليو، وشرقي تراقيا، وعندما وُقِّعَتْ اتّفاقيات السلام بين الدول المتحاربة، رأْساً قبْل بدْءِ الحرب العالمية الأولى، كانوا قد فقدوا أكثر من ثمانين في المئة من باقي مناطقهم على الناحية الأوروبيّة مِنَ البوسفُور، بعد أقل مِنْ نِصْف قرْن من تمزيق وتفريغ أحشاء أراضي العثمانيين جرّاء معاهدةِ برلين، والهجوم الذي قامت به دول البلقان الذي كان ضَرْبة فأس هائلة أُخْرىٰ سُدِّدَتْ إلى جذور الامبراطورية العثمانيّة. أما القوى الأوروبية التي تخلّتْ عن مساحات كبرى من المناطق العُثْمانية في معاهدة برْلين في الوقت الذي ضمنت فيه حُرْمَة ما بقي مِنْها، فقد أشَاحت بِوَجْهها عندما مُزّقَ في أرض المعارك ما بَقِيَ من صلب المعاهدة..

(١) Viscount Grey of Fallodon, *Twenty-five Years, 1892-1916,* 2 vols. (London: Hodder and Stoughton, 1926), 1:260.

والنتيجة، التي تَوافقُوا عليها رسْمياً في آب ـ أغسطس ١٩١٣ في اتفاقية بوخَارِسْت، لم تُرْض أحداً، لا الحكومات ولا مئات آلاف الناس الذين طُرِدُوا مِنْ منازلهم خلال الحرب، والاتفاق «لم يكن اتفاق عَدْل بَلْ اتِّفاق قوة» هذا ما كتب عَنْه الڤيكونْتْ غْراي[١]، و«السلام» ليس أكثر من تَرْتيبٍ مُوَقّتٍ. وخلال عام واحد، اكْتَسَحَ أوروبا كلّها، ما سمّاه (غراي)، شلال الحرب (Cataract of war)، مرتفعاً من منابعه في البَلْقان عندما اغتال أحد المواطنين الصرْب وَليَّ العهد، وريث العرش النَّمْسَاوي الهَنْغاري وزوجته في سيراييڤو في الثامن والعشرين من حزيران ١٩١٤[٢].

الموت وتفريغ الأرض من السكان

كانت الخسائر العسكريّة في كلا الجهتين خلال عام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ كبيرة جدّاً، بالمقارنة مع الحروب السابقة إنْ لم تكن كذلك بالنسبة للحروب القادمة، فلقد خسر العثمانيون لِوَحْدهم حوالي (٢٥٠٠٠٠) رجل بين قتيل وجريح. تحطّم الجَيْشَان الأوّل والثاني، وكانت القوّة العسكرية لا تزال في حالة إعادة تنظيم وبناءٍ عندما أُعْلِنَتْ الحرب العالميَّة الأولىٰ، وكانت هذه الحالة سبباً جُزْئياً للهزيمة النكْراء التي حاقت بالعثمانيّين في بدايات الحرب. وتفكُّك تحالف الائتلاف في البلقان مَلأَ (صوفيا) ومدناً أخرى بسيل من اللاجئين المسيحيين، وارْتُكبتْ فَظَائع في القرى المسيحيّة، ولكن المسلمين هُمْ الذين أُصيبوا بالدرجة الأولى، وهذا هو السبب الذي حَوَّل حرْب البلْقان إلى أُولىٰ أكْبَر المآسي الإنْسانيّة في القرن العشرين. ففي المناطق التي أُخِذَتْ من الامبراطوريّة العثمانية في الفترة ١٩١٢ ـ ١٩١٣ كان المسلمون يشكلون الغالبية العامّة للسُّكّان قبل بدْء الحرب، ولكن عند انتهائها تحوّلوا إلى أقليّة. ولقد حَسبَ (ماكارْثي) أنّ مِن (٢,٣١٥,٢٩٣) مُسْلِماً يعيشون في المناطق التي أُخِذَتْ من الامبراطورية العثمانية في حرب البلقان، غابَ منهم (١,٤٤٥١٧٩)، أي ٦٢٪ منْهم، لما انتهت الحرب، ومن هؤلاء (٨١٢٧٧١) بَقوا أحياءً، لاجئين، ولكن (٦٣٢,٤٠٤) قُتِلوا، أي مات ٢٧٪ منهم[٣]. وحدث ذلك، للتذكير، بعد عَمَلِيَّات تصْفيات هائلة للمسلمين في الحرب العثمانية الروسيّة عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨.

كانَتْ إسطمبول وعلى امْتِدَاد سواحل بحر إيجة في حالة فوضى، حيث هرب عشرات آلاف المسلمين المرْعُوبين قبل تقدُّمِ جيوش البلقان، وتركوا وراءهم مئات

(١) Viscount Grey of Fallodon, *Twenty-five Years, 1892-1916*, 2 vols. (London: Hodder and Stoughton, 1926), 1:260.

(٢) Ibid., 1:277.

(٣) McCarthy, *Death and Exile*, 164, Slightly different figures are given in *Ottoman People*, 92.

القرى السائبة. كان هناك سبب مُهِمٌّ للرُّعْب الذي دَفعَ بهم للهرب: تقارير المذابح وعديد الفظائع الأخرى، بما في ذلك حَرْق الفلاحين وهم أحياء في مخازن محاصيلهم وفي المساجد، وتدمير القرى، والاغْتِصاب والنَّهْب وسرقة المحاصيل والحيوانات؛ وكانت هذه الأخبار آتية من كل الاتجاهات ومن مصادر عديدة. ولقد ذكر نائب القنصل البريطاني في (كاڤالا) أن علامة مسيرة الجيش البلغاري كانت ثمانين ميلاً من القُرىٰ المدمَّرة[١]. أما تدمير المساجد والتحويل القَسْري للمسلمين إلى مسيحيين فكانا علائم إضافية: «وكانَتْ النيّة الواضحة للذين يقْتُلون المدنيين المسلمين ويُجْبرونَ الباقين على الرحيل، هي إزالة الطابع التركي عن البلقان»[٢]. وكانَتْ الطريق إلى العاصمة العثمانية مسدودة بالقوافل الطويلة التائهة من الرجال والنساء والأطفال والجنود الجرحَىٰ، كلهم يحاولون الوصول إلى مكان آمنٍ نوعاً ما، على الأقدام أو على ظهْر العَرَبات. ولقد هُجِّرتْ (تراقيا الغربية) لتبقى «منطقةً سائبة بلا سُكّان»[٣].

ولم يدم الأمر طويلاً حتى انْضَمّ إلى المعارِكِ عامل غَيْر مَرئِيّ إلا أنّه أفْعل في القَتْل مِنَ البَلْغَار. رجال متخشِّبُونَ يَنْكَبُّون على وجوههم متساقطين على الأرض أوْ يَتَقَوَّسُونَ نحو الخَلْفِ ويتَقَيّؤُونَ سُمّاً جاءهم من آسْيَا، وفي بضْع ساعات يموتون زُرْقَ الجلود[٤]، ويصيب هذا العَدُوُّ كلَّ من يلاقيه بدون تمييز: إنه داء الكوليرا، ولقد كانَتْ الجائحات والأوبئة المرضيّة الكونيّة معروفةً حتى القرن العشرين. واجْتَاحَتْ الأوبِئة الامبراطورية العثمانية في عامي ١٩١٠ و١٩١١، وفي أحدث الحروب (مع اليونان عام ١٨٩٧) انْتَشرت أوبئة (التيفوس) ومرض (الديزنتيريا) و(الملاريا) و(الكوليرا) وقَضَتْ على ثلاثين ألْفاً من الجنود العثمانيين[٥]. كانت الكوليرا عدوّاً قديماً والآن تجوَّلتْ في سائر أنْحاء البلد بسرعة الموت الأسود، وأصابت الجيش وهدّدت بتدْمير كلّ تركيا[٦].

بين إسطمبول والجبهة العثمانية في (ساتلكا) تتناثر الجُثَثُ في الحفر، أو ترْتفع أكوَاماً على جانب الطريق؛ ومن يأسهم، بسبب العطش، شرب اللاجئون والجنود من بُرك الماء الآسنة، ومن الينابيع التي غطتْها جِيَفُ الأحْصِنَةِ الميّتةِ، فمَاتوا بدورهم؛ الموتى والذين هم في حشرجة الموت كانوا يُنقَلون من الضَّواحي المحيطة إلى القرية القريبة (هاديمْكُوْي) لأنّها كانت مركزاً لرئاسة أركان القيادة العسكرية على خطّ

---

(١) McCarthy, *Death and Exile,* 148.
(٢) Ibid.
(٣) Rankin, *Inner History,* 303.
(٤) Yeats-Brown, *Golden Horn,* 88.
(٥) Hikmet Ozdemir, *Salgin Hastaliklardan olümler,* 1914-18 [Deaths from Epidemics, 1914-18] (Ankara: Türk Tarih Kurumu, 2005), 57.
(٦) John Presland, *Deedes Bey: A Study of Sir Wyndham Deedes, 1883-1923* (London: Macmillan, 1942), 93.

الجبهة، إلا أنها لم تَبْقَ أكثر أمناً، من أي مكان آخر، بسبب الأوبئة المنتشرة بسرعة. «رأيْتُ صُوَرَ البُؤْس التي لم تُسَجَّل من قَبْل أبداً» ـ كتب أحد المراسلين[١] ـ. كانَتْ جثث الموتى متراكمة فوق بعْضها البَعْض كَتَلَّةٍ داكنةٍ رهيبة قبل أن يُلقى بها بواسطة الخطّافات في الخنادق والحفر، وكانت رائحتُها المتعفِّنة تجذْب الذُباب من (أحْراج بلْغراد) عند نقطة ملتقى البوسفور والبحر الأسود[٢] ولقد قَتَلَ وَباءُ الكوليرا ـ تقديراً ـ أربعين ألْفَ جندي عثماني فقط على خطوط دفاع (ساتلْكَا) عام ١٩١٢[٣].

كثير من المُصَابين بالمرض ماتوا قبل أن يصل بهم القطار إلى (يسلْكوي) ـ القرية الخَضْراء ـ أوْ آخر محطّةٍ قبل إسطمبول في (سِرْكيسِي). في (يسلْكوي) كانوا يُنْقَلونَ إلى الخِيَم أوْ يُوضَعُون على الأرض لعدم وجود خِيام كافية. حوالي عشرين ألف مصابٍ بالكوليرا أُخِذُوا إلى (يسِلْكوي) وحدها خلال فترة الحرب[٤]، ومن (سِرْكيسي) كان المَرْضَىٰ يُنْقَلون إلى (لَازَارِيتّو) في (بِيْكُوز)، على الجانب الأسْيويّ من البوسْفور، أو يُنقلون إلى مستشفيات رُتِّبَتْ على عجلٍ في مراكز البوليس أو الثكنات العسكرية، والمساجد (بما فيها آيا صوفيا)، وبنايات حكوميّة حيث كان أطبّاء للصليب الأحمر والهلالِ الأحمر ومتطوّعون ومُتطوّعات للتمريض (عثمانيون وهنود) يحاولون إسْعافَ ورعاية المرضى. «وكان المنظر في هذه الأبْنيةِ المُزْدحمة عَصِيّاً على الوصْف»، وكتب أحد مراسلي (الديلي كرونيكل) اللّنْدنيّة في (٢١) تشرين ثاني ـ نوفمبر ما يلي: «كان من المستحيل العناية بأكثر من عُشْر المصابين، وكثير منهم حُمِلُوا للمساجد لكي يُحملوا موتىٰ خارجها سريعاً من دون أن ينالوا أي انْتِباهٍ وعناية فيها»[٥]. وآخرون حُمِلوا إلى الحدائق والجنائن لأنّه لم يكن هناك أي مكان آخر لنقلهم إليه. تحت قصر (تُوْبكابِي) «كانت الأرض الواسعة في نقطة (سِرَاغْلِيُو) مرصوفة بالجنُود في رمقهم الأخير، وكان هؤلاء من الذين حُمِلُوا من محطّة القِطار وتُركوا هناك للموت، من دون أيّةِ عناية»[٦]. كان بعض اللاجئين، الذين وجدوا في المساجد مَلْجأ، لا يزالون مخيّمين في باحاتها عندما زار (أرْنُولْد توينْبي) الشرق الأدْنى عام ١٩٢١[٧].

آخر حروب العثمانيين

بالنسْبة لأوْروبا، بدأت الحرب الكُبْرَىٰ عام ١٩١٤ وانْتَهَتْ عام ١٩١٨، أما

---

(١) Quoted in Rankin, *Inner History,* 308.

(٢) Presland, *Deedes Bey,* 94; Rankin, *Inner History,* 309.

(٣) Ozdemir, *Salgin Hastaliklardan olümler,* 60.

(٤) Ibid., 65.

(٥) Quoted in Rankin, *Inner History,* 314.

(٦) Presland, *Deedes Bey,* 94.

(٧) Toynbee, *Western Question,* 138.

بالنسبة للأتْراك فلقد بدأتْ الحرْب الكبرى عام ١٩١٢ وانْتهت عام ١٩٢٣. فلقد سبق الحرب العالمية الأولى صراع في البلقان وتبعَ ذلك المزيد من الصراعات في غرْب الأناضول، وجنوب شرقه، والقوقاز حتى السلام النهائي عام ١٩٢٣. في ربيع عام ١٩١٥ كانَتْ جيوش العثمانيين تقاتل الإنكليز وحلفاءهم في (غاليپولي)، والروس في شمال شرق الأناضول والقوقاز، والبريطانيّين في بلاد ما بين النَّهْرين وقد أُضيف إلى كل ذلك (الثورة العربية)! في شبه جزيرة العرب. وفيما كانت خَسائر المعارك كبيرة على كل الجبهات، كان العذاب الأشد، قطعاً، من نَصِيب المدنيين. والتركيز على الحملات العسكرية (بخاصّة في غاليپولي) في تواريخ الغرب للحرْب العالمية الأولى، لم يتوازن في الدراسات عن تأثيرات الحرب على السُّكان المدنيين للامبراطورية العثمانية. ليس هناك أرقام موثوقة عن أعداد الموتى من جميع الأسباب، ولكن هناك تناقضاً ضخماً ومُروّعاً بين خسائر المدنيّين والعسكريين العثمانيين وخسائر المدنيين والعسكريين للقوى الدولية المتحالفة ضدّهم. كان مجموع القتلى الفرنسيين في المعارك (١,٣٧٥٨٠٠) وعدد القتلى البريطانيين (٧٠٣٠٠٠) والقتلى العثمانيين ما بين (٥٥٠٠٠٠ ـ ٦٠٠٠٠٠) بالإضافة للمُعَوَّقِين العثمانيين وعددهم (٨٩١,٠٠٠)[١]. والقتلى الفرنْسيون بين المدنيين كان عددهم حوالي أربعين ألفاً، وأكثر من ثلاثين ألْفاً بين البريطانيين. أمّا عدد القتلى المدنيين العثمانيين فربّما كان ما بين ثلاثة إلى أرْبعة ملايين. ولم يكن هناك لدولة أخرى، حتى ولا لروسيا التي خَسِرَت في المعارك (١,٧) مليون جندي ومليونين من المدنيين، خسارة بهذا الحجم.

انتشرتِ المجاعة والأمراض في سائر أنحاء أراضي العثمانيين، حَتّىٰ القوقاز، عندما عَضّتْهُم الحربُ بنابها. وسِرْعان ما شحّ الغذاء؛ وسَوْقُ كلِّ شابٍّ صحيح الجِسم إلى الجيش والقتال لمْ يَتْرُكْ يداً عاملة في الزراعة والحصاد إلّا المُسِنّين من الرجال والنساء، والأولاد. وفي إسطمبول تَعَدَّتْ أسعار المواد الغذائية القدرة الشرائية للسكّان، وزادَتْ أسْعار الأرز والبقول ستّة أوْ سَبْعة أضعاف عن سعرها العادي، أمّا الفحم فزاد سعره أربعة أضْعاف، أمَّا إنْتَاجُهُ ونَقْله فقد توقّف تقريباً[٢]، وبعد سلسلةٍ من الحرائق التي اجْتاحت المساكن والبيوت الخشبيّة في المدينة بَقِيَ الآلاف بدون مأْوَىٰ.

أمّا الحصار البحري الذي أقامَه الحلفاء في شرقيّ البحر المتوسط فَقَد دَمَّرَ اقْتِصَاد

(١) Ozdemir, *Salgin Hastaliklardan olümler,* 136.

(٢) Lewis Einstein, *Inside Constantinople* (London: John Murray, 1917), 128.

السوق المحليّة. ففي سورية لم يعد هناك من مُشترين للحرير الطبيعي الذي كان يُنْتَج في جبل لبنان. وَفي بيروت وغيرها من المدن، كان النساء والأطفال يُنَقِّبُون في (المزابل) عن الطعام أوْ يعمدون إلى أكْل الحَشَائش[١]، ومات المرضى والجياع في الطرقات. وفي جبل لبنان كانت القرى بكاملها تفنى بَعْدَما يهاجر رجالها ليموتوا بعيداً عن أعْينِ نسائهم وأولادهم، وكان النَّاس يدمّرون بيوتهم ليبيعوا قرميد السَّقْفِ ليشتروا به الخبْزَ. وفي إحدى القرى وَجَدَ أحَدُ زوّارها «عائلة بكامل أفْرادها تتلَوّىٰ جوعاً، وهي في النزع الأخير، على الأرض العارية لكوخِها البائس»[٢]. ويتحدّث أحد المراسلين عام ١٩١٦ عن:

«البؤس الأسود كان يسود (أنْطِلياس) و(جدَيْدة) و(جونية) و(البُرْج) وما جَاوَرَها. الناس صُفر الوجوه نحيفو البُنْيَة وشديدو الضَّعْف بحيث لا يستطيعون الوقوف مستقيمين، وعندما تراهم قد تصفهم بأنهم من الأشباح الأحْياء. لقد أصابت المجاعة الطبقة المتوسّطة والفقراء، بشكل شديد. في الرابع والعشرين من حزيران قَضَىٰ أرْبعة عَشَرَ شخصاً جوعاً في جُونِيَة. وفي صباح الخامس والعشرين مات خمسة آخرون. وأفْرغَتْ المجاعةُ في كِسْرْوَان قُرَىً بأكملِها. أكثر المَرْضى الذين زُرْتُهم كانوا مُتوَرِّمِي الأجسام بخاصّة أرجلهم بِسبب أكْلِهِم الحشائش البريّة. وترى الفَقْر ظاهراً ببيروت في كل ناحية. أربعون أو خمسون شخصاً يموتون كلّ يوم بِسبب نَقْصٍ في التغذية بالإضافة للذين يموتون نتيجة ارتفاع حرارتهم»[٣].

في بيروت انْخَفَض التموين بالطحين من (٦٠ ـ ٧٠) طنّاً في اليوم إلى (١٥) أو (٢٠) طنّاً، وفي بعض الأيام لا يدْخل كيس واحدٌ من الطحين إلى المخازن. ولقد زاد التجّار في سوء الحال بِسَبَبِ احْتِكارهم لمخزون الأطعمة في أسْفل الآبار وفي المقابِر. لم يكن هناك حُبوب لا في بيروت ولا في دمشق حيث كانت المجاعة تحصد كل يوم ما بين عشرين إلى خمْسةٍ وعشرين شخصاً[٤].

في فلسطين لم يَصِل شيءٌ عن طريق البَحْر. (بضائع مانْشِسْتِر) من جلود وفحم وحديد ومسامير وكبريت وشاي وكاكاو وشوكولا وسُكّر، وشحوم للسيارات وأدْوية... إلخ، كلها كانتْ مفقودة، وأغنياء الناس كانوا يرتدون أسمالاً باليةً، والحِصَار البَحْرِيّ للشاطئ سَبّب «حالات مخيفة»[٥]. ولقد توقف تقريباً كلّ تصْدير

(١) George Antonius, *The Arab Awakening* (1938; repr., London: Hamish Hamilton, 1961), 203-4.

(٢) Ibid., 241.

(٣) AB, vol. 1, 1916, bulletin no.10, July 14, 1916, 3-4.

(٤) Ibid.

(٥) AB, vol. 2, 1917, bulletin no.48, April 21, 1917, 181.

للبرتقال والنبيذ والبقول، وبدون أيّ مدخول لا يمكن صيانة البَساتين. وكان الناس يتضوّرون جوعاً من انْعِدَام وجود الخُبز. ولعدم وجود زيوت لِتشغيل مِضَخّات الرَّيّ، ماتَتْ أشجار الحِمْضِيّات لِنَقْصٍ في المياه؛ على كل حال لم يكن هناك أناس للقيام بالريّ، فكل الرجال الأصحاء قد سِيقُوا للجيش تاركين وراءهم «الشيوخ والأطفال» لِيَقُومُوا بالحراثة والزراعة، والحيوانات كانت إمّا نافقةً أوْ مُصَادَرَة، وتُرِكَتْ الأرْضُ (عارية)[1].

وبالإضافة لمحنةِ السُّكّان المحلّيين كان طاعون (الجراد) لعام ١٩١٥: سيل من الحشرات بطول عدّة كيلومترات جَرّدَتْ في طريقها كُلّ خَضار بما في ذلك الأغْصَان في بَساتين البرْتقال، إذْ قصمَتْ حتى قِشرة الأغْصان وسيقان الأشجار، وتَرَكتْها بيْضَاءَ صفْراء، كأنها هياكل في الهواء[2]، وقدّر (أنطونْيوس) أن عدد الذين ماتوا لا يَقِلُّ عن (٣٥٠٠٠٠) بِسَبَبِ الأمراض والمجاعات في سورية ولبنان، وإن مجموع المَوْتىٰ لم يكن أقَلّ من نِصْفِ مَلْيون من إجمالي عدد السُّكّان الأربعة ملايين[3].

وفي شرقي الأنَاضُول هَرَبَ ما يَقْربُ من مِلْيُون شخْصٍ غَرْباً وجَنُوباً قَبْلَ وصول الجيش الروسي الغازي. ولقد (تورّمتْ) المدن من أعداد اللاجئين. وبحلول تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ١٩١٨، بَلغَ عدد اللاجئين من شاطئ البَحر الأسود الشرْقيّ ومقاطعة (أرضرومْ) و(ڤان) و(بُوتْليس) (٦٥٩١٠٠) يعيشون على مساعدات وَفّرَتْها وزارة الداخلية، وفي نهاية الحرب زاد العدد الرسْميّ للاجئين إلى (٨٦٨٩٦٢)[4]. ومزيج عَزْلِ وفَصْلِ الحيوانات والمحاصيل التي قامت به الحكومة أو سرْقتها مِنْ قِبَلِ الجيش الغازي، وتَجْنيد كلّ الشباب للقتال، وانْهيار السُّلْطة وتَدْمير القُرى في مناطق القِتال، كلُّ ذلك ترك الذين لم يَهْربوا بدون مَلاجئ أوْ إمكانات العَيش، وكانوا بدون أي دفاع ضدّ هجمات العصابات المسلحة.

الحروب الثانوية

على مدى قرن من الزمان تقريباً كان السلام العثماني الطويل يتمزَّقُ بِثوراتٍ إثنيَّةٍ دينيّةٍ قوميّة، مدعومة في الغالب بِقِوَىً أجنبيّة وكثيراً ما تَنْتَهِي بِحَرْب. وفي العَقْدَيْن السابقين لعام ١٩١٤ تحاربَتْ اليونان والدولة العثمانية من أجْل جزيرة كُريت ١٨٩٧ ـ ١٨٩٨ حيث تذابح المسلمون والمسيحيون؛ وفي الفترة ١٨٩٤ ـ ١٨٩٦ كان الأرمن

(١) AB, vol. 2, 1917, bulletin no.48, April 21, 1917, 181.

(٢) Alex Bein, ed., *Arthur Ruppin: Memoirs, Diaries, Letters* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1971), 156.

(٣) Antonius, *Arab Awakening*, 240-41.

(٤) McCarthy, *Death and Exile*, 223.

الضَحِيّة الأساس بسبب الانْهيار الكامل للنظَام والانتظام عِبْر المقاطعات الشرقية للامبراطورية، وفي إسطْمبُول ذاتها عندما انفجرت المُشْكِلةُ الأرْمَنِيّة، السريعة الاسْتِثارة. أخيراً، عام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ هجوم دُوَلِ البَلْقَان المسيحيّة الأرْبَع، حَقَنَ المزيدَ من السمومِ في العلاقات بين المسيحيّين والمُسلمين رَأْساً قبْل حَرْبٍ كُبْرىٰ أدَّتْ فيها الهزائمُ في ساحة المعركة والثَّوْراتُ والشُّكوكُ بالولاءاتِ إلى النزوح القسْريّ لِمَلايين البَشَر، وكثيرون مِنْهم مُسْلِمُون هاربون أو مَطْرُودُونَ من المناطق المسْتَوْلىٰ عليها، أو في بَعْضِ الأحيان رُحِّلُوا من مناطق العملياتِ (مع اليهود) على يد حُكومَتِهم من أجل سلامتهم الشخْصيّة، والعديد من هؤلاء كانوا مسيحيّين (يونان وأرْمن) أُعيدَ إسْكَانُهم بعد قيام عمليات غَدْرٍ وتخْريب وراءَ خُطوط الجبهات، ومن المرجّح أن الهدف الأوّل لغالبيّة المدنيين المسيحيين كانَ اتِّقَاءَ الضَّرَر. ومن بين عديد المجموعات الأرْمنيّة التي حَمَلتْ السِّلاحَ ضِدّ الدولة كان (الطشناق) ـ اتّحاد الثّوريين الأرمن وقاعدتهم تيفْلِس ـ فهم الأحْسن تنْظيماً والأكثر خطورة من وُجْهة نَظَر العُثمانيين. فمنذ التأسيس في عام ١٨٩٠ دعا الطاشناق للعُنْف المتطرّف ضِدّ (الأرمن الخَوَنةِ وضدَّ التُّرْك والكُرْد) وهدفهم إقامة دولةٍ أرمنية تمتدّ من القوقاز حتى المناطق الشرقية العُثْمانِيّة. ورغم اخْتلافهم العقائدي واختلاف أهدافهم البعيدة توصّلت لَجْنَة الاتحاد والتَرَقّي (جماعة تركيا الفتاة) إلى تفاهُم معهم فيما يَخُصُّ السُّلْطان العُثماني، إذْ كان، هو، العدو المُشْتَرَك. ولقد وصلوا إلى أحد أهدافهم عام ١٩٠٨ عِنْدمَا اضْطرّ السُّلْطان إلى إعادةِ العمل بدَسْتور عام ١٨٧٦ المُعَلّق، ثم لما اضطرّ إلى التنازُلِ عنِ العَرْش عام ١٩٠٩ والرحيل إلى منفاه في (سالونيكا). وعندما دخلتْ الامبراطوريّة العثمانية الحَرْب إلى جَانِب القِوَىٰ المركزيّة في آخر تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ١٩١٤، كان الطاشناق والمنظمات السياسية الأرمنيّة الأُخرى تعمل بحريّة في إسْطمبول وعِبْر المناطق الشَّرْقية للدولة العثمانيّة، إلّا أن التمرُّدَ لا يزال والثوراتِ المسلّحة ما وراء خطوط الجبْهة جَعَلَتْ موضوعَ إخمادِها عام ١٩١٥ أمراً مَحْتُوماً. والعديد من الأرمن المجنّدين في الجيش العثماني فَرُّوا مِنَ الجُنْديّة والْتحقوا بالعصابات المسلحة الثائرة وبدؤوا عمليات التخْريب، أوْ اجتازُوا الحدود الشرقيّة النافذة لِيَنْضمّوا لأرْمنِ القوقاز المقاتلين في الجيشِ الروسيّ، أو وَحَدَاتِ المتطوّعين التي تَشَكَّلَتْ إلى جانب الجيش هذا، للهدف الخاصّ في تحرير المقاطعات الأرْمَنيّة في الامبراطورية العثمانية باسْم المسيحية المُشْتركة. والتَّمَرُّداتُ والفِرَار مِنَ الجنْديّة ـ الإجبارية ـ والتقارير الواردة عن التواطُؤ الأرْمَنِيّ مع الرُّوس حَثَّتْ القيادة العسكرية التركيّة لإصدار الأوامر في شباط ـ فِبْراير عام ١٩١٥ لسحْب

المُجَنَّدين الأرمن من صفوف قوات الجيش والأمْن وجَمْعِهم في كتائب عملٍ عوضاً عن ذلك.

في بدايات عام ١٩١٥ كانت المواقع العسكرية العثمانية في الشرْق في وَضْعٍ حَرِجٍ. وفي كانون أول عام ١٩١٤ هاجم الجَيْشُ العثمانيّ، بقيادة وزير الدفاع التركي أنور باشا، مَوَاقع الجيش الروسي عِبْرَ الحدود الشماليّة الشرقيّة للأناضول، وكانَتْ نتيجة القتال الذي دار حول مدينة (ساريكاميس) في كانون ثاني ـ يناير إبادة القوات العثمانية في الجيش الثالث. ومن مجموع (٩٥٠٠٠) جندي أُرسلوا للقتال هناك في المناطق الجبليّة، ماتَ مِنْهم حوالي (٧٥٠٠٠)، والسبب الرئيس في ذلك هو عدم الاحْتراز البسيط من البَرْد وعدم توْفير الألْبسة الشَّتَويّة لهم ولا الحطب اللازم للتدفئة. لقد وصلوا إلى الجبهة بالصَّنَادِل وليس بالجِزَم[1]، ولقد تجمّدوا حتى الموت بعد هطول كثيف للثلْج الذي تحوّل إلى عواصف ثلْجيّة. بَقِيَ فقط من الجيش العثماني ثمانية عشر ألفاً في وجه تقدّم الجيش الروسي غرْباً باتجاه (أرضروم) التي استولوا عليها في شباط ـ فبراير ١٩١٦ وجنُوباً نَحْو (بِتْلِس).

وفي النصْف الأوّل من عام ١٩١٥ اَشْتَدَّ ساعد التمَرُّد الأرْمَنِي في سائر المقاطعات الشرْقيّة. وفي نيسان ـ أبريل، عَمَّتْ الفوضىٰ محافظات (ڤان) و(بِتْلِس) و(أرضروم) و(سيواس)، وكان هناك تقارير يومية مؤكَّدة صادرة عن القيادة العسكرية وسُلُطات المحافظات عن معارك شديدة وهجومات على مراكز (الجَنْدرْمَة) ـ أي الدرك والبوليس ـ وكمائن لِقوافل المؤونة ولقَوافِل الجَرْحَىٰ من الجنود، وقطْع أسلاك التليغْراف، ولم يعد من الممكن وَصْف ما يجري بتمرّداتٍ مُتفرِّقةٍ، بل كانت بالأحْرىٰ ثورة عامّة خَطّطَ لها ونَسّقها بصورةٍ أساسيةٍ الطاشناق وشجّعَتْها روسيا، وكان من ضَحاياها ليس فقط الجنود أوْ الدرك ـ الجندرمة ـ أوْ الرسميون بل سكان القرى من المسلمين والمسيحيين الذين كانوا أيضاً ضحايا المذابح والمذابح المعاكسة ـ أي مِنَ الجهتين ـ.

وفي ميادين وجبهاتِ القِتال اسْتولت قوّةٌ إنكليزية ـ هنديّة على مدينة البَصْرة في تشرين ثاني ـ نوڤمبر عام ١٩١٤، وما أن جَاء مُنْتَصَفُ نيسان ـ أبْريل حتّى كانت هذه القوة الإنكليزية ـ الهندية مستعِدّة للتحرك شمالاً على ضفاف الفرات نحْو بغداد. وفي (٢٥) نيسان ـ أبريل نزلتْ قوّات امبراطوريّة مشتركة، فرنسية وبريطانية، (بما فيها أُسْتراليّون ونيوزيلانديّون وهنود) في مدينة (غاليپولي) في تلك الأثناء، وعلى

---

(١) Justin McCarthy et al., *The Armenian Rebellion at Van* (Salt Lake City: University of Utah Press, 2006), 179.

امتداد الحدود الشرقية للدولة العثمانية مقابل الشمال الغربي لإيران، حيث تُعَسْكِرُ فيه قوّات روسية للحماية مُنْذُ الاتفاقية الأنكلو ـ روسية لعام ١٩٠٧ التي قَسَّمَتْ إيران إلى «عوالم متعددة للمصالح الأجنبيّة». كان جيش عثماني يتخذ مواقع له هناك لمقاتلة قوّات روسية مشتركة مع متطوعين أرْمن في منطقة (دِلْمَان). وفي هذا المنعطف الخَطر ما بين (١٣ ـ ٢٠) نيسان، ثار آلاف الأرمن داخل المدينة المُسَوَّرة (ڤان) ضد الحاكم والعدد القليل من القوات المنظمة وغير المنظمة في موقع المدينة. ويبقى سؤالٌ مفتوحٌ عن مَدَىٰ التنْسيق الذي كان بين هؤلاء الثوار والقوات الروسية، أمّا الجواب فلا بد أن يكون مَطْموراً في بعض الأرشيف الرسمي للدولة الروسيّة، إلا أن الغاية كانَتْ إضعاف الحملة العثمانية في شَرْقِ الأناضول وإيران. وكان على العثمانيين سَحْب قوّات من الجبْهة لإرْسَالِها إلى (ڤان)؛ إلا أن هذه القوات المساعدة لم تستطع الوصول إلى المدينة قبل مجيء القوّات الروسية المتقدّمة والأسلحة في أيدي الثوار، ومن ضمنها المسدسات الأوتوماتيكية والبنادق والقنابل والذخيرة بكميّات كبيرةٍ، بالإضافة إلى أن حفْر الأنفاق تحت وبين البيوت كانت كلّها تشهدُ بأن التحضير لهذا الصراع جَرَىٰ قبْل مُدّةٍ طويلة، وأن الثورة لم تكن ببساطةٍ ردّة فِعْل آنيّة للدفاع عن النفس بمواجهة «القهر» و«الطغيان العثماني» في اغْتِيَالِ زعيمين من الطاشناق نتيجة سياسة الحاكم القاسية وغَيْر القانونية[١]، أو التحرُّش وإزعاج النساء الأرمنيّات، كما ادّعىٰ المُبَشّرون. والواقع أن الاتهام الأرمني للعثمانيين بالقهر، والاتهام العثماني للأرمن بالخيانة والغَدْر (كما اعتبرتْهما الحكومة العثمانية) هما اتهامان صحيحان متساويان، والحكومة والعصابات الأرمَنية المسلحة، والمسلمون والمسيحيّون المدنيون قد امْتَصَّهم الصراع كأعضاء نشطاء أو كضحايا أبْرياء، فهم الآن مرتهنون كُليّاً في كفاح دارونيٍّ من أجل بقاء امبراطورية مُبْتلاة من جهة، وولادة دولة أرمَنيّة ممتدة من القوقاز إلى شرق الأناضول من جهة ثانية.

واستمر القتال في (ڤان) حَتّى أواسط أيار ـ مايُو، وكان (جودت بك)، حاكم المحافظة المُحاصَر، بالكاد قادراً على الدفاع عن المدينة، وبالتأكيد كان غير قادر على تقديم أيّ مساعدة لمسلمي المحافظة، طلب، فأُعطِي الأذن من إسطمبول بقرار القتال، وهكذا بَدَأ الهروب الكبير لحَوالي ثمانين ألْف مدنيّ مسلم نحو الجنوب والغرب[٢]. هزيمة الجيش العثماني في (دِلْمان)، وتقدّم القوات الروسية من القوقاز، وعدم قدْرةِ حملة الإغاثة العثمانية على الوصول إلى المدينة في الوقت

(١) McCarthy et al. *Armenian Rebellion at Van, 200.*

(٢) The province of Van also had a small Jewish community that suffered and was dislocated in the turmoil. Ibid., 239-40.

المناسب، كل تلك العوامل أدّت بالمدينة إلى قَدَرِها الكارثي المحْتوم. ومحنة المدنيين الذين لاقوا في طريقهم القوّات الروسيّة الزاحفة (وفيها قُوزاق وأرمن)، والعصابات الأرمنية المحلية التي انْضمت لهذه القوات، وَصَفها (جُوسْتِن مكارْثِي) كما يلي:

القرويّون المسلمون الذين وُجِدوا على خطوط زحف الروس والأرمن هم الذين مُنِيُوا، بطبيعة الحال، بالخسائر المتوقعة في غَزْو القرى المجتاحة من جيشِ العدو: الاغتصاب والسرقة والنهْب والسلب للحيوانات الداجنة والمؤونة الغذائيّة والموت لكل من قاوَمَ الغُزاة. ولكن العذابات التي نقلها الفلاحون القرويون ـ الذين بَقُوا أحْياءً أو مصابين ـ فاقتْ بكثير المتوقع عادةً في الحروب. فالهجمات على القرويين واللاجئين لم تكن مواجهات عسكرية بين قوتين، كانت بكل بساطة مذابح. فاللاجئون بخاصّة لم يكن لديهم أي دفاع. أغْلب الرجال كانوا مجنّدين في الجيش، والقوافل الطويلة للاجئين كانت مكوّنة إلى حد كبير من الشيوخ والنساء والأطفال، ولم يوفّر المهاجمون أحداً منْهم حتّى الأطفال[١].

والذين بقوا منْهم أحْياء أوْ مُصابين عَرفوا الذين اعْتَدَوا عليهم وقتلوهم: الأرمن والقُوقاز بصُورةٍ أوّليّة. وفي (١٦) أيار، ولم يكن الروس بعيدين كثيراً عن (ڤان)، انسحب حاكم (ڤان) ومن بقي من الرسميين العثمانيين والعَسْكريين. وكانت المدينة في غالبيتها مدمَّرة ومهدَّمة من القتال، فتعرضت أحياء المسلمين فيها للعَرْبدة والنهْب والحرق والقتل واسْتمرت لأيام:

ومِنَ السادس عشر من أيار إلى الثامن عشر منْهُ، نهب الأرمنُ وأحْرقوا ما تَبَقّىٰ من بيوت المسلمين وبنايات الحكومة في المدينة. وباسْتِثْناء الشيوخ والصغار، كل المسلمين الذكور وغالبية النساء الذين بقوا في المدينة قُتِلوا، ومَنْ بقيَ حَيّاً، وكلهم من النساء، سجّلوا تفاصيل المذابح وكانوا يذْكرون القتلى مِمَّن يعرفونهم، ومن ذبحَ من رجال الدين المسلمين والرسميين. وكل تقاريرهم ترْوي نَفْس سِلْسِلَة الأحْداث: الذكور (باسْتِثناء الطاعِنين جداً في السن) والأطفال، فُصِلُوا عن النساء والبنات. لقد قتلوا الذكور بطُرُقٍ عدّةٍ أغلبها فظيعة مُخيفة. بعض النساء والأطفال قتلوا في نفس الوقت مِثْل الرجال، بَعضُهن اغْتُصِبْنَ وأُخْرَياتٍ أُطْلِق سراحهن لِيَتِهْنَ بين الأنقاض. ومن شواهد محدودة جداً يبْدو أن بعضهُنّ تلقين بعض المساعدة من الأرْمن[٢].

وتوسعت أعمال القتْل لِتشْملَ قُرىٰ المسلمين حول سواحل البحيرة القريبة. وفي

(١) The province of Van also had a small Jewish community that suffered and was dislocated in the turmoil. *McCarthy et al: Armenian Rebellion at Van., 239-40.*

(٢) Ibid., 237.

الشمال الشرقي اجتازت القوات الروسية الحدود متّجهةً إلى «جِلْدِران» (حيث مُنِيَ الجيش الفارسي عام ١٥١٤ بهزيمةٍ نَكْراءَ على يَدِ العثمانيين). والقرويّون الذين هربُوا من الجيش الروسي المتقدّم اتّجهوا جنوباً إلى (ڤان) ليجِدُوا أنّ معظم أهل المنطقة المسلمين قد هربوا منها.. وهم الآن بين القوّات الروسية الزاحفة من الشمال، والعصابات الأرمنيّة في الجنوب. وبأمل الهرب بالمراكب والقوارب عبر البحيرة، توجَّهَ النازحون اللاجئون إلى قرية زيڤي (Zeve) حيث آواهم أهْلها في بيوتهم وفي الخيام وفي صوامع الحبوب والغلال. ولقد زاد بوصولهم عددُ سكّان القرية من خمسمائة في العادة إلى (٢٥٠٠). والعصابات الأرْمنيّة المُشَكَّلَةُ من الأرمنِ المحليين وفِرَق المتطوعين المسلحين الآتين عِبْرَ الحدود الشرقية، كانوا يتنقّلون من قريةٍ إلى أخرى، يذبحون ويدمرون[١]. ولقد اتخذ سكان قرية (زيڤي) مواقع دفاعية لحماية القرويين من الاجتياح، ولكن بعد صباح من القتال لم يستطيعوا الصمود لعدد المهاجمين الكبير، وتبع ذلك مذْبحة عامّة: قتلوا كلّ المسلمين تقريباً، رجالاً ونساءً وأطفالاً، ولم ينْج من الموت إلا ستُّ نساءٍ وطفل في الحادية عشرة من عمره لتدخُّلِ أحد أصدقاء والده من الأرمن[٢]. وكشيخ عجوز كبير في السن، الحاج عثمان جميل سي أوغلو (ابن ربّان السفينة) وهو أحد الأرمن كان قد اعتنق الإسلام، وَصَف ما شاهده عندما خرج هو وبعْضُ الأولاد ليُحْضِرُوا خليّة نحْلٍ فارغة، فمرّوا بساحة المذبحة: «عندما وصَلْنا إلى قرية (زيڤي) لم نسْتطع اجتيازَ القرية بسبب الروائح النتِنة. شعرنا كأنّما عَظمة أنْفِنا قد اقْتُلِعت. كانتْ الجثث في كل مكان. ولقد سمع الحاج عثمان أن العصابات الأرمنية قامَتْ أيضاً بمذبحةٍ مُمَاثِلةٍ في جزيرة شرْپناك ـ (çarpanak) «إلا أنني لم أرها بنفسي»[٣]. لم تُحفظ أيّ سجلات ولكن الدلائل ممَنْ نجوا تُشير إلى أن كل القرى التي هاجمها الأرمن كانت المذابح فيها تامّةً تقريباً»[٤].

استطاع العثمانيون استعادة (ڤان) في أوائل آب ـ أغسطس قبل أن يُجبروا على التراجع آخر الشهر، وتبع ذلك معاقبة وقتل انتقامي، ولكن هذه المرّة كان الأرمن هم الضحايا، عندما انسحب حُماتهم الروس. عشرات آلاف الجنود الروس والأرمن

---

(١) At least nineteen villages were overrun. McCarthy et al. *Armenian Rebellion at van, 239.*

(٢) Ibrahim Sargin, the boy who was saved, was among twenty eyewitnesses interviewed by Hüseyin Çelik between 1978-81. See Hüseyin Çelik, «The 1915 Armenian Revolt in Van: Eyewitness Testimony», in *The Armenians in the Late Ottoman Period,* ed. Türkayya Ataöv (Ankara: Turkish Historical Society, 2001), 87-108.

(٣) Ibid., 104.

(٤) McCarthy, et al., *Armenian Rebellion at Van,* 239.

ومن المدنيين الأرمن انسحبوا من المحافظة، باتجاه الحدود الإيرانية - الفارسية -، أنْهَكَتْهم القبائل الكردية عندما كانوا يحاولون المرور في الطرق الجبلية. آلاف منهم قُتلوا. وعندما استعادت القوات العثمانية (ڤان) نهائياً في نيسان - أبريل عام ١٩١٨ كانت المدينة ملآى بالمساجد المدمرة والحمامات العمومية والبنايات الحكومية المهدمة، كذلك بيوت كل من قُتِلَ أو طُرِد أو هرب في السنوات الثلاث السابقة. وفي عام ١٩١٩ أُرسِلَ (إيموري نايْلْز) و(آرْثِر سُوزِرْلانْد) إلى شرق الأناضول من قبل الحكومة الأميركية من أجل تقدير حاجات الإسعاف والنجدة، فصوَّرا في تقاريرهما الدمار والخراب المخيِّمين على المدينة. ففي (ڤان) لم يبق قائماً من مجموع بيوت المسلمين الـ(٣٤٠٠) إلا ثلاثة فقط؛ وفي (بِتْلِيس) كل بيوت المسلمين البالغ عددها (٦٥٠٠) منزلاً كانت مهدمة مدمرة. وبالمقابل فإن (١١٧٠) بيتاً من بيوت الأرمن في (ڤان) و(١٠٠٠) بيت من أصل (١٥٠٠) في (بِتْليس) كانت لا تزال قائمة ليس بها خِدْش واحد[١].

أدّت الانتفاضة في (ڤان) إلى سلسلةٍ من المقررات التي اتّخذَتْها الحكومة في إسطَمْبول، ولقد طُبِّقَ أوّلها في (٢٤) نيسان - أبريل عندما أُغْلِقَتْ مكاتب اللجان السياسية الأرمنيّة في العاصمة، بعدما صودرت منها الوثائق وأُوقِفَ أكثر من (٢٣٠) أرمنيّاً. أما القرار الثاني فَطُبِّق على مراحل. في الثاني من أيار - مايو، وفيما استمر القتال في (ڤان) وحولها، اقترح أنور باشا تدمير «هذا العشّ من التمرّد، بنقل السكان الأرمن عِبْر الحدود إلى القوقاز الذي غادره عدد كبير من المسلمين الهاربين أو المطرودين بالقوّة»، أو إلى أجزاء أخرى من الأناضول[٢]. في (٢٦) أيار - مايو، أعلمت القيادة العسكرية العليا ووزارة الداخلية أنها بدأت بترحيل الأرْمن عن (ڤان) و(بتْليس) و(أرْضرُوم) وعدد من القرى والبلدات الأُخرى في الجنوب الشرقي. أرادوا إعادة توطينهم جنوب ديار بَكْر إلى حدٍّ لا يُشكلون فيه أكثر من (١٠٪) من السكان المحليين. وفي نَفْسِ اليوم أعلم طلعت باشا، وزير الداخلية رئيس الوزراء - كبير الوزراء، كما كانوا يُسَمّونَه - بقرار نقل الأرمن من ولايات (ڤان) و(بِتْليس) و(أرضروم) ومن مناطق في الزاوية الجنوبية الشرقية للأناضول حول مدن (مَرَاش) و(مرسين) و(أضنة) و(إسكندرون) و(أنطاكيا). وهذا ما قاموا به:

لأن بعض الأرمن الذين يعيشون على مقربة من مناطق الحرب، أعاقوا نشاطات

(١) McCarthy, *Death and Exile,* 226.

(٢) Guenter Lewy, *The Armenian Massacres in Ottoman Turkey: A Disputed Genocide* (Salt Lake City: University of Utah Press, 2005), 152.

وتحرُّكات الجيش الامبراطوري العثماني الذي كُلِّفَ بالدفاع عن الحدود ضد أعداء الوطن؛ ولأنهم أعاقوا وصول المؤونة والإمدادات والقوات؛ ولأنهم تبنّوا نفس أهداف العدو، وبخاصّة لأنهم هاجموا القوات المسلحة داخل البلد، كذلك السكان الأبرياء والمدن والبلدات العثمانية(1) قتْلًا ونهباً؛ ولأنهم تجرؤوا حتى على تموين وإمداد العدو وأسطوله البحري وكشفوا أماكن تحصيناتنا.

كان يجب إعادة توطين الأرمن في (الموصل)، ولكن ليس في الأماكن المجاورة لولاية (ڤان)، وحول (أُورفه) ولكن ليس في المدينة ذاتها، وفي شرق سورية حول دير الزور. في اليوم التالي تبنّت الوزارة قانون ولاية فيما يتعلّق بالتدابير التي يجب اتخاذها من قِبل السلطات العسكرية ضدّ الذين يعارضون نشاطات الحكومة خلال فترة الحرب، ولقد أقرّ البرلمان هذا القانون عندما عاد للاجتماع في (١٥) أيلول ـ سبتمبر حيث خوّل السلطات العسكرية توقيف أرمنٍ يُشْتَبَهُ بخيانتهم، ونَقْل السكّان من مكان إلى آخر.

في (٣٠) أيار أصْدرت الحكومة سلْسلة مراسيم تتعلّق بتطبيقات «إعادة الإسكان»، وكان تَنْظيمها على يد السلطات المحلية. كان باستطاعة الأرمن حَمْل الممتَلكات المنقولة، والحيوانات معهم، وكان على السلطات حمايتهم في طريق انْتِقَالهم وتوفير الغذاء والعناية الطبيّة لهم. وعند وصولهم إلى أماكنهم الجديدة كان على السلطان إيواؤهم في قُرىً مع الاعتبار الصحيح للشروط المحلّية، ولكن على مسافةٍ لا تقلّ عن خمسةٍ وعشرين كيلومتراً على الأقل من خطوط السكك الحديديّة، وإلى حدّ كثافة سكانية لا تتعدّى عشرة بالمئة (١٠٪) من مجموع السكان المحليّين. وسرعان ما لوحظ أنّه من المستحيل إعادة إسكان الأرمن حَسْب هذه التعْليمات. فللجيش الأولوية في الحصول على المواد الغذائية والأدوية وكل وسائل النقل. ومن المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة قادرة آنذاك ـ تنظيماً وإدارة ـ على نَقْل العديد من الناس في أية ظروف قائمة، ودَعْك من قيامها بذلك في وقْتٍ قصير بعد صدور الأمر مباشرة؛ وحيث على الأرمن اجْتياز مناطق القبائل الكردية والمجموعات الدينية العرقية الأخْرى المصابة بشكل سيّئ بويلات الحرب، وما إذا كانت ستتردَّدُ في أخْذ ثاراتها بالنيابة بسبب الجرائم التي اقْتُرفَتْ ضدّ المسلمين. على كل حال، وعلى أساس الضرورات العسكريّة، صدرت تعليمات من القيادة العسكرية بنقل السكان الأرمن بالجملة وكانت النتيجة فاجعة. في الشهور التي تلت، اقْتُلعَ مئات آلاف

(1) Guenter Lewy, *The Armenian Massacres in Ottoman Turkey: A Disputed Genocide* (Salt Lake City: University of Utah Press, 2005), 152.

الأرمن من الرجال والنساء والأطفال من مساكنهم في مناطق البحر الأسود والمقاطعات الغربيّة والشرْقية على السواء ونُقلوا جنوباً باتجاه سورية. ومات الآلاف قبل الوصول إلى المكان المقْصود، وتساقطوا على جوانب الطريق بسبب المجاعة وتعرُّضهم للأمراض (التيفوئيد والديزانْتيرْيا كانا القاتلَيْنِ الرئيسيّين)، أو قُتِلوا في هجمات على قوافلهم؛ والمناظر اليائسة في وحول مُعَسْكرات الترانزيت، للناس الذين يموتون جُوعاً، وللأوساخ والنتن، مشاهد وَصَفَها مسؤولون أميركان وألمان ونمسويّون.

الذين بَقوا أحياء من عمليّة النقْل هذه إلى المقاطعات العربية كانوا في حالة كَرب كاملة، ولقد وُطّنوا في عدّة مناطق سورية: قسم كبير منهم وضعوا في معسكرات قُرْب (رأس العين) إلى الشمال الشرقي من حلب، أو على ضفاف وادي الفرات إلى الجنوب الشرقي. وكانت المجاعة التي قَتلَتْ مئات آلاف السوريين في أَوْجها عندما وصلوا. وفي صيف ١٩١٦، ما بين خمسين إلى ستين ألْفاً منْهُم (حَسْب قَوْلِ قُنْصل ألماني وموظف أميركي في شركة بِتْروليّة كانا يُوَزِّعان المعونات) قُبِرُوا في المعسكر حول قرية (مسْكين) «من الجوع والحرمان من كلّ شيء، والأمراض المعويّة والتيفوس الذي كان النتيجة»[1]، وآلافٌ غيرهم ذُبِحُوا. أمّا ما عدد هؤلاء؟ فليس من الممكن القول بدِقّة: وحتى لو أنّ تقديرات رجال العون الأجانب والقناصل والمبشِّرين الذين بقوا أحيَاء والسكّان المحليّين كلهم لم يُضَخِّمُوا العدد من أجل (البروباغندا) والدعاية، فكل التقديرات ليستْ موثوقة إلى الحدّ الذي يستطيعُ فيه المؤرّخون الوصول إلى أرقام ثابتة. وذكرت تقارير أن العديد ـ من الأرمن ـ قتلوا على يد الجندرْمة ـ الدَّرَكِ ـ الشراكسة أوْ الأكراد في مخيّم (رأس العين)، في الصحراء إلى الشمال الشرقيّ من حلب في ربيع عام ١٩١٦، ويظن أحد المُبَشِّرين الألمان، الذي زار المنطقة في السنة التالية، أن سبب القتْل هو الجَشَعُ والطمع[2].

في عام ١٩١٦ كانت أعداد كبيرة من الأرمن تُرَحَّلُ إلى الموصل من دير الزور؛ لأن أعدادهم هناك فاقت نِسْبة الـ(١٠٪) من مجموع السكان المحليّين، التي وَضَعَتْها الحكومة المركزية، ومات عدد كبير منهم بسبب الحَرّ والتعرُّضِ لعوارض الطبيعة القاسية، أوْ قُتِلوا قرب نَهْر (الخابور)، والذين بقوا ونجوا ذكروا أن القتلة هم من (الجَندرْمَة) الأكراد، والشركس والشيشان والعرب[3]. هل تآمرتْ السلطات المحلية في هذه (المقتلة) أو أن الشراكسة والشيشان، الذين يعيشون على ضفاف نهر

(١) Lewy, *Armenian Massacres,* 214.
(٢) Ibid., 210.
(٣) Ibid., 217. «Local people» spoke of twelve thousand people being killed.

الخابور، وكانت سمعتهم إنّهم مُتعَصِّبون دينيّاً، وكان لهم بلا شك ذكريات مريرة عن سوء معاملة المسيحيين للمسلمين في القوقاز. هل قام هؤلاء بمهاجمة الأرمن من تلقاء أنفسِهم؟ كل هذه التساؤلات لم تَلْقَ أي أجوبة أبداً[١]. في رأس العين وُجد أن ممتلكات الأرمن وأمْتِعتهُم كانت مكدّسة في أكواخ الشركس بينما في (دير الزُّور) تعرّفوا على حاجيّات الذين قتلوا قرْبَ نهْر الخابور «في حوزة تلك العصابات أوْ في حَوزة من اشْتَروها منهم»[٢].

أكثر من مئة ألف أرْمني آخر رُحّلوا جنوباً عِبْر وسط سوريّة إلى دمشق أو نقاط جنوبيّة أبعد منْها في منطقة حوران. كثير منهم استوطنوا المدن، وبعضهم (حتى في مسْكين) وَجَدُوا عملاً كعمال زراعيين أو حِرَفيين أو في السّكّة الحديد. وفي (الرِّقة) على ضفاف نَهْر الفرات، عاش الآلاف من الأرمن في بيوت (أمَّنَها لهم كَرم ولُطْف الحاكم المحلّي، بخاصّةٍ للمعوزين بينهم) بينما بَقِيَ الآخرون في مُخيّم على الضفّة المقابلة للنهْر. وخلال أشهر زاد سوءُ الحال بسبب نَقْص في الطعام وانتِشار وباء التيفوس[٣]. في دمشق، وفي ظلّ برنامج مساعدة أقامه حاكم سابق مُتَنوِّر، أنْشِئَتْ مستشفى وتيسّر العمل في معمل نَسيج للنساء الأرامل والأيتام[٤]، ولكن فِقْدان التمويل اللازم والمواقف العدوانية لِبَعْض الرسميين والقرويّين المحليّين أضْعَفَتْ بشدّةٍ نتائج هذه النيات الطيّبة نحو الأرمن.

من الواضح أن العامل الشخْصِيّ كان مُهمّاً، ولقد امْتُدحَ بعضُ كِبار الموظفين للقيام بما يستطيعونه للتخفيف من كربِ الأرمن، وانْتُقِدَ آخرون لعدم القيام بما يكفي ولاتخاذهم قرارات عَرَّضَتْهم لأخطار كبيرة. لم يكن هناك مكان فيه كفاية من طعام أو كفاية من مشافي لإدْخال المرضىٰ إليها. ومن مجموع الأرمن الذين رُحّلوا جنوباً عِبْر وسط سورية قُدِّر أن عشرين ألفاً ماتوا من مجموع (١٣٢٠٠٠)، ولكن لم يكن هناك مذابح. وبشكل عام كان من المستحيل الفصل بين أعداد الأرمن الذين قُتِلُوا من أعداد الذين ماتوا لأسباب أخرى، ولكن من تراكم الأدلّة في شهادات القَنَاصِل الأجانب وعمّال الإنقاذ ليس هناك شكّ في أن مجموعَ أعداد الذين ماتوا من المجاعة والأمراض كان هائلاً. ولكن بالنظر إلى أن الأرمن كانوا بحالة أسوأ من حال الأعداد الكبيرة من السوريين الذين كانوا هم أنفسهم يموتون من المجاعة التي غطّت المنطقة كلها، كان لا بدّ من حصول تلك النتائج المميتة.

عند وصول الأنباء إلى إسطمبول بأنّ الأرمن يُقتلون في تَرْحيلهم جنوباً، أصدرتْ

(١) Lewy, *Armenian Massacres,* 217.

(٢) Ibid, quoting a U.S. consul's report.

(٣) Ibid., 214-15.

(٤) Ibid., 218-19.

الحكومة أوامرها للسلطات المحليّة بإيقاف ومعاقبة المسؤولين عن ذلك، «ولكن الحقيقة أن تكرار الأوامر يُشير، على ما يبدو، أن تأثيرها على حوادث القتل كان قليلاً»[١]. وفي (٢٨) أيلول ـ سبتمْبر عام ١٩١٥ اسْتَمَرّت التقارير عن هجمات على قوافل المُرَحَّلين من قِبَل رجال القبائل الكرديّة، مع تقارير عن شُحّ الأدوية والأطعمة وعن مشاكل في النَّقْل، وهذا ما أجبر (طلعت باشا) على طلب تحقيق مفصّل وكامل. وفي اليوم التالي شكّل مجلس الوزراء لجنة تحقيق خاصّة اشترك فيها وزير الداخلية ووزير العدل ووزير الحرْب على أن يعملوا سويّاً في التحقيق بالجرائم التي ارْتُكِبَتْ، وأمرت وزارة المالية بتمويل هذه النشاطات[٢]. وعقدت جلسات للتحقيق في كل الولايات الشرقية وتَبِعتْها المحاكم العرفية، فأدانت اللجنة أكثر من ألف من الموظفين الرسْميين: مدنيّين وعسكريّين وُجدوا مسؤولين عن (تنظيم الهجمات) أو فشلهم في الوقاية من تلك الهجمات على الأرمن أو سرقة ممتلكاتِهم[٣]. ولقد حُوكِم مسلمون أيضاً لاتهامهم بجرائم اقترفوها ضدّ مسلمين، وضَمّت الأحكام عقوبة السجن وبعض أحكام بالإعدام[٤].

ونقديرات عدد الأرمن الذين نقلوا إلى مناطق سكن أُخرى في الفترة ما بين أيار ١٩١٥ وشباط ـ فَبْراير ١٩١٦ يتراوح ما بين أقل من نِصْف مليون (وهذه التقديرات منقولة عن سجلات الإحصاءات العثمانية)، إلى أكثر من سبعمائة ألف بقليل[٥]. وتقديرات الذين قضوا خلال فترة الحرب كلها ـ ليس فقط في فترة ١٩١٥ ـ ١٩١٦ـ والتي حُسِبَت بعد انْتهاء الحرب، حتى من قِبَل مراجع معادية للأتراك وللحكومة العثمانية، تتراوح ما بين ستمائة ألف إلى ثمانمائة ألف. وفي العقود الأخيرة بَنَى الكُتّاب الأرمن حججهم على أرقام: مليون أو مليون ونصف، والفروق بين التقديرات المختلفة تُبيّن مشكلة عامة في الإحصاءات تعود بتاريخها إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما كان عدد الأرمن الذين عاشوا في الامبراطورية العثمانية (أو الذين ماتوا فيها) كان يُبالغ فيه لأسباب سياسية، وكان يُقلل من أعداد المسلمين الذين ماتوا لنفس الأسْباب. كانت الحكومة العثمانية وحدها في الواقع تُحْصي السكّان؛ ولكن حتى أرقامها تحتاج لبعض الضبط. (جُسْتُن ماكارْثي) الاختصاصي في الدراسات السكّانية العثمانية ذكر أن عدد جميع الأرمن في الامبراطورية العثمانية

(١) Shaw, *From Empire to Republic,* 1:58.

(٢) Ibid., 1:58 n.12.

(٣) Ibid., 1:58-59.

(٤) Ibid 1:58-59, 58n.12.

(٥) See Yusuf Halaçoğlu, *Facts on the Relocation of the Armenians, 1914-1918* (Ankara: Turkish Historical Society, 2002, 101-4.

عام ١٩١٢ كان (١,٦٩٨,٣٠١)، منهم (١,٤٦٥,٠٠٠) يعيشون في الأناضول، ومئات آلاف منهم عاشوا لما بعد الحرب. (هِرْبرْتْ هوفر) قدّرَ أن (٤٥٠٠٠٠ إلى ٥٠٠٠٠٠) هربوا من (أرمينيا التركية) إلى (أرمينيا الروسية) وهذا رقم يتساوى مع التقديرات الأخرى. العديد منهم توطّنوا في سورية وآخرون تدبّروا أمْر سفرهم إلى خارج المنطقة كليّاً، بهجرتهم إلى الولايات المتحدة وإلى دول عديدة أُخرى. وبالأخذ في الاعتبار كل هذه الحقائق، توصل (ماكارثي) في تقديراته إلى أن مجموع وفيات الأرمن العثمانيين خلال الحرب كلّها، ومن كل الأسباب، هو: (٥٨٤٠٠٠) أي (٤١٪) من مجموع السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية. وإذا كانت تقديرات البطريركية الأرمنية لعدد السكّان الأرمن بحوالي مليونين، وستُقبل بدلاً عن أرقام الإحصاءات الرسمية، فسيزداد عدد الذين قضوا بحوالي ربع مليون عن حسابات (ماكارثي) ليصبح مجموع أعداد الأرمن ـ العثمانيين ـ الذين ماتوا لأسباب مختلفة خلال فترة الحرب كلّها هو أكثر بقليل من (٨٠٠٠٠٠). ويُلْفَتُ النظر إلى أن هذه الأرقام تتناسب مع التقديرات التي نُشِرَتْ آخر الحرب[١]. وفي حسابات أخرىٰ يُذكر أن عدد من ماتوا من الأرمن لا يزيد عن (٣٠٠٠٠٠)[٢]، ولكن التفاوتات تبقىٰ ضخمة حتى بين المؤرخين الذين يتشاركون في وجهة النظر الأساسيّة بالنسبة لما حدث[٣].

ويجب أن تُوضع هذه الأرقام في إطار مجموع المدنيين العثمانيين الذين قضوا، وهو من ثلاثة إلى أربعة ملايين. وعادت الجيوش العثمانية إلى الهياكل الفارغة للمدن والبلدات والقرى المدمّرة والأنقاض والجثث المُبَعْثرة بينها، وإلى كل إشارة أو رمز للوجود المسلم العثماني فيها؛ كالمساجد والمدارس والمقابر وتكايا الصوفيين والأسواق وبنايات الحكومة دُمِّرتْ كُلّها. وفي منطقة كانت فيها، مثلاً، غالبية السُكّان من المسلمين، كان ضحايا الحرب المسلمون، تِبْعاً لذلك، من الأكراد في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية. وهذه النقطة ترسم خطّاً عريضاً يُبْرز المظْهر الكرديّ المُهْمَل بالنسبة (للمسألة الأرمنية). قال زعماء قبائل أكراد للكابتن (C.L. Wolley)، الضابط البريطاني الذي سَاحَ في (كردسْتَان) بعد الحرب:

إنّ الأرمن قتلوا أربعمئة ألف كُرْدي في منطقة بِتْلِسْ وحدها. وفي مجلّدين لما نُشِرَ حديثاً من الوثائق العثمانية، أكثرها تقارير من اللاجئين، ومن البوليس

(١) See Justin McCarthy, *«The Population of the Ottoman Armenians»*, in Ataöv, *Armenians in the Late Ottoman Period, 65-86.*

(٢) See Gürün, *Armenian File*, 217-19.

(٣) See Lewy, *Armenian Massacres*, 240.

و(الجنْدَرْمة) ومسوؤلي المقاطعات ـ الولايات ـ تُغطّي أحداث الفترة من ١٩١٤ إلى ١٩٢١، تُشير إلى التقديرات الكردية لمجموع الموتى الأكراد من المذابح التي قام بها الجيش الروسي، أو الأرمن الذين هم بحمايته، متنقلين من قرية إلى أخرى، هي في أكثر الاحتمالات صحيحة إلى حدٍّ كبير، ولقد حُسب المجموع على أساس ما جرى في كل قرية أو في كل مدينة مع إشارة إلى أسماء القَتَلة غالباً. وكان عدد المسلمين الذين ذُبحوا في سائر أنحاء المنطقة هو (٥١٨١٠٥)، ومات مئات الآلاف الآخرون من المجاعة والأمراض والانتهاكات، تماماً كما حدث للأرمن. وقَتْل المدنيين بدأ قبْل مدّةٍ من قرار (إعادة الإسكان) وكان له بوضوح أثر قوي في هذه القرارات الحكوميّة بإسطمبول. في تشرين ثاني ـ نوڤمبر ١٩١٤، فإن العصابات الأرمنية العاملة في منطقتي (ساراي) و(بشكال)، قرب الحدود الإيرانية، اغتصَبَتْ وذَبحتْ ونَهَبَت، وفي واحدة من القرى على الأقل دفعت القرويّين إلى المسجد وحَرَقتهم أحياء[١]، وهذه الحادثة الفرديّة يؤيّدها دليل مُوثّق للفظائع التي اقترفها الأرمن خلال سنوات، وهي مسجّلة بتفْصيل رهيب في الوثائق التي برزت في الأرشيف العثماني، وحتّى لو تركنا مجالاً للكذِب والمبالغة، تبقىٰ الأدلّة متينة متماسكة وغامرة ساحقة، فهناك الكثير منها واردٌ من عدّة أماكن ولفترات طويلة من الزمن بحيث يصعب عقليّاً إنْكارها. وكان (غنتر لُوي) صادقاً ومنضبطاً في لَفْته للانتباه إلى الطبيعة الخاصّة للنكبة التي حاقتْ بالأرمَن. إذْ إنّهم لم يخسروا حياتهم بدرجة كبيرة فقط «ولكن أيضاً وجودهم كجالية إثنيّة مُنظّمة»[٢]. وما يُؤكد عليه تاريخ الحرب بالصورة الأقوى (مثل تاريخ كل الحروب) هو القدرة المشتركة للإنسانيّة على (الأعمال اللاإنسانية)، فعذاب المسلمين كان اسْتثنائياً بشكله الفظيع، ومن المؤكد حدوث (محرقة) في المناطق الشرقية العثمانية، إلا أن هذه المحرقة الْتهمت المسلمين الأكراد والأتراك بنفس الشراهة والفظاعة التي الْتَهَمت بها الأرمن المسيحيين.

ولقد أُصِيب المسلمون بخسارة هائلة في الأرواح، فقد انخفض عدد السُّكان المسلمين في مقاطعة (ڤان) بنسبة(٦٢٪)، وفي بِتْلِسْ بنسبة (٤٢٪)، وفي أرضروم (٣١٪) ولكنهم استطاعوا العيش والبقاء رغْم التدمير والقتل لأنهم كانوا الغالبية الساحقة (أكثر من ٨٠٪) في المناطق التي أرادت اللجان القومية الأرمنية المُسَلَّحة ضَمّها لدولة أرمنيّة مستقلة. وكان الأرمن العثمانيون أقليّة صغيرة، ولم يكن

---

(١) McCarthy et al., *Armenian Rebellion in Van,* 233-34.

(٢) Lewy, *Armenian Massacres,* 241.

باستطاعتهم تحمُّل خسائر بشريّة من هذا الحجم الكبير التي أصابت المسلمين. وعذابات المسلمين، خلال الحرب في تلك المنطقة بمواجهة الخلفية التاريخية لِطَرْد المسلمين الروس من القوقاز منذ بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، تُوحِي بأنه لو اسْتمرت روسيا في الحرب لكان مستقبلهم كئيباً للغاية. ولقد دمّرت الحرب الكبرى والصراعات الثانوية الدينية العِرْقية المنطقة وسكانها من شَرْقيّ الأناضول من البحر الأسود حتى البحر المتوسط، ثم فاضت لِتشملَ الشمال الغربي لإيران والقوقاز حتّى (باكو)، واستمرت لسنواتٍ بعد العام ١٩١٨. أنهت الثورة البلشفية قروناً من التدخل الروسي في أمور الدولة العثمانية تحت شعار الدفاع عن حقوق المسيحيين العثمانيين، وانسحاب روسيا من الحرب وتخلّيها عن كل مطالبها الإقليمية أنْهت فجأة آمال الأرمن في دولةٍ تضم الأراضي الشرقية للامبراطورية العثمانية.

فشلت مراهنة الطشْناق على نَصْرٍ للقياصرة، وسحْب القوات الروسية وعودة العثمانيين عَجَّلا في هروبِ آلاف الأرمن إلى القوقاز حيث اسْتمر القتال بين الأتراك والأرمن لسنتين إضافيتين، وفي نهاية الحرب انتهى عمليّاً الوجود الأرْمني القديم في شرق الأراضي العثمانية.

أعداد الأرمن الذين ماتوا خلال وما بعد إعادة التوطين، وأسباب الوفيّات، وهويات من قتلوهم (عصابات لصوص، قبليون أكراد أوْ لاجئون شراكسة من أجْل الثأر، الجنْدرْمة أو الجنود الذين كان عليهم حمايتهم)، ونهب القوافل التي كانت في طريقها للجنوب نحو سورية والموصل، وذنْب الرسميين الكبار، ودور قوّة العمليات الخاصّة التي كانت تُسمّىٰ «تشكيلات المحسوسة»، وبقيت نيَّات الحكومة العثمانية موضع المناظرة اللاذعة إلى يومنا هذا. وقبل عدّة شهور من نهاية الحرب، وهروبه إلى برلين حيث اغْتيل عام ١٩٢١ على يد شاب أرمني، اعترف (طلعت) إلى أحد أصدقائه إنّ إعادة توطين الأرمن تحوّل إلى كارثة تامّة. ونظراً لبقاء (طلعت) مركز الاتهامات المستمرّة من قِبَلِ المؤرخين الأرمن ومروّجي دعايتهم ومن يدعم دعواهم، اجتمعت الحكومة العثمانية خلال عام ١٩١٥ وقَرَّرَت ليس فقط إعادة توطين الأرَمن بل إبادتهم، ، يجب أن نسمع، ربَّما، صوته ـ صوت طلعت ـ في دعواه، بعد وفاته:

رؤوف بك. انتهى ما حدث. ومهما يُقال فيه وعنه في المستقبل لن يكون له تأثير. دخلنا الحرب ونحن نتوقّع إنقاذ وطننا من التفسّخ الذي سقط فيه. هناك الآن العديد ممّن يوافقون ويعارضون ما قمنا به. هناك مشكلة ترحيل الأرمن والتي ينتقدنا عليها بعنف، ليس فقط أعداؤنا، بلْ كذلك أصدقاؤنا. ولكن لو كان أي رجلٍ آخر في مكاننا لفعل نفْسَ الشيء من أجل أمن بلدنا. فكّرْ قليلاً. في الوقت الذي كانَتْ فيه جيوشنا

تخوض معركة حياة أوْ موت ضدّ أعدائنا الذينَ كانوا يفوقوننا عدداً وعِتَاداً بِشكل كبير، تسلّح الأرمن وهم زملاؤنا، وشركاؤنا في الوطن وثاروا في بلادنا كلّها، وكانوا يتعاونون مع العدوّ هادفين طَعْننا من الخَلف. أي خِيار آخر كان لدينا غير نقل هذه الإثْنية من مناطق القتال؟ لم يكن هناك قطعاً أيّ حلٍّ آخر، ولم يكن هذا الأمر واجباً سهلاً أبداً. لهذا السبب، بينما كنا نطبّق هذه السياسة حَدَثَ في بعض الأحيان سوء إدارة، ولذلك حدثت أعمال شرّيرة، ولكن لا يمكن لأحدٍ أن يلومَ أعضاء الحكومة، مثلي أنا، بسبب تلك الحوادث التي جرت في مقاطعات بعيدة جدّاً عن العاصمة، ولم يكن لنا بها عِلْم. يحزنني أننا لم نَسْتَطِع إنقاذ بعضِ الأرمن الذين لم يكن لهم علاقة بالتمرّد، ومن بينهم اثنان من أقرب زملائي إليّ. ويستطيع أحد اتهامنا بنَقْص الخِبرةِ، وعدم القدرة والجهل، ولكن لا يَسْتطيع أحد القول بأنّنَا كنا لصوصاً. وحتى هذا اليوم لا أزال أشعر بحزن وألم كبيرين لأنني لم أستطع مَنْع الفظائع التي وقعت ضد أُناسٍ كانوا خارج منطقة التمرّد ولم يكن لهم قطعاً أية علاقة به[1].

وغمرت عمّال الإنقاذ، الذين أُرسلوا إلى الشرق رأساً بعد إعلان الهدنة عام ١٩١٨، مشاعر الأسى لما رأوه من الخراب والدمار في المنطقة الممتدّة من الأراضي العثمانيّة عِبْر إيران وشمالاً حتى القوقاز، والتقدّم الروسي في شمال إيران، وما هو اليوم شمال شرق العراق، جرّدَ البِلاد من الغذاء والمواشي. وفي سفره من (خناقين) إلى (همدان) في نيسان عام ١٩١٨ رأىٰ المسؤول البريطاني الكبير الذي عُهِدَ إليه بالمسؤوليّة عن بلاد ما بين النَّهْريْن (أرنولْد وِلْسُن)، مَنْظراً «آمَلُ ألّا أُشاهِد أبداً مثلهِ مستقبلاً. السكان بمجموعهم يموتون لعَدَم وجود الغذاء». في همدان يموت كلّ يوم مِئتا شخْص، أمّا الباقون فأصبحوا من اليأس القاتل «يَذْبحون الأطفال ليأكلوا لحومهم». و«مخازن الغذاء التي كانت موجودة في شمال غَرْب إيران ومناطق أخرىٰ هي تحت تصرّف أصحاب الأراضي الأغنياء وتجّار الحبوب الذين اتفقوا على إبقاء أسعارها مرتفعة»[2]. وكانت إسطمبول ذاتها تحت الاحتلال من قِبَلِ الحلفاء، والمندوب السامي البريطاني الحليف (أدْميرال كلْثُورْب) يُبين بكل وضوح في تصريحاته العامّة إن على الأتراك الآن أن يتعذّبوا من أجل خطاياهم.

قسْمةٌ عادلة!!!

خطّط الحلفاء لتقسيم الغنائم قبل فترة طويلة من نهاية الحرب. ففي اتّفاقيّة

(١) Shaw, *From Empire to Republic,* 1:61-62.

(٢) Sir Arnold T. Wilson, *Loyalties: Mesopotamia.A Personal and Historical Record,* vol. 2. 1917-1920 (London: Oxford University Press, 1931), 32-33.

إسطمبول عام ١٩١٥ كانَتْ حصة روسيا إسطمبول والمضايق، وفي معاهدة لندن عام ١٩١٥ وُعِدَتْ إيطاليا بحصّةٍ عادلة من ساحل المتوسط حول (أنتاليا) بالإضافة إلى جُزرٍ في بحر إيجة (جزر الدوديكانيز)؛ وفي المراسلات بين الشريف حسين ومكماهون ١٩١٥ ـ ١٩١٦ تعهّدت بريطانيا بدَعم استقلال البلاد العربيّة في مقابل ثورتهم على العثمانيين؛ ومعاهدة (سايكس ـ پيكو) في أيار ـ مايو ١٩١٦ قَسّمتْ العراق وسورية وجنوب وسط الأناضُول بين منْطقة فرنسية ومنطقة بريطانية تحت حكم مباشر ونفوذ هاتين الدولتين؛ ولقد أضاف اتفاق سانْت جُون دو مورييْن، (نيسان ـ أبريل ١٩١٧) أزمير وقونية لِحِصَّةِ إيطاليا. في حزيران ـ يونيو ١٩١٧ جُرَّ الحلفاء اليونان إلى الحرب عندما وُعدوا بالتمدد إلى غرب الأناضول عند انتصارهم في الحرب؛ وفي وَعْد (بلفور) في تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩١٧ فتحت بريطانيا أبواب فلسطين للاستيطان الصهيوني باسم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي.

أما حصة روسيا الموعودة فلقد ضاعت بصورة طبيعية بعد قيام الثورة البلشفية. وبالنسْبة للقوى المنتصرة كانت القوّة النسبية لكلّ منها على الأرْض، بعد توقُّف القتال، العامل الأساسي المقرِّر على ماذا ستحصل كلٌّ منْها، بدون اعْتبار لما تعَهَّدت الحكومات فيما بينها خلال الحرب. كانت بريطانيا في (مقعد صندوق العَرَبَة)، فلقد كانَت تُمسِكُ بكل المناطق المحتلَّة في الشرق الأدْنى، وفرنسا التي لم تكن في وَضْع يسمح لها بالإلْحاح على أيّ شيء، قبلَتْ في كانون أوّل ـ ديسمبر ١٩١٨ بالتَّنَازُل عن مطالبتها بالموصل في مقابل حصولها على حِصّةٍ من بتْرُول المنْطقة، أمّا الكمية فلقد حُدّدتْ لها عام ١٩٢٠ عندما وافقت بريطانيا على إعطائها (٢٥٪) من الناتج الصافي لحقول البترول في بلاد ما بين النهْرَيْن، بسعر السوق، أوْ ٢٥٪ من أي شركة خاصّة تُشكَّل لتطوير حقول البتْرول هناك، وتتسلّمُ أيضاً ٢٥٪ من البترول الإيراني الذي تَضُخُّهُ الشركة البريطانية الإيرانية عِبْر الأنابيب التي تمر في البلاد الواقعة تحت الانْتِداب الفَرنْسي إلى مِصَبٍّ على البحر المتوسط.

وتنازلت فرنْسا أيضاً في موضوع فلسطين التي كانَتْ سَتُوضعُ تَحْتَ إدارة دولية، حَسْبَ اتفاقية (سايكس ـ پيكو)، ولكنها أصرَّت على الاحتفاظ بما بقي من سورية وما تستطيع أخذه من منطقة الأناضول التي وُهبت لها في اتفاقية سايْكس ـ پيكو، والأراضي التي ستكون تحت حُكْمها المباشر تضم: مجمل الساحل السوري (حتى شمال حيفا جنُوباً) وقِسْم كبير من منطقة الأناضول الممتَدّة شِمالاً حتى (سيواس ـ القسم الغَرْبي من بحيرة ڤان) أما منْطقة نفوذها فترَكّزت في الداخل السوري، أما جنوب شرْق الأناضول فقد استطاعت الحصول عليه في الميدانين التجاري

والستراتيجي حيث الثروة القِطْنيّة في شوكوروڤا (السهل السسيليسي ـ أوْ الكيَليكي ـ) والموانئ الستراتيجيّة حول حافّة شرْق المتوسط. وما أن وضعت الحرب أوزارها حتّى بدأت فَرَنْسا نَقْل قواتها المكوَّنة من فرنسيين ومن أبْناء مستعمراتها (السنغال والجزائر) والقوات الأرمنية إلى المناطق التي طالبتْ بالسيطرة عليها، وشَرَعَتْ في إعادة توطين عَشَرات آلاف النازحين الأرمن الذين كانوا لا يزالون في سورية، وراقبت بريطانيا تلك التحركات بكثير من الشكوك. وبسبب التزاماتها وتسريحها السريع للجيش البريطاني، كان عليها أن تتكيَّفَ مع مَطالِب فرنسا، ولكنها كانت في نَفْس الوقت مصمّمة على أنْ تحْرَم فرنسا من بناء قاعدة تستطيع منها تهديد مقتنيات بريطانْيَا في الشرْق. ومن وجهة نظر بريطانيا يجب فَصْل الأناضول عن سورية، وإقامة دولة مِصَدٍّ (حاجزة) في فلسطين لِتَحُدَّ من مطامح فرنسا في ذلك الاتّجاه.

وفي الدراسات الشرْق أوْسطية الحديثة كان التأكيد على تقسيم الأرض العربية يُغطّي على الصراع الوحْشِيّ الحاصل في جنوب شرْق الأناضول عام ١٩١٨ بين القوميين الأتْراك من جهةٍ، والقوات الفرنسية والأرمنيّة من جهة أخرى، ولقد أَمِلَتْ فرنسا أن تُعْطَىٰ تفويضاً انْتدابياً على الأرْمن إلا أن هؤلاء أرادوا الاستقلال، وبيّنوا بِكُلّ وضوح إنّهم في حال حصول انْتداب عليهم فَهُم يُفَضِّلونَ أن تكون الولايات المتحدة هي الدولة المُنْتَدبة. وإعادة توطين الأرْمن وتجنيدهم في ألوية أرْمنيّةٍ خاصّةٍ أُرْسِلَتْ إلى جنوب شرق الأناضول مع قواتٍ فرنسية كانت مخطّطَةً لتقوية المطلب الفرنْسِي للمنطقة. والصُّعوبات التي برَزَتْ مِن تَضارُبِ الأهداف البعيدة تَعَقَّدَتْ في الجانب الفرنسي بِتَنامَي الاشمئزاز منْ إفراط الجنود الأرمن بعدم الانضباط، وبإدراك أنّ على فرنسا عاجلاً أمْ آجلاً التعامل مع القوميّينَ الأتراك. ولقد تحقّقت فرنسا، قبل بريطانيا بفترة، إن القوميين الأتْراك أقوى من أن يُخضَعوا وإنّهم حقّاً القدرة الآتية إلى المنطقة. وفي الوقت الذي كانت فرنسا تقاتل الكماليين في الجنوب الشرقي كانتْ تتفاوَضُ معهم بهدوء وكِتْمان، وهَدَفها زعزعة الموقف البريطاني داخل وحَوْل إسطمبول، بل كانت فرنسا توفّر لهم السلاح والذخيرة، الذي كان يُهرَّبُ على طول شاطئ البحر الأسود[1]. ومن أجل الحدّ من خسائرها قرّرَتْ فرنسا في (٢٠) أيلول ـ سبتمبر ١٩٢٠ الانسحاب من (شوكوروڤا) والتركيز على سوريّة.

واستمرت الدبلوماسية بينما كانت الجيوش تحاول خَلْقَ أمْرٍ واقعٍ على الأرض. وأُقِرّ تقسيم الأراضي العربية المركزيّة في الامْبراطورية العثمانيّة في مؤتمرات السلام

(١) Fully described in Robert F. Zeidner's *The Tricolor over the Taurus, 1918-1922* (Ankara: Turkish Historical Society, 2005).

بعد الحرب التي عُقِدَت في باريس من كانون ثاني ـ يناير ١٩١٩ إلى كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٢٠، وفي سَانْ ريمو (١٩ ـ ٢٦) نيسان ١٩٢٠. والاحتلال الفرنسي لسورية والاحتلال البريطاني للعراق وفلسطين أُقِرّا في المادة (٢٢) من ميثاق جمعية الأمم، على أن يبقى انْتِدابهما لهذه المناطق إلى الوقت الذي سيسْتَطِيع فيه سكّان البلاد تحت الانْتداب من تقْرير مُسْتَقْبلهم. وعبارات إعْلان بلفور دُوّنَتْ في وثيقة الانتداب (البريطاني) على فلسطين، وَوُقِّعَتْ (الدمغة) على صراع لا يزال مُسْتمراً حتى يومنا هذا.

ومستقبل تركيا (الدولة التي لم تُخلقْ بعد) حُسِمَ ـ كما اعْتَقَدَ المنْتَصرون ـ في معاهدة وُقّعَتْ في سِيفْر ـ (Sèvres)، إحدى ضواحي باريس، في ١٠ آب ـ أغسطس ١٩٢٠. والموضوع الأول فيها كان تجْريدها من السلاح وتَقْسيم الولايات الشرقية للامبراطوريّة العثمانيّة إلى دولة أرمنية ورُبّما إلى دولة كرديّة ـ إذا استطاع الأكراد خلال عام إظهار استعدادهم للاستقلال ـ، ودَمْج غرب الأناضول على امتداد شواطئ بَحْر إيجة باليونان الأكبر. وفي الواقع أُعْلِنَتْ الجمهورية الأرْمنيّة في القوقاز في (٢٨) أيار ـ مايو ١٩١٨ ولكن البُولشڤيك تقاتلوا مع القوميين الأرْمن على مُسْتَقْبلها، ولما اجتمع الدبلوماسيّون في باريس كان وَضْعُهَا في طريق التغْيير. وفي (٢٩) تِشرين ثاني ـ نوڤمبر ١٩٢٠ ضُمّت الجمهورية إلى الاتحاد السوڤيتي، الذي تخلّى عن كل مطالبه خارج حدود روسيا القيصريّة خلال الثورة البلشفيّة. وبَعْد تخلّي الفرنْسيين عن الجنوب الشرْقي و(البولشفيك) عن الشمال الشرقي بعد اتّفاقهم مع الكماليّين الأتراك، لم يبْقَ للقوميين الأرمن حينها أيّ أملٍ في ضَمِّ أيِّ جزْءٍ من شَرْق الأناضول إلى دولةٍ أرمنية.

والتأكيدات المتناقضَة التي أُعطِيتْ لليونان وإيطاليا خلال الحرْب حُلّتْ بتموضع جيش يوناني في إزمير. وحَسْب اتفاقية سيڤر، سيبقى سُكّان إزْمير الأتراك فيها إلّا أن السلْطة السِّيَاديّة تُنقل إلى اليونان التي ستحْكُم المدينة، وتقيم فيها برْلماناً وتتمكّن من إقامة قاعدة لجنودها فيها. وأُعْطيت اليونان حَقّ دمج إزمير بالدولة اليونانية خلال خمس سنوات إذا استطاعت أن تُظهِرَ أن هذا هو ما يريده سُكّانُها. وطلبت اتفاقية (سيڤر) مِن تركيّا الاعتراف بإلْحاقِ قبرص ببريطانيا، الذي أعلن في (٥) تشرين ثاني ـ نوڤمبر ١٩١٤، والاحتلال الإيطالي لأربع عشرة جزيرة في بَحْر إيجة، والتنازل لليونان عن جزيرتي (إمْبروس) و(تينيدوس) في الشمال الشرقي لبحر إيجة اللتين عادتا في النهاية إلى تركيا وسُمِّيتا (كوكْسيدا) و(بوزكادا).

واضِحٌ ممّا سَرَدْنَاه حتّى الآن، ولكن ربّما يحتاج إلى تَلْخيص: إن القِوَىٰ الكبرى

بتلاعبها بأمور الأقليّات في الشرق الأدنى، منذ القرن التاسع عشر حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، بل وحتّىٰ يومنا هذا، كانت تريد أن يُحَدَّ الأناضول بدولةٍ يونانية متوسّعةٍ من جهة، ودولة أرمنية متوسعةٍ أيضاً، من الجهة الأخرى، وإعطاء الأكْراد حقّ إقامة دولتهم إذا استطاعوا تنظيم أنفسهم. كان اليونانيون يتبعون البريطانيين، بينما تعهّد الفرنسيون أمر الأرمن، وقد كانوا يلعبون أيضاً بِوَرَقةِ حُبّ المال لدى موارنة جبل لبنان. لم يكن في فلسطين أقلية قابلة للتأثر، لذا خَلقَتْ بريطانيا واحدةً [أقلية] بتعزيز ورعاية الاستيطان الصهيوني. وبما أن امْتصاصَ شرق وغرب الأناضول في دولة أرمنيّة ودولةٍ يونانية لم يكن مُمْكِناً إلّا بطرد الغالبيّةِ المسلمة، كان قَدَرُ الفلسطينيين، عام ١٩٤٨ هو، بالتأكيد، ما كان سيحْدُثُ لمسلمي المنطقتين لو لم تقم حركة قومية تركية وَقَفَتْ أمام تَقْسيم الأناضول.

في المادّة (٢٢) لهيئة الأمم وُصفت الانْتدَابَاتُ التي أُعْطيَتْ للمُنْتَصِرين في الحرب بِأنّها «ائتمان الحضارة المقدس Sacred trust of civilization»: يجبُ أن يكون الاعتبار الأول رَغْبَةَ كُلّ الجاليات في اخْتِيارها للمُنْتَدب. وفي الواقع عندما اسْتُشيرَتْ الجاليات هذه لم يُبالوا برغبات مَنْ لم يريدوا انتداباً أجنبيّاً، وفي اجتماعاتهم الخاصة، كان مُهَنْدِسو النظام العالمي الجديد ساخرين تماماً وراء حاجز التقدير البياني المُنَمَّق، كما جاء في مَحْضر اجْتماع بين كبار المندوبين البريطانيين (بمن فيهم رئيس الوزراء دافيد للويد جورج، ووزير خارجيّته آرْثِرْ جيمس بلفور) والمندوبين الإيطاليين (رئيس الوزراء ڤيتُوريُو أورلندو، ووزير خارجيّته سِدْني سونّينو) وهو واضح جدّاً: «أخيراً بدا أنهما (أورلَنْدو وسونّينو) مُسْتَعِدّان للقبول بالانتداب على منطقة (أداليا) ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كانا يرغبان بالمقابل بالتخلّي عن (الفيوم ورودس).

رجعنا إلى ميثاق هيئة الأمم فيما يتعلَّقُ بالانْتدابات، ولاحظنا (أظن أن ميلنر هو الذي لاحَظ) أن المادّة تذْكرُ «موافقة ورغْبَة الناس الذين سيكونون تحت الانتداب». لقد وجدوا العبارة ـ الجملة ـ مُسلّية كثيراً. كيف ضحكوا جميعاً؟ «وكانت وَجْنَتَا أورلندو البيضاوان ترتعِشان بالقهْقهات وعيونه المتورِّمة مملوءة بدموع الطرب»[١].

التعاملات الوضيعة للقوى الأوروبيّة بعد الحرب، وتزاحم الدول الأصغر لِنَيْل حصّتها من الغنائم، كانت، كما لخّصها الرئيس (وودرو وِلْسون) مرّة، كما يلي: «كل هذا التزاحم المَقِيت» هو على الشرقِ الأوسط. كان عازماً على ألا يتحول مصير المناطق المُسْتَوْلى عليها إلى «مباراة خَطْف».. ولكن هذا ما حصل في نهاية

(١) Shaw, *From Empire to Republic,* 2:496, quoting Harold Nicolson,

الأمر. وكما كتب: يبدو أنّ هيئة الأمم مكوّنة من متآمرين وحرامية[1]. وتحْت القبعات الرسمية، وسموكِنْغ الدبلوماسيين ورجال الدولة، كان الأوروبيون مُنْقسمين في طموحاتهم بما يجمع بينهم كلهم: النفاق والطمع والشكوك، والمصالح الشخصيّة والتحامل المُسْبَق. لقد تجمّعوا حول جذور خرائب الامبراطورية العثمانية مثل الخنازير حول الكمْأة، وبيانات البلاغة الرفيعة لا يُعادِلُها إلّا الحقائق الوضيعة. فالتحرير بالنِّسبة للبعض تُرْجِمَ لدى آخرين ظُلماً واضْطِهاداً، والاهتمام الأخلاقي بالأقليات المسيحية وَازَاهُ لامبالاة أخْلاقيّة بمصالح الغالبية المسلمة. وكانت كتلة عريضةٌ من الأرض تنْبَطح خاضعة عندما بدأت (وليمة) اللصوص. إن الامبراطورية العثمانية لم (تنْهار). هذا تغْبيرٌ شديدُ السَّلْبيّة. لقد مَزّقوها إرَباً مثلما تُخْلع مفاصل الدجاجة قبل الأكل؛ حتى ألمانيا نفسها لم تتكبَّد تَقْطيع الأوْصال وانتزاعَ الأحشاء.

مغامرة بحر إيجة

بعد الحرب، كانت الأولوية المباشرة هي التوفيق بين المطالب الإيطالية واليونانية المتداخلة حول المناطق الإقليمية، وكان النصير الحاسم لليونانيين (للويد جورج)، من مقاطعة ويلز، المُنشق عن الكنيسة، الذي وَصَفَ استيلاء الجنرال اللنبي على فلسطين، والذي بلغ ذروته عند دخوله القدس، بأنه: «آخر وأكبر الحروب الصليبية»[2]. كان (للويد جورج) الموالي للصهيونية مُعْجباً رومنطقيّاً بالإغريق ـ اليونانيين أيضاً[3]، كما يكرَه الأتراك بِنَفس درجة كره (غلادستون) لهم إن لم يكن أكثر والذين اشمأزّ مِنْهم قبل خمسين سنة»، واعتبرهم «عِرْقاً منحطاً» بالمقارنة مع اليونان[4].

ولكن الأمر بالنسبة لِ (للويْد جورج) مع ذلك كان سبباً استراتيجياً وليس رومانْطيقيّاً لأنه أراد من اليونانيين دخول الحرب، إلى جانب الحلفاء، والملك قسطنطين المتزوج من أخت القيصر ومواِلٍ للألمان لأسباب عديدة أخرى، استطاع البقاء على الحياد لمدة سِنتين إلا أنه أُجبر على التخلي عن العرش في حزيران عام ١٩١٧.

(١) Quoted in Elizabeth Monroe, *Britain's Moment in the Middle East,* 1914-1956 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1963), 66; Hoover, *Ordeal of Woodrow Wilson,* 195; Lloyd E. Ambrosius, *Wilsonian Statecraft Theory and Practice of Liberal Internationalism during World War I* (Wilmington, DE: Scholarly Resources Books, 1991), 135.

(٢) Wilson, *Loyalties,* 300.

(٣) Robert D. Kaplan, *Balkan Ghosts: A Journey Through History* (New York: Vintage, 1994), 246.

(٤) Roger Adelson, *London and the Invention of the Middle Eas: Money, Power and War, 1902-1922* (New Haven: Yale University Press, 1995), 172, 183.

إزاحة الملك وإقامة حكومة في أثينا على رأسها (إيلوثريوس ڤينيزيلوس Eleutherios Venizelos)، والعرض الخاصّ بإعطاء اليونان منطقة واسعة من غرب الأناضول أدْخلتْ اليونان الحرب إلى جانب الحلفاء في النهاية[١].

وحجْم مناطق الأناضول التي قُدِّمت لإيطاليا في معاهدة (سان جان دي مورين) كان كبيراً لدرجة جعلت أن اثنين من المفاوضين الثلاثة (فرنسا، بريطانيا وإيطاليا) أحَسَّا «بوخز الضمير»[٢]. على كل حال كانتْ مطامع إيطاليا في البلقان، ومنطقة الأدرياتيك (المتركزة في ميناء (فيوم))، وبحر إيجة وأفريقيا (ليبيا والصومال والحبشة) خطيرة جدّاً بالنسبة للمصالح الفرنسية والبريطانية إذا سُمِحَ لها بإزمير أيضاً. ومتوقعة تطبيق الوعود التي قدمت لها خلال الحرب، عمدت إيطاليا إلى إنزال قواتها في (مرْماريس) على شواطئ بحر إيجة وفي أنْتاليا على شواطئ المتوسط في آذار ـ مارس ١٩١٩، وبدأت التحرُّك باتجاه (قونْيا) و(إزمير). ولم تهتم القِوَى الحليفة كثيراً بالنسبة لـ(قونيا)، عما سيفعل الطليان بها لدى وصولُهم إليها؟، ولكن لن يُسمح لهم بالوصول إلى (إزمير)، فكان عليهم ـ على الحلفاء! ـ اتخاذ عمل وقائي سريع. في (٦) أيار ـ مايو ١٩١٩ «دُعي» (ڤينيزيلوس)، من قِبل المجلس الأعلى، لاحتلال إزمير وما حولها لكي يحفظ النظام فيها، مع إن النظام كان فيها مستتباً، ولم تعلم إيطاليا شيئاً من ذلك حتى يوم الثاني عشر من أيار ـ مايو، حيثُ أُبْلِغَت إن الوجود اليوناني في إزمير كان ضرورياً لِمَنْع المذابح، والجيش اليوناني الذي كان يرفع عَلَمَ الحلفاء اجتَاز بَحْر إيجة من (سالونيكا) ونزل في إزمير بحراسة القِطع البحريّة البريطانية والفرنسية والإيطالية والأميركية. ولم تُبلِّغ لجنة الحلفاء، المسؤولة عن احتلال إسطمبول، بأمر الإنزال اليوناني لثلاثة عشر ألف جندي إلّا لمّا لَامَسَتْ أقدامهم اليابسة تقريباً، قبل الساعة الثامنة صباحاً في (١٥) أيار ـ مايو، وكان المندوبون الساميون (البريطاني والفرنسي والإيطالي واليوناني) مجتمعين في (١٤) أيار عندما أعلمهم (ويِنْدْهَامْ دِيدْزْ) إن اليونانيين يقتربون من إزمير. «والكونت سْفُورزا، المندوب السامي الإيطالي ـ وكان (ديدْزْ) يحفظ له عاطفة شخصية خاصّة ـ الذي لم يَنْبس ببِنْتِ شفة، انْتَصَبَ واقفاً وخرج بسرعة من غرفة الاجتماع مغلقاً الباب بعنف خَلْفه[٣].

وفي الأيام القليلة الأولى للاحتلال اليوناني ربما قُتِل ألفا رجل، من العسكر والمدنيين (فيهم مسيحيون من سْمِرنيوس قتلوا خطأً لأنّهم كانوا يضعون الطربوش

---

(١) On the offer of part of Anatolia, see Toynbee, *Western Question*, 64.

(٢) Ibid., 52.

(٣) Presland, *Deedes Bey*, 308.

على رؤوسهم) مع النساء والأطفال في إزمير والقرى المجاورة لها، ونهبت المخازن والبيوت. وبعد إخضاع إزمير بدأ اليونان التقدم داخل الأناضول لأبعد بكثير من حدود المنطقة التي كان من المفتَرض أن يحتلّوها تحت شعار (مَنْع المذابح). والحقيقة أن تقدمهم نفسه صاحَبَهُ مذابح ونهب واغتصاب لدرجة صعب على المراقبين من الحلفاء أن يتَبَنوها «رصيداً» لهم؛ على كل حال لم تكن هذه هي الأرض حين «بَدَأ أوكسِجين الغرب يَنْشُرُ المنطق المجرد الساحق لصحارى مصر وبلاد ما بين النهرين»[١]. . . كما عبر لاحقاً كاتب عن مشاعره القديمة. ومع ذلك هذا بالذات كان سلوك الغربيين مثل مَنْ سمّوهم أجناس الشرق البربرية.

المحاولات المتأخرة للحكومة اليونانية لمعاقبة من وجدوا مذنبين ـ لاقترافهم تلك الفظائع ـ لم تكفّر بالكاد عن الجرائم التي ارتكبتْ. أرنولد توينبي، بعد زيارته غرْب الأناضول من حزيران إلى آب ـ أغسطس ١٩٢١، تحدث عن «حرب إبادة يوناني»، رجال الدولة الغربيون هم المسؤولون عنْها في النهاية[٢]. ولقد كتب عن الدمار في المناطق المحتلة من قِبَل اليونان حتى العاشر من تموز ـ يوليو، ذاكراً أن سكان ست عشرة قرية في ناحية (أخيسار) قد ذبحوا بالإضافة لسكان (٢٥) إلى (٣٠) قرية في ناحية (سوغاندير) ـ مكان البصل ـ وسكّان (١٤) قرية في منطقة (أيْدِين). ثم عدّد قرى نُهبتْ فقط، ولكن من غير المؤكد ما إذا سَلِمَ سكّانُها من ذلك العذاب الذي أصاب الآخرين. (٨٢) قرية بين (أخيسار) و(مانِيسا)؛ (٦٠) في نواحي (تاير ـ بَايِنْدير ـ أوديميس)؛ و(١٥) في منطقة (يالوڤا)[٣]. وأثناء الهجوم اليوناني بعد العاشر من تموز ـ يوليو، دُمِّرَتْ خمسون قرية أخرى في ناحية (أيْدِين)، وأُحرق (١٤٥) بيتاً من أصل (١٥٠) في (كِزِلْكا) جنوب شرق إزمير، بالإضافة إلى التدمير المَنْهجي الذي وقع خلال التراجع من (نهر صقاريا) إلى (إسْكي شَهْر). وكثير من مذابح المسلمين كانت من عمل (الشِتّا)، العصابات الإرهابية التي كانَتْ متواجدة في المناطق المستولى عليها، مع الجيش اليوناني، وهي المساوية والموازية (للكوميتاجي) البلغارية والصربيّة في حرب البلقان.

بعض تفاصيل الاجتياح ذكرها (سْتانْفوُرْدْ شو): «في شبه جزيرة إزمير دُمّرت تقريباً كُليّاً بَلدات (كرْتالْ وشيله وينْديك) على يد العصابات اليونانية التي رافقها المدنيون اليونان والأرمن المحلّيّون. لقد قُطِّع الأطفال إرباً، الفتيات التركيات خطفن واغتصبن ثم قتلن، أما الرجال والصبية فقد قُطِعت رؤوسهم»[٤]. وإلى جنوب هذه

(١) Kaplan, *Balkan Ghosts,* 241.
(٢) Toynbee, *Western Question,* 259.
(٣) Ibid., 311, 318-19.
(٤) Shaw, *From Empire to Republic,* 2:519.

القرى، ذكر تقرير اللجنة المشتركة للحلفاء، والتي عينها المجلس الأعلى، الذي صدر في تشرين أول ـ أكتوبر ١٩١٩: «في جزء من قضاء (يالوڤا) و(غمْلِكْ) الذي احتلّه الجيش اليوناني، كانت هناك خطة مُنظّمة لتدمير القرى التركية وإبادة سكانها المسلمين، ويُطبق هذه الخِطّة عصابات من اليونان والأرمن التي يبدو إنها تتحرك حَسْب تعليمات يونانية، وأحياناً بمساعدة فرق من الجيش النظامي». «وبَدَل أن يقوموا بحملة تمدين، أخذ الاجتياح اليوناني رأساً طابع الغزو والصليبيّة»[١]. ولقد دعم هذا التقرير الممثل الأعلى للصليب الأحمر الدولي، وقد كتب السيد م. غهْري، الذي جال في المنطقة مع لجنة التحقيق ولجنة الهلال الأحمر التركية: «إنّه خلال الشهرين الماضيين اسْتُعملت عناصر من الجيش اليوناني في إبادة السكان المسلمين في شبه جزيرة (يالوڤا غمْلِكْ). والحقائق التي وقعت: إحراق القرى والمذابح والإرهاب حسب المكان والتاريخ، لا تدع مجالاً للشك فيها»[٢].

اتَّهمتْ اللجنة أيْضاً عصابات الكماليين أو الجنود العاديين باقتْراف أعمال عنف وبربريّة بالإضافة لمذبحة كبيرة الحجم، خارج المناطق المحتلة من قِبَل اليونانيين[٣]. والواقع أن عصابات المدنيّين الأتراك المسلحين قامت بفظائع: فيما اليونانيون يستعدّون للقيام بهجوم بري في الداخل، كان المسلمون والبونْتياك، وهم يونانيو البَحْر الأسود، يتحاربون فيما بينهم في حرب أصغر، ولقد نزح عدد كبير من الناس. وعندما أُجْبر اليونانيون على الانسحاب من (إسْمت)، في حزيران ١٩٢١، ذهب معهم أبناء البلدة والمناطق التي حولها، من المدنيين اليونان، ولكن ليس قبل أن يقوموا بآخر جولة من النَّهْب والقتل ومحاولة حَرْقِ أحياء المسلمين واليهود في البلدة. ولقد أُحرقت المواشي وهي حيّة، ونُهِبَتْ المساجد ودُنِّسَتْ بذبْح الخنازير التي استُقْدِمَتْ لداخل أحد هذه المساجد، وعلامة الصليب الكلْسية التي رسمت خارج البنايات التي يملكها المسيحيون أنجتهم وَقتْها من التدمير[٤].

وبالنسبة للجنة (كينغ كْرين) للتحقيق التي عَيّنها القسم الأميركي من اللجنة الدوليّة للانتداب في تركيا أرسلت إلى الشرق الأدنى عام ١٩١٩ تحت سلطة جمعية الأمم والرئيس وِلْسُنْ:

سبق الإجابة عن السؤال فيما إذا كانت الدولة البلقانيَّة لليونان الحديث قد وصلت إلى درجة من المدنيّة تَسْتطيع معها أن يُعْهَد إليها بحُكْم الانتداب على شعب

(١) Shaw, *From Empire to Republic,* 2:525.

(٢) Toynbee, *Western Questin,* 285. See Shaw, *From Empire to Republic,* 2:521-40, for a fuller account of the committee's findings.

(٣) Tyonbee, *Western Questions,* 275.

(٤) Ibid., 298.

مختلف العقيدة يحمل في جوانحه مشاعر معادية. يجب على الجيش اليوناني وكل سلطة لحكومة اليونان الانسحاب من منطقة حيث استطاع اثنا عشر ضابطاً بريطانياً صيانة النظام هناك بِشَكل أفضل من مئة ألِف جنْدي يوناني، ولن يكون هناك سلام مستقر إلّا في حالتين: غزو يوناني يَجْتَاح الداخل التركي مع تدمير كبير للحياة وللممتلكات أو انْسِحاب كامل تام للسلطات اليونانية.

وتوصي اللجنة بعدم خَلْق منطقة يونانية في غرب الأناضول حتى ولو انْتَصَر اليونان، لأن داخل حدود المنطقة التي تُخصّصُ لهذا الهدف يكون عدد الأتراك فيها ثلاثة أضعاف عدد اليونانيين.

وفي آب ـ أغسطس ١٩٢١، أصيب اليونانيون بهزيمة كبرى في معركة (صقاريا)، وبَعْد عام من ذلك التاريخ مُنِيَ اليونان بهزيمة ثانية (في معركة دُمْلوبينار) التي قصمت ظهر الجيش اليوناني، وانسحبت القوات باتِّجاه إزمير مُخلّفةً وراءها أسلحة ثقيلة وتاركة خلفها ذيلاً كريهاً من الدمار الواسع. فالمُدُنُ والبَلْدات والقُرىٰ نُهبت كلّها وأُضْرِمَت فيها النار بالمحاصيل الزراعية وقُتِل آلاف المدنيّين، ودُمِّرَتْ المساجد ـ وحَسْبَ الروايات البريطانية أُحرقت ـ، والأتراك في داخلها في بَعْض الحالات[1]. والروايات التركية للفظائع والتدمير أكّدَتْها روايات المراقبين الأجَانِب. ودُمّرت تقريباً كلّ المدن بإحراقها باسْتِثْناء (مِنيم) حَسْبما سجَّلَ أحدُ ضباط المخابرات في البحرية الأميركية.

«هناك العديد من قصص السرقة والسلب والاغْتِصاب والنهْب التي قام بها الجيش اليوناني عند تراجعه. العديد من الجرحىٰ والقتلى المسلمين الذين مَرّوا في هذا البلد البائس بصورةٍ مُطْلقة، فكل الملاجئ والأغذية قد دُمِّرتْ. (ماغْنيزيا) دُمِّرت بنسبة (٨٠٪)، و(القصْبة) بنسْبة (٩٠٪) و(الله شهر) بنسبة (٩٠٪)، (صالحْلي) بنسبة (٦٠٪)... وكانت المساجد بخاصة هي عرضة للتدمير ومَحْصول الحصاد أحْرقتْه النيران المُضْرَمة فيه... والحقول مليئة بآلاف الأشخَاص الباحثين عن الطعام[2].
وفي (مانيسا) الْتَقىٰ ضابط مخابرت في البحرية الأميركيّة بِوَفْدٍ من الأعيان الذين أبْرَزُوا لائحة بالتدْمير في المدينة وفيها: (١٠٧٠٠) منزل عائلي وثلاثة عشر مَسْجداً، وحَمّامَانِ عموميان و(٢٧٢٨) مخزناً و(١٩) فُنْدقاً وثلاث مطاحن حبوب وخَمْس مزارع و(٣٥٠٠) شخص ماتوا حَرْقاً في حريقٍ مُتعَمّدٍ أشْعَلَتْهُ عصابات منظّمة للحرق، فبَعدَ رَشّ البيوت بالزيت تُضْرَمَ فيها النار، والمتجوّلُون في المدينة نَقَلوا: «من الصَّعْب تصوُّر مثل هذا التدْمير الكامل الذي شاهَدْناه»[3].

(١) Shaw, *From Empire to Republic*, 4:1700. (٢) Ibid., 4:1710.
(٣) Ibid., 4:1711.

كانت المشاهد في (إزمير) تَعُمُّها الفوضىٰ عندما اقْتَرَبَتْ القوات التركية مِنْها في أوائل أيلول ـ سبتمبر. فالمدنيّون اليونان كانوا يَذْورون يائسين لَمّا شاهدوا الجيش اليوناني الغازي ينْتظِرُ، جنوب المدينة، وصول البواخر التي ستعود بهم إلى بلادهم. والرعب في مَرْفأ المدينة أدّى إلى عكْسِ الخَلْفيّة المتوهّجة لهذه المدينة التجارية الكبيرة التي تحترق، والسبب يَبْقَىٰ مجهولاً. ولكن إذا لم تبدأ الحرائق عَرَضاً مثل النار الكبرى التي اجْتاحت (سالونيكا) عام ١٩١٧، كان لدىٰ الذين يغادرون (إزمير) سبب أعْظم لِحَرْقِها ممّا لدى القادمين إليها. وحتى في هذه الفترة اليائسة كان الساسة اليونان لا زالوا يتحدّثون عن إقامة جمهورية إيُّونيّة على الجهة الأخرى من بَحْر إيجة، ولكن الحالة لا يمكن اسْتِعَادتُها مَا لَمْ تكن القِوى الغربية التي تبنّتْ الغزْو مستعدّة للتدخل مجدّداً، والقوات البريطانية المتمركزة حول مضيق الدردنيل (الذي يَفصل كتْلة الأرض الأوروبية عن الأناضول) تواجه الآن جَيْشاً وطنياً تركياً ناجحاً بحوافزِهِ العالية. فلقد كان الجيش الوطني التركيّ عازماً على اسْتِعادة كلّ المناطق التي خَسِرَهَا، وكان (تشرتشِل) و(للويد جورج) مستعِدَّيْنِ لشَخْصٍ آخر يشاطرهما توجيه النداء إلى حكومات (جنوب إفريقيا) و(كندا) و(أسْتراليا) و(نيوزلنْدا) لكي ترسل القوات. كانت (نيوزيلندا) مستعدة لإرسال كتيبةٍ من الجند، أمّا (أستراليا) و(كندا) فلم تكونا مُهْتمَّتيْن لدخول حرب جديدة؛ (أيان سْمَتْزْ) في جنوب أفريقيا «لم يَهْتَم حتّى بالردِّ على النداء»[1].

ولم يكن لدى بريطانيا نفْسها شهيَّة أبداً لمزيد من القتال، وفي مثل هذه الأوضاع أُجبر (تشرشل) و(للويد جورج) في النّهاية على التراجع عن الموضوع. وفي ذروة هذه الدراما كان على مليون يوناني ونِصْف مليون تركي أن يُغادروا منازل أجدادهم في غَرْب الأناضول و(تراقيا) في تبادل سكان إجباري. وأقيمت حدود الجمهورية التركيّة عِبْرَ إعادة النظر في معاهدة سيفْر بـ(لوزان) عام ١٩٢٣. وبعد (ملحمة) من الصراع مع القوىٰ الغازية المحتلّة نال الأتراك أخيراً اسْتِقْلالهم، وأمّا في الجنوب، مع ذلك، فكان النضال العربي ضِدَّ الاحتلالَيْن البريطاني والفرنسي في بداياته.

(١) Shaw, *From Empire to Republic,* 4:1754.

٤ ـ خروج الشريف

الشريف حسين، القيّم على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وَضَعَ ثقة كبيرة بالبريطانيين «إنه يعلم إنّهم عادلون! ومتمدّنون بدرجةٍ رفيعة، وهو يُحِبُّهم»(١). كان «اعتقاده عميقاً باستقامتهم»(٢). كانوا أصدقاء للإسلام و«المُدَافعين والأصدقاء المخْلصين لِكلّ العرب»(٣). بداية، كان البريطانيّون مُبْتَهجين به أيْضاً. شخصيّة «لطيفة وكريمة... مهارةٌ استثنائية في الأمور الدينية والسُنّة المحمديّة»(٤). و«إخلاصٌ أخّاذ» و«بساطة نبيلة»(٥). كانت هذه بَعض الأوْصاف الأوّليّة لسليل الفرْع الهاشمي لعائلة النبي. هذا تجسُّدٌ لا مثيل له بين المسلمين، كما يبرز في صفحات المراسلات الرسمية؛ كان حينذاك يقود ثورة عربيّة على العثْمانيين مقابل وعود بريطانيةٍ لدعْم استقلال العرب بعد انْتِهاء الحرب. واعترافاً بالصداقة الصلْبة الأساس بين الحجاز وبريطانيا، منح الوشاحَ الأكبر ومُنِحَ ابناه علي وعبد الله وِشَاحَ الامبراطورية البريطانية.

أمّا الإشارات المُهينة للشيخ فلقد بدأتْ بالظهور في المراسلات الدبلوماسيّة عِنْدَما انْتَصَرُوا في الحرب ولم تعد خَدَمَاتهُ مطلوبة. لم يعد الشريف حسين التَجَسُّد الحي للفضائِلِ الإسلامية، بَلْ قاسٍ، ضعيف، صِبْياني، مجنون، خِنْزير الرأس، عديم الذوق، فظّ، مَغْرور، طمّاع وأحمق؛ مصاب بجنون العظمة، برهن عن «خلل في الشخصيّة وجَهْل بالأنْظمة المعهودة في الحُكّام الشرقيين»، غير كُفْءٍ في الأمور المالية وطرقه وأساليبه هي «أوْپّرا هَزْليّة»... بربريّ؛ طاغية قديم يكرهه جيرانُه وتخافه رَعيّتُه؛ ملك... «تزايد عَدَمُ خَجِلِه وتنَاقَصَتْ كرامته مع مرور الأيام»، «حاكم استغَلّ لسنين طويلة ولاءنا ووفاءَنا... له». وعندما بدأ الشريف حسين

(١) «Secret Report on the Sherif of Mecca (Hussein) with Covering Notes by Captain G.S.Symes,» Enkowit, July 19, 1915 (FO 882/12), RHD, 2:3-10.

(٢) Antonius, *Arab Awakening,* 174.

(٣) «King Hussein and Khurma», May 24, 1919, AB, vol. 4, no.111, 59.

(٤) Appraisal by Ronald Storrs, November 22, 1915, RHD, 2:5.

(٥) Storrs describing meetings with the Sharif, AB, vol.1 no.36, 552-56.

التَّفتيشَ عن منْزل جديد بَعْدَما طُرِدَ من الحجاز على يد السعوديّين عام ١٩٢٤، خطر في ذهْنِ الرسْميين إنه يريد المجيء إلى لندن، وهذا ما لم يكن مسموحاً به، «سيكونَ هُنَا سَأماً كبيراً لنا». ورافق هذه الشتائم الكثير من الاستِهْزَاء والضَّحِك المكتوم - أي وراء الكواليس أوْ في الغُرَفِ المُغلقة -. وكانت تقارير المعتمد البريطاني في (جدّة) «مملوءة بمواد من أجل الضحك الرسمي، وللتداول بصورة أوسع من المعْتاد في «(وَايتْ هُولْ) مع روايات عن (قيمتها) الهزليّة»[1]. ولكن حتى عندما كانوا بحَاجةٍ للشريف حسين وكانوا يُطرونَه لم تَقْبل الحكومة أبداً مطالبه المُفَخَّمة. وعندما نَصَّبَ نَفْسَهُ ملكاً على كل الأراضي العربيّة في أكتوبر - تشرين أوّل ١٩١٦، كتَبَ السِّيْر هنري مَكْماهون، المعتمد البريطاني في مصر، إنَّ هذه الخُطْوة التي اتخذها «الشريف حسين» كانت مشورة سيّئة. . . غير ناضجة وَسَابقة لأوانِها[2].

فلقد اعترفتْ بِهِ بريطانيا مَلكاً على الحجاز فقط؛ ولكن كان في ذهْن الشريف حسين لَقَباً أكْثَر شُهْرة ولَمَعاناً. كان يشعر بالإطراء الشديد حينما كان يُنادَىٰ بالخليفة، حينما حمل اللقب أخيراً بعد يومين فقط من إلغاء حكومة أنقرة القوميّة، مؤسسة الخلافة، في (٣) آذار - مارس ١٩٢٤.

ما اعتبره الشريف حسين والعرب خيانة بريطانيا لهم هو نقطة محورية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث. ولم يَتَحقَّق الشريف حسين من أنّ بريطانيا وفرنسا اقْتسمتا بينهما المناطق التي وُعِدَ بها، حَسْب ظَنِّه وقناعَتِهِ، إلّا عندما كشفَ البلاشفة النَّصّ السِّرِّي لاتفاقية (سايكس - پيكو) التي وُقِّعَت في أيار - مايو ١٩١٦. والاتهامات العربيّة بسوء النية تركّزت على الرسائل المُتبادلة بينَ الشريف حسين والسِّيرْ (هَنْري مَكْماهون)، المعتمد البريطاني في مِصر، في الفَتْرة ما بين (١٤) تموز - يوليو ١٩١٥ و(٣٠) كانون ثاني - يناير ١٩١٦.

ومهما كانت الوعود في السرّ، فإنّ بريطانيا لم تلتزمْ أبداً، في كتابةٍ رسْميّة، بإقامة دولةٍ عربيّةٍ يحْكمها الشريف حسين أوْ أولاده. والخلاف الحقيقي يتركّزُ على مَدَىٰ حدود المناطق العربية التي كانت بريطانيا مستعدّةً للاعتراف باسْتِقلالها. والحدود التي قدّمها الشريف حسين لبريطانيا كانت تضمّ سورية (بما فيها فلسطين) والعراق ومجمل شبه جزيرة العرب. ورسالة (مَكْماهون) الناقدة في (٢٤) تشرين أوّل - أكتوبر ١٩١٥ كانت في الغالب ما أرادت بريطانيا اسْتِثْناءَهُ من هذه المناطق: «منطقتا (مرسين والإسكنْدرون) وقِسْم من سورية الواقع غرب مدن دمشق وحمص وحماة

(١) Antonius, *Arab Awakening*, 336.

(٢) Telegram from McMahon to Foreign Office, Cairo, October 31, 1916, RHD, 2:43.

وحلب لا يمكن أن تُسَمّى عربيّةً خالصة ويجب اسْتِثْناؤها من الحدود المطلوبة».
وبجانب هذه الاسْتِثْناءَات، كما كَتَبَ (مكْماهون)، وبدون أيّ تحامل أو غَرَض للمعاهدات القائمة التي وقّعَها الرؤساء العرب، «نحن نقبل هذه الحدود».

ضياع المناطق الساحليّة لم يكن مقبولاً للشريف حسين، وعلى هذه النُّقْطة بالذات توافق هو و(مكْماهون) على الاختلاف، ـ ووافق الشريف على وجودٍ بريطانيّ مؤقّتٍ في (البصْرة) ـ ولما لم يذكر المندوب السامي البريطاني أيّ اسْتِثْناءات أخْرَى بالذات، كان من حقّ الشريف حسين أن يَفْتَرِضَ أنّ استقلالَ العرب سيُعْتَرَفُ به في بقية المناطق العربية التي حدّدَها، وهذا كان لا يزال بحاجة لتحذير، بل لتوضيح شَرْعيّ.

فبريطانيا «ستعْترفُ وتدعَمُ اسْتقلال بلاد العرب في كلّ المناطق الأخرى ضمن الحدود التي طلبها شريف مكّة» فقط بِشَرْط أن تَبْقَىٰ بريطانيا حُرّةَ التصرُّفِ فيما تعمل «من دون الإضرار بمصلحة حليفتِها فرنسا»[1]، وهذا ما أعطى الحكومة البريطانية المادّة القانونية التي قد تحتَاجها لتبرْير اسْتِثْنَاءِ (الموصل) و(فلسطين). فالموصل أُلْحِقت بالعراق، ولكن بالاحتفاظ بالحكم وحيدةً في فلسطين، بعدما تَنَازلَتْ فرنْسا عن مُطالَبَتِها بها. خرقتْ بريطانيا بوضوح الالتزام الذي قدّمه (مكماهون) في رسائله، لقد أكّدتْ على إنّها وافقت على دَعْم استقلال العرب فقط على أساس تحفّظات «تَمَسَّكَتْ بها دائماً حكومة صاحب الجلالة باستثْنَاء فلسطين وغرب سورية من مجال هذا التَعَهُّد»[2]. إلا أن فلسطين لم تُذْكر ضِمْن استثناءات (مكماهون)، ولا يمكن التصَوُّر، مهما كان هذا التصوّر واسعاً، أنْ توصَف مناطق واقعة جنوب غرب دمشق بأنّها واقعة غَرْبها وغرب مدن في شمال سورية. كان (مكماهون) إدارياً أمْبريَاليّاً مُجرَّباً، إذْ سَبَق له أن رسَمَ حدوداً (بين الهند والتيبت)، والإيحاء بأنّ سوء تفاهم قد حصل بسَبَبِ إهماله، أوْ أن الرسائل لم تُكْتَبْ بِمهنيّةٍ عاليةٍ، هو محاولة لتجنُّب الأمر الواضح.

الإبْهام المقصود في النّصِّ هو الممارسة الدبلوماسية القياسيّة عندما لا تريد الحكومة كشْفَ ما لديها. ولقد تحمَّلَ المفوض السامي البريطاني (مكماهون) عناء ذِكْرِ المَنَاطق غرب دمشق، وهي المدن السورية الشمالية الأربع التي كان على الشريف حسين الاستعْداد للتخلّي عنها. فلماذا إذن لم تُذكَرْ المدن في الجنوب

(١) Telegram from McMahon to Foreign Office, Cairo, October 31, 1916, RHD, 2:43.

(٢) Foreign Office to Emir Abdullah, January 11, 1923, relating to commitments made by Sir Henry McMahon on October 24, 1915, RHD, 3:453-54.

الغربي لدمشق أيضاً؟ ففي هذا الاتجاه تقع فلسطين وتاج مَجْدِها المسْجِد الأقصى في القدس، حَيْثُ الإسْراء العجائبيّ للنبيّ محمد إلى السَّمَاوَاتِ العُلَىٰ، والقدس هي ثالث المدن المقدّسة في الإسلام. لماذا إذن الاستثْناءُ الخاصّ لمدينة حمص، البلدة الصغيرة، أوْ حماة وليس القدس؟ والجواب واضح بالتأكيد. فالحكومة البريطانية كانت تعلم أنه إذا لم تكن القدس للشريف حسين فَهذا يَعني أن ليس هُنَاك ثورة عربيّة بالنسبة لبريطانيا.

بعد الحرب استمرّتْ بريطانيا والشريف حسين في إغاظة أحدهما للآخر. بريطانيا تُهدِّد بِقَطْعِ مساعداتِها له، وهو يهدد بإرسال أسْلحة لمساعدة الوطنيين في سورية لتحدّي الحدود التقسيميّة الإقليميّة الجديدة التي توصّلَتْ إليها مع فرنسا. في مُفاوضات عام ١٩٢٣ للاتفاقية البريطانية الحجازية المتوقِّفَة لسببٍ راجع إلى حدٍّ كبير لإلحاح الشريف حسين على إعطاء أهل فلسطين استقلالهم من دون تأخير(١)، ولكن في تلك الفترة بدأ الشيخ الشريف حُسَين يفقد سلطته رغْم أنّ المملكة البريطانية اعترفت به حاكماً للحجاز، وأقرّت بمسؤوليته الأخلاقية عنْها في المستقبل. غارات السعوديين على الحجاز من أواسط شبه الجزيرة العربية انْتهَتْ باجْتِيَاح كبيرٍ من قِبَلِ الإخوان (الإسلاميّين المتحمسين ـ طلائع القوات السعوديّة) للاستيلاء على الطائف، وأخيراً دخول مكّة. تنازل الشريف عن العَرْش في (٤) تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٢٤؛ وبعد عشرة أيام ترك مع حاشيته جدة بالباخرة، وتبعته سفينة أخرى تحمل العربات والخيول. وبعد ثلاثة أيام وصلوا إلى العقبة ـ نفس البلدة التي اسْتَولى عليها ت.إ. لورنس، وَقَاد مُحاربي الشريف حسين من البَدْو ضدّ القواتِ التركية عام ١٩١٦ فابْتهَجَتْ لندن كثيراً لهذا الفتح!! ـ. وكانت نيّة الشريف حسين التَقَدُّم من العقبة إلى عمّان ليكون مع ابْنِهِ الأمير عبد الله، ولكن عنْد وصوله إلى العقبة لاقاه (أَلِكْ كِيْركْبْرَايْد) المفوض السامي البريطاني في شرق الأردن، وأَبْلَغَهُ أن الحكومة البريطانية لا تريد مِنْه التحرُّك قُدماً في أي اتجاه إلى أن يكون القرار قَدْ اتُّخِذَ بالنسْبةِ لمكان إقامتِه المستقبلي(٢).

وهكذا بقي الشريف حسين في العقبة. وفي أيار ١٩٢٥ كان هو وحاشيته، بمن فيهم أحد الأطباء، لا يزالون يعيشون في الخيام على ساحِلِ البحر بالقرب من ميناء العقبة، ولكن حتى وجوده هناك سبَّبَ بعَض التعقيدات التي لَم تكن بريطانيا تريدها.

(١) «King Hussein's Continuing Negotiations with Britich Government over Terms of Treaties Requiring His Signature,» November 22 - January 1924, RHD, 3:451-510.

(٢) Question of Ex-King Hussein's Future Place of Residence, Report of Proceedings for the Period Ending October 15, 1924,» RHD, 4:27-32.

من الناحية التقنية كانت بريطانيا تعتبر مَعان والعقبة داخل حدود فلسطين التي هي تحت الانتداب البريطاني، ولكن في التطْبيق سمح للناحِيَتَيْنِ بالبقاء تحْت إدارة حكومة الحجاز إلى أن تُقرَّر الحدود النهائية. فاسْتِيلاء السُّعُوديين على الحجاز وتهديد عبد العزيز بن سعود بإرْسال قوات إلى العقبة لإزاحة الشريف حسين أجْبرتْ بريطانيا على اتخاذ موقف أوْضح. فأُنذر ابن سعود بأن أي محاولة لمهاجمة مَعان والعقبة ستعْتبر هجوماً على مناطق مسؤولة عنْها بريطانيا[1]. وفي نفس الوقْت لا يمكن السماح للشريف حسين بالاسْتمرار في تمويل المقاومة ضدّ السعوديّين، من شرق الأردن. وفي (٢٧) أيار ـ مايو ١٩٢٥ طُلِبَ من الشريف حسين الرحيل، وأُنْبِئَ ابن سعود أن عدوَّه الشريف حسين قد طُلب مِنْه الرحيل «إلى مكان آخر».

ما كان الشريف حسين يريد الرحيل. «إذا أراد صاحب الجلالة أن يُرسِلَ قطعة حربية لِقَتْلي مع عائِلتي سيكون الأمر أقْصَرَ وأفْضلَ طريقة لإراحتي من مشاكلي»، هذا ما قاله لحليفه السابق[2]، وكان لا يزال هناك بعض الودّ لهذا الشيخ الذي أدّىٰ عمله، أثناء الحرب، خدماتِ جُلّىٰ للحلفاء[3]، ولكن لن يُسمح له بالاستقرار في أي مكان قد يسبّبُ وجوده فيه ارْباكاً، وهذا عَنىٰ في الأساس نَقْله من العالم العربي. ودُرِسَتْ الخيارات: البصرة، بغداد، عكّا وحيفا أو ربّما بعض بلدات جنوب فلسطين «حيث تتيسّر الإقامة»، واعْتُبِرَتْ كُلّها أماكن مُحْتَملَة إلا أنّها رُفِضَتْ[4]. وفي أوّل حزيران ـ يونيو، نجحت بريطانيا بِجَعْلِ الشريف حسين يَقْبَلُ الإقامة على ظَهْرِ قطعةٍ بحْرية حربيّة بريطانية. ولقد عُرِضَ عليه اللجوء إلى قبرص ولكن حتّى (١٧) حزيران كان لا يزال يُناشِدُ أن يُسْمَحَ له بالذهاب إلى يافا أوْ حيفا بَدَلاً عن قبرص، فكان الجواب أنَّ ذلك غير ممكن، وفي اليوم التالي نقَلَتْهُ القطعة (H.M.S.Delhi) إلى قبرص.

وَمِنْ نيقوسيا استمر الشريف حسين بإرسال شكْوَاه في رسائل إلى الملك جورج الخامس وإلى رئيس الوزراء (سْتَانْلي بالدْوينْ). . وفي أواخر تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٢٩، وكان عمره (٨٣) سنة ومريضاً بصورة شديدة، نتيجة احتشاء في الدماغ، سمح له بالعودة إلى عمّان لقضاء ما بقي من أيام عمره مع ابْنِهِ الأمير عبد الله، وكان

(١) «Operations of Ex-King Hussein and Emir Abdallah Based on Aqaba and the Vilayet of Maan, Memo on General Question of Akaba [sic],» May 22, 1925, RHD, 147.

(٢) Copy of telegram from HMS *Cornflower*, May 29, 1925, transmitting a message from the Sharif to the Foreign Office, May 29, 1925, RHD, 4:161.

(٣) High commissioner in Jerusalem to British agent, Jeddah, May 29, 1925, RHD, 4:160.

(٤) Ibid.

لا يزال يتحدّث بمرارةٍ عن ذلك البهلوان والثعلب «للويد جورج»[1]. وزاره (أنطونيوس): «لا يمكنني أبداً نِسْيانهُ عندما كان جالساً هناك غير مرتاح في كنبة أكبر بكثير من حجم جسمه الضئيل المُنْكَمِش المشلول، إذْ لمعت فجأة عيناه من فراغ استسلامه، بومضات عاطفة منضبطة[2]. وفي الخامس من حُزَيران ١٩٣١ توفي الشريف حسين. وانتقد أنطونيوس أخطاءه المُتَعَدِّدَة بما في ذلك انْعِدَام ذوْقه وعدم قدرته على حُكْم الحجاز بصورةٍ عادلة، ولكنّه وَازَىٰ هذه بِتَقديره لصلابة هدفه برفْضِهِ لتغيير موقفه وقناعاته مهما كان الثمن الشخْصي الذي دفعه. والقوميون العرب في كل مكان ينظرون لمسرح أحداث ما بعد الحرب بيأْس، إلا أنّ الكلمة الأخيرة ربّما يجب تَرْكها للشريف حسين: ففي رسالة مفتوحة «للشعب البريطاني النبيل» لخّصَ الأذىٰ الذي ناله شخصياً وناله العرب معه «لقد مزقوا وحدتهم أشلاءً وتفتت بلادهم واحْتُلّتْ... ولا أعرف أي ذنب جَنوه ليستحقوا هذه الأقدار... باسْتِثْنَاء ثِقَتِهم المُطْلقة وولائهم لبريطانيا العظمىٰ ـ إذا كان هذا حقّاً ذنباً ـ... ولا يعرف أحد غير الله إلى أين سيقودهم يأْسُهُم»[3].

يوم ميسلون

بمقاييس المواجهات الاستعمارية التي رويناها في هذا الكتاب، لم تكن المعركة بين قوات فرنسية غازية وجيش سورية الوطني البدائي في ميسلون في (٢٤) تموز ـ يوليو ١٩٢٠ سِوىٰ مناوشات فقط، إلا إنّها كانت رَمْزاً للتحدّي الوطني في مواجهة أرجحية عسكريّة تغمر يوم ميسلون الذي لا زال يحتفظ برمزيةِ مَعْناه. لقد حاول السوريون الاستفادة بسرعة من اسْتِقلال اعتقدوا إنهم وُعِدُوا به. وعام ١٩١٩ عقدوا مؤتمراً في دمشق واختاروا ملكاً (هو ابن الشريف الحسين: فيصل) من دون أن يكونوا على وَعْيٍ كاملٍ بالمدى الذي كانت فيه حقوقهم تُبَاع وتُشْترى في مساوماتٍ وصفقات لندن وباريس. وفي عام ١٩٢٠ قسّمَتْ فرنسا سوريا بإقامَتِها للبنان الكبير ومَنَحَتْهُ ترتيباتٍ دستوريّة ميّزتْ المسيحيين على المسلمين. وعندما فَشِلَتْ المفاوضات مع الحكومة السورية، أرْسَلتْ فرنسا جيشاً عِبْرَ جبال لبنان لإخْضَاع دمشق. ولقد واجهت القوّات الفرنسية مقاومة عنيدة على طول الخَط وعاقَبَتْ القرىٰ (المتمرّدة) بقَصْفِها من الجوّ أوْ بإحراقها. وفي سفوح السلسلة الشرقيّة لجبال لبنان اتَّخذَ آلاف الوطنيين السوريين مواقع دفاعية حول مَمَرٍّ في خان مَيْسَلون، والمعركة الضارية التي تلتْ استمرّتْ لساعاتٍ عدّة، وعندما انْهزَمَ الوطنيون كان عدد قتلاهم

(١) Antonius, *Arab Awakening*, 183. (٢) Ibid., 182.

(٣) «To the Noble British Nation,» November 24, 1923. RHD, 3:500-501.

مائة وخمسين (بمن فيهم قائدهم يوسف العَظْمة) وألف وخمسمائةٍ كان عدد الجَرْحَىٰ، بينما كانت خسائر الفرنسيين (٤٢) قتيلاً و(١٥٢) جريحاً، وهرب فيصل قبل دخول الفرنسيين إلى دمشق واحتلالهم للمباني العامّة.

وعلى مدىٰ سنين اسْتَعْمل الفرنسيون كل سلْسلة الأَدَوَات الاستعماريّة من أجل التحكُّم في سورية. الحاجة الاستراتيجية لإرساء الحضور الفرنسي في طَرَفَي البَحْر المتوسط لم تَغْنِ فقط تعزيز الوجود العسكريّ في البحر وعلى اليابسة بلْ اعتراض سبيل أيّ نُمُوّ للمشاعر الدينيّة والوطنية القومية، لذا «لم يُخْفِ الفرنسيون تفْضيلهم للمسيحيين على المسلمين، وكذلك تفضيلهم للأقليات في الجبال (موارنة وعلويين ودروز وتركمان) على الغالبية المسلمة السنيّة العربية المتواجدة على الشواطئ وفي الصحارى والمدن»[1]، فأقيمت دول منفصِلة - محميات اسْتِعْماريّة - حول دمشق وحَلَب؛ وفي إطار دولة حلب اسْتثني السنجْقُ الساحلي، الإسكندرون، وأقيمتْ له إدارة مستقلة قبل أن تُفسِدَ فرنْسا مسؤوليّتها في (الأمانة المقدّسة) للانتداب بتقديم لواء الإسكندرون كلّه إلى تركيّا عام ١٩٣٩ (هذا اللواء بالذات هو الذي ألحّتْ فَرَنْسا على اعْتباره عام ١٩١٨ جزءاً لا يتجزّأُ من سورية). وأقيمت في المنطقة الساحلية للاذقية دولة، وفي الجنوب أُعْطِيَ جبل الدروز حُكْماً ذاتياً له حاكم ومجلس مُنتَخَب. وبمرور السنين عَدّلوا هذه الترتيبات إلا أن المَصَالح الفرنسية هي التي كانت السائدة. كل منطقة استقلال ذاتي أو دولة جديدة أقاموها كان يُسيّرها مندوب مفوض فَرَنْسي ومستشارون؛ ويمكن للبرلمانات (في لبنان وسورية) أن تُحَلّ حَسْبَ رَغْبة المندوب السامي مع تعطيل الدستور لمدّة غير محدودة.

ومن البداية إلى النهاية كان المنْبر الذي رُكِّبت عليه هذه البُنَى الاستعمارية هو القوّة. أكثر من ستّة آلاف جندي، مُعظمهم من شمال وغرب أفريقيا، قُتلوا في عمليات إخماد (الثوار) و(العصابات)! فمنذ عام ١٩٢٠ عندما غضب سلطان الأطرش من اعتقال مشايخ الدروز، وأباد رَتْلاً من الجيش الفرنْسي في أواخر تموز - يوليو (١٩٢٥)، وحاصر مدينة السويداء الدرزية المحتلّة. وعندما جاء رَتْلٌ آخر لمعاقبة مشايخ الدروز لأنّهم دَمَّرُوا الرّتْلَ الأوّل، تبَعْثَرَ الرتْل الثاني أيْضاً، وانتشرت موجة من التمرّد والثورة في كل أنحاء سورية بسرعة انْتِشارِ النار في الهشيم، وبدأت الثورة العربيّة الكُبرىٰ، فتحرك الفرنسيون بسرعةٍ لِسَحْقِها. في تشرين أوّل قامتْ ثورةٌ في حماة بقيادة فوزي القاوقجي - الذي برز لاحقاً في قتاله للبريطانيّين في العراق،

(١) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (London: I.B. Tauris, 1987), 53.

وللصهاينة في فلسطين ـ فتصدت لها الغارات الجويّة على السوق العامّة، والهجمات البريّة المؤلفة من الجنود السنغاليين المكْروهين، وخلّفَتْ المعركة أكثر من ثلاثمائة قتيل، وأحْرَقَ (الثوّار) خارج المدينة محطّات القطار وخَرَّبوا الخَطّ الحديديّ؛ وفي الجنوب دُمّرتْ ثماني قُرىً وبلدة (مَجْدل شمس) في الجولان بَعْد هجمات الفرنسيّين، وتركوا عشرات آلاف السُكّان هناك بدون مأْوى. وأدّتْ هجمات الفرنسيّين على الدروز، في مَنْطقة واحدة من سورية، إلى تَمَرُّدٍ وثورة الدروز في مناطق أخرى، وما استعادَ الفرنسيون بلده (حاصْبيّا) في (لبنان الكبير) إلا بعد أن هاجموها بثلاث كتائب من المشاة يدعمها سلاح الفُرسان والمصفحات ومدفعية الميدان وسلاح الجَوّ.

وكان على دمشق حَتْماً أن تتحمّل وطْأة الغضَبِ الفرنسي الأمبريالي، وكان مركز المقاومة في منطقة البساتين، خارج تخوم المدينة فيما يُسمَّى (الغوطة). وفي الخامس عشر من تشرين أوّل ـ أكتوبر، كان عدد القتلى بين (قطّاع الطُّرق)، حسب التسمية الاستِعْماريّة الفرنْسية، حوالي المائة في العمليات العسكرية هناك، وحمل الجنود الفرنسيون جثامين أربعة وعشرين من القتلى السوريين وعَرَضُوهُمْ في أكبر ساحات دمشق؛ وكان هذا العمل ضَرْباً من البربرية التي زادت في الْتهاب المشاعر الشعْبيّة. وفي (١٧) تشرين أول ـ أكتوبر، وَصَل الخيّالة الدروز إلى الغوطة، وبدأ زحف الوطنيّين السوريّين نحو وسط دمشق، مُجْتازين الحواجز التي وُضِعَتْ لإبقائهم خارج المدينة. وفي المساء التالي بَدأ الفرنسيون في قَصْفِ الأحياء الجنوبية قبل أن يُرَكّزوا اهتمامهم على وسط المدينة «وهذه المرّة كانوا يَسْتَعْملون القنابل المتفجّرة التي وجَّهوها نَحْو سائر الأحياء من (سوق الحميدية) حتى أواسط (الميدان)»[١]. وخلال يومين قُتِل من أهل دمشق (١٤١٦) شخصاً بمن فيهم (٣٣٦) امرأة وطفل؛ ودُمِّر الجزء الأكبر من وسط المدينة بنيران الدبّابات والمصفّحات والمدفعيّة والغارات الجويّة[٢].

ودُمِّرَتْ سوق مدحت باشا وسوق الحميدية بالقرب من الجامع الأموي، واخترَقَ رصاصُ الأسلحة الرّشاشة واجهات المحلات التجاريّة، والشارع، المذكور في التوراة باسم (المستقيم)، الموازي للجامع الأمويّ انهارت فيه بنايات بكاملها؛ وتحطّمت قصور وُجَهاء المدينة. ولقد جَعَلَ المفوّض السامي الجنرال (سِرَايْ) جزءاً من قصْرِ العَظْم مَسْكَنَهُ، وسُرعَانَ ما طَوَّقَهُ الثوّار ونهبوا مكاتبه وتهدّمَتْ غُرف مكاتب الجنرال، وكذلك (السلاَمْلِكْ) حيث يُستَقْبل الضيوف الرسميون. و«أصاب المكتبة

(١) Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945* (London: I.B. Tauris, 1987), 177.

(٢) Ibid., 177-79.

أذى شديد جدّاً حيث المخطوطات التي لا تُعَوّض والكتب، ونقوشها الفنية العربيّة دُمِّرَتْ تماماً أو خُرّبتْ لدرجةٍ لا يمكن بَعْدها أي تصْليح»[١]. والرسوم والصور والسجاجيد نهبت من (قصْر العَظْم) ومن المسَاجد وحي الميدان من قِبَل أشْخَاص مَجْهولين، غير أن الوطنيين اتّهموا القوات الفرنسية بِسَحْبِهَا قبل إضرام النار في المساجد.

ولم تقُدِّم الحكومة الفرنْسيّة أي اعْتِذار، فقط أبْدَتْ آمْتِعاضَها لِمَقْتَلِ جنود القوات الفرنسية ولتدمير الممتلكات على يد «العصابات»، وفَرَضَتْ غرامة جماعيّة (حوالي خمس وثلاثين ليرة استرلينية) على كل فَرْد في دمشق. وتعَرَّضَتْ المدينة إلى تَفْتيش لِكُلّ بيتٍ، بَحْثاً عن السلاح. وأمّا في الريف فلقد أحرقت القُرىٰ «حيث تختبئ «العصابات» وتُمَوَّن، كما نَقَلتْ التقارير»[٢]، ومع ذلك اسْتَمَرَّت المقاومة. ولقد قُتِلَ أكثر من مِائَتَيْن آخرين من المقاتلين الدروز وجُرِحَ أكثر مِن مِائَتَيْن منهم في قِتالهم ضد الفرنْسيّين حول (مجدل شَمْس) في نيسان عام ١٩٢٦. واستعادت القوّات الفرنسية بَلْدَةَ السويْداء في نفس الشهر الذي حدثت فيه مَعَركة كبيرة بين (١٢٠٠٠) جندي فرنسي وقوّة من الدروز قوامها (٤٠٠٠) إلى (٥٠٠٠) مقاتل قُتِلَ مِنْهم حوالي (٦٠٠) شخْص وَجُرِحَ حوالي (٨٠٠) مُقابل (١٢٠) قتيلاً في القوات الفرنسية[٣].

وبِكَسْرِ شوكة المقاومة الوطنيّة تدريجيّاً في الشمال والجنوب، اسْتَطاع الفرنسيُّون التركيز على أواسط سورية. ففي شباط ـ فبراير حاولوا مَرّةً ثانيةً سَحْقَ المقاومة في دِمَشْق، وفي (٧) أيار ـ مايو ضربوا دمشق مرّة أُخرىٰ.

وفي أقلّ من (١٢) ساعة ضرب الجيش الفرنسي بِشدّةٍ أكثر مِمّا فعلوا في تشرين أوّل ١٩٢٥ أو في شباط ـ فبراير. وقُدّر عدد المنازل والحوانيت المدمّرة خلال الغارات الجوية أوْ بِسَبَبِ الحرائق التي أشعلوها، بأكثر من ألف مَنْزِل وحانوت. أمّا مجموع عدد القتلى فكان أيضاً مُذْهلاً ما بين (٦٠٠) إلى (١٠٠٠)، وغالبيّتُهم من المدنيّين غير المسلحين بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال، وقُتِلَ فقط (٦٠) مِن الثوّار في هذا الهجوم. وبعد الهجوم عَمَدتْ القوّات الفرنسية إلى السَّلْب والنَّهْب ثم عَرضَت أسْلابها في شوارع وَسَط المدينة. وحَوَّلَ الهجوم الفرنسي حَيّاً نابضاً بالنشاط والحركة لثلاثين ألفاً من سُكّانه أرْضاً مُدَمّرة مَهْجورة[٤].

وفي الثامن من تموز ـ يوليو، عاد القَتال لِستّة أيام متوالية، عندما أرسلت القيادة

---

(١) «More Unrest in Syria,» *Times,* November 2, 1925, 14.

(٢) Ibid.

(٣) Consul Vaughan-Russell to Sir Austen Chamberlain, Damascus, April 27, 1926, ADM, 2:877-78.

(٤) Khoury, *Syria and the French Mandate,* 196.

العسكرية الفرنْسيّة خَمْسة آلاف من جنودها تدعمهم المصفحات ومدافع الميدان والطائرات الحربية إلى الغوطة، فَقُتِلَ أَلْفٌ وخمسمائة مواطن آخر، وهذا عدد تَقْديري، لأنّ الفرنْسيّين، مثل أكثر المحْتلّين الآخرين ليس لهم مصلحة في تِعْداد من يَقْتُلون، وكان، من ضمنهم، من ضمن الألف والخمسمائة قتيل، بضعُ مِئات فقط من الثوّار، فيما قتِلَ مئتان من الفرنسيين، غالبيتهم من أبناء المستعمرات الفرنسية[1]، وَهرب العديد من الدروز والزعماء الوطنيّين إلى شرْقيّ الأردن. وأبْقَتْ فرنسا قبْضَتها على سورية ولبنان حتى العام ١٩٤٦، ولكن عندما ضَعُفَت، نتيجة الحرب العالمية الثانية، وأُخْزِيَتْ بِقَصْفِها الأخير لدمشق، حيث قتلت المئات من السوريين، أُجْبِرَت على الانسحاب تحت الضَّغْط البريطاني، ونقلت السلطات التي عهدت بها جمعية الأمم لفرنسا، إلى الحكومات الوطنية.

مِصْر للإنكليز

هناك تناقض واضح في فكرة ألْبِرْت حوراني عن «العَصْر الليبرالي» في العالم العربي. فلقد أدْخل حوراني دراسته عن التطور المستقبليّ للعالم العربي في إطار بَحْثه في مَجْرَىٰ الأفكار السياسيّة والاجتماعية التي ظهرت في النصْف الأوّل من القرن التاسع عشر. المتعلّمون في البلاد الناطقة بالعربية وَعوا أفكار المؤسّسَاتِ الأوروبيّة الحديثة، ثم بَدَؤوا يشعرون في النصف الثاني من القرن بقُدْرَاتهم الذاتية[2]. ولكن رغماً عن إمكانيّة ازدهار عهدٍ ليبرالي في الثقافة بين العرب تحت الحكْم البريطاني إلّا أن العهد الليبرالي في مجال السياسة لا يَخْدم مصالح متعارضة كليّاً. وتحت الحكم البريطاني أُعطي النشطاء القوميون والإسلاميّون في مصر مجالاً لا بأس به طالما لم يُحَرِّضوا علناً على الثورة، ولكن ما إن أُعطي لِمِصْر شَكْلٌ من أشكال الاستقلال عام ١٩٢٢ فإنه كان لا بدّ من أن يكون للعهد الليبرالي شكلٌ دستوري وسياسي وثقافي أيضاً. وكل زخارف مِثل هذا النِّظام كانت في الواقع محفوظة بقداسةٍ في الدستور، مثل إعطاء المصريين برلمان وانْتِخابات وحريّة القول وَالكتابة والتحرك.

وخلال فترة الحرب كلّها كان لمصر الوضْع السياسي لِـ(محميّةٍ مُحَجَّبَة) ولكن ما إن انتهت الحرب حتّى جَدّدَ الوطنيون المصريون جَلَبَتهم من أجل الاستقلال. وتوقيف سعد زغلول وزعماء آخرين في (٨) مارس ـ آذار ١٩٣٩ أطلق ثورة في سائر

(١) Khoury, *Syria and the French Mandate*, 196.

(٢) Albert Hourani, *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939* (New York: Oxford University Press, 1962), vii.

نواحي البلد طيلة السنة. وأضرب موظفو وعمال السكك الحديديّة وموظفو البريد في سائر المدن بينما رُفِعَتْ الخُطوط الحديدية في دلتا النيل ونُهبت البيوت وقُتِل جنود بريطانيون، وجرت محاولة لاغْتيال رئيس الوزراء سعيد باشا في الإسكندرية عندما أُلْقِيت على سيارته قنبلة كانت مُخبّأة في سلةِ عِنَب، ورُجِمَتْ القطارات العائدة إلى القاهرة من (مصر العُلْيا)؛ وفي حادثة واحدة، كانت بخاصةٍ غاية في الوحشية، قُتِلَ ضابطان بريطانيان وسبعة رجال كانوا مسافرين من الأُقْصُر بالخنَاجر والحجارة والعِصِيّ عندما هاجم الفلاحون مقصورتهم في الدرجة الأولى. اثْنَان قُتِلا في إحدى المحَطّات والباقون في المحطة التالية، واستمر القطار في سفره ومعه جثامين الضحايا العارية المكدّسة في مقطورة الحقائب وحشود من الناس هاتفة في كل محطّة. اسْتُعيدَ النظام في سائر المحافظات بعد إرْسال طوابير للعقاب مع غارات جويّة وفَرْضِ غرامات باهظة بصورةٍ جماعية. الدهماء في المدينة و«البلاشفة» ـ أي الشيوعيون ـ والطلّاب، بخاصّة طلاب جامعة الأزهر، ومعهم «بعض المحامين العاطلين عن العمل والأَفَنْدِيّة» كانوا الملُومِينَ على إثارتهم للشغَب. في عام ١٩٢٢ كان على بريطانيا أن تتنازل، مُقدِّمَةً لمصر استقلالاً محدوداً على شَكْلِ ملكية دُسْتورية.

والآن أصبح لمصر استقرار يشبه طاولة مربّعة بثلاث أرْجل: أوّلاً، كان السياسيون بعامّة يأخذون بخنَاقِ بعضهم البَعْض. وثانياً، كان الملك الذي نَصّبُوه آلة بيد الحُكْم الأمْبِرْيالي. وثالثاً، كان السفير البريطاني عازماً على (اللعب) بالسياسيين السريعيّ التأثُّر وبملكٍ غير آمن، لِيَضْمَنَ أنّ مصر ستبقى في الأحضان الإمبريالية. وكانت علاقة (السِّيرْ مايْلزْ لامْپسون) بالملك فاروق تتشابه مع علاقة اللورْد (كرومر) السابقة بالخديوي عبّاس حلمي الثاني، حتّى في استعمال (لامْپسُون) المتعالي لكلمة (صبي) أو (Boy) في إشارة للملك. كان عمر عباس حلمي (١٧) عاماً عندما اعتلى العرش عام ١٨٩٢، وكان عمر فاروق (١٦) عاماً عندما خلَفَ والده الملك فؤاد عام ١٩٣٧؛ وتَسَلَّمَ المسؤوليات مجلس وصاية إلى أن بلغ سن الثامِنَة عشرة، ولكن مهما اكْتَسَبَ من نضوج عِبْرَ السنين، إلا أنه كان شابّاً من الوزن الخفيف في نضاله المستمر للحظوة بالتميّز مع خُبَثَاء السياسيين ومع السفير البريطاني المسيطر المستبدّ.

في بدايات شهر شباط ـ فبراير ١٩٤٢ استقالت الحكومة بعدما انتقدها الملك لأنّها قطعت علاقاتها بحكومة ڤيشي الفرنسية من دون إعلامه مُسْبقاً. وكانتْ مشاعر العامّة في مصر إلى جانبه، لأن مواطني الشرق الأوسط كانوا يميلون بمشاعرهم للألمان والطلْيان لاستمرار الاحتلال البريطاني والفرنسي للأرضِ العربية والتَحَكُّم

بشعوبها من وراء الكواليس. وعندما تَسَرَّبَتْ الأنباء عن نِيّة الملك فاروق بأن يعهد لصديقه علي ماهر برئاسة الوزارة، قال (لِمْپسون) للملك إنه يريد ـ هو ـ النحاس باشا (زعيم حزب الوفد) لرئاسة الحكومة. وفي الرابع من شباط أصدر السفير البريطاني (لمبسون) إنذاراً: إذا لم يُعْهد للنحّاس باشا بتأليف الوزارة، قبل الساعة السادسة مساءً، فإن «على جلالة الملك فاروق أن يتحمّل النتائج»[1]. وعندما مرت الساعة السادسة ولم يردّ الملك فاروق وَصَل (لمبسون) بسيّارته إلى قصْر عابدين في موكب مؤلّف من السيارات المصَفَّحة، واسْتَلّ أحد الضُباط البريطانيين مُسدّسَهُ وأطلق النار على قفل بوابة القصْر، وانْدَفَعَ (لمبسون) إلى حضرة الملك موجّهاً إليه الكلام لائماً له على عدم تحمّل المسؤولية، قبْل أن يُبرزَ وثيقة في وَجْههِ لِيَتَنازَلَ عن العرش، وإذا لم يوقعْها الملك أنْذره (لمبسون) بأنّه سيلْقَىٰ حالاً «أكثر سُوءاً»[2].

وما كان من الممكن لهذه المواجهة أنّ تكون أقل تَكافؤاً من التي كانَتْ بين (كرومر) و(عباس) حلمي، وقد تكررت مرةً أُخْرىٰ. كان عمر (لمبسون) ستّينَ سَنَةً وطوله سِتّة أقدام وخمس بوصات. ثور بهيئة رجل، يلبس ثياباً من أكبر القياسات، ويَضْطَاد ببُنْدقيّة خردق، ولقد أصابه الملل لدرجة الغَثَيَان ممّا فُرِضَ عليه: «إرهابِ الصَبيّ» بصُورة دوريّةٍ، وأراد إزاحَتَهُ من طريقه إلى الأبد، لذا قال قبل قليل من زيارته لِقصْر الملك: «قليلاً ما تمُر في طريق أحدهم عمليّة إزاحةِ ملك عن العرش»[3]. والنظر إلى هذا (المتنمّر) الامْبراطوري يُلَوّحُ بِوَرَقةٍ بوَجْه مَلِكٍ لا زال نحيف البنية، قبل أسبُوع مِنْ بُلوغِهِ الثانية والعشرين من العُمْر، ما جعل (لمبسون) يُحَدِّث نَفْسَه: «إنّ هذا الرجل سيَنَاله ما يَسْتحِقّه. عِنْدَها رَفَعَ الملك رأسه وطلب مِنه أنْ يُعْطيه «فُرْصَةً أخرىٰ»، ووافق على تَعْيين النحاس باشا»[4]. كان (لمبسون) مُبْتَهجاً ولكنه أسف لأنّه لم يذْهب أبْعَد في مطالبه «لأنّنَا لا نَزَال نواجه حقيقة وجود (فاسدٍ مُفْسِدٍ) على العرش»[5]. كان إذْلال الملك نُقْطَةَ تَحَوُّلٍ منطقية في عملية التفسّخ العَقليّ والجَسَدي التي حوّلت الشاب اللطيف الذي ارْتقىٰ العرش عام ١٩٣٦ إلى بدين ثقيل أُزيح عنه عام ١٩٥٢. بقي فاروق يخادع، أحياناً مع البريطانيين وأحياناً ضِدَّهُم، إلا أنّ ملذّاته حوّلتْه باسْتمرار من سياسي إلى شَهْواني جَسَدي، وكانت النهاية مُنْحرفةً أكثر مِمَّا هي مُفجعة. وأُرسل إلى المنفى في عام ١٩٥٢ حيث أمْضى سنينه الأخيرة في إيطاليا: شخصيّة كاريكاتوريّة ماتت، وكان عمره فقط خمساً وأرْبَعين سنة.

(١) William Stadiem, *Too Rich: The High Life and Tragic Death of King Farouk* (New York: Carroll and Graf, 1991), 201.

(٢) Ibid., 204.

(٣) Ibid., 199, 202.

(٤) Ibid., 204.

(٥) Ibid., 205.

اشْتباك السياسيين والملك مع قوّة أمْبِرْياليّة مراوِغة مخادِعة كان مُدمراً للنظام (الليبرالي). لم يكن هناك مجال لتَعَايُشٍ سعيدٍ طويل الأمد بين المصالح البريطانية وآمال المصريين، بين اسْتِقْلالٍ مِطْواعٍ تلْعب به قوّة أجْنبية خارجية وبين استقلال حقيقي، مثْل التوأمين السياميين المُلْتَصِقَيْن منذ الولادة، إذ يمكن فَصْلُهُمَا جراحياً، لكن أَحَدهما سيموت لكي يَستطيع الآخر العيش لفترة قصيرة. ولم يسقط «العهد الليبرالي» في مصر بفعْلِ (ڤيروس) غامضٍ يَعومُ داخِلاً عِبْر شُبّاكٍ اسْتعماري كولونْياليّ، لأنه إذا كان على بريطانيا أن تبْقى دولة قويّة أمْبِرْياليّة مُسيطرة لم يكن لها خيار آخر غير (لَغْم) النِّظَام الذي أقامَتْهُ هي ذاتها. فالسخْرية المصريّة وانعدام الثِّقة عندما قاربَتْ النهاية لم يوجَدَا بِسَبَبِ نَقْص في الاهتمام بالليبرالية بَلْ بسبب الخَيْبَةِ والآمال المحطمة.

حادثة

لم يُكْشف عن إهانة فاروق أمام الشعب المصري إلّا بعد انْتهاء الحرْب، ولكن الدراما السياسيّة كانت تجري أمام عيون الناس، وما لم يُشَاهِدْه هؤلاء كان باستِطاعتهم تصوُّرُه. في الجيش اسْتاء الضباط ذُوو الرُّتَبِ المتوسّطة من شرٍّ مضاعَفٍ: الأوّل هو الحكم والسيطرة الأجنبيّان، والثاني الفساد المُسْتشري في النظام السياسيّ، ولذا تآمرُوا من أجْل اسْتِلام السُّلْطة من أيدي الصَفْوة الحاكمة الفاسدة غير الكفوءة عندما تحين الفُرْصَةُ المناسبة. وفي أواخر الأربعينات، وبتأثير كَشْفِ الشَّعْب للفساد السياسي، والفَضَائح المتعلقة بالنتائج المشؤومة للحرب في فلسطين، والاغتيالات السياسية، والمعارضة الشعْبيّة الوطنية للسيطرة الإنكليزية ـ الفرنسية على قناة السويس، والوجود المكثّف للجيش البريطاني في منطقة القناة، بدا أن هذه (الفرصة) المنتظرة تقترب بسرعة. في تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٤٧ كان إلغاء المعاهدة الإنْكليزية ـ المصريّة لعام ١٩٣٦ من جانبٍ واحدٍ أمْراً اعْتُبر في لندن تَحَدّياً لا يُمكن تجاهله، ولم يكن باسْتطاعة بريطانيا الانتظار فقط حتى تسقط الحكومة المصرية من تِلْقاء نفسها. وفي اتّجاه هذا التفكير طُبِخَتْ خِطَة لإثارة حادثةٍ في قناة السويس، ربّما كانت معركة كبرى مع الإرهابيين المصريين الذين يهاجمون، على أية حال، القوات البريطانية تحت شعار «كتائب التحرير»، أو «فرض مزيدٍ من التدابير القاسية للتحكُّم والضبْط» والتي تقود إلى مواجهة تُحَوِّل بريطانيا نتائجها لصالحها[1].

وفي الخامس والعشرين من كانون ثاني ـ يناير ١٩٥٢ حوصر مركز بوليس

(١) Hoda Gamal Abdel Nasser, *Britain and the Egyptian National Movement, 1936-1952* (Reading, UK: Ithaca Press, 1994), 232.

الإسماعيليّة مُدّعين أنّه أصبح قاعدة للهجمات على الجنُود البريطانيين، وطلب القائد البريطاني تسْليم الأسلحة وطرْد البوليس المصري من منطقة القناة. وعندما طلبتْ الحكومة المصرية من رجال البوليس الثبات في مركزهم فتحَتْ القوات البريطانية النار عليهم وقتلتْ أكْثر من خمْسين منهم وجَرَحَتْ الكثيرين. وفي اليوم التالي تحوّلت مظاهرة خارج قصْر عابدين إلى شغَب واضطرابات وإحْراق ضدّ الأوروبيّين عموماً، وضد الطبقة العليا ـ الحاكمة ـ التي تمثّل رموز الوجود الاستعْماريّ في مصر. والبريطانيّونَ قلِيلو الحَظّ (والكثير منهم من كبار السّن المقيمين منذ مدّة طويلة في القاهرة) بالإضافة للأجانب الآخرين، هوجموا وقتِلوا، وأُحْرِقَ فندق شِبَّرْدْ بكامِلهِ، ونُهِبَ مقهى (غروبي)، وحُرِقَ نَادِي سباق الخَيْل وبَنْكِ (بارْكْلِي) ونُهِبَتْ المخازن الحديثة. وكَتَب عبد الناصر أن العملية «خطّطَها البريطانيون، حتّى أدَقّ التفاصيل: التوقيت واحتمالات النتائج على كل المستويات»[1]. من الصَّعْب الاعتقاد بأنّ الحكومة البريطانية كانت ساخرة تماماً إلى هذا الحد، ولكن لا بدّ من أنّها كانت تعلم بأن هجومَ قوّاتها في الإسماعيلية سيُعَرِّضُ حياة مواطنيها أنفسهم ـ مع بقية الأجانب ـ للخطر. فضرْب الإسكندرية بالمدفعية عام ١٨٨٢ وقمْع الحركات الوطنية عام ١٩١٩ كان الردّ عليها انتقاماً رهيباً ضد الأوروبيّين المعَرَّضِين، لذا من الصعب التحجُّج بعدم وجود سوابق لحريق القاهرة، ولقد نجحت إثارتهم على المدى القصير. أعلن فاروق الأحكام العرفية وَمَنْع التجوّل، وعُزِّزَتْ الحراسة حول قصْر عابدين والسفارتين البريطانية والأميركية، وحُلّتْ حكومة الوَفْد وعُيِّنَ علي ماهر باشا رئيساً للوزراء، ولكن تبيّن أن المدى القصير كان قصيراً جدّاً بالفعل. وفي (٢٣) تموز ـ يوليو ١٩٥٢ خرج (الضُبّاط الأحرار) من ثكناتهم و(كَنَسوا) بقايا جيل الوطنيين الذين خرجوا للشوارع متظاهرين عام ١٩١٩ ضدّ الاحْتِلال البريطاني[2]، وبدأ، في نهاية الأمر، عهد الثورة العربية. وفي العراق اقتبس الضباط الشباب نمط الضباط الأحرار في مصر واسْتَلْهموا مِنهم القيام بالدفْع الأخير ليُنْهوا أربعة عقودٍ تقريباً من الإخضاع والخُضُوع، أوّلاً عن طريق الغَزْوِ والاحتلال، ومن ثَمَّ عبْرَ «التلاعُبِ» بالحكومات «المستَقِلّة».

(١) Hoda Gamal Abdel Nasser, *Britain and the Egyptian National Movement, 1936-1952* (Reading, UK: Ithaca Press, 1994), 236.

(٢) For a useful account of the turmoil in Egypt before the revolution, see Charles Tripp, «Egypt, 1945-1952: The Uses of Disorder», in *Demise of the British Empire in the Middle East: Britain's Response to Nationalist Movements, 1943-55*, ed. Michael J. Cohen and Martin Kolinsky (London: Frank Cass, 1998), 112-41.

٥ ـ حروب صغيرة في العراق

كانت المرونة طابع كل الترتيبات الأمپْريالية في العالم العربي: ملكيات دستورية في مصر والعراق وانْتداب في فلسطين وملك في الأردن ومشيخيّات مدعومة بالرشوة في طول وعرض الخليج، ودعمْ لديكتاتور في إيران يَعْتني بالمصالح البريطانية النفطيّة في نفس الوقت الذي يزيد فيه مطامعه المتوثِّبة. فوائد من احتكار الشركة الأنكلو ـ فارسية (الأنكلو ـ إيرانية بعد ذلك) في إيران التي أُضيف إليها الوارد من شركة النفط العراقية الذي كان له منها ٢٣,٧٥٪ من الأسهم، وما بَقِيَ قُسِّم على شركة شِلْ الهولندية الملكية والشركة الفرنسية للبترول ٢٣,٧٥٪ من الأسهم لكل منْهما (أقل بقليل مما وُعِدت بها مبدئياً أي ٢٥٪). شركة سْتَنْداردْ أُوْيل ـ نيوجرسي وسكوني ڤاكْيُوم أُوْيْلِ (وتسمّى الآن موبيل أُويْل) ١١,٨٧٥٪ لكلٍّ منْهما وللسيِّد كالُوسْتْ كُلْبِنْكِيَانْ ٥٪.

في بلاد ما بين النهْرين خُلِقَتْ دولة جديدة كُلِّيّاً. ومنذ الاستيلاء على بَغْداد في القرن السادس عشر، كانت المنطقة مُقَسّمة إلى محافظات عثمانيّة، والأراضي التي حُوِّلَتْ إلى العراق كانت تسكنها مجموعات عَصِيّة من القبائل والأديان والإثنيّات ـ القوميات ـ ومناطق لا معنى لتجميعها لولا مَنْطِق البِترول الرابط. وحُفرتْ الآبار الأولى بنجاح في منطقة كركوك شمال بغداد عام ١٩٢٧، ونُقِلَ البتْرول بأنابيب إلى مصَبّات في فلسطين وسورية، وتوسّع الإنْتَاج النَّفْطيّ بعد ذلك مِن حقول حول الموصل والبصرة. والبَشَرُ الذين كانوا يعيشون فوق هذا الاحتياطي النفطيّ في شمال ما بين النهرين كانوا خليطاً إثْنِيّاً دينياً قَبَليّاً من مسلمين سُنّة، أكراد (في غالبيّته)، والعرب والتُرْكمان، وتشكيلة من المسيحيّينَ من مختلِف الطوائف، واليهود واليزيديين وبَعْض الأكراد الشيعة. واعتبر الأكراد الموصل متراساً عَرَبيّاً يتمدّدُ في مناطق يحسَبُونها لهم، وكركوك جِزْء لا يتجزّأ من الوطن التاريخي للأكراد الذي سَيَنْضَمُّ يوماً ما للدولة الكردية المستقلة التي يرونها ستتحقق عام ١٩١٩[1].

(١) For quote, see Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton: Princeton University Press, 1978), 869.

ادعاءاتهم هذه رفضتها بشِدّةٍ المجموعات العرقية والدينيّة الأخْرَى في المدينة، من بينها التركمان الذين اسْتفَادوا من الودّ والدعْم اللذين ترسَّخا عن طرق الروابط العائليّة والإثنية مع الأتراكِ عِبْر الحدود، التي تضُمّ عدداً لا بأْس به مِن الأكراد أيضاً، وكانتْ الحكومة في أنقرة تعْتَبِر ادعاءات الأكراد العراقيين تَهْديداً مُحْتَملاً لاسْتِقرار تركيّا. دعْم بريطانيا المتقطِع للحكْم الذاتي للأكراد أثار مخاوف العرب أيضاً: وفي رأي ملك العراق (فيصل) في التنازلات التي قدمها البريطانيون (اعْتِبَار اللغة الكردية لغة رسْميّة في العراق وتعْيين رسميين أكْراداً في المناطق الكُرْدية) «لن يكتفي بها الأكراد لمدّةٍ طويلة، لأنّ مطالبهم سَتَزِيد بعد كُلّ تنَازلٍ لهم إلى أن يتَبنّوا النِّضَال من أجل الوحدة والاستقلال وهو ما يمكن أن يَجُرّ العراقَ للحرب مع إيران وتركيا».

وفي المقاطعات ـ المحافظات ـ الغرْبيّة على الحدود مع سورية، فإن غالبيّة السُكّان هم من العرب السنّة، ولكن في الجنُوب، بين دجْلة والفرات، من كربلاء حتى البصْرة، كانت غالبية السُكّان من الشيعة. وكما هو الأمر في مناطق أخْرى فإن الولاء القبلي هو الطابع المسيطر في الهويَّة بالإضافة للدين، أمّا بغداد فكانت مزيجاً متعدّداً، مع عددٍ لا بأسَ به مِنَ اليهود.

في آذار ١٩١٧ دخل الجنرال مُود «المدينة الأسطورية» بغداد على رأْس قوّةٍ لِحملةٍ بريطانية مُنْتَصِرة[١]. وفي إعلان للناس عدَّدَ (مود) ما تريده بريطانيا لهم. كانَتْ هذه رغبة ملكه وبَلَدِهِ «أنْ تَزْدَهِروا مِثْل ما كنتم في الماضي عندما كانت أرضكم خصْبة، وعندما أعْطىٰ أجدادكم للعالم الأدب والعلوم والفنون، وعندما كانت مدينة بغداد إحدى عجائب الدُّنْيا». ليس لدى بريطانيا رغبة في فَرْضِ حضارة غريبةٍ عنهم، بل على العكس لقد أمِلَتْ بريطانيا «أن يَرْتَقِي العربَ مَرّةً أُخْرىٰ إلى مستوىٰ العَظَمةِ ويَشْتهروا بين أمم الأرض»[٢]. وفي تشرين ثاني عام ١٩١٨ كَرّرَ البريطانيُّون والفرنسِيّون هذه النَوَايا الحَسَنَة في بيان مُشْتركٍ عن مُستَقبَل «المناطق المحرَّرة» في الشرق. والآن، وبعد هزيمة الأتراك، فإنّ هدفهم في سورية وبلاد ما بين النهرين هو «التحرير لكامل الناس الذين طالما قاسوا من قَهْر الأتْراك، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تَسْتَمِدّ سلطتها من المبادرة والاختيار الحُرَّين للسُكّان الأصْليين»[٣].

(١) Edmund Candler, *The Long Road to Baghdad*, 2 vols. (London: Cassell, 1919), 2:97.

(٢) For full text, see Sir Maude Stanley, «*The Proclamation of Baghdad*», Harper's, May 2003. See also Sir George Buchanan, *The Tragedy of Mesopotamia* (Edinburgh: William Blackwood and Sons, 1938), 169-72.

(٣) *Middle East and North Africa* 2004, 49.

ولقد قوّتْ هذه التصريحات الآمال التي سرعان ما خابَتْ وأُحبطت. فَقُبول بريطانيا الرسمي لانْتداب جمعية الأمم في (٣) أيار عام ١٩٢٠، أثار المظاهرات في طول وعرض الأراضي المحتلة، عندما دافع (أغوات) الأكراد ومشايخ السنّة ومجتهدو الشيعة عن المصالح القبليّة والدينيّة والعِرْقية، وتألّفت الجمعيات السريّة وأُعلن الجهاد. وفي آب ـ أغسطس ١٩٢٠ أجبر مُسْتوى المقاومة المرتفع الحكومة البريطانية على الإعلان «عن وجود حالة حَرْبٍ في بلاد ما بين النَّهْرين»[١].

كانت الجيوش والقوات الجويّة والمجنّدون الأشوريون والضبّاط السياسيون البريطانيّون المنفردون العاملون في محطّاتٍ بأجْزاء مختلفة من بلاد ما بين النَّهْرين هي الرموز المسيطرة للاحتلال الأجنبي. وفي شباط ـ فبراير ١٩١٨ أُلغيت إجازة الكابتن (و. م. مارشال) بقصد الزواج عندما وَصَلتهُ الأوامر وأُرْسِلَ إلى مدينة النجف المقدّسة لدى الشيعة، واغْتياله هناك في آذار ـ مارس من قِبَل المتسَلِّلين الذين تغلّبُوا على حرسه القليل العدد من الجنود البِنْجَابِيّين، تَبِعَهُ عمليّات قَتْلٍ مشابهةٍ: الكابتن (أ. س. بيرسُنْ) مساعد الضابط السياسي، قَتَلَهُ رجال قبائل أكْرَادْ قُرْبَ (زاخو) في نيسان عام ١٩١٩، والكابتِنْ (ر. هـ. د. ويلّلي) ضابط سياسي قُتِلَ في أحمدية بتموز ومعه (الكابتن هـ .مكدُونَالْد) و(سايِر ر.ترّوپ) مع المتطوعين المرافقين لهم؛ السيد (ج. هـ. هـ .بِلْ) الإداري الأمبريالي المُجرّب المعيّن كمسؤولٍ عن الموصل، قتله أكْراد في كمينٍ قُرب (أكرا) في تشرين ثاني، وقُتِلَ معه الكابتن (ك. ر. سكوت)؛ والكابتن (سْتيوارت)، ومجنّد عربي مرافق، إذْ أُطْلِقَتْ عليهم النار في (تَلْ عفر) في حزيران عام ١٩٢٠ فَقُتِلَ مع حُرّاسِهِ؛ السرجنْتْ (لُولِرْ) والسرجنت (وُوكِرْ) قُتِلا بقُنبلةٍ؛ الكابتن (ج. إ. بارْلُو) قُتِل بعْدما هرب من مُعْتَقِليه قرْب الموصل في نفس الشَّهْر؛ ليوتنانْتْ كولونيل (ج. إ. ليتشْمَنْ)، ضابط سياسي، (لورَنْسْ الثاني) وحامل وسامَ الجمعية الملكيّة الجغرافية لِسَفَرِهِ عِبْر الشمال الشرقي لشِبْهِ الجزيرة العربية عام ١٩١٠، قُتِلَ في آب ـ أغسطس ١٩٢٠، بإطلاق النار عليه أوّلاً ثم أُجْهِزَ عليه بسيف على يد زعيم قَبلي (الشيخ دَهْري) خلال اجتماع في (خان نُقْتا) الواقعة بين بغداد والفلوجة؛ الكابتن (و. ت. ريغْلِي) مساعد ضابط سياسي؛ الكابتن (بْرَاْدْفيلد) قائد فرقة مجنّدين عَرَب، واثْنان من المدرّبين البريطانيين للمجنّدين العرب، والكابْتِن (إ. ل. بوكانان) ضابط يَعْمل في دائرة الريّ، قتلوا أيضاً في آب ـ أغسطس، خلال انْتِفاضة في شهْرَبَان، (٢٧) ميلاً إلى الشمال من بغداد؛ الكابتنْ (ج. هـ. سَلمُونْ) قُتِلَ أواخر آب عندما كان مسجوناً في كِفْري، بين بغداد

(١) Adelson, *London*, 185.

وكَركوك. العديد من هؤلاءَ الرجال كانوا يحملون أرفعَ الأوْسِمة، وهم من ضباط الحرب العالمية الأولى؛ وسيموت عدد آخر من هؤلاء الضباط في السنين التي تلت في كمائن أوْ خلال العمليات في مواجهة الأكراد والعرب.

وقَتْلُ (مارشال) اعْتُبِرَ «مرحلة دقيقة» بالنسبة للسلطات المحتلّة في بغداد، والعقاب الجماعي القاسي الذي حَلّ بالنجف كانت الغاية مِنْه تحْذير «العناصر المتعصِّبة» في مناطق أخرى من بلاد ما بين النهرين[1]، والدعوات السخيفة للرحمة واقتراحات للتحْكيم من قِبَل آيات الله الشيعة في النجف لم تلق ردّاً إلا الرَّفْض. وحُوصرت البلدة بالقوات المسلحة ومُنِعَ عنها مؤونة الغذاء والماء حينما كان وُجَهَاؤُها يَدْرسُونَ المطالب التي قُدِّمتْ للبلدة. وبعد عشرة أسابيع، وافق وجهاء المدينة على تقديم «قادة التمرّد». رجلان فقط قَتَلا (مارْشال)، ولكن اثْني عَشَر رجلاً أُعْدِموا في الساحة العامّة بالكوفة في (٣٠) أيار بعدما حوكموا أمام محكمة عسكرية مكوّنَةٍ من ثلاثةِ حكّام؛ وآخرون سُجنُوا، ونُفِيَ مائة من المشْبوهين إلى الهند واعتبروا مساجين حرب، وفرض على المدينة كلها ضريبة قدرها خمسون ألف روبيّة.

في أيّار ١٩١٩ أعلن الزعيم الكرْدي الشيخ محمود، رئيس عشيرة بَرزان، نفسه حَاكماً لِكُلّ كردِسْتان بعد أن سجن الضباط البريطانيين في السليمانية. وعندما أُرسِلَ رَتْلٌ من القوات البريطانية من كركوك صُدّ وعانى العديد من الإصابات، وخَسِرَ أربع سيارات مُصَفّحة وتِسْع عشرةَ عربة (ناقلة جُند) من نوع فورد، قبل أن يَتَغَلّب البريطانيون على الأكراد في معركة بالسلاح الأبيض في مضيق جبلي قُرْب (شَمْشمال) في حزيران[2]. وأُسِرَ الشيخ محمود وأخوه، وقُدِّمَ زعيم برزان إلى محكمةٍ عسكريةٍ فادّعىٰ إنّها محكمة ليست كفوءة أو مُخْتَصّة بمحاكمته. وعندما زاره (أرنولْدْ ولْسُون)، عندما كان في المستشفى، سرد أمامه نِقاط الرئيس وِلْسُون الاثنتي عشرة (عن الحق في الاستقلال الذاتي لرعايا الامبراطورية العثمانية السابقة)، واقْتَبَسَ من الإعلان الإنكليزي ـ الفرنسيّ لعام ١٩١٨، كانت ترجمة بالكردية مكتوبة على أوراق منثورة من القرآن التي كانت مربوطة حَول ذراعه مثل حجاب[3]. وخلال ذلك استمرّت العمليات العقابية لكل المناطق الكردية، حيث قُتِلَ ضُبّاط سياسيون أوْ عسكريّون، والأغوات الذين اتُّهموا بِقَتْلهم اعتقلوا وأُعْدِموا وأُحرِقَتْ قُراهم. وخلال ثلاثة أشهر من الحملات قُتِل (١٣٧) ضابطاً وجندياً أغلبهم من الفِرقَ الهِنْديّة، وهي خليط من مجموعات عرقية ـ دينيّةٍ كانت تحت حُكْم الاحتلال البريطاني، وَهُم

(١) Wilson, *Loyalties,* 74.

(٢) Ibid., 138.

(٣) Ibid., 139.

يُسْتغلون الآن لِتَقْوية ودَعْم الاحتلال البريطاني في مناطق أُخْرى، أمّا الإصابات بين الأكراد فيمكن الافتراض بكل أمانة إنّها كانت أكبر وأشد.

نتائج مؤثرة للقتل بالأسلحة الرشاشة

في عام ١٩٢٠ تَبَلْورتْ الانتفاضات في كلّ العراق كثورة عامّة قوامها أكراد وتُرْكمان وشيعة وسُنّة من العرب المسلمين. والسِّيرْ پِرْسي (كوكْسْ)، وأظن أنّي مصيب، قرّرَ إخضاع القبائل بالقوّة. هذا ما كَتَبَتْهُ (جِرْتْرودْ بِلْ): «لم يكن هناك طريقة ممكنة أخرى لحملهم على تسْليم أسلحتهم أوْ لِتَلْقينِهم ألَّا يَقُومُوا بكلّ خفّةٍ بالثورة حتّى ولو قال لكم رجال دينكم أن تفعلوا ذلك...؛ على كل حال من الصعب إحْراق القُرىٰ في طرفٍ من أطراف البلد على يد الجيش البريطاني، ومن ثم التأكيد للشعب في الطرف الآخر إنّنا حقّاً سَلَّمْنَا المسؤولية للوزراء الوطنيين المحلّيين»[١].

والمستوى العالي للمقاومة فَرَضَ القرارات التي اتُّخِذَتْ في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي دعا إليه (ونستون تشِرتشِل) سكرتير وزارة المستَعْمرات، للبحث في كلّ موضوع السياسة البريطانية في الشرقِ الأدْنى. وخرج مؤتمر القاهرة بقرار إجلاء غالبية القوات البريطانية والاستعمارية ـ الكولونياليّة ـ من العراق في أقْرب فُرْصَةٍ عمليّةٍ سانحة، وسَتَحِلّ محل هذه القوات قوّات محلية وطنية! بقيادة ضُباطٍ بريطانيين ومدعومة بسلاح الجوّ، ولقد حُسِبَ أن هذا المزْج، بين القوات البريّةِ وسلاح الجو، سَيُقَلِّلُ، إلى حدٍّ كبيرٍ، من مبلغ الخمسين مِلْيُون جنيه ـ نفقات الاحتلال ـ. وتركيب الأسلحة الرشّاشة على الطائرات الحربية كان التقدُّم التِكْنُولوجي الذي حَدَث خلال الحرب، وتأثير اسْتِعْمالها ضدّ الثوار في المناطق المعزولة قد أثبتَ جَدْواه قبْلَ القرار الذي اتُّخِذَ لِجَعْلِ القوّةِ الجويّة العُنْصُر المركزيّ في الحرب على العراق. ولقد لاحظ (أرنولْد ولْسُن) الآثار والنتائج: «لَقد شارَكْتُ في الغارات الجويّة على بعض القرى الكردية التي كان سُكّانها قد قتلوا الضُبّاط السياسيين، وفي ضرب ثوّار الشيخ محمود بالرشاشات. وهكذا تعلمت شيئاً عن الإمكانيات الكامِنة في السلاح الجديد»[٢]. فالطائرة هي أيضاً سلاح نفساني في الحرب: لقد كان صوت الطائرات المُقْتَرِبَة وَحْدَهُ كافياً لِترْويع وإرْهَاب القرويين.

وبدون سلاح الجو الملكي البريطاني ربما كانتْ بريطانْيا سَتَخْسَرُ العراق، قبْل إقامته تقْريباً. ولقد كَتَب وِلْسُون: «لا مجال للإنْكار بأنّ قرار الضَغطِ على العراق

---

(١) *The Letters of Gertrude Bell*, ed. Lady Bell, 2 vols. (London: Ernest Benn, 1928), 2:575.

(٢) Wilson, *Loyalties,* 238.

بواسطةِ السلاح الجوّي الملكي مَكَّنَ بريطانيا من الاحْتِفَاظِ بانْتدابها للعراق، وتحْت أيّ نِظام آخر كانت كُلْفَةُ الاحتِفَاظ بالحامِيَة العسكريّة هناك ستكون مُرْتفعةً جدّاً، مَهْما اخْتُصِرَتْ أعْدَادُها، ولَكَانَتْ جُهودُها غَيرَ مثمرةٍ نظراً لطول مسافات المواصلات اللازمة»[١]. كان (تشرشل) يريد اسْتِعْمَالَ سِلاح آخر أيضاً «أنا أؤيد بقوة استعمال الغازات السامة ضد القبائل غير المتمدنة ـ أي المتوحّشة ـ!»، هذا ما كَتَبه في محضَرٍ إداريّ للمكتَبِ الحربي. «يجب أن يكون التأثير النَّفْسِيّ جيّداً لِدَرَجة يخفِّفُ الخسارة في الأرواح إلى حَدِّها الأدنى. ليس من الضروري اسْتِعْمال الغازات الأشد فَتْكاً وقتلاً، إنما يمكن اسْتِعْمال غازات تُسَبِّب ضرراً شديداً وتَنْشُر إرهاباً حَيَوِيّاً، وبدون أنْ تَتْرُكَ آثاراً مرضيّةً دائمة في غالبيّة مَنْ يُصَابُون بها»[٢]. وتبْعاً لذلك، حُثّ سلاح الجو الملكي في العراق «على اسْتِعْمال قنابل غاز الخردَل التجريبية التي تُعاقِبُ «المحليّين»! المتحجّرين عناداً بدون إحْداث إصابات بالغة فيهم»[٣]... ويبدو أن هذه القنابل لم تُسْتَعْمَل أبداً. لقد بَرْهَنَتْ الأسلحة التقليديّة أنّها كافيَةٌ: القنابل و«الرشّاشات كانَتْ فاعلة»، فقد كانت تُقذفُ وتُرَشّ من الطائرات مُصَاحِبَة للقوّات البريّة المكوَّنة من المُشاة والمدفعِيّة والفُرْسان والسيارات المدرّعة ومدافع الجبال وبنادق (لويس) المحمولة على سيارات شَاحِنَة (موديل فورْد)، وَتَعِبَ الثوّار تدْريجيّاً وأُرْهِقُوا[٤]. ولم تمكّن القوات الجوية بريطانيا من ضغط المصروفات فقط، بل مكنتها من نقل القوات إلى إيران ليدخلوا صراعاً ضد البَلَاشِفة الروس من أجل السيطرة على القوقاز.

مزيج العمليات الجويّة والأرضية أبْطأتْ الثورة ولم توقفها، أما تدمير القُرىٰ والمحاصيل وتوْقيف زعماء القبائل والقيادات الدينيّة فقد زادتْ الأمور سوءاً في الغالب. وفي صيف عام ١٩٢٠ كانت الأسماء التي سيسمع بها، ويشَاهدها القراء والمشاهدون في العالم، ويعْتادون عليها، بَعْد الغزْو الأنكلو ـ أميركي للعراق عام ٢٠٠٣، هي نفسها مَراكز المقاومة والقَهْر: الموصل، الفلّوجة، الرمادي، الناصرية، الحِلّة، النجف، الكوفة، بعْقوبة وتلْعفر، بالإضافة للمدن والقرىٰ في الشمال الكردي. وبُنِيَتْ بسرعةٍ المعتقلات لسجْن مقاتلي القبائل والعشائر لمنْعِهم من قطع طرق المواصلات (السكك الحديد وخطوط التِلْغراف)، ولِمَنْع بغداد من التحوّل إلى

(١) Wilson, *Loyalties*, , 239.

(٢) Departemental minute to War Office, May 12, 1919. See the collection of documentary excerpts headed «Winston Churchill's Secret Poison Gas Memo,» July 29, 2004, Center for Research on Globalisation.

(٣) Adelson, *London*, 196-97.

(٤) Ibid., 185.

جزيرة صغيرة في بحر الثورة والتَمَرُّد. وبَعْضُ القِتالِ الأشَدّ حَدَث في الجنوب، وحُوصِرَت الحاميات العسكرية في السماوة والرميثة والكوفة ولم يُفَك الحصار عنها إلّا بعد الخسائر الشديدة في صفوف البريطانيين والقوات الكولونيالية ـ الاستعمارية ـ. وحين وَصَلَ رَتْلٌ من القوّات والمدفعيّة إلى مدينة الرميثة كان قد قُضِيَ على ثُلثِها ما بين قَتْلى وجَرْحَىٰ. ولو لم تسقط القوّات الجويّة الملكيّة رزماً من الذخيرة والطعام بعد أن أغارَتْ على رجال القبائل الذين حاصروا القوات البريطانية لكانت النتيجة أسوأ بكثير. ولقد دام حصار الكوفة ثلاثة أشْهُر. وفي أواخر أيام المعارك والحصار أُجْبِرَتْ القوّات البريطانية على أكْلِ أفْراسها وأحْصِنَتِها من أجل البقاء، كذلك صُودِرَتْ الزوارق الحربيّة على نهر الفرات ثم دُمِّرَتْ. وَفَكّكَ ثُوّارُ القبائل والعشائر الخُطوط الحديديّة والقاطرات المسلحة ثم قَتَلُوا الضُبّاط البريطانيين والقوّات الهنْدية التي كانت تحاول حماية الضُبّاط والقاطرات المسلحة وحماية نَفْسِهَا.

والنَّكْسة التي سَبَّبَتْ الصدْمة الأكْبَر في لندن هي تدمير رَتْلٍ عسكري بأكمله على يد مقاتلي العشائر الذين هم، افْتِرَاضاً، لا يعادلون قواتٍ نظاميّة مسلحّة حَسَنَة التدريب، في مواجهة كادتْ أنْ تكون معركة نمُوذَجيّة تقريباً. وبعد أن حاصر الثوارُ في ناحية الحِلّة (جنوب بغداد على نهر الفرات) مدينة الكوفة واحْتَلّوا بلْدة الكِفْل، أُرْسِلَتْ قوّة عسكرية مُكوّنة من ثلاث سرايا من فوج مانْشِسْتِر الثالث ومعها سريّة من السيخ، وسريّتان من خيّالة السنْد الخامسة والثلاثين ومدفَعية الميدان، لإجلاء الثوّار عن المدينة.

وعندما حاولت هذه القوّات سَحْب مدافع الميدان وسَوْق المركبات ذاتِ العجلات في منطقة تضاريس قاسية تأثرت بشدّةٍ ارْتِفاع درجة الحرارة، وقَبْل خمسةِ أمْيال من بلدة الكِفْل أُلْغِيَتْ العملية العسكرية. وفي (٢٤) تموز هاجمت الطابور المنْسَحِب أعداد كبيرة من رجال القبائل المتحصّنة بصورةٍ جيدة في مواقعها، فهزمته. كانت خسائر البريطانيين (١٨٠) قتيلاً و(٦٠) جريحاً و(١٦٠) أسِيراً[١]، أمّا ما اسْتَولَى عليه الثوار من أسلحة فكان كالتالي: مدفع ميدان، سبع قِطارَات من الذخيرة، (١٢) مدفعاً من مدافع (لُوِيْس) و(٨٩) شاحنة للنَّقْل.

في ربيع عام ١٩٢١ كان مجموع قَتْلىٰ الجيش البريطاني في العراق (٨٧٦) (بمن فيهم الضُبّاط والضُبّاط المُتَطّوعُون) وعدد الجرحَىٰ (١٢٢٨)؛ أمّا الإصابات بين الثوار الوطنيين فكان تقديرها (٨٤٥٠) قتيلاً أوْ جريحاً باسْتِثْناء المدنيين. لم يكن الأمر حَرْباً بين جَيشين، ولو أنّ بَعْضَ الثُوّار قاتلوا، ولديهم تجربة سابقة اكْتَسَبُوهَا

(١) Wilson, *Loyalties*, 278-79.

عندما خدموا إجْبارياً في الجيش العثماني: كانت حرب عصابات للمقاومة.. حرب الريفيين المتضامنين مع المدنيين الذين حملوا السلاح للدفاع عن عائلاتهم وبيوتهم وقراهم ومدنهم، كانت القبيلة والدين في مواجهة جيش مُحْتَلّ.

وفي بريطانيا صُدِمَ الرأيُ العام من مدىٰ الهزائم في العراق، وبَدَأَت التَّسَاؤلات عن السبب في الوجود البريطاني كلّه هناك. «نحن قبلْنا الانتداب ـ على العراق ـ لكي نُحَسِّنَ حياة هؤلاء الناس وليس لِقتالهم». هذا كان تعْليق جريدة (التايمز) في مقال افتتاحي في الرابع من آب ـ أغسطس. فالبلشفيّة والمكائد التُّركيّة والشريفية (نِسْبَةً للشريف حسين) لم تُعَد تَفْسِيراً كافياً للعداء العربي «عندما يواجه طابور أُرسِلَ للنجدة ثلاثة خُطوطٍ من الخنادق لرجال مسلحين بالرشاشات والبنادق والقنابل كما جَرَىٰ قُرْب (الرميثة)، هناك أشياء أكْثر من تمرّد مُتقطّع يواجهنا، وعندما تُقْطَع وتُخرَّبُ خُطوط السكة الحديد المفيدة، ويُسْتَوْلىٰ على آلياتنا وشاحِنَاتِنا وتُقْطعُ أسلاكُ التلغراف، يحِين وَقْتُ التخلُّصِ من ادعائنا بأننا مُحَرِّرين». وبعد أُسْبوعَيْن من هذا المقال، أُجْبرت الصحيفة على سوق انْتِقَادات أكثر قوَّةً (كانت ترديداً أوْ ربّما حَثّاً، بعد وصول رسائل للمُحَرِّرين من شخْصيّة محترمةٍ ذات خِبْرة بالشرق الأوسط مِثْل: ت. إ. لورنس، وفالنتاين شيرول): «هل صحيح ودقيق تسْمِيَة القبائل المتورطة في الثورة ببلاد ما بين النهرين: ثوّاراً؟ وضدّ أي سُلْطةٍ يثورون؟، فَبِلَادُ ما بين النَّهْرين لا تشكل جزءاً من الامبراطورية البريطانية»[١].

كان مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ هو الاعتراف الرسمي للحكومة البريطانية إنّه: حتى ولو بميزة القوات الجويّة المتوفّرة لم تنجح اسْتَراتِيجيتنا في العراق. ولا بد من إحْداث تغْيير. من الأمور الأساسية إقامة حكومة ـ هناك ـ لها المُقَوّمات الدوليّة والسلطة الشرعية لتؤكّد مطالبة العراق بالموصل وبتْروله، في مواجهة محاولات الكماليين ضَم المِنْطقة إلى تركيا. وتبْعاً لذلك اتُّخِذَ القرار بإقامة ملكيّة دستورية في العراق، والتَّمَسُّك بالوعد بالاستقلال في المستقبل القريب وليس البعيد.

اسْتِفْتاء بدون مُسْتَفْتين!

نُصِّبَ الملك فيصل كأوّل ملك للعراق في (٢٣) آب ـ أغسطس ١٩٢١. ولقد أخرجه الفرنسيون من سورية ليحكم في بغداد وعينه لم تَزَلْ على دمشق؛ وخطَّط الهاشميون لوحدة الهلال الخصيب ـ العراق وسورية وشرق الأردن ـ تحت حكمهم لكي يصبح موضوعاً متواتراً في السياسات العربية لثلاثةِ عقودٍ تالية. كان فيصل رَجُلاً

(١) Editorial, *Times,* August 19, 1921, 11.

لائقاً ولكنه فَقَد الأمل في كسْب ثقة العراقيين. كان هو اختيار المحتلّ، وهو من خارج العراق. كان حجازيّاً. كان مسلماً سُنّياً في بلد كان جنوبه من الشيعة في غالبيّتهم. لم تكن له ارتباطات قبلية ليستنِدَ إليها، ولقد دُسَّ على البلد عن طريق استفتاء بسؤال واحد: ـ نعم لفيصل ملكاً، أمْ لا؟. وكان هذا مهزلة ساخرة إلى حدّ ما[1]. ورَتّب التصويت لجان محلية شُكِّلَتْ بالتعاون مع البريطانيين؛ والذين سمح لهم بالتَّصْويت ليس الشعب بمجموعه بل هم الأعيان وغيرهم من رجال الثورة في النواحي التي أقيمت فيها اللجان. النتيجة كانت ٩٦٪ لفيصل و٤٪ ضدّه (نفس نسبة الذين صوّتوا من العراقيين لصدام حسين للرئاسة في الثمانينات من القرْن الماضي)، والنسبة القليلة ممن رفضوه كانوا فِعْلاً من ترْكمان ناحية كرْكوك ومن الأكراد الذين أُصيبوا بخسائر كبيرة في الهجمات البريطانية البرية والجوية، لذا، أُهمل موضوع الاستفتاء كلياً إلى حد كبير.

وفقدان الأساس الشعبي هذا جعل من الصعب على فيصل العمل لمصلحته الخاصّة، ناهيك عن مصلحة بريطانيا، ولكن، ابتداءً، حاول على الأقل أن يكون سيّد نفسه، وفي خلال سنة كان رَفْضُ الملك المصادقة على المعاهدة التي تُشرِّعُ الانتداب قد أجبر أوّل حكومة عراقية على الاستقالة. ولقد انزعج تْشِرْشِل بصورة شديدة، وكتب في اليوم نفسه الذي استقبل الملك فيه المهنئين في بغداد للاحتفال بارتقائه العرش قبل عام، في (٢٣ آب ١٩٢٢): «إن فيصل يلعب دوراً حقيراً وخيانياً بالنسْبة لنا، ويجب البحث في مسألة إزاحته عن العرش و/أو ترحيله، وأظن أنّ (كوكس) يستطيع بدون شك حفظ النظام في بغداد»[2]. كان من بين ضيوف الملك للاحتفال بِتنْصيبه زعماء كان البريطانيون يعدُّونهم من متطرفي الأحزاب الوطنية القومية، وقد تجمعوا كلهم في إحدى شرفات الشقة الملكية في ساحة السرايا عندما صعد السِّيرْ بيرسي كوكْس، المندوب السامي البريطاني، الدرجات ليُقدّم احترامه الخاص ـ للملك ـ فنادىٰ أحد هؤلاء الزعماء في الجموع المحتشدة في الساحة: العراق بحاجة لحكومة متحررة من النفوذ البريطاني. وكان جواب الحشود: «ليسقط الانتداب».

لم يكن هذا التحدِّي مقبولاً بحضور المندوب السامي نفسه. في (٢٧) آب، قال السِّيرْ بِيرْسي لفيصل (وكان يخط برقية لحكومة صاحب الجلالة): «يبدو لي إننا وصلنا إلى مفترق لطريقينا». واقترن اسم الملك «شخْصيّاً بالمسؤولية عن تصاعد

(١) An Official American view. «Subject: Political Situation in Turkey», Alexander K. Sloan to secretary of state, Baghdad. February 3, 1932. RHD, 11:572-74.

(٢) Churchill to prime minister, August 23, 1922, RHD, 11:35-56.

مشاعر العداء لبريطانيا، والتي يبديها الحزب الوطني القومي المتطرف... وعليه الآن، في رأيي، إما أن يعلن انفصاله هو نفسه عن هؤلاء «المحرضين» ويقف بوضوح إلى جانبنا أو أن يتحمل النتائج التي ستكون، حسب ما نرى، نهاية ملكه».
وعندما رفض فيصل الأمر باعتقال «قيادات» المحرضين الوطنيين قام السِّير پيرسِي باعتقالهم على مسؤوليته، وأُوقف يومها أربعة من هذه «القيادات» أُرسلوا إلى البصرة في الحجز العسكري، وأربعة آخرون انتهوا إلى القبر ولم يتنشلوا منه مُذّاك[1].

وفي بيان عام، فَسّر السِّير پيرسِي للشعب العراقي: بما أنه لا توجد وزارة فاعلة بعد استقالة الحكومة، وبما أن الملك «أصيب فجأة بعارض مرضي خطير»، أُجْبِرْتُ على اتخاذ إجراءات للحفاظ على الاستقرار، وقد قررتُ ما يلي: ... إلخ. أما هذه (إلخ) الامپرياليّة فكانت تعني: توقيف ونقل الزعماء الوطنيين من بغداد، وإغلاق مؤقت لمراكز حزبَيْن وطنيين اثنين، ومنع صدور جريدتين وطنيّتين وتوقيف رئيسيّ تحريرهما وتوقيف أحد زعماء العشائر، والسفر (الطوعي) إلى إيران «بناء على توصيتي»، لرجُليْ دين من أئمة الشيعة. وشعر السِّير پيرسِي بالثقة على أن هذه «تدابير كافية، إلا إنني أحذر الجمهور بأنني لن أتردد باتخاذ خطوات عنيفة ضد أي شخص سيستمر بتقليد التقلُّبات التحريضية للذين أوقفوا». وكان مرض فيصل (استئصال الزائدة الدودية في (٢٥) من الشهر) الدافع لإجبار مستشاريه الأطباء البريطانيين: «على فرض أوامر مشدّدة كي لا يقوم جلالته بأيّ نشاط من أيّ نوع كان»[2]. والواقع أن فيصل كان قويّاً لدرجة، بعد مرور يومين على الجراحة، أن يرفض القيام بمطالب السِّير پيرسِي. وكان عناده، وليست زائدته الدودية على ما يبدو، هو المشكلة.

مُخطِّط ماكر

على البريطانيين الآن أن يجدوا كيف يستفيدون من ملك هم الذين رفعوه إلى العرش، ولكن لم يعد موثوقاً به! هناك أكثر من أصداء، عن الطريقة التي عُومل بها والد فيصل، الشريف حسين، عندما لم يعد من المفضَّلين ـ لدى البريطانيين ـ. ففي ملحق «سرّي وشخصي»، فَصَّلَ السِّير پيرسِي رأيه في النقائص الذاتية لِفَيْصَل:

له سلوك شخْصيّ جذاب في صلاته الإنسانية العادية، وهو، نوعاً ما، مُضيف لطيف وغير متكلِّف، ولكن بجانب هذا لا يبدو لي أنه يتمتّع بأي خصائص ضرورية ليكون ملكاً جيداً. فهو ضعيف وغير مستقر من الناحية الأخلاقية المعنوية، هو على

(١) Hight Commissioner to the secretary of state for the colonies, August 27, 1922, RHD: 11:43.
(٢) Ibid.

استعداد لإعطاء وعده وكلمته وبنفس الاستعداد ليتهرَّب من تحقيقهما.

وهو مُخطِّط حاذق بارع ولكنّه حاكم سيّئ جدّاً في تقييمه للناس. وفي بغداد يُنظَر إليه بارتياب شديد من قِبَل نقيب الشرفاء (أي الممثل الأعلى للسلالة النَّبَوية) ومن ساسّون وآخرين من هذا المستوى. أما في البلد فيُنظر إليه باحتقار وامتعاض من كل الرجال الحكماء والمعتدلين، وفي محادثاتي مع هؤلاء الأخيرين أشعر الآن بالخجل بصورة مستمرة، عندما أُسْأل لماذا ابْتَلَيْناهُم بهذه الشخصيّة التافهة ملكاً. لم يَقُمْ بالتأكيد بأي عملٍ جيّد، وأنا أشك كثيراً جدّاً فيما إذا كان سيُفلح في منْصبه أبداً»[١].

كان هذا ملك بلد يُكلِّفُ بريطانيا ملايين الجنيهات كل عام لإبقائِه في منصبه. في أوّل أيلول كتب تشرشل: يجب أن يقال لفيصل وللمجلس التأسيسي: «ما لم يرجونا البقاء حسب شروطنا نحن»، فَسَتَجْلُو بريطانيا عن العراق قبل نهاية السنة المالية، «سأضع هذا الأمر أمامهم بأقسَىٰ أسلوب وإذا لم يكونوا مستعدين للتعاون بِكُلِّ الطرق فأنا فِعْلاً أنْسحب»[٢].

في العاشر من تشرين أوّل ـ أكتوبر، أُقنِعَ ملك وحكومة العراق لتوقيع معاهدة تحالف مع بريطانيا، مدتها عشرون عاماً، ولقد قُدِّمت للرأي العام من قبل الطرفين على أنها خطوة هامة على طريق الاستقلال. وأصدر فيصل «إعلاناً عاطفياً إلى شعبه مكتوباً بخط يده يشهد فيه على رضاه العميق لإقامة هذا التحالف مع بريطانيا العظمى». وأشارت المعاهدة إلى أن الانتداب سَيَنْتهي في الوقت الذي سيُقْبلُ فيه العراق في عصْبة الأمم، ولكن في هذا الوقت بالذات سَيُضْطَرُّ فيصل لقبول توجيهات المندوبِ السامي «في كل الأمور التي تؤثّر على الالتزامات الدولية والمالية ومصالح صاحب الجلالة البريطاني»، ويبدو أن هذه الجملة لم يُتخلَّ عنها أبداً. وبموجب الاتفاقية الرسمية الإضافية، اضطرت الحكومة ـ العراقية ـ أن تنشر «المستشارين» البريطانيين في بيروقراطيّتها في وزارات الداخلية والمالية والعدل والدفاع، إلى وزارات الأشغال العامة والريّ والبوليس والبريد والبرق والصحة والتربية والمحاسبة والمحاكم وأنْ تدْفَع نِصْفَ رواتبهم. وفي الاتفاقية العسكرية، يعلن الملك الأحكام العرفية بطلب من المندوب السامي وتوضع محطة اللاسلكي بتصرُّفه. وأُعطيت بريطانيا الحق في إبْقَاءِ حامية، وتجنيد قوّات محلية لاستعمالاتها الخاصّة. وإذا فشلت الحكومة العراقية في اتّباع نصيحة المندوب السامي تحرم من العون العسكري البريطاني. وأيّ تحرُّك مشترك للقوات البريطانية والعراقية يجب أن

---

(١) Hight Commissioner to the secretary of state for the colonies, August 27, 1922, RHD: 11:44-46.

(٢) Churchill to prime minister, September 1, 1922, RHD, 11:47-49.

يكون بقيادة ضابط بريطاني[1]. وبينما فحْوى المعنى هو العمل لمصلحة شعب العراق استمرت بريطانيا في مفاوضات مع الأكراد بطريقة أثارت شكوك القطاعات الأخرى من الشعب العراقي. في كانون أوّل ـ ديسمبر، أصدرتْ بريطانيا والعراق إعلاناً يعترف بحقوق الأكراد لإقامة حكومتهم الخاصّة ودعوتهم لإرسال مندوبين عنهم إلى بغداد للبحث في الحدود والعلاقات السياسية والاقتصادية، وهذه الترتيبات عارضَتها بشدّة قيادات العرب من السنّة والشيعة، وانهارت فقط لأن شكوك البريطانيين تركَّزَتْ على نشاطات الشيخ محمود. فمنذ سُمِحَ له بالعودةِ إلى السليمانية في عام ١٩٢٢، اتَّخذ لنفسه لقب الحاكم (حكمدار) لكل كرْدِسْتان. وفي تشرين الثاني، وقّع المراسلات على أساس أنه (ملكها)، ولكن شكَّ البريطانيون بأنه يفاوض (الكماليين) في نفس الوقت الذي كان يتمتع برعايتهم ومحاباتهم، وعندما رفض الحضور لبغداد لتوضيح الأمر، هوجمت السليمانية في غارات جويّة وأُجبر الشيخ محمود على الصُّعود للجبال.

ورطة العراق المُرْبكة

الموقف العدائي تجاه المعاهدة أخّر الانتخابات من أجل مجلس تأسيسي. أخيراً جرت الانتخابات في آذار ـ مارس ١٩٢٩ ولكن كان على المعاهدة أن يوافق عليها المجلس التأسيسي ويصادق عليها الملك. وبعد ثمانية عشر شهراً من النقاشات المطوَّلة التي أنْتَجَتْ فقط تنازلاً واحداً مهماً (اخْتصار مدّة المعاهدة من عشرين عاماً إلى أرْبَعة أعوام)، قررت بريطانيا أن تفرض الموضوع بالقوة. وأعلن المندوب السامي الجديد (السِّير هنري دُوبز) أنه إذا لم يحصل الاتّفاق على المعاهدة حتى العاشر من شهر حزيران سيعتبر أن المعاهدة قدْ رُفضت وسَيُطلب حينَها من عصْبَةِ الأمم إعادة تأكيد الانتداب. وفي هذا اليوم فقط قَبِلَ المجلس التأسيسي الاتفاقية على مَضضٍ، ولقد صادقت عليها الحكومتان في تشرين ثاني ـ نوفمبر، ونُقِّحَتْ عام ١٩٢٦ بعدما قَدَّمت عُصْبَةُ الأمم ولاية الموصل للعراق في (٢٦ كانون أول ١٩٢٥) ولكن بثمن للعراقيين، كجزءٍ من (رزمة)، ومُدّة المعاهدة بين العراق وبريطانيا التي تقلّصَتْ أربع سنوات فقط (قبل ثلاث سنوات)، أعيد تمديدها إلى خمس وعشرين سنة.

في شباط ـ فبراير ١٩١٩ حَلّ السِّير (جِلْبِرْتْ كْلايتون) محَلّ السِّير (هنري دُوبز) كمندوب سامٍ. أمِلَ (كلايتون) أن يرى العراق في عصْبة الأمم قبل انْتهاء مُدّة خدمته

(١) For details, see Elizabeth P. MacCallum, «Iraq and the British Treaties,» *Foreign Policy Association Information Service 16* (August 20, 1930): 233-37.

هناك، واعترف بالورطة المُرْبِكة للدولة التي كان يحكمها في الواقع حكومتان مع إنّها مُنحت سيادتها القومية بينما بقيت مُقيّدةً بالانتداب[١]. والمندوب السامي الذي كان متعاطفاً مع طموحات العراق إلى الاستقلال يعمل الآن برفقة رئيس وزراء عراقي هو السِّير (عبد المحسن بك) ـ جوادان يجرّان مركبة واحدة ـ، والذي قَبِلَ تأليف حكومة جديدة على شرْط أن تُعَدِّلَ بريطانيا من موقفها الصلب بالنسبة لمواضيع حساسة دقيقة مثل الدفاع وسكك الحديد والتحكُّم بالبصرة. ولكن هذا الثنائي الواعد لم يدم طويلاً، فلقد مات (كلايتون) بعد أشهر قليلة من تعْيينه وانتحر السِّير عبد المحسن بإطلاق الرصاص على قلبه في منزله في (١٣) تشرين ثاني. وفي رسالة تركها لابْنه كتب: «إن الشعب يتوقّع خدمات ولكن الإنكليز لا يوافقون عليها». وعبّر في نفس الوقت عن خيبَتِهِ من الشَّعْب العراقي الذي «لم يكن قادراً على تقدير النَّصَائح التي يُقَدِّمُها له رجال شرفاء، مثلي. لقد ظنوا أنني خائن لوطني وخادم للبريطانيين». ومأساة السِّير عبد المحسن كانَتْ الورطة القديمة لرجل دُعِي لخدمة (سيِّدَيْن) معاً ليجد نفسه عاجزاً عن إرضاء أيّ منهما. وخَلَفَهُ رجلٌ في رئاسة الوزارة عَرفَ كيف يُرْضي سيداً واحداً فقط. نوري السعيد، الضابط السابق في الجيش العثماني الذي أسره البريطانيون في بلاد ما بين النهرين أصبح المدافع الأشد إخلاصاً للمصالح البريطانية والغَرْبية في الشرق الأوسط. ولقد وصَفه خَصْمه السياسي رشيد عالي الكيلاني، كالتالي: «إنه إنكليزي من قمّةِ رأسِهِ إلى أسفَلِ قدميه وهو خادم للإمبريالية»[٢]. وقليل جدّاً من العراقيين بل والعرب في كل مكان لا يوافقون على هذا الوصف.

في الأول من تموز عام ١٩٣٠ وقّع نوري والسفير البريطاني على معاهدة أخرى مُنقَّحة، تعطي بريطانيا الحق في الاحتفاظ بقاعدتين في العراق بهما قوات «على أساس التفاهم أن وجود هذه القوات لا يشكل، بأي طريقة، احتلالاً ولن يَضُرّ ويمسّ بأي حال، حق السيادة للعراق». وفي تعاملهما مع الحكومات الأخرى لا يتبنى أي من الطرفين «موقفاً لا يتناسب مع هذا الحلف»، ويساعد الطرفان أحدهما الآخر في حالة الحرب. وفي مثل هذه الحالة يكون العراق مجبراً بتزويد بريطانيا بالتسهيلات والمساعدات، ضمن إمكاناته، بما في ذلك استعمال السكك الحديد والأنهار والموانئ والمطارات ووسائط الاتصالات والمواصلات[٣]. ولا مجال

(١) MacCallum, «Iraq and the British Treaties,» 241.

(٢) Interview given by Rashid Ali to the newspaper *Al Tahrir,* February 21, 1956, RI, 11:379-81.

(٣) For full text, see MacCallum, «Iraq and the British Treaties,» 244-46.

للتفكير بأنّ فيصل كان أكثر سروراً بهذه المعاهدة من أيّ مِمَّن سَبَقُوه، ولكنّها هي المعاهدة التي تحتاجها بريطانيا لِكَيْ تَسْمَحَ للعراق باتخاذ الخطوات الأخيرة نحْو الاستقلال. وفي (٢٠) أيار ١٩٣٣، رُفِعَ الستار عن تمثال لِفَيصل على صهوة جواد، صنعه نحّات إيطالي، على الشاطئ الغربي لِنَهْر دجلة قرب جسر المُثَنّى، احْتفاء بعيد ميلاده. ولَقَدْ أفْسَدَ الحفلة خطأ كهربائي. وظهر دفق من اللهيب والدخان من خياشيم الجواد عندما بدئ بسحب الشاشة التي غَطّت التمْثال. وكانت هناك قهْقهات بسبب هذا الحادث المؤسف، ولكن من المؤكد أن أحد الحاضرين في هذا الجمع رأى فيها نذير شؤم وتذكرها عندما ماتَ فيصل بنوبة قلْبيّة بعد أقلّ من أربعة أشهر. كان حينها في (برْنْ) بسبب العلاج، وبدا أنه بِصَحّةٍ جيدة عندما غادر الفنْدق في نزهة بالسيّارة إلى (إنترْ لاكن) ولكنه مات بعد قليل من عودته إلى الفنْدق.

بكر صِدْقي

في تشرين الأول عام ١٩٣٢ قُبِل العراق في عصبة الأمم. وفي مصر والعراق كان هناك إحباط سببه واقع السيطرة البريطانية خَلْف واجهة الاستقلال، وغَذّىٰ هذا الإحباط صعود طبقة الضباط المتسيّسين الذين نفد صبرهم بصورة متزايدة، فكان الجنرال بكْر صدْقي في العراق، القائد العام العسكري لشمال العراق، مُهَنْدِسَ أوّل انْقِلَابٍ عسكريّ في العالم العربي الحديث، وكان يُقرن اسْمه في العالم الخارجي بقَمْع الأشوريين عام ١٩٣٣ (تابع لاحقاً)، ولكنه قَمَعَ بنفْسِ الشراسةِ والعَزْم القبائل التي ثارت في الوادي الأوسط لنهر الفرات عام ١٩٣٥. وإحدى الطرق لِوَصْفِهِ «إنه لم يتمتع بكثير من الحكْمة السياسية»[١]. وعندما رُقِيَ إلى مَنْصب رئيس أركان الجيش جذب الانتباه بِصُورة أكبر، ولفتَ الأنظار بِصَبْغ شَعْره وبميوله الفنيّة «كان يشتغل بالرسم بالألوان المائية بدون تقنيّة»، وكانت يداه، كما وُصِفَتا، صغيرتين ناعمتين بصورة غير معقولة، محفوظتين بِعِنَاية، وكان يُرْوىٰ عنه أنه محدّثٌ ومضيف جيّد. كان يحب الكلاب وكذلك على ما بدا يُحبّ نِسَاء الغير. ولقد أصبح الضباط من أعدائه اللدودين لأنه (يتدخل) مع زوجاتهم. سياسيّاً، كان وَطَنيّاً ذا ميول اسْتِبداديّة، ويبدو إنّه اعْتبر نفسه الرجل الصَّلْب الحديدي الذي تحْتاج إليه بلاده، كأتاتورك، أوْ رِضا شاه پهْلوي، أو موسوليني.

وفي (٢٩) تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٣٦ اتهم بكر صدقي حكومة رئيس الوزراء ياسين الهاشمي بالفساد وعدم الكفاءة وأسْقَطَها. وأهم عملٍ شائنٍ قام به كان قتْله

(١) Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932-1958* (New York: Oxford University Press, 1960), 108.

لوزير الدفاع الجنرال جَعْفر العسْكري، خارج بغداد، عندما كان حاملاً رسالة من الملك لِبَكْر صدقي. كانت التعقيدات العائلية والإثْنية والدينية من النوع المعقَّد (البيزنطي)، فقد كان رئيس أركان (بكْر صدْقي) أخاً لرئيس الوزراء الذي أسقط حكومته، وكان صهرُ المغدور ـ زوج أخته ـ وزير الخارجية نوري السعيد. كان بكر صدْقي من أصول كرْديّة، والزعيمان السياسيان البارزان اللذان عملا معه ـ من وراء الستار ـ (حكمت سليمان) و(أبو تمّان) تركمانياً وشيعياً بالتَتَالي؛ ورئيس الوزراء المخلوع كان عربيّاً سُنّيّاً. عندما نجح الانقلاب، وقبل إقامة حكومة برئاسة حكمت سليمان، ملأ نوري السعيد كيساً صغيراً، «وانسَلّ مُجْتازاً النهر في قارب بمجذافين» ثم دخل مكان إقامة السفير البريطاني من بوابته النهرية. كان السفير يقيم حفلة عشاء في منزله في ذلك الوقت، وهو مُنْشغِلٌ بها، «وكان عليَّ القيام بتمثيلية لأتعامل مع الحدثين في الوقت نفسه ـ حفلة العشاء، ووصول نوري السعيد ـ». كان نوري على شَفَا الانْهِيَار فأُعْطِيَ سريراً للنوم تلك الليلة ثم الانتظار بصورة عَصَبيّةٍ إلى اليوم التالي لتدبير طائرة تَحْمله إلى مصر.

بنظر أحد المراقبين كان بكْر صدقي ذئباً محاطاً بمجموعة من الضباع أكثر خطورة ويأساً منه. كان حكمت سليمان ووزراؤه مكرهين على الحياد، وعندما حان الوقت وَضَعه بَكْر صدقي جانباً، ثم جاء دور هذا الأخير لتُمَزِّقَهُ الضِّبَاع إرباً إرباً. كان الأمر تَنبُّؤاً، في البداية، ليتحقّقَ بعد ذلك جزئيّاً عندما اغْتيل بَكْر صدْقي وقائد القوات الجوية الميجر محمد علي الجواد في مرج نادي الضباط في مطار الموصل في (١١) آب ـ أغسطس ١٩٣٧. بدايةً كان يُظنّ أن لاغتياله علاقة بمجزرة المسيحيين الأشوريين في قرية سِيمِلْ عام ١٩٣٣، ثم تبيّن أن الاغتيال كان في الواقع ثأراً لمقتل سكرتير ياسين الهاشمي، ولكن بغضّ النظر عن السبب فإن موت بكر صدقي كان أمراً حَسَناً بالنسبة للبعض. ووصلت أنباء مَقْتَله بسرعةٍ إلى أرملة جعفر العسكري: «في مساء اليوم الذي قتل فيه بكر صدقي، كان هناك منزل على تخوم بغداد مضاءاً بفَرَحٍ؛ بعد أن كان مظلماً وصامتاً، ومواكب وتيّارات من الناس يدخلون ويَخرجون منه، وأصوات المرح الصاخب والغناء تنْبَعِثُ من المكان. كانت مدام جعفر تحتفل بموت قاتل زوجها».

غازي وشقيقتُه

كان هناك سؤال يتردد في بغداد عن ما إذا كان الملك متورِّطاً في انقلاب بكر صدقي حتّى ولو كان فقط قد علم بأنه آت ولم يفعل شيئاً. كان غازي قد خلف فيصل على العرش بعد موت الأخير في قمة الأزمة الأشوريّة عام ١٩٣٣. لم يُصْبح

غازي أبداً الملك الذي أرادته بريطانيا. كان يميل للطليان، واعتبر الكويت جزءاً من العراق ومن حقِّه. وكان يذيع من لاسلكي القصر الملكي، ما اعتبرتْه بريطانيا: دعايات وطنية قوميّة حادّة، والملاحظات القادحة منثورة في المراسلات الدِّبلوماسية البريطانية لأعوام الثلاثينات عن الملك الشاب. كان له الإعجاب الهاشمي المعتاد بالأشياء التي تتحرَّك بسرعة (سيارات أوْ طيارات)، وكان يُعْتبر «عاطلاً كسولاً، وبصورة عامَّة يميل إلى الانحراف نحو الصحبة السّيئة»، ولو أنه في إيجابياته كان يروى عنه أنه فارس خيّال شجاع. وحياة الملك الخاصّة غير الحميدة زادت من تعرُّضِهِ السياسي. ولقد انتشرت رسالة مجهولة المصدر تهاجمه على أنه «شخص تافه القيمة بسبب سُكْرِهِ المُدَّعَىٰ وإفراطه في الجنس والقمار». وكتب السفير البريطاني عنه: «أن أسلوب حياته كان منذ زمن سبب فضائح يُهْمَسُ بها مِمّا جَعَل العراقيين يبغضونه». والأحاديث التي يُهْمَسُ بها في المقاهي كانَتْ من النوع الذي جَعَل المَلِكَ في خانة الاحتقار[١]. ولقد أُعْلِنَتْ هذه التلميحات عندما قُتِلَ خادم حجازي في القصر الملكي، عندما أُقْنِع بالانْضمام إلى ابن نوري السعيد، صباح، في طيران مثير في شباط ١٩٣٦، ولقد سَبّب دوران الطيارة للخادم الغثيان؛ لأن صباح ربما نظر خلفه ليرى ماذا يجري بدل أن ينظر إلى أين تتّجه الطائرة، فتحطمت الطائرة وأصيبَ صباح نفسه بجروح بليغة، وقُتِلَ (نصف الخادم ونصف المأبون) بسبب كسْرٍ في عموده الفقري[٢].

بعد أربعة أشهر، اهتزّت الحكومة لفضيحة أُخْرَىٰ في العائلة الهاشمية. فعندما كانت عَزَّة، أخت الملك غازي، في رحلة تَرْويحية في جزيرة (رودس) قبل عام، وقعت في حُبِّ موظّف في فندق (أوتيل دي روز). كان الرجل يونانيّ الأصْل يحمل الجنْسية الإيطالية: أناستاسيس هرالمبيس، وتَصِفُه المراجع المختلفة بأنه كان حَمّالاً ومساعداً في بار، وغرْسوناً في فندقٍ لقضاء العُطلات، وربّما كان مزيجاً من هذه المِهَنِ الثلاث. في أيار ـ مايو ١٩٣٦ عادت (عَزّة) وأُخْتُها (راجحة) إلى اليونان وبَقِيتا في أثينا عندما غابت عَزّة عن غرفتها في الفندق في صباح أحد الأيام، وقابلت (هرالمبيس) وتحوّلت إلى الأرثوذوكسيّة وتَزَوّجَتْهُ، ثم عادا إلى «فندق الورود» حيث غطّتْهُما الجموع الهاتِفَةُ بالورود.

كان من الممكن أن تكون القصّة رواية هوليوديّة، ولكن في بغداد طَغَىٰ على الحكومة شعور من الغَضَب الشديد. الأميرة، وبنت بيت النبوّة جَلَبَتْ العار لدينها وَلِبَلَدِها وللعائلة المالكة بزواجها من مسيحي، وكونه من مستوى اجتماعي مُتَدنٍّ

(١) Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, June 19, 1936, marked «confidential,» RI, 7:281.

(٢) «a.c.k.» [Archibald Clark Kerr] to G.W. Rendel. «confidential,» February 13, 1936, RI, 7:278-80.

جعل الأمر أكثر سوءاً. وقال ياسين الهاشمي، رئيس الوزراء للسفير البريطاني (السّير أرْشيبالْد كْلارْك كِرّ): إن مشاعر الجماهير في قمّة الغضب لدرجة «أنه ربما كان من الصعْب على الملك غازي التمسك بالعرش ما لم يَسْتعد أوْ يثأر بسرعة لِشَرَفِهِ». «إن الواجب الأوّل الواضح لصاحب الجلالة أن يقتل أخْتَه بيديه. ولا يمكن اسْتِعَادة شَرَفِهِ المفقود، بصورةٍ صحيحة بواسطة قاتل مأجور؛ إذا قتل الملك غازي الأميرة بسرعة يمكنه أن يرفعَ رأسه مجدّداً وينظرَ في وجوه الناس، وما لم يكن هذا فقد يتأثر موقفه مع مرور الوقت ويهتزّ لدرجةٍ لا يمكن بَعْدها الإنْقاذ»[1].

وعندما سأل (كْلارك كِرّ) ماذا سيجري إذا جيء بالأميرة إلى العراق؟ أجاب رئيس الوزراء: «سيعلن إنها مجنونة، وستصمت. وعندما سئل هل ستكون الأميرة آمنة؟ أجاب: إنّه لن يتمكن من ضمان ذلك. ولم يستطع في الحقيقة إعطاء أيّ وَعْدٍ بأنّها لن تُقْتَل». ولقد اتّخذ نوري السعيد نفس الخَط. «يجب قَتْل الأميرة، والأفْضَل أن يكون الملك هو القاتل. ليس المهم من الذي قتلها طالما إنّها ماتت». وفي اجتماع مشترك مع السفير، عَبّر الرجلان عن رأيهما بصورة أكثر الْتِهَاباً. «ولانْدهاشي أغلق ياسين قَبْضتهُ مطلقاً كلماته مع ضربات على ذراع الكرْسي قائلاً: طالما نوري وأنا وكل العراقيين الآخرين الذين شعروا بهذا الخزي، لا زالت الأنفاس تتردد في أجسامنا، سَنَسْتَمِرّ في طلب الموت لهذه الفتاة البائسة»[2].

عندما قابل السفير الملك، وَجَدَ غازي الاقتراح بأن تُقْتَل أخْتهُ أمراً بَغيضاً، أمّا بالنسبة للأمور الأخرى التي كانت تُسَبِّبُ الكَرْب، قالَ عن الملك: «لقد علم قبل قليل فقط بأنّ أسلوب حياتِهِ أصبح فضيحة عامّة. حتّى الآن لم يكن عند أحد من المودّة ما يجْعَلُهُ يُقابِلُ الملك ليُنْذره ويُحَذّره، يجب ألّا أُصَدِّقَ كل ما قيل لي، فربما كلّ ما أذْنَب به حماقات صغيرة غير مؤذية مع الخدم الذين تعلق بهم، ومن المؤكد إنّه لن يكرّرُها». وتبْعاً لذلك سرّحَتْ الحكومة بعض أفراد الحاشية الملكية للتخلص من «العناصر غير المرغوب فيها» ومن ضِمْنهم مدير الحفلات، والمرافق العسكري، مع تسْريح كامل للخَدم من الدرجات الدنيا[3]. وفُرِضَ الانضباط والمراقبة على تحرُّكات الملك، وعوقِبَتْ (عَزّة) بِتَجْرِيدها من كل ما تَمْلك، في تشريعات ذات مَفْعُول رَجْعيّ وتُطبّق على كُلّ أفراد الحاشية الملكية. وإذا كانت قد

---

(١) «Elopement of Princess ʿAzzah and Its Political Effects; Likelihood of King Ghazi's Abdication or Deposition.» May-August 1936, RHD, 12:305-44. See: Sir A. Clark Kerr to Mr. Eden, July 2, 1936, RHD, 12:321-26.

(٢) Sir A. Clark Kerr to Mr, Eden, July 2, 1936, RHD, 12:325.

(٣) Mr. Bateman to Mr. Eden, June 25, 1936, RI, 7:278.

أخذَتْ معها مجوهرات أُختِها (راجحة) عندما غابَتْ عَنْ فندُقها في أثينا، كما ذكرت التقارير إنها فعلَتْ ذلك، فربما كان من المحتمل أن هذا هو ما حَصَل[١].

وعندما أُقيل بَعْدَ خمسة أشهر، اتهم ياسين الهاشمي غازي بأنّه هو الذي حَرَّضَ على ذلك. كان يتحدث في دمشق إلى القُنْصل البريطاني «ربما كان هذا نتيجة الفضيحة التي أثارتْها أختُه بزوَاجها»، كَتَبَ القُنْصل: «لقد أذَلَّ ياسين الهاشمي الملك غازي بصورةٍ شديدة في أوائل السنة، ولقد سمعنا سابقاً إن الضبْطَ الكيفي الذي فَرَضَهَ على العادات الكريهة في معيشته، خلقَتْ في نفس (غازي) الضغينة على ياسين». واستمرت الفضيحة والهمسات تلف حياة القصر. عام ١٩٣٨ وُجد أحد المساعدين الشخْصيِّين للملك مقتولاً بالرصاص، واستمر الحديث عن خَلْع غازي إلى أن قاد سيارته الرياضيّة الأميركية المشكوفة صادماً عمود كهرباء في (٣) نيسان عام ١٩٣٩ فَكُسِرَتْ جُمجُمتُه ومات بعد ساعةٍ من الحادثة، وأُصيب مُرَافِقَاهُ بجراح غير قاتلة، وتُرِكَتْ السيارة في نفس المكان كدليل على موته في الحادثة، ولكنْ انْتَشَرَتْ الشائعات بسرعة في المدينة أن بريطانيا وحكومة نوري السعيد تآمرا على قَتْل غازي. وعندما ترك القُنْصل البريطاني في الموصل (مؤنك ميسون) مكْتَبَهُ ليواجه المتظاهرين الذين اقتحموا القنْصليّة، سُحقت جمجمته بضربة من مسكة معول قبل أن تُحرق القنصلية بشكل كامل. ولأن الوريث للعرش، فيصل الثاني، كان عمره ثلاث سنوات فَقط، فقد عُيّن خاله عبد الإله وَصيّاً على العرش. كان عمر عبد الإله ستّاً وعشرين عاماً فقط، دَرَسَ في مَعْهد فيكتوريا بالإسكنْدريّة، وشبّ ليصبح كاريكاتوراً شرق أوْسطيّاً مُتَأَلّقاً كفرد من الطبقة الإنكليزية العُليا؛ كان عنده إسْطَبْل خاصّ لجياد السباق ومجموعة من كلاب الصيد، ورَبّى الطواويس والكلاب الصغيرة. كَتَبَ عَنْهُ كِرْمِتْ روزفْلْتُ: «إنّه شاب يافع نحيف ناعم ومُحَبَّب، له شَنَبٌ رقيق ولَهْجَةٌ بريطانية راقية»، وكان الخادم الأمين لمصالح بريطانيا «ما يريده البريطانيون يَحْصَل بدون تعليمات، وإنما بالتخْمينَاتِ المُتَلَهِّفة التوّاقة من قبل الوزراء والوصيّ»[٢].

المجنَّدون الأشوريون

مصير الآشوريين النِسْطوريين الذين يعيشون في الزاوية الجنوبية الشرقية للامبراطورية العثمانية، كان الفاجعة الأخرى التي نتجت عن حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨. كان الأشوريون اليعاقبة والنِسْطوريون أقليّة صغيرة تعيش بين السكان الأكراد في

(١) The princess eventually returned to the Middle East to live in Jordan.

(٢) Kermit Roosevelt, *Arabs, Oil and History: The Story of the Middle East* (London: Victor Gollanez., 1949), 101-3.

منطقة هكّاري الجبَليّة[1]. طلبت الحكومة العثمانية من الأشوريين، كما طلبت من الأرْمن، أن يَبْقوا على الحياد في الحرب، ولكن في أيار عام ١٩١٥، بينما كان الروس يتقدّمون نحو شمال شرقيّ الأناضول، أُلْزِمَ زُعماء القبائل النسطورية مع زعماء كنيستهم النَسْطوريين بدخول الحرب إلى جانب الروس. وعندما انْهارت جهود الحرب الروسية عام ١٩١٧ تقَاطَرَ نسْطوريُو الـ(هِكّاري) والموصل باتجاه الشرق نحو شمال غرب إيران ملتحقين بالأشوريين الذي يعيشون حول بحيرة (أرمْيا)، فقط ليُغْمروا جميعاً بكارثةٍ بَعْدَ أُخرى. وأوّل لطمةٍ كان الاغتيال الغادر، يوم (١٦) آذار ١٩١٨، للبطريرك بِنْيامين دْمَارْشيمون، من قبل إسماعيل آغا، الزعيم الكردي القبلي المعروف باسم (سِمْكو): أيْ الرجل الصغير. وفي هجمات ثأرية قُتِل مئات الفلاحين الأكراد وأُجبِرَ (سِمْكُو) - زاپاتَا الكُرْدي - على الهرب.

ونتيجة لانهيار المجهود الحربي الروسي انفتح القوقاس كلّه على صراع من أجل السيادة بين سلطات التوافق - الحلفاء - والبلاشفة. ومن وجهة النظر البريطانية كان على القوقاس أنْ يُحفظ خارج متناول أيادي البلاشفة ثم فَصْله بإحْكام عن المناطق المتاخمة له لمنْع «انتشار الحركة الطورانية المسلمة المعادية للبريطانيين والتي تعمل لمصلحة الألمان: من تركيا إلى قلْب آسيا الوسْطى»[2]. عام ١٩١٨ شجّع المبعوثون البريطانيون إلى أرميا الأشوريين على الثبات في موقفهم ضدّ الأتراك مؤكّدين لهم أنهم سينالون الحماية الواجبة لشعب (صغير مضطّهد)، ولكن على ما يبدو لم يُقدّموا وعداً خاصّاً بدولةٍ مستقلة (وهذا الادعاء كان عرضة للتفْنيد من قِبَل الأشوريين)[3]. ولقد وعد البريطانيون بتقديم السلاح، وكان لدى الأشوريين سلاح تركه الروس خلفهم إلا أنّهم كانوا بحاجة للمزيد من السلاح. حوالىْ أواخر تموز ذهب أكثر من ألف أشوري إلى أرميا ليتسَلّموا السلاح والذخيرة، وعندما وصلوا وَجَدُوا أنّ البريطانيين قد رَحَلُوا عَنْها.

في أثناء ذلك قارَبَتْ القوّات العثمانية من حصار أرميا، وكانت قافلة ضخمة من اللاجئين قد توجّهت جنوباً. وحَسْب قول (أرْنُولد وِلْسُن) «قضى بِضْعَة آلافٍ، غالبيّتُهم من النساء والأولاد، من الإنْهاك والأمراض في طريقهم إلى بلاد ما بين النهرين، والمسافة تبلغ تقريباً خمسمائة ميل، رغم كل الجهود التي بَذَلَتْها السلطات

(١) The Nestorian Assyrians belonged to the Holy Apostolic Catholic Assyrian Church of the East and the Jacobite Assyrians to the Syrian Orthodox Church.

(٢) Salahi R. Sonyel, *The Assyrians of Turkey: Victims of Major Power Policy* (Ankara: Turkish Historical Society, 2001), 122.

(٣) Ibid., 98-108.

العسكرية في همدان وكرْمَنْشاه لتوفير الغذاء والملاجئ»[1]. وعندما وصلت القافلة إلى همدان يُعتقَد أن عِشرينَ إلى خمسِين ألفاً من أفْرادها الذين تركوا (أرميا) قد ماتوا. وفي آب ـ أغسطس، حُمِلَ اللاجئون (باللوريات) ـ الشاحِنات ـ إلى مخيم الذين تركوا (أرميا) في (بعْقوبة) شمال شرق بغداد. وكثيرون من المرضى المُتْعَبين جدّاً قَضوا في المُخيّم، وما بين أيلول ـ سبتمبر ١٩١٨ وأيلول عام ١٩١٩ مات (٥٠٨٩) من مجموع سُكّان المُخَيّم البالغ عددهم خمسون ألفاً تقريباً، من مَرَضِ التيفُوس أو الأمْراض الأخرى[2].

وانْتَهَتْ آمال الأشوريين وتوقعات البريطانيين بإقامة دولة عازلة ـ صادّةٍ ـ بين الحدود العُثْمانية والفارسية والعراقية، إلى لا شيء. بعض الأشوريين عادوا إلى هكّاري عام ١٩٢٤ ولكنّهم رُدُّوا إلى خارج الحدود بَعْدَ محاولةِ اغتيال الحاكم التُّرْكي للمنطقة. وعندما رأت بريطانيا عدم إمكان عودة الأشوريين إلى بلدهم في تركيّا، حاولت أنْ تأتي ببلدهم ـ بوطنهم ـ إليهم، بالطلب إلى عُصْبة الأمم بِفَصْلِ هكّاري عن تركيا وضمّها للعراق. ولكن في عام ١٩٢٥ ألْحق مجلس عُصْبَة الأمم منطقة هكّاري بتركيّا، وجَعَلَ الموصلَ جزْءاً من العراق على أساس التفاهم أنَّ وطن الأشوريين سيكون في مكانٍ ما بمَنْطَقَة الموصل. أما آمال الأشوريين بإعطائهم وُجوداً مُسْتَقِلاً ومتجانساً، فلقد أصيبتْ بضَرْبَةٍ مُمِيتَةٍ، وبنظر الرسميين البريطانيين سيكون من المستحيل إيجاد منطقة لتوطينهم كجاليةٍ صلبة ومُنظمة في العراق[3]. وقُدمت اقتراحات لإعادة توطين الأشوريين في ألْبانيا(!)(*) والبرازيل والأرجَنْتين والمكسيك وغويانا البريطانية، وأستراليا التي كانت مستعدّة أن تخفّف من قيود سياسة الهجرة إلى «أستراليا البيضاء» لأن الأشوريين هم مسيحيون ولا يخْتلفون كثيراً عن الإيطاليين في لون بشَرتهم[4]. ولم تصل أيضاً كل هذه الخُطَط إلى أي شيء: الشيء الوحيد الذي أراده الأشوريّون ولم يستطيعوا الحصُول عليه أبداً هو الاستقلال الذاتي الذي ظَنُّوا إنهم وُعِدُوا به لإغرائهم وجذبهم لدخول الحرب.

المشاكل المتعلّقة بإعادة توطين الأشوريين كانت شديدة التَّعْقِيد بسبب خَلْق بريطانيا لوحدات عسكريّةٍ منفصلة دينيّاً وعِرقيّاً، وكان على العرب والأكراد المجنَّدين لهذا الهدف «أن يتحمَّلوا كل أنواع الإهانات والعَزْل الاجتماعي، وكانوا يُسمَّون بكل

---

(١) Wilson, *Loyalties,* 36.

(٢) Özdemir, *Salgin Hastaliklardan Ölümler,* 355.

(٣) «Memorandum on the Assyrian Question,» August 25, 1934, RI, 7:604.

(*) إشارة التعجب من وضع المعرِّب.

(٤) Sonyel, *Assyrians of Turkey,* 174-75.

صراحة مُشْركين أوْ كُفّاراً في الشوارع والأسواق، ولا يُقدَّم لهم في المقاهي لا الشاي ولا القهوة، وفي عدّة مقاهي تُكسر جرار الماء التي شربوا منها. وكان النساء من أقاربهم يتجمَّعن حول الثكنات وينادين بأسماء أبنائهن ليحضروا لحمايتهن. ومن كان منهم من القبائل تحققوا أن البقاء مع المجنَّدين يَعْني بالتّأكيد قَطْعَ علاقاتِهم مع قبائلهم». وفي آخر الأمر انْدَمَجَ المجنّدون العرب والأكراد في الجيش النظامي إلا أن المجَنَّدين الأشوريين، وتعدادهم بِضْعَة آلاف، أبقوهم في وحدات منفصلة وأرْسلوهم للعمل بجانب القوات البريطانية ضد «الثوار» العرب والأكراد[1]. كان من الصعب ضَبْطهم وتنظيم سلوكهم بخاصة عندما تغلي دماؤهم، ولكن بَسَالَتَهم ومسيحيَّتَهُم جَعلَتْهم المرشّحين المثاليين للقتال تحت قيادة بريطانية. وتُظهرُ الصور الفوتوغرافية جنوداً بثياب أنيقة يعتمَرون قُبَّعَة الأدْغَال الأستراليّة، فخورين بوضوح بوضعهم الجديد كحراس للسفارة وللمطارات وكمقاتلين في الميدان، ولكن استعمالهم ضدّ مواطنيهم كأعداء مفترضين أدّىٰ إلى امْتِعَاض شرس. فالأكراد بصورة خاصة تكبّدوا خسائر كبيرة نتيجة العمليات التي قامت بها القوات الجوية الملكية والقوات البريّة الأشورية، وسياسة ترحيل القرويين الأكراد في مَنْطقة الموصل لإفساح المجال لتوطين الأشوريين، الذي اعْتُبر نوعاً من العقاب عن قَتْل ضباط بريطانيين على أيدي الأكراد، زاد في تعميق العَداوة بين الفئتين[2].

في آب ـ أغسطس ١٩٢٣ أثار وجود أشوريين مُسَلَّحين في مدينة الموصل مُواجهةً مع السُّكان المحليّين. وفي (٤) أيار ـ مايو ١٩٢٤ انْتَهَتْ مشادّة بين المجندين الأشوريّين وأصحاب مخازن كركوك بمذبحة للمسلمين. إذْ فتح الأشوريّون نار أسلحتهم الأوتوماتيكيّة، وحَسْب الرواية البريطانية «رَغْم جهود الضباط البريطانيين والضباط المحليين للاحتواء والتهدئة، جَنّ جنون الأشوريين وبدؤوا إطلاق النار في الشوارع على المشاة المسلمين ونَهَبوا المخازن والبيوت»[3]؛ وقُدِّر فيما بعد أن الأشوريين قتلوا أكثر من ثلاثمائة شخص[4]. والذي مَنَعَ موجة إراقة الدماء انتقاماً هو وصول القوات البريطانية ومصفحاتها التي حالت دون الانتقام الموجّه ضد المسيحيين. وفي النهاية أنّ ثمانية أشوريين كانوا مُذْنبين في جرائم القتل، وأثبَتَتْ المحكمة إنّهم اسْتَعملوا (مدافع لويس) ضدّ أهل المدينة «إلا إنّها لم تَسْتَطِع إثبَات

(١) «Administration Report on Arab and Kurdish Levies for Year 1920-21,» IAR, 6:89.

(٢) Wilson, *Loyalties*, 39-40.

(٣) «Report on the Administration of Iraq for the Period April, 1923- December, 1924,» IAR, 7:548.

(٤) Sir Francis Humphrys to Sir Robert Vansittart, Baghdad, August 24, 1933, RI, 7:583.

أنهم قتلوا أحداً ما بالفِعْل، وعُدّل الحكْم بالإعدام إلى السجن المؤبّد»[١]. ومذبحة كركوك وامتعاض المسلمين (الأكراد والسُنَّة والشيعة العرب) من اسْتِعْمال الأشوريين كوسيلة ضَبْط أمْبِرْياليّة بدأ يتكثَّفُ حتى وَصَل إلى مأساة الأشوريّين التي أُصيبوا بها عام ١٩٣٣ بعد مواجهة بين مقاتليهم وقوّةٍ عراقيّةٍ يقودها ضابط كردي الأصل هو بكْر صدقي.

مواجهة... ومذبحة

أبْقَىٰ البطريرك مارشيمون الضغْط من أجل وطن قوميّ أشوريّ. ولد مارشيمون عام ١٩٠٨ وأصبح بطريركاً عام ١٩٢٠ حَسْب تقاليدِ الخلافة من العم إلى ابن أخيه. عام ١٩٣١، وكذلك في عام ١٩٣٢ كتب مذكّرةً إلى عصْبة الأمم طالباً منح شعْبه وطناً يريدونَه قوياً، وكان الأشوريون مُتَلهّفين لِحَلّ مشكلاتهم قَبْل انتهاء فترة الانتداب. كان الصراع ضدّ كلّ أشكال المعوِّقات. وكان للأشوريين داعمون مسيحيُّون ذوو نفوذ في بريطانيا منهم (رئيس الأساقفة في كانْتربري)، ولكن لم يكن لدى الحكومة العراقية أي رغبة في الحكم الذاتي لأي أقليَّة إثْنيّة ـ عرقية ـ أو دينيّة. وكانت الحكومة البريطانية تعطف على مطالب حليف شجاع خلال الحرب، وكان عليها أن تأخذ في الحسْبَان الرأي العامّ على الجبهة الداخلية إلا إنّها اعْتَقَدَتْ أن زعماء الأشوريّين يرْفضُون ببساطة مواجهة حقائق «مُرّة المذاق»[٢]. وفي النهاية قُبِلَ العراق في عَصْبة الأمم في (٣) تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٣٢ من دون أي تضْمين خاصّ بالأشوريّين، وفي (٥) كانون أوّل ـ ديسمبر توجه البطريرْك (مارشيمون) بالخطَاب إلى اللجنة الدائمة للانتداب، ولكن بعد عشرة أيام قَبِلَ مجلس عصْبة الأمم قرارات اللجنة بأنْ لا يُعْطى الأشوريون اسْتِقْلالاً ذاتياً إدارياً، وأعلن أن جذور المشْكِلَة هي الأرض وليس الهوية، على أن يكون مفهوماً أن الحلّ هو توطين الأشوريّين، الذين لا يمتلكون أرْضاً، «في وحدات مُتجانسة قَدْر المستطاع» ـ وهذه اللغة تُذكِّرُ بِصُورةٍ قويّةٍ بوعْد بلفور ـ «وعلى أنْ لا تتضرّر حقوق الذين يَسْكنونَ هذه المناطق»[٣]. واستمر (مارشيمون) بالإلْحاح على أن يُعْتَرَفَ بالأشوريين «كمجموعة قوميّة قوية»، ورفض قبول التأكيد البريطاني أنّ دَوْرَهُ الآن يجب أن يكون معنَوياً روحيّاً دينيّاً وليس دُنْيويّاً. ولدى عودته لبغداد اشتكى البطريَرْك للملك ولوزير

(١) «Report on the Administration of Iraq for the Period April, 1923- December, 1924,» IAR, 7:548.

(٢) «Memorandum on the Assyrian Question». 604.

(٣) Ibid., 605.

الداخليّة الذي لم يمتنع عن إلقاءِ القَبْضَ عليه إلا بِسَبَبِ تدخُّل السفير البريطاني، فطلب منه (من البطريرك) البقاء في بغداد لفترةٍ غير محدّدة. وأثناء غياب البطريرك عن الموصل تحرَّكَتْ عصابات الأشوريين المسلحين لِتَصِلَ إلى نقطة المواجهة العلنيّة مع السلطات العراقية.

وفي (٢٢) تموز ١٩٣٣ وصلت إلى العاصمة أخبار عصابة أشورية مسلحة قوامها حوالي (١٢٠٠) رجلٍ اجتازَتْ نهْر دِجْلة على مقربةٍ من قُرَىٰ (فيش خابور) و(دير أبون) القريبتين من الحدود التركية والسورية. وعديد الأشوريين الذين كانوا يخيّمون على الضفّة السوريّة من نَهْر دِجلة اجتازوا النَّهْر بالاتجاه المعاكس عائدين للعراق وسمح لهم بالعودة إلى قراهم، ولكن في صباح الرابع من آب ـ أغسطس فتح الأشوريون، الذين يعيشون على الجانبَيْن من النهر، النار على القوات العراقية، ودامت المعركة التي جرت بعد ذلك ستّاً وثلاثين ساعة انْتَهَت بعد استعمال الجيش العراقي للأسلحة الأوتوماتيكية والمدفعيّة والغارات الجويّة؛ وخسر الجيش العراقي ثلاثة ضباط وواحداً وثلاثين جندياً، وقتل من الأشوريين مائة على الأقل، وحَسْب بيان بكْر صدقي فإنّ الأشوريين «شوّهوا بوحْشيّة جُثث القتْلَىٰ العراقيين واقْتلعوا عُيونهم وبَقَرُوا بُطونَهم وقطعوا أُنوفهم»[1]. عُرِفَتْ جيّداً شراسة الأشوريين في المعركة، عندما ذكر (أرْنُولْد وِلْسُون) في تقريره عام ١٩٢٠ إنّ الأشوريين قطعوا رؤوس الأكراد الذين هاجموا مخيّم اللاجئين في بعْقوبة، ولا يبدو أن هناك أيّ شكٍّ في أنّهم ـ أي الأشوريين ـ قادرون على مِثْل هذه الأعمال. وحَسْب تقرير البريغادير جنرال (هوغو هِدْلام) القائم بأعمال المراقب العام للجيش العراقي:

هُوجم الجيش العراقي في ديرابُن من قِبَلِ مجموعات توازيه في تسلُّحِها، مؤلفة من رجال اشْتَهروا بأنّهم مقاتلون أشِدّاء، أغْلبهم تدرّب في القوات الجوية. إذاً، فقد أتم هؤلاء الثوار ما كان متوقعاً منهم، «وأبادوا» القوّات العراقية في ديرابُن، فَلَرُبَّما كانوا كارثة مِنَ العِيَار الأثقَل، حيث برهنت الوقائع بتأثيراتها البعيدة المدىٰ على استحالة استرداد الخَسَائر، فكان لدى الحكومة والشعب العراقي السبب الوجيه في شكر الكولونيل بكر صدقي وقواته لنجاحها في الرابع والخامس من آب ـ أغسْطُس[2].

وإذا كان الهدف مِن تطرف الأشوريين، الذي بلغ مداه، هو لفْتِ الانتباه إلى

(١) Sir F. Humphrys to Sir John Simon, September 14, 1933, enclosing a report on «the part taken by the Iraqi army in the repression of the Assyrian rebellion in July and August 1933,» RI, 7:585-89.

(٢) Humphrys to Simon, September 14, 1933, RI, 7:588-89.

غايتهم فلقد نجحوا في ذلك، ولكن العمليات الثأرية التي قامت بِها وحدات القبائل وكانت (حسْبَ الملك ورئيس الوزراء) في أربعين قرية أشوريّة دُمِّرت أوْ أصابَتها أضْرار شديدة وَنَهْب. ففي قرية (سِيمِل)، على بعد أربعين ميلاً شمال الموصل، أطلقت البنادق الأوتوماتيكية ـ الأسلحة الرشاشة ـ على الأشوريين غير المسلحين، كما نقلت التقارير، من قِبَل إبراهيم الطُحَالّه، الذي اتُّهِم بَعْد ذلك باغْتيال وزير الدفاع جَعْفر العَسْكري، ورغم أن تقديرات عدد القتلى تراوحت ما بين (٣٠٠) إلى (٣٠٠٠) فإن البريطاني الرسمي المسؤول الذي زار القُرى المُصَابة في منْطقة (سيمل) أحْصَىٰ فَقط (٣١٥) جُثّة[١]. وحسب المصادر البريطانية فإنه «كان يُعرف» أن بكري صدقي ذبح مساجين أشوريين جاء بهم أكرادٌ إلى معسكره[٢]. ولقد كَتَبَ القنْصل (موني پنّي) في تقريره إنّ القوات العائدة من الموصل مَرّتْ تحت أقواس النصر «المزيّنة بالبطيخ الأحمر المغموس بالدم والسكاكين مغروسة فيها لِتُمثِّل، كما قيل، رؤوس الأشوريين المنهزمين»[٣].

إذاً، تصرفت الحكومية العراقية في موضوع الأشوريين بصورة سيئة وبكر صدقي بصورةٍ وَحْشيّة. فماذا يجب ذكره عن دور بريطانيا حين وضعت الأشوريين كقوة مسلحة ضد شعب كان من المفترض أن يعيشوا بينه ومعه؟. ففي مذكراته، كتب (أرنُولْد وِلْسُن) عن «النتائج المعاكسة لمغامرات اللجنة الشرقية في إيران. فلقد نَتَج عنْها خَلْقُ مشكلةٍ لأقليّة أخرى في بلاد ما بين النهرين، التي لم يكن أبداً من لزوم لِخَلْقِها لو إنّنا لم نحاول أن نَجْعل من الجاليات المسيحيّة في إيران والقوقاز (مخلب قط)»[٤].

المتهوِّر غير التقليدي

في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين، صارت القرارات التي اتخذتْها بريطانيا قبل عقدين من الزمن مُقوِّضَة لمصالحها الستراتيجيّة عِبْر الشرق الأوسط، وما كانت الدعاية ـ البروپاغنْدا ـ مهما كان حَجْمها، ولا الشتائم قادرة على تخَطّي أضرار فرْض الانتداب، ولم يكن هناك جرْحٌ أقْبح من فلسطين. فلقد سُحِقت ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ على حساب مزيد من العِدَاء لبريطانيا عِبْرَ الشرق الأوسط، وما كان

(١) Assyrians in Iraq, Prisoners Shot Untried, *Times,* August, 17, 10.

(٢) «Assyrian Crisis. Sir Francis Humphrys' Return.» G.W. Rendel, Foreign Office, August 13, 1933, RI, 7:564.

(٣) Mr. Ogilvie Forbes to Sir John Simon, Baghdad, August 22, 1933, enclosure from Consul Moneypenny, Mosul, RI, 7:580-81.

(٤) Wilson, *Loyalties,* 38.

باسْتِطاعتها أن تفْعَلَ أكثر ممّا فَعَلتْ في إثارة عداءِ الشعب لها. . . الشَّعْب الذي كانت بحاجة لنواياه الطيّبة لكي تجعل المنطقة آمنَة بالنسبة للغرب. فلقد هرب العديد من الفلسطينيين لتحاشي السجن. ومُفْتي القُدْس، الحاج أمين الحسيني، هرب إلى لبنان عام ١٩٣٧ ثم إلى بغداد في تشرين أوّل ١٩٣٩ ليصبح بعد فترة قصيرة شوكةً في جانب بريطانيا، في العراق كما كان في فلسطين.

وعند نشوب الحرب في أوروبا، كان نوري السعيد قد عاد رئيساً للوزراء، وقطع علاقات بلاده بألمانيا من دون الرجوع إلى وزارته، ثم اتّخذ خطوة أبْعَدَ من ذلك بِتَسْليم المواطنين الألمان في العراق إلى البريطانيين. ومن الوجوه التي حاولت إيقاف ألاعيب نوري السعيد والسفارة البريطانية كان أبرزها وأكثرها نفوذاً المفتي الشيخ أمين الحسيني، والسياسي الوطني المتمرّس رشيد عالي الكيلاني والكولونيلات الأربعة الذين مَثّلوا المجموعة العسكرية التي كانت تُعرفُ بلقب المُربَّع الذهبي، وقد اتهمهم البريطانيون بالتعاطُف مع النازيّين. وفي مواجهة فرنسا وبريطانيا اللتين احتلتا وقسّمَتا الأراضي العربية لم يكن لديهم أيْ سبب لدَعْم المجهودات الحربيّة للحلفاء. أحد الكولونيلات، صلاح الدين الصَبّاغ، وصَفَ نفسه بالتعبير التالي: «أنا لا أؤمن بديموقراطية الإنكليز ولا بنازية الألمان ولا بِبُلْشفيّة الروس. أنا عربي مسلم»[١]. كان الرأي العام إلى جانب المفتي والكولونيلات الأربعة ورشيد عالي الكيلاني وليس إلى جانب نوري وبريطانيا.

كانت المواصفات الوطنية القومية لرشيد عالي الكيلاني بالغة التأثير، لقد كان أحد المؤسّسين لحزب الأُخُوّة الوطنية عام ١٩٣٠، ووزيراً للعدل عام ١٩٢٤، ورئيساً لمجلس النوّاب ورئيساً للديوان الملكي ورئيساً للوزراء لأوّل مرّة عام ١٩٣٣. كان وطنيّاً أكثر من اللزوم! بالنِّسْبة لِرأْي بريطانيا، فلقد وَصفُوه بتعابير قبيحة في مُراسَلاتِهم الرسْمية من بغداد إلى لندن. ولقد استعمل أحد المستشارين البريطانيين، في إحدى رسائله، تعبيراً فرنسياً لأحد وزراء فرنسا (Un Fauve) (حيوان بَرّي) اكْتَسَبَ إلى حدٍّ ما بَعْضَ المدنية، «وفي حالات التوتر والشدّة تجد في عينيه نظرة تعدّها بعضاً من الذين يتعاملون مع رجال القبائل غير المتعلمين وغير المتدربين، الذين لم يَرْوا في حياتهم مَدينةً أوْ لم يحْتكّوا بالإنسانية المدنية، نظرة هي مزيج من خوف ومَكْر وتَوَحُّش»[٢].

في الثامن والعشرين من آذار ١٩٤٠ اسْتَقَال نوري السعيد، بعد أسابيع من

---

(١) Reeva Simon, *Iraq between the Two World Wars: The Creation and Implementation of a Nationalist Ideology* (New York: Columbia University Press, 1986), 133.

(٢) Sir B. Newton to Mr. Eden, Baghdad, February 27, 1941.

اضطرابات حدثت بعد اغْتيال وزير المال في كانون ثاني، وبعد ثلاثة أيام شكّل رشيد عالي الكيلاني وزارة جديدة، وأبقى نوري السعيد كوزير للخارجيّة. وكما عَبّر رشيد عالي تكراراً عن رغبته في الحفاظ على علاقات طيّبةٍ مع البريطانيين، كان تعيين نوري وزيراً للخارجية في حكومته، إشارة تصالحية مُرسلة باتّجاههم، ولكن رَفْضَه لقطع العلاقات مع إيطاليا، عندما دخلت الحرب في حزيران اعْتَبرتْهُ بريطانيا نكْثاً واضحاً بواجبات العراق حَسْبَ اتّفَاقية عام ١٩٣٠. وما وراء إعلاناته عن حياده ونياتِه الحسنة، اعْتَقَد البريطانيون أن رئيس الوزراء «ناشط في التآمر» مع دُوَل المحْور، «نحن نعلم حقيقة أنه طلب العون من إيطاليا وألمانيا لكي يتمكن من قطع علاقاته معنا، وهو يقوم بكل ما يستطيع القيام به لإثارة المشاعر ضدّنا وإرْباك أصدقائنا في العراق»[١].

في الرابع عشر من تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٤٠ أُعلم السفير البريطاني (السّير بازل نْيوتن)، من قِبَل وزارة الخارجية البريطانية، بأن عليه انتهاز أوّل مناسبة للتخلّص من رشيد عالي الكيلاني «ليس فقط من رئاسة الوزارة بل من الوزارة كلها»[٢]. كان العراق يشكو من ضائقة مالية، وتوقّفت بريطانيا عن إمْداده بالسلاح وقِطع الغيار، وجمّدت شراءها للتمور والقطن منه وكذلك منعته من الوصول إلى الدولار الأمريكي. ولقد تدخّلتْ الخارجية البريطانية بصورةٍ خفيّةٍ ولكنّها فظّة في الشؤون الداخلية للحكومة العراقية، بالطلب إلى سفيرها (نْيوتن) بالتأْثير على (نوري) و(الوَصيّ) لإفْهامِهما بالحاجة إلى اتّخاذ عمل مباشر ضِدّ رئيس الوزراء[٣]، فتَقَدَّم وزير الدفاع الجنرال طه الهاشمي، باقْتِراح تغيير وزاري «يُبْعِدُ فيه المتطرفين» إلا أن السفير (نْيُوتن) أوْضح له «إن الرجل الذي نعتبره المسؤول الأوّل هو رشيد عالي الكيلاني، لذا لن يُقْبَلَ أي تغيير وزاري يُبْقِي رشيد عالي في الحكومة»[٤].

وفي نهاية شهر كانون ثاني، كانَتْ المؤامرات التي حاكتها وزارة الخارجية البريطانية عن طريق سفارتها في بغداد، قد بلغَتْ أوْجها بِسلْسِلَةٍ من استقالات للوزراء لم تترك لرشيد عالي في وزارته إلا خمسة وزراء، وفي الثلاثين من كانون ثاني طلبَ من الوصي إصْدار مَرْسُومٍ بِحَلِّ البرلمان، فجاءه الردُّ من (عبد الإله) بأنه سيعلمه بالجواب الساعة السادسة مساءً، ثم هرب من بغداد قبل المساء إلى الديوانيّة، المدينة الجنُوبية على نَهْر الفرات، من دون إصدار المرسوم، وفي اليوم

(١) Telegram from Foreign Office to Mr. Stonehewer Bird, Jeddah, January 10, 1941 (FO/371/27061), RHD, 13:134.

(٢) RHD, 13:105.

(٣) RHD, 13:107.

(٤) Telegram, January 7, 1941, RHD, 13:131.

التالي استقال رشيد عالي، وفي الأول من شباط طلب الوصيّ من الجنرال طه الهاشمي تأليف حكومة جديدة. في الثالث من شباط، عاد الوصيّ إلى العاصمة مُعْلِناً عن عَزْمه الآن، بَعْدما أبْعد رشيد عالي عن السلطة، الطلب من الجنرال طه أن يبعِدَ أعداءه في الجيش. «الصراع لَمّا يَنْتهي بَعْد»، هذا ما كتبه السفير البريطاني «ومخاطر انْقِلَابٍ عسكريّ، رغم هُبوط نِسْبَةِ حُدوثه لا تَزَال قائمة، إلّا أنّ الخطوة الأولى قد تمّتْ، وأسوأ الصعوبات قد جَرَى التغَلُّب عليها»[1].

هروب... الوصي

في الشهر التالي، استمر الجنرال طه في إحْباط البريطانيين بِرَفْضِهِ اتخاذ أي عمل مضاد (للرباعية المشؤومة) ـ الكولونيلات الأربعة الذين يقفون إلى جانب المفتي الحسيني ورشيد عالي ـ. بريطانيا ما زالت تريد من العراق قَطْعَ علاقاته بإيطاليا، والجنرال طه لم يكن يسير في نفس الاتجاه على هذه الجبهة أيضاً. في (٢١) آذار قال عبد الإله للسفير (نيوتن) إنه سيحث رئيس الوزراء على التعامل بشدة مع الكولونيلات الأربعة بدون أي تأخير. كان يتوقّع أن يَسْتقيل الجنرال طه إذا ضُغِطَ عليه بِشِدّة، وفي هذه الحالة ينْتقل عبد الإله والعائلة الملكية إلى البَصْرة «ويبقى هناك إلى أن يزول خطر تعرُّضه للضغط العسكري في بغداد»[2]، ولم يكن هناك حاجة تقريباً لِذِكْر من الذي سيُزيل هذا الخَطَر. وكان الجنرال طه بدوره تحْتَ ضغط اللجنة العربية، مجموعة المعارضة الوطنية التي تقف إلى جانب الكولونيلات الأربعة، والتي تضُمّ الوجْهينِ المسيطرَيْن فيها: رشيد عالي، والمفتي الحسيني. ولقد أُنذر طه بأن عليه الاستقالة قبل أن يَنْصاع للبريطانيين، ولكن في (٢٦) آذار استسلم للضغوط، أخيراً، وأمر بنقل اثنين من الكولونيلات الأربعة خارجَ بَغْداد: كمال شبيب وصلاح الدين الصّبَّاغ. وبكل بساطة مزّق كلاهما أوامر النَّقْل، وعندها استقال الجنرال طه مثلما تَوَقّعَ الوصي أنه سيفْعل ذلك. وفي ليلة الأوّل من نيسان ذهب الضُبّاط الأربعة للطلب من الوصي أن يقبلَ استقالة الهاشمي ويُعَيّنَ مكانه رشيد عالي، ولكنهم لم يجدوا الوصي الذي هرب، حَسْب خطّة العمل التي فَصّلها للسفير (نيوتن). (وانسحاب عبد الإله قبل تدخُّل البريطانيين لإعادة النظام حصلت نسخة مطابقة له في انسحاب الشاه من طهران عام ١٩٥٣ في المرحلة النهائية من عمليّة (أجاكْس)؛ الانقلاب الذي قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا للإطاحة بحكومة رئيس الوزراء محمد مُصَدّق).

---

(١) RHD, 13:157-78.

(٢) RHD, 13:172-73.

(كيناهَان كورنْوَالِس) ـ السفير ورجل العراق القديم الذي عُيِّن للتعامل مع الأزمة بَدَل السفير (نيوتن) ـ ادّعَىٰ أن الوَصِيَّ أُجْبِرَ على الرحيل عن القصر لأن حُرّيتهُ وحتى حياته كانتا مهدّدتين[١]. ومهما كان في ذهن الضباط الأربعة، فإنّ اسْتقالة طه الهاشمي وهروب الوصي جعلا العراق في حالة فوضى دستورية. فعبد الإله التجأ إلى بيت إحدى عمّاته، ثم ارْتدَى زيّاً نسائياً (بافتراض إنّها ثياب اسْتعارها من خزائن ملابس عَمّتِه)، وركب عربة باتجاه المفوضية الأميركية، حيث انتظر خارجاً إلى أن سمحت له زوجة الوزير المفوض بالدخول. وبعد ذلك بقليل خبّأه الوزير المفوض (المستر كنابِنْشُو) تحت بساط أرضية المقْعد الخلفي في سيارته، وقاد السيارة وبجانبه زوجته في المقعد الأَمَامي واجتاز نهر دجلة حت القاعدة الجوية للقوات الجويّة الملكية في الحبانية. «وخَفّفتْ السيارة من سرعتها على الجسر ورأى مستر (كنابِنشُو) مُسدّساً مرفوعاً إلى حدّ ما استعداداً، وأصابع الأمير قد اصفرَّت من شدّة قبضتها على المسدس»[٢]. ومن الحبانية أخذوا الوصيّ بالطائرة إلى البصرة. وعندما تحرك الجيش العراقي للقبض عليه نقل إلى مكان آمن في قطعة حربية بحرية قبل أن يُنْقَل إلى الكويت ومنْها إلى مطار اللد في فلسطين، ومن هناك نَقَلوه بالسيارة إلى فندق الملك داوود في القدس، حيث اسْتَقَرَّ هناك لفترةٍ مع نوري السعيد ووزراء آخرين من الذين هربوا من بلدهم.

«انقلاب» وانقلاب مضاد

إذا كان تعريف الانقلاب يعتمد على قلب حكومة، فإنه لم يكن هناك انقلاب في العراق عام ١٩٤١. فلقد استقال رئيس الوزراء، وكان سيطلب من الوصيّ القيام بمسؤوليته الدستورية وتكليف رجل آخر. لم يكن هناك إعلان لحالة الطوارئ والأحكام العرفية، ولم يكن هناك إسالة دماء. كانت هناك أزمة سياسية قادت إلى أزمة دستورية نتجت عن هروب حاكم صُوَري لا شعبيّة له، إذْ كان يتآمر مع قوّة أجنبية على حكومته ذاتها، وتَرْك البلد بدون وجود من يقبل استقالة الحكومة القائمة أو يُكلِّف شخصاً جديداً. وكانت الملكية الجزء الأهم في اللُّعبة الدستورية التي أقيمت للحفاظ على المصالح التجارية والاستراتيجية لبريطانيا في هذا البلد، وهُروب الوصي ترك الدستور كسَاعةٍ بدون (زنبرك)، ولكن الذين كانت بريطانيا تلومهم، على ما يجري، كانوا زمرة رشيد عالي الكيلاني «عصابة متوحّشين عديمي

(١) Cornwallis to Eden, April 6, 1941, RHD, 13:205.

(٢) Gerald du Gaury, *Arabian Journey and Other Desert Travels* (London: George G. Harrap, 1950), 134.

الضمير»[1]. والحقيقة أن الأزمة قد خطّط لها بصورة مدروسة وكان هدفها تحْضير رشيد عالي الكيلاني لِضَرْبَةٍ تُدَمِّره. كان له دعم كبير في أوساط الجيش والشعب بعامّة يمنع من تَرْكِهِ خارج السلطة الحكومية لمدة طويلة بِطُرُقٍ دستورية، ولكن الآن طالما كان هناك «انقلَابٌ» كان لبريطانيا حُجّة لإبعاده بصورةٍ دائمة.

بَعَثَ (كورْنْواليس) إلى لندن بعَرْضٍ، كَحَلٍّ وَسَط، من رشيد عالي يتضمن تعْيينه رئيساً للوزراء، وعودة الوصي إلى بغداد بعد شهور قليلة من ذلك؛ وتأكيد التزام العراق بمعاهدة عام ١٩٣٠ على أُسسٍ أوسع من ذي قبل، وتحضير الرأي العام لقطع العلاقات مع إيطاليا ومراقبة أكبر للمُسْتشارين البريطانيين على الدعاية ـ البروپاغنْدا ـ وعلى جوازات سفر الفلسطينيين[2]. وعندما رفضت هذه المقترحات، اتهمت الحكومة العراقية الموقّتة الوَصِيَّ بالخيانة لأنه هرب من منْصِبِهِ إبّان أزمة وَطنِيّة، وعمد مجْلِسَا النُّواب والشيوخ إلى تنْحيته عن منصبه واسْتبدَالِهِ بوجه هاشمي أعلى منزلة، هو «شريف الشرف» الذي قبل استقالة الجنرال طه الهاشمي وصادق على تعيين رشيد عالي كرئيس للوزراء. كل ذلك جرى بهدوء مع كل الدلائل التي تشير إلى أن الحكومة الجديدة تحظى بدعم الشعب.

والآن، وبعدما عَرَّض رشيد عالي نفسه للثأر والانتقام، بدأت بريطانيا ترتيب التفْصيلات للتخلُّص مِنْه، والمشكلة المباشرة كانت عدم وجود قوّات بريطانية كافية في العراق. فَحَسْب اتّفاقية ١٩٣٠ كان لبريطانيا الحق بالاحتفاظ بقوات متواضعة العدد فقط، كالحرس في البصرة والحبّانيّة، واتُّفق على عددهم بترتيبات متبادلة بين الحكومتين، ولا يستطيع أيّ طرف منْفرداً زيادة عددها: في حالة الطوارئ تَسْتطيع بريطانيا إرسال تعزيزات إلى البصرة بعد التشاور فقط مع الحكومة العراقية، وتستطيع قوات إضافية النزول في البصرة (بموافقة حكومة العراق) ولكن فقط في سياق نَقْلِها إلى بلد ثالث.

ووَضِعَت هذه القيود جانباً. وفي الأسبوع الثاني من نيْسان نُقلت التعزيزات جوّاً إلى القَاعدة الحربيّة في الشُّعيبة قرب البصرة، منقولة من الهند على الطرّادات البَحْريّة وحاملة الطائرات، ولم يُبَلَّغْ رشيد عالي بهذا الأمر إلا بعد وصولها تقريباً. ولقد تقبّل الأمر الواقع بقبول منطقي حسن ولكنّه ألح على أمر انتقالها من العراق بأسرع وَقْتٍ ممكن، وعلى أن تُخطرَ حكومتُهُ مُسْبقاً في حال وصول قوات إضافية، على أن لا تطأ أرض العراق في البصرة قبل تحرُّك القوات، التي نَزَلَتْ سابقاً، إلى بلد ثالث.

(١) Cornwallis to Foreign Office, April 9, 1941, RHD, 13:217.

(٢) Cornwallis to Foreign Office, April 7, 1941, RHD, 13:213.

وفي (٢٨) نيسان أبلغت السفارة البريطانية الحكومة بالوصول المنتظر لثلاث قِطَعٍ بحريّةٍ حرْبيّةٍ أُخرى. وفي آخر النهار الْتقى (كورْنْوُاليس) رشيد عالي، وأبلغه الأخيرُ أن العراق لا يوافق على نزول القوات الموجودة على ظهر تلك البوارج إلا عند انتقال عدد مماثل لها من أرض العراق إلى خارجه. ومهما توسّع البريطانيون في تَفْسِير مَوَادّ الاتفاقية، كما حاجج رشيد عالي، فليس لبريطانيا الحق في إبقاء قوّات في العراق أكْثرَ ممّا تحتاجُهُ من حرس في البَصْرة والحبّانية. فإذا ألْقَتْ البوارج مراسيها قبْل أن تترك القوات البريّة البريطانية الإضافيّة أرض العراق لن تكون الحكومة مسؤولة عن نتائج ما سيحدث. فالرأي العام مُضطرب، وإذا جيءَ بمزيدٍ من القوات رغْم معارضة العراق ـ حكومةً وشعباً ـ «فسيُعْلِنُ رشيد عالي استنكاره لما نقوم به، على الشعب»، فردّ عليه (كورنواليس) بأن «القوات سَتَنْزِلُ إلى اليابسة، وأية معارضة أو محاولة لِمَنْعها سيكون أمراً خطيراً»[١].

وبسبب هذا الصراع المقبل الآن، نُقِلَ النساءُ والأطْفال البريطانيون من بغداد إلى القاعدة في الحبّانية. وفي (٣٠) نيسان وبعد نزول المزيد من القوات البريطانية في البصرة، نُقلت قوات عراقية إلى المناطق المحيطة بالحبّانية «كتدابير وقائية في مواجهة عديد الحركات التهديدية لحكومة صاحب الجلالة ومنها الاحتفاظ بقوّاتٍ في البصرة»[٢].

وعندما خاف قائد القوات العراقية من مهاجمته، أطلق إنذاراً بأن أية طائرة تحاول تَرْكَ القاعدة الجويّة ستُطلق عليها النيران، عندها رفع (كورنواليس) الصوت بأن حياة النساء والأطفال مهدّدة. وفي الساعة الخامسة من بعد ظُهْر يوم الثاني من أيار، أصدر قائد القاعدة (نائب المارشال سمارت) أمراً بالإغارة على القوّات العراقية «بدون إعطاء أي إنذار مُسْبق». وبعد دقائق من الغارة الجويّة أرسل (كورنواليس) إلى رشيد عالي كلمة يذكر فيها إنّ قائد القاعدة أُجبرَ على اتخاذ هذا العمل للوجودِ الخطر للقوات العراقية هناك. خداع ضاعَفَتْه كِذْبةٌ عندما أعْلَنَ تْشِرْشِل إن رشيد عالي «هاجم المعسْكَرَ البريطاني في الحبّانية»[٣].

حرب الثلاثين يوماً

وبدأت حرب الثلاثين يوماً، وجاءت الرسالة من لندن تؤكّد الأهمية السياسيّة والعسْكريّة «للتوضيح للعالم العربي بأنّنا لا نحارِبُ العراق بل الداعمين لرشيد عالي

(١) Sir K. Cornwallis to Foreign Office, Baghdad, April 29, 1941, RI, 8: 460-61.

(٢) Summary by the ambassador, June 6, 1941, RHD, 13:289-303.

(٣) See Hansard excerpt from House of Commons debate, n.d., RHD, 13:261.

فقط»[1]. والحقيقة أن «القوة الداعمة» لرشيد عالي ـ ويعْنونَ بها زمرة صغيرة ـ شكّلت القِسْمَ الأوْسَعَ من الشعب العراقي. ولقد عُبّر عن المشاعر الوطنيّة بالأغنيات والقصائد الشِّعرية والموسيقى العسكرية والمظاهرات ممّا لم يَتْرِكْ مجالاً للشكِّ بأنّه رَغْم الاختلاف السياسي والإثْنِي أوّ الدينيّ فالشعب كان وَرَاء رئيس الوزراء، ولم تحْدُث، منذ ثورة العِشرين، مثل هذه المشاعر في الوحدة الوطنية: «ففي بَغْداد والمدن الأخرى امتزجَتْ أحاسيس الشيعَةِ والسُّنةِ والعرب والأكراد في تلك الفترة بينما استمر القتال»[2].

غالبية القوّات الجويّة العراقية دُمِّرَتْ في اليوم الأول، عندما أغار البريطانيون على مَهْبط الطائرات بالقرب من بَعْقوبة حيث كانت مختبئة، وأجبرت الغارات الجوية القوات العراقية، خارج الحبّانية، على التراجع باتّجاه الفلوجة، مدينة الصحراء الغرْبية على ضفاف الفرات التي كانت نقطة تجمّع المقاومة عام ١٩٢٠ (والتي عادت لتكون مجدداً عام ٢٠٠٤). وفي الخامس من أيار قصفت الطائرات البريطانية قافلة قوات عراقية قوامها حوالي سبْعين ناقلة على طريق مَهَّدَتْها مياه السيول قرْب المدينة. ولكونها غير قادرة على الرجوع أوْ المناورة اسْتُهْدِفَ الرَّتْلُ بالرصاص من الأمام والخلف قبل أن يُمْحَىٰ تماماً. وتعرَّضَت الفلوجة لغارات مكثّفة، وانْهمَرَتْ القنابل وكذلك رصاصُ الرشاشات على المستشفى العسكري وطواقم سيارات الإسعاف الطبية العَسْكريّة. وبِحَسبِ أحد المواطنين المقيمين هناك: «حتى الأتراك بسُمْعَتِهِم المعروفة بالقسوة لم يَضْرِبُوا لا بالمدفعية ولا بالطائرات مدينةً ملآى بالنساء مثلما فعل البريطانيون في الفلوجة. ولقد تَبَعْثرَ سكان الفلوجة كلاجئين في سائر القبائل المجاورة ومعظمهم من المعْدمين»[3].

ردَّت بريطانيا باتِّهام سِتّ طائرات حربية ألمانية أقلعت من سورية (التي كانت تحت حكْم فيشي الفرنسية)، بِتَعَمُّدها إطلاق رشاشاتها على سيارتَيْن بريطانيّتَيْن للإسعاف في (١٦) أيار. وقُصفت الرمادي بالقنابل خلال غارةٍ جويّةٍ على مدينة الموصل بطائرات ولُنْغتُن وَقَتلتْ، حسْب التقارير، اثْنَين وثلاثين شخْصاً وجرحَتْ ستةً وعشرين أغلبهم مِن كبار السن والنساء والأطفال[4].

ودَخل الفيلق العربي (!) بقيادة غْلوب باشا العراق من الأردن (بعد تأخير بسبب

---

(١) Foreign Office, London, to Sir Alexander Harding, Foreign Office, May 21, 1941, RI, 8:476.

(٢) Batatu, *Old Social Classes,* 30.

(٣) Colonial Office, London, to Sir Anthony Eden, August 7, 1941, enc. Report by Major Glubb Pasha.

(٤) For details, see ambassador's summary, June 6, 1941, RHD, 13:289-303.

تمرّد نَتَجَ عنْه إعادة الفيلق من الحدود إلى ثكناته) مع فيلق عسكري من مناطق (الائتمان المقدّس) في فلسطين، ليشارك في الهجوم البرّي على الفلّوجة. وما إن بدأت القوّات البريطانية مع سريّة من الأشوريين في السيطرة على الموقف، أمر الضابط القائد بإجْلاء المدنيين عن المدينة: «وبَقِيَ عدد كبير من العراقيين في المدينة متنكرين بالثياب المدنيّة وقاموا بعملية مباغتة دقيقة». وتبعاً لذلك، في الغد، طُرد ألف وخمسمائة عربي من المدينة، التي أصْبحت أكْثر اسْتعْداداً للسكنى نتيجة لذلك[١].

وفي (٣٠) أيار انْتهت الحرب، وهرب رشيد عالي والضباط الأربعة والمفتي الحسيني إلى إيران، وسَلَّم رئيس بلدية بغداد ومدير البوليس فيها المدينة في الرابعة صباحاً نهار (٣١) أيار. ونُقِل الوَصِيّ ونوري (السعيد) بالطائرة إلى الحَبّانيّة من قاعدة مدينة المفرق الجويّة في الأرْدُن في (٢٢) أيار، وأصْبحا الآن حُرَّين بالعودة إلى العاصمة. والصورة التي التقطها (دي غوري) داخل الطائرة يبدو فيها الوَصِيّ بثيابه العسكرية وفي حجْره كاميرا سينمائية؛ ونوري يَنْظُر من كوّة الطائرة بجانبه إلى لوحةٍ كُتِبَ عليها (Happy Return) أي: «عَودة سعيدة».

الفرهود

رُبّما بَقِيَتْ بغداد لألفين وخمسمائة عام المركز الأهم في حياة اليهود، للعلم والمعرفة والتجارة في الشرق الأدْنى، فأكثر من ٣٥٪ من سكانها في عام ١٩٠٨ كانوا يهوداً[٢]. وعاش اليهود في بغداد حياةً لا يشوبها اضْطراب إبّان الحُكْم العثْماني، إلا أن الاحتلالَيْن الفرنسي والبريطاني للأراضي العربية، والأحوال المتدهْورة في فلسطين، والتبْشير الصَّهْيُوني في العراق والدول الأخرى جَلَبَتْ التحوّل إلى الأسوأ، إذْ بُذِرَتْ الشكوك حيث لم يكن هناك أيّ مِنْها قَبْلاً. بَعْض اليهود كانوا يميلون للصهْيونية، إلّا أن الأكثر منهم بكثير تمسّكُوا بِفكرة إنّهم يهود في الكنيس ولكنهم مُواطنون عِرَاقيون مخلصون موالونِ خَارِجه.

في كانون أوّل عام ١٩٣٤ طمأن الملك ووزراؤه السفير البريطاني أن «ليس لدى الحكومة أيّ تحامل على اليهود»، ولكن الرأي العامّ كان أَمْراً آخر، إذ الْتَهَبَتْ المشاعر بالنِّسْبة لفلسطين، وإسْقاط الحكومة ذات الشعبية عام ١٩٤١ كان الإشارة للغَوغاء للثأر من عدوٍّ بديل لا عون له[٣].

(١) «Report on Role of Iraq Levies by Lt. A. Graham», n.d., RI, 8:529.

(٢) Batatu, *Old Social Classes,* 215.

(٣) For a summary of the situation of Iraqi Jews, and the effect of Zionism on popular feeling among Iraqis, see «The Jews of Iraq, 1934-36,» passim, RI, 7:629-45.

وفي الفترة القصيرة ما بين إسقاط حكومة رشيد عالي وعودة الوَصيّ، سَاح المشاغِبُون في بغداد فقتلوا يَهوداً ودَمّرُوا ممتلكاتهم فيما عُرِفُ منذ ذلك الوقت بـ«الفرهود». في الثاني من حزيران، نَقَل (كورنْواليس) «أنّ طلقات نارية متفرقة مع هجمات قاتلة على يهود، حَدَثَتْ نهاراً واسْتمرّت أثناء الليل. ومنذ الصباح الباكر نَهب غوغاءٌ مُسلحّون أهم المحال التجارية في البلد»[1]. واستمر التدمير والقتْل والاغتصاب إلى أن أصدر (الوصيّ) أخيراً أوامره بدعوة وَحْدَات الجيش للنزول إلى الشوارع، وعندها «قام العساكر بعملهم بصورة حَسَنَة، توقف إطلاق النار في الهواء «وَكَنّسَت» رشّاشات الجيش المارّة في الشوارع، وبسرعة أُوقِفَتْ أعمال النَّهْب والسَّلْب والتمَرُّد»[2]. وَوَجدتْ التحقيقاتِ والتحريات الرسمية أن مائةَ وسبْعَةً وثمانين شخْصاً قتلوا ونهب (٥٨٦) من المحال التجاريّة وَحُرق تِسْعة وتِسْعُون منزلاً، وأُنقذ بَعْض النساء والأطفال اليهود عندما حماهم المسلمون في بيوتهم[3].

انْتهتْ حرب الثلاثين يوماً وخَسر الجيش العراقي خلالها (٣٣) ضابطاً و(٤٦٤) عسْكريّاً من مختلف الرُّتب الأُخْرىٰ، وجُرح (٣٦) ضابطاً و(٦٥٩) من الرُّتب الأدْنىٰ والعساكر، وفُقِدَ (٥٤٩) آخرون. أمّا الإصابات في الجيش البريطاني فكانت (١٥٠) قتيلاً أو جريحاً وكانت الغالبية من الجرحى[4]. وشُكّلتْ حكومة جديدة في الثالث من حزيران، وبعد يومَيْن أبْلَغَتْ الحكومة الجديدة السفير البريطاني «أن باستطاعة حكومته إحْلَالَ قوات بريطانيّة بَرّية وجَوّية في العراق وفي الأماكن التي تحتاجها لحماية العراق»[5]. وفي الثامن من حزيران قطع العراق علاقاتِهِ بإيطاليا. وفي الشهور التي تَلَتْ اعْتُقل اللاجئون السياسيّون من سورية أوْ من فلسطين ليُعاد قسم منهم إلى بلادهم أو ليوضع بعض منهم في المنفى داخل قرى الأكراد في الشمال، أوْ (في حالات قليلة) نُفِيَ القليل منهم إلى روديسيا. ولقد عاش رشيد عالي إلى أن عاد للعراق بعد انقلاب عام ١٩٥٨. ولكن الضبّاط الأربعة لُوحِقوا، الواحد بعد الآخر، بصورةٍ حاقِدة معدومةٍ الضَّمير، وأُعيدوا إلى بغداد للعقاب. اثْنَان منهم: فهمي سعيد ومحمود سلمان حُكِمَا بالإعْدام في السادس من كانون ثاني عام ١٩٤٢ وشُنِقَا في الخامس من أيار. الثالث: كامل شبيب اعْتُقِلَ وأُعْدِمَ في (١٧) آب ١٩٤٤. والرابع: صلاح الدين الصبّاغ هَرَب إلى إيران ثم انتقل إلى تركيا وسُلِّمَ إلى البريطانيين في سورية بَعْد انْتهاءِ الحرب، وأُرْسِلَ إلى بَغْداد، وحوكم ثمّ أُعْدِمَ في (١٦) تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٤٥ قُرْب بوّاباتِ وزارة الدِّفاع.

(١) RI, 8:483.
(٢) RHD, 13:318.
(٣) Batatu, *Old Social Classes*, 258.
(٤) Simon, Iraq, 160.
(٥) Sir Kinahan Cornwallis to Mr. Eden, Baghdad, July 11, 1941, RI, 8:501.

النهاية التي أُجِّلت طويلاً

عاد الوصيّ والملك؛ وفي أوائل تشرين أول ـ أكتوبر دُعِيَ نوري (السعيد) من القاهرة للعودة إلى بغداد لِتَشْكيل حكومة جديدة، وعادت الحياة إلى «طبيعتها» في بغْداد، وهذا يَعْني حُكْمَ وَصِيٍّ ورئيس وزراء لا شعبيّة له واستمرار مكائد السفير البريطاني الذي يراقب الجميع.

«العراقيون يكرهون الهاشميّين». هذا ما كتبه (كِرْمت روزفِلْت) بعد زيارته لِبَغداد عام ١٩٤٧، «ولولا الحماية البريطانية، التي سمحت لهم بتأسِيس بوليسهم السرّي وجَيشهم، لَقُتِل عبد الإله والآخرون في ساعتين»، والسياسيون بين أيدي البريطانيين «كانوا مجموعة مهزوزة يُرثَى لها ولا قيمة بالكاد لامتِلاكها»[١]. واهتزّ النظام في كانون الثاني التالي بالعِصْيان الجماعي الذي عُرِفَ باسْم (الوَثبة) ـ الانتفاضة ـ، ولقد حَصَل هذا بعْد توقيع معاهدة پرتسماوث التي خُطّطَتْ لِحَبْسِ العراق في ترْتيبات دفاعيّة إقليمية مع بريطانيا. وشنقت الحكومة زعيمين شيوعيّين اتُّهِما بتَنْسيق الانتفاضة من السجن، إلا أن شدّة الانتفاضة ـ الوثبة ـ أجبرت نوري على رَفْض المعاهدة ـ الاتفاقية ـ.

وفي شباط ـ فبراير ١٩٥٨ شكّلت مِصْر وسورية الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، فكان ردّ الأردن والعراق بإقامة «اتّحاد عربي». وفي آذار من نفس العام، أفاد (سِلْوين للويد)، وزير الخارجية البريطاني من بغداد «إنّ القيادة العراقية هي في حالة هياج عَصَبِيّ شديد وتتصرّف كما لو أنّها تَتَوقَّع زوالها خلال ستّةِ أشهر»[٢]. وفي (١٤) أيار استقال نوري السعيد من رئاسة الوزارة. وفي (١٩) أيار نُصِّب رئيساً لوزراء حكومة الاتحاد العربي، وتسلم أحمد مُختار بابان رئاسة وزارة العراق. وفي حزيران، وكان لبنان ينزلق نحو حرب أهلية، والملك حسين مُهَدّداً في عمّان، قال (هارولْد مكميلان) لأيزنهاور «إن أزمة حادّة» تتصاعد وتتجمّع عناصرها في العراق[٣].

وفي الصباح الباكر ليوم الرابع عشر من تموز ـ يوليو، حَصَلت الضربة في النهاية بعد تأجيلها طويلاً. كان على نوري السعيد والملك الذهاب جوّاً إلى أنقرة لاجتماع الأعْضَاء المسلمين في حلف بغداد لِبَحْث الأزمة في لبنان، ولكنهما كانا لا يزالان في بغداد عندما تحرّكتْ المدرّعات (وكان من المفترض أن تكون جزءاً من لواء في

---

(١) Roosevelt, *Arabs, Oil and History,* 103.

(٢) Herter to Department of State, March 11, 1958, FRUS, 12:294

(٣) Ibid., 301.

طريقه لإسناد الملكية في عمّان)، وحاصرت قَصْرَ الرحاب قَبْلَ الساعة السادسة صباحاً وأشعلت فيه النار بقذيفة مدفع. وظهر أعضاء العائلة المالكة في الحدائق يلوحون بمناديلهم البيضاء. وحسْب رواية (بطاطو) أطلق النار عليهم من الخلف (ضابط) برتبة كابتِن ذُكِرَ في ما بعد إنه كان في نوبةٍ من الاهتِياج وإنه ضَغَط على الزّناد بصُورةٍ غير واعية[1]. وفي رواية أخرى: أمر عبد الإله حراس القصر بإطلاق النار على قائد القوات المحاصِرة. وفي رواية ثالثة، أكثر تزويقاً وتَلْويناً: إنّ الوصي ركضَ حول حدائق القصر حاملاً بندقية (سْتِن) مطلقاً النار على الجنود قبل أن تُطلق عليه النار وتُرْديه قتيلاً. على كل حال، بدأ إطلاق النار وقتلت غالبية سكان القصر وعددهم تسْعة عشر، بمن فيهم فيصل الثاني الذي نُصِّبَ ملكاً عام ١٩٥٣ عندما بلغ الثامنة عشرة من عمره، وجَدّته، الملكة نفيسة، عبد الإله وشقيقته وبقية أعضاء العائلة المالكة، بمن فيهم الأطفال وحراس القصر والخدم والطباخون؛ زوجة عبد الإله الأميرة (هيام) جرحت ونقلت إلى المستشفى وعاشت بَعْد ذلك. أما جثة الوَصِيّ فتركت للغَوغاء، فقطعت اليدين والقدمَيْن قبْل التمثيل ببقية الجسد الذي نقل إلى وزارة الدفاع التي أُعدِم صلاح الدين الصباغ خارجَها عام ١٩٤٥، وعُلقت جثّته بصورة رمزية على إحدى الشرفات. وفي مكان آخر دُمِّر تمثالان للجنرال (مُود) وللملك فيصل الأول (كفارسين على جوادَيْن).

وأُرسِلَتْ فرقة أخرى لاعتقال نوري (السعيد). فُجِّرَتْ الأبواب الفولاذيّة بالدينَاميت وفُتِّشَ بيته من غرفةٍ إلى أخرى، ولكنّه كان قد ترك البيت قبْل وصول الفرقة، ونقله بعْضُ الصيادين مُجْتَازين به نهْر دجْلة إلى بيت صديق له في الكاظمين. وبرفقة زوجة صديقه وإحدى الخادمات العجائز ترك بيت صديقه في اليوم التالي مرتدياً ثياب النساء. وعندما تباطأت سيارتهم بسبب زحمة السير، تَعَرّف رقيب أوّل في سلاح الجو بصورة ما على (نوري) وأطلق عليه النار فأرْداه قتيلاً في الحال. وأُخذت جُثّتُه إلى خارج المدينة ليوارى الثرى، إلا أن الجثّة انْتُشِلَتْ من القبر وسُحلَتْ في الطرقات على يد الرُّعاع قبل أن تمر عليها سيارة إلى الأمام وإلى الخلف حتى لَمْ يبق منها معالم الرجل الذي كان الرمز الأوّل والأهم للمصالح الغَرْبية في الشرق الأوسط لأكْثر مِنْ عَقْدين من الزمان. وَنُقِلَ تحت الحراسة ثلاثة وزراء من الأردن، كانوا قد دُعوا إلى بغداد للاحتفال بقيام الاتحاد العربي، من فندقهم إلى وزارة الدفاع إلّا إنّهم خُطفوا من حرّاسهم بواسطة الثائرين (أمّا الرواية الأخرى فتذكر إنّهم سُلِّموا إلى الثائرين، عن طريق ضابط جيش: لأنكم أنْتم

(١) Batatu, *Old Social Classes*, 801.

الأرْدُنيّون قتلْتُم الكثير من أهلنا العراقيين عام ١٩٤١)[١]، وقُتِلَ مِنْهم اثنان وجُرح الثالث جراحاً بليغة. وقُتل أيضاً حاكمٌ سابق للقدس، عدنان الحسيني، وضابط صغير في الجيش الأردني، وثلاثة أميركيون من بَينهم مدير قسم شركة بِتْشِل عِبْر البحار (جورج كولْلي الصغير) وأحد المواطنين الألمان أُخذوا من فنادقهم وقُتِلُوا، كما قُتل ابن نوري السعيد (صباح) العاجز، في الشارع بعد ساعات من حصار القصر.

وكانت السفارة البريطانية هي الهدف الثالث الرئيس للثورة. ولَقَد صَدَمَت المدرّعات البوابات الحديدية قبل أن يدخلها الرعاع. وقتل في الداخل كولونيل بريطاني، وامْرأة بريطانية قتلَت بدورها أحد المهاجمين الذي كان يحاول إنزال العلم البريطاني. السفير وزَوجته وموظفو السفارة استطاعوا، في النهاية، ترك السفارة بأمان، إلا أن السفارة نفسها نُهِبَتْ قبْل أن تشتعل فيها النيران وتدمّر كل شيء. وهكذا كان الفرع العراقي للملكية الهاشمية قد أُبيد، وهكذا أيضاً طُرد البريطانيون من العراق، إلى أنْ أعطتهم إزالة (سلاح التَّدْمير الشامل) السَّبَبَ في العودة عام ٢٠٠٣.

والآن، يتطلع الوطنيون الثوّار إلى الأمام من أجْل تحرير الخليج المحتل، وجنوب الجزيرة العربية والجزائر، وقبل كل شيء آخر كلّ فلسطين.

(١) C.H. Johnston, Amman, to Foreign Office, July 28, 1958 (FO371/134201), RI, 12:293.

٦ ـ استعمار مزدوج في فلسطين

في أواخر آذار ١٩٢٥ زار (آرثر جيمْس بَلْفُور) الشرق الأوْسط. فلقد دُعِيَ لافتتاح الجامعة العِبْرية في القدس، لذا كانت هذه مناسبة ليرى شيئاً من المنطقة التي لا يمكن القول إنّها تجْهل اسمه. نزل إلى البر من السفينة في الإسكندرية وزار القاهرة قبل أن يُتابعَ سَفَره برّاً إلى فلسطين، ولقد تبعَتْه الاحتجاجات على طول الطريق: في غزّة وطول كرم والقدس وحيفا وفي المدن الفلسطينية الأخرى، أغلقت المدارس وأعلن الإضراب العام، أي بمقاطعةٍ عربية كاملة، وبقيت تعزيته بالاستقبال المُنعِش الذي قدّمه له الصهاينة. حرس الشرف كان مؤلفاً من شباب على ظهور الجياد اسْتَقْبَله في (ريشون ـ لو ـ زيون) ورَافقَه إلى كنيس المستوطنَة، وزُيّنت (تل أبيب) بالأعلام الصهيونية والبريطانية؛ وفي استقبال مدني غَنّى (كورس) هاليلويا... لقد وصل المخلِّصُ حقّاً.

وفي خطاباته وَصَفَ بَلْفور نفسه بـ«الصديق القديم» للبارون (إدْمُوند روتشيلد) (الذي وَجّه له إعلانه الشهير لعام ١٩١٧) وأحد أقدم الصهاينة والذي سبق حماسه للصهيونية (وَعْد بِلفور) بسنوات عَدِيدة[١]. وفي أول نيسان أعلن افتتاح الجامعة العبرية أمام جَمْعٍ من الضيوف المميّزين الذين كان من ضمنهم: السِّير هِرْبرْت صاموئيل (المندوبُ السامي) والفيكونتُ (اللنبي)، وحاييم وايزمَنْ. ثم اقترف غلطة بالذهابِ إلى دمشق. وفيما كان قطاره يجري بدون توقُّف اجتمع الفلاحون على جوانب طَريقه لِشَتْمه. ومتوقعين مشاكل أكْبر من ذلك، عَمدَتْ سلطات الانتداب الفرنْسِي إلى مرافقة (بلفور)، الذي أُنزل من القطار قبل وصوله إلى محطته الأخيرة، وأسرعوا في نقله بموكب سيارات إلى فندق (ڤكتوريا). والجَمْعُ من الرجال، من كل الأعمار، المُنْتظِر في آخر محطّة لتحيّته، سارَعُوا باتجاه الفنْدق عندما علموا أنه ترك القطار في محطة (القَدَم)، وتظاهروا لحوالي ساعة من الزمن قبل أنْ يتراجعوا إلى سوق الحميدية حول المسجد الأُمويّ.

في اليوم التالي، سار آلاف المتظاهرين نحو الفندق، بعد صلاة الظُّهر، واخْترقوا

(١) «Lord Balfour in Palestine,» *Times,* March 27, 1925, 14.

حواجز البوليس ووصلوا تقريباً إلى المدخل الأمامي قبل أن يتفرّقوا. وفي اليوم التالي (١٠) نيسان، كان هناك المزيد من المظاهرات. وجُلِبَت السيارات المصفحة والدبّابات إلى المدينة وطارت الطائرات الحربية على عُلُوّ منخفض لإرْعاب الناس. كان (بلفور) في فندقه لم يغادرْه، وكان الوقت مُناسِباً بالتحديد للتعْجيل بسفره، فدَبّر المندوب السامي الجنرال (موريس سِرَايْ) عملية إلهاء: قنبلة دخانية تُلْهي الناس أُلْقِيَت من الطائرة، وفي فترة الارتباك أُخْرِج (بلفور) وصحبه من الباب الخلْفي للفندق ونُقِلوا بالسيارات رأساً إلى بيروت حيث كان يَنْتَظِرهم المزيد من المشاكل، إذ نُظِّمت المظاهرات وأُعلن الإضراب العام، ولكن الرَّكْب تحوَّل عن الطريق الرئيسيّة ونجح في الوصول إلى المرفأ بدون حادثة. وَوُضِعَ (بلفور) بأمان على ظهر سفينةٍ فرنْسِيَّةٍ أبْحَرَتْ مباشرة إلى الإسكندرية. ربما كان الأمر تكلُّفاً وتظاهراً من قِبَلِ (بلفور) ولكنّه لم يبد حقّاً أنه تحقق من مدى كُرْهِ الناس له في المنطقة كلّها. أراد زيارة سورية للترويح عن النفْس، «ولو كان عنده أقل فكرة أن زيارته ستُسَبِّبُ الاضطرابات لما جاء قطعاً إليها»[١].

التزامات لا تتناسب مع الحقائق

بَدَا (بلفور) كرجل انْدِفاعات مُتَضارِبةٍ. فكرئيس للوزراء عام ١٩٠٥ تحدّث عن مشروع قانون لصالح الأجانب هُندِسَ لِمَنْع اليهود، الذين هربوا من المذبحة في أوروبا الشرقية، من القُدْرةِ على دخول إنكلترا. وحَسْب بَعْضَ المراقبين اليهود فُسِّرَتْ مُلاحظاته على إنّها لاساميّة. وعام ١٩١٧ أقرّ بأنّه متأثّرٌ بصورة كافية بِفَهْم التاريخ ليساعد في عودة الشعب اليهودي إلى وَطَنِهِ القديم مع بَقائه في نفس الوَقْت لامبالٍ ببرودة لتاريخ ومصالح ومَطَامح الساميين الآخرين ـ العرب ـ. عرف بلفور أن الالتزام المتناقِض الذي أعلنَتْهُ حكومَتُه لا يمكن قطعاً التَّوَافق فيه، «فالإنجاز الحرفي لكلّ إعلاناتنا ـ وعودنا ـ غير ممكن، لأنّها جزئياً متضاربة مع بعْضها البعْض، ومتضاربة مع الحقائق»[٢]. وأحد أهَمّ الحقائق هي أن في فلسطين بقَايا من السكّان اليهود، إلّا إنّ (بلفور) أعْطى الصهاينة «فُرْصَتَهم الكبيرة» والآن عليهم هم: «إن أملي الشخْصيّ أن يقوم اليهود بعمل جيّد في فلسطين ويؤسّسوا في آخر الأمْر دولةً يهودية»، كما قال لـ(ريتشارْد مايْنِر تْزَاغن) عام ١٩١٨[٣]. وفي دمْج وَعْد بلفُور

---

(١) *Times, March 27, 1925 10. For a full account of his visit, see Labib Yunan Rizk. «A Balfour Curse: A Diwan of Contemporary Life (361),» Al Ahram Weekly,* October 26-November 1, 2000.

(٢) Mr. Balfour to Earl Curzon, Paris, September 19, 1919, enc. Memo by Mr. Balfour respecting Syria, Palestine, and Mesopotamia, dated August 11, 1919, PB, 2:295.

(٣) Richard Meinertzhagen, *Middle East Diary* (London: Cresset Press, 1959), 9.

بالانْتداب، تعرّض المسلمون والمسيحيون الفلسطينيّون إلى شكل فريد من الاستعمار المزدوج، فالمحتلون البريطانيّون لم يَسْتَوطنوا الأرض هم أنفسهم بل فتحوا الباب ليستطيع ذلك محميّوهم.

حتى القرن التاسع عشر، اسْتمرّ عدد قليل من اليهود العيش في فلسطين، وتركّزَت حياتهم على العلم والصلاة، وسَيصدمون مثل أكثر المسلمين مُحافظةً من شكْل وسلوك اليهود الصهاينة العلمانيين الذين بدؤوا بالوصول إلى فلسطين من بولندا وروسيا في أواخر القرن التاسع عشر. والواقع الفعلي أنّ هؤلاء المستوطنين يعودون إلى أرض هم وأجدادهم، في الذاكرة الحيّة، لم يعرفوها عَيَاناً أبداً؛ والذي جَمع بينهم إن الاعتقاد القومي بأن اليهود يشكّلون شَعْباً ويجب أن يحْصلوا مرّةً أُخرى على دولة لهم في أرْضٍ قامت فيها مملكةٌ يهوديّة قبل آلاف السنين. وصُلْب الحقيقة هي أن الأصول الشرقيّة للصهاينة، كما كانوا ربّما (لأن بعضهم لم يكونوا ساميين قطعاً، بل متحوّلين إلى اليهودية في نقطة مُعيّنَةٍ من التاريخ القديم)، قد صُفِّيَت مِنْهم، إن لم تكن كاملة تماماً، لحفظهم من المذابح في أوروبا الشرقية ومن مشروع قانون الأجانب في لندن، وهذا ما جعلهم مرشحين مناسبين لاستيطان الأوروبيين البيض في فلسطين. وبرأيهم هم لا يعودون كيهود، فقط لبناء دولة علمانية، بل كحاملين رسميين للمدنيّة الغربية إلى الشرق المتخلّف. ويرجع الفضْل بصورةٍ كبيرة للصهاينة الأوائل الذين فَهموا المزاج البريطاني بهذه الصورة الجيّدة، وإبراز وعرض حركتهم كقناة لنقل المدنيّة «إلى سُكان آسيا البدائيين»[١] ـ في مهد المسيحية ذاتها ـ وهذا ما ناسب تماماً نظرة الأمبِرْياليين. قد يكون اليهود «شعباً بَقِيَ متفرقاً»، كما لاحظ بلْفور عام ١٩٠٥ ولم يكونوا تماماً (أنْكْلُو ساكْسُوناً بيضاً) إلّا إنهم لا يزالون مع ذلك (بيضاً) وقريبين مظهراً بصورة كافيةٍ لكي يُؤْتمنوا على رسالة حماية المصالح الأمبريالية في «الشرق الأجْنَبي»[٢].

من الطبيعي أن الصهيونية استفادت إلى حدٍّ كبير من الإرْثِ المسيحي ـ اليهودي المشترك. فالعرب المسلمون لا يُمثلون أية صورةٍ في الرؤية الأوروبية تقريباً، ما عدا الصُّور الوضيعة القذرة حين يَحْتَشِدون بأعْدادٍ كبيرةٍ حول زوّار الأرض المقدسة مطالبين (بالبقْشيش)، أوْ في البطاقة البريدية لشيوخ الصحراء يعتلون الجمال، أو جواري الحريم الشهوانيات مُسْتَلْقيات على الوسادات المُخْمَليّة. أمّا اليهود فهم

(١) Moses Hess, *Rome and Jerusalem,* quoted in Stephen Halbrook, «The Class Origins of Zionist Ideology.» *Journal of Palestine Studies 2* (Autumn 1972): 89.

(٢) Herbert Sidebotham, *England and Palestine* (London: Constable, 1918), 107.

مألوفون على الأقلّ، ولو أنهم غير محْبوبين. وأجيال وأجيال من الإنكليز، من الرجال والنساء، لا تزال تُربّىٰ على الروايات التوراتية لأرْضٍ مقدّسة ممتدّةٍ من (دان إلى بئر السبع) وعلى قصص شمشوم رابطاً عيداناً محترقة على أذْنابٍ ثلاثمائة ثَعْلب وهادماً المعْبَد على رؤوس الفِلِسْطِينيين في غزّة، وعلى حكايات الفلسطينيّين القُساة الذين هُزِمُوا في المعركة على يد العِبْرانيين الباسلين. والساسة والقوّاد العسكريون الذين قَرَّرُوا قَدَر الشرق الأدنىٰ بعد العام ١٩١٨ كان أغلبهم، باعْترافهم، رجالاً متديّنين، مُبَشّرين بتاريخ إسرائيل، بدءاً بمدارس الأحد الدينية، وما كان فوق ذلك من: مَزِيج من التوراةِ والتحيُّز العِرْقي والديني، والمصالح الاستراتيجيّة للحكومات الأوروبيّة والجهل المطلق للساسةِ ورجال الدولة بالنواحي التاريخية والجغرافية، كل ذلك وكلّ هؤلاء عملوا ضدّ المسلمين على كل مستوى، وكان الشذوذ في وَضْع المسيحيين العرب بعدم اعْتبارهم عَرباً كُليّاً.

بالنسبة للجاليات غير اليهودية في الأرض المقدسة ـ حوالي ٩٠٪ من السكان عام ١٩١٨ـ، كانت قوانين حُكْم الانتداب البريطاني والبرنامج الصَّهْيُوني، غير مقبولة أيضاً. ولقد قَرَّرَت لجنة (كينغ كْرين) المبعوثة إلى الشرْق الأدنى من قبل الحكومة الأميركية عام ١٩١٩، إن الغالبية العُظمىٰ (٢٢١ من أصل ٢٦٠) من الذي قدّموا عرائض لها في المناطق التي كان العدو يحتلها جنوباً (فلسطين غربي نهر الأردن) رَغِبَت في انْدِمَاجِهَا في وحدةٍ مع دولة سورية، وغالبية البقيّة من مقدمي العرائض أرادوا أن تكون فلسطين ذات اسْتقلال ذاتي داخل دولة سورية، وأكثر من ٨٥٪ عبّروا عن معارضتهم التامّة للبرنامج الصهيوني. ونقل أعضاء لجنة (كينْغ كْرين) ـ والعديد منهم ذُو خلفية لاهوتية ـ إنهم بدؤوا دراستهم للصهيونية و«فكرهم مستعِدٌ لتأييدها»، ولكن الحقائق على أرْضِ الواقع جَعَلَتْهم يعيدون النّظَر بأفكارهم. والادّعاء الصهيوني «بحقّهم» في فلسطين على أساس احتلالهم لتِلْك الأرض قبل ألفي عام «لا يمكن أنْ يُؤخذ على محْمَل الجِدّ»، فَلَا المسلمون ولا المسيحيّون يَعْتبرون اليهود صالحين للحفاظ لا على الأماكن المقَدّسة ولا على الأرْض المقدسة كلّها. والواقع «أن الأماكن الأكثر قداسة بالنسبة للمسيحيين ـ الأماكن المتعلّقة بالمسيح ـ والتي هي أيضاً مقدسة بالنسْبة للمسلمين، ليسَتْ فقط غَير مقدسة بالنسبة لليهود بلْ هي بغيضة لهم، ومن المستحيل بكل بَسَاطة، في مثل هذه الظروف، للمسلمين وللمسيحيين على السواء الشعور بالرضىٰ لِوَضْع هذه الأماكن في أيدي اليهود»[١]. إضافة لذلك، وضَعَ

(١) American Section of the International Commission on Mandates in Turkey, «The King-Crane Commission.» FRUS, *paris Peace Conference,* 1919, 12:794.

الرئيس (وِلْسون) مبدأ أن حلَّ كل مسْألةٍ تنشأ عن الحرب يجب أن يكون بِرضىٰ الناس المتعلّقين بها، وكُلّ غير اليهود في فلسطين كانوا ضدّ الصهيونية بشكل مُتَشدِّد، «وتعريض مثل هؤلاء الناس الجازمين ضد هجرة يهودية لفلسطين بدون حدود، وتَعْريضهم لضغوطٍ مستمرة، مالية واجْتماعية، من أجل أن يُسلّموا الأرضَ، هو خَرْق فاضح للمبدأ السابق الذي أوردْنَاه ولحقوق الناس، رغم وَضْع الأمْر كلّه في إطار من القانون». وتِبْعاً لذلك يجب اخْتِصار البرْنَامج الصهْيوني بصورةٍ كبيرةٍ، «وخطّة جَعْل فلسطين كومِنْوِلْثْ يهودي بصورة متميّزة يجب التخلّي عنْها»[١].

أساس الخيالات

المشروع الصهيوني الذي صاغَه ثيودور هرتزل، في أواخر القرن التاسع عشر، كان طلقة البِدْء في حرب طويلة، لم تنْتَهِ بعْد حتى الآن: «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» وكان (خيالاً) منذ البدء. كان عدد سُكّان فلسطين ـ جنوب سورية ـ في أواخر القرن التاسع عشر، حوالي نصف مليون، وكانت هذه البلاد أبعد ما تكون عن قفرٍ راكدٍ، كما وصفها الصهاينة والمسيحيون في الخارج الذين يؤمنون بعودة اليهود إلى الأرض المقدسة. الفَواكه والحمضيات والقمح والشوفان والعِنَب والزيتون كانت كلّها مزروعة بغزارة، وفي المدن والقرى عديد ورْشات العمل الصغيرة كانت نموذجاً لمجتمع زراعي ما قبل الصناعي. مجتمع بعامّته إسلامي. بَعْضُ العائلات من الشرفاء والنبلاء الكبَار (مثل عائلة الخالدي) تستطيع مُتابعة أثر جذورها، في شجرة العائلة، في الفتح الإسلامي في القرن السابع ـ الميلادي ـ. وبقيت القدس، وهي ربّما أفضل مثل هندسي معماريّ عبْر الشرق الأدْنى للمدينة الإسلامية القروسطية، المدينة التي انْطَبَعَتْ فيها ميّزات كلّ الممالك الإسلامية التي حَكَمَتْها.

دولة (هرتزل) اليهودية كانت ستؤسَّسُ على خرائِب فلسطين المسلمة ـ المسيحيّة. و«الأفنديّة» ـ طبقة أصحاب الأمْلاك ـ سيرون في الاستعمار الصَّهْيوني واستِثْماراته الأفضل لمصالحهم، وسكان القرى سيُسْتعملون في أعمال لا قِبَل بها للمستوطنين اليهود القادمين، (أي قَتْل الأفاعي والمخلوقات البريّة الأخرى)، ولكن مع الوقت «سنحاول تَنْشيط المعْدَمين من السكان ما وراء حدودنا بتوفير العمل لهم في بلاد العبور، فيما نُحرِّمُ عليهم العمل في بلدنا نَفْسِها»[٢]. فالسريّة ستكون أساسية «فعمليات نزْع الملْكية وطَرْد الفقراء يجب أن تكون مكتومة وحَذِرة. لندع أصحاب الأملاك غير المنْقولة يَظُنّونَ إنهم يخدعوننا ببيعنا أشياء بأسعار أغلى ممّا تستحق،

---

(١) FRUS, *Paris Peace Conference, 1919.*

(٢) Desmond Stewart, *Theodor Herzl: Artist and Politician* (London: Quartet Books, 1981), 191.

ولكن لن نعيد بيعهم أي شيء ممّا اشْترينَاه. سنبيع بعد ذلك لليهود فقط وكل العقارات ستُتَداول بعد ذلك بين اليهود فقط». حتى اليهود الأموات كانوا يعتبرون مُسْتأجِرين مناسبين؛ كذا كتب هرتزل في يومياته عن احْتمال استيراد النُعُوش ـ التوابيت ـ من أوروبا على البواخر[1]. كل هذه الخطط يجب أن تكون مخفيّةً عن العرب «من الذي يفكّر بإبْعَادهم؟» كتب (هرتزل) ليوسف ضِيا الخالدي، رئيس بلدية القدس، عن «سُكان فلسطين من غير اليهود» «إننا سنزيد في عافِيتهم وفي ثرواتهم الشخصية عندما نُجْلب ثرواتنا الخاصة»[2].

ومُنْذ بدء بناء المستوطنات، كانت الصورة التي عكسها الصهاينة للعالم الخارجي عنهم هي عن أناس نشطين مُجدِّينَ يصلون إلى عالم خاملٍ كسولٍ فاسد وغير أخلاقي. شتّموا ثقافة الفلسطينيين بأنّهم محافظون أخلاقّياً، ومُكَبَّلُون بعاداتهم على كلّ المستويات، وعنصريون بشِدّة، «إنّهم أطفال الأحياء الفقيرة الذين يمتلكون ساحات واسعة للعب حيث يتمرَّغون سعداء بالغبار»، كما كتب أحد المستوطنين الخياليّين عن العرب، في رواية لـ«أرثِرْ كِسْتْلر»[3]، «إنهم بقايا آثار القرون الوسطى. ليس لديهم فكرة عن الوطن القومي ولا شعور بالسلوك الحسن. إنهم مُشاغِبُون ومقاتلون سيّئون، ولولا ذلك لما اسْتَطَاعت أيّ من مستوطناتنا المعزولة العيش. وكعامل سياسي فلقد كانوا كمّاً مُهْملاً منذ أيام الخلفاء باستثناء قيمهم المزعجة. فإذا عوملوا بشدّةٍ يلْتزمون الصمْت وإذا ما شُجّعوا فإنهم يجعلون من أنفسهم إزعاجاً جَهنّمياً». المستوطنون هم أناس أصحاء نشطاء متفائلون، مَوهوبون وحَسَنُو المَظْهَر والشكل بدون حدود. أمّا العرب، الذين هم على مقربة منهم، فهم غيْر أصِحّاء حَتّى أسنانهم المنخورة، موشومون بالجُدري، شتّامون، توّاقون للمال وساديون، يتلهفون وراء «الكلبات» التي لا تعرف الحياء، المتسكعون حول المستوطنات بينما هم يتعاملون مع مومسات القرية[4].

وفي وصفه الروائي شِبْه الوثائقي عن الاضطراب الشديد في فلسطين في أواخر الأربعينات، كتب كِسْتْلِر عن الوجود العربي بأنه «محض صُدْفة، مثل وجود بعض قطع الأثاث المَنْسِيّة في بيت أُجِّرَ مؤقّتاً للأجانب»[5]. إنه يتصور هروب زوجين كبيري

---

(١) Theodor Herzl, *The Diaries of Theodor Herzl*, trans. Marvin Lowenthal (New York: Dial Press, 1956), 43.

(٢) Chaim Simons, *International Proposals to Transfer Arabs from Palestine, 1895-1947: A Historical Survey* (Hoboken, NJ: KTAV, 1988), 8.

(٣) Arthur Koestler, *Thieves in the Night: Chronicle of an Experiment* (London: Macmillan, 1946), 160.

(٤) Ibid., 24.

(٥) Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment, 1917-1949* (London: Macmillan, 1949), 34.

السن بعدما ساقت القوات اليهودية الفلاحين ونسفت بيوتهم بالديناميت، «فأمّا الشيوخ فيربطون على حميرهم فراشاً و(ركْوَة) قَهْوة نُحَاسيّة، وأما المرأة العجوز فتسحب بيدها رسن الحمار وهي هائمة، وزوجها على ظَهْر الحمار يلتف بـ(كوفيّته) ليغرق في صَمت تأمّليّ كئيب عن الفرصة التي ضاعت منه لاغتصاب أصغر أحفاده»[١].

تجريد كامل من أية ممتلكات

توسَّع فَصْل الشعب الفلسطيني عن أرضه وتطوّر إداريّاً وأيْديُولوجيّاً. وحَسْب عَقْد الصُّنْدوق القومي اليهودي، الذي تأسس عام ١٩٠١، فإن الأرض المكْتَسَبَة لا يمكن بيعها أبداً ولا انْتِقَالها إلى أيدٍ غير يهودية، لكذلك لا يمكن اسْتِغْلالها بأيدٍ غير يهودية (مبدأ صعب التطبيق عمليّاً لأن «اليد العاملة العربية» كانت رخيصة وتغْري المُسْتَخْدِمين اليهود). ومنذ كانون ثاني ١٩١٧ نُقِلَ لوزارة الخارجية البريطانية أنّ الصهاينة «أمَّنوا الطَّرْدَ الكامل للعرب وأقاموا مستعمرات يهودية صرْفة»[٢]. وعندما زارت لجنة (كينغ كْرَايْن) فلسطين عام ١٩١٩ اسْتَنْتَجَتْ أنّ بذهْنِ المستعْمرين الصهاينة التغْيير الجذْري - الراديكالي - للبلد «وظهرت الحقيقة مراراً في مؤتمر اللجْنةِ مع ممثّلين يهود، إذ الصهاينة يتطلّعون في الواقع إلى الطَّرْد الكامل لسكان فلسطين من غير اليهود بأشْكال مختلفةٍ من الشراء والرشوة والصفقات»[٣]. وعندما سُئِل حاييم وايزمن، المتحدث الرسمي الأول باسم المنظمة الصهيونية: ماذا يفْهم من تعبير وطن قومي؟ أخفىٰ قصْده، ولاحظَ «إنّ المنظمة الصهيونية لا تريد حكومة يهودية ذاتيّة الاستقلال، بل فقط إقامة إدارة في فلسطين تحت سلطة الانتداب؛ وليست بالضرورة يهودية، والتي تجعل من الممكن إرْسال سبعين إلى ثمانين ألْفَ يهودي في العام إلى فلسطين. وبعد ذلك، وعندما سَيُشكّل اليهود غالبيّة كبيرة سيكونون ناضجين لإقامة مثل هذه الحكومة التي تَسْتَجيب للأوضاع المتطورة ولِمُثُلِهَا العُلْيَا»[٤].

الحقيقة أن فلسطين ستصبح في المستقل دولة يهودية، وكان البريطانيون يعرفون ذلك، «فوجهات نظرنا تختلف فقط على معنى درجة السرعة»[٥]. «إن العدد الفظيع» - الستمائة ألف مسلم أو مسيحي الذين يعيشون في فلسطين - يجب ألا يُقارنوا

---

(١) Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment, 1917-1949* (London: Macmillan, 1949), 199-200

(٢) AB, vol. 2. bulletin no. 39, January 19, 1917, 32.

(٣) Great Britain, Foreign Office, *The Political History of Palestine under British Administration: Memorandum by His Majesty's Britannic Government presented in July 1947 to the United Nations Special Commission on Palestine* (Jerusalem: Government Printing Office, 1947), 3.

(٤) Ibid., 3.

(٥) Chaim Weizmann, *The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Series A. Letters, 23 vols.* 101.

بالحقيقة التي لا يمكن «إنْكارها لِحَقِّنا التاريخي»[١]. على كل حال لا يوافق كل اليهود على ذلك. (لوسيان وُولْف) من الجمعيّة الإنكليزية ـ اليهودية قال لِـ(وايزمن): «إذا كان ما يُسَمّون عرباً هُمْ حقّاً عرب ـ أيْ السكان الأصليين للجزيرة العربية ـ، وإذا كان اليهود حقّاً فلسطينيّين ـ أي السكان الأصليين لفلسطين ـ ربّما كان هناك ما يُقال عن حجّتِك عن الأساس المجْنون لقوميّة إقليميّة... ولكن العرب ليسُوا عرباً. إنهم فقط سلالة مسلمة من الكنْعانيّين المحليين، ولذا فهم في وطنهم الحق، والذي هو، مهما كانوا عاجزين، ملكُهم هم»[٢].

بدايةً، لم يكن بعض قادة الرأي المسلمين معارضين معادين لهجرة يهودية محدودة، فلقد كان الشريف حسين مستعداً للرضى بإعلان بلفور كونه يُقدِّمُ مَلْجأً في فلسطين لليهود الأوروبيين المُضطهدين، حتى إنّه دَعَا المسلمين لتذكُّر عادتهم في الضِّيافة «ورحِّبَ باليهود في فلسطين كإخوة، والتعاون معهم من أجل الصالح العام»[٣]. ولقد فاوَضَ فيصل، ابن الشريف حسين، وايزْمان، وقادة الرأي الفلسطيني فقالوا أيضاً إنّهم مستعدّون للقبول بالمهاجرين اليهود طالما هناك تفهُّم: إنه لن يكون هناك مَسْألة خسارة فلسطين لهويّتها العربية.

وخلال العشرينات من القرن العشرين، كرّر البريطانيون والصهاينة تأكيداتهم لأهل فلسطين أنه لن يكون هناك أي عمل يضِرُّ بمصالحهم. وعام ١٩٢١ قال الأمير عبد الله، ابن الشريف حسين، للرسميين البريطانيين: إذا كانوا ينوون حقّاً إقامة «مملكة يهودية» غَرب نهر الأردنِ وطَرْد السكان غير اليهود منها، «فمن الأفضل أن يقولوا للعرب الآن بدل إبقائهم معلَّقِين قَلِقين»، «يبدو أن الحلفاء يُفكّرون أنه يمكن قَطْع الإنسان وإعادة زَرْعِهِ في مكانٍ آخر مثلما يَفْعلون بالأشجار»[٤]. واسْتَمرّ السِّير (هِرْبِرْت صاموئيل) بالاستعارة المجازيّة في موضوع الأشجار فقال: «ليس هناك نيّة، لا بقطع ولا لإعادة الزَّرْع في مكان آخر، بل زرع أشجار جديدة»، وكذلك ليس هناك أي موضوع لإقامة دولة يهودية أو أَخْذ الأرض من العرب. وصَرَف تْشِرْشل مخاوف العرب «يبدو إنهم توقّعوا تدفُّق مئات ألوف اليهود إلى البلد في فترةٍ قصيرة ليسيطروا على السكان الموجودين فيها. هذا أمر ليس فقط غير مَنْوَيّ القيام به بَلْ هو غير ممكن تماماً. هناك في الوقت الحاضر نصْف مليون مسلم في فلسطين وليس

(١) Chaim Weizmann, *The Letters and Papers of Chaim Weizmann, Series A. Letters, 23 vols,* 105.

(٢) Simons, *International Proposals,* 41.

(٣) Antonius, *Arab Awakening,* 269.

(٤) First conversation on Transjordania, Held at Government House, Jerusalem, March 28, 1921, PB, 3:702-6; for Abdullah's remarks, see 704.

فيها أكثر من (٨٠٠٠٠) يهودي، والهجرة اليهودية ستكون عملية بطيئة، وحقوق السكان من غير اليهود ستحفظ بصورة صارمة»[١]. والواقع أن الأمر كلّه في الإمساك عن إعطاء فلسطين استقلالها هو أن على مستقبلها الانتظار حتّى يتَعدّل عدم التوازن الديموغرافي بين الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من جهة، والمستوطنين الصهاينة من جهة أخرى، حتى ينعكس عدم التوازن لصالح الصهاينة، وعنْدها إذا أصبح اليهود هم الغالبية في فلسطين سيسيطرون عليها بصورةٍ طبيعية. وهذا هو حقّاً ما لاحظه تْشِرْشِل ظاهراً للعيان[٢].

لِتعزيز ورعاية نشوء وطن قومي يهودي، عيَّن البريطانيون الصهاينة، أو الذين يؤيدون أهدافهم لكل المناصب العليا في الإدارة الحكومية، أوّل مندوب سامي: (السير هِربرت صموئيل)، النائب العام: (نورمان بِنْتوتش)، مدير مكتب الهجرة: (أ. هـ. هِيَامْسُن) وكلّهم كانوا يهوداً مُلْتزمين بنجاح المشروع الصهيوني. حاول (وَايْزْين) استمالة المسؤولين المعيَّنين في المشرق و«ملازميهم» الذين شغلوا مكاتب نظام الانتداب (أعداؤنا، كما وصفهم) واسْتبدالهم، عن طريق التسلّل إلى الإدارة، بيهودٍ بريطانيين[٣]، وقد قام صموئيل بالواجب لمساعدته في ذلك[٤]. ومع مجيء عام ١٩٢٢ كان نفوذ اللجنة الصهيونية على الآلية السياسية لفلسطين، من الكِبَر بحيث جعل (تْشَالْرز كْرايْن) يقول: «يبدو أن اللجنة الصهيونية لها سلطة أكثر من الحكومة الرسمية المعيّنة»[٥]. ولقد استطاع العرب الفلسطينيون رؤية ما هو قادم، حسْب ما ذكر موسى كاظم الحسيني، زعيم المندوبين الذين زاروا لندن: ما يُعْمل الآن سيَعْني إفناء العرب الفلسطينيين عاجلاً أمْ آجلاً[٦]، فالصهاينة قادمون لِخَنْقهم.

الانتفاضة الأولى

في العشرينات، أكثر الصهاينة تطرُّفاً (تنقيحيو ڤلاديمير جابوتَنْسكي) حاولوا استثمار المكاسب التي حصلت حتّى ذلك الحين بالقيام بمظاهرات تحريضية في الأزقة الضيقة للقدس، خارج الحرم الشريف. فالاضطرابات والقتل ستتبع ويتعذّر اجتنابها. فالسوريون الذين يعيشون تحت حكم الانتداب الفرنسي انسابوا عبر حدود الانتداب

(١) First conversation on Transjordania, Held at Government House, Jerusalem, March 28, 1921, **PB**, 3:702-6; for Abdullah's remarks, see 704.

(٢) Adelson, *London*, 202.

(٣) Weizmann, *Letters and Papers*, 9: 248 and 323.

(٤) Ibid., 9: 358.

(٥) Crane was speaking to the Times on June 3, 1922. Quoted in memorandum of Palestinian delegation to London, June 17, 1922, **PB**, 3:767.

(٦) Ibid., 3:772.

لينضموا إلى عصبة المقاتلين التي تشكّلت في الأرياف الفلسطينية. وبطريقة نموذجية بالنسبة لطبقتهم، اختار أعيان الفلسطينيين في المدن التفاوض بدلاً عن المواجهة، ولكن كونهم مهذبين، وقد شربوا أقداح الشاي مع المندوب السامي أو مدير بوليس المنطقة، لم يكن ذلك ليُوقف عملية الاستيلاء على فلسطين. قد يكون بعض الضباط البريطانيين في الميدان متعاطفين ولكن كل القرارات المهمة كانت تُتّخذ في لندن، وعندما ثار الفلسطينيون كانت لندن هي التي قرّرتْ إخماد الثورة بدون رحمة.

والانتفاضة الفلسطينية لعام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، في الواقع كانت الانتفاضة الأولى (تعني حرفياً الارتعاشة). بدأت بستّة أشهر من الإضراب العام، وخلال استمرارها شنق البريطانيون (١١٢) فلسطينيّاً وسَجَنُوا آلافاً غيرهم للتحقيق والتعذيب، إذا لزم الأمر، للحصول على معلومات منهم[١]. «وكانت طرق التعذيب متنوعة»، فقد كتب السجين السياسي صبحي الخضْرا من سجنه في عكّا عن أنواعها: «كان الضرب بالأكُفّ وبالأحذية و(الجِزم)... كذلك استعمال العصي والدرّة حتى الموت، كذلك كانت... الخوزقة، وهي إدخال العِصِيّ في شروج الضحايا ثم تحريك هذه العصي يميناً وشمالاً وللأمام والخلف». وكذلك استعمال الكلاب ضد السجناء، حتى أنهم استعملوا طرقاً أخرى أكثر انحرافاً وفسقاً (كالاغتصاب والتبول على الوجوه)، وهذه سُجّلت أيضاً في طرق التعذيب[٢].

العامل المُسَهّل الأوّل لقيام الانتفاضة كان قَتْل الشيخ عز الدين القسام في عام ١٩٣٥، وهو اسم يلازم التفجيرات الانتحارية للمقاهي الإسرائيلية على يد كتائب شهداء عز الدين القسام، والبريطانيون يصفون الشيخ بأنه «قاطع الطريق» و«الخارج على القانون». والشيخ عز الدين القسام كان في الحقيقة رجلاً عالماً عَلَماً في الدراسات والثقافة الإسلامية. وبعد دراسته في جامعة الأزهر بالقاهرة عاد لسورية والتحق بصفوف المعارضة ضد الفرنسيين، وحُكم عليه بالإعدام عام ١٩٢١، فهرب إلى حيفا حيث أصبح إماماً ومؤذناً يقيم عقود الزواج في المحكمة الشرعية المحلية. ولقد اختلط لبعض الوقت مع المجلس الإسلامي الأعلى الذي أقامه البريطانيون في محاولة للسيطرة على آراء المسلمين، ولكنه سرعان ما نفد صبره من المؤسسات الإسلامية واعتبر العمل المباشر هو الطريقة المجدية الوحيدة لمواجهة البريطانيين والمستوطنين الصهاينة معاً. وفي عام ١٩٣٠ بدأ يجنّد المقاومين من أبناء الريف،

(١) See Basheer M. Nafi', *Arabism, Islamism and the Palestine Question, 1908-1941. A Political History* (Reading, UK: Thaca Press, 1998), 198.

(٢) Joseph Massad, «Imperial Mementos,» *Al Ahram Weekly,* May 20-26, 2004.

ولقد قام أتباعه بعدد من الهجمات على أهداف بريطانية وصهيونية قبل أن يحاصر في قرية قرب جنين ويُقتل في (١٩) تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٣٥[١].

كان موت الشيخ قدْح الزناد لمزيد من التجنيد في المقاومة الفلسطينية. وفي حزيران عام ١٩٣٦ تبلورت الهجمات المتفرقة في انتفاضة عريضة حيث لعب فيها علماء الدين في الريف دوراً مسيطراً في تجنيد المقاومين. كان تركيز هذه الحركة الثورية على حكومة الانتداب بكل جوانبها: القوات العسكرية والبوليس وضباط المناطق، وعصب البنية التحتية للاحتلال، بخاصة الطرق وسكك الحديد وخطوط الهاتف والتليغراف. وكانت المستعمرات الصهيونية الهدف الثاني، ولكن عندما بدأت الهجمات عليهم طَبَّق المستوطنون القانون بأيديهم ـ في الرد والدفاع ـ وتحت قيادة المسيحي الصهيوني المتعصّب (أورد وِينْغيت) ـ «لورنس العبرانيين» كما وصفه كوسْتْلِر[٢] ـ تشكلت فرق الليل الخاصة، بالتعاون مع البوليس البريطاني والجيش واغتالوا الفلاحين العرب من دون تمييز. وبدأ المستوطنون يطورون أسلحة خاصة بهم مثل: مدفع (داڤدكا) غير الدقيق ولكنه مدمّر؛ يستطيع إطلاق قنبلة محلية الصنع لمدى عدة مئات من الأمتار، وكذلك (القنابل البرميل Barrel Bombs)، وقد أُلقيت اثنتان من هذه القنابل من على ظهر شاحنة لوري على سوق الفواكه والخضار في حيفا في (٦) تموز، و(٢٥) تموز عام ١٩٣٨ فقتلت (٧٤) عربياً وجرحت (١٢٩) آخرين[٣]. وتشكلت قوة بوليس يهودية من المجندين والاحتياط تعدادها ما يقرب من خمسة آلاف مجند في أواخر عام ١٩٣٧ ومن (١٤٤١١) في عام ١٩٣٩، وانتظموا في كتائب لحراسة المستوطنات وتقوية نواة القوة العسكرية التي استطاعت القيادة الصهيونية إرسالها لميدان العمليات في عام ١٩٤٨[٤].

العقاب الجماعي

بلغت المقاومة الفلسطينية المسلحة ذروتها عام ١٩٣٨ عندما سَجَّل البريطانيون (٥٧٠٨) «عملية عنف» (ومن الطبيعي ألّا يَضُمّ هذا العدد أحداث عنفهم هم

(١) For a succinct account of Sheikh 'Izz al Din's life and death, see Beverley Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine* (London: I.B. Tauris, 1996).

(٢) Koestler, *Promise and Fulfilment,* 74n.

(٣) Government of Palestine, *A Survey of Palestine: Prepared in December 1945 and January 1946 for the Information of the Anglo-American Committee of Inquiry,* 2vols. (1946; repr., Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1991), 1:45.

(٤) For number of Jewish police in 1937, see Ibid., 1:43; for number in 1939, see David Ben-Gurion, «Britain's Contribution to Arming the Hagana,» in Khalidi, *From Haven to Conquest,* 371-74.

أنفسهم)، منها (٩٨٦) هجوم على البوليس والعسكريين، (٦٥١) هجوم على المستوطنات اليهودية، و(٣٣١) انفجاراً، و(٢١٥) حالة خطف، و(٧٢٠) هجوماً على المواصلات التلغرافية و(٣٤١) عملية تخريب للطرق والسكك الحديد، (١٠٤) حوادث قطْع لأنابيب البترول و(٤٣٠) حادثة اغتيال أو محاولة اغتيال[١]. ومختلف أجزاء من فلسطين (بما فيها مدينة القدس القديمة) تحوّلت حالتها من احتلال بريطاني إلى عودة لأيدي الشعب الفلسطيني، بعدما تعزّزت المقاومة الآن بالمتطوّعين الذين عبروا الحدود من شرق الأردن وسورية. وأصدر (الثوار) طوابع بريد خاصة بهم، إلا أنهم لم يأملوا بمواجهة البريطانيين إلى ما لا نهاية. ربما قُتل ستّة آلاف فلسطيني ما بين عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩، وآلاف آخرون سجنوا أو وضعوا تحت الإقامة الجبرية، والعديد منهم أعدموا، ونُفي بعض الشخصيات البارزة إلى جزيرة سيشل، وآخرون استطاعوا الهرب بحْراً قبْل اعتقالهم، وفي حالات عدّة، صُرع الفلاحون بكل بساطة على أيدي قوات تفوقهم عدداً وعدّة. ولقد وصف بوليس بريطاني ما جرى في طولكرم كالتالي: «رأيت عدداً من شاحنات اللوري، محمّلة بجُثثِ العرب. لقد قُتلوا على التلال القريبة على أيدي القوات العسكرية والبوليس»[٢].

للتعامل مع الانتفاضة، اسْتُقدمت قوات من مالطا ومصر وبريطانيا؛ واسْتُقدمت كذلك الحصون الخرسانية الصغيرة والأسلاك الشائكة (واسم هذه الحصون الصغيرة: حائط تيغارت «Tegart Wall» بعدما استُدْعِيَ السِّير تشارلز تيغارت إلى فلسطين عام ١٩٣٧ مع السِّير «ديفيد يتري ليُشيرا على الحكومة بالتدابير اللازمة ضد «الإرهاب»)، ونُصبَتْ على الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للمناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي لمنع التسلّل من الأجزاء الجنوبية التي قُسِّمَت ثلاث مرات، ووضع البوليس تحت القيادة العسكرية في أيلول ـ سبتمبر ١٩٣٨. وفي ظل الأحكام العرفية يمكن محاصرة القرى واجتياحها وإعلان منع التجوُّل فيها، ومنع السفر إلا بجواز مرور عسكري. مئات البيوت في صفد ونابلس وبيت لحم والخليل والعديد من المدن الأخرى دُمِّرت في عملية «العقاب الجماعي» للثوّار، وفرضت الغرامات الجماعية على (٢٥٠) قرية[٣].

قُتِلَ العديد من قيادات المقاومة في الميدان أو بالإعدام بعد أَسْرِهم. الشيخ

(١) Government of Palestine, *Survey of Palestine*, 46.

(٢) Roger Courtney, *Palestine Policeman* (London: Herbert Jenkins, 1939), 19.

(٣) Nafi', *Arabism, Islamism*, 198.

فرحان السعْدي، الوجْه المسلم الأبرز بعد الشيخ عز الدين القسام، أُسِرَ في (٢٢) تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٣٧، وحوكم أمام محكمةٍ عسكريةٍ بعد يومين من اعتقاله بتهمة حَمْلِهِ مُسَدَّساً، ثم شُنق في (٢٧) تشرين ثاني[١]، وكان عمره (٧٥) عاماً. ولقد أُنْشِئ نظام المحاكم العسكرية في (١١) تشرين ثاني. وفي ظل الأحكام العرفية كان يحكم بالإعدام لأي مخالفة جرمية تشمل حَمْل سلاح ناري أو قنابل. وشمل العقاب الجماعي نَهْب الممتلكات على أيدي العسكر والبوليس، ومصادرة قطعان الأغنام والماعز ونسف البيوت، وحسب شهادة اللاجئين، في الوَاقِع نَسْف القرية كلها[٢]. وبعد اغتيال قائد الجناح (ألْدِرْسن) عام ١٩٣٨، كتب شاهد عيان روايته للعقاب الجماعي على أيدي القوات العسكرية والبوليس لقرية (إزْجيم): نُسفت البيوت، وصودر (٩٠٠) رأس من الغنم والماعز بانتظار دفْع فدية، أو غرامة (كعقاب جماعي)؛ وحطمت المفروشات والأبواب والمرايا، وفُتِّتَتْ آلات الخياطة، والحبوب من ذرة وعدس، والأواني المكسورة كانت مبعثرة على الأرض، وسُرقت المجوهرات، وقتل أحد الرجال (طعناً بالحَرْبة) وكان قد حاول اختراق النطاق العسكري المضروب . ولعدم استطاعتهم دفْع الغرامة هرب الفلاحون. «لقد دخلت بيوتاً دلت مظاهرها على هروب عاجل، كان الحصير على باب الدار وألواح الديوان باقية بعد أخذ الفراش والوسادة ومعطف معلق في خزانة فارغة». لقد تضرر أو هُدِم ستون بيتاً، بعد ذلك اعتُقِل رجل قال لهم: إن قاتل قائد الجناح جاء فعْلاً من قرية أخرى غير هذه، التي دمروها.

«لا مكان» لزيادة

في محاولة للإمساك بطرف الخيط عبر هذا الوضع المعقد الذي خلقتْه هي بأفعالها، بعثت الحكومة البريطانية لِجَان تحقيق، الواحدة تلْوَ الأخرى، إلى فلسطين: (هايكْرافْت) ١٩٢١، شُو (آذار)١٩٣٠، هوپ ـ سمپسُون (أيار) ١٩٣٠، (پيل) عام ١٩٣٧، و(وُودْهِيد) عام ١٩٣٨، وكانت كل تقاريرها يتعلق بـ(لب الموضوع) الذي أغضب العرب: الهجرة إلى فلسطين، بيع الأراضي، وما سمته لجنة (هوب سمپسون): أخْذ مزيد من أراضي فلسطين باسم مبادئ الصندوق القومي اليهودي وغيره من الصناديق الصهيونية المشترية. لجنة (هوب ـ سمپسون) أوصت بإيقاف المزيد من هجرة اليهود إلى فلسطين، إذ وجدت أن في الحالة الحاضرة للتنمية الزراعية «لا مجال لمستوطن إضافي واحد إذا أُريد بقاء مستوى المعيشة

(١) Milton-Edwards, *Islamic Politics in Palestine,* 23.

(٢) Rosemary Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries* (London: Zed Press, 1979), 43.

للفلاح العربي ـ الفلسطيني ـ على ما هو عليه آنذاك»[1]. كان هذا نموذجاً للانقسام والتردد داخل الحكومة البريطانية وتأثرها بالضغوط الصهيونية، إذ مُيِّعت هذه التوصيات في (رسالة سوداء) لاحقة أرسلت إلى وايزمان في شباط ـ فبراير ١٩٣١[2]، فأُصدرت شهادات ـ وثائق ـ الهجرة كما في السابق، والعديد من الذين لم يستطيعوا الحصول على تلك الوثائق سافروا على كل حال إلى فلسطين و(ضاعوا) بين سكان المستوطنات.

في حزيران ١٩٣٧ أوصت لجنة (پيل ـ Peel) بإنهاء الانتداب والتقسيم مخصّصةً أكثر الأراضي خصوبة، ومجمل ساحل البحر المتوسط للمهاجرين اليهود الذين يمثلون الأقلية السكانية، ووضعت ممرّاً أرضياً يمتد من البحر المتوسط إلى القدس (يضم من البلدات العربية: يافا واللد والرملة، وجيب صغير حول القدس يضم بيت لحم والناصرة) كمناطق يبقى فيها الانتداب؛ وذلك يُبْقِي عدم التوازن السكاني على حاله، لذا أوصت اللجنة، في آخر الأمر، (بالترانْسْفِر ـ الترحيل) «أي النقل الإجباري للعرب من المناطق التي خصصت لليهود إلى المناطق العربية»[3].

إحصاءات الهجرة وملكيّة الأرض تُفسّر غضب الفلسطينيين مما كان يخطط ويطبق فوق رؤوسهم. في الثلاثينات حدث انفجار سكاني لليهود في مناطق الانتداب. فإحصاء عام ١٩٢٢ أظهر أن مجموع السكان في فلسطين، كان (٧٥٢,٠٤٨) ـ (٥٨٩,١٧٧) من المسلمين و(٧١٤٦٤) من المسيحيين و(٨٣٧٩٠) من اليهود ـ وفي إحصاء عام ١٩٣١ كان مجموع السكان (١٠٣٣٣١٤) (٧٥٩٧٠٠) من المسلمين و(٨٨٩٠٧) من المسيحيين و(١٧٤٦٠٦) من اليهود؛ وفي إحصاء كانون أول عام ١٩٤٤ كان عدد مجموع السكان (١٧٣٩,٦٢٤) وعدد المسلمين فيهم كان (١,٠٦١,٢٧٧) وعدد المسيحيين (١٣٥٥٤٧) وعدد اليهود (٥٢٨٧٠٢)، وفي إعادة للتقديرات بالنسبة لليهود صار العدد (٥٥٣٦٠٠)[4]. والزيادة الطبيعية في أواخر عام ١٩٤٤ كانت عند المسلمين ٩٦٪ وعند المسيحيين ٧١٪ وعند اليهود ٢٦٪، والزيادة السكانية من الهجرة ـ إلى فلسطين ـ كانت عند المسلمين ٤٪ وعند المسيحيين ٢٩٪ أما عند اليهود فكانت ٧٤٪[5]. والأرقام البريطانية عن هجرة اليهود عام ١٩١٩ كانت صفراً، وعام ١٩٢٠ كان مجموعهم (٥٥١٤) وعام ١٩٢٤ كان (١٢٨٥٦) وعام ١٩٢٥ كان (٣٣٨٠١) ثم انخفض العدد حتى مجيء الحكومة الوطنية

---

(١) Government of Palestine, *Survey of Palestine*, 27.

(٢) Ibid., 29.

(٣) Ibid., 44.

(٤) Ibid., 141.

(٥) Ibid., 142.

الاشتراكية في ألمانيا وما بعدها، فارتفع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ليصبح (٣٠٣٢٧) عام ١٩٣٣ و(٤٢٣٥٩) عام ١٩٣٤ و(٦١٨٥٤) عام ١٩٣٥ قبل أن ينخفض إلى (٢٩٧٢٧) عام ١٩٣٦، وتغيرت نسبة السكان العرب إلى السكان اليهود من ٩١,٣٪ إلى ٧,٩٪ عام ١٩١٩ ومن ٧٩,٨٪ إلى ٢٠,٢٪ عام ١٩٣٣ ومن ٧٠٪ إلى ٣٠٪ عام ١٩٣٨، ومن ٦٤,٩٪ إلى ٣٥,١٪ عام ١٩٤٦[١]. والفصل الإحصائي بين المسلمين والمسيحيين يميل إلى حَجْب حقيقة أن المسيحيين كانوا يعارضون الصهيونية بنفس قوة المعارضة عند المسلمين.

أما بالنسبة لسكان الريف، ففي ناحية واحدة من مناطق يافا الريفية، كان اليهود غالبية في أواخر عام ١٩٤٤ إذْ زاد عددهم من (٨٩٤٨) في عام ١٩٣١ إلى (٣٥٠٠٠)، بالمقارنة مع السكان المسلمين (٣٦٩٥٠) والسكان المسيحيين (٦٦٠). في حيفا كان العدد (٣١٠٠٠) يهودي، وكان العدد (٥٣٠٨) عام ١٩٣١ بالمقارنة مع (٤٨٢٧٠) من المسلمين و(٢٠٥٠) من المسيحيين؛ وفي القدس كان هناك (٣٢٠٠) يهودي، وانخفض العدد، إذ كان (٣٥٥٩) عام ١٩٣١ بالمقارنة مع (٦٣٥٥٠) مسلماً و(٤٤٨٠) مسيحي[٢]. خارج المدن عاش أغلب اليهود وعملوا في المستوطنات، التي زاد عددها من خمسة عام ١٨٨٢ إلى (١١٠) عام ١٩٣١ وإلى - على الأقل - (٢٥٩) في أواخر عام ١٩٤٤[٣]. والإحصاءات في المدن تظهر عدم توازن مشابه، باستثناء واضح للمدينة الجديدة تل أبيب، حيث كان عدد اليهود (١٦٦٠٠٠) بالمقارنة مع (٤١٠) من المسلمين والمسيحيين؛ والقدس، وهي المغناطيس الخاص بالنسبة للمستوطنين، كان عدد اليهود فيها (٩٧٠٠٠) بالمقارنة مع (٣٠٦٣٠) مسلماً و(٢٩٣٥٠) مسيحياً[٤] وتعداد السُكّان في مرفأ يافا العربي، الذي استولتْ عليه المليشيا الصهيونية قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، كان يتكوّن من (٢٨٠٠٠) يهودي بالمقارنة مع مجموع السكان العرب المسلمين والمسيحيين الذين كان تعدادهم (٦٦٢٠٠).

وحتّى بعد هذا التغيُّر الديموغرافي بقِيَ معظم العقارات في أيدي أبناء البلد الفلسطينيين، ولقد قام الصندوق القومي اليهودي وجمعية المستعمرات اليهودية في فلسطين بشراء مساحات كبيرة من الأرض منذ العشرينات من القرن العشرين، بخاصّة في الجليل وحول حيفا. وأكثر الذين باعوا أملاكهم كانوا من المَلّاك الغائبين الذين

---

(١) Khalidi, *From Haven to Conquest*, Appendix 1, «Population, Immigration and Land Statistics, 1919-1946,» 841-43.

(٢) Government of Palestine, *Survey of Palestine*, 150.

(٣) Ibid., 372.

(٤) Ibid., 151.

فاوضوا عن طريق وسيط فلسطيني. والاتفاقات بينهم كانت لها، تكراراً، خاصيّة التهرب من القوانين والأنظمة السائدة، وطرد الفلاحين الذين كانوا يستثمرون الأرض، (وكثيراً ما كان الطرد يحصل من قِبَلِ البائع قبل إبرام العقود، كشرط لإتمام الصفقة). وبمجيء عام ١٩٣٩ كانت نسبة الأرض التي اشتراها الصهاينة ٥,٧٪ من مساحة فلسطين تحت الانتداب؛ وبمجيء عام ١٩٤٤ ارتفعت النسبة أيضاً ولكن لتصل إلى ٦,٦٪ فقط. والقسم الأعظم من ملكيات الأرض الخاصة بقيت بأيدي المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين. وبما أن فلسطين كانت إرثاً جماعياً لشعبها الذي قد دفع الضرائب من أجل طُرقها وسكك حديدها وبناياتها الرسمية العامّة، وكان البناؤون والمهندسون والعمال والحرفيون هم من بني كل مدينة وقرية، فإن الأجيال المتعاقبة التي لا تُحصى من أبنائها، الذين عاشوا الحروب التي خاضتها الامبراطورية العثمانية كانوا مؤهلين ومُحقِّين باعتبار أراضي الدولة ملكهم أيضاً. والفلسطينيون، المسلمون أو المسيحيون، كانوا هم أيضاً المنتجين لأغلب الغلال الأولية. وزاد التملك اليهودي في الثلاثينات من القرن العشرين، ولكن من أصل (٢٨,٢٣٧,٠٠٠) جنيه إسترليني من الإنتاج الزراعي لعام ١٩٤٤، فإن (١٩,٥٠٠,٠٠٠) منها جاءت من القطاع الإنتاجي العربي[١]. والتقسيم الذي فرضته سلطة الانتداب إلى ما هو (عربي) أو (يهودي) كان يضم الخضراوات والفواكه والزيتون والحبوب والأعلاف والمواشي من بقر وغنم وماعز وأحصنة وبغال وجِمال وحمير وخنازير[٢].

ومع اقتراب الحرب عام ١٩٣٩ حاولت بريطانيا تهدئة خواطر العرب بتخلّيها عن فكرة التقسيم لصالح فكرة دولة واحدة بقوميّتين، وأعلنت في (ورقة بيضاء) أن الحكومة ستبذل ما «في وسعها لخلق شروط تمكّن من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة خلال عشر سنوات». وخلال السنوات الخمس التي ستلي، سيسمح بهجرة خمسة وسبعين ألف مستوطن إلى فلسطين، بمعدل عشرة آلاف كل عام مع إضافة خمس وعشرين ألف مهاجر سيقبلون «كمساعدة على حل مشكلة اللاجئين اليهود». بعد ذلك «لن يسمح بهجرة يهودية إلى فلسطين ما لم يقبل عرب فلسطين ذلك». ولقد أصيب الصهاينة بضربةٍ أخرى مع تكرار استنتاج لجنة (هوب سِمْپسون): إذا أراد المزارعون العرب الاحتفاظ بـ«مستوى معيشتهم الحالي»، وإذا أُريد ألّا يكون،

---

(١) S.G. Thicknesse, *Arab Refugees: A Survey of Resettlement Possibilities* (London: Royal Institute of International Affairs, 1949), 20.

(٢) Government of Palestine, *Survey of Palestine*, 331.

بَعْدُ، المزيد من السكان العرب الفلسطينيين بدون أرض، يجب تحديد بيع ـ أو شراء ـ الأراضي، وتبعاً لذلك أعطي المندوب السامي سلطات عامة «ليمنع وليُنظم نَقْل ملكية الأراضي»[1].

كان الصهاينة غاضبين جدّاً مما اعتبروه خيانة بريطانية، وبدؤوا يتطلعون، بمزيد من النشاط باتجاه الولايات المتحدة الأميركية. في (٢٢) أيار عام ١٩٤٢ عُقد مؤتمر فوق العادة للصهاينة الأميركان في فندق بلتمور بنيويورك وافق على برنامج يرفض الورقة البيضاء ويحث على «فتح بوابات فلسطين على مصراعيها، وأن تُخوَّل الوكالة اليهودية بتنظيم الهجرة إلى فلسطين، مع إعطائها السلطات اللازمة لزيادة البناء في فلسطين، بما في ذلك تطوير وتنمية الأرض غير المحتلة وغير المزروعة؛ وأن تصبح فلسطين كومنولثاً يهودياً منضمّاً إلى بنية العالم الديموقراطي الجديد»[2]. قليلون هم الذين تساءلوا كيف سيقام الكومنْولْث اليهودي في أرض يبقى اليهود فيها أقلية رغم مرور أكثر من عقد على هجرة مكثّفة واسْتيطان؟.

امبراطورية المتسوِّلين

اسْتَدْعَىٰ فشل بريطانيا في الشرق الأوسط بين حربين عالميتين انتقادات لاذعة من عالِم شاب لبناني الأصْل هو ألْبرْت حوراني:

عيبها الأساس هو أنها لا تملك شيئاً تقدِّمه للعالم. فالمناطق داخل امبراطوريتها والدُّول المرتبطة بها لا يمكنها أن تتوقع منها شيئاً أكثر جاذبية من نظام جيد وصيانة الصحة العامّة. وسقطت في كلّ مَكانٍ باتهامها أنها تحْتفظ بمواقفها بالتحالف مع أصحاب المصالح الثابتة، لذا صارت تُعْتَبَرُ عائقاً في طريق التغْيير المفيد. فلقد بلغت الحد الأقصى في خصْلة المرونة الانتهازية التي يعتبرها عدد من الإنكليز مزيّةً في سياستهم رغْم إنّها في الحقيقة ضعف شديد... ولم يكن هناك فهم لمشكلات العالم العربي والخروج بسياسة متماسكة... كان هناك رضىً أخلاقي عميق، بافْتِراض أنّ بريطانيا العظمى تدعي أنها تسْتحقّ «ولاء» العرب مهما كانت معامَلتّها لهم[3].

وختم حوراني بملاحظة «أن الموقف العربي لكل وجهة في الحضارة الغربية سيُحَدَّدُ إلى حدٍّ كبير بالمعاملة السياسية التي يتلقاها العرب من القوى الغربية»[4].

وبحلول عام ١٩٤٥ كانت بريطانيا قوة إمبرياليّة مُتْعَبة. أكثر من ١,٢٠٠ بليون جنيه

---

(١) Quoted in ibid., 52-56.

(٢) «The Zionist (Biltmore) Program, May 11, 1942.» in Khalidi, *From Haven to Conquest* 495-97.

(٣) Albert H. Hourani, *Great Britain and the Arab World* (London: John Murray, 1945), 25-26.

(٤) Ibid., 42.

من المال المستثمر في الخارج صُرف على الحرب، وحتى بعد أن مسحت الولايات المتحدة ديون عقود تأجير الأرض، وقيمتها ٤,٢ بليون إسترليني، في آب ـ أغسطس ١٩٤٥ بقي مجموع الديون (٢٦) بليون إسترليني، وتقلص حجم الصادرات التجارية إلى نسبة ٢٩٪ فقط عما كانت عليه قبل الحرب تماماً. وعام ١٩٤٦ استدانت الحكومة ٣,٧٥ بليون دولار من الولايات المتحدة الأميركية مضافاً إلى ١,٢٥ بليون دولار من كندا، ولكن في أيلول ـ سبتمبر ١٩٤٧ صُرف كل ما استدانته، ولم يبق إلا ٤٠٠ مليون دولار من القرض الأميركي. الذي ضاعف وأربك هذه المشاكل الاقتصادية هو النقص في كل القطاعات مع نسبة بطالة وصلت إلى ١٥,٥٪[١].

الوضع ببساطة هو أن بريطانيا كانت دولة متسوّلة تعتمد بشدة وبصورة مهينة على مستعمرة سابقة من أجل مساعدتها. كانت قوّة إلا أنها لم تبق عظمى، وكان على السياسات البريطانية لتلك الفترة أن تُوضع في إطارها العاطفي المناسب؛ لا بد أن الوضع كان حقاً مؤلماً للرجال، الذين نشأوا أيام العظمة الأمبراطورية، الاعتراف الآن بأن وراء الواجهة الإمبريالية ليس إلا «الضعف والإفلاس»[٢]. إذا كان سُمح لمئة ألف يهودي آخر بالهجرة إلى فلسطين، كما أوصت اللجنة الإنكليزية ـ الأميركية للتحقيق، فيجب تعزيز الحاميات البريطانية في فلسطين للحفاظ على السلم الأهلي. كانت التكاليف خيالية، أضف إلى ذلك أن حماس تشرشل للصهيونية لم تشاطره فيه الحكومة الآتية لِكلِمَنْت آتْلي، التي اعتبرت الوطن القومي اليهودي «تجربة جامحة محفوفة بالاضطرابات»[٣]. وإعلان ترومان إن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لأخذ «المسؤولية التقنية والمالية» لِنَقْل مئة ألف يهودي إلى فلسطين إلا أنها غير مستعدة لإرسال قوات تساعد على حفظ السلام، زاد فقط من النرفزة البريطانية من التدخل الأميركي. في هذه الظروف كان (آتلي) واضحاً، «كان مصمماً على تصفية فلسطين لأنها عبء اقتصادي وعسكري»[٤].

إرهاب ودبلوماسية

منذ وعد بلفور، تجذَّر الاستيطان الصهيوني بحماية بريطانية، ولكن الآن بعد أن

(١) The statistics are taken from Jacob Abadi, *Britain's Withdrawal from the Middle East, 1947-1971: The Economic and Strategic Imperatives* (Princeton, NJ: Kingston Press, 1982), 1-29.

(٢) Ibid., 23.

(٣) Margaret Arakie, *The Broken Sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy* (London: Quartet Books, 1973), 45.

(٤) William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951* (Oxford: Clarendon Press, 1984), 474.

لم يبق شيء إضافي تستطيع، أو تريد، بريطانيا تسْليمه، تحوَّل الصهاينة لمواجهة سلطات الانتداب بشراسة ووحشية لا ترحم. قتلوا جنوداً ورجال شرطة ومدنيين، وخرّبوا ورشات عمل وخطوط السكة الحديدية والقطارات والجسور في موجاتٍ متتابعة من الهجمات الحَسَنَةِ التنسيق. وفي الثامن من آب عام ١٩٤٤ حاول الإرهابيون قَتْل المندوب السامي البريطاني السِّير (هَارُولْد مَكْمَايْكِل)، وفي السادس من تشرين الثاني نجحت عصابة (شْتِرْن) بقتل الوزير البريطاني في القاهرة (لورْد مويْن Lord Moyne). في (٢٢) تموز ـ يوليو ١٩٤٦ كان رسميون بريطانيون كبار في عداد الواحد والتسعين شخصاً الذين قُتِلُوا عندما نسف إرهابيو عصابة إرغون عُلب حليب محشوة بالمتفجرات في الطابق السُّفلي لفندق الملك داود في القدس، وأزالوا جناحاً منه[١]، وأرسلت عصابة شْتِرْن رسائل مفخّخة لكبار موظفي الحكومة البريطانية ورجال المعارضة، وفي تشرين أول فُجّرت السفارة البريطانية في روما. واليد التي أطعمت تُعَضُّ الآن بوحشية من قِبَل مَنْ غذَّتهم وأطعمتهم.

حاول البريطانيون إعادة تثبيت سُلْطتهم عن طريق البوليس والمحاكم العدلية القامعة. واليهود الذين حوكموا في جرائم إرهابية كانوا يُشنقون أو يسجنون. وأُوقف بعض كبار الوكالة اليهودية، ولكن كان من الواضح ضرورة إيجاد حل دبلوماسي للفوضى الضاربة في فلسطين. وفي شباط ـ فبراير ١٩٤٧ حَضَّرت لجنة (هْوَايت هول) خطة خمسية للوصاية على أساس الكنْتُونات كمقدمة للاستقلال، وعندما رُفضت الخطة من الصهاينة والعرب، قررت بريطانيا نَقْل المشكلة إلى هيئة الأمم المتحدة، بالطلب إلى أمينها العام في الثاني من نيسان إدراج مشكلة فلسطين على أجندة الجمعية العامّة في اجتماعها السنوي العادي المقبل. وفي (٢٨) نيسان دعيت الجمعية العامّة إلى اجتماع خاص، وفي (٤) أيار ـ مايو شكلت الجمعية العامّة اللجنة الخاصة بفلسطين (UNSCOP). وحصلت هذه اللجنة على شهادات في الشرق الأوسط وفي أوروبا (بخصوص مخيمات النازحين)، قبل أن تتبنّى بالأغلبية خطة في آخر آب ـ أغسطس توصي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، ووضعت القدس جانباً كجسم منفصل تحت الإدارة الدولية، وتوحّد الأجزاء الثلاثة على المستوى الاقتصادي، والدولتان، العربية واليهودية، ستُعطيان استقلالهما بعد فترة عامين من الحكم الانتقالي الذي بدأ في أول أيلول عام ١٩٤٧، وخلال هذه الفترة ستوجههما لجنة مراقبة نحو الإطار الهيكليّ الجديد. وخطة الأقلية (التي تبناها خمسة أعضاء مقابل ثمانية للتقسيم)، دعت إلى إقامة دولة فدرالية بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

(١) Koestler, *Promise and Fulfilment*, 241.

في تشرين ثاني بدأت الجمعية العامة تتجه نحو التصويت. وفي (٢٤) تشرين ثاني اجتمعت لجنة فورية أنشئت لهذا الغرض بالذات صوَّت أفرادها (٢٩ ـ ١٢) ضد اقتراح عربي بإقامة دولة فلسطينية واحدة. وسقط اقتراح قدّمه أعضاء عرب بأن يُعْرض مصير وقَدَر خطة الأغلبية في فلسطين على محكمة العدل الدولية، بصوت واحد فقط؛ وفي (٢٥) تشرين ثاني تبنَّت اللجنة الخاصة لهيئة الأمم عن فلسطين (UNSCOP) هذه الخطة، التي عُدِّلت نزولاً عند إلحاح الولايات المتحدة الأميركية بضَمّ منطقة النقب للدولة اليهودية بعد تدخُّل وايزمن مع البيت الأبيض في الدقيقة الأخيرة.

ومع ذلك كان دعم مشروع التقسيم بحاجة لصوت إضافي واحد لنيل أغلبيّة ثلثي الأصوات لِيُقَرّ في الجلسة المكتملة الأعضاء للجمعية العامّة، فاتجه وايزمن مجدّداً نحو الرئيس ترومان للمساعدة «أنا أعلم كم يمكن تحويل المندوبين الممتنعين عن التصويت إلى مؤيدين لمشروع التقسيم بفضل مشورتكم ونصيحتكم أنتم وبفضل نفوذ حكومتكم. وأنا أشير إلى ـ مندوبي ـ الصين، وهندوراس، وكولومبيا، والمكسيك وليبيريا، والحبشة، واليونان. أنا أتوسل وأُصلّي من أجل تدخّلكم الحاسم في هذه الساعة الفاصلة»[١]. كانت هناك حاجة للدفْع لتمرير التقسيم فوق الخطّ الفاصل، وقام البيت الأبيض بهذا الدفْع. «كنا وراء ذلك» هذا ما قاله لاحقاً كْلارك كْليفُورْد، المستشار الخاص للرئيس (ترومان)، الذي أضاف «وبما أن البيت الأبيض كان وراء ذلك أُقِرّ ـ مشروع التقسيم ـ. لقد أبْقَيْت عقب البندقية (خلف) وزارة الخارجية»[٢]. ليبيريا، فرنسا، الفيليبين، ودول أميركا اللاتينيّة، بما فيها كوبا وهايتي (وهي بلاد فقيرة، ولكنّ لها صوتاً له قيمته مثل أي صوت آخر)، كل هؤلاء كان (السَّوْط) على ظهورهم عن طريق أصدقاء الرئيس أو معارفه من رجال الأعمال.

كل هذا التملق والتزلف والمداهنة والتخويف والرشوة «آتَتْ أُكُلها في النهاية»، وعند التصويت، الذي تأجّلَ مرتين، لِتطبيق المندوبين والحكومات، الذي جرى أخيراً في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من تشرين ثاني، أُقِرَّ مشروع التقسيم بـ(٣٣ ـ ١٣) مع امتناع عشر دول عن التصويت من أصل سبع عشرة التي امتنعت في جلسة الخامس والعشرين. سبع دول رضخت تحت الضغط وصوتت بـ(نعم)، كما كان دور ترومان حاسماً بكل وضوح. (هِرْشِل جونْسون) نائب رئيس بعثة وزارة الخارجية بهيئة الأمم المتحدة انفجر باكياً حينما كان يتحدث مع (لُويْ هَنْدِرسن): «لُويْ، سامحني لانهياري هكذا، ولكن (ديف نايْلْز) دعانا إلى هنا قبل

(١) Weizmann, *Letters and Papers, vol. 23, August 1947-June 1952,* ed. Aaron Klieman, 39.

(٢) Michael J. Cohen, *Truman and Israel* (Berkeley: University of California Press, 1990), 169.

عدّة أيام وقال لنا: إن الرئيس أمره بأن يعلمنا بأن الله يريدنا أن ننشغِل بتدبير كل الأصوات التي نستطيع تدبرها، وسنذهب إلى الجحيم إذا جاءت نتيجة التصويت في الاتجاه الآخر»[١].

الدفاع الوقائي

كان الصهاينة يتحركون ويخططون لهذه اللحظة منذ سنوات. أعلن الفلسطينيون إضراباً عامّاً لمدة ثلاثة أيام بدْءاً من الثاني من كانون أول، ولكن في الواقع تبين لهم سريعاً أنهم لا يضاهون قوات الصهاينة. وسرعان ما بدأت المليشيات الصهيونية تدخل بعمق للمناطق التي خصِّصَت للدولة العربية. وفي أوائل شباط ـ فبراير ١٩٤٨، كتب القنصل العام الأميركي في القدس ما يلي:

في ميدان الهجوم، الذي تفضل الوكالة اليهودية استعمال تعبير: «دفاع وقائي»، رأينا كل المجموعات الثلاث اليهودية المسلحة في ميدان العمليات: الهاغانا وإرغون وعصابة شْتِرْن، وكانت هجماتهم تستهدف تدمير النقاط القوية عند العرب وغزو القوى العربية التي يعْتقدون أنها استعملت كقواعد للثوار العرب، وتدمير السراي القديمة في يافا (على يد عصابة شْتْرن) ولا ننسى نموذج العمليات ضد فندق سميراميس في القدس (على يد الهاغانا) وإطلاق الرصاص على العرب في قرية الطيرة من قبل (إرغون). كل هذه أمثلة للهجمات اليهودية. وقد خططت هذه العمليات، حسب الرأي اليهودي، لإجبار العرب للبقاء في حالة إذعان وجمود.

في الشهرين اللذين مَرّا بعد إقرار مشروع التقسيم في الأمم المتحدة، قُتل ألف شخص.

وفي الأشهر القليلة الأخيرة من الانتداب، وعندما كان البريطانيون لا يزالون المسؤولين، بدأ الصهاينة (تنظيف) فلسطين من سكانها الأصليين. وفي بدايات أيار كان هناك أكثر من (٢٠٠٠٠٠) فلسطيني قد هربوا أو طردوا من دورهم، حسب تقارير مخابرات الهاغانا العسكرية. واستمرت الأعمال العدائية من قِبَل الهاغانا وإرغون وشترن التي كانت السبب في هروب (٧٠٪) من الأربعمئة ألف فلسطيني الذين تركوا وطنهم حتى اليوم الأول من حزيران[٢]. كانت الميليشيا الصهيونية حَسَنة التدريب والتسليح، فكانت تعمل، قطعاً، حسب خطة عسكرية محددة، وكانت متوحّدة في عزْمها على رؤية قيام دولة يهودية. وكان العرب في فلسطين وخارجها

---

(١) Michael J. Cohen, *Truman and Israel* (Berkeley: University of California Press, 1990), 168.

(٢) Kapeliouk, «New Light on the Israeli-Arab Conflict and the Refugee Problem and Its Origins,» *Journal of Palestine Studies 16* (Spring 1987): 21.

غير منظمين بدرجة كبيرة ولا يستطيعون مواجهة تحدٍّ من هذا النوع. وفي مساء انتهاء الانتداب لفت وزير خارجية الولايات المتحدة، جورج مارشال، الانتباه إلى الضعف الذاتي الذي جعل نجاح العرب في فلسطين بعيد الاحتمال:

كل التركيبة الحكومية في العراق مهددة باضطرابات سياسية واقتصادية، ولا تستطيع الحكومة الآن تحمّل إرسال أكثر من (حفنة) من قواتها التي أرسلتها بالفعل إلى فلسطين. وتشكو مصر من اضطرابات وفوضى، وليس لدى جيشها أسلحة كافية بسبب رفضها المساعدة البريطانية، وما عندها من سلاح تحتاجه لنشاطات البوليس في الداخل. وليس لدى سورية لا جيش ولا سلاح له قيمة، ولم تستطع تشكيل جيش منذ أن غادرها الفرنسيون قبل ثلاث سنوات. وليس لدى لبنان جيش حقيقي، ولدى المملكة العربية السعودية جيش صغير لا يكاد يكفي لتنظيم وحُكْم القبائل. والحسد والغيرة بين السعوديين والسوريين من جهة، وعرب الحكومات الهاشمية في شرقي الأردن والعراق تمنع العرب حتى من حُسْنِ استعمال ما عندهم من قوات[١].

في تموز ١٩٤٨ قامت الوكالة المركزية (CIA) بتقييم سري للقوات الإسرائيلية مقارنة بالقوات العربية داخل فلسطين ولدى جيرانها. كان تقدير عدد قوات إسرائيل هو (٩٧٨٠٠) أمّا مجموع القوات العربية فكان (٤٦٨٠٠)، منها تقريباً (٢٠٠٠٠) بجوار فلسطين وليس داخلها. كان لسوريا (١٠٠٠) داخل فلسطين، وللعراق (٩٠٠٠) ولمصر (٥٠٠٠) وللسعودية (٣٠٠٠) لم تشارك في أية معركة. الـ(٦٠٠٠) من شرق الأردن (الفيلق العربي) الذي هو للدفاع عن المناطق التي ستكون للملك عبد الله حَسب صفقته السرية مع الصهاينة.

التقديرات هذه قريبة مما ذكره وليد الخالدي. وحتى أيار عام ١٩٤٨ كان عدد المدافعين عن فلسطين العربية أقل من ستة آلاف رجل أغلبهم من المتطوعين في جيش التحرير العربي الذي جُنّدَ ودُرّب في دمشق، وأسلحته في الغالب كانت البنادق فقط. وبعد (١٥) أيار ١٩٤٨ تحرك نحو فلسطين مجموع قوات عربية عددها (١٣٨٧٦) جندياً عربياً من خمس دول عربية هي سورية والعراق وشرق الأردن ومصر ولبنان، مزوّدة بمدرعات خفيفة وعربات مسلحة وسلسلة من مدافع الميدان، وعشر طائرات سْبِتفاير (من سلاح الجو المصري). والقوات الصهيونية وتعدادها حوالي (١٠٠,٠٠٠) كانت مكوّنة من فِرَق الطليعة ـ الميدان ـ والاحتياط وفِرَق حماية القلاع وبوليس المستوطنات والحرس الوطني وقوات ميليشيا غير منظمة (عصابات

(١) U.S. Secretary of State George C. Marshall on the «Arab situation,» May 13, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 983.

إرغون وشْتِرْن) المزودة بالبنادق وآلاف الرشاشات، ومدافع المورتر، والبنادق المضادة للدروع والمتفجرات والألغام ضد الدروع، وعدد من مدافع الميدان والسيارات المصفحة ونصف المجنزرة، وسلاح جوي بدائي مؤلف من عدة طائرات (مِسِرْشْمِتْ ME-109S) وطائرات نقل[1].

وحسب هذه الأرقام، فإن مجموع القوات العربية المشتركة يصل تقريباً إلى نسبة الخمْس مما يستطيع الصهاينة سَوْقه من المقاتلين، رجالاً ونساءً. والصورة التي كانت عن الجيوش العربية الجرّارة التي دخلت فلسطين من كل جانب هي كذبة. مع اسْتمْرار القتال كان الميزان يميل بصورة شديدة لمصلحة الدولة الجديدة، وسبب ذلك راجع بدرجة كبيرة إلى الأسلحة التي كانت تصل للإسرائيليين من الخارج «بخاصة من تشيكوسلوفاكيا» بينما ترفض بريطانيا بيعها للعرب، وكانت بريطانيا المموّن الوحيد للسلاح بجميع أنواعه إلى مصر والعراق وشرق الأردن، وفي تشرين ثاني من عام ١٩٤٨، كان «حَظْر السلاح حَوَّلَ القوات العربية والفيلق العربي الأردني إلى حالة من العجز الكامل تقريباً»[2].

كثير من القتال عام ١٩٤٨ جرى على يد قوات يقودها عبد القادر الحسيني[3]، وجيش التحرير العربي الذي قاده فوزي القاوقجي، أو الفلاحون المسلحون بأسلحة خفيفة حاولوا الدفاع عن بيوتهم عندما تعرّضوا للهجوم. لم يكن لديهم تدريبات عسكرية، بينما الكثير من اليهود حاربوا مع الجيش البريطاني أو انخرطوا في تدريبات شبه عسكرية في منظمات مثل بوليس المستوطنات. كتب نافذ عبد الله نزّال عن القتال في شمال فلسطين ما يلي: «منذ أيار ١٩٤٨ كانت قوّة بنادق القوات العربية في غربي الجليل مُقدّرة بحوالي (١٤٠) بندقية، إضافة للقوة الفلاحية بقيادة أبو محمود صفّاري وحوالي (٣٠) بندقية في قلعة مدينة عكا. أما القوة اليهودية فكانت مؤلفة من فرقة (كرميلي) التي قادها موشي كرميل والمؤلفة من (١٦٦٧) رجلاً في أول نيسان ـ إبريل ١٩٤٨، وكانت النية زيادتها إلى (٢٧٥٠) في أيار إلا أنها لم تصل إلى هذا الرقم»[4]. في شرق الجليل كان لدى سكان القرية الصغيرة (التبيغة)، وسكانها حوالي (٣٣٠)، ثلاث بنادق صيد عندما حضر طابور إسرائيلي في أوائل أيار، فهرب

---

(١) Khalidi, *From Haven to Conquest,* Appendix 8, «Note on Arab Strength in Palestine, January-May 15, 1948,» 858-60, and «Arab Expeditionary Force to Palestine, May 15, 1948.» 867-71.

(٢) Top secret, Ambassador Douglas in London to Acting Secretary of State, November 1, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1536-38.

(٣) Killed in early April.

(٤) Nafez Abdullah Nazzal, «The Zionist Occupation of Western Galilee, 1948.» *Journal of Palestine Studies 3* (Spring 1974): 60.

الناس إلى القرية المجاورة «السماقيّة» التي كان لدى سكانها خمس بنادق فقط، والقريتان «نُظّفتا» من الفلسطينيين ثم دُمّرتا حَسْب التعليمات العملية ـ الميدانية ـ للهاغانا. وفي مذكراته يذكر القاوقجي نقص البنزين والمال والطعام واللباس بالإضافة لنقص السلاح والذخيرة[١]. ومع امتلاكهم أسلحة أكثر تطوراً استفاد الإسرائيليون كثيراً من البنية التحتية المدنية والقواعد العسكرية التي تخلّى عنها البريطانيون بما فيها الصَّرَفَنْد وبيت نبالا في منطقة الرملة، و«مختلف المعسكرات في الجنوب»[٢].

بين قيام الدولة... والإفناء (الإبادة)

في تعْليقه على رفض الوكالة اليهودية الاشتراك في المفاوضات الميدانية المحلية بفلسطين، ذكر (دين رَاسْك) أنها تكشف بوضوح نيّة اليهود الاستمرار في السير نحو دولة يهودية منفصلة بقوّة السلاح. «وإذا فعلوا ذلك ـ كما كتب ـ سنجد أنفسنا في الأمم المتحدة نواجه حالة شاذّة جدّاً»؛ و«سيكون اليهود في الواقع المعْتدين على العرب، ومع ذلك سيدَّعي اليهود أنهم يدافعون فقط عن حدود دولةٍ حدّدتْها هيئة الأمم المتحدة ووافق عليها، مبْدئيّاً على الأقل، ثُلثا أعضاء المنظمة الدولية. والسؤال الذي سيواجه به مجلس الأمن في أقل من عشرة أيّام هو فيما إذا كانت الهجمات اليهودية المسلحة على العرب في فلسطين هي شرعية، أوْ إنّها تشكّل تَهْديداً للسلام والأمن العالميين، بحيث تستدعي تدابير زاجرة من قِبَل مجلس الأمن»[٣]. وفي حال هجوم مسلح من قِبَل جيوش عربية من الخارج (!) «سيهرع اليهود بسرعة إلى مجلس الأمن مدّعين أن دولتهم تتعرض لعدوان مسلح، وسيستعملون أي وسيلة لطمس حقيقة أن اعتداءهم المسلّح على العرب داخل فلسطين هو الذي اسْتَدْعَى الهجوم العربي المعاكس»[٤].

وفي رسالة لترومان مؤرَّخة في (٩) نيسان ١٩٤٨، نفس اليوم الذي قام فيه اليهود بمذبحة دير ياسين، أعلن وايزمن بأسلوب ميلودراميّ أن الخيار أمام اليهود كان بين «قيام الدولة أو الفناء (الإبادة)»[٥].

ما قاله هو وغيره في ملاحظات ليست للاستهلاك العام كان مختلفاً إلى حدّ ما.

---

(١) Fawzi al Qawuqji, «Memoirs, 1948: Part II.» *Journal of Palestine Studies 2* (Autumn 1972): 3-33.

(٢) Netanel Lorch, *The Edge of the Sword: Israel's War of Independence* (Jerusalem: Massada Press, 1968), 484.

(٣) Draft memo by Dean Rusk to Undersecretary of State Lovett, May 4, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 894-95.

(٤) Ibid., 895.

(٥) Weizmann to Truman, April 9, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 807-9.

ففي صيف عام ١٩٤٧ حتى قبل قرار التقسيم، قال رئيس بلدية تل أبيب (إسرائيل روكاش) لِـ(كِرمِت روزفِلْت) أن ليس لدى الصهاينة أي خوف من الدول العربية «إنهم غير منظمين وهدفهم متقلقل. نستطيع معالجتهم بسهولة. والجيش الوحيد الذي له أية قيمة هو الفرقة العربية بشرق الأردن. . . ولدينا تأكيدات أن موقف الملك منا مريح. إنه رجل معقول»[١]. وفي محادثة مع أعضاء الوفد الأميركي لهيئة الأمم المتحدة استبعد وايزمن أن يشكل العرب تهديداً من أي نوع، إذ قال:

إنه حاول جاهداً فَهْم أسباب «التغيير» في الموقف الأميركي [أي قرار الانتقال من خطة التقسيم إلى وضع الوصاية] هل كان السبب الخوف من العرب؟ أو أنه البترول؟! أو أنه الخوف من روسيا؟ قال: إنه لا سبب قطعاً للخوف من العرب. إنهم ضعفاء بشكل بائس. العرب لا يستطيعون عمل أي شيء ببترولهم غير بيعه للولايات المتحدة الأميركية. هل خُفنا نحن (الولايات المتحدة) من أن يبيعوه لروسيا؟ إذا كان الأمر كذلك ماذا يستطيع العرب فعله بالروبل الروسي؟ هل كنا نخاف من أن تسيطر روسيا على الدولة اليهودية؟ ليس هناك أي مناسبة لمثل هذا الخوف... وكردّ على أسئلتنا وتعليقاتنا قال: إن اليهود ليس لديهم قطعاً خوف من العرب. ثم توسَّع في هذا الموضوع مشيراً إلى أن الدول العربية تفتقد النظام بشكل كبير، وهي ضعيفة بحيث لا تشكل أكثر من صِفْر على المستوى العسكري[٢].

في الواقع لم يكن هناك شيء أخطر على الصهاينة من الانتقال الهادئ للسلطة في ظل إدارة وكالة الأمم المتحدة، إذ أن التقسيم المنظم كان سيترك السكان المسلمين والمسيحيين في أماكن سكنهم، وهم يملكون مجمل الأرض ويشكلون نصف سكان الدولة اليهودية، وكذلك كل سكان دولتهم العربية. كانت هذه هي النقطة الحيوية للمشكلة منذ البداية، وحتى عام ١٩٤٨ لم تكن بعد قد حُلّتْ. كيف يمكن قيام دولة يهودية عندها، وحتى بعد عقدين من (الاستيراد) الضخم للمستوطنين، بقي عدد اليهود قليلاً جداً بالنسبة للسكان العرب، بنسبة واحد إلى اثنين، وكل الأرض تقريباً والممتلكات الثابتة كانت بيد من سماهم (بلفور) «الجاليات غير اليهودية الموجودة في فلسطين؟».

وتحكي الأرقام القصّة. ففي الحدود التي وضعتها هيئة الأمم لخطة التقسيم عام ١٩٤٧، كان عدد السكان اليهود (٤٩٨٠٠) مقابل (٤٩٥٠٠٠) من العرب، بمن فيهم (٩٠٠٠٠) بدوي، ولكن الاستيلاء على (٣٥٠٠) كيلومتر مربع من الأرض عام

(١) Roosevelt, *Arabs, Oil and History,* 124.

(٢) Austin to Rusk, April 15, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 823.

١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بالإضافة إلى المناطق التي خَصَّصَتْها هيئة الأمم المتحدة لإسرائيل، كان سيزيد عدد العرب في الأرض التي احْتَلَتْها إسرائيل إلى (٨٩٢٠٠٠) (لو سمح لهم بالبقاء) مقارنة بـ(٦٥٥٠٠٠) يهودي[١]. وبما أنه لم يكن لدى إسرائيل نية إعادة ما استولت عليه من أراضٍ، كان قيام الدولة اليهودية سيأتي بغالبيّة كبيرة فيها لغير اليهود، وهذا التناقض لا يمكن حلّه إلا (بتنظيف) الأرض، وهذا ممكن فقط في ظلّ الفوضى والاضطرابات التي تأتي بها الحرب. «الحرب ستُعطينا الأرض» هذا ما اعْتقده بن غوريون، «فكرة ما لنا وما ليس لنا هي من أفكار أيام السلم فقط، وتفقد معناها خلال الحرب»[٢]. وبقي الهدف هو الاستيلاء على كل فلسطين. وفي مذكرات قائد قوّة البالماخ الضاربة (ييغال ألون) يشير (ألون) إلى «الاعتبارات السياسية الخاطئة» التي أدّتْ إلى التخلي عن العمليات «لتحرير باقي البلد (تلال الخليل والقدس القديمة والمثلّث)» التي كان من الممكن «في تلك الفترة من الحرب الوصول إلى ذلك بجهْدٍ أقل وضمانة أكبر للنجاح ممّا كان في الانتصارات الكبيرة وفي الحملات الكبيرة في النقب وسيناء»[٣] ولكن الفرصة ضاعت. ونتيجة لذلك قامت إسرائيل على مناطق أوسع مما خُصِّصَ لها ولكن «أقل بكثير مما كان بإمكانها إنجازه، وأقل بكثير ممّا كانت تحتاجه من أجل الدفاع ضدّ تهديدات مقبلةٍ من نفس الأعداء».

الخروج أو الأرقام؟

في أوائل عام ١٩٤٨ وصل الأمر إلى نقطة حاسمةٍ. الرَّغْبة التاريخية في إزالة الفلسطينيين من أرضهم تقاطعت مع إمكانية استطاعة ذلك. في البداية، لما كان الصهاينة يجهدون لإقامة موطئ قدم في فلسطين ولم يكونوا قادرين على إزاحة أهلها، لم يظهر بن غوريون فيها إلا عن النيات الطيبة[٤]، ولكنه عاش فترة نَقْل السكان على نطاق واسع (بخاصة اليونان والأتراك)، كما أن إزالة أهل فلسطين عن أرضهم بقي في خلده كحّلٍ للمشكلة الديموغرافية ـ السكانية ـ التي تواجه الصهاينة. في الثلاثينات بحث إمكانيات إعادة توطين الفلسطينيين في شرق الأردن، وقد شجّعه على ذلك تقرير (بعثة Peel) ١٩٣٧ حتى ولو كان لم يعتقد بأن البريطانيين سيتابعون

---

(١) John H. Davis, *The Evasive Peace: A Study of the Zionist-Arab Problem* (London: John Murray, 1970), 57.

(٢) Quoted in Meron Benvenisti, *Sacred Landscapes: The Buried History of the Holy Land since 1948* (Berkeley: University of California Press, 2000), 120.

(٣) Yigal Allon, *The Making of Israel's Army* (London: Sphere Books, 1970), 53.

(٤) Simons, *International Proposals*, 16.

تنفيذ توصيات خطة التقسيم والنقل الإجباري لجزء من السكان العرب «طبعاً لن يفعلوا ذلك إذا لم نُرِدْه نحن وإذا لم نحثّهم عليه بكل قوانا المحضة». كان على الصهاينة أن يستعدّوا «يجب أن نقوم بهذا الفعل الآن، وأول خطوة حاسمة هي تحضير أنفسنا لتنفيذ ذلك»[1]. وفي رسالة لابنه كتب «إن علينا طرْد العرب وأخْذ مكانهم»[2].

كان هذا موضوعاً لم يرد أي قائد صهيوني التحدث عنه علناً. والإشارة إلى موضوع (الترحيل ـ Transfer) كحلٍّ للمسألة الديموغرافية موجودة فقط في الـ(يوميات) أو الأوراق الخاصّة. ولخّص (إسرائيل زَنْغويل) الورطة المركزية عام ١٩٠٥: «يجب علينا أن نكون مستعدين لطرْدِ القبائل المالكة بالسيف، كما فعل أباؤنا الأوائل، أو التصارع مع مشكلة عدد كبير من السكان الأجانب غالبيّتهم من (المحمّديين) الذين اعتادوا على ازْدِرائنا لقرون طويلة». ومُنْتقداً (وايزْمِن) لِعدم تحَدُّثه بأمانة أكثر، لاحظ «إذا تهربت من الخروج Exodus ـ أي التَّرْحيل ـ ستواجه الأعداد الضخْمة»[3] بدون إزالة السكان ـ أي الفلسطينيين ـ بطريقةٍ أوْ بأخْرَىٰ، لن ينجح المشروع الصهيوني. وترك لـ(جوزف وِيتْز) من الصنْدوق القوميّ اليهودي ـ قسم تنمية الأراضي ـ تلخيص ما يجب فِعْله: «يجب أن يكون واضحاً لنا أنه لا مجال في فلسطين لهذين الشعْبين»، وهذا ما أسرّه في يومياته في (٢٠) كانون أوّل ١٩٤٠: «يجب ألا يُتْرك حتّى ولا قرية واحدة ولا قبيلة واحدة. وشَكْل الترْحيل يحْتاج إلى خَلْقِ ملجأ لهم في العراق، سورية وشرق الأردن... ليس هناك أيُّ مخْرج آخر»[4].

لم نفْعَل شيئاً

النقاش حول ما إذا كانت هناك «خطّة رئيسية» مُعَدّةٌ وراء طرد الفلسطينيين، استمر مُتَقَطّعاً منذ عام ١٩٤٨. «لم نعمل شيئاً لنسَبّب هذا الهروب الجماعي» هذا ما كتبه (وايزمن). لقد غزا «القتلة المأجورون» فلسطين، ورغم أن اليهود في الواقع لم يكن لديهم سلاح في ذلك الوقت وكان عليهم مواجهة مدرّعات بالمسدسات والبنادق، ولقد دحروها. لقد تأثّر العرب بهذه الحقيقة إلى درجة إنّهم بدؤوا الركض ـ الهروب ـ والآن «تَسْتطيع أن تسافر في طول البلاد وعرضها ولا تلتقي إلا ببعض العرب القلائل.. إلا في مثلث جنين ـ نابلس ـ طول كرم»[5]. وانتشرت هذه الترجمة

(١) Simons, *International Proposals,* 14.
(٢) Ibid., 14-15.
(٣) Ibid., 46.
(٤) Ibid., 83.
(٥) Weizmann, *Letters and Papers,* 23:231.

الحمقاء للتاريخ في إسرائيل إلى أن جاء جيل جديد من المؤرخين الذين بدؤوا في نَبْش تراكم كومةٍ من الأدلّة عن طرْدٍ جَماعيّ مَدْروس ومتعَمّد في الثمانينات، مؤكدة ما حاول الفلسطينيون أنفسهم قوله للعالم لعقود طويلة. إذا كان إثبات وجود «خطة رئيسة» يعتمد على اكتشاف وثيقة خاصّة مُجَرِّمة، فمن المحتمل ألّا تكون قد كُتِبَت أبداً، إلا أن بيانات وتحركات عشوائية، ومُقدِّمات «يوميات» كُتِبَتْ في الميدان، يضاف إليها أن المدن والقرى ـ الفلسطينية ـ كانتْ تُفَرَّغُ عمْداً من سكّانها منذ بدايات عام ١٩٤٨ ثم يتم تدميرها، حَسْب تعليمات عملية حركيّة واضحة، وهذه كلها أدلة على أنّ الصهاينة، داخل صفوفهم، قد قرروا تطهير فلسطين من سُكّانها قدْرَ المستطاع قبل أن يَعْمد التدخل الدولي إلى إنهاء الصراع.

والأدلة على نيات بن غوريون، حين بدأتْ القضية الفلسطينية تنْحدر إلى صراع مفتوح، موجودة في يومياته لأوائل عام ١٩٤٨ عندما دوّن فيها عن طرْد سكان المدن من العرب «حتى يستطيع شعبنا الحلول مَحَلهُم»[١]. ولقد ذكر بصورةٍ خاصّة الحاجة لِطَرْد العرب خلال العمليات العسكرية «وتدمير الجزر العربية في مناطق السكن اليهودي»[٢]. ومثل (وايزمن) ابتهج بن غوريون لرؤية المدن والبلدات والقرى الريفية فارغة من أهلها غير اليهود. ولقد مات مئات من المدنيين الفلسطينيين في مذبحة الهجوم على اللدّ في تموز ١٩٤٨ عندما، حَسْب توجيهات وأوامر أصدرها بن غوريون، عَمَدَ قائد العمليات العسكرية (إسحاق رابين) إلى إصْدار الأمر بطرْد كلّ السكان «بدون اعتبار للعمر». ونفس التعْليمات أُعطيت للقوّات الإسرائيلية المحتلة لمدينة الرملة القريبة المجاورة، حيث لم يكن هناك إطلاق نار، ولقد وقّع وجهاؤها وثيقة الاستسلام[٣]. وفي أواخر أيار كان بن غوريون قد خطط لما سيأتي لاحقاً «عندما نكسر الفيلق العربي ونهاجم عمان بالقنابل ونصَفّي الأردن عندها ستسقط سورية أيضاً». أما قوة المسلمين في لبنان فهي مصطنعة وسيكون من «السهل سَحْقُها. يجب أن نخْلق دولة مسيحية تمتد حدودها الجنوبية على ضفاف نهر الليطاني، وعنْدها سنوقّع معاهدة سلام معها»[٤].

---

(١) Quoted in Kapeliouk, «New Light.» 17.

(٢) Quoted in Simha Flapan, «The Palestinian Exodus of 1948.» *Journal of Palestine Studies 16* (Summer 1987): 13.

(٣) Benny Morris, *1948 and After: Israel and the Palestinians* (Oxford: Clarendon Press, 1990), 1-4. Also see Benny Morris, «Operation Dani and the Palestinian Exodus from Lydda and Ramle in 1948,» *Middle East Journal 40* (Winter 1986): 82-109, and Michael Palumbo, *The Palestinian catastrophe: The 1948 Expulsion of a people from their Homeland* (London: Quartet Books, 1987), 126-38.

(٤) Quoted in Kapeliouk, «New Light.» 19.

ومثل العديد من السياسيين، كان بن غوريون حذراً وانْتِهازيّاً، وكان هَمُّه أن يُنظر إلى شخْصه في أفضل الأضواء الممْكنة حتّى عندما يُخطِّطُ لأعمالٍ مُخزية. والبيانات والتصريحات خلال حياته وخلال حرب ١٩٤٨ مع أعماله، هي أدلَّة كافية لتفكيره بفلسطين مُقسّمة، بل مُحطّمة خالية من أهلها لإعادةِ بنائها كدولة يهودية. والعدو بالنسْبة للقيادة الصهيونية لم يكن المقاتلين المسلّحين ولكن كلّ الفلسطينيين. فوجودهم ذاته يتحدّىٰ منْطق الدولة اليهوديّة في بلد غالبيّة سكّانه من المسلمين، وكذلك قُرَاه ومساجدهُ ونُصُبُه التذكاريّة ومقابره.

والأدّلة الأكثر إثْباتاً عن النظام والأسْلُوب وراء طَرْد الفلسطينيين تَقَعُ في الخُطَطِ العسكرية التي رسمت للاستيلاء على فلسطين. خطتان باكرتان وضعتا بَعْد الحرب العالمية (الخِطّة « أ » والخطة «ب») ثم تَبِعتهما الخطة «ج» (جيمِّل) بتاريخ تشرين ثاني ١٩٤٧. وتبلغ هذه الخطط الثلاث الذروة في الخطّة «د» بتاريخ آذار ١٩٤٨، وأهدافها ليست فقط حماية حدود إسرائيل بل الاستيلاء على مناطق في خارجها. بجانب دور البالْماخ (القوّة الضاربة) خُصِّصَ لكل فرقة من الفرق السّتة (جولاني، كرميلي، ألكسَنْدروني، كيرياتي، جيفاعتي وإتزيوني) مناطق وواجبات معيّنة؛ وأهداف العمليات الثلاث عشرة التي حصلت، حسب خطّة (دَالِتْ) كانت تدمير القرى العربية وطَرْد (تنظيف، باسْتِعْمالنا لكلمة ييغالِ آلون) القرىٰ من سكانها.

ولا يتردد الدكتور خالدي في تسمية الخطة (دالت) «الخطة الرئيسة» للاستيلاء على فلسطين[١]. أما بنفْنِسْتي فيحاجج، من أجل التمييز بين العمليات العسكرية المتخذة قبل وبعد إقامة دولة إسرائيل، ويُشكّك بالخطّة (د ـ D) كوسيلة لتفريغ الأرض من سُكّانها، رغم اللهجة الشديدة الوضوح في الأوامر والتعليمات التي صدرت لقادة الألوية والمحاولات عن طريق الحرب النفْسِيّة وأعمال الإرْهاب لتخويف الفلسطينيين ليهربوا قبل الرابع عشر من أيار. وفي رأيه أن الأمْر حصل، فقط، بعْد قيام دولة إسرائيل، وإن الطرد وصل «بصورة خطيرة قريباً جدّاً من التناسب مع تحديد تعبير: التطهير العرقي»[٢]. ولكن كان ذلك قبل أو بعد قيام الدولة، فإن الرغبات والنيات للقيادة الصهونية كانت واضحة. كانت هذه غمزة جيدة فعلت فعل الوكزة: إذ لم يحتج (بنْ غوريون) لإصدار تعليمات لقوّاده ليعرفوا أنّهم إذا طردوا الفلسطينيين لن يشكو منْهم أحد من الكبار، وأنّه كلّما زاد عدد

(١) Walid Khalidi, «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine.» *Journal of Palestine Studies 18* (Autumn 1988): 3-70.

(٢) Benvenisti, *Sacred Landscapes,* 145-46.

الهاربين أو المطرودين كلما كان الأمر أفضل للدولة الجديدة.

ومحاولات مراقبي الهدنة لسحْب الطرفين إلى الخلف، بعيداً واحدهم عن الآخر، ظهر أنها عديمة الجدْوى. وفي النصف الثاني من عام ١٩٤٨ خسر مراقبو الهدنة «ما كان لديهم من سلطة أو قوّة أخلاقية في وقت ما»، هذا ما كتبه المندوب العسكري الأميركي في فريق مراقبة الهدنة لهيئة الأمم المتّحدة، البريغادير جنرال (وِلْيَم رايْلي). كل الأطراف أعاقوا أو تجاهلوا دعوات الهدنة، «هذا الموقف كان أبرز ما يكون عنْدَ اليهود. . . الخَرْق المتعَمّد للهدنة والمخطّط له من قِبَل اليهود أصبح الآن روتينياً عندهم». قدراتهم العسكرية الهجومية كانت أكْثرَ من كل القوّات العربية مجتمعة، بحيث إذا رغبوا فإنهم «يستطيعون بلا شك تَنْظيف فلسطين من القوّات العربية في وقت قصير نسْبياً» مما كان (آلون) يعتقد[1]. كان العرب في موقف ضعيف إلى درجة أن الاهتمام الأساس للمراقبين العَسْكريّين كان ألّا يفعلوا أي شيء لإعطاء الإسرائيليين ذريعة لمزيد من الهجمات.

النكبة

ابتداءً من بواكير عام ١٩٤٨ وحتى تاريخ «الهدنة» التي وُقّعت بين إسرائيل والحكومات العربية في عام ١٩٤٩، واستمراراً كموجات، هرب حوالي ٧٥٠٠٠٠ فلسطيني أو طردوا من وطنهم فيما صار يعرف منذ حصوله بـ(النكبة). لقد مشوا باتجاه سورية، لبنان والأردن بالأمتعة والممتلكات التي استطاعوا حملها (ودائماً مع مفاتيح بيوتهم وسجلاتهم العقارية). لقد عاشوا في المغارات والمساجد وأي مكان آخر استطاعوا أن يجدوا فيه ملجأ إلى أن أقامت الأمم المتحدة وكالة دولية للاجئين تستطيع تأمين معيشتهم. وفي عدة نواحٍ من فلسطين ذُبح العديد من المدنيين العرب بصورة ارتجالية لإرعاب الآخرين وهروبهم. ومذبحة دير ياسين على يد عصابتي إرغون وشْتِيْرن الإرهابيَّتين نهار الجمعة في (٩) نيسان، جاءت بعد هجوم فشل أمام دفاع أهل القرية الجريء لولا تدخل وحدة البالْماخ، الطليعة الضاربة لعصابة الهاغانا. ووصف أحد الناجين من المذبحة كيف رأى جُثث النساء «في البيوت و(تنوراتهن) مرفوعة وأفخاذهن منفرجة، وأطفالاً مذبوحين، وصَفّاً من الشباب أُطلق الرصاص عليهم من الخلف أمام حائط الإعدام». لقد قُتِلَ الفلّاحُون بالسكاكين والسيوف والمسدسات والبنادق أوْ فُجّروا بالقنابل اليدوية بعد دخول (الإهاربيين) القرية. العديد من النساء اغْتُصِبْنَ قبْلَ قَتْلِهِنّ، وكان ثُلثا القتلى، ومجموعهم ما بين

(١) Editorial note from Riley to Ralph Bunche, November 3, 1948, FRUS, 1948, vol. 5 pt. 2, 1541.

(١١٠ إلى ١٤٠) من النساء والأطفال والشيوخ ـ أكبر من سن الستين ـ والممتلكات التي سرقت ضمّت الخواتم والأساور التي انْتُزِعَت من زنود النساء[١]. وحوالي خمسة وعشرين من الذكور ـ رجالاً وأطفالاً ـ الذين نجوا من الموت في الموجة الأولى للمذبحة، «عرضوهم» في القدس في شاحنة قبل أن يعيدوهم إلى دير ياسين ويقتلوهم بمقلع الحجارة في القرية[٢]. خمسة وخمسون يتيماً أُلقوا من شاحنة في شوارع القدس قرب بوّابة (مَنْدِلْبوم) أخذتهم السيدة المحسنة هند الحسيني، التي حوّلت بيت جدّها إلى ميتم (دار الطفل العربي). (تنظيف)! دير ياسين استمر خلال عطلة الأسبوع ومناظر الجثث المشوّهة صدمت بشاعتها أفراد المدفن وحفّاري القبور، وأخبار المذبحة أفزعت اليهود في المستوطنة المستعمرة القريبة (غيڤات شاول)، الذين تعايَشوا بسلام مع أهل دير ياسين طيلة فترة القتال. (مناحيم بيغن) الذي صار لاحقاً رئيساً لوزراء إسرائيل ورابحاً لجائزة (نوبل) للسلام، كان عام ١٩٤٨ زعيم الإرغون، وهَنَّأ رجاله على بطولاتهم. بعد أربعة أيام من المذبحة، في (١٣) نيسان، انتقم الفلسطينيون بمهاجمتهم قافلة ـ محروسة ـ مسافرة إلى (جبل سكوبس) وقتلوا أكثر من سبعين من أفرادها اليهود العاملين في القسم الطبّي. ربما كان مناسباً أنْ تُصْبح دير ياسين الآن ضِمْن أراضي مؤسسة الصحة العقليّة لمُستوطِنة (غيڤات شاول).

وصف (آرثر كستلر) مذبحة دير ياسين على إنها «حادثة مُنْعَزِلة»[٣].. ولكنها لم تكن كذلك، ولم تكن حتّى أسوأ من عديد المذابح التي اقترفها نظاميون وغير نظاميّين من القوات الصهيونية: في (الدوايمة) حيث قُتِل بضْعُ مئات من النساء والأطفال والرجال في القرية وحولها، وأُطلقَتْ النار عل البالغين في الشارع، وفي البيوت وداخل مسْجد القرية وفي المغارة التي اتخذها بَعْضُهم مَلْجأ، وقضى الأطفال بتحْطيم جماجمهم بالعِصِيّ؛ وفي «الصفْصاف» حيث عُصِبَتْ عيون حوالي سبعين رجلاً وقتلوهم واحداً تلو الآخر. وفي «اللد» حيث قُتِلَ مئات المدنيين ـ العرب ـ، ثمانون منهم تقريباً قُطعت أجسامهم برصاص الرشاشات داخل مسجد (دهْمش) قبل أن يستولي اليهود على المدينة ويَطْردوا منْها سُكّانها (ولقد وقّع على أمر الطرد، إسحاق رابين، رئيس الوزراء لاحقاً)[٤]. ورغم النَّفْي، فإن كثيراً من هذه الفظائع

(١) Amira Howeidy, «It's Difficult to Count.» *Al Ahram Weekly,* April 9-15, 1998.

(٢) Harry Levin, *Jerusalem Embattled* (London: Victor Gollanez, 1950), 57.

(٣) Koestler, *Promise and Fulfilment,* 160.

(٤) Morris, *1948 and After,* 2. On Duwayma massacre, see Ilan Pappér, *The Ethnic Cleanising of Palestine* (Oxford: Oneworld, 2007), 195-98.

«كانت معروفة في وَقْتِها. . . للوزراء والقيادات العسكريّة وحتّى لعامّة الناس»[1].

مع بدايات عام ١٩٤٩ كان قرار التقْسيم في أفق الدبلوماسية الطبيعي مثل عَرَبةٍ مهجورة انْتُزِعَ مِنْهَا كل الأجزاء الصالحة للاستِعْمال. لقد استولت إسرائيل على (٢٤٪) من أراضي فلسطين إضافة لـ(٥٤٪) خصص لها في مشروع التقسيم، زائد القدس الغربية، والهجمات المتكررة للاستيلاء على القدس الشرقية لم يوقِفْها إلّا الفيلق العربي الأردني. ومشروع التقسيم رَفَضَهُ الفلسطينيون والحكومات العربية منذ البداية، والآن، وبعد أن أدّى هـدفـه، أُلْقِيَ جانباً مِن قِبَل إسرائيل أيْضاً: أعلن بن غوريون في الحادي عشر من تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٤٨ أن حكومته لا تعتَبرُ نَفْسها بَعْد الآن ملتزمة ببنوده.

كل المُمْتَلكات المتْرُوكة ـ بيارات الحمضيات، وكروم الزيتون ومعاصره، وحقول القمح، والدكاكين والمعامل، وليس فقط البيوت بل قُرى بكاملها وبلدات ومدن ـ وقعت في أيدي حُكّام فلسطين الجُدُد، ولقد ضمّت حتّى الأشياء الصغيرة في الحياة المنزلية «سجاد وكتب ومعدات ومفروشات حتى إطارات النوافذ ومقابض الأبواب»[2]. ما تركه الفلسطينيون وراءهم صار رُزَماً متفرّقة لدى «حارس أملاك الغائبين الإسرائيلي» ليقدّم للمُسْتَوْطنين اليهود القادمين. وحَسَب (وايزمن)، الذي أصبح الآن أول رئيس لإسرائيل، فإن الأراضي المتروكة بلغت:

حوالي خَمْسة ملايين دونم على الأقلّ يمكن حِرَاثَتَها مباشرةً تقريباً، ولكن ليس لدينا الناس حتى الآن. وفي المنطقة بين الرملة واللطْرون هناك حوالي مليوني دونم من أجود أراضي فلسطين، وفيما لو أردنا شراءها كان علينا أن ندفع على الأقل خمسة إلى ستين جنيه فلسطيني بالدونم الواحد، وكما تعلمون لا يمكن لأحد أبداً أن يَشْتري أرْضاً بين الرملة واللطرون، والآن هي كلّها حرّة تعْلوها الأعشاب الضارّة والطحالب. ومن المشكوك فيه جدّاً ما إذا كان العرب سيعودون قطعاً للعمل في هذه الأرض. يبدو أن كل واحد يَظُنّ أنهم ذهبوا إلى غير رجعة.

لقد سنحت الفرصة لإسرائيل «وقد لا تتكرر لقرون»[3]. لا خجل هناك ولا تأنيب ضمير، إنما ابتهاج فقط. روى السفير الأميركي (جيمس ج. مكدونالد) أن وايزمن «تحدّث إلي والعاطفة تغمره، عن هذا التسهيل العجائبي المعجز لفروض إسرائيل، وروى لي التراجيديا ـ المأساة ـ لاغتيال ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية

(١) Benvenisti, *Sacred Landscapes,* 153.

(٢) Thicknesse, *Arab Refugees,* 127.

(٣) Weizmann to James de Rothschild, December 1, 1948, in Weizmann, *Letters and Papers,* 23:234.

الثانية.. وتساءل عما صنع العالم لمنع هذه الإبادة العرقية؟ ولماذا يجب الآن إظهار مثل هذه الإثارة في هيئة الأمم والعواصم الغربية بسبب محنة اللاجئين العرب؟»[١].

في الدولة الجديدة، أُغلقت المناطق ذات الكثافة السكانية العربية وفُرض على القرى منع التجول ليلاً مع لائحة من القيود الأخرى (بما فيها الإبعاد والتوقيف الإداري) الذي استحضر من قوانين الطوارئ الدفاعية الموروثة من البريطانيين. وأقيمت العشرات من المستوطنات الجماعية في أراضٍ فلسطينية مصادرة. وما يقرب من خمسمائة قرية فلسطينية وقرى صغيرة (على الأقل (٤٧٢)، حسب باحثين فلسطينيين)، دمرت كجزءٍ من هجوم طوبوغرافي استمر إلى اليوم الحاضر في محاولة لطمس ما كانت عليه فلسطين. لا يزال بعض الخراب والدمار شاهداً، ولكن أغلب القرى هُدِّمت بالبولدوزر ومسحت ثم بني فوق هذه الأرض وزرعت بالمستوطنات وبالحدائق (وحتى ميادين الأدباء والمفكرين). والمساجد دُمِّرت أو تحولت لأهداف أخرى، والمقابر فُلِحت وحُرِثت لتفسح المجال لإعادة التنمية، أو أهملت لتتهاوى يائسة حتى لا يبقى في النهاية إلا شواهد الأضرحة المرتمية بين الأعشاب. كان لكل قرية فلسطينية مقبرتها، ولكن من المئات التي كانت موجودة عام ١٩٤٨ كان «هناك بقايا حوالي أربعين مقبرة ما زالت واضحة المعالم» بعد نصف قرن[٢]. وعديد الأجيال من الفلسطينيين الموتى بقيت في أرض أُفرغت من كثير من ذرّياتهم الحيّة عام ١٩٤٨. هذا كان نتيجة وعد بلفور وتأكيداته عام ١٩١٧ إن في خلق وطن قومي للشعب اليهودي «لن يعمل شيئاً يَضُر بالحقوق المدنية والدينية للجاليات السكانيّة من غير اليهود الموجودة في فلسطين».

الغائبون الحاضرون

حتّى الفلسطينيين، الذين بقوا داخل حدود الدولة الجديدة، خسروا منازلهم عندما دُمِّرت قراهم باسم «الأمن». وآخرون من الذين بقوا، ولكن ليس في مكان سكنهم المعتاد، خلال القتال «الغائبون الحاضرون»، كما صنّفوهم رسميّاً، أُخِذَتْ منهم ممتلكاتهم بنَفْس الطريقة كالغائبين حقّاً. وتركت اتفاقية الهدنة التي وُقّعت في جزيرة رودس عام ١٩٤٩ كثيراً من الفلسطينيين على مرمى حجر وعلى مرأى من أراضيهم المصادرة: وأحد الأمثلة على ذلك كانت مدينة قلقيلية الفلسطينية في وسط البلاد حيث وُضِعَت بيارات الليمون الشاسعة الواسعة على الناحية الأخرى من الخط

(١) James G. McDonald, *My Mission in Israel, 1948-1951* (London: Victor Gollanez, 1951), 161.
(٢) Benvenisti, *Sacred Landscapes,* 296.

الفاصل حيث سمحت لإسرائيل بالاحتفاظ بالأرض من دون عِبْءِ أصحابها[١]. وفي السنتين الأوليّتين من عمر إسرائيل كـ(دولة)، آلاف الفلسطينيين الآخرين ـ وليسوا من «المتسللين» بل أناس تمسكوا بمساكنهم خلال الحرب ـ طردوا عِبْر خطوط الهدنة إلى الأردن.

انتهى القتال ولكن لم تَنْتَهِ الحرب، كذلك لم يُرْوَ عطش إسرائيل لمزيد من الأرض. ففي مذكرة أرسلت إلى ترومان خلال مفاوضات «السلام» عام ١٩٤٩، أوجز نائب وزير الخارجية الأميركي (جيمس وِبْ) ما تريده إسرائيل:

١ ـ بينما لا تطلب إسرائيل، حاضراً، أي شيء من لبنان إلا إنّها، لاحقاً، تريد جزءاً من الجنوب الشرقي لجنوب لبنان باعْتباره ضرورة لخطط التنمية في إسرائيل.

٢ ـ تريد إسرائيل أن تحصل من مصر على قطاع غزّة الذي تحتله الآن مصر، والذي أعطي للعرب في قرار التقسيم في (٢٩) تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٤٧.

٣ ـ ليس لإسرائيل الآن أي طلبات من سورية ولكنها تقبل الحدود الدولية بشرط، وهذا ينطبق على لبنان أيضاً، أنه في حال رغبت أي من الدولتين بدْء مفاوضات في المستقبل لتصحيح الحدود، فإنه يمكن القيام بذلك.

٤ ـ سيكون لإسرائيل مطالب أخرى من شرق الأردن من أجل مناطق في القسم العربي من فلسطين تُعتبر ضرورية لمشاريع إسرائيل التنموية. وبنيّة إسرائيل إعطاء عبد الله! بعض القرى بدلاً عن ذلك.

٥ ـ ستحتفظ إسرائيل بأراضٍ محتلة، تلك المخصصة للعرب في خطة مشروع التقسيم، مثل غرب الجليل ويافا، واللد والرملة.

٦ ـ لن تتخلى إسرائيل (عن شِبْرٍ) من النقب[٢].

تُركت خطوط الهدنة في جنوب لبنان وسورية وغزّة كنقاط مركزية للأهداف الاستراتيجية والإقليمية التي قد تنال الرضى، لأن الصهاينة ـ التنقيحيّين ـ لا يزالون يطالبون علناً بأراضٍ على ضفة نهر الأردن الشرقية. ولبعض النفوس الآملة، مع ذلك، فإن الصراع بين العرب واليهود في فلسطين قد انْتَهى، وإن خُطوط الهدنة ستصبح في النهاية حدوداً دائمة. وفي المستقبل، كما كتب (جيمس مكْدونَالْد)، أوّل سفير أميركي لدى الدولة الجديدة: «هناك أقوى الدلائل على أن إسرائيل لن تكون مُعْتدية ولن تكون في صف أي معتدٍ». فالرأي المسؤول هو الذي حكم بِثَبَاتِ

(١) Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine, 1914-1967* (New York: New World Press, 1967), 230.

(٢) Donald Neff, *Fallen Pillars: U.S. Policy Towards Palestine and Israel since 1945* (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1995), 94-95.

إسرائيل «وقَبِلَ الحدودَ الحاضرة للدولة كأساس للحل النهائي مع جيرانها»[1]. وتوقع السفير أن تقيم إسرائيل سلاماً مع كل «جيرانها» مع احتمالات استثناء العراق والعربية السعودية، خلال عقد واحد.

---

(١) McDonald, *My Mission in Israel,* 256.

٧ ـ حرب أهلية على ضفاف نهر الپوتوماك

في الفترة ما بين قرار التقسيم في تشرين ثاني ١٩٤٧، وإعلان قيام دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٩، كانت وزارة الخارجية الأميركية واللوبي الصهيوني والبيت الأبيض يخوضون حرباً خاصة مثلثة الأضلاع على موضوع فلسطين. ولقد عَرّف الصهاينة عَدُوّهم الأخطر في واشنطن قبل سنوات، «لا تتعلّق مصاعبنا برجال الدولة من الصف الأوّل»، هذا ما كتبه وايزمن في مذكراته، «فهؤلاء بغالبيّتهم تفهّموا دائماً مطامحنا. . . إنما خلف ستارة المسرح، ودائماً على مستويات أدنى، كنا نواجه معارضة عنيدة ملتوية ومتكتّمة تحوّل تصريحات وبيانات رجال الدولة الأميركان إلى تفاهات»[١].

ومنذ عام ١٩٤٦ وصف دين أتشينسون، نائب وزير الخارجية آنذاك، الاختلافات داخل الإدارة حول فلسطين بـ«حرب أهلية على ضفاف نَهْر الپوتُوماك»[٢]. رَكّز الصهاينة انتباههم على البيت الأبيض حيث (ساكنه) رجل ذاتي التعليم والتربية «تدرب وتعمق على القيم المعنوية اليونانية ـ اليهودية ـ الإنكليزية»[٣]، إلا أن هذه القيم يجب أن تُفهم في إطار رئيس أجاز، قبل فترة قصيرة، الغارة بالقنابل الذرية على المدينتين اليابانيَّتين هيروشيما وناغازاكي. أما فهم ترومان للشرق الأوسط فكان في الواقع صفراً، وملاحظاته حول الحلول لمسائل معقدة كانت ساذجة ومخادعة، واعتقاده أن وعد بلفور يتماشى مع المبادىء النبيلة لـ (وُدْرُو ولسون)، وبخاصّة حق تقرير المصير، لم يشاركه فيه كبار الرسميين في وزارة الخارجية[٤]. وكمدير لدائرة الشرق الأدنى والشؤون الأفريقية، كتب لوي هنذرسون عام ١٩٤٥: «إن الدعم

(١) Richard P. Stephens, *American Zionism and U.S. Foreign Policy, 1942-1947* (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1970), 69-70. See Chaim Weizmann, *Trial and Error* (New York: Harper, 1949), 431-32.

(٢) Dean Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York: W.W.Norton, 1969), 175.

(٣) Ibid., 732.

(٤) Harry S. Truman, *The Memoirs of Harry S. Truman,* vol. 2, *Years of Trial and Hope, 1946-1953* (London: Hodder and Stoughton, 1956), 142.

النشط من قِبَل حكومة الولايات المتحدة الأميركية لسياسة تؤيد إقامة دولة يهودية في فلسطين سيكون مناقضاً للسياسة التي اتّبعتها الولايات المتحدة الأميركية دائماً في احترام رغبات غالبيّة كبيرة من السكان المحليين الأصليين فيما يخصّ شكل الحكومة التي يريدون»[1]، وبعد عامين حذّر هندرسون من أن دعم الولايات المتحدة الأميركية إقامة دولة يهودية «سيدخلنا آخر الأمر في صعوبات دولية خطيرة إلى درجة أن ردّة الفعْل حول العالم وكذلك في هذا البلد ستكون قوية جدّاً»[2]. ووزير الخارجية (جورج س. مارْشال) نفسه لم يكن مؤيداً للتقسيم.

دعا قرار التقسيم إلى تحويل السلطات الإدارية من حكومة الانتداب إلى لجنة فلسطين في هيئة الأمم المتحدة التي تعمد بدورها إلى تفويض الحكومتين الموقّتتين، اليهودية والعربية، بذلك، إلا أن بريطانيا احتجت بأنّ تقسيم المسؤولية سيجعل الوضع أسوأ ممّا هو عليه، وأعلنت أنه لن يُسمح للجنة هيئة الأمم بدخول فلسطين إلا قبل أسبوعين فقط من نهاية مدة الانتداب، وهكذا حُرِمَت اللجنة من القيام بالمسؤوليات التي أعطيت لها، إلا عن بعد. ولكن حتى لو تسلمت المسؤولية من البريطانيين، فكيف تستطيع إلزامها القوتين المتخاصمتين بالقيام بما تطْلبه مِنْهما؟.

في شباط ـ فبراير، أبلغت اللجنة مجلس الأمن أنها لن تستطيع فرض الأمن في فلسطين وحفظ القانون والنِظَام ما لم تتوافر لها قوات عسكرية بأعداد كافية، عندما تتحول إليها مسؤوليات إدارة فلسطين. رفضت بريطانيا التدخل مُحْتَجّة بأن الرأي العام البريطاني لا يحتمل تعريض حياة بريطانيين للخطر من أجل الدفاع عن خطّة لا يمكن تطبيقها، وكذلك لمعارضة العرب كلهم. ومانعت ذلك الولايات المتحدة على أساس أن مثل هذه القوّة يمكن تشكيلها فقط لمواجهة تهديد السلم والامن العالميّين، ولكن ذلك لم يكن السبب الحقيقي لامتناعها، مع العلم أن أي قوة طوارىء للشرق الأوسط يقررها مجلس الأمن ستضم بصورة أكيدة قوات سوفْيتيّة، ولن توافق الحكومات الغربية أبداً على ذلك. وبدوره، غير قادر على الرد إيجاباً لطلب اللجنة، وفي نفس الوقت غير راغب في رد سلبي، وجد مجلس الأمن نفسه في حيرة وتردد. وفي (٢٩) آذار أصدر الأعضاء الدائمون فيه بياناً رناناً يحثّون فيه المجلس ـ أي أنهم يحثّون أنفسهم في الحقيقة ـ على العمل «بكل الوسائل المتاحة له للوصول إلى وقف فوري لإطلاق النار ووقف العنف وإعادة السلام والنظام في فلسطين»[3].

(١) Louis, *British Empire*, 422. (٢) Ibid., 481.

(٣) For a concise summary of the debate at the UN at this stage, see Evan Luard, *A History of the United Nations*, vol. I, *The Years of Western Domination, 1945-1955* (London: Macmillan, 1982), 174-78.

ولتلخيص الوضع في هذه المرحلة، تغاضت الجمعية العامّة للأمم المتحدة عن رغبة غالبية شعب فلسطين في تصويتها على مشروع التقْسيم. لقد اتخذت هذا القرار من دون وجود الوسائل لديها لفرضه، أو لجهلها فيما إذا كان مجلس الأمن مستعداً لفرْضه. والآن وبعد أن تهرب المجلس من مسؤوليّته، كانت فلسطين مثل مركب في عرض البحر، قد جُرِّد من موجِّه دفَّته وتخلى عنه الربان والبحارة. وفي مثل هذه الفوضى كانت هيئة الأمم تقوم بعملها! لا تعرف اليد اليسرى للجمعية العامّة ما هو استعداد اليد اليُمْنى لمجلس الامن القيام به. ولأن مجلس الأمن غير راغب القيام بأي فعل غير إصدار بيانات تدعو للعمل، بدأت الولايات المتحدة تطرح البدائل للتقسيم والتي لا يمكن تطبيقها بدون إراقة الدماء.

من التقسيم إلى الوصاية

في التاسع عشر من كانون ثاني ـ يناير ١٩٤٨، كان جهاز التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية قد أوصى أن تفكّر الإدارة بدولة فدرالية ـ اتحادية ـ أو بالوَضع تحت الوصاية كبدائل للتقسيم[١]، «فخطّة تقسيم فلسطين غير قابلة للتطبيق بصورة جليّة». في السادس من شباط ـ فبراير، كتب (لُوي هندرسُون): «أظن أن واجبنا يصبح أكثر صعوبة مع كل يوم يمر، وأن بحلول منتصف نيسان ستعم الفوضى في فلسطين»[٢]. التوريط في محاولة التقيُّد بالتصديق على التقسيم فَصَّلها تقرير سري للغاية بوزارة الخارجية في (٢٤) شباط ـ فبراير: «إذا... قرّرنا أننا مجبرون، بالتِزاماتٍ سابقة أو لأي اعتبار آخر، أن يكون لنا دور قيادي في التنفيذ في فلسطين، لأي ترتيبات تعارضها الغالبية الساحقة من مواطني منطقة الشرق الأوسط، يجب أن نكون مستعدين لمواجهة التوريطات في هذا العمل بمراجعة سياستنا العامّة في ذلك الجزء من العالم»[٣]. ويتابع التقرير: وهذا يسْتَدْعي إعادة النظر في «كل سياستنا العسكرية والسياسية». وبعد أربعة أيام استنْتجت وكالة المخابرات المركزية أن «فشل التقسيم واضح مسبقاً، والطريق الوحيد أمامنا هو أن تعيد هيئة الأمم النظر بالموضوع كله»[٤].

حضّر مكتب الشرق الأدنى والشؤون الأفريقية في نظارة الخارجية أول نسخة

---

(١) Top-secret report by the Policy Planning Staff of the U.S. with respect to Palestine, January 19, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 546 ff.

(٢) FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 601.

(٣) FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 657.

(٤) «Possible Developments in Palestine,» report by the CIA, February 28, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 666-75.

مسوّدة من ترتيبات الوصاية في الحادي عشر من شباط ـ فبراير، ونسخة مسودة ثانية في اليوم التالي يُسمِّي فيهما الأمم المتحدة كسلطة مراقبة، ولقد أُعْلِم مجلس الأمن بذلك في آذار بواسطة رئيس الوفد الأمريكي إلى الأمم المتحدة (وُارِن أوْستِن)[١].

وفي الثلاثين من آذار ـ مارس، تقدم الوفد الأميركي بمشروع قرارين إلى مجلس الأمن، أحدهما يدعو إلى هدنة في فلسطين، ويدعو الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية للاجتماع مع مجلس الأمن، والثاني يسعى إلى اجتماع استثنائي للجمعية العامة للبحث في مسألة الوصاية. ولقد آلت المفاوضات مع الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا سريعاً إلى الفشل، ولكن الدورة الاستثنائية دعيت إلى الاجتماع في (١٦) نيسان ـ إبريل، وسمحت للولايات المتحدة بتفصيل مشروعها: تُوضع فلسطين في أيدي مجلس وصاية الأمم المتحدة لفترة غير محدّدة، ويحكمها حاكم عام بمراسيم إلى أن يتشكل بالانتخاب مجلس تشريعي وتُعيّن حكومة. وفي اتفاقية الوصاية يتوقف بيع الأراضي والهجرة ـ إلى فلسطين ـ وتوفر الولايات المتحدة قوة بوليسية إذا لزم الأمر لدعم البنية الإدارية الجديدة. في الرابع من أيار ـ مايو، أعلن مستشار الوفد الأميركي (جون إ. هورنر) «يبدو أن فكرة الوصاية قد تُخلِّيَ عنها عملياً من قبل كل الوفود تقريباً»[٢]، ولكن في (٩) أيار ـ مايو، أعلن السفير نفسه أن «تقديراتنا للوضع العام تشير إلى أن باستطاعتنا تمرير مثل هذا الاقتراح كما هو بتصويت غالبيّة ثلثي الأعضاء»[٣]. هذا الاستقطاب الحاد في الأوضاع هو في الأغلب إشارة إلى الاختلاف في الرأي بين أفراد الوفد الأميركي إلى هيئة الأمم، الذي كان من أفراده إليانور روزفلْت، أقوى الموالين للصهيونية (والتي عيَّنها ترومان)، بالإضافة إلى الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية.

كان تاريخ انتهاء الانتداب آت بعد أيام قليلة. والتغيير (الانقلاب) في السياسة الأميركية أدّى إلى صرخات تتهم بالخيانة من قِبَلِ الصهاينة، وإلى اتصالات جديدة بترومان من قبل وايزمن وآخرين من القيادات الصهيونية. وفي داخل البيت الأبيض نَسَّق عملية تخريب اقتراح الوصاية الدولية (كلارك كليفّورد) و(ديفيد ك. نَايْلْز) المساعد الإداري لترومان والمستشار في أمور الأقليات. وفي الحملة الصهيونية من أجل التقسيم ومن ثمَّ الاعتراف، قليلون هم الذين أدّوا دوراً حاسماً كمثل هذا الرجل، رجل الخلفية. فعلاقته مع كبار الرسميين في الإدارة كانت صعبة: صهيوني

(١) Instructions from Marshall to Austin, March 5, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 679-81; statement made by Austin before Security Council, March 19, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 742-44.

(٢) FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 898.

(٣) FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 952.

ملتزم مأخوذ بالعاطفة عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل، كان (نايلْز)، للقيادة الصهيونية، قيمة لا تقدّر بثمن تقف تماماً بجانب الرئيس ترومان.

براءة محددة (واضحة)

كان واضحاً لدى كبار الرسميين الأميركان في نظارة الخارجية أن هناك خطراً على الصهاينة إذا دُفع موضوع الوصاية ومُرِّر من خلال هيئة الأمم المتحدة: «وإذا استمر هذا الاتجاه في مجلس الأمن... سنجد أنفسنا في الحاضر متورطين في جلسة خاصة للجمعية العمومية، ونتائجها المحتملة ستكون إقامة وصاية دولية لفلسطين. وفي مثل هذه الحالة سيتحول التركيز فيما يخص حفظ السلام والامن العالميين، من تهديد بالعدوان العربي إلى تهديد جديد بالمحاولات اليهودية بالعنف لإقامة دولة الأمر الواقع في فلسطين»[١].

في مذكراته، ادّعىٰ ترومان أن سياسة الوصاية «كانت تتعارض مع سياستي والسياسة التي وَضَعْتها»[٢]. الواقع أنه أيَّد الوصاية في (٨) آذار ـ مارس مُعْطياً وزارة الخارجية سلطة التصرف الراشد لِطرحها في الأمم المتحدة «إذا، ومتى، كان ذلك ضرورياً»[٣]، ووزير الخارجية ذاته قال في مؤتمر صحفي في (٢٠) آذار ـ مارس «اقترحت ذلك على الرئيس ووافق على توصيتي»[٤]. ورداً على ادعاء (كليفورْد) إن ترومان لم يوافق أبداً على كلمة (أوستن)، أخبر (كارليسل هيوملسين) مدير السكرتاريه التنفيذية، (مارشال) أنها أُعْطيت لـ (كليفورد) لِيُسَلِّمها لترومان يوم (٦) آذار ـ مارس. كتب (هيوملسين): «**قطعاً ليس هناك شك في أن الرئيس وافق عليها. كان هناك رِضى وبراءة محددة**. أنا أؤكد ذلك لأن (كليفورد) روى لي أن الرئيس قال إنه لا يعلم شيئاً عنها»[٥].

مع ذلك، فإن تَرْك توقيت الإعلان بتصرُّف نظارة الخارجية كان سَهْواً استراتيجيّاً. فلقد وُجِّهُ (أوستن) أن يلقي كلمته عندما يشعر أن الأوان قد حان، ولم يكن هناك تعليمات أنْ يُعْلَمَ (تَرومان) مسبقاً[٦]. في الواقع لم يكن هناك شك في الجهة التي يُفضّلها الرئيس، ولكنه ما أراد أن يظهر مستنداً إلى عكاز يستند إليه، كان يحتاج

(١) Robert M. McClintock to Lovett, Washington, March 8, 1948, top secret, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2. 697.

(٢) Truman, *Memoirs,* 2:173.

(٣) Louis, *British Empire,* 507.

(٤) FRUS, 1948, vol. 5, pt 2. 748-49.

(٥) Memo by Humelsine to Marshall, March 22, 1948, emphasis in original, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 749-50.

(٦) Clifford's notes dated May 4, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 746.

لدليل بأن الصهاينة يستطيعون الاحتفاظ بما عندهم، وكانت مناصرته لموضوع الوصاية في آذار ـ مارس إشارة إلى أنه لم يقْتنع بعد. في الثامن من أيار ـ مايو، قبل ستة أيام فقط من انتهاء مدّة الانتداب، التقى (مارشال) و(لوفيت) ممثِّليْن عن الوكالة اليهودية، (مُوشي شرتوك) و(إلْياهو إيشْتايْن):

روى مِسْتر شرتوك أن وزير المستعمرات البريطاني السِّير (آرْثِر كْرِيتش جونْز) قال له إن (عبد الله)، ملك شرق الأردن، يمكنه أن يدخل الجزء العربي من فلسطين، ولكن لا يجب أن يكون هناك خوف من قوات الملك عبد الله، المرتكزة على الضباط البريطانيين والمموّلة للفيلق العربي الأردني، من أن تدخل المناطق اليهودية لفلسطين. علاوة على ذلك ذكر المستر شرتوك لناظر الخارجية الأميركية أن رسالة، تأخرت أسبوعاً في النقل، قد وصلت من الوكالة اليهودية في فلسطين تحكي عن مفاتحة من قِبَل الكولونيل غولدي [كذا]! وهو ضابط في الفيلق العربي الأردني، توحي بأن صفقة يمكن أن تحصل بين عبد الله والوكالة اليهودية بحيث يتسلم عبد الله الجزء العربي من فلسطين ويترك اليهود يمتلكون ما بحيازتهم في دولتهم فيما تبقّى من تلك البلاد ـ فلسطين ـ.

قال مِسْتر لوفيت إن هذه المعلومات الاستخباراتية سببت بوضوح تحولاً مفاجئاً في موقف الوكالة اليهودية. فقبل أسبوع فقط نقلت الوكالة اليهودية رسميّاً إلى مجلس الأمن اتهاماتها بأن الجيوش العربية تغزو فلسطين. وكذلك قبل أسبوع فقط بدا المستر شرتوك وممثلون آخرون للوكالة اليهودية مهتمّين ببنود اتفاقية الهدنة المقترحة. والآن، تغيّرت مواقفهم وبدوا واثقين، بسبب النجاحات العسكرية الجديدة وبتوقع صفقة تجري وراء الستار، مع عبد الله، إذ باستطاعتهم إقامة دولتهم المستقبلية من دون حاجة لأي هدنة مع عرب فلسطين»[١].

وبدا أن ثقة الصهاينة قد دعمت ثقة ترومان الذاتية. في (١٢) أيار ـ مايو، حاجج (كليفورد) على الدعم الأميركي لإعلان هدنة في فلسطين، وحَثّ ترومان ليس فقط على الاعتراف بإسرائيل حالما تُعلَنُ الدولة بل لإعلان نواياه مقُدّماً في اليوم الثاني لذلك[٢]. لاقىٰ هذا الموقف معارضةً عنيفة من (مارشال) و(لوفيت). الأول وصف مقترحات (كليفورد) بأنها «مراوغة شفافة» تعتمد على اعتبارات سياسية محلية داخلية، «بينما المسألة التي تواجهنا هي دولية. وأقول بصورة فظّة إذا ما تبع الرئيس نصيحة السيد (كليفورد)، وإذا كان علي أن انتخب فسأصوت ضد الرئيس»[٣].

---

(١) Memo of conversation by secretary of state, May 12, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 972-76.

(٢) Ibid., 974.

(٣) Ibid., 975.

وحاجج (ليفيث) بأن الاعتراف قبل الأوان سيكون «مُضِرّاً جداً» لهيئة الأمم المتحدة كما هو مؤذ لمقام الرئيس. «كانت محاولة شفافة لكسب الصوتَ اليهودي في الانتخابات، ولكن برأي المستر (لوفيت) تُخْسِر من الأصوات أكثر مما تُربحه. أخيراً الاعتراف بالدولة اليهودية قبل الأوان سيكون مثل شراء خنزير في كِيس. كيف عرفنا أيّ نوع من الدولة اليهودية سيقوم»[1]. (مارشال) و(ليفيت) أرادا الانتظارَ إلى الخامس عشر من أيار ـ مايو، وعندها «نلقي نظرةً أخرى على الحالة في فلسطين في ضوء الحقائق كما هي موجودة. بوضوح، مسألة الاعتراف يجب أن ندخل ميدانه بحذرٍ شديد»[2].

هذه كانت وجهة النظر المهنية الرسمية في نظارة الخارجية، ولكن البيت الأبيض لم يكن مستعدّاً للانتظار حتى الخامس عشر من أيار ـ مايو. في (١٣) منه أرسل وايزمن رسالة إلى ترومان التمس فيها أيضاً، مجدداً، الاعتراف بإسرائيل عندما أعلنت الحكومة استقلالها في فلسطين في منتصف ليل اليوم التالي. وبعد ظهر ذلك اليوم ـ ولم يبقَ على انتهاء الانتداب سوى ساعات فقط ـ قال كليفُورد لِـ (لوفيت) إن هناك ضغطاً هائلاً لا يحتمل على الرئيس ترومان للاعتراف بالدولة اليهودية فوراً ومن دون إبطاء. «في الساعة السادسة، مساء الجمعة، لن يكون هناك حكومة أو سلطة من أي نوع في فلسطين. عنوان سيكون ملقى لأي شخص يمكنه التقاطه، والعديد من الناس نصحوا الرئيس أنه يجب ألّا يسمح بهذا الوضع». وحَسْب المعلومات التي قدِّمت للبيت الأبيض فإن الدولة الجديدة «المقترحة ستعيش ضمن شروط قرار الجمعية العامة في (٢٩) تشرين ثاني ـ نوفمبر وتحصر مطالبها ضمن الحدود المقررة» والتي خرقتها طبعا القوات الصهيونية كليّاً والتي سترفضها حكومة إسرائيل في النهاية. قال كليفّورد «إن توقيت الاعتراف كان ذا أهمية كبيرة، بالنسبة للرئيس، من وجهة النظر الداخلية». وعندما سئل هل يمكن للرئيس ألا يقدم على ذلك حتى ينتهي اجتماع الجمعية العمومية. «قال مجدّداً إن الوقت هام بشكل رهيب، وأنه لا يشعر بأن الرئيس سيفعل ذلك»[3].

مهزلة ساخرة في الأمم المتحدة

في الساعة السادسة مساءً بتوقيت واشنطن، بدأ ديفيد بن غوريون يقرأ علناً «قرار استقلال إسرائيل». وبعد إحدى عشرة دقيقة بالتحديد تبعه ترومان ببيان الاعتراف

(١) FRUS, 1948, vol 5, pt. 2, 974-75. (٢) Ibid., 975.

(٣) Memo by Lovett, May 17, 1948, top secret, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1005-7.

بالحكومة المؤقتة بدون إعلام وَفْدِه الخاص إلى هيئة الأمم المتحدة إلا في اللحظة الأخيرة. ورواية دين راسك عن حادثة ذلك اليوم تستحق الاستعادة ببعْض التفصيل:

كانت الجمعية العامة في حالة انعقاد ذلك اليوم. وحوالي الساعة (٥,٤٥) بعد ظهر ذلك اليوم وَصَلني هاتف من السيد كْلارك كْليفورد، المستشار الخاص للرئيس ترومان، يعلمني أن دولة إسرائيل ستُعلن في السادسة مساءً، وأن الولايات المتحدة ستعترف بإسرائيل، وأن الرئيس يرغب أن أقوم بإعلام وَفْدِنا في الأمم المتحدة بذلك. فقلت له: «ولكن هذا يتقاطع مع ما يحاول وفدنا إنجازه في الجمعية العامّة حسب التعليمات، ولدينا الآن غالبية كبيرة لهذه المقاربة». أجابني السيد كليفورد: «رغم ذلك، هذا ما يرغب الرئيس منك أن تقوم به». فهاتفت، رأساً، السفير وارِّن أوستن، الذي كان عليه أن يترك الجلسة ليرد على مكالمتي، واتخذ قراراً شخصياً بعدم العودة إلى جلسة الجمعية أو إعلام أعضاء الوفد الآخرين ـ وبكل بساطة ذهب إلى بيته ـ.

كان تصوَّري أنه فكّر أن من الأفضل للجمعية العامة أن تعلم بكل وضوح أن هذا كان من عمل الرئيس في واشنطن، وأن وفد الولايات المتحدة الأميركية لم يكن يلعب خدْعة مزدوجة مع الوفود الأخرى[1].

في الساعة السادسة ـ ومع عودة (أوستن) إلى شقّته في (أوتيل وُلْدُورف أستوريا) ـ هاتف أحد أفراد الوفد دين راسْك ليعلم ماذا يجري. ومن مقعده في الجمعية العمومية مشى فرنْسيس ساير واعتلى المنصة (Podium) ليقول إنه لا يعلم شيئاً عن الاعتراف. ولكن الأخبار سرعان ما وصلت إلى الوفد بأن بيان ترومان وصل الأمم المتحدة على شريط تلغرافها. فأُرسل أحد الموظفين لإيجاد نسخة عنه، وقاده التعقّب إلى مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة، تْرايغفي لي، (Trygvie Lie)، حيث وجد نسخة مُفتّتة لبيان ترومان، مرمية في سلة مهملاته، فالتُقِطَت وأخذت إلى الجمعية العامّة حيث قرأها على الجمعية نائب (أوستن) (فيليب. سي جسَّب). وبهذه الطريقة تدنت المأساة في فلسطين لتصبح مهزلة في نيويورك.

تحوّلت صالة الجمعية العمومية إلى ساحة صخب وجلبة. ويتذكر دين راسْك أن أحد أفراد البعثة الأميركية إلى الأمم المتحدة جلس ـ حرفياً ـ في حضن المندوب الكوبي ليمنعه من الذهاب إلى المنصة وإعلان انسحاب كوبا من هيئة الأمم المتحدة. «على كل حال، حوالي الساعة السادسة والربع بعد الظهر هاتفني السكرتير مارشال قائلاً: راسْك، انهض واحْضَر إلى نيويورك وامنع الوفد الأميركي من الاستقالة بصورة جماعية. وسواء كان الأمر ضرورياً أم لا، انطلقت إلى نيويورك

---

(١) Editorial note, letter from Dean Rusk, June 13, 1974, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 993.

لأجد أن الأمزجة قد بردت، وهكذا لم يكن حضوري إلى نيويورك ضرورياً».

تعديلات على التقسيم

انتظر ترومان حتى آخر لحظة قبل أن يسحب البساط من تحت أرجل موظفيه المهنيين في نظارة الخارجية. فمنذ عام ١٩٤٦ استمر، بصورة ثابتة، في تجاهل نصائحهم من أجل اعتباراته الانتخابية التي سمعها من مستشاريه في البيت الأبيض. فلقد (احتكر) العناوين الرئيسة عام ١٩٤٦ عندما سحب (الخوخة من الحلوىٰ) (The Plum out of the Pudding) من اللجنة الإنكليزية الأميركية للتحقيق عندما دعا بريطانيا لقبول مئة ألف لاجئ يهودي في فلسطين من دون تأخير[١]. وعندما جاءت لجنة إنكليزية أميركية أخرى (غريدي موريسون) بخطّة فدرالية تجعل نسبة الهجرة إلى فلسطين متوقفة على موافقة العرب، استشار ترومان مجلس وزرائه (ومستشارين آخرين) قبل أن يسْتنتج أنه غير قادر على دعم مثل هذا الاقتراح كجزء من خطة إنكليزية أميركية[٢]. ثم جاء التصويت على خطّة التقسيم، وما كان سينجح التصويت هذا أبداً لولا الدفْع الأخير الذي نَسَّق البيت الأبيض موسيقاه.

كان تعليل ترومان، على طول الخط، أنه هو الذي جعل سياسة «الدولار يقف هنا» لا الموظفون المحترفون المهنيون من الدرجة الثانية أو الثالثة في نظارة الخارجية، ولكن بعد (وابل) من (كلام الرجل القوي) عمّن هو في مركز القرار والمسؤولية، عاد فتساهل واستسلم للصهاينة في كل مناسبة هامة.

وفي جلسة لمجلس الأمن القومي في (٢١) تشرين الأول ـ أكتوبر ١٩٤٨، قال جيمس فورِّستال، وزير الدفاع، إن سياسة حكومته في مسألة فلسطين صُنِعَت «لغايات سياسية حقيرة»، وكانت إلى حد كبير من صُنْع ديفيد نايْلز وكْلارْك كْلِيفُورْد. لم يكن لدى فورِّستال اعتراض على إقامة وطن لليهود في فلسطين، «ولكن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تُبْنَى على أساس المصالح القومية للولايات المتحدة الأميركية وليس على أساس اعتبارات داخلية محلية»[٣]. عندما اعترف ترومان أخيراً بإسرائيل، اصطف، فعلياً، «كل خبراء السياسة الخارجية في الحكومة ضد سياسة الرئيس، ولكنهم صُعقوا دهشة ـ وبقي بعضهم كذلك حتى الآن ـ من أن يعمد قائد سياسي مسؤول إلى الاستهزاء بمشورتهم المعتبرة»[٤].

(١) Acheson, *Present at the Creation,* 173. (٢) Truman, *Memoirs,* 2:162.

(٣) Diary entry for October 21, 1948, by Secretary of Defense Forrestal, National Security Council (Forrestal Papers), FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1501.

(٤) Peter Grose, «The President versus the Diplomats,» in *The End of the Palestine Mandate,* ed. William Roger Louis and Robert W. Stookey (London: I.B. Tauris, 1986), 32.

في الرابع والعشرين من تشرين أوّل ـ أكتوبر ١٩٤٨ كان إعلان ترومان المستغرب عن عدم إحداث «تعديلات» على مشروع التقسيم «ما لم تكن مقبولة كُليّاً من دولة إسرائيل»[١]. ومنذ ما قبل عام ١٩٤٨ كانت القوات الصهيونية تخلق «حقائق جديدة على الأرض» عدّلت مشروع التقسيم بصورة لم يبق معها المشروع الأصلي معروفاً، ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات ـ في الولايات المتحدة الأميركية ـ كان الديموقراطيون والجمهوريون يتسابقون، تنافساً فيما بينهم، في إعلان الدَّعْم لإسرائيل، ولم يكن وارداً لدى الحزبين الإلحاح على إسرائيل لتحترم مشروع التقسيم.

الهدف المباشر لعدوانية إسرائيل كان الكونْت فولْك برنادوت، وسيط الأمم المتحدة المرسل إلى فلسطين. وفي رسالة إلى اللجنة الأميركية المسيحية الفلسطينية، في نيويورك «استنكر المرشح الجمهوري، الحاكم ديوي، سياسة الإدارة الأميركية بالنسبة لمشروع برنادوت»[٢]. وكرئيس، لم يستطع ترومان أن يذهب بعيداً إلى هذا الحدّ، ولكن تصريحه في اليوم التالي «أن لا تعديلات على مشروع التقسيم ما لم توافق عليها إسرائيل» دلّ على رغبته الواضحة باستبعاد نفسه عما كان يقترحه الكونت برنادوت، الذي أكّد على أن القدس يجب أن تكون بإدارة هيئة الأمم المتحدة، وأوصى أنه في حال السماح للإسرائيليين بالاحتفاظ بالنقب ـ العربي ـ يجب أن يكونوا مستعدين للتخلي عن الجليل مقابل ذلك. كذلك أوصى أيضاً بأن تُطَوَّر وتُنمّىٰ حيفا كميناء حُرّ، وأوصى بإقامة مطار حرّ في اللد، وأن الحق في تقرير الحدود النهائية بين دولتي العرب واليهود يجب أن يبقى بيد الأمم المتحدة.

وفي رسالة سريّةٍ جدّاً إلى ترومان في (١٦) آب ـ أغسطس، أشار ناظر الخارجية الأميركية إلى الأحاديث الملتهبة المثيرة (لموشيه شرتوك) في موضوع القدس، ورفض الحاكم العسكري الإسرائيلي للمدينة التعاون مع الكونت برنادوت[٣]. ونشرت غولدا مائير خطط إسرائيل في (١٢) آب ـ أُغسطس، وكانت يومها الوزير ـ السفير الإسرائيلي المختار ـ لتسلم المنصب في الاتحاد السوفييتي. ورُفض التدويل كلياً ابتداءً. وصرحت المستبدة الملحة غولدا مائير أن إسرائيل قد تقبل التقسيم، من دون أن تصبح القدس كلها مدينة يهودية، ولكن بالمقابل: «أن تصبح القدس الجديدة جزءاً من إسرائيل، أما القدس القديمة فتعتبر متحفاً وتُعطىٰ نوعاً من أنواع

(١) Acting secretary of state to secretary of state at Paris, October 24, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1512-13.

(٢) Lovett to Marshall, October 23, 1848, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1507.

(٣) FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1313-14.

التدويل تحت إشراف الأمم المتحدة، ويمكن التفكير بإعطاء العرب منطقة صغيرة خارج المدينة القديمة»[١].

حاول ترومان جهده لتقبُّل طلبات حكومة إسرائيل، ووجه (كليفورد) لإرسال برقية إلى (مَارشال) ـ وكان آنذاك في باريس ـ «متنصِلاً كُليّاً من تصريح سكرتير نظارة الخارجية في (٢١) أيلول ـ سبتمبر في دعم مشروع برنادوت». وبعد معارضة كبار موظفي نظارة الخارجية، رَضِيَ بموقف عام حَذِر يقبل المشروع ولكن فقط كأساس للاستمرار في الجهود للوصول إلى الحل[٢]. في ذلك الوقت كان برنادوت خارج الصورة كُليّاً: ففي (١٧) أيلول ـ سبتمبر، قُتل الكونت برنادوت مع معاونه العسكري الكولونيل (سيرو) في كمين نصَبَتْه عصابة شترن الإرهابية عندما كانا يتجولان في القدس.

«هي لنا... فهي حَقُّنا»

كانت خطّة برنادوت محاولة ربط ـ أو تخييط ـ فلسطين كوحدة واحدة من النتف الباقية في مشروع التقسيم، وقد قُبلت كأساس للحل المحلي ـ الإقليمي، من قِبَلِ بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. نائب وزير الخارجية الأميركية (لوڤيت) أكد سياسة الولايات المتحدة الاميركية «وتعني أن إسرائيل لا يمكنها أن تحتفظ بالنقب، حسب القرار بتاريخ (٢٩) تشرين ثاني ـ نوڤبر، بالإضافة إلى الجليل الغربي حسب خطّة برنادوت»[٣]. ولكن الإسرائيليين، مستقوين بدعم ترومان، رفضوا الانسحاب من أي منهما. في (٢) تشرين ثاني ـ نوڤمبر، دعا مجلس الأمن «الحكومات ذات الصلة» لِسَحْب قواتها إلى الخط الذي كانت قواتها فيه يوم (١٤) تشرين أول ـ أكتوبر (عندما دعا مجلس الأمن لوقف إطلاق النار في النقب). وفي اجتماع بواشنطن في (١٠) تشرين ثاني ـ نوڤمبر قال (لوڤيت) لرئيس بعثة إسرائيل في واشنطن (إلياهو إبشتاين) وللممثل الإسرائيلي في هيئة الأمم المتحدة (ميكايل كومِي) أنه إذا أرادت إسرائيل الاحتفاظ بالنقب عليها أن تتخلّى عن الجليل الغربي «قلت إني أكره أن يصل الأمر إلى عقوبات، ولكن يجب ألّا يستمر تجاهل الأمم المتحدة»[٤].

(١) Consul general at Jerusalem (Macdonald) to secretary of state, August 12, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1307.

(٢) Telegram from Clifford to Marshall, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1432; «memo by files» by Robert McClintock, September 30, 1948, top secret, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1437.

(٣) Acting secretary of state to U.S. delegation at Paris, Washington, DC, November 18, 1948, top secret, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1608.

(٤) Memo of conversation, November 10, 1948, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1562-63.

في مشروع التقسيم، أُعْطِيَ الجزء الشمالي من النقب إلى الدولة العربية ـ الفلسطينية ـ أما القطاع الجنوبي (باستثاء المدينة العربية التي تقع على مفترق طرق بير السبْع) فأعطي للدولة اليهودية مع أن فيه عدداً قليلاً جدّاً من المستوطنين اليهود يعيشون بين قبائل بدوية غالبيتها مقيمة وليست رُحَّلاً. ولتضخيم الطبيعة العربية، تاريخيّاً وجغرافيّاً وسياسيّاً، يحدّ النقب وخليج العقبة من الجهتين دول عربية (مصر وشرق الأردن والعربيّة السعودية)، والامتداد الضيّق للبحر بين هذه الدول كان فقط ماءً، وبطريقة الجغرافيين السياسيين يبدو منطقيّاً تسميته بالبحْرِ العربي.

وبالنسبة للإسرائيليين، مع ذلك، كان الحصول على المنطقة بكاملها أمراً مهمّاً وحاسماً من أجل مستقبل الدولة، فهي تمثل مساحة للتنمية المستقبلية والنمو السكاني، وتعطي إسرائيل ساحلاً جنوبيّاً حيث خطّطت لبناء مرفأ إيلات. لم يكن مثل هذا المكان على الخارطة ولكن الإسرائيليين تحدّثوا كما لو أن هذا المكان كان موجوداً هناك بالفعل، وكذلك فعل الرسميون الأميركان عندما أشاروا إلى إلحاح إسرائيل بأنه يجب أن يكون لها (إيلات). كانوا في الواقع يتبنون لغة إسرائيل في الاستلاب. وعلى الخارطة الواقعية ـ الحقيقية ـ فإن المكان المنوي لمرفأ إيلات كان مركز بوليس (منذ العثمانيين) على الساحل الأردني اسْمه: أم الرشراش. ربما كان لإسرائيل أسباب أخرى لترغب في اكتساب هذه الأرض القاحلة، بالإضافة لمساحة للتنمية ومنفذ جنوبي على البحر. قال وايزمن للسفير الأميركي إن المنطقة ـ إياها ـ «غنيّة بالمواد المعدنية»[1]. إسرائيل، كما قال، لا يمكنها أن تتخلى عنها «وعلي!أن أحذّرك أن اليهود لن يسلموا النقب أبداً»[2].

وفي مسألة تسليم الأراضي رفض الإسرائيليون التزحزح عن موقفهم. قال (ميكايل كوماي) إن إسرائيل تعتبر المناطق التي خُصّصت لها في قرار التقسيم «إنّها تخصّ إسرائيل أصلاً وهي من حقّها، أما الأراضي التي احتلتها عسكرياً فقد يكون هناك مجال للنقاش فيها». وحاجج موشيه شرتوك بأنه رغم أن الجليل الغربي لم يعْط لإسرائيل «فالإسرائيليون اكتسبوه بعد ذلك بالحرب بقوّة السلاح» ويجب أن يسمح لهم بالاحتفاظ به على كل حال لأسباب دفاعية ولتوطين المهاجرين اليهود القادمين. وبكلمة أخرى، إن المناطق التي خصصت للدولة اليهودية هي حق لإسرائيل، والمناطق التي أخذتها من الدولة العربية المفترضة (Putative) هي لإسرائيل عن طريق الفتْح والاستيلاء.

---

(١) McDonald, *My Mission in Israel*, 116, recounting a conversation with Weizmann on January 10, 1949.

(٢) Ibid., 233.

والذي حدث بعد ذلك أن إسرائيل احتفظت بكل المناطق التي اكتسبتها غزواً، سواء كانت مخصصة لها في مشروع التقسيم أمْ لم تكن. وفي هجوم صاعق على خليج العقبة في آذار ـ مارس عام ١٩٤٩، اقتحمت القوات الإسرائيلية (جنود في سيارات جيب وسيارات مصفحة، تدعمهم طائرة) الطوق الرقيق ـ الورقي ـ للفيلق العربي الأردني (المؤلف من حوالي مئة رجل، حسب قول غلوب باشا)[١]، قبل أن تستولي على أم الرشراش، ورفعت علم إسرائيل على الشاطىء. وكل النقب، بما فيه بئر السبع، الذي كان نقطة تجمع القوات البريطانية والأسترالية خلال الحرب العالمية الأولى، أصبح الآن تابعاً لدولة إسرائيل مثل النقب. وما إن أقيم مرفأ إيلات حتّى طلبت إسرائيل حق المرور في الامتداد المائي الذي يقسم الدول التي كانت إسرائيل في حالة حرب معها.

والاستيلاء على النقب قَسَمَ الشرق الأوسط نصفين. فمشروع التقسيم ربط شمال النقب وامتداداً ساحلياً مستطيلاً شمال غزّة بباقي الدولة الفلسطينية المفترضة (Putative) قرب اللطرون. كان رابطاً هزيلاً ولكنه يؤمن تواصلاً أرضياً يجاور بين مصر والدولة العربية الفلسطينية فشرق الأردن وبقية العالم العربي المشرقي. ولكن في أيدي إسرائيل، فقد أصبح النقب «مثل نَصل الخَنجر يقسم العالم العربي»[٢]، وحتى على الخارطة فإن له شكل النصل الصلب الذي يضيق ليصبح نقطة على خليج العقبة.

الآن، وقد قامت دولة جديدة على الخارطة فهي تحتاج إلى أسماء جديدة. فاستبدال اسم النقب باسم (نِجيف) (Negev) هو مثل واحد لتحول الخريطة الجغرافية لفلسطين. ولقد وصف (ميرون بنفِنِسْتي)، ببعض التفصيل، عمل لجان رسم الخرائط التي أُنْشِئت لاستبدال التسمية العربية بما يتناسب والتكيف العبْري «نحن مضطرون لإزالة الأسماء العربية لأسباب تتعلق بالدولة الجديدة».

وقال بن غورون للجنة التسمية في النقب: «كما نحن لا نعترف بالملكية السياسية العربية للأرض كذلك أيضاً لا نعترف بملكيّتهم الروحية وبأسمائها»[٣]. وإعادة التسمية تَسْتلْزم استعمال الأسماء على أماكن خاطئة أو مشكوك فيها في «عملية توارتية» زائفة «استلزمتها ندرة الأسماء العبرية في المصادر اليهودية القديمة»[٤]. وإعادة التسْميات كانت جزءاً هاماً من الصراع على فلسطين: ففي كل مرة يستعمل

(١) Sir John Bagot Glubb, *Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957), 230.

(٢) Ambassador in UK (Douglas) to secretary of state, at Paris, London, November 18, 1948, top secret, FRUS, 1948, vol. 5, pt. 2, 1610-12.

(٣) Benvenisti, *Sacred Landscapes*, 14.

(٤) Ibid., 20.

الدبلوماسيون أو الصحفيون البديل الإسرائيلي للتسمية، مثل (جبل الهيكل) بدل (الحرم الشريف)، كانوا في الواقع يقبلون بادعاء إسرائيل أن لها الحق السابق في فلسطين.

مطالب «غير واقعية وغير محقة»

قبل مدة من انتهاء عام ١٩٤٨، كان القتال قد انتهى عملياً في فلسطين، والجليل انتهى تنظيفه في النهاية وطُرد المدافعون عنه ولوحقوا حتى جنوب لبنان، حيث احتل الإسرائيليون ست عشرة قرية ووصلوا إلى نهر الليطاني قبل أن ينسحبوا. والهجوم الإسرائيلي على مصر (عملية اللعنات العشر) انتهى فقط عندما هددت بريطانيا بالتدخل، حسب نصوص اتفاقية الدفاع المشترك الإنكليزية المصرية لعام ١٩٣٦، ولقد حذرت من «العواقب الخطيرة الممكنة ليس فقط على المصالح الستراتيجية الإنكليزية ـ الأميركية في الشرق الأدنى بل أيضاً على العلاقات الأميركية مع بريطانيا وغرب أوروبا». وبعد قليل من إيقاف إطلاق النار مع مصر الذي كان من المنتظر حصوله على الجبهة المصرية (في (٧) كانون ثاني ـ يناير ـ ١٩٤٩) أسقط الإسرائيليون خمس طائرات (سْبِتفاير) بريطانية كانت تقوم بعمليات استطلاعية، وهذا ما لفت الانتباه إلى حقيقة «أن بعض القوات الإسرائيلية كانت لا تزال داخل الحدود الدولية»[١].

بعدما أمّنوا كل المناطق التي استطاعوا احتلالها حتى ذلك الوقت، أطبق الإسرائيليون عليها بشكل مُحْكم، وقام ترومان بتحركات غير جادّة لإزاحتهم عن بعضها. أُرسلت برقية سرية جدّاً إلى بن غوريون في (٢٩) أيار ١٩٤٩ «تعبّر عن خيبة عميقة لفشل (إيتان) في لوزان في القيام باي تنازل مرغوب في موضوع اللاجئين والحدود». ودَلّ موقف إسرائيل على تجاهل وعدم اعتبار لقرارات الأمم المتحدة لعامي (١٩٤٧) و(١٩٤٨) المتعلقة باللاجئين والحدود وإنه موقف خَطِرٌ على السلام. والرسالة عَنَتْ ضمنياً التهديد بأن الولايات المتحدة قد تعيد النظر في موقفها، وكانت ردّة فعل بن غوريون بغضب: «المطالب الأميركية غير واقعية وغير عادلة»[٢].

والمحاولة اللاحقة لفرض عقوبات بتوقيف قرض بمئة مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير قد فشلت. (جورج.س.ماكغي) المنسّق الأميركي لشؤون اللاجئين الفلسطينيين أوكلت إليه مهِمّة إعْلام السفير الإسرائيلي في واشنطن بان

(١) Lorch, *Edge of the Sword*, 526.

(٢) McDonald, *My Mission in Israel*, 166.

(٤٩) مليون دولار من أصل المائة مليون قيمة القرض من البنك، سيوقف صرفها ما لم توافق حكومته على استعادة مائتي ألف لاجىء فلسطيني. ولقد روى السيد ماكغي، لاحقاً، كيف «نظر السفير إلياهو إيلات في عينيّ مباشرةً وقال بأنني لن أنجح في هذا التحرك وأنه سيوقفه هو بنفسه،... وخلال ساعة من عودتي لمكتبي وصلتني رسالة من البيت الأبيض بأن الرئيس يرغب في استبعاد نفسه عن إيقاف قرض بنك التصدير والاستيراد»[١]. وفي رواية أخرى، طار (إيلات) إلى واشنطن من إسرائيل عندما سمع بموضوع إيقاف القرض وتحدّث إلى ترومان الذي «سجّل ملاحظة على إضمامة ورق» وبعد أيام قليلة أُعلن عن مَنْح القرْض[٢].

كان من بين الضحايا التي وقعت في ميدان معركة «الحربَ الأهلية على ضفاف البوتوماك»، لُوي هندرسون الذي عُيِّن سفيراً إلى تركيا قبل أن يُقرر أن أنقرة كانت قريبة جداً إلى الشرق الأوسط وعليه أن يذهب إلى الهند بدلاً عن تركيا. واعتبر أتشيسّون الاتهامات التي كالها الصهاينة ضدّ هندرسون، بأنه حاول عرقلة سياسية ترومان في فلسطين، «أنها غير صحيحة ورخيصة وغير عادلة»[٣]. والحقيقة هي أن هندرسون وآخرين في نظارة الخارجية كانوا يعملون ببساطة كل ما كان يفترض بهم القيام به، وهو تنمية سياسيات مناسبة ومؤيدة لمصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، ولقد عُرقلوا من قِبل رئيس بدا أنه مستعد أن يعطي الصهاينة فعلياً كل شيء في مقابل الإسهام والدعم الماديين في حملته الانتخابية[٤]. بدون شك، صارع المندوبون الأميركان فعلياً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة صراعاً حسناً، خطوة خطوة. «ورغم أن المُعَوِّقات عملت أفضل مما كنا نأمل منطقياً» كما كتب السكرتير الأول في السفارة الأميركية بلندن، في (٨) كانون أول ـ ديسمبر عام ١٩٤٨[٥]، إلا أنهم سقطوا وهم ينافحون ولكنهم سقطوا على كل حال، وكان هذا هو الجزء الحاسم. التقسيم، الوصاية، الاعتراف، الجليل الغربي، إيلات والنقب: بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩، وضد إسرائيل التي دُعمت في كل مناسبة هامّة من البيت الأبيض، خسرت نظارة الخارجية كل الجولات الهامة.

---

(١) Neff, *Fallen Pillars,* 77.

(٢) McDonald, *My Mission in Israel,* 171.

(٣) Acheson, *Present at the Creation,* 173.

(٤) Truman won the elections of 1948 but failed in New York. M. Cohen, *Truman and Israel.* 259.

(٥) Jones to Satterthwaite, FRUS, 1948, vol. 5, pt, 2, 1650-51.

الجزء الثالث

الصعود الأميركي



٨ ـ «العدوان الثلاثي»

الإذلال في فلسطين كان القشَّة الأخيرة بالنسبة للوطنيين القوميين المصمِّمين على إخراج البريطانيين والفرنسيين من الشرق الأوسط، والآن على الأنظمة العربية الفاسدة أن ترحل أيضاً. ما هو الحل الآخر الموجود لحالةٍ غدرت بالجيوش العربية «ودفعَتْها لمعركة لم تكن مستعدَّة لها، وجعلت حياتنا ألعوبة للطمع والمؤامرة والشهوات»[١]. جبهات الكَشْف عن الفساد، من الاستغلال في مشتريات الأسلحة إلى استيراد زيت الطبخ الملوَّث للجنود السوريين على جبهات القتال مع إسرائيل، ملأت أخبارها الصحف، وبدأت الحكومات العربية تسقط واحدة إثر أخرى. وحدث في سورية ثلاثة انقلابات عسكرية خلال عام واحد (١٩٤٩)، وفي مصر حضَّرَ الضباط الشباب لانْهيار نظام فاسد.

كان جمال عبد الناصر رائد أركان في الكتيبة المصرية المرسلة إلى الميدان ضد الإسرائيليين في شمال النقب، والأهمية الستراتيجية للمنطقة هي في الطرق التي توصل غزّة بالخليل وشمال النقب بجنوبه. في أيلول عيِّن عبد الناصر في الفرقة العاملة حول قرىٰ الفلوجة وعراق المنشيّة بين غزّة والخليل. وفي آخر تشرين أول ـ أكتوبر، حاصر الإسرائيليون «جيب الفلوجة» ولكن المصريين قاتلوا بشكل جيد واستطاعوا المقاومة إلى أن وُقِّعت اتفاقيّة الهدْنة في شباط فبراير ١٩٤٩، وفي الشهرين التاليين طرد جيش إسرائيل المنتصر سكان الفلوجة وعراق المنشيّة ثم دُمِرت القريتان. عاد (ناصر) لمصر مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بحاجة الشعب العربي إلى استخلاص قدره من أيدي الذين يتآمرون عليه: إسرائيل والغرب الداعم لها، والحكومات العربية التي يحكمها ويلعب بها الغرب.

في مصر، كان إسقاط الملكية في تموز ـ يوليو عام ١٩٥٢، وتبعه إقامة دولة الحزب الواحد. مصر الثورة، الفتيّة والديناميكية، كانت بعجلة من أمرها لتعويض الوقت الضائع: فشيَّدت المستشفيات والمشاريع السكنية والمدارس والطرق، وكان كل ذلك على حساب قمع حق الناس بالمعارضة والتحدّي، ولكن بدا من التقديرات

---

(١) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), 29.

أن أغلب المصريين قبلوا هذا التبادل. وفي مسائل السياسة الإقليمية والخارجية تكلم ناصر بقوة عن فلسطين والجزائر والاحتلال البريطاني لجنوب الجزيرة العربية، فيما كان يدعم شعاراته بإزالة رمز الغزو الأجنبي، والاحتلال والسيطرة في بلده. وعام ١٩٥٤ فاوض من أجل نهاية ودية للحضور العسكري البريطاني في قنال السويس: على كل القوات الانسحاب خلال عامين، أما التقنيُّون فيبقون لسَبْع سنوات، يتشاركون المنطقة مع المصريين؛ ولكن إن هوجمت مصر أو تركيا من قبل أي «قوة خارجية» (وهذا تعبير يدل على أن الموقِّعين وافقوا بصورة واضحة أن هذه القوة الخارجية لا تضم إسرائيل) يمكن للقاعدة استعادة نشاطها وعودة القوات البريطانية.

وأثناء تفاوضها مع ناصر، اتخذت بريطانيا التدابير لاحتوائه. جمع حلف بغداد (شباط ١٩٥٥) تركيا والعراق وبريطانيا وباكستان وإيران في ترتيبات دفاعية، هدفه الأوّل أن تكون هذه الدول حاجزاً ضد انتشار الشيوعية والراديكاليّة العربية، معاً، عبر الشرق الأوسط. والغزْو الكامل من قبل إسرائيل لقطاع غزّة، الذي تمسكه مصر منذ انتهاء القتال في فلسطين، بعد أربعة أيام فقط من تحريك تركيا والعراق للحلف، كان يعني مدى الضعف المصري في الاستعداد والتحضير لما تجره الحرب الكلامية مع أعدائها والتي قد تنتهي بصراع مفتوح. كان وضعْها العسكري يائساً جدّاً، وفي حال وقوع حرب تستطيع إسرائيل وضع قوات إضافية في المعركة أكثر مما تستطيعه كل الدول العربية مجتمعة (٢٥٠٠٠٠ مقابل ٢٠٥٠٠٠)، وكان يُؤمَّن لها لائحة من الأسلحة الحديثة من فرنسا بما فيها طائرات مسْتِير (Mystère)، التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وبالمقارنة كان لدى مصر «ست طائرات عسكرية يمكن استخدامها، وكمية كافية من ذخيرة المدرعات لساعة قتال واحدة»[١]. طلب ناصر العون من الولايات المتحدة الأميركية، فأجيب أن عليه دفْع ثمن السلاح الذي يريده بالقطع النادر، وكان الأميركان يعلمون أنه لا يملك ذلك، وبإضافة الإهانة إلى الأذى، وافقت الولايات المتحدة الأميركية على تزويد خصوم ناصر الهاشميين في العراق.

في مؤتمر باندونغ لدول عدم الانحياز في نيسان ١٩٥٥، تحدث ناصر إلى (شو إنْ لاي) عن الصعوبات التي يلاقيها من أجل توفير سلاح، فَنُصح أن يطلب من الاتحاد السوفييتي. والحقيقة أن رئيس الوزراء الصيني قال له أنه سيتكلم هو شخصيّاً مع القيادة السوفييتيّة. ومع مجيء تموز وصلت مصر والاتحاد السوفييتي إلى اتفاق

---

(١) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), 98.

على صفقة أسلحة تتكون من مدرعات ومقاتلات نفاثة وقاذفات قنابل، تُدفع أثمانها على مدى سنوات مقابل صادرات القطن. ولتخفيف الصدمة على الحكومات الغربية اتفق على أن تجري الصفقة رسمياً عن طريق الحكومة التشيكية (ويا للسخرية، فقد كانت تشيكوسلوفاكيا هي المورّد الأساسي للسلاح إلى إسرائيل في أواخر الأربعينات). وحتى آخر لحظة أمل عبد الناصر الحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة ولكنه صُدَّ عن ذلك باستمرار. «كان المصريون يريدون شراء نوع السلاح الذي لم نَشَأ نحن أن يحصلوا عليه». هذا التفسير أعطاه أحد كبار رجال البحرية الأميركية (الأدميرال رادْفورد) إلى لجنة في الكونغرس[1]. وعندما لم يستطع تأمين السلاح من الولايات المتحدة الأميركية اتُّهِمَ (ناصر) بأنه وضع بلده في صف أعداء «العالم الحر»، عندما طلب السلاح من الاتحاد السوفييتي.

وفي أجواء «الاحتواء» للمعسكر الشيوعي، فإن صفقة الأسلحة مع الكتلة السوفييتية والاعتراف بالصين الشعبية في أيار ـ مايو عام ١٩٥٦، كانا تقريباً من أكبر الجرائم التي كان باستطاعة ناصر القيام بها في أعين الأميركان. ابتداءً، كان الأميركان يتفهمون الضباط المصريين الشباب، ولكن (جون فوستر دالس)، ناظر الخارجية الأميركية ومهندس سياسة الاحتواء، لم يكن قابلاً للاقتناع أبداً بالتعاون مع حكومةٍ تتعامَلُ مع السوفييت والصينيين معاً، رغم أن ناصر أُجبر على الاتجاه نحْوهم بسبب رفض بريطانيا والولايات المتحدة، كليهما، تزويده بالأسلحة والإنصات له في موضوع إسرائيل. كان اعتراف مصر بالصين الشعبية القشّة الأخيرة: انسحبت بريطانيا وأميركا، معاً، من مشروع تمويل ـ مع البنك الدولي ـ بناء السد العالي في أسوان، مهينين هكذا الزعيم المصري، ومُغْضبينَهُ، ودافعينه حتى لصلات أعمق مع المعسكر السوفييتي، ومثيرينه لدرجة أنه رتّب لهم ضربة تأميم قناة السويس، التي تأخذ الرياح كليّاً من أشرعة مراكب خصومه.

«التسلُّل» و«الثأر»

انتهاكات خطوط هدنة عام ١٩٤٩ بين إسرائيل والدول العربية ليس من الممكن اجتنابها. ووجود مئات آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين يشعرون بالمرارة في مصر وسورية والأردن ولبنان عرَّض إسرائيل لتسلّلات صغيرة الحجم، وعرَّض الدول العربية، التي أُجبرت على قبول لجوئهم، إلى ثارات كبيرة الحجم. واعتبر السكرتير العام للأمم المتحدة داغ همرشولد سياسة إسرائيل في الانتقام والثأر غير أخلاقية

(١) Anthony Nutting, *Nasser* (London: Constable, 1972), 104.

وغير ملائمة، ولكنه لم ينجح في إقناع بن غوريون بتَرْكها[١]. هذه الأعمال الانتقامية كانت في العادة مبالغاً فيها كليّاً بالنسبة لما تدعيه إسرائيل من الخروقات الفاضحة التي اقْتُرِفَت، وكثيراً ما نتج عنها ـ عن عمليات الثأر ـ قَتل عدد كبير من المدنيين، وكانت إسرائيل تلوم الحكومات حتّى عندما كانت تعلم أن هذه الحكومات كانت تفعل ما تستطيعه لحفظ الهدوء. ولقد أعلنت الأردن أن عقاب من يضبط متسلّلاً هو السجن لمدة ستة أشهر[٢]، وقوات الدفاع الإسرائيلية نفسها أعلنت، تكراراً وبوضوح، أن الجيش العربي الأردني، وأحياناً الجيش المصري أيضاً يقومان بجهود لضبط التسلل[٣].

كثير من المطرودين الفلسطينيين اجتازوا الحدود مرة أخرى عائدين إلى وطنهم لأسباب دنيوية ليبحثوا عن ممتلكاتهم أو أقربائهم أو للعمل أو لحصاد مزروعاتهم[٤]، ولكن آخرين كانوا ينوون الانتقام. أسوأ حادثة وقعت في (١٧) آذار عام ١٩٥٤ حين قُتِل أحد عشر إسرائيلياً عندما هوجم باص مسافر من إيلات إلى بئر السبع في ممر ضيّق. وانسْحَب ممثل إسرائيل في لجنة الهدنة المختلطة، الإسرائيلية ـ الأردنية، عندما رفضت إدانة الأردن بدون تحقيق. وقتل عدد من المدنيين الأردنيين عندما قامت إسرائيل بعقوبات قاسية في قرية (نحالين) الأردنية، وكما ظهر بعد ذلك، أن مهاجمي الباص جاؤوا من سيناء وليس من الأردن، وكانوا من بدو قبيلة العزازمة الذين ثأروا لِطردهم من أراضيهم التقليدية في المنطقة المنزوعة السلاح بالعوجة، على موازاة خط الهدنة في سيناء[٥]. طُرِدَ آلاف منهم عام ١٩٥٠، ومن بقي منهم تعرضوا لمضايقات مرهقة (إحراق خيمهم) وعمليات عسكرية عقابية (الإغارة عليهم من الجو) بنيّة دفعهم إلى سيناء. عام ١٩٥٣ أقام الإسرائيليون مستوطنة زراعية رائدة شبه عسكرية (كِتزيون) في المنطقة[٦].

وفي نهاية تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٥٥، بعد سنين من النزاع مع مصر ونقاشات مع الأمم المتحدة، نجحت إسرائيل في احتلال كل منطقة العوجة، وأصبحت هذه المنطقة الآن بوابة يمكن فتحها على مصراعيها لغزو مستقبلي لسيناء بالقوات البريّة.

كل أعمال بن غوريون لا تترك مجالاً للشك في أنه عازم على تحدّي ومواجهة

(١) Hammarsjkold in conversation with John Foster Dulles, August 10, 1956, FRUS, 1955-57, vol. 16, *Suez Crisis, July 26-December 31, 1956* (Washington, DC: Government Printing Office, 1990), 182.

(٢) Glubb, *Soldier with the Arabs*, 286.

(٣) Benny Morris and Ian Black, *Israel's Secret Wars* (London: Warner Books, 1992), 121.

(٤) Glubb, *Soldier with the Arabs*, 249.

(٥) Ibid., 318-20.

(٦) Kennett Love, *Suez: The Twice Fought War* (New York: MacGraw-Hill, 1969), 12.

وتقييد تحرّك ناصر، والتحرشات على خط الهدنة كانت من ضمن عمليات سرية مرسومة لتشويه سمعة حكومة مصر في أعين الغرب. عام ١٩٥٤ أرسلت إسرائيل عملاءها إلى القاهرة والإسكندرية وزرعوا قنابل صغيرة في مركز للبريد ودار للسينما ومركز المعلومات الأميركي ومكتبه، وكان الهدف تخريب العلاقات المصرية الأميركية والمفاوضات مع بريطانيا حول الجلاء عن قنال السويس.

حسب مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية، تدمير ثقة الغرب بالنظام المصري كانت الأهداف الحالية، وذلك عن طريق خلق اضطرابات عامة وفقدان الأمن، وهذه الأعمال التخريبية يجب أن تقود إلى اعتقالات ومظاهرات وحوادث ثأرية. أما أصل الهدف الإسرائيلي فيجب أن يكون محجوباً كليّاً، بينما يُحوّل الانتباه إلى أي عامل ممكنٍ آخر، ومن الضروري مَنْع وصول مساعدات اقتصادية وعسكرية من الغرب إلى مصر[١]. أُخفقت العملية وفشلت عندما انفجرت إحدى القنابل بأحد حامليها، فقُبض على العملاء الإسرائيليين باستثناء واحد (استطاع العودة إلى إسرائيل) وأُعدم اثنان منهم بعد ذلك وسُجن الباقون[٢].

سياسة المواجهة

كل تصريح قاله ناصر بصفته بطل العرب وناصرهم كان طحناً في طاحونة الدعاية الإسرائيلية، ولكن خَلْف هذه الصورة من التحدي والمواجهة كانت الحرب هي آخر شيء يريده ناصر. كان مهتمّاً بإيقاف التسلّل الذي قد يُستعمل كذريعة للهجوم الإسرائيلي، وأشار إلى أنه يريد تقليل وخفض التوتر بين البلدين، وفي مرحلة ما أرسل ممثليه إلى باريس للتحدث إلى الإسرائيليين[٣]، ولكن كل هذه التحركات الاسترضائية تجاهلتْها إسرائيل مُفضِّلة عليها سياسة المواجهة، التي كان من أوائل مهندسيها (بن غوريون) وقائد الجيش (موشي دايان).

وحتّى بعض زملاء بن غوريون من الوزراء أدركوا أنه ليس هناك صحّة في اتهاماته بوجود اعتداءٍ عربي وشيك. وهذه عيّنة من المذكّرات اليومية لِـ (موشي شاريت) عام ١٩٥٥ عندما كان رئيساً للوزراء، وبن غوريون (عُيِّن في ١٧ شباط ـ فبراير) وزيراً للدفاع. وأول مقطع يبحث في إمكانية مفاوضاتٍ هادئة مع المصريين.

«(٢٥/ ١/ ١٩٥٥) قابلت روجر بُلْدْوين، مبعوث الرابطة الأميركية لحقوق الإنسان،

---

(١) See Livia Rokach, «Israeli State Terrorism: An Analysis of the Sharett Diaries», *Journal of Palestine, Studies,* 9, (Spring 1980): 15.

(٢) Ibid.

(٣) Dan Kursman, *Ben-Gurion: Prophet of Fire* (New York: Simon and Schuster, 1983), 371.

الذي زار القاهرة قبلاً... ناصر تحدّث إليه عن إسرائيل قائلاً إنه ليس هو ممن يمكن اتهامهم بالرغبة في رمي إسرائيل في البحر. إنه يؤمن بالتعايش مع إسرائيل ويعلم أن المفاوضات ستبدأ يوماً ما.

(٢٨/ ١/ ١٩٥٥) برقيّة من إيبان: الولايات المتحدة مستعدة للتوقيع على اتفاقية معنا بحيث تُلزم نفسها بمساعدتنا إذا ما هوجمنا، مقابل الالتزام من جانبنا بعدم توسيع حدودنا بالقوّة.

(١٠/ ٢/ ١٩٥٥) تُعْلِمُنا وكالة المخابرات المركزية (CIA) أنه بغضّ النظر عن المحاكمات الجارية في القاهرة، فإن (ناصر) مستعد للقائنا كما كان الأمر قبلاً، وأخذ المبادرة الآن يتعلق بإسرائيل»[١].

وبعد محادثات مع بن غوريون ودايان، بعد ما يقرب من أسبوعين، كتب شاريت في يومياته ما يلي: «**(٢٧/ ٢/ ١٩٥٥) جاء بن غوريون إلى مكتبي وبرفقته رئيس الأركان (دايان) ويداه مملوءتان بالخرائط الملفوفة، ففهمت رأساً ماذا سيكون موضوع الحديث. لقد اقترح ضرب قاعدة الجيش المصري على مدخل مدينة غزّة. ولقد قدّر أن خسائر العدو ستكون حوالي عشرة... وعلينا أن نحسب أنه سيكون هناك بعض الضحايا في صفوفنا»**[٢].

ومقطع آخر يُشير إلى ملاحظة قالها (دايان) أثناء اجتماع مع (شاريت) والسفير الإسرائيلي في واشنطن بعد عدّة أشهر.

«(٢٦/ ٥/ ١٩٥٥) قال دايان: نحن لا نريد حلفاً أمنيّاً مع أميركا، فمثل هكذا حلف يُشكّل عائقاً لنا. في الواقع نحن لا نواجه خطراً أبداً من القوات العسكرية العربية، حتى ولو تسلموا مساعدات عسكرية ضخمة من الغرب سنبقى على تفوّقنا العسكري لثماني أو عشر سنوات قادمة والفضل لإمكاناتنا الأكبر وغير المحدودة المتمثلة بالتسليح الجديد. من ناحية أخرى، إن عملياتنا الثأرية هي غذاؤنا الحيوي. فوق كل شيء، لقد مكّنَتْنا من إلغاء إيجاد حماسٍ بين أهلنا ـ شعبنا ـ وفي الجيش. وبدون هذه العمليات كنا سنتوقف عن كوننا شعباً مقاتلاً، فيترك المستوطنون المستوطنات. يجب أن نقول لهؤلاء المستوطنين إن الولايات المتحدة وبريطانيا ترغبان في أخْذِ (النقب) منّا. ومن الضروري أن نَقْنع شبابنا بأننا في خَطَر»[٣].

ويضيف رئيس الوزراء، إلى ما سبق، تفسيراته الشخصية:

«الاستنتاجات من كلمات دايان واضحة: ليس لهذه الدولة التزامات دولية، وليس

(١) Rokach, «Israeli State Terrorism,» 18.
(٢) Ibid., 19.
(٣) Ibid., 20.

هناك مشاكل اقتصادية، ومسألة السلام غير موجودة. يجب حساب خطواتها بأسلوب ضيّق الأفق والعيش بحد السيف. يجب رؤية السيف على أنه الأساس، وهو الآلة الوحيدة التي تستطيع بها أن تحتفظ بمعنويات عالية، ونحو هذا الهدف يمكن ـ وليس يلزم ـ اختراع أخطار غير موجودة، وللقيام بذلك يجب تبنّي أسلوب الإثارة والثأر. وقبل كل شيء لنأمل بحرب جديدة مع الدول العربية لكي نستطيع في النهاية اكتساب فضائنا. (بن غوريون نفسه) ـ كما يتذكر (دايان) ـ قال إنه من المفيد والجدير بالاهتمام، دَفْعُ مليون جنيه لأحد العرب ليبدأ حرباً ضدّنا»[١].

ليلة من الرعْب

الهجمات الإسرائيلية الراعدة المدوِّية عِبْر خط الهدنة، كان من بينها الاعتداء على مخيم اللاجئين بغَزّة في (٢٨) آب ـ أغسطس ١٩٥٣، عندما قُتل وجرح أكثر من سبعين مدنيّاً، أكثرهم من النساء والأطفال، وهجوم وحشي بصورة خاصة، على قرية «قِبْيَة» الأردنية في (١٤ تشرين أول ١٩٥٣م) انتقاماً لقتل امرأةٍ وولديها بهجوم قام به (متسللون) على مستوطنة إسرائيلية. والأردن الذي يعيش في حالة خوف دائم من إسرائيل، حاول ملاحقتهم[٢]، إلا أن إسرائيل ردت، رغم ذلك، مهاجمة في عملية واسعة قادها أرييل شارون.

بدأ الهجوم بجنود المشاة، مطلقين النار على كل من يتحرك، ووضع المُلَغِّمون حقائب ملأى بالمتفجّرات على مداخل البيوت ثم نسفوها على رؤوس ساكنيها. وفي دلائل، بعد ذلك، قدِّمت أمام مجلس الأمن «وصف الشهود ما عانوه في ليلة الرعب حيث جال جنود إسرائيل في القرية ينسفون البنايات، ويطلقون النار على مداخل البيوت ونوافذها من الأسلحة الرشاشة ويلقون القنابل اليدوية»، والجثث الملأى بالرصاصات، التي وجدت مطروحةً على أبواب البيوت «دلّت على أن سكان القرية أُجبروا على البقاء داخل البيوت إلى أن نُسفت بيوتهم فوق رؤوسهم». سِتّةٌ وستُّون جثة نُبشت من تحت الأنقاض، ثلثاها من النساء والأطفال. وكان عدد البيوت المنسوفة أربعيناً، بالإضافة لمركز البوليس ومدرسة القرية ومركز ضخ المياه. أحد القرويين خَسِرَ كل عائلته المؤلفة من أحد عشر فرداً، حتى الأبقار صُرعت بالرصاص، والحوانيت نُهبت قبل أن يغادر جنود إسرائيل القرية. وفي تشرين ثاني ـ نوفمبر، لامَ مجلس الأمن إسرائيل في القرار رقم (١٠١)، وهو نفس رقم الوحدة (١٠١) التي هاجمت (قرية قبية) إلا أنه لم يتخذ في حق إسرائيل أية تدابير عقابية[٣].

(١) Rokach, «Israeli State Terrorism,» 21. (٢) Glubb, *Soldier with the Arabs,* 313.

(٣) For a summary of the attack and evidence laid before the UN Security Council, see Issa Nakleh, =

سبَّبتْ (قبيةُ) ردة فعل مفاجئة داخل إسرائيل، كذلك إدانةً في العالم كله، ولكن في السنين التي تلت استمرت الهجمات عبْرَ الحدود. ففي (٢٨) شباط ـ فبراير ١٩٥٥، قتل عشرات الناس عندما اقتحمت قوات إسرائيلية مدرعة مدينة غزّة، وكان في عداد القتلى مدنيّون ومن ضمنهم أطفال وقُتِلَ اثنان وعشرون جندياً بإطلاق النار عليهم أو باحتراقهم عندما وقعت شاحنتهم في كمين. وقبل أن ينسحب الإسرائيليون دمَّروا بنايات وجسوراً ومحطة ضخ للمياه كانت تُؤمن ثُلث حاجة المدينة من الماء. وتظاهر الفلسطينيون الغاضبون وأثاروا الاضطراب أمام مكاتب هيئة الأمم المتحدة ورشقوا الجنود المصريين بالحجارة وطالبوا بتزويدهم بالسلاح. كان هذا الهجوم هو الذي دفع أخيراً عبد الناصر لطلب السلاح من الاتحاد السوفييتي.

في الثاني والعشرين من آب ـ أغْسطُس ١٩٥٥، دخل الإسرائيليون قطاع غزة مجدّداً، وبعد ثلاثة أيام ردّ عليهم عبد الناصر بشن أول هجمات ثأرية عن طريق الفدائيين عِبْر خط الهدنة، وخلال خمسة أيام دخلوا عمق إسرائيل وقتلوا خمسة جنود وعشرة مدنيين. وفي (٣١) آب ـ أغسطس انتقمت القوات الإسرائيلية في هجوم واسع على غزّة. وفي أيلول ـ سبتمبر ردّ ناصر بتشديد الإغلاق الرسمي المصري لمضايق (تيران) أمام الملاحة الإسرائيلية. والحقيقة أن مصر، منذ عام ١٩٤٨ أغمضت عينيها لمرور البواخر المتجه إلى إيلات طالما كانت ترفع علماً مناسباً، بَلْ حتّى سمح لها بالمرور في قنال السويس. ويقدّر (ناتينْغ) أن ستين باخرة تجارية على الأقل متجهة إلى إيلات، سمح لها بعبور المضايق بهدوء بين الأعوام ١٩٤٩ و١٩٥٤[١]. ولكن الآن، مع ذلك، أنهى عبد الناصر هذا التفاهم الضمني، إذ أنه لن يسمح للبواخر الإسرائيلية بعبور المضايق، وأنه، حتى على الدول الأخرى، الحصول على إذن من مصر قبل الدخول أو الطيران فوق امتداد من المياه تحسبها مصر مياهها الإقليمية. ومع ذلك قيل كل هذا الكلام من دون أن تتخذ مصر أي خطوةٍ عملية لحصار الخليج خليج العقبة. والنقطة الحقيقية في هذه المناورة كانت لتقوية صورة ناصر كبطل عربي، ولكن بدون الوسائل والإمكانات للدفاع عن مصر إذا قررت إسرائيل امتحانه، لذا فإنه كان يلعب لعبة خطرة.

في الثاني من تشرين الثاني حَلّ بن غوريون محل شاريت في رئاسة الوزارة، وفي نفس اليوم أطلق إنذاراً: «رغم أننا لا نبدأ أبداً ولن نبدأ أبداً الحرب ضد أي كان»

= *Encyclopedia of the Palestine Problem, 2 vols.* (New York: Intercontinental Books, 1991), 1:272-76.

(١) Nutting, *Nasser*, 93.

و«لا نرغب في إنْشٍ، أو بوصة واحدة من أرض أجنبية»، غير أن شنَّ «العمليات الفدائية» من قطاع غزّة وحصار المضايق قد تؤدّي إلى حرب[1]. وبالفعْل قدّم بن غوريون خطّة هجومية إلى الوزارة التي لم ترفُضْها مقرَّرةً فقط أن اللحظة غير ملائمة، وأضافت: «على إسرائيل التحرك في الزمان والمكان اللذين يُعتقد إنّهما مناسبين»[2].

وفي هذه الأثناء استمرَّ النزاع على طول خطوط الهدنة من دون توقّف: في (٥) نيسان ـ إبريل ١٩٥٦ قُتل ثلاثة وستون مدنيّاً، واحد وثلاثون منهم كانوا من النساء أو الأطفال عندما قصف الإسرائيليون بالمورتر غزّة في يوم السوق، قبل بعثة سلام جديدة إلى الشرق الأوسط قادها داغ همرشولد، تسع من النساء قُتِلْن عندما أصابت قذيفة أحد المستشفيات. ثأر الفدائيون بوحشية وقتلوا أربع عشرة إسرائيليّاً، في خمسة أيام، بمن فيهم ستة أطفال أطلق عليهم الرصاص عندما كانوا يتلون صلاتهم في مدرسة قرب الرملة. واستمر الفريقان في عمليات «الانتقام والثأر» وأسقط الإسرائيليون أربع طائرات مصرية في (١٢) نيسان، وبعد ثلاثة أيام أنذر بن غوريون أن «مُضِيفي الأمالك» يتجمّعون[3].

وساد نفس مستوى التوتر على الجبهتين السورية والأردنيّة، وكان الأردن متواطئاً مع إسرائيل منذ سنوات؛ ولكن هذه الاتصالات السرية لم تثمر شيئاً عندما وُزنت ضد قيمتها المؤثرة كهدف بدون مخاطر. وبما أن التخطيط لمهاجمة مصر قرَّره معتوهون في خريف عام ١٩٥٦، فقد وصلت الهجمات على الأردن إلى مستوى غير مسبوق من التوتر. ففي (١١) أيلول ـ سبتمبْر قتل الإسرائيليون خمسة رجال بوليس وعشرة جنود في هجوم على مركز بوليس، وبعد يومين دُمّر مركز بوليس آخر وقتل تسعة من رجال الشرطة وطفلان. وفي مساء يوم (٢٥) سبتمبر، قتل العديد من الجنود الأردنيين والمدنيين في هجوم واسع النطاق موجَّهٍ ضد أهداف في منقطة (هوسان)؛ وفي أول تشرين أول ـ أكتوبر، هاجم الإسرائيليون قلْقيلية (على بعد خمسمائة متر من خط الهدنة) وقتلوا (٢٥) من الجنود الأردنيين، وفي (٢٥) تشرين أول ـ أكتوبر، عاد الإسرائيليون إلى منطقة (هوسان) مع المشاة والسيارات المصفحة والبازوكا والمدفعية الثقيلة.

لم تكن لدى الأردن وسائل لإنهاء هذه الهجمات، ومن المؤكد أنه لم يكن في وارد الرد باجتياز الحدود والثأر على مسؤوليته الذاتية. والواقع أنه لم يكن هناك أبداً

(١) Robert Stephens, *Nasser: A Political Biography* (London: Benguin Books, 1973), 166-67.

(٢) Ibid., 167.

(٣) Love, *Suez*, 121.

أي اجتياز لحدود إسرائيل من قِبَل العساكر العرب للثأر من إسرائيل، ولم تكن إسرائيل في خطر من أن تُهاجم في أية مرحلة؛ في حين ادَّعَىٰ بن غوريون العكس. «اليوم، وفي اجتماع مجلس الوزراء، صرخ بن غوريون أن عبد الناصر هو أخطر أعداء إسرائيل، وهو يخطط لتدميرها». هذا ما كتبه (شاريت) في يومياته في (٢٤) نيسان ١٩٥٥ «من أين يأتي بكل ذلك؟ كيف يمكنه أن يعبّر عن ذلك بشكل قاطع وبحماس شديد مُلْتهِب، كما لو كان ذلك يستند إلى حقائق ثابتة؟»[١]. لم يكن بن غوريون ولا دايان مهتمين بعرض الولايات المتحدة الأميركية ضمانات أمنية إذا كانا مستعدين للقبول بخطوط الهدنة كحدود نهائية. وبتعبير دايان نفسه فإن مثل هذه الترتيبات «تُقيِّد أيدي عسكريِّينا في حريّة العمل»[٢]. عام ١٩٥٥ ضغط بن غوريون بشدّة من أجل الاستيلاء على قطاع غزّة، وطرد اللاجئين إلى داخل الأراضي المصرية، ولما عارضه شاريت كان جوابه «أنا مليء بالغضب» ضد «من يظهرون عدم القدرة على تفهّم أن علينا أن لا نضيّع أي مناسبة»، واللاجئون «بالنسبة لـ(بن غوريون) مصدر إزعاج. . . ، ولكننا سنطردهم للخارج»[٣]، وبالنسبة لرجل يفكر بالفُرص كانت قنال السويس فرصة لا تُضيَّع.

التأميم... والحرب

في السادس والعشرين من تموز ـ يوليو (١٩٥٦)، بعد أسبوع من سَحْب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لقرضيهما تمويل سدِّ أسوان، طلع عبد الناصر بإعلانه الدراماتيكي في الإسكندرية بأن حكومته أمّمت قنال السويس وستقوم بإدارتها، ولقد بدأت ذلك، وهو يعلن الأمر للعالم كله. كانت ضربة موجهة لبريطانيا ولمنظومتها الأمبريالية، وقد توازي عمل رئيس وزراء إيران محمد مصدق عندما أمم شركة البترول الأنكلو ـ إيرانية قبل خمس سنوات[٤]. حقيقة أساسية واحدة عن تأميم القنال هي أن إخفاءها لم يكن مستطاعاً رغم المحاولات البريطانية لتغطيتها، واستعادة القنال لا يمكن مهاجمتها قانونيّاً، لأن التأميم هو حق محفوظ لكل الحكومات. ربما راوغ السِّير أنطوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا، بالإشارة إلى أن

---

(١) Rokach, «Israeli State Terrorism,» 25.

(٢) Ibid., 20.

(٣) Ibid., 23-24, Sharett's diary entries for March 27 and 29, 1955.

(٤) في آب ـ أغسطس ١٩٥٣، أُطيح بمصدق إثر انقلاب دعي «عملية أجاكس» خطَّطت له ونفذته وكالتا المخابرات الأمريكية (CIA) والبريطانية (SIS). عملية الإطاحة هذه التي قام بها الغرب ضد حكومة مصدق الوطنية والليبرالية الحديثة فتحت المجال، لعقدين من الزمن، لحكم فاشستي بقيادة الشاه قبل أن تطيح به الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩.

تأميم «ما هو تقنيّاً شركة مصرية» هو «مواربة قانونية»[1]، ولكن واشنطن لم تُشاركه هذه النظرة، فللدول الحق في التأميم... ألم يؤمم البريطانيون صناعة الفولاذ عام ١٩٤٩؟!.

لاحقاً، كتب أيزنهاور: «الحقُّ الفِطْري لأيّ شعب مستقلّ أن يمارس سلطته على مكان بارز من أراضيه داخل حدوده نادراً ما يمكن الشك فيه، على أن يُدفع تعويض عادل لمالك هذا العقار الذي أُمم. والموضوع الأساسي في هذا الرهان إذن هو فيما إذا كان باستطاعة ناصر أن يبقي هذا الممر المائي مفتوحاً لمرور الجميع حسب ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨. ولا يمكن الإجابة على هذا السؤال إلا من خلال التجربة»[2]. والحقيقة أن المصريين أداروا القنال بدون أي خلل، مزيلين أي عجز عملاني كذريعة للحرب التي قرر مسبقاً (إيدن) أنه يريدها بَدَلَ أن يرى بريطانيا ساقطة من علياء الامبراطورية إلى مستوى دولة من الدرجة الثانية مثل البرتغال أو هولندا (كما ذكر). إنه يريد أن يرى ناصر مدمَّراً محطماً ولا شيء أقل من ذلك يرضيه.

والماكر نوري السعيد، الذي هو دائماً في قَلْب المؤامرة، قد شاطر إيدن هذه النظرة وأمل أن «نقرر سريعاً إنهاء عبد الناصر»، وكان واثقاً بأن الحكومة المصرية ستنهار إذا استمرت القوى الغربية بالضغط فقط[3]، ولكن حتّى هذا الكائد الرئيس، في رغبته الحماسية في أن يرى ناصر خارج الحلبة بالضربة القاضية، لم يستطع تصور أن بريطانيا ستدعو لإدخال إسرائيل في المؤامرة لأنها بذلك تعرّض أصدقاءها في الشرق الأوسط لتدمير وشيك.

أُدخلت إسرائيل التخطيط الإنكليزي ـ الفرنسي للحرب في أول أسبوع من أيلول ـ سبتمبر، وقد تحمَّست لذلك بتحفّظ. والتواطؤ بين البلاد الثلاث الموَجّه نحو الهجوم، الذي عُرِفَ منذ ذلك الحين في العالم العربي بـ (العدوان الثلاثي)، الذي توطّد في الفترة الانتقالية من الصيف إلى الخريف؛ وقرار بريطانيا وفرنسا «أخْذ القانون وتطبيقه بأيديهما» كان قد اتُّخِذ أخيراً في اجتماع بباريس في (١٦) تشرين أول ـ أكتوبر[4]، ووُقِّع الميثاق مع إسرائيل في (٢٤) تشرين أول ـ أكتوبر، بعد يومين من المفاوضات في سيفر، إحدى ضواحي باريس، وهو المكان نفسه الذي

(١) Message from Eden to Eisenhower, July 27, 1956, FRUS, 1955-57, 16:9-11.

(٢) Dwight D. Eisenhower, *Waging Peace, 1959-1961* (New York: Doubleday, 1965), 39.

(٣) Foreign Office minute by A.D.M. Ross, June 21, 1956, RI, 11:718.

(٤) Memo by secretary of state's special assistant for intelligence on «evidence of UK-French-Israeli collusion and deception.» Washington, DC, December 5, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1249-69.

صدرت فيه عام ١٩٢٠ معاهدة (سيڤر) السيئة الطالع، لمعاقبة وتدمير الامبراطورية العثمانية. ولو كان العهد آنذاك عهد (تطيّر) ربما كان فلكي (البلاط)، الذي دُعي، كان سينصح بعدم القيام به - (بالعدوان الثلاثي) -.

استدعت خطّة الهجوم إسرائيل لغزوِ سيناء في (٢٩) تشرين أول - أكتوبر، وكان على بريطانيا وفرنسا توجيه إنذار، في اليوم التالي، إلى الفريقين المتحاربين! للانسحاب إلى مسافة عشرة أميال من ضفاف القنال، وعندما يرفض ناصر ذلك ترسل بريطانيا وفرنسا قواتهما «لاستعادة النظام» ولتضمنا المرور الآمن للسفن عِبْر القنال. وفي نقاشه مع الولايات المتحدة الأميركية، حافظ إيدن وزملاؤه الوزراء على الادعاء بأن الأردن في خطر من هجوم إسرائيلي واسع عليه. وفي الساعة الواحدة بعد ظهر يوم التاسع والعشرين من تشرين أول - أكتوبر، في اليوم ذاته الذي قامت فيه إسرائيل بالمرحلة الأولى من هجومها على مصر، أرسل السفير الأميريكي (وينثروب. و. ألْدْرِتْش) برقية إلى وزارة خارجيّته فَصّل فيها النقاش الذي جرى لتوّه في لندن، بينه وبين (سِلْوين للويْد). كان وزير الخارجية البريطاني «مهتماً مثلنا بالتعبئة الإسرائيلية» وكان «يميل للاعتقاد بأن الهجوم الإسرائيلي سيكون في الغالب على الأردن وليس على مصر»،وكان «غير راغب في الاعتقاد بأن إسرائيل ستقوم بهجوم كبير على مصر رغم الإغراء للقيام به» ولم يكن «لديه سبب للاعتقاد بأن الفرنسيين يحرضون على مثل هذه المغامرة». كان الأمر كله غدراً. واهتمام (للويْد) المزيّف بنيّات إسرائيل عُبِّر عنه بأسلوب غاية في الإقناع لدرجة أن (ألْدرتش) استنتج بأن «تورط المملكة المتحدة في مثل هذا التحرك الحربي غير وارد»[١].

لم يتحقق الحكم الهاشمي - في الأردن - في أية مناسبة من أنه يُستعمل (طُعْماً) للفت الانتباه بعيداً عن الهدف الحقيقي للحرب القادمة. في (١٤) أيلول - سبتمبر، طار - الملك - حسين إلى بغداد لِيلتقي ابن عمه فيصل الثاني (وكان عمراهما (٢٠) و(٢١) سنة على التوالي، وكلاهما لم يكونا أكثر من ملك صَبّي) وليناقشا، مع الزعماء العراقيين السياسيين والعسكريين الحالة الأخيرة، بعد التدهور السريع في المنطقة. «قال لي نوري»، كتب السفير البريطاني السِيْر ميكايل رايْت، «إن حسين عندما وصل كان خائفاً وشارد الذهن إلى حدّ ما ولقد عملوا تدريجيّاً على تهدئته... كان مُقتنعاً بأن الأردن في خطر من هجوم كبير من قبل إسرائيل؛ ولم يكن يعلم إلى أين يتجه لطلب المساعدة، سوى للعراق، وجاء ليسأل هل العراق مستعد لإرسال فرقة عسكرية إلى الأردن للعمل كاحتياطي يحمي القوات

(١) FRUS, 1955-57, 16:818.

الأردنية»[١]. قال حسين لنوري السعيد إنه طلب من بريطانيا مزيداً من السلاح «ولكنّه لم يتلقَّ ردّاً مُشجِّعاً»[٢]، ولقد عرض العراق المساعدة بإرسال فرقة عسكرية شرط ألّا تتمركز غرب نهر الأردن «ولا في أي نقطة على الحدود» خوفاً من إثارة إسرائيل.

في العاشر من تشرين أول ـ أكتوبر، هاجمت إسرائيل قلْقيلية مرة أخرى. وفي رسالة بُعثت من السفارة الأميركية في تل أبيب، وصفت الهجوم بأنه «الأشد بين عسكر إسرائيل وعسكر الأردن منذ حرب الاستقلال»: قتل تسعة إسرائيليين وجرح اثنا عشر، وسقط أكثر من مئة أردني بين قتيل وجريح[٣]. وأشارت تقارير غير مُؤكَّدة أن الهجوم ضم مقاتلات من طراز ميستير النفاثة التي زوَدتْها بها فرنسا حديثاً «رغم التأكيد المطلق بأن الطائرات هذه ستستعمل كُليّاً لأهداف دفاعية»[٤]. والذي أغضب الأميركان أكثر هو أن إسرائيل استلمت من طائرات الميستير (التي زودتها بها فرنسا بموافقة الأميركان) عدداً أكثر مما صرحت به للإدارة الأميركية.

وبعد يومين تحدث السفير البريطاني لوزيرة الخارجية الإسرائيلية (غولدا مايير). لقد دفعت إسرائيل الأردن نحو حالة من الهلع بسبب هجماتها، ولكن الآن، وعندما كانت فرقة صغيرة من القوات العراقية تستعد لعبور الحدود إلى الأردن بصورة أقل ما تكون عدائية، عبّرت السيدة (مايير) عن ذُعْرها «لهذا العمل غير الودّي»[٥]. وأقنع (إيدن) (نوري) بعدم إرسال القوات في أية حال، لذا لم يكن لدى إسرائيل، حتى هذا الإلهاء الثانوي، ما يُسبب لها القلق.

وفي السابع والعشرين من تشرين أوّل ـ أكتوبر، أمر بن غوريون مراقبي الأمم المتحدة بتَرْك (العوجة)، وفي أواخر بعد الظهر من يوم التاسع والعشرين من تشرين أول ـ أكتوبر، نزل بضع مئات من قوات المظلات الإسرائيلية في (مضيق مِتْلا) وخلقوا تهديداً للقنال بحيث اضطرت بريطانيا وفرنسا للتدخل بحسب النصّ الذي كتبوه في (سِيفْرْ). وبعد ثلاثة أيام أصدرت بريطانيا وفرنسا «إنذارهما». وزيّف (إيدن) قَلَقاً حتى يرى نهاية للقتال بدون تأخير، وكتب لأيزنهاور: يمكن اتهام إسرائيل «بعدوان تِقني» وبريطانيا لا ترغب بدعم «أو حتّى التغاضي» عن أعمال إسرائيل، ولكن «أول شيء يجب عَمله هو اتخاذ خطوات مؤثرة وحاسمة لإيقاف

(١) Sir Michael Wright to Foreign Office, September 15, 1956, secret, RI, 11:740.

(٢) RI, 11:741.

(٣) Memorandum of a conversation, October 15, 1956, FRUS, 1955-57, 16:722 n.2.

(٤) FRUS, 1955-57, 16:723.

(٥) Telegram from Mr. Westlake to FO, October 12, 1956, Tel Aviv, RI, 11:745-47.

القتال». والهاشميون في عمان وبغداد والحكومات عبر الشرق الأوسط قد أكّدَ لها أن «عملنا المباشر في السويس هو فقط عملية فرقة إطفاء موقّتة للطوارىء، وتقاريرنا العسكرية تُشير إلى أنه ما لم يُعمل شيء بسرعة، فإن قوات إسرائيل ستنزل بمصر هزيمة ساحقة، وأول أهدافنا هو فصل القوات المقاتلة، وتأمين وقف إطلاق النار وحماية القنال»[1]. ولقد أوعزت وزارة الخارجية للسفير في بغداد أن عليه، في الوقت نفسه، «الانتباه لعدم إلزامنا بدعوة إسرائيل إلى الانْسحاب حتى خطوط الهدنة في المستقبل المباشر»[2]. وهذا أمر معقول، إذ لا يمكن الطلب من الإسرائيليين الانسحاب من القنال قبل أن يصلوا إليها.

خديعة مزدوجة

كانت الولايات المتحدة الأميركية تخطط لتقديم المساعدة لضحايا العدوان في الشرق الأوسط، ولكن ماذا لو كان المعتدون ليسوا شيوعيين ولا قوميين متطرّفين، بل كانوا إسرائيليين ومن حلفاء أميركا المقرّبين عبر الأطلنطي؟ ماذا ستفعل الولايات المتحدة الأميركية إذنْ[3]؟ تراسل أيْزنْهاور مع إيدن، خلال كل فترة الأزمة، ولكن في الثاني من أيلول اختلفا في موضوع استعمال القوّة: «أخشىٰ، يا أنطوني، أنه من الآن فصاعداً ستختلف نظرتانا إلى الوَضْع. أما بالنسبة لاستعمال القوّة أو التهديد بها في هذا المفترق فإنني أشعر، كما عبّرت عن ذلك قبلاً في الرسالة التي حملها إليك (فُوسْتِر) قبل بضعة أسابيع... وواجب علي أن أقول لك بصدْق إن الرأي العام الأميركي يرفض بكل صراحة فكرة استعمال القوة»[4].

في العشرين من أيلول ـ سبتَمْبر، كان للبريطانيين ثلاث حاملات طائرات في البحر المتوسط بالإضافة إلى طراد خفيف ومدمّرة أُرْسلت من مالطة إلى قبرص وطراد خفيف آخر في البحر الأحمر، على مسافة (٢٤) ساعة سفر للوصول إلى القنال.

وكانت كندا على أبواب تموين إسرائيل بدستتين من الطائرات المقاتلة من صُنْع أميركا من نوع (F-86)، وبدا أن أعداد المقاتلات الفرنسية من نوع مَسْتير المرسلة إلى إسرائيل تتضاعف، متوالدة مثل الأرانب (بتعبير أيزنهاور نفسه). ومع ذلك ورغم

(١) For Eden's message to Eisenhower, October 30, 1956, see FRUS, 1955-57, 16:871-72.

(٢) Foreign Office to Baghdad, cipher telegram, October 31, 1956, RI, 11:754.

(٣) Memorandum of discussion at National Security Council meeting, August 9-1956, FRUS, 1955-57, 16:165-76; see observations by Dulles, 170.

(٤) September 2, 1956, FRUS, 1955-57, 16:355-58.

كل التقارير الواردة عن زيادة القوات البريطانية، وإرسال الطائرات ومعدات الميدان إلى إسرائيل، لم يستطع الأميركان الاعتقاد تماماً بأن بريطانيا وفرنسا ستهاجمان مصر حقاً. بقوا يشكُّون بعمق تحيط بهم الألغاز، وغارقين فيها. وخلال المحادثات في البيت الأبيض يوم (٢١) تشرين أول ـ أكتوبر، قال جون فوستر دالس «إنه مُتحيّر في نوايا الإنكليز والفرنسيين ولكن ربما كانوا هم أنفسهم لا يعرفون ما يصنعون»[١]. وبعدما دعت إسرائيل الاحتياط وجنَّدت السيارات المدنية يوم ٢٦ تشرين أول ـ أكتوبر، عبَّر (دالس) عن «إحساسه بتوقّع الشر» فأرسلَ رسالة لسفارتهم في لندن مكرراً شكوكه أن شيئاً ما يُحضر.. وحتى (٢٨) تشرين أول ـ أكتوبر كان أيزنهاور يقول لِـ (دالس) «لا يمكنني الاعتقاد بأن البريطانيين سينجرُّون لهذه الحرب»[٢]. وفي الغد استنتج رؤساء الأركان في لجنتهم المشتركة أن إسرائيل دخلت الحرب «بالموافقة الضمنية، على الأقل، للبريطانيين»[٣]. ولكن حتى تلك المرحلة لم يعرف الأميركان بعد أن بريطانيا وفرنسا كانتا المخططتين المشتركتين للغزو وأن الهجوم الإسرائيلي كان فقط المرحلة الأولى لمؤامرة بدأت تتكشّف.

ورفْض بريطانيا دَعْمَ التحرك ضد إسرائيل في هيئة الأمم ملأ نفس أيزنهاور رعباً، وطلب الرئيس من إيدن مساعدته لتوْضيح «مفاهيمي لما يجري حقّاً بيننا وبين حلفائنا الأوروبيين، وبخاصة بيننا وبين الفرنسيين، وبيننا وبينكم أنتم»[٤].

فطلب المندوب الأميركي في هيئة الأمم المتحدة من نظيره البريطاني (بيرسُن دِكْسُون) التعاون في تقديم دعوى للأمم المتحدة، ولكن «لقد دُهشْنا لمّا وجدنا أنه غير متعاطَف كُليّاً، وبصراحة وصدق قال إن حكومته لن توافق على أي عمل يُتخذ، مهما كان، ضد إسرائيل»[٥]. وأصدرت فرنسا وبريطانيا إنذارهما ـ الذي اعتبره (دالس) «فجاً قاسياً تقريباً أكثر من أي شيء آخر رآه قبلاً»[٦] ـ، ثم أعلنا الڤيتو على اقتراح قرار في مجلس الأمن تقدمت به الولايات المتحدة الأميركية داعية إسرائيل لانسحاب غير مشروط إلى داخل خطوط الهدنة. وقال (سلوين للويْد) إن بريطانيا ستكون في موقف مستحيل وحرج إذا أُعلنت إسرائيل معتدية. على كل حال، فإنه حاول أن يبرهن: لم تكن إسرائيل معتدية لأن عملها «كان حالة واضحة من الدفاع

---

(١) Memorandum of conversation among the president, the secretary of state, and the undersecretary of state (Hoover), White House, October 21, 1956,» FRUS, 1955-57, 16:764-65.

(٢) FRUS, 1955-57, 16:807.

(٣) FRUS, 1955-57, 16:845.

(٤) Message sent of October 30, 1956, FRUS, 1955-57, 16:849.

(٥) FRUS, 1955-57, 16:849.

(٦) Memorandum of phone conversation between the president and the secretary of state, October 30, 1956, FRUS, 1955-57, 16:863.

عن النفس» ويمكن للعالم كله أن يطمئنّ أن ليس من نيَّة لمهاجمة الأردن[١]. واستمر (إيدن) بالحديث عن «عمل بوليسي»، ولكن الغارات الجوية وإنزال القوات الإنكليزية ـ الفرنسية كانا البرهان الأخير للأميركان على أنهم خُدِعوا. وحَضَّر أيزنهاور لفرْض عقوبات اقتصادية، وعندما لاحظ (دالس) أن الولايات المتحدة لا تسْتطيع الوقوف جانباً وتترك بريطانيا (تضعف) اقتصادياً، أجابه الرئيس بسُخريةٍ لاذعة أنه لم ير أي قيمة في «حليف غير جدير بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه، وإن الضرورة لدعمهم قد لا تكون كبيرة كما يعتقدون»[٢].

ولقد لعبت إسرائيل دورها في عملية الغش والخداع، حتى آخرها، ففي (٢٨) تشرين أول ـ أكتوبر، حاول سفيرها في واشنطن (آبا إيبان) إقناع الأميركان بأن الدول العربية (بما فيها الأردن) هي التي تخطط بالفعل للهجوم. وفي الوقت الذي تمت فيه التعبئة في إسرائيل، قال إن إسرائيل دعت «بعض كتائب الاحتياط»، وكان هذا صدىً لما كان يردده بن غوريون «بعض الكتائب القليلة» التي قد عُبّئت كتدبير احتياطي[٣]. إسرائيل تريد السلام إلا أنها أحيطت «بسوار من فولاذ» وتخترقها «عصابات» عبد الناصر من مصر ولبنان[٤]. وكتب (إيدن)، متظاهراً بالاهتمام، إلى أيزنهاور إنه «عندما وصلتنا أخبار التعبئة في إسرائيل وجّهْنا سفيرنا في تل أبيب ليحث على ضبط النفس»[٥].

دفعت بريطانيا وفرنسا قواتهما المسلحة للحرب في الحادي والثلاثين من تشرين أول ـ أكتوبر، بدءاً بالغارات الجوية والهجمات البحرية، وإنزال قواتهما في بور سعيد وبور فؤاد بعد عدة أيام. ردَّت مصر بملء بواخر بالأسمنت وإغراقها في القنال (وساعدت الطائرات البريطانية في هذا المجال بضربها وإغراقها لسفن كانت راسية هناك)، وأرسلت الحكومة السورية فرق الألغام لتفجير ثلاث محطات ضخ لشركة البترول العراقية التي تملكها بريطانيا في مصبِّها في ميناء مدينة طرابلس. وهكذا قطعت الأنابيب الآتية من كركوك لمدة ستة أشهر. الدول الثلاث الغازية كانت وقتها وحيدة بلا أصدقاء في العالم كله، باستثناء كبار الأمبرياليين مثل رئيس وزراء أستراليا (السِّير روبرت مِنْزيز)، الذي فشلت بعثته إلى القاهرة في أيلول ـ سبتمبر،

(١) Telegram from U.S. embassy in London, October 30, 1956, FRUS, 1955-57, 16:846-47.

(٢) Memorandum of conversation with president, October 30, 1956, FRUS, 1955-57, 16:851-55; for Eisenhower's remarks, see 854.

(٣) Eban, speaking to State Department officials, October 28, 1956, FRUS, 1955-57, 16:808-11; Ben-Gurion, quoted in telegram from U.S. embassy, October 28-29, 16:811-13.

(٤) Message from Ben-Gurion to Eisenhower, October 29, 1956, FRUS, 1955-57, 16:822, 843-44.

(٥) October 30, 1956, FRUS, 1955-57, 16:856-57.

لأنها كانت محاولة فرْض على عبد الناصر ما كان انتهى منه قبل قليل ـ الحكم الأجنبي عن طريق إقامة سلطة دولية للقنال ـ، ولكن فترة ظهور المفاوضات أعطت بريطانيا وفرنسا الوقت الذي احتاجتاه لإنهاء تحضيراتهما للحرب. وفي بلدهما ذاته، تعرَّض إيدن وسلوين للويد لهجوم غاضب في البرلمان وفي الصحف وفي الشارع حيث أغلق البوليس شارع (داوننغ سْتريت) لإبقاء المتظاهرين بعيداً عن المقر الرسمي لرئيس الوزراء.

في مساء الخامس من تشرين ثاني ـ نوڤمبر، أرسل المارشال بولغانين، رئيس الوزراء السوڤييتي، رسالة إلى (إيدن) يتهم فيها بريطانيا بشن حرب ضارية على الشعب العربي: «في أي حالة ستجد بريطانيا نفسها إذا هوجمت من قبل دولٍ أقوى منها، . . . لديها كل أنواع سلاح الدمار الشامل؟ في الواقع مثل هذه الدول، بدل إرسال قواتها البحرية والجوية إلى سواحل بريطانيا قد تستعمل أساليب أخرى، مثلاً معدات صواريخ. إذا استعملت الأسلحة الصاروخية ضدّ بريطانيا وفرنسا سيسمون ذلك، بالتأكيد، عملاً بربرياً. ومع ذلك ما الفرق»[١]؟.

وأُرسلت رسالة إنذار مماثلة لرئيس وزراء فرنسا (غي مولّليه)، وقيل (لِـ بن غوريون) إن حكومته تبذر الكراهية لإسرائيل «بين شعوب الشرق»، وهذا ما يهدد مستقبلها، بل ويجعل وجودها ـ كله ـ في خطر.

أثار التهديد السوڤييتي بالصواريخ الرعب، ولكن العامل المباشر في إنهاء الحرب كان اعتماد بريطانيا على الدعم المالي الأميركي. وكان لأزمة القنال تأثير على سعر الجنيه الاسترليني: هبط احتياطي الدولار في بريطانيا (٥٧) مليوناً في أيلول ـ سبتمبر، و(٨٤) مليوناً في تشرين أوّل ـ أكتوبر، وقدِّر أنه سينقص أيضاً (٢٥٠) مليوناً في تشرين ثاني ـ نوڤمبر (في الواقع ما نُشر كان (٢٧٩) مليوناً ولكن المبلغ الحقيقي الذي نقص كان (٤٠١) مليون دولار[٢]. في السادس من تشرين ثاني ـ نوڤمبر، طلبت الحكومة البريطانية من الولايات المتحدة الأميركية الموافقة على قرض ضخم يُمكِّنها من استمرار شرائها للإسترليني من السوق العالمية للحفاظ على قيمته بالنسبة للدولار، فجعلت الولايات المتحدة الأميركية موافقتها مشروطة بالقبول بوقف إطلاق النار، فقبلت بريطانيا بدون اعتراض، وبالمقابل أجاز وزير الخزانة الأميركي (جورج همفري) قرضاً بحوالي ألف وخمسمئة مليون دولار.

لم تكن أزمة السويس تمثيلية أخلاقية؛ فالسوڤييت الذين شعروا بانتهاك حرمة

---

(١) Quoted in Love, *Suez*, 610.

(٢) Ibid., 624-25. Also see Keith Kyle, *Suez* (New York: St. Martin's Press, 1991), 501.

القانون كانوا قد غزوا هنغاريا حديثاً، والرئيس الأميركي الغاضب كان متورِّطاً في مؤامرة إنكليزية ـ أميركية عراقية لإسقاط الحكومة السورية، تقريباً في نفس الوقت الذي كان المظليون الإسرائيليون ينزلون في مضيق مِتْلا. ولكن لولا العيون الساهرة لعبد الحميد السراج وطول ذراعه (وكان الرئيس المخيف للمخابرات السورية) ربما كانت المؤامرة ستنجح، ومن المغري أن يفكر المرء بأن غضب أيزنهاور قد ازداد حدّة بسبب شكوكه بأن بريطانيا أغرت الولايات المتحدة الأميركية للدخول في مؤامرة في سورية حتى تكون معرَّضة للشبهة والخطر بحيث لا تنفعل إذا ما هوجمت مصر. ألم تكن الانقلابات التي نظمتها وكالة المخابرات المركزية، التي أسقطت حكومة مصدق في إيران عام ١٩٥٣، وحكومة الاشتراكي أربنْز في غواتيمالا، في السنة التي تلت، ألم تكن هذه الانقلابات «فجة وقاسية؟». في ميدان سياسات القوى الكبرى غير الأخلاقية، لقد أخطأت الحكومتان البريطانية والفرنسية، ببساطة، في حساباتهما، وهذه خطيئة رئيسية في السياسة العالمية الواقعية. وفي مواجهة قوّة أعلى تبيّن أن لهما شهيّة قوية، ولكن لم يكن لديهما الأسنان. وكلا الدولتين سحبتا بسرعة قواتهما الغازية، وسافر إيدن إلى جزر الكاريبي للراحة والنقاهة؛ وفي التاسع من كانون ثاني عام ١٩٥٧ استقال من منصبه كرئيس للوزراء بسبب اعتلال الصحة.

كان للهجوم على مصر ارتدادات عنيفة في الأردن والعراق. كان الهاشميون يرغبون في إسقاط عبد الناصر، ولكن ليس بهذه الطريقة، وأصبحوا الآن هدفاً للاحتجاجات والمظاهرات التي هددّت بإسقاطهم هم بدلاً من ناصر. صار حلف بغداد والمصالح النفطية البريطانية في العراق في خطر، كنتيجة لأعمال لم يكن باسْتطاعة أي بريطاني في بلد عربي القبول بها. «وأصبح «نوري» أعمق يأساً وخيبةً من أيّ مرة رأيته فيها»: هذا ما كتبه السِّير (مايكل رايْت) من بغداد في الحادي عشر من تشرين ثاني[١]. وظهر التهديد لاستقرار الحكومة العراقية «لأننا عملنا سويّاً مع إسرائيل. وبما أن الملك وولي العهد ونوري، ومعهم الحكومة ككُلّ، قد بنوا سياستهم على صداقتنا، فقد أثار عملُنا الخطرَ الوشيك على مستقبلهم السياسي وعلى أمن النظام الحاكم، وكذلك على حياتهم أيضاً، والنتيجة النهائية للأزمة لا تزال تعتمد أكثر من أيّ شيء آخر، على موقفنا المستقبلي تجاه إسرائيل»[٢].

مولجهة في غَزَّة

ربما أُجبرَتْ فرنسا وبريطانيا على التراجع إلا أن شريكتهما الصغرى ـ إسرائيل ـ

(١) Sir Michael Wright, Baghdad to Foreign Office, November 12, 1956, secret, RI, 12:455-56.

(٢) Sir Michael Wright, from Baghdad to Foreign Office, December 12, 1956, secret, RI, 12:100.

ألحَّت على أنها لا تفكر بتَرْك المناطق التي استولت عليها. في الخامس من تشرين ثاني ـ نوفمبر، كانت إسرائيل قد احتلت أغلب شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزّة والجزيرتين في خليج العقبة القريبتين من مضائق تيران (صنيفار وتيران) والمنطقة الاستراتيجية المصرية في رأس شرم الشيخ. الآن، وقد عاد الإسرائيليون لسيناء فإنهم لا يريدون تركها. وقررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة تأليف قوة طوارىء (قوة الطوارىء الدولية)، ولكن في السابع من تشرين ثاني ـ نوفمبر، أبلغ بن غوريون الكنيست أن حكومته لن تسمح لأي قوة دولية بالتمركز في إسرائيل «أو في المناطق التي احْتلّتْها»، وخَط الهدنة الإسرائيلي ـ المصري لعام ١٩٤٩ «قَضَى نحبه ودُفِن»[١]. وقرأ علناً رسالة الانتصار موجهة للقوات المسلحة.

«أعَدْتُمُونا إلى الفترة المجيدة الحاسمة في تاريخنا القديم.. وإلى ذلك المكان الذي أُعطي فيه القانون، حيث أُمِرَ شعبنا ليكون الشعب المختار. ومرّة أخرى نرى أمام أعيننا الكلمات الخالدة لكتُبنا المقدسة ولقدوم أجدادنا الأوائل إلى صحراء سيناء... وباكتساح جبّار للأسلحة المشتركة لقوات الدفاع الإسرائيلية قد مددتم يدكم إلى الملك سليمان... وإيلات ستكون مجدّداً الميناء العبري القائد في الجنوب، ومضايق السويس ستُفتح أمام الملاحة الإسرائيلية و(يُوتْفات)، المسّماة حتّى الآن (تيران)، التي كانت دولة عبرية مستقلة حتى ما قبل ١٤٠٠ سنة، ستعود كجزء لا يتجزّأ من كومونولث إسرائيل الثالث»[٢].

ما كان مصريّاً بالنسبة لكل الناس الآخرين لم يكن مصرياً لدى بن غوريون: «إن قواتنا لم تنتهك الأراضي المصرية وحتى أنها لم تحاول ذلك» هذا ما لاحظه «عملياتنا انحصرت بشبه جزيرة سيناء وحدها»[٣].

وفي هذا الوقت سقطت كل الموازين في عينيّ أيزنهاور. لقد غشّه حلفاء أميركا عبر الأطلسي، وخدعته دولة ما كانت لتظهر للوجود لولا دفع الإدارة الأميركية لها من خلف ستار المسرح الدولي. لقد قام بحملته الانتخابية بنفسه وبحسب شروطه[٤]، ووضعه نجاحه الكاسح في مواقع أشد قوّة للتعامل مع حكومات خانت ثقته بها. وفي رسالة للزعيم الإسرائيلي، في السابع من تشرين ثاني ـ نوفمبر، عبّر

---

(١) FRUS, 1955-57, 16:1038n.

(٢) Michael Ionides, *Divide and Lose: The Arab Revolt of 1956-1958* (London: Geoffrey Bles, 1960), 179; also Love, *Suez*, 589.

(٣) Love, *Suez*, 637.

(٤) «I gave strict orders to the State Department that they should inform Israel that we would handle our affairs exactly as though we didn't have a Jew in America.» Eisenhower to his friend «Swede» (Everett) Hazlett, November 2, 1956, FRUS, 1955-57, 16:944.

الرئيس عن «قلقه العميق»؛ وقيل للسفير الإسرائيلي، في وزارة الخارجية، أن بيان بن غوريون «جاء كصَدْمة كبيرة للولايات المتحدة الأميركية» بالنظر لتصريحات أخرى بأن لا رغبة لإسرائيل بمكاسب إقليمية[١]. ولقد استعملت إسرائيل كل الأسلحة البيانية البلاغية المنمَّقة في محاولتها الإبقاء على المناطق التي استولت عليها. «متحدثاً كعضو من العالم الحر وليس فقط كرئيس وزراء إسرائيل»، صوَّر بن غوريون الشرق الأوسط مهدَّداً من قبل الاتحاد السوفييتي وحلفائه في الشرق الأوسط، ناصر ورئيس الوزراء السوري (يقصد رئيس الجمهورية السابق) شكري القوتلي[٢]، ولكنه تراجع تحت الضغط الأميركي المستمر. وبدأت القوات الإسرائيلية بالانسحاب من سيناء في الثالث من كانون أول ـ ديسَمْبر، و«دمّرت، بصورة منهجية، خطوط الهاتف والتلغراف ومحطة السكك الحديدية والطرقات المُسَفْلتة» في طريق رجوعها، وكذلك نسفت الأبنية العسكرية في مدينة العريش وكل البيوت في قريتي القُسَيْمة وأبو عَكيلة[٣].

وبقيت غزَّة تحت الاحتلال، وكان القطاع مزدحماً باللاجئين الفلسطينيين، ولكن في واشنطن حاجج أبا إيبان في حقّ إسرائيل بأن تحكمهم، «فتحمُّل المسؤولية عن الناس الساكنين هناك» قد يكون «إسهاماً واسعاً في الحل النهائي». أما في الحاضر فلقد اكتفت إسرائيل بالتفتيش عن حل «ليس مصرياً لغزّة، يترك الباب مفتوحاً لإمكانية سيادة إسرائيلية في النهاية على القطاع»[٤]. وقررت إسرائيل تعْزيز مطالبها بتوسيع شبكات بريدها ومصارفها وخدمات مواصلاتها لتشمل المناطق المحتلة[٥]. وفي الوقت الذي كانت ترفض الانسحاب من المناطق المحتلة، كانت الحكومة تُلِحّ بأن إسرائيل لا تريد أكثر من العيش بسلام مع العرب: وقالت جولْدا مائير للرسميين الأميركان: إذا كان السلام في الشرق الأوسط يعتمد على إسرائيل فقد «كان من الممكن إحلال السلام في أي وقت منذ العام ١٩٤٨»[٦].

وفي الثالث من شباط ـ فبراير ١٩٥٧، طلب أيزنهاور مجدَّداً من إسرائيل سحب

(١) Eisenhower to Ben-Gurion, November 7, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1063- 64; Memorandum of conversation, November 7, 1956, 16:1065-67.

(٢) Telegram from embassy in Israel, quoting Ben-Gurion, Nobember 11, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1107-10.

(٣) Love, *Suez*, 662.

(٤) Memorandum of conversation, Department of State, November 26, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1198-99.

(٥) Love, *Suez*, 661.

(٦) Memorandum of Conversation, Department of State, December 28, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1341-44.

قواتها من غزّة، فقال بن غوريون إن إسرائيل لن تفعل ذلك ما لم تُعْطَ سلطة الإدارة والبوليس في غزّة، وما لم يُفتح خليج العقبة للملاحة الإسرائيلية. وفي الخامس عشر من شباط ـ فبراير، رفض الإسرائيليون مرّة أخرى التزحزح عن موقفهم، وفي تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة تُحضّر لإطلاق: «مبدأ أيزنهاور» (الذي أُعلن أخيراً في التاسع من آذار ـ مارس) والذي خُطّط (وهُندِس) لتأمين الدول العربية الموالية للغرب ضد الراديكاليين، والذين يدعمهم الاتحاد السوفييتي بالعون الاقتصادي والأسلحة. ولقد شعر (دالس) إن المشروع لن ينجح ما لم تتخذ الولايات المتحدة موقفاً صارماً من إسرائيل بالنسبة لـ(غزّة): «لقد وصلنا الحد الأقصى في جهودنا لتسهيل انسحاب إسرائيل»[1]، ووافق أيزنهاور على ذلك:

في البحث بالطرق المختلفة للقيام بالعمل، رفضْتُ منذ البداية مزيداً من قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تُرسَم فقط لشجب سلوك إسرائيل. ومرّة أخرى رفضت أي قرار مثل الذي صدر في (٣٠) تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٥٦، الذي دعا فقط لوقف الدعم الحكومي لإسرائيل. في الواقع أن مثل هذا الوقف للدعم، لإسرائيل ولمصر، كان ساري المفعول قبلاً من حكومة الولايات المتحدة الأميركية. ولمنع انفجار أعمال عدائية فضَّلْت قراراً يدعو أعضاء هيئة الأمم المتحدة لإيقاف ليس فقط المساعدات الحكومية بل المساعدات الخاصة لإسرائيل، فمثل هذا التحرك لن يكون إيماءة فارغة[2].

ولقد أجرى أيزنهاور حساباته. فـ«المعونات الخيرية» لإسرائيل المعفاة من الضرائب كانت في حدود أربعين مليون دولار سنوياً، وبيع السندات الحكومية ما بين (٥٠) إلى (٦٠) مليوناً ـ كميات تافهة بمقاييس اليوم، ولكنها كانت مبالغ ضخمة في ذلك الوقت ـ، وكانت إسرائيل تحاول الحصول على قروض عِبْر بنك الاستيراد والتصدير. وبن غوريون ـ الذي كان يحاول تهييج الجالية اليهودية الأميركية على الرئيس أيزنهاور ـ كان يشكو من أن الرئيس «يكيل بمكيالين مختلفين»، ولكن في اجتماع بالبيت الأبيض مع الديموقراطيين والجمهوريين في الكونغرس، جدّد دالس عزم الإدارة على «معارضة رفض إسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة»[3]. وأرسل أيزنهاور رسالة إنذار أخرى قبل أن يضع (لب الموضوع) في خطاب بالإذاعة والتلفزيون إلى الشعب: «هل يُسمح لشعب هاجم واحتل أرضاً أجنبية من غير موافقة الأمم المتحدة، أن يفرض شروطاً على انسحابه منها؟». وإذا أقرت الأمم المتحدة

(١) Quoted in Love, *Suez,* 665.

(٢) Eisenhower, *Waging Peace,* 185.

(٣) Ibid., 186.

بأن النزاعات الدولية يمكن حلها باستعمال القوة، عندها الأمل في إقامة النظام العالمي يكون قد دُمّر، لذا فليس لدى هيئة الأمم المتحدة «خيار آخر غير الضغط على إسرائيل للاستجابة لقرارات الانسحاب»[١]. كان بن غوريون صائباً، ولكن في هذه المناسبة لم يكن هو المستفيد، وكانت هذه هي المشكلة. كان هناك مِقياسان في هذا الأمر، ولكن فيما لم يستطع أيزنهاور القيام بالكثير عندما هوجمت هنغاريا لأن الاتحاد السوفييتي كان كبيراً ـ أكثر من اللزوم ـ وخطراً، لم يكن على أيزنهاور أن يقبل بسلوك إسرائيل.

وحنق بن غوريون حنقاً شديداً. «كل محاولة ليفرض علينا عدالة مارقة ومنحرفة ونظام التمييز سَيُواجَه بمعارضة لا تتراجع من قبل الشعب الإسرائيلي» هذا ما قاله للكنيسِتْ. «من المعروف جيداً أن قطاع غزة لم يكن أبداً منطقة مصرية. فحياة القطاع واقتصاده سيكونان دائماً مرتبطين بإسرائيل... ومهما حدث وسيحدث لن تقبل إسرائيل بالعودة إلى الستاتكو في القطاع»[٢]. وفيما اجتمعت وزارة إسرائيل في جلسة عاجلة لبحث الموقف الأميركي، حَضّرت الدول العربية، بالاشتراك مع أفغانستان وباكستان وأندونيسيا، مشروع قرار لهيئة الأمم المتحدة يدعو إلى إنهاء كل المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لإسرائيل. كانت العقوبات قادمة، والولايات المتحدة الأميركية مستعدة للعب دور غير اعتيادي في مجلس الأمن بالوقوف كمراقب حيادي، ولكن قبل أن تُرسل (الضربة) صُدمت إسرائيل: قالت غولدا مايير للجمعية العامة للأمم المتحدة في أول آذار ـ مارس، إن إسرائيل وافقت على «انسحاب كُليّ وتامّ» لقواتها، ولكنها أنقذت شيئاً مهماً في هذا الانسحاب. أُجبرت مصر من قبل الولايات المتحدة الأميركية على فتح مضائق تيران للملاحة الإسرائيلية. وبعيداً عن معاقبتها لدورها في إعلان الحرب التي قضت على حياة آلاف المصريين، جنوداً ومدنيين، كوفِئت إسرائيل. ومسألة التعويضات عن الأرواح والممتلكات المدمَّرة لم تُثَرْ أبداً.

التكاليف البشرية

أول الضحايا المدنيين للحرب ربما كانوا (٤٩) فلسطينيّاً ذبحَتْهم قوات حرس الحدود الإسرائيلية داخل وحول قرية (كفر قاسم) بالقرب من تل أبيب، بعد ظهر يوم (٢٩) تشرين أول ـ أكتوبر. لم يدرِ القرويون أن ساعات منع التجول قُدِّمت من الساعة السادسة إلى الساعة الخامسة بعد الظهر. الرجال والنساء والأطفال العائدون

(١) Love, *Suez*, 666.

(٢) Ibid., 666-67.

من عملهم في الحقول ومقالع الحجارة، في الشاحنات وعلى الدراجات وعلى العربات التي تجرها الأحصنة، كلهم أوقفوا وقتلوا بالرشاشات والبنادق الأوتوماتيكية. وبين القتلى كان نساء حوامل وفتيات صغيرات ورجال كبار في السن وأقرباؤهم من الأمهات والآباء مع أولادهم(١).

وكان من بين الضحايا المدنيين مئات الفلسطينيين الذين قُتِلوا في قطاع غزّة عندما فتّش الإسرائيليون البيوت بيتاً بيتاً بحْثاً عن الأسلحة والفدائيين، وأطلقوا النار على المتظاهرين في مخيم رفح للاجئين، فقتلوا على الأقل (١١١) فلسطينياً في هذه الحادثة وحدها(٢). وفي مصر سقط مئات القتلى من المدنيين في الغارات الجوية الفرنسية ـ البريطانية ومدافع البوارج البحرية في بور فؤاد وبور سعيد، أو على أيدي القوات البرية التي نزلت بعد القصف.. «لقد وصلوا في الشاحنات وعربات الموتى وسيارات الإسعاف وحتى في عربات الكوكاكولا»، هذا ما دَوَّنه أحد جنود المظلات عن الموتى في بور سعيد «شحْنات وشحْنات من الجثث من كل الأعمار ومن الجنْسَيْن. لقد دُفِنوا في قبر جماعي حَفَرَتْه، بخشونة، آلة البُلْدوزر»(٣). وفي سيناء، المدنيون الذين صادفوا في طريقهم الجيش الإسرائيلي الغازي، أعْدِموا بصورة جماعية (قُتِلُوا كما يمكن لأحدهم أن يقول: الإعدامات تَدُلّ على الشرعية)؛ وعندما عاد المصريون إلى سيناء وجدوا جُثثاً معلقة على أعمدة التليغراف. كذلك نشرت تقارير عديدة عن فظائع أخرى(٤). وصل مجموع القتلى المصريين من المدنيين إلى حوالي الألف، ومجموع قتلى الجيش ضَمّت قائمته عدّة آلاف من الجنود المصريين، العديد منهم أسِروا في سيناء وجرِّدوا من السلاح وسيقوا كالقطيع باتجاه القنال من دون ماء ولا طعام، وربما لم يبق منهم أحياء إلا قلّة قليلة. وصدرت تقارير بأن سجناء الحرب يُذبحون. خسرت بريطانيا (١٦) جندياً، وجرح (٩٦) جريحاً، وفرنسا خَسرت عشرة قتلى وجرح لها (٣٣)، وإصابات إسرائيل كانت (١٧١) بين قتيل وجريح.

سُدّت القنال، وقُطِع النفط من العراق، ومات آلاف الناس، وافتضح أكثر السياسيين الكبار ورجال الدولة في بريطانيا وفرنسا، وظهروا ككذابين ومنافقين،

(١) Those involved in the massacre defended themselves by arguing that they were only obeying orders. They were prosecuted and sentenced to terms of imprisonment ranging from eight to seventeen years. By 1960, following appeals and remissions, all were free; in September of that year the municipality of Ramla appointed Gabriel Dahan, convicted of the murder of forty-three of the villagers of Kafr Qasim, as its Arab affairs officer.

(٢) Love, *Suez,* 553.

(٣) Ibid., 620.

(٤) Ibid., 636.

وربح ناصر المعركة نتيجة انسحاب الخصوم، وربحت إسرائيل بوصولها إلى خليج العقبة، ولكن هذه المغامرة انتهت بالإذلال لشريكتيها الكبيرتين ـ فرنسا وبريطانيا ـ، وما بقي لهما (بريطانيا وفرنسا) من ممتلكات، وكذلك لأزلامهما المحميين من قِبَلهما في الشرق الأوسط، أصبحت بعد ذلك أكثر عُرضةً للمخاطر. وسنرى الغَضَب الشديد ضد الغرب، بشكل عفوي وبدون عائق، عبْر المنطقة كلها، من المغرب والجزائر إلى الخليج. وإسرائيل التي تموضَعت في الشرق الأوسط كمركز خارجي للمدنيّة، ما كان باسْتطاعتها القيام بعمل أفضل لِتُثبت وجْهَة نظر العرب بأنَّها «عميلة» للأمبريالية.

٩ ـ الصديق المخلص لعدُوّي

بعد حرب السويس سرى مدُّ الطوفان العاطفي للناصرية في كل زاوية من الشرق الأوسط. ومن القاهرة كانت إذاعة «صوت العرب» تحث الجماهير على الصمود ضد الأمبرْيالية ولِقِوىً الرجعية العربية. كان (معبود) الجماهير في تلك الحقبة عبد الناصر أوّلاً ثم المغَنية المصرية الكبيرة أمّ كلثوم، وعندما كان ناصر يتكلم وأم كلثوم تُغني كان العالم العربي كله يقف ليستمع إليهما. وطالما النشاط والحيوية كانا مسيطرين كان يبدو أن ليس هناك أمر مستحيل. تبع ثورة (١٩٥٢) النَّصْرُ في السويس عام ١٩٥٦، (نصر بسبب انسحاب الأعداء) ولكنه نَصْر على كل حال. ومع مجيء عام ١٩٥٨ حَلَّ وقت «العمل الأخير» الذي سينظف الشرق الأوسط من الأمبرياليين وعملائهم. وفي هذا البحر المهتاج بالعواطف والتوقعات المحكوم عليها مسبقاً لأنها تتخطّى بإفراط إمكانات الإنجاز، كان أصدقاء الغرب مثل جزيرة صغيرة يضْربها الإعصار.

في بيروت لم يستطع الرئيس كميل شمعون اختيار الوقت المناسب لتعديل الدستور ليبقى في الحكم مدّة أطول. فالاستياء من دستور غير متوازن ومن رئيس متغطرس ـ حليف للغرب حتى أخمص قدميه ـ عازم على تغيير القواعد والأحكام لما يناسبه، كل ذلك زاد في نهاية الأمر في غليانه عن الحدّ، ومع مجيء حزيران كان شمعون محاصراً في قصره. وكان من السهل التعرف عليه على سطح القصر، من قميصه الرياضي الأصفر، عندما كان يتمشى حول السطح مطلقاً من بندقية صيد طلقات متفرقة على الثائرين عليه. لم يكن لدى الولايات المتحدة أية مشاعر خاصة نحوه، لا سلباً ولا إيجاباً، ولكنها لا تسمح بإسقاط حكومة مواليه للغرب، وانتصار (الراديكاليين) في لبنان سيكون نصراً للراديكاليين في مكان آخر، ما يشجّع على الهجمات على حلفاء غربيين آخرين والإخلال بالتوازن الستراتيجي لصالح عبد الناصر والاتحاد السوفييتي. ووُجِّهَ هذا التحدي باستحضار (مبدأ أيزنهاور) الذي يسمح للولايات المتحدة الأميركية بالتدخّل عسكرياً تحت شعار «صديق في أزمة». احتجّ (ناصِر) مُعلناً براءته، ولكن في واشنطن كانت وجهة النظر التي عبّر عنها (أيزنهاور)

عام ١٩٥٦ بأنه «ذو نفوذ سيّىء»، لا تزال سائدة[١].

الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا ـ المتواجهتان بالنسْبة لفلسطين عام ١٩٤٨ وبالنسبة للاعتداء الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ـ، حَضَّرتا الترتيبات لإنزال قوات إنكليزية ـ أميركية على شواطىء لبنان في جنوب بيروت. وكانت هناك فكرة لإشراك فرنسا إلا أنها اسْتُبعِدت على أساس إنّها أكثر تعرُّضاً للمسؤولية القانونية كونها كانت سابقاً دولة الانْتِداب في لبنان. وانفجار أزمتين أخريين أجبر الحكومتين لتعديل خُطَطِهما أيضاً مرة أخرى. فلقد أُزيل النظام العراقي في الرابع عشر من تموز، وبعد يومين فقط ناشدت الحكومة الهاشمية في الأردن الغرب للتدخل، خوفاً من أن تكون هي التالية في الرحيل، على أساس أنها كشفت أدلَّة تفيد أن انقلاباً مدبَّراً من مصر هو وشيك الوقوع. لم يكن من الممكن عمل شيء بالنسبة للعراق، ولكن تدابير الطوارىء الضرورية الملحّة كانت قيد التحضير لإنقاذ لبنان والأردن من عبد الناصر «والراديكاليين العرب»، فقررت الولايات المتحدة وبريطانيا تحمُّل المسؤولية، فأُرسل الأسطول السادس (الأميركي) إلى لبنان في (١٥) تموز ـ يوليو، و«العناصر الأولى» من فرقة المظليين البريطانيين طارت من قبرص إلى الأردن بعد يومين، مع تعليمات بحماية عمان وحماية الملك والحكومة ومصالح الغرب هناك. واحد من «الشابين الصغيرين» قد مات، ـ هذا ما لاحظه (هارولد مكميلان) في مقتل ملك العراق ـ ولكن التدابير اللازمة اتّخذت لتأمين بقاء الآخر ـ حسين ـ ملك الأردن[٢].

استرجاع أشياء

أراد ماكميلان أن تمتدَّ العمليتان عِبْر الشرق الأوسط كجزء من تنظيف عام. وفي حديث تلفوني مع (أيزنهاور)، مساء التدخّل في لبنان، تطرَّق، عرضياً، إلى «أشياء» يجب عملها الآن: «إذا فعلنا ذلك مع اللبنانيين، فهو حقاً جزء من عملية أكثر اتّساعاً، لأنّنا سندفع الأشياء في إطارها الكلّيّ. . . فإذا قمنا بذلك، وأظن الأمر في غاية النُبل، يا صديقي العزيز، فسيُثير الكثير من الأشياء في المنطقة كلها، وأنا مع هذه الخطوة كليّاً، طالما نحن نعتبرها عملية يجب القيام بها».

استنتج أيزنهاور بسرعة إلى أين يتجه مكميلان: «الآن، دقيقة واحدة فقط حتّى لا يكون هناك أي سوء فَهْم. هل أنت مع فكرة إنّه ما لم نقرر مُسْبقاً القيام بهذا العملية

(١) Eisenhower to Dulles, December 12, 1956, FRUS, 1955-57, 16:1297; telegram from embassy in Lebanon to Department of State, June 14, 1958, FRUS, 1958-60, vol. 11, *Lebanon and Jordan* (Washington, DC: Government Printing Office, 1992), 119-20.

(٢) Macmillan to Eisenhower, July 14, 1958, FRUS, 1958-60, 11:233.

والوصول بها إلى الخليج الفارسي، من الأفضل أن لا نقوم بها ابتداء؟». كان جواب مكميلان «لا»، في الوقت الذي بَدَا إنّه يعني حقاً «نعم»: لا معنى للبقاء في جزء واحد من الشرق الأوسط فقط ليحترق الباقي. «وما إن نَبْدأ علينا أن نواجه الأمر، والاحتمال أن علينا القيام بأشياء كثيرة». أيزنهاور لم يوافق: «حسناً، الآن، أقول لك: طبعاً لا أريد أن أذهب لأبعد من ذلك. . . إذا لم نخطّط الآن للمبادرة بعملية كبرى قد تشمل سورية والعراق فنكون قد وصلنا لأبعد مما لي القدرة على القيام به دستوريّاً».

وأصرَّ مكميلان، إنما الأزمات الثلاث جلبت الدمار لبريطانيا. كان يتكلم عن غارة خاطفة «ليستعيد الأشياء التي فُقدت»، ولكن لم يكن لدى الرئيس الأميركي النيّة ليُجرَّ إلى عملية إنقاذ أمبريالية لتعويض ما فُقد، وأخبر (دالاس) لاحقاً، فيما كان البريطانيون يتلقون «الضربات القاسية» في جميع المنطقة، أن يُفْهم مكميلان أنه ـ أي أيزنهاور ـ «لا يستطيع اتخاذ مثل هذا القرار»[١].

جلب التدخل البريطاني الاستقرار للنظام الهاشمي في الأردن، وعندما نزل جنود البحرية الأميركية ـ المارينز ـ على شواطىء بيروت حَلّ اللبنانيون أزمتهم بأنفسهم. انتهت رئاسة شمعون، وانتخب البرلمان الجنرال فؤاد شهاب كرئيس للبلاد يوم (٣١) تموز ـ يوليو، واستطاعت بيروت أن تعيش لعقد آخر كالجوهرة المشعة لما تبقّى من الشرق الأوسط. كانَتْ مدينة السياسة والنشر، مدينة الجواسيس والعملاء، مدينة المنفيين الذين يقرؤون الصحف تحت أشجار الخبازى على مصطبة مقهى الـ(نِغْرِسكُو)، مدينة المسرّات، ومدينة كازينو لبنان شمال شاطىء جونية، وملاهي النوادي الليلية (الكيت كات) و(الكاف دي روا)، والكراسي المزخرفة المنثورة على جوانب مَسْبَحَيّ فندقي فينيسيا وسان جورج. مدينة الكليشيهات السخيفة (باريس الشرق الأوسط) حيث يستطيع الزائر السباحة صباحاً والتزلج ظهراً أو ربما العكس. مدينة الشعراء والطلاب والجامعات، مدينة الفقر واللاجئين الفلسطينيين الجالسين القرفصاء في مخيماتهم خلف تل صغير من التراب الأحمر على طريق مطار بيروت، يحلمون بالعودة، ومعهم مفاتيح بيوتهم وصكوكها العقارية كإثبات لحقهم فيها.

نعلم إنّك في «ورْطة»

كانت وزارة الخارجية الأميركية تعلم إن سيطرة عبد الناصر على العالم العربي

(١) Memo of phone conversation between Washington and London, July 14, 1958, FRUS, 1958-60, 11:231-34.

ليست مطلقة؛ وكانت تعلم أيضاً أنه يُعادي الشيوعية وأن علاقاته بالاتّحاد السوفييتيّ كانت مؤسسة على النظرة العملية الذرائعية لأنّها «قوّة كبرى ذات مصالح وسياسات في الشرق الأوسط تتطابق، في تلك المرحلة الزمنية، مع مصالحه»[١].

وإذا كانت الولايات المتحدة تتماثل متعاطفة مع رغبة العرب في الحريّة والاستقلال والوحدة، وأفهمت إسرائيل أن «استمرار وجودها كدولة ذات سيادة يتوقّف على إرادتها بأن تصبح جزءاً محدوداً ومقبولاً من نظام دول الشرق الأدنى»، عندها ربما يمكن التغلّب على شكوك العرب فيها[٢]. وتردُّد الولايات المتحدة الأميركية في مسألة العلاقات مع إسرائيل قد يكون عائداً جزئيّاً للآثار المتبقية من اسْتيائها من الخديعة الأنكلو - فرنسية - إسرائيلية عام ١٩٥٦، ولكن يبقى أيضاً من الصعب، لكثير من مخطّطي السياسة الأمريكية، أن يروا كيف يمكن أن يكون التورط الأعمق مع إسرائيل إلّا ضرراً للمصالح الستراتيجية الأميركية في المنطقة.

خلال حكْمه القصير في البيت الأبيض، حاول جون ف. كندي أن يوازن بين اعْتبارات السياسة الخارجية المتشابكة والمتداخلة. جاء الرئيس الجديد إلى مكتبه في البيت الأبيض بقاعدة دعم يهودية قويّة؛ وفي انتخابات عام ١٩٦٠ الرئاسية صوتت النسبة الأكبر من اليهود (٨١٪) لِكِندي بالمقارنة مع نسبة الناخبين الكاثوليك (٧٣٪)، لذا كان يجب أن تُقدَّر وتُعتبر المصالح الإسرائيلية بعناية في كل الأمور المتعلقة بسياسات الشرق الأوسط، وكان على (كندي) أن يتوقع ويشعر بالعرقلة الآتية من أعضاء اللوبي الصهيوني إذا ما أحسوا، بأي شكل من الأشكال، أنه يعرقل نشاطاتهم. كان هناك وَجْهان قاما بكل ما يستطيعان للتأكّد من أنه - أي كندي - باقٍ إلى جانب الصهاينة، وهما (آبِي فينبِرْغ)، الذي جمع مقدار أربعمائة ألف دولار لحملةِ ترومان للرئاسةِ عام ١٩٤٨، والوجه الأحدث في واشنطن ماير (مايك) فِلْدمان[٣]. (فَينبِرْغ) بَقِيَ خارج الحملة الانتخابية للديموقراطيين عام ١٩٦٠ بسبب موقف والد الرئيس كندي المعادي للسامية، إلا أنه بعد ذلك اسْتُجِرَّ إلى الحملة عن طريق علاقته بحاكم ولاية (كونِكتِكُت) (أبراهَام ريبيكوف).

يقال إن كندي شعر بالإهانة من فظاظة طلب التعويض المعتاد مقابل الدعم

---

(١) Special Intelligence Estimate, «Arab Nationalism as a Factor in the Middle East Situation.» Washington, DC, August 12, 1958, FRUS, 1958-60, vol. 12, *Near East Region: Iraq; Iran. Arabian Peninsula* (Washington, DC: Government Printing Office, 1993), 138-42.

(٢) National Security Council, «Statement of US Policy towards the Near East,» draft, Washington, DC, July 19, 1960, FRUS, 1958-60, 12:262-73.

(٣) On Feinberg's support for Truman, see Seymour Hersh, *The Samson Option* (London: Faber and Faber, 1991), 94.

الصهيوني. «نعلم أنك في ورطة» هذا ما قيل له في آب ـ أغسطس عام ١٩٦٠ أثناء اجتماعه مع ثلاثين من الزعماء اليهود في شقة (فَينبرْغ) في نيويورك: «نحن مستعدون لدفع (فواتيرك) إذا سمحت لنا بالتحكّم بسياستك الشرق أوسطية»[١]. علناً، صرَّح كندي، في اجتماع الجمعيات الصهيونية بأميركا، أن مساندة إسرائيل «ليس موضوعاً سياسياً حزبياً، ولكنه التزام وطني»[٢]. بعد الانتخابات عيَّن (فِلْدْمان) «المستشار الأول» للأمور المتعلقة باليهود وإسرائيل، واضعاً إياه في المنصب الذي شغله (ديفيد نايلْز) خلال رئاسة ترومان. وأُعطي (فيلدمان) سلطة مراقبة كل الاتصالات البرقية من وزارة الخارجية والبيت الأبيض عن موضوع الشرق الأوسط، رغم موقفه وموقعه، عملياً وواقعياً، كداعية لإسرائيل[٣]. وقد أثار هذا التعيين هياجاً واضطراباً في البيت الأبيض؛ حتى أن (كِندي) اعتبر فيلدمان «شراً ضرورياً وتعيينه في هذا المنصب الواضح هو دَيْن سياسي كان عليه دفعه»[٤].

عندما كان كندي عضواً في مجلس الشيوخ، دعا إلى عودة كل الفلسطينيين الراغبين بالعيش بسلام مع جيرانهم (حسب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨)، وعندما أصبح كندي في البيت الأبيض، رسمت وزارة الخارجية خطّة للسلام مبنيّة على مزيج من: العودة لفلسطين، والهجرة لدول ثالثة، والتعويض لكل فلسطيني يختار عدم العودة. وفي محاولته لإيجاد حلٍّ ما، قرر كندي التعامل مباشرة مع الرئيس المصري. «لناصر مشاكله وأنا لدي مشاكلي»، هذا ما لاحظه كندي. «أنا لا أحاول إقناعه بالعمل ضد مصالحه، وحتى لن أحاول ذلك، ولكن لا يضر خلال مباحثاتنا أن يفهم أحدنا الآخر بصورة أفضل قليلاً»[٥]. وفي (١١) أيار ـ مايو ١٩٦١، أرسل كندي لعبد الناصر رسالة يبيّن فيها الأساليب التي يفكر فيها من أجل الوصول إلى حلّ، مع التأكيد على أن الولايات المتحدة ستساعد أي بلد يريد أن يتحكم بمصيره، وهي مستعدّة للسماح لجيران هذا البلد «بالعمل من أجل هذه الأهدافِ الأساسية»[٦]. وفي ردّه أكّد ناصر على خوف العرب من التوسع

---

(١) Seymour Hersh, *The Samson Option 97.*

(٢) Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* (Chicago: University of Chicago Press, 1985), 96.

(٣) Warren Bass, *Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israel Alliance* (New York: Oxford University Press, 2003), 183.

(٤) Hersh, *Samson Option,* 98.

(٥) Douglas Little, *American Orientalism: The United State and the Middle East Since 1945* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2002) 183.

(٦) Stephens, *Nasser,* 446.

الإسرائيلي، وناشد كندي ليغيّر حالةً يبدو منها أن المبادىء والمصالح الأميركية معاً وُضِعت جانباً.

وتبع الانفتاح على مصر قرضٍ نقدي وأرز وقطن ومبيدات للحشرات، ولكن النوايا الطيّبة لم تكن كافية للتغلب على الأفخاخ الداخلية والقومية والإقليمية والعالمية التي تقف في طريق علاقات أفضل. وبتوصية من كندي سافر الدكتور جوزيف. إ. جونسون، وهو رئيس وَقْف كارنيجي للسلام العالمي، إلى الشرق الأوسط في ١٩٦١ و١٩٦٢، تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة لشؤون فلسطين مصحوباً بمشروع مرشد للسلام، كان مقبولاً لدى العرب ومرفوضاً من إسرائيل. على كل حال، فإن التصالح مع عبد الناصر لم يكن فقط مسألة حَلٍّ «المشكلة الفلسطينية»، لأن ناصر كان شخصية قائدة في حركة عدم الانحياز ونبْعاً للشعارات البلاغية المعادية للاستعمار والأمبريالية في العالم الثالث. ربما أُجبر على الوقوع في أحضان الاتحاد السوفييتي بسبب أغلاط سياسة الغرب، ولكن الحقيقة أنه موجود هناك، ولقد أغاظ الولايات المتحدة الأميريكة بإعلان أنها المسؤولة (مع بلجيكا) عن اغتيال «كاسترو الأفريقي» باتريس لومومبا، في كانون الثاني ـ يناير ١٩٦١، ودعمه للجمهوريين اليمنيين بعد قَلْب إمام اليمن بأيلول ـ سبتمبر ١٩٦٢، كل هذا أنهى أيَّة إمكانية مترددة للتقارب المصري ـ الأميركي، والصراع في اليمن تحوّل إلى حرب بالوكالة بين الراديكاليين والمحافظين المتناقضين في الشرق الأوسط (مصر والمملكة العربية السعودية) والولايات المتحدة الأميركية تقف بقوة وراء السعوديين بسبب التهديد المُدْرك لاستقرار المملكة ولوصول الغرب إلى احتياطاتها النفطيّة.

أسطورة التوازن

بدأت العلاقات الأميركية مع مصر تبرد وتتجلّد مرة ثانية مثلما بدأت العلاقات مع إسرائيل تَسْخُن، وفي رأس الأجندا الإسرائيلية كان الحصول على أسلحة أميركية، بخاصة صواريخ أرض ـ جو «دفاعية»من نوع (هوك). وتقاعس كندي لأنه ما كان يريد أن يورط الولايات المتحدة الأميركية في سباق تسلح، ولكن في منتصف ١٩٦٢ استنتج أن التوازن في موضوع السلاح في الشرق الأوسط يجب الحفاظ عليه، وأن الإسرائيليين يجب أن يحصلوا على الصواريخ التي يريدونها، وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد أعطت إسرائيل، من قبل، مواد إلكْترونية حساسة ولكن لم تعطها سلاحاً؛ وبقبول طلب إسرائيل للسلاح كان كندي يفتش، كما يُظن، عن رافعة تُغري إسرائيل بفتح المفاعل النووي في (ديمونا) للرقابة الخارجية وربما يُبعد الإسرائيليين عن فكرة تَصْنيع «سلاح نووي». من وجهة نظر رئيس محطة وكالة

المخابرات المركزية ـ الـ CIA ـ في تل أبيب، فإن الإسرائيليين، من وجهة نظره، تمسّكوا بفكرة: «إذا كنا سنقدم لهم السلاح لكي لا يُسرعوا في صنع القنبلة الذرية، فعندما يمتلكونها سنقدم لهم المزيد من الأسلحة خوفاً من أن يستعملوها»[١]. وفي النهاية حصلت إسرائيل على صواريخ هوك أرض ـ جو من دون أن تتنازل عن شيء بالمقابل.

«إن إدارتكم فعلت الكثير لتكفي إسرائيل وترضي انشغالاتها الأمنية أكثر من أي من الإدارات السابقة». هذا ما قاله (روبرت كومر)، عضو رئيس مرتبط بمجلس الأمن القومي، لـ(كندي) في الخامس من كانون أول عام ١٩٦٢. «لقد وعدنا الإسرائيليين بصواريخ (هوك) وطمأنّاهم في موضوع مياه الأردن، وأعطيناهم كمية أكبر من العون الاقتصادي (ليسمح لهم بحيازة أسلحة غالية الثمن) وأعطيناهم ضمانات أمنية عدّة، ومقابل ذلك ما حصلنا على شيء أبداً من أجل جهودنا هذه... والنتيجة (٤) ـ (صفر)»[٢].

والحقيقة أنه فيما يتكلم عن الحاجة للمحافظة على التوازن بين إسرائيل والعرب، كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تتمسّك دائماً، وعن قصد، بسياسة عدم التوازن.

وعندما تحدث إلى شيمون بيريز عام ١٩٦٤، أشار (كومر) إلى أساطير ثلاث في سياسة أميركا:

أوّلاً: أسطورة أن الولايات المتحدة الأميركية تتّبع على نحو صارم سياسة متعادلة أو غير منحازة بين إسرائيل والعرب، وهذا ما كنا نعلنه مراراً، ولكن إذا نظرنا للأعمال، وليس الأقوال، كان واضحاً أننا منذ العام ١٩٤٧ كانت سياستنا أساساً تُحابي إسرائيل وتفضّلها. كنا أقوى الداعمين لإسرائيل منذ البداية، مالياً وغير ذلك، وكانت قوتنا الرادعة (وليست قوة البريطانيين ولا الفرنسيين ولا أي قوة أخرى) هي التي وفّرت، حقّاً، لإسرائيل بوليصة تأمينها. ما فعلناه في الحقيقة هو التفتيش عن «مظهر» التوازن في سياستنا الذي يسمح لنا بممارسة نفوذنا المستمر في العالم العربي، والنفوذ كان إلزامياً لمصالح إسرائيل كما لمصالحنا لأنه يخدم ليس فقط حماية ممتلكات أميركا (النفط والقواعد العسكرية) في المنطقة، بل للحدّ من الاختراق السوفييتي[٣].

(١) Andrew Cockburn and Leslie Cockburn, *Dangerous Liaison: The Inside Story of the US-Israeli Covert Relationship* (New York: Harper Collins, 1991), 91.

(٢) Bass, *Support Any Friend*, 177.

(٣) Memo for record, n.d. (but the two men were apparently speaking on June 5, 1964), FRUS, 1964-68, vol. 18, *Arab-Israeli Dispute, 1964-1967* (Washington, DC: Government Printing Office, 2000), 164-65.

والأسطورة الثانية، قال كومر: هي أن الولايات المتحدة الأميركية قد تحوّلت إلى سياسة «موالية لناصر»، ويمكن إثبات العكس بالنظر فقط للبلاد التي توفر لها الولايات المتحدة العون لاحتواء «مطامح ناصر التوسعية» (لائحة تضم ليبيا الملكية، السودان، أثيوبيا، العربية السعودية والأردن، والحقيقة كل بلد يُحيط بالجمهورية العربية المتحدة ـ مصر وسورية ـ».

الأسطورة الثالثة هي أن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن الاعتماد عليها لمساندة إسرائيل في «المأزق»[1].

«أفضل صديق» لإسرائيل

ما (تقطّر) من سلاح أرسله كندي لإسرائيل، وضع سابقة لليندون جونسون الذي كانت له ارتباطات قوية ومديدة مع اللوبي الإسرائيلي، والذي ـ عندما كان سيناتوراً في مجلس الشيوخ ـ حاول إيقاف نشاط أيزنهاور لإخراج الإسرائيليين من غزّة عام ١٩٥٦.

خلال سنوات حكم جونسون، وبعد فترة طويلة جدّاً من «الحَمْل» (Gestation)، منذ ترومان إلى كندي، أثمرت العلاقة الخاصة وغير العادية بين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل ولادة في النهاية.

سياسي ماكر، رقيق الجِلْد وعُدْواني، يستأسد على من هم أضعفَ منه، متملّق ذليل، ومثالي وعمليّ متحجّر القلب، يراه أخصامه منافقاً مزدوجاً ويعتبره أصدقاؤه ماكراً خبيثاً. إنه جُونْسون الذي لم يفقد أبداً رؤية ما يستطيع اللوبي اليهودي القيام به ـ لصالحه أو ضدّه ـ فأمّنَ على نفسه بمصادقة العديد من زعماء اللوبي، فكان من بينهم آرْثِر وماثيلْد كْرِيم (اللذان بنيا بيتاً قريباً من أملاكه في تِكْساسِ ليكون لهم بيتهم الخاص عندما يزورون تكساس)، وقاضي المحكة العليا (آبي فورْتاس) (صديق حقيقي من أيام الشباب عندما كان هو وجونسون شباباً في واشنطن) ومعهم (آبي فِينْبرغ)، والمناصب الحساسة في البيت الأبيض وفي الإدارة الأميركية كانت مملوءة بصهاينةٍ متحمّسين بمن فيهم قاضي المحكمة العليا آرْثر غولدبِرْغ (سفير الولايات المتحدة الأميركية في هيئة الأمم المتحدة)، يُوجين روستو (نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية)، وأخوه «وُلْت روستو» (المساعد الخاص لرئيس الجمهورية)، «بِنْ واتِنْبرْغ» (كاتب خطابات جونسون)، و«لاري ليفْنْسُن» (كان مستشار الرئيس للشؤون الداخلية). والعلاقة الحميمة بين جونْسون والوزير فوق العادة (المطلق الصلاحية)

(١) FRUS, 1964-68, vol. 18, *Arab-Israeli Dispute 1964-1967, 18:165.*

في السفارة الإسرائيلية في واشنطن، إيفرايم إيڤرون، كان بعضهم يعتبرها «لا تعادلها أية علاقة أخرى ـ من هذا النوع ـ من أيام (تيدي روزڤلْت) والدبلوماسي البريطاني سيسيل سِپْرنْغ ـ رايْس»[1].

هل كان دَعْم جونسون الموالي لإسرائيل من المصلحة القومية لأمريكا؟ كثير من الأميركيين المشتغلين بصُنع السياسة الأميركية في الشرق الأوسط لا يظنون ذلك. عَبّر لنا (لوسيوس بَاتّل)، السفير الأميركي في القاهرة عام ١٩٦٤، عن خيبته من حكومته لرفضها كَبْحَ جماح إسرائيل في «سيرها المتصلب العنيد» ليس فقط لاكتساب سيادتها على المناطق المجردة من السلاح على خطوط الهدنة، بل حتى لإعادة تسليحها، خارقة الروح والنص الحرفي لاتّفاقات الهدنة وميثاق الأمم المتحدة في هذه الأعمال. لقد قاطعت إسرائيل اللجنة المختلطة الإسرائيلية ـ السورية للهدنة منذ العام ١٩٥١، وانتقدت اتفاقية الهدنة مع مصر، وكانت لا تزال ترفض القبول بقرارات الأمم المتحدة الداعية لإعادة اللاجئين الفلسطينيين، وكانت تهزأ بالرغبات المعلنة لحكومة الولايات المتحدة الأميركية، ومع ذلك كانت لا تزال تحصل على كل ما تريده. «هذه الصورة، السابقة، ليست سائغة، ولا مُسِرّة» هذا ما كتبه (بَاتِل)، «ولقد تشابكت هذه الصورة الحقيقية، بحيث إن إسرائيل وأصدقاءها في الولايات المتحدة، تمكنوا من إقامة إيمان واسع الانتشار في عالم مقلوب، حيث أشاعوا أن سورية هي الطرف الذي يبدأ بإطلاق النار في المناطق المنزوعة السلاح، وناصر يُكرس نفسه لتدمير إسرائيل المحبة للسلام، وإن مشكلة اللاجئين العرب هي بطريقة ما غلطة الحكومات العربية». باختصار «إن مصالح إسرائيل (كما تحددها إسرائيل) لا تتطابق دائماً، وفي كل المجالات، مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية»[2].

مفاوضات الأسلحة

فيما يتعلق بموضوع السلاح والتسلُّح، وعدد الجنود الذين يمكن سوقهم للقتال في فترة قصيرة، وكذلك مستوى التدريب، والمعدات، فإن لدى إسرائيل تفوّقاً واضحاً على الجيوش العربية مجتمعة. فقواتها الجوية تتألف من مزيج هائل لطائرات سُوبر ميسْتِير والڤوتور والميراج الفرنسية المقاتلة والقاذفة، وألوية مدرعات

(١) Warren I. Cohen, "Balancing American Interests in the Middle East: Lyndon Baines Johnson vs. Gamal Abdul Nasser,» in *Lyndon Johnson Confronts the World: American Foreign Policy, 1963-1968,* ed. Warren I. Cohen and Nancy Bernkopf Tucker (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), 282.

(٢) Lucius Battle, dispatch from Cairo, October 27, 1964, FRUS, 1964-68, 18:231.

الستوريون البريطانية، ولقد وفّر هذه الأسلحة كلها طرف ثالث بموافقة ورضى من الولايات المتحدة الأميركية. في السابق، كانت صواريخ هوك «الدفاعية» السلاح الوحيد الذي أمّنَتْه الولايات المتحدة لإسرائيل بموجب اتفاقية مباشرة معها، ولكن الآن بوجود رئيس في البيت الأبيض، متدفق العاطفة تجاه إسرائيل، بدأ الإسرائيليون (اللوبي) المطالبة بمزيد من الأسلحة. فحصول إسرائيل على مدرّعات باتون الأميركية بُحِث في نيسان عام ١٩٦٤، عندما اجتمع (ماير فِلْدْمَان) والسفير الأميركي في إسرائيل (وُلُورْث بَرْبُور) للتباحث مع (ليڤي أشْكول)[١].

وعندما زائر (أشكول) واشنطن في حزيران، وافق (جونْسون) على توفير مدرعات عبر خطة دائرية سرّية: تشتري ألمانيا الغربية المدرعات الأكثر تطوّراً (A2-M48 أو A3) من نوع باتُون وتتخلّى عن مدرعاتها الأقدم M48 - A1s لإسرائيل عِبْر إيطاليا، فيعيد الإيطاليون تجديدها وتركيبها تحت إشراف ألماني قبل إعادة تصديرها من نابولي لإسرائيل.

فشلت هذه الترتيبات السرّية وأخفقت عندما اكتشفتها الحكومات العربية وهدّدت ألمانيا الغربية بالمقاطعة الاقتصادية، فتراجعت حكومة ألمانيا الغربية ما زاد الضغط على الحكومة الأميركية للتخلي عن هذه الطريقة لتسليح إسرائيل تحت قناع طرفٍ ثالث، وتزويد إسرائيل مباشرة بما تبقّى من مدرّعات الصفقة. أخْبَار هذه الصفقة أثّرت أيضاً على علاقات أميركا بالملك حسين، ملك الأردن: كان هو أيضاً يفتّش عن السلاح، والكَشْف عن أن الولايات المتحدة الأميركية تُزود إسرائيل بالمدرعات، بكتمان وهدوء، قوّى موقفه في طلب مدرعات وطائرات.

احتجّ الإسرائيليون، إذ كيف تستطيع الولايات المتحدة حتّى مجرد التفكير بتسليح الأردن؟. وفي واشنطن، فإن «الهجمات الجانبية» لفيلدْمان من الداخل ـ داخل البيت الأبيض ـ زادت من قلق جونسون لاحتمال قيام صراع يضرُّ بعلاقاته مع اللوبي الإسرائيلي[٢]، فإمكانية أن توفِّر الولايات المتحدة السلاح لأحد أعداء إسرائيل (كما كان الوصف للأردن آنذاك) قوَّت دعوة أشكول وإيبان ومايير، كلهم، لتوفير السلاح الأميركي مباشرة لإسرائيل[٣].

أبدوا جميعاً قلقهم من أن يحاول حسين وضع «قوات كبيرة» في الضفة الغربية،

---

(١) Telegram from embassy in Israel to Department of State, April 7, 1964, FRUS, 1964-68, 18:84-88.

(٢) Memo from Robert W. Komer of the National Security Council to McGeorge Bundy, Johnson's special assistant for national security affairs, Washington, DC, February 7, 1965, FRUS, 1964-68, 18:313.

(٣) Komer to Department of State, Tel Aviv, February 15, 1965, FRUS, 1964-68, 18:330.

ما يفرض عليهم ـ على الإسرائيليين ـ إعادة تموضع قوات تواجه مصر وسورية إلى حدود الأردن، وهم، أصلاً، لا يوافقون على مزيد من السلاح للأردن ما لم تُتخذ خطوات إضافية لتعزيز أمن إسرائيل. تبنّى (كومر) حجتهم هذه، وكتب لرئيسه في البيت الأبيض ما يلي: «إذا أرادت الولايات الأميركية أن تمنع العرب من مهاجمة إسرائيل، يجب أنْ نصْبح، نحن، الدولة **التي تُزَوِّدُ مباشرة إسرائيل بالسلاح**، وبهذه الطريقة فقط نحرم «ناصر» من انتصاره البسيكولوجي ـ النفساني ـ على بون في المدى القصير، ونقْنع العرب بأنهم لا يستطيعون التغلّب على إسرائيل في المدى الطويل»[١]. وأوْصَىٰ بأن تبدأ الولايات المتحدة بتسليم إسرائيل المدرعات المتطورة والحديثة للتعويض عن النقص الحاد بسبب انهيار الترتيبات مع ألمانيا الغربية. يجب مساعدة الأردن ولكن يجب ألّا يُعْطى المدرعات المتطورة.

كانت مشكلة جونسون الوحيدة، عند قبوله لهذه التوصية من كومر: كيف سيُقنع إسرائيل بأنه يجب أيضاً إعطاء الأردن بعض الأسلحة، فهاتفَ البيت الأبيض (أبي فيْنْبِرْغ) وسأله الرئيس: هل إن إسرائيل مستعدة أن تتعايَشَ مع إمكانية تحوُّل الأردن نحو الاتحاد السوفييتي لشراء السلاح الذي لم يَسْتَطِعْ الحصول عليه من الولايات المتحدة الأميركية؟ لذا على إسرائيل أن تتفهم بأننا «سنزوِّدكما كليكما» أو «إننا لن نزوّد أحداً»، فالقرار إذن عند أشْكُول. «أريد من أشكول أن يقول لي ماذا يريدني أن أفعل». يريد من أشكول المساعدة على موافقة «الناس هنا» على هذه الصفقة من الأسلحة: «ما احتاجه هو أن أكون قادراً على الحديث، بشكل خاص، بأن الحكومة الإسرائيلية تدعم ما نقوم به حتّى ولو لم تكن قادرة على التصفيق علناً، كما احتاج أن تساند تلك الحكومة أقوالي، وبدوره يحتاج رئيس الوزراء أشكول أن يكون قادراً على التصريح بأن حاجات أمن إسرائيل يمكن تأمينها بصورة وافية، وأن باستطاعة إسرائيل مواجهة المستقبل بثقة كبرى نتيجة الدعم القوي من أصدقائها»[٢].

علّق جونسون شروطاً أربعة لتزويد إسرائيل بالمدرعات. «**هذه جزء لا يتجزّأ من أي برنامج للتأمينات المتبادلة، ويجب اعتبارها حزمةً واحدة وقبولها هكذا كما هي.** أنا لا أقترح أن تأخذ إسرائيل ما تريده ثُم تُناقشنا بالباقي». أول شرط: هو أن تعطي إسرائيل «دعماً هادئاً لا لبس فيه» لبرنامج المساعدات للأردن، والثاني: المطلوب الإبقاء على سريّة مواضيع النقاش، والثالث: المطلوب من إسرائيل أن تعيد تأكيد

(١) Robert Komer to Lyndon Johnson, Washington, DC, February 16, 1965, FRUS, 1964-68, 18:334-36. All emphases are in the original documents.

(٢) Editorial note of Johnson-Feinberg conversation on February 20, 1965, FRUS, 1964-68, 18:341-42.

التزامها بعدم تصنيع أسلحة ذرية، والرابع: يبيِّن أن الولايات المتحدة الأميركية لا تقبل عمليات وقائية إسرائيلية ضد عمليات تحويل العرب للمياه، بل بدلاً عن ذلك يجب أن تحصل على موافقة إسرائيل على نقل المسألة إلى هيئة الأمم المتحدة. وكررت التعليمات أيضاً معارضة الولايات المتحدة لما سمّتْه إسرائيل، «العملية الوقائية» ضد الأردن. يجب أن يكون هناك توافق أفكار على مختلف النقاط، وإذا كان باستطاعة العقول الالتقاء، فإن «الولايات المتحدة ستختار مبيعات مباشرة على أساس شروط اعتماد مؤاتية»[١].

نشر الرئيس موافقته على تزويد إسرائيل المباشر بالسلاح في (٢٨) شباط ـ فبراير (١٩٦٥) وفي أواخر تموز ـ يوليو رُتِّبت الصفقة. ستحصل إسرائيل على (١١٠) مدرعات من نوع (M48-A2C) لتحل محل المدرعات التي لم تسلّمها لها ألمانيا، و(١٠٠) مدرعة (M48-A1) الأساسية لتوازي المدرعات المائة التي ستُباع للأردن، وصناديق العِدّة للتحويل ستُزوَّد لإعطاء المدرعات القديمة قوّة نار أكبر، بالإضافة إلى الذخيرة وقطع الغيار[٢]. ولقد خاب ظن الأردن لأنه أُعطي مدرعات أدنى درجة، ولكنه اسْتُرضِيَ بوعده أنه سيُسَلّم مدرعات من النوع المتطور في العام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨، ولكن شرط هذا التزوُّد بالسلاح أن على المَلك حسين أن يوافق على أن حكومته لن تضع المدرعات في الضفة الغربية. والآن تحول انتباه البلدان الثلاثة إلى الطائرات.

مناقصة طائرات (بْلوسكاي)

في مذكرة تفاهم وُقِّعَت في آذار ـ مارس، وافقت الولايات المتحدة الأميركية على تزويد إسرائيل بِعَدَدٍ من الطائرات المقاتلة (حُدِّد بعد ذلك بأربع وعشرين طائرة) تُعْتَبر أن لها قُدرة دفاعية. لم تُرد الولايات المتحدة، حتى ذلك الحين، من عدم تزويد إسرائيل أو الأردن بطائرات متطوِّرة «وهجومية بوضوح» لأن ذلك يُنبىء «بنهاية سياستنا في السلاح والتسليح»، والتي «رغم أنّها أصبحت باليةً ممزّقة» فقد كانت «العامل الأكبر في إبعادنا عن سباق التسلّح في الشرق الأدنى وحفظت الولايات المتحدة من الضرر السياسي الذي يَنتُج عن المبيعات العسكرية بدون حدود»[٣].

---

(١) Memo from Lyndon Johnson, February 21, 1965, FRUS, 1964-68, 18:343-46. Emphasis in the original.

(٢) In separate arrangements Israel was also taking delivery of Hundreds of British Centurion tanks.

(٣) Action memo from William J. Handley, Deputy Assistant Secretary of State for Near Eastern and South Asian Affairs, to Dean Rusk, Washington, DC, September 8, 1965, FRUS, 1964-68, 18:492-93.

في تشرين أوّل ـ أكتوبر، قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي (عيزر وايزمن) بالطلب الأول لطائرات (بْلُو سكاي) ـ ٢١٠ طائرات قاذفة مقاتلة ـ، وكان الجواب أن هذا العدد مستحيل التلْبية. كان إصرار (اللوبي) الإسرائيلي على طلبه لتزويد إسرائيل بطائرات متطوّرة ما أثار كومر وأغضبه، وربما أغلب كبار المستشارين في البيت الأبيض. في (١٢) كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٦٦ أرسل كومر رسالة لاذعة إلى جونْسون مفادها: كيف يأمل فيلْدْمان لقاءه في الأيام المقبلة، «ربما ليمرر شكْوى عن معاملتنا الهزيلة لإسرائيل... مثل هذه المناورة هي جزء من جهود إسرائيل للضغط علينا من أجل مزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية». هكذا كانت المعادلة في هذه المسيرة «وكذلك كان إيفاد فيلْدْمان وفِيْنْبِرْغ لاستعجالكم، وهكذا أجد فائدة في إبلاغ (فيلْدْمان) ليرسل جواباً بأننا ننكبح ونُلْجم، بصورة طبيعية، عندما تُخبرنا إسرائيل كيف يجب أن نُسيِّر أمورنا، وإذا كانت إسرائيل تتوقع منا المساعدة فإنه يجب أن تعلم بأن التعامل يجب أن يكون متكافئاً وباتجاهين»[١].

وانتهت المفاوضات بموافقة الولايات المتحدة على بيع إسرائيل (٢٤) طائرة (A4E Skyhawk) المهاجمة، مع حرية الاختيار لإسرائيل بشراء (٢٤) طائرة إضافية من نفس النوع، لاحقاً. ووافقت إسرائيل على بيع أميركا للأردن (٣٦) طائرة اعتراضية ومستعملة من النوع الأدنى F-104 أو F-105، ولكن عندما طالبت إسرائيل بأسلحة إضافية متطوّرة، عَرَّضت نفسها لمزيد من الأسئلة عن نواياها (الذرية)، ويتذكّر بعد ذلك (پول. هـ. نِتْزِه)، وكان حينها نائب وزير الدفاع، كيف عارض بيع الطائرات ما لم يكشفوا ماذا يفعلون في (ديمونا) وأنهم لا يعملون لإنتاج سلاح ذري. بعد ذلك جاء إلى مكتبي، فجأة هذا المدعو فينبرغ وقال مباشرة: «لا يمكنك أن تفعَلَ بنا هذا!» فأجَبْتُه: «بل لقد فَعَلْتُه...» فقال فينبرغ: «سأسعى لكي يُنقض رأيك»، وأتذكّر أنني طردته من مكتبي. وبعد ثلاثة أيام تلقيت هاتفاً من مكنمارا يقول لي: لقد «جاءته الأوامر ليقول لي غَيِّر رأيك ـ قرارك ـ وسلّم الطائرات ـ لإسرائيل ـ وهذا ما فَعَلْتُه... كان لِـ (فَيْنْبرغ) السلطة فمارسها. لقد تعجبتُ من موقف مكنمارا... هذا»[٢].

لقد نجحت الولايات المتّحدة باستخلاص التزام من إسرائيل «ألّاَ تكون البادئة في إدخال الأسلحة الذرية في المنطقة العربية ـ الإسرائيلية»[٣] ووافقت إسرائيل أيضاً

(١) Komer to Johnson, January 12, 1966, FRUS, 1964-68, 18:533.

(٢) Hersh, *Samson Option*, 108-9.

(٣) Memorandum of conversation, February 9, 1966, FRUS, 1964-68, 18-549-50.

على فتح مفاعل ديمونا أمام زيارات الولايات المتحدة الأميركية، وكانت أول زيارة خلال حكم الرئيس كِنيدي، ولكنها لم تسمح بمراقبة (ديمونا) على أساس أن الرقابة تشكِّل خرقاً لحقوق السيادة.

وصار التوازن العسكري في الشرق الأوسط الآن لصالح إسرائيل. وفي أول أيار ١٩٦٧ أكّد نائب وزير الخارجية الأميركية (نيكولاس كاتزنباخ) تقديرات المخابرات عندما أخبر جونسون: «إن لإسرائيل هامشاً آمناً من التفوق على أي مجموعة للقوات العربية التي قد تهاجمها، ومن المتوقع أن تعزِّزَ هذا التفوق، على الأقل، للسنوات الخمس المقبلة». ولم يتقدم العرب كثيراً من التنسيق العسكري ـ فيما بينهم ـ، ولم يُبدوا أية إشارة بأنهم مستعدون ليسارعوا دفاعاً أو لنجدة بعضهم البعض. «أضف إلى ذلك ـ قال كاتْزنْباخ ـ وقعت إسرائيل عقداً مع شركة (داسّو) الفرنسية لإحراز صواريخ بالستية أرض ـ أرض، قادرة على حمل رؤوس نووية. من ناحية أخرى فإن برنامج مصر لصواريخ أرض ـ أرض هو في حالة جمود في الواقع. أغلب العلماء الألمان الغربيين الذين كانوا يساعدون في هذا الميدان غادروا مصر، ولقد أوقفت التجارب الصاروخية في الجمهورية العربية المتحدة وعُلّق البرنامج، وفي مستواه الحالي من النشاط فإنه لن يكتمل بنجاح خلال العقد التالي»[١].

حروب المياه

في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩، فشل الوفد الصهيوني في محاولته ضم مصادر المياه في جنوب سورية إلى المناطق الفلسطينيّة تحت الانتداب، وبقيت المياه من أكثر المواضيع المثيرة للنزاع بين إسرائيل من جهة ولبنان وسورية والأردن من جهة أخرى، وما حاولت إسرائيل عمله في الخمسينات من القرن العشرين، هو بناء سدود تحويلية في الوقت الذي حاولت فيه منع الدول العربية الثلاث الأخرى من بناء سدودها التحويلية. عام ١٩٥٣ عيّن أيزنهاور (إيريك جونْستون) كوسيط، فوضع خطة للاستغلال المشترك للمياه المتدفقة من أعالي جنوب سورية إلى نهر الأردن، إلا أن الاقتراح فشل لرفض الدول العربية التعاون مع إسرائيل، ولرفض الأخيرة بدورها أن تضع مشاريع تنمية مصادر المياه تحت رقابة دولية. كان مشروع جونستون سيعطي إسرائيل (٤٠٪) من المياه بالمقارنة مع ٤٥٪ للأردن و١٥٪ لسورية ولبنان معاً، ولكن الإسرائيليين حسبوا أن بناءهم للسدود التحويلية الخاصة بهم قد يرفعون حصَتْهم المقدرة بـ ٤٠٠ ـ ٤٩٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً إلى (٥٥٠) مليون

(١) Katzenbach to Johnson, Washington, DC, May 1, 1967, FURS, 1964-68, 18:814-17.

متر مكعب[١].

إن أية آمال باقية في جَعْلِ العرب وإسرائيل يعملون سويّةً في خطّة مشتركة، قد تحطّمت بسبب الهجوم الإسرائيلي الشرس على سورية في كانون أول عام ١٩٥٥، وادعاء إسرائيل أنها استثيرت بسبب رفض الجنرال (إي.إل.إمْ بِرْنْز)، قائد عمليات الرقابة في الشرق الأوسط، هذا الهجوم، وحتى أن (آبا إيبان) نفسه أشار إلى أن الهجوم السوري هو طلقات (ادُّعي أنها أطلقت على قوارب صيد إسرائيلية) لم تسبب إلا أضراراً بسيطة ولم تحدث إصابات[٢]. أخيراً أعلنت إسرائيل عام ١٩٥٩ أنها ستُباشر في تنمية المعامل الوطنية لِنقل المياه من بحيرة طبريا (بحر الجليل).

في كانون الثاني ـ يناير ١٩٦٤، ومع قرب إتمام المعامل الإسرائيلية، ردّ الزعماء العرب بمشروع خاص بهم، بموجبه ستُنقل المياه من نهر الحاصباني، في جنوب لبنان، إلى نهر بانياس في سورية قبل تحويل المجرى المتكاثر إلى نهر اليرموك (أحد روافد نهر الأردن) لاستعمالها في الاردن. وحساسية السد التحويلي في بانياس حدثت له مضاعفات لقربه الشديد من المنطقة التي أعلنت منزوعة السلاح في اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ بين سورية وإسرائيل. لم يكن خط الهدنة حدوداً سياسية، والسيادة النهائية على تلك المنطقة هو موضع قرار يتخذ في وقت ما مستقبلاً، ولكن بما أن خط الهدنة وضع على الناحية الإسرائيلية لحدود ما قبل عام ١٩٤٧ بين سورية وفلسطين، فقد ادّعت إسرائيل أنه لها، وبدأت بإرسال تركتورات مصفحة للعمل في تلك الأرض فيما عمدت في الوقت نفسه إلى طرد المزارعين السوريين. واستمرت المواجهات على خط الهدنة طيلة عقد الستّينات، إلا أن كل محاولات إظهار القوة هذه (كما لاحظ باتْريك سيل)، كانَت إسرائيل تُصعِّدها من مركز قوة وسورية من مركز ضعف[٣].

كان قائد القوات الدولية لمراقبة الهدنة يعتقد أن إسرائيل تتعمَّد إثارة السوريين[٤]، ولكن لوم إسرائيل من قِبَل المراقبين الدوليين في الميدان لم يتْبعْه في كثير من الأحيان لومها في مجلس الأمن، وجَمْع النزاع على المياه، مع الاختراقات للمنطقة المنزوعة السلاح، ومع قيام حكومة سورية عام ١٩٦٦ ملتزمة بالنضال المسلح كطريق لتحرير فلسطين، كل ذلك حوّل خط الهدنة السوري ـ الإسرائيلي إلى أكثر المناطق المتفجّرة على الجبهة العربية.

(١) Stephens, *Nasser,* 444.
(٢) Love, *Suez,* 114.
(٣) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East* (London: I.B.Tauris, 1988), 125.
(٤) Ibid., 119.

الملاحظة الجديرة بالثناء كانت تلك التي ذكرها ليندون جونسون أمام أحد أصدقاء مؤسسة وايزمن للعلوم أثناء حفل في عام ١٩٦٤: «يجب ألّا تكون المياه أبداً سبباً في الحرب، بل يجب أن تكون قُوّة للسلام». وقد وضّح جونسون هذه الفكرة لاحقاً عندما قال لـ (أشْكُول): «إننا ندعم إسرائيل كُليّاً في موضوع مياه الأردن... نريد أن تحصل إسرائيل على مزيد من المياه، وسنساعد إسرائيل في هذا الموضوع، بكل ما نَسْتطيعه، ولقد أخبرنا الحكومات العربية بذلك. طبعاً ستأتينا بعض الردود القاسية من البلاد العربية كنتيجة لزيارتك لي، ولكني لست مهتماً بذلك. من المهم لكم وللولايات المتحدة الأميركية أن على الجميع أن يعلموا بأننا أصدقاء».

أحد الشروط لبيع الأسلحة لإسرائيل كان إلحاح جونسون على إسرائيل عدم مهاجمة المشاريع المائية العربية، ولكن الرسميين في وزارة الخارجية الأميركية، بدءاً بالوزير وما دونه، بقوا في شك من ذلك. كرّر (راسْك) بقوّة الموقف الرسمي للوزارة في رسالة لِـ (إڤريل هارّيمان) «من فضلك، تأكد من أن (أشْكول) يفهم أننا لا نَستطيع قبول فكرة أن نبدأ بمساعدة إسرائيل في تَسَلّحِها عندما نلحظ خطط إسرائيل للقيام بعمل عسكري استباقي بالنسبة لمياه نهر الأردن. نحن لن ندعم مثل هذا العمل الاستباقي»[١].

في الواقع لم يكن هناك إلا القليل لتهاجمه إسرائيل لأن العمل في ورشة بانياس كان بطيئاً، إذ كان عبارة عن تنظيف الأرض ووجود بضعة بولدوزيرات متوقفة عن العمل في المنطقة. ولكن، الآن، وقد أكْمَلَت إسرائيل مشروعها الخاص بتحويل النهر، كانت عازمة على إيقاف العرب من إنهاء مشاريعهم، في هذا المجال. ومتجاهلة الإنذارات الأميركية، بدأت تقصف بمدْفِعّيتها موقع بانياس ـ السوري ـ في (١٣) أيار عام ١٩٦٥. حاجج (أشكول) بأن قنابل إسرائيل «خدمت هدفها المفيد في إثبات قدرة إسرائيل على عرقلة عمليات التحويل ـ السورية ـ بتدابير لا ترقى لمستوى الحرب»[٢]. كان الهجوم إنذاراً للبنان، وما لم يوقف عمليات التحويل في الجزء اللبناني للمشروع فسيكون الهدف التالي للقصف.

في الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٦، دمرت إسرائيل، أخيراً، عمليات تحويل نهر بانياس، فتقدمت سورية بشكوى لمجلس الأمن بأن القاذفات والمقاتلات

---

(١) Dean Rusk to Averell Harriman, U.S. embassy, Tel Aviv, March 1, 1965, FRUS, 1964-68, 18:366-69.

(٢) Telegram from U.S. embassy in Israel, May 25, 1966, FRUS, 1964-68, 18:465-66.

الإسرائيلية «خرقت المجال الجوي لسورية وقصفت سبعة مواقع سورية تقع على أرض مشروع تحويل نهر الأردن، وأصابت معدات ميكانيكية وهندسية ودمّرت (بولدوزرات) بقنابل النابالم وجرحت تسعة رجال مدنيين وقتلت امرأة واحدة». ادعت إسرائيل بدورها أنها اسْتُثيرت بهجومات تخريبية، عبر خط الهدنة، من قبل عصابات الفلسطينيين في اليومين السابقين، وكان هذا كافياً لنجاتها من عقوبات مجلس الأمن. في حين تأسَّف مجلس الأمن للهجوم الإسرائيلي فإن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا رفضت كلها، مجتمعة، تأييد مشروع قرار يدين إسرائيل عندما عُرض على التصويت في آب ـ أغسْطُس.

إغارات وانتقامات

عام ١٩٥٦ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (١١١) في (١٩) كانون ثاني ـ يناير، يدين خروقات إسرائيل لاتفاقية الهدنة العامّة مع سورية «سواء كانت انتقامية أو لا». وفي نيسان ـ أبريل عام ١٩٦٢، أدان مجلس الأمن إسرائيل لخروقاتها الفاضحة للاتفاقية بهجماتها العسكرية يومي (١٦) و(١٧)، ولكن بوجود أفضل صديق لإسرائيل في البيت الأبيض بدأت مثل هذه الإدانات تقلّ وتتباعد رغم وجهة نظر مراقبي هيئة الأمم بأن إسرائيل تعمد بإرادتها لإثارة النزاع. ففي عام ١٩٦٦ أجبرت الهجمات البرية الإسرائيلية والمدفعية والغارات الجوية القرويين السوريين على مغادرة منازلهم في هضبة الجولان، وبلغ التوتر نفس المستوى من الحدة على الجبهة الأردنية أيضاً. وفي هجوم انتقامي، ادَّعت الحكومة الإسرائيلية أنه ردٌّ على ضربات الفدائيين من حركة فتح، دخلت القوات الإسرائيلية قريتين واقعتين على بعد كيلومتر من الحدود، داخل الأردن في (٢٩) و(٣٠) نيسان ـ أبريل ١٩٦٦، ودمّرت تسعة عشر بيتاً في قرية، وأربعة في الثانية وقتلت أحد عشر مزارعاً. وفي أول أيار ـ مايو، تبادلت القوات الإسرائيلية والأردنية إطلاق النار عبر خطوط الهدنة. وفي (٢٧ ـ ٢٨) أيار ـ مايو دخلت القوات الإسرائيلية إلى الأردن للمرة الثانية، وذلك في وقت اجتماع رؤساء وزراء الدول العربية في القاهرة ما جعل الحالة العامة أكثر تفجّراً برأي (دين رَاسْك) «بسبب هذا التوقيت»[(١)].

في آب ـ أغسطس (بعد شهْرٍ من تدمير سد التحويل في بانياس) أُسْقِطت طائرتان سوريّتان في معركة جوية حصلت بعد ما جنح قارب إسرائيلي للمراقبة على الضفة السورية من بحيرة طبريا. وفي السابع من تشرين ثاني عقد ناصر مع سورية اتفاقية

(١) Circular telegram from Department of State to certain posts, Washington, DC, May 28, 1965, FRUS, 1964-68, 18:466-67.

«دفاعية على أمل كبح السوريين وتعويق الإسرائيليين لإبراز صورته كزعيم عربي قوي مستعد للوقوف مع حقوقِ الفلسطينيين والعرب. وبعد ستّة أيام صَفعَتْه إسرائيل بهجومها على الأردن الذي وصف في إحدى مذكرات وكالة المخابرات المركزية: «بأنه أسوأ حادثة فردية منذ حرب السويس (العدوان الثلاثي)»[١].

القوّة التي اجتازت بها إسرائيل خطّ الهدنة كانت مؤلفة من فرقة مشاة مدعومة بالدبابات والمصفحات (وفيها دبابات باتون التي زودتها بها الولايات المتحدة الأميركية) والمدفعية الثقيلة، وكان لها تغطية جويّة من نفّاثات (الميراج)، أما الهدف فكان ثلاث قُرىً في منطقة الخليل: السموع والرفاعات والطواويني، التي منها جاءت هجمات أفراد المقاومة (الفدائيون) حسْب ادعاءات إسرائيل الذين عبروا خط الهدنة وقتلوا جنديين إسرائيليين. وخلال العملية العسكرية هذه قُتل خمسون أردنياً من الجنود والمدنيين ودُمّر مئة وخمسون منزلاً[٢] وانفجرت الاضطرابات في الضفة الغربية وعمّان، وحسب تعبير باتريك سيل: «رعايا الملك حسين من الفلسطينيين طالبوا بتغيير جذري في السياسة: ما المغزى من حماية إسرائيل بدل أن يُسمح للمقاومة بحرية التحرك والعمل، إذا كانت تُعاقب على هذا الموقف؟ لماذا يقف الأردن موقفاً شاذاً عن سورية ومصر ومنظمة التحرير؟ ولماذا هذا البرود في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي؟» ودفع هذا الاهتياج، بسبب الهجوم الإسرائيلي، الدول العربية «إلى حافة الهاوية»[٣].

في إسرائيل قال آبا إيبان، وزير الخارجية، إن العملية، بكل بساطة، «خرجت عن السيطرة» ويجب ألا تُعتبر مُقَدّمة للاجتياح[٤]. وبعث مكتب أشكول برسالة مقتضبة إلى واشنطن بأن الخطة الأساسية كانت فقط لتدمير أربعين منزلاً، ولكن العملية صارت «عنيفة بصورة غير متوقعة»، بسبب قدوم قوات الجيش العربي الأردني. وهاتف (كومر) «فَينْبِرْغ» لينقل الرسالة إلى تل أبيب بأن إسرائيل ذهبت شوطاً بعيداً، أي (زَادَتْها)، ومن المستحسَن أن توقف هذه العمليات[٥].

كان الإحباط ظاهراً في كل دوائر الإدارة الإسرائيلية. وخلال العامين المنصرمين قامت الولايات المتحدة بتغييرات كبيرة في سياستها وذلك بالموافقة على البيع مباشرة للدبابات والمدرعات والطائرات لإسرائيل. لقد طلبت من إسرائيل عدم

(١) CIA memo, November 18, 1966, FRUS, 1964-68, 18:666-68.
(٢) CIA estimates, November 18, 1966, FRUS, 1964-68, 18: 666-68.
(٣) Seale, *Asad*, 127.
(٤) Telegram from embassy in Israel to State, November 22, 1966, FRUS, 1964-68, 18:682.
(٥) Memo from Komer to Johnson, November 16, 1966, FRUS, 1964-68, 18:663-64.

مهاجمة مشروع التحويل النهري في بانياس، ولكن إسرائيل أقدمت على ذلك ودمرت المشروع، وتعدى الهجوم كل الحدود المقبولة. (وُولْت روسْتُو)، وهو الذي يتفهم عادة كل اهتمامات إسرائيل، كتب إلى (جونسون) «إن الهجوم بثلاثة آلاف جندي ودباباتهم وطائراتهم فاق بكثير كل الحدود بالنسبة للتحرشات ووجِّه إلى الهدف الخطأ»[١]. لقد أضعف الإسرائيليون مركز وموقف حسين «لقد حصلنا على موافقته الضمنية أن يَبْقى سلاحه خارج الضفة الغربية لنهر الأردن، ولقد حاول جاهداً وبإخلاص، اعتقال الإرهابيين... (ولَكن) استمرار هذا التعاون سيكون الآن مستحيلاً»[٢]. وينظر أعضاء مجلس الأمن القومي «لقد تركت إسرائيل بين أيدي الولايات المتحدة الأميركية فاتورة حساب هائلة، وستكون لنا كل المبرِّرات لقطع كل المساعدات لإسرائيل وذلك لتعويض هذه الفاتورة فقط»[٣].

في مجلس الأمن أظهرت الولايات المتحدة غضبها أيضاً بالتصويت، في (٢٥) تشرين الثاني مع كل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن للقرار (٢٢٨) الذي يُدين إسرائيل على عمل عسكري كبير الحجم مخطط له بدقة يخرق دستور هيئة الأمم المتحدة واتّفاق الهدنة مع الأردن[٤]. ورغم ذلك، بعد أربعة أيام فقط، أسقطت المقاتلات الإسرائيلية طائرتي (ميغ ـ ١٩) مصريتين، على خطّ الهدنة في سيناء. وكتب (كاتْزنباخ) إلى سفارة الولايات المتحدة في تل أبيب: «في الوقت الذي نحن فيه غير قادرين على قبول أو رفض رواية إسرائيل للمعركة الجوية، ولَسْنا أيضاً متأكدين من أن سلوك إسرائيل هو بريء كما تدَّعي، فمن الصعب علينا فَهْم كيف أن الطائرة المدمَّرة فوق إسرائيل، كما ادّعي، تسقط في الجمهورية العربية المتحدة»[٥]. يجب ألّا يُسْمح للإسرائيليين بالاعتقاد «أنهم يستطيعون ممارسة نمَطهم من السياسة الواقعية مع الدول العربية المجاورة في هذا المنعطف الخطير من دون أن يجذبوا انتباه الحكومة الأميركية وإثارة الشكوك فيما يعلنونه من نِيّاتٍ سلميّة».

لقد دلت هذه الملاحظات على غضبٍ من عملٍ معيّنٍ وليس من سياسةٍ عامة، ففي كل المسائل الكبرى كان لدىٰ الولايات المتحدة وإسرائيل تماثل في الرأي

---

(١) In Michael B. Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middel East* (New York: Oxford University Press, 2002), 33, the number of Israeli troops is put at four hundred.

(٢) Rostow to Johnson, November 15, 1966, FRUS, 1964-68, 18:658-60.

(٣) Memo from W. Howard Wriggins and Harold B. Saunders, of the National Security Council, to Rostow, the president's special assistant, on November 16, 1966, FRUS, 1964-68, 18:664-66.

(٤) UN Security Council, S/RES/228, November 25, 1966.

(٥) Katzenbach to U.S. embassy, Tel Aviv, November 30, FRUS, 1964-68, 18:693-94.

والموقف، وخلافاتهم تنحصر فقط في التوقيت وأسلوب العمل. وفي بدايات عام ١٩٦٦ لم يَحْظَ أي بلد بالقدر الكبير من الاهتمام كما حَظيت سورية حيث كان الجناح الراديكالي لحزب البعث مشغولاً بالمرحلة الأخيرة للصراع على السلطة الذي بدأ بعد انهيار الوحدة مع مصر (عبر تشكيل الجمهورية العربية المتحدة) عام ١٩٦١، وأي نتيجة لهذا الصراع يمكن أن تكون مرضية في واشنطن أوْ تل أبيب. والسؤال الوحيد كان: ما مدىٰ راديكالية الفريق الذي سينتصر، لذا عندما مرَّرت إسرائيل الرسالة إلى واشنطن أن صَبْرها مع سورية قد نفد إلى حد ما، كان الرد الأميركي متعاطفاً ومؤيداً[١]. وسبب الحالة المستمرة في السوء على خطّ الهدنة كان هو نفس المزيج السابق: السوريون يشكون من أن إسرائيل تستثمر ـ زراعياً ـ المناطق المنزوعة السلاح باستعمالها للتراكتورات المصفحة، وتزعج وتطرد المزارعين العرب وتقصف المواقع العسكرية السورية، يقابلها اتهام إسرائيل لسورية بالتخريب وزرع الألغام وتسلّل «الإرهابيين» عبْر خط الهدنة. وكالعادة، تختار الولايات المتحدة دَعْم الموقف الإسرائيلي «لقد أوصينا السفير (سْميث) أن يُخبر السوريين بأننا نعتقد أن إسرائيل هي على أهبة الهجوم ولا يستطيعون الاعتماد علينا في لَجْم إسرائيل». هذا ما قاله (روستو) لجونسون في السادس عشر من كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٦٦[٢].

وفي شباط ـ فبراير، اشتدت خطوط المعركة نتيجة الانقلاب الذي جاء باليساريين، جناح الماركسيين الجدد في حزب البعث، وهم أصدقاء الاتحاد السوفييتي بنظر الأميركان، إلى السلطة في دمشق، ووافقت سورية على اجتماع عاجل للجنة المختلطة الإسرائيلية السورية للهدنة غير أنها، بالأحرى، أرادت أن تبحث ما اعتبرته السبب الأساسي للتوتر على الحدود، وهو «دخول إسرائيل المنطقة المنزوعة السلاح لاستغلالها زراعياً»، وليس الأعراض المتمثلة بوابل من المدفعية والمبارزات الجويّة. كان رَفْض إسرائيل التعاون مع لجنة الهدنة منذ العام ١٩٥١ قد جعل اللجنة معطلة عن العمل، ولكن بهذه المناسبة قبلت إسرائيل حضور الجلسة الطارئة فيما رفضت قبول أي سؤال عن (حقّها) في الأرض داخل المنطقة المنزوعة السلاح.

واجتمعت اللجنة ثلاث مرات قبل أن تنتهي المباحثات إلى طريق مسدود، حتّى بدون البحث في حقوق الاستغلال الزراعي، لأن الطرفين ألَحّا أوّلاً «على البحث

(١) Rostow's memo to Johnson, January 16, 1967, based on an informal message from Eshkol, FRUS, 1964-68, 18:742.

(٢) Rostow to Johnson, January 16, 1966, FRUS, 1964-68, 18:742-43.

في مواضيع أوسع»[1].

وفي السابع من نيسان ١٩٦٧، دُفع الشرق الأوسط إلى حدّ حرب أخرى عندما بدأ تراكتور مصفح إسرائيلي الفلاحة في أرض منزوعة السلاح على شواطىء بحيرة طبريا، فرد السوريون بنيران المدفعية والمورتر، وحدثت معركة دامت طيلة اليوم تقريباً، وفشلت محاولة اللجنة المختلطة للهدنة في إيقاف إطلاق النار، عندما رفضت إسرائيل أن تلزم نفسَها بالتوقف عن إرسال التراكتورات المصفحة إلى المنطقة المنزوعة السلاح، ثم توسَّع القتال ليشمل معركة جوية أُسقطت خلالها ست طائرات (ميغ ـ 21s) سورية (اثنتان منها سقطتا فوق القنيطرة وأربع قرب دمشق) عندما حاولت اعتراض الطائرات الإسرائيلية، وقتل أربعة عشر مدنيّاً في قرية واحدة قَبْل أن تُنهي الطائرات الإسرائيلية العملية بالتحليق، منتصرة، فوق العاصمة السورية دمشق.

التعاون الذري ـ النووي ـ

كان الموضوع النووي مركزيّاً بالنسبة لنقاشات الأمن كله قبل انْدلاع الحرب في حزيران ـ يونيو ١٩٦٧. لقد شرعت إسرائيل في تنمية القدرة النوويّة منذ إقامة الدولة: فترسّبات البوتاسيوم في النقب التي تنتج اليورانيوم كانت معروفة من قبل، وربما كانت، في أغلب الاحتمالات، سبباً إضافياً قويّاً للقيادة الصهيونية التي حاولت بشدة، عبْر (اللوبي)، أن تجعل النقب داخل حدود الدولة اليهودية منذ البداية. حسب وايزمن، فإن المصادر المعدنية في النقب تضم حوالي مليون طن من خامة الحديد والكروم والپوتاس والبترول بكميات غير محدّدة، و«رُبّما اليورانيوم»[2]، وحتى أن (بن غوريون) في ذلك الحين كان يُفتّش عن علماء يهود يستطيعون «إمّا توسيع وتكبير قُدرة القتل الجماعي أوْ المداواة الجماعيّة»[3].

بدأ العلماء في مؤسسة وايزمن في (رُحبوت) برنامج تنمْية قدرة نووية رأساً بعد تأسيس دولة إسرائيل، مستخرجين كميات صغيرة من اليورانيوم من ترسُّبات الفوسفات في النقب. وعام ١٩٥٢ أُسّسَت ـ رسمياً ـ لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية تحت رعاية وزارة الدفاع. وفي السنة التالية وقعت إسرائيل اتفاقية تعاون نووية مع فرنسا التي سمحت للإسرائيليين الإطلاع على المعلومات والتجهيزات الفرنسية، وأُعطيت فرنسا بالمقابل حق استعمال التقنيات الإسرائيلية في معالجة فلذات

---

(١) *Yearbook of the United Nations, 1967* (New York: Office of Public Information, New York, 1969), 158, 164.

(٢) McDonald, *My Mission in Israel,* 116.

(٣) Avner Cohen, *Israel and the Bomb* (New York: Columbia University Press, 1998), 11.

اليورانيوم الخفيف الدرجة وإنتاج الماء الثقيل[1]. وعام ١٩٥٥ وقعت الولايات المتحدة الأميركية اتفاقية مع إسرائيل في إطار برنامج أيزنهاور «الذرّة من أجل السلام»، ففتحت كل التسهيلات والمعامل الذرية لتقنيي إسرائيل وسمحت بنقل المعلومات الذرية إلى إسرائيل عبر توفير آلاف التقارير البحثية لتنمية الذرّة. إضافة إلى ذلك، وافقت الولايات المتحدة الأميركية على تزويد الإسرائيليين بمفاعل نووي صغير وكميات قليلة من اليورانيوم المخصَّب.

المكان الذي اختير لبناء المعامل الذرية كان (ناحال سُورِك) بالقرب من مؤسسة وايزمن جنوب تل أبيب. بدأ البناء عام ١٩٥٨ وانتهى في أيار ١٩٦٠، ولكن في هذا التاريخ كان لإسرائيل مجازفة ذرية ثانية لم تعلم عنها الولايات المتحدة شيئاً. فإبّان حرب السويس ـ العدوان الثلاثي ـ تقدّمت فرنسا لمساعدة إسرائيل في بناء مفاعل نووي ثانٍ أكبر، على أساس تفاهم بين الدولتين أن لا يُستعمل هذا المفاعل لإنتاج أسلحة نووية، فَقُبِلَ العرض الفرنسي، وفي عام ١٩٥٧ قررت الحكومة إقامة المفاعل في المدينة ـ الحديثة الإنشاء ـ ديمونا القريبة من النقب (ومعنى ديمونا بالعبرية: الجنوب) على بعد ستةٍ وثلاثين كيلومتراً جنوب بئر السبع.

بدأت الإنشاءات عام ١٩٥٨ تحت الرقابة الفنيّة للمهندسين والتقنيين الفرنسيين على الحفريات وأعمال البناء. وقُبل العلماء والتقنيون الإسرائيليون في المؤسسات والمنشئات الذرية الفرنسية ليكتسبوا المهارات التي يحتاجونها لإدارة منشآتهم الخاصة. وفي عام ١٩٦١ زوّدت فرنسا إسرائيل بـ (٨٥) طنّاً من «الكاتو الأصفر» Yellow Cake، و(٢٠) طناً من الماء الثقيل زودتهم بها بريطانيا عن طريق النروج[2]. كان الرسميون الإسرائيليون والفرنسيون يعلنون أن ما يُبنىٰ هو مَصْنَع لتحلية المياه المالحة اللازمة لجَعْل النقب واحة خضراء، وأكدت إسرائيل لفرنسا أنها لن تصْنع أسلحة ذرية في (ديمونا)، وقطعت الشكوك الأميركية بتوصيف معمل ديمونا بأنه «معمل نسيج» ثم بأنه مُخْتَبر أبحاث لعلم المعادن[3].

تدريجياً عرفت الولايات المتحدة الأميركية ما يجري في (ديمونا)، ومع الدلائل التي سرعان ما وصلت لدرجة لا يصبح معها مجرد الإنكار شيئاً معقولاً، اعترف (بن غوريون) ببعض الحقيقة في حديثة للكنيست في (٢١) كانون أول عام ١٩٦٠. أقامت إسرائيل في بئر السبع «مؤسسة علمية للأبحاث بمسائل المناطق القاحلة ـ الجافة ـ

---

(١) Fuad Jabber, *Israel and Nuclear Weapons: Present Options and Future Strategies* (London: Chatto and Windus, 1971), 22.

(٢) See «UK Covered up Israeli Nuke Deal,» BBC News Online, December 10, 2005.

(٣) A. Cohen, *Israel and the Bomb,* 74, 85.

والنباتات الصحراوية»، وهي أيضاً في سياق «بناء مفاعل نووي للأبحاث بقُدرة (٢٤٠٠٠) كيلوات حراريّة سيساعد في حاجات الزراعة والصناعة والصحة والعلوم»، ولقد خُطّط له ليكون «بصورة حصرية للأغراض السلمية» والتقارير عن أن إسرائيل تنتج أسلحة ذرية هي «أكاذيب جاهلة متعمّدة»[١].

عام ١٩٦١، عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي جلسة سرية لبحث موضوع (ديمونا) «أظن أن الإسرائيليين كذبوا علينا، مثل لصوص الأحصنة، في هذا الموضوع». هذا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ: السيناتور بورك هيكنلوبر، وختم قائلاً: «لقد حرَّفوا كل شيء وقدَّموا صورة خاطئة وزوّروا الحقائق»[٢]. في الثامن عشر من مايو ـ أيار عام ١٩٦١ زار العلماء الأميركان ديمونا ولم يسمح لهم برؤية أي شيء يُمكن أن يكشف الهدف الحقيقي للمفاعل. وعندما قابل (بن غوريون) كنيدي في فندق (والدورف) بنيويورك، بعد اثني عشر يوماً، استمر في الخداع، «مدّعياً أن ديمونا الآن طُوّرت لتوفير القدرة النووية لتحلية المياه، وأما هدفها الوحيد، في الوقت الحاضر، فهو السلام»[٣].

لم «يقبض» كنيدي هذا الخداع، إذْ قال لأحد أصدقائه «إن الإسرائيليين أولاد الكلْبة يكذبون علي باستمرار عن قدراتهم النووية»[٤]. في أيار ١٩٦٣، وبعد القرار بتزويد إسرائيل بصَوَاريخ (هُوْك) أرسل إلى (بن غوريون) رسالة شديدة اللهجة: «هذا الالتزام وهذا الدعم سيتعرّضان لخطر جدّي بنظر الرأي العام في هذا البلد وفي الغرب بعامّة، إذا ما ظُن أن هذه الحكومة غير قادرة على الحصول على معلومات موثوقة في موضوع هام جداً للسلام كمحاولات وجهود إسرائيل في الميدان النووي»[٥]. وفي الرد عليه، كرّر بن غوريون التأكيد الذي قدّمه سابقاً، بأن تنمية ديمونا هي لأهداف سلمية، ووافق على السماح بزيارات سنوية للمفاعل ولكن ليس على أسس مُرْضيَةٍ للأميركان. فأرسلت رسالة شديدة تالية من كنيدي في (١٥) حزيران، ولكن بن غوريون كان قد استقال قبل استلام الرسالة[٦]، والتعامل مع الأميركان في المسألةِ النووية أصبح بعد ذلك مشكلة (ليڤي أشكول).

بقيت إسرائيل على موقفها الثابت في مواجهة الضغط الأميركي لكي تفتح مفاعلاتها الذرية أمام اللجنة الدولية للطاقة الذرية للرقابة، ولكن زيارات العلماء الأميركان استمرت، وما عُرض عليهم خلال الزيارة لـ (ديمونا)، حَسْب ما ذكر

(١) A. Cohen, *Israel and the Bomb,* 91.
(٢) Neff, *Fallen Pillars,* 171.
(٣) A. Cohen, *Israel and the Bomb,* 110.
(٤) Hersh, *Samson Option,* 117.
(٥) Bass, *Support Any Friend,* 216.
(٦) Ibid., 220.

(سَيْمور هِرْش)، لم يكن إلا قرية بوتمكين[1] الذرية في شمال النقب. ولكن المشروع الإسرائيلي المؤسس على خطط زودهم بها الفرنسيون، كان ببساطة عبارة عن غرفة مراقبة زائفة بُنيت في ديمونا، مزودة بجداول ولوحات مزوّرة ومقاييس موجهة بالحاسوب، وقد بدا أنه عيارات للإنتاج الحراري لمفاعل من قياس (٢٤) ميغاوات (كما ادعت إسرائيل أن هذه هي ديمونا) في غرفة الكونترول الزائفة (غرفة التحكم والمراقبة والتوجيه)[2].

وفي ناحية مستورة خارج غرفة التحكم الزائفة، كان الإسرائيليون يراقبون المراقبين الأميركان ويتأكدون من أن جداول التحكم تعمل بالمستوى المطلوب. فلم يسمح الإسرائيليون للمفتّشين الأميركان بدخول غرفة المفاعل «من أجل سلامتهم» وحَسْب (أَبي فينبِرْغ) «كان بعض مَهَامّي في وظيفتي أن أخبرهم مُسْبقاً أن كندي يلح في ذلك» (أي المراقبة) لذا قدموا له وظيفة شيطانية[3].

أخبرت وكالة المخابرات المركزية ـ CIA ـ كِنِدي أنه من المحتمل أن تستجيب إسرائيل في ديمونا لما طُلِب منها في آخر عام ١٩٦٣ أو بداية ١٩٦٤. ولكن في إبريل ـ نيسان عام ١٩٦٤ استنتج (فِلْدمان) و(وُلْوِرْث بربور) أن ليس هناك من أمل، في الواقع، في إقناع الإسرائيليين بالتوقف عن تطوير وإنتاج الصواريخ، إلا أنّ محاولات كندي لِكَبْحِ إسرائيل في برنامجها النووي استمرت حتى السَنَوات النهائية من حُكْم إدارة جونْسون. «التعتيم» المحسوب كان الأسلوب الذي اتّبعه الإسرائيليون لتضليل الأميركان أطول مدّة ممكنة. وفي اجتماع مع شيمون بيريز، شكا (كومر) من الأسلوب «السري والمتهرّب» الذي اتّبَعَتْهُ إسرائيل في الرد على الأسئلة الأميركية عن تنمية الصواريخ وعن ديمونا ما «أثار حتماً الشكوك من ناحِيَتِنا. وحين يتدخل رئيس الولايات المتحدة الأميركية شخصيّاً وتكراراً ليحصل على التأكيدات الضرورية، فإن ذلك يشكل أمراً سلبي النتائج؛ ما جعلنا نشعر أن لدى إسرائيل في الواقع شيئاً تخفيه». أراد الأميركان التفتيش كل ستة أشهر ولوقت كافٍ (لمدّة يومين على الأقل) من أجل أن يقوم (الزوّار) بعملهم. وأخيراً قبل الإسرائيليون (بزيارةٍ) متأخّرة في الثلاثين من كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٦٥، ولكن بما أن العلماء الأميركان كانوا قادرين فقط على تمضية عشر ساعات فقط في ديمونا، فقد كان ما وجدوه غير كاف للاستنتاج، ولم يخفف أبداً من الشكوك بأن الإسرائيليين يُطوِّرون سِرّاً أسلحة ذرية.

(١) *Potemkin village* is the name given to the false village reportedly constructed to impress the Empress Catherine during her visit to the Crimea in 1787. They were the inspiration of Grigory Potemkin, one of Catherine's most able ministers.

(٢) Hersh, *Samson Options,* 111.

(٣) Ibid.

كان رئيس الولايات المتحدة الأميركية ذاته الذي قَوّض محاولات ربط إسرائيل بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقد حاججت وزارة الخارجية أنه: إذا أرادت إسرائيل دبابات أميركية فيجب أن تكون مستعدّة، بالمقابل، لقبول الرقابة الدولية لبرنامجها النووي. ويبدو أن الرئيس كان موافقاً على ذلك.

«نظراً لتقوية منا لأمن إسرائيل بالأعمال التي نعتزم القيام بها، نرغب تكراراً ثابتاً لنيات إسرائيل بعدم تطويرها لأسلحة ذرية، ونُصدّق على ذلك بقبول الإجراءات الوقائية للجنة الدولية للطاقة الذرية مُطبّقة على كل مراكز مفاعلاتها الذرية»، ومع ذلك «إذا تسلمنا التعهّد... فأنا لا ألحّ على قبولها لرقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية الآن»[١]. لذا لم يكن على إسرائيل أن تفعل شيئاً سوى القول بأنها لن تطوّر أسلحة نووية، وهذا ما فعلتْه بلغة وأسلوب فيه من الإبهام ما يجعل التزامها ليس التزاماً على الإطلاق، ورغم ذلك استمرت وزارة الخارجية الأميركية في محاولاتها. وعندما ذهب (هاريمان) إلى تل أبيب في آذار، وَجّهَهُ (رَاسْك) للتأكيد على أن «الولايات المتحدة الأميركية لن تستطيع تحمّل أي (مغازلة) (Flirtation) ـ إسرائيلية ـ مع الأسلحة الذرية. وفي الأمور النووية فإن الولايات المتحدة الأميركية قديمة قِدَمَ Methusaleh و(دَمُها بارد) تماماً فيما يتعلّق بمصالحها الحيوية. سنقاوم بكل المصادر التي هي في إمرتنا، نَشْر الأسلحة الذرية في الشرق الأدنى. سنحاول إيجاد أساليب لِجَلْب الجمهورية العربية المتحدة في إطار اللجنة الدولية للطاقة الذرية والإجراءات الوقائية للجنة، ولكن يجب ألا يحدث أي سوء تفاهم بيننا وبين إسرائيل فيما يتعلق بوجهة نظرنا لاكْتسابها أو حصولها على مثل هذه الأسلحة»[٢].

وفي محادثاته مع (هاريمان) كرّر (أشْكول) التأكيدات السابقة من أن إسرائيل «لا (تغازل) الأسلحة الذرية». وفيما سمح للإبهام معلقاً في الهواء، أضاف الملحق أن الإسرائيليين لا يريدون إلزام أنفسهم بصورة لا رجعة عنها، على الأقل إلى أن يعرفوا النوايا المصرية، في هذا المجال»[٣] والسؤال المطروح عن ماذا قد تفعله مصر؟ ـ ربما تصْنيع «قنْبلة نفايات» إشعاعية ـ يبقى هو الموضوع لتحويل الانتباه عمّا تفعله إسرائيل في الواقع[٤].

(١) Johnson to Harriman and Komer, Washington, DC, February 21, 1965, FRUS, 1964-68, 18:343-46.

(٢) Rusk to Harriman, March 1, 1965, FRUS, 1964-68, 18:368.

(٣) Telegram from U.S. embassy in Israel to Department of State, March 1, 1965, FRUS, 1964-68, 18: 369.

(٤) Memo from Director of Office of Near Eastern Affairs (Davies) to assistant secretary of state for Near Eastern and South Asian (Talbot), March 5, 1965, FRUS, 1964- 68, 18:382.

التحرّك نحو الانتاج

في هذا الوقت (بدايات آذار ـ مارس ١٩٦٥)، توصل مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى في نظارة الخارجية الأميركية (رُوْدجِر. پ. دِيْڤيس) إلى استنتاج أن إسرائيل تطوّر أسلحة ذرية. ونقل عن الملحق العلمي في سفارتهم بتل أبيب «أنه قد حسب أن التاريخ المستهدف للحصول على قدرات سلاح نووي في إسرائيل هو في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩». «فلقد اكتشف معلومات أن إسرائيل قد اكتسبت عِلْمَ كيفية إنتاج معدن البلوتونيوم، وليس هناك حاجة لمعامل محلية لإنتاج كمية كبيرة من خامات هذا المعدن لأن الأرجنتين كانت المصدر المستعد لتأمين ذلك»[١].

ويعتقد الملحق العلمي إن أجزاء من المعامل في ديمونا قد رُشّت، عمداً، بمادة مكافحة «حشرة العت»، وذلك لتضليل العلماء الأميركان خلال زيارتهم الأخيرة. ولقد استنتج، مع آخرين في السفارة، أن علماء إسرائيل يُحضّرون «كل العناصر اللازمة لإنتاج سلاح ذري وتركوا تجميعها للحظة الأخيرة». «تصْنيع الأسلحة من دون التحرك نحو إنتاجها أعطى إسرائيل أساساً مرناً للاختيار»[٢].

أقرّ (برْبُور) بأنه غير مقتنع بأن إسرائيل تُطوّر أسلحة نووية، وحاجج ضد ممارسة ضغوط على (أشكول) لمزيد من الرقابة، فالمشكلات السياسية الأخرى تضغط عليه بما فيه الكفاية[٣].

ومذكرة التفاهم التي وُقّعتْ في الحادي عشر من آذار ـ مارس في موضوع مبيعات الأسلحة، وضعت الصيغة التي على إسرائيل إعادة اتباعها في مسألة تنمية أسلحة ذرية. «أعادت حكومة إسرائيل تأكيداتها أنها لن تكون الدولة الأولى التي ستُدخل الأسلحة النووية في المنطقة العربية الإسرائيلية»[٤]. وفي مذكرة لـ (دين راسك) في العاشر من أيار ـ مايو، ذكّر فيها (جونسون) بأن (أشكول) قد أضاف بعد ذلك بيانه بأن إسرائيل «لن تستطيع أن تُقسِمَ مقدّماً وإلى الأبد بعدم تطوير أسلحة نووية»، في غياب ضمانات أمنية ملزمة كان الرئيس كنيدي قد أكّد أنه لا يقدر ولا يجب منحها. ولقد انزعج (راسك) بصورة ظاهرة من «الاستراتيجية الإسرائيلية»، وقال للرئيس إنه من الطريقة التي خُدعت بها الولايات المتحدة بصورة متعمدّة بالنسبة لـ (ديمونا) فإننا «يجب أن نَسْتَنتج أن إسرائيل تنوي اتخاذ القرار في إنتاج أسلحة نووية من دون

---

(١) FRUS, 1964-68, 18:382.

(٢) For reference to more detailed discussion of the status of the Dimona reactor, see FRUS, 1964-68, 18:383n.

(٣) بعد تقاعده، أصبح Barbour مدير بنك (ليومي) الإسرائيلي.

(٤) Embassy in Israel to State, March 11, 1965, FRUS, 1964-68, 18:398-99.

استشارتنا. والرسميون الإسرائيليون الأدنى رتبة يتحدثون بصراحة عن استراتيجية إسرائيل تجاه الجمهورية العربية المتحدة: أ ـ صواريخ أرض ـ أرض موجهة نحو دلتا النيل. ب ـ القدرة على ضرب سدّ أسوان وإطلاق المياه التي وراءه». وضرب وتدمير سد أسوان يحتاج رأساً نووياً، إذ لا يمكن الاعتماد على الغارات الجوية والمتفجرات العالية الدرجة للقيام بالمهمة. والعالم كله يعرف قدرة إسرائيل النووية، وفي الحقيقة فإننا نملك الرافعة المؤثرة على إسرائيل بسبب علاقاتنا الخاصة بها [كذا]». «وطالما أن مفاعل (ديمونا) يعمل بدون أية إجراءات وقائية معلنة، فإن مصداقية جهودنا لمنع انتشار الأسلحة النووية عالمياً تبقىٰ من المشكوك فيها»، فإن (ديمونا) تعرّض مصداقية الولايات المتحدة للخطر في موضوع عدم انتشار الأسلحة النووية.

قبلت إسرائيل الإجراءات الوقائية للجنة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لمفاعلها الصغير، ويجب أن نتوقع قبولها لذلك في جميع منشآتها النووية. «يجب العمل بسرعة كبيرة بالنسبة لهذا الموضوع نظراً للإشارات التي نتلقّاها من إسرائيل، لذا أظن أن هذا أمر يجب أن نكون قادرين على الإمساك به بحزم وبدون إبطاء»[١].

وفي رسالة لِـ (أشْكول) في الحادي والعشرين من أيار ـ مايو، تابع جونسون مرة أخرى هذا الموضوع بالطلب إلى إسرائيل وَضْعَ ديمونا تحت رقابة وشروط اللجنة الدولية للطاقة الذرية، وتصبح إسرائيل آمنة، مع العلم بما لديها من تفوق عسكري على العرب و«التأكيدات الثابتة للدعم الأميركي ضد أي عدوان»، والقبول الطوعي لرقابة وشروط اللجنة الدولية للطاقة الذرية يزيل أي تهديد بحرب نووية في الشرق الأوسط، ويُشجع الآخرين على القبول بنفس الشروط الرقابيّة ويخفف من التوترات الإقليمية[٢]. ومع ذلك، لأن (أشكول) كان لديه انتخابات برلمانية قادمة في تشرين الثاني ـ نوفمبر، فقد وافق جونسون على تأجيل الزيارات نصف السنوية إلى ديمونا التي كانت مقررة في آخر تموز ـ يوليو، وأخيراً سمح بها للمنشآت النووية الإسرائيلية ما بين (٣١) آذار و(٤) نيسان من السنة المقبلة، حيث جاء وفد مؤلف من ثلاثة أعضاء أميركان مختصين بالذرة وأعطى إسرائيل شهادة بيضاء على خُلُوِّها من الأسلحة الذرية وعدم إنتاجها لها. لم يجدوا أي دليل لصناعتها ولا حتى النيّة لإنتاجها أو انتاج مواد نووية لتركيبها. كانت هناك إمكانية خداع مقصود للزائرين: «ولكن أعضاء الوفد ـ من العلماء ـ لم يعتقدوا بوجود مثل هذا الخداع»[٣]، وهذا

(١) Memo from Rusk to Johnson, May 1, 1965, FRUS, 1964-68. 18:454-56. Emphases in original.

(٢) Johnson to Eshkol, May 21, 1965, FRUS, 1964-68, 18:463-64.

(٣) Memo from Director of Defense Intelligence Agency to Secretary of Defense, May 4, 1966, FRUS, 1964-68, 18:582-83.

يبدو مناقضاً لرأي (أفنِر كُوهِن) بأنه فيما اعتقد الإسرائيليون أن الأميركان لم يشاهدوا أكثر ممّا كان ضرورياً جدّاً مشاهدته، خلال زيارتهم، «فإن الإيحاء بأنهم خُدعوا بالاعتقاد أن (ديمونا) كانت فقط مُنشأةً للسلام، هو أمر غير دقيق وغير صحيح»[١].

في الثالث والعشرين من شباط ـ فبراير ١٩٦٧، خَمّنَ (راسْك) أن إسرائيل «قد تكون قريبة جدّاً من الحصول على سلاح نَوَوِيّ أقرب مما افترضنا»[٢]، وداخل وزارة الخارجية الأميركية استنتجَت تقارير المخابرات أن إسرائيل قد تكون قادرة على تجميع وتصْنيع سلاح نووي خِلالَ ستة إلى ثمانية أسابيع. وجرت محاولة جديدة لربط المساعدات الاقتصادية والعسكرية بتأكيد واضح ـ غير مبهم ـ من قبل إسرائيل أنها لن تصنع أسلحة نووية وأنها تفتح مُنْشآتها لمراقبة اللجنة الدولية للطاقة الذرية. وفي نيسان، نصح روستو الرئيس جونسون بتأخير صفقة المساعدات الحالية كوسيلة للضغط على إسرائيل لكي توقع اتفاقية عدم انتشار الأسلحة الذرية (والتي كانت معروضة للتوقيع في الأوَّل من تموز عام ١٩٦٨):

بمقاييس سياسة خارجية صِرْفة، يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء الآن لنشير إلى مدى الجدّية التي ننظر بها إلى هذا الموضوع. لقد تحقّقتُ أنه يثير معضلة داخلية، ولكن علي أن أفكّر أن الجالية اليهودية نفسها، بميولها الليبرالية، ستكون منجذبة بشدة إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي. إسرائيل لم تنظر مثلنا أبداً إلى نواياها النووية، ولدى جماعة مخابراتنا دلائل متفرقة ـ ولكنها حتى الآن غير مؤكدة ـ بأن إسرائيل بهدوء، ولكن باستمرار، تضع نفسها في حالة استعداد لإنتاج أسلحة نووية في فترة قصيرة جدّاً. ونعلم أيضاً أن إسرائيل تستثمر بكميات كبيرة في صواريخ أرض ـ أرض فرنسية الصُنع مُصمَّمة لحمل رؤوس نووية. ويجب أن أؤكد هنا أننا لا نعرف بدقّة ماذا تفعل إسرائيل ولا موقعها من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكننا نعلم ما يكفي لنكون قلقين بشكل جدّي[٣].

في الأول من أيار، قال نائب وزير الخارجية (كاتْزِنْباخ) لجونسون إن ديمونا تنتج ما يكفي من البلُوتونيوم لانتاج قُنْبلتين ذريّتين في السنة، بينما في الجانب العربي «ليس هناك أي دولة قريبة من القدرات النووية». «لقد خاب أملنا ليس فقط من عدم وجود تقدم في مباحثات السلاح بيننا وبين الإسرائيليين ولكن أيضاً في انعدام الراحة

---

(١) A. Cohen, *Israel and the Bomb*, 190.

(٢) Telegram to embassy in Israel, FRUS, 1964-68, 18:766.

(٣) Rostow to Johnson, April 20, 1967, FRUS, 1964-68, 18:796-97.

لدى الإسرائيليين والتي طبعت تلك المباحثات». هذا ما كتبه كاتْزِنْباخ، «هناك مساحة واسعة من نشاطات وتخطيطات إسرائيل هي كالكتاب المغلق بالنسبة لنا. وخلال السنة القادمة نريد أن نرى نتائج مكافحة التسلح مرتبطة مباشرة بطلبات إسرائيل للعون العسكري والاقتصادي»[١].

«لا تزعجوني»

استمرت المحاولات لجعل إسرائيل تتقيد باتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، بموجب عقودٍ لتزويدها بالسلاح (هذه المرة طيارات فانتوم)، طيلة عام ١٩٦٨. ففي تموز ـ يوليو، قابل (جورج پول) (أشكول) في تل أبيب وبحث معه مسألة «تأخُّر» إسرائيل في التوقيع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. «كل الدول الأخرى في المنطقة وقعت على الاتفاقية، وموقف حكومة إسرائيل الجامد والسلبي يستدعي التساؤل عن نياتها الأساسية الطيبة، فالموقف الإسرائيلي غير مقبول». وأعاد إشكول نغمة الرجوع إلى أن إسرائيل لن تكون الأولى في إدخال الأسلحة النووية للمنطقة، ولكن ارتباكه في هذا الموضوع ترك الانطباع «أنّ حكومته قد قبض عليها وأصابعها تعبث في جرّة الكعك المُحلّى»[٢].

في ذلك الوقت أوقف جونسون الغارات الجوية على شمال ڤيتْنام، وأعلن أنه لا يسعى ولا يقبل الترشح لإعادة انتخابه. وهكذا، فإن تزويد إسرائيل بالطائرات أصبح الآن موضوعاً انتخابيّاً. المرشح الجمهوري نيكسون ألزم نفسه بتزويد الطائرات ـ المطلوبة ـ في أيلول ـ سبتمبر. وفي المادة (٦٥١) من قانون إقرار المعونة، حثَّ مجلس النواب الإدارة لتزويد إسرائيل بطائرات تفوق سرعتها سرعة الصوت للتعويض عما خسرته في حرب ١٩٦٧ (كما هي)، وفي نفس الوقت لتتماثل مع ما تُزوَّد به الدول العربية من سلاح وللحؤول «دون اعتداء عربي مستقبلي»[٣]. لم يكن هناك شك في حصول إسرائيل على طائرات الفانتوم، ولكن خلقت المناسبة، مرّة أخرى، لإجبار إسرائيل على التخلّي عن تطوير أسلحة نووية.

وفي الرابع عشر من تشرين الأول ـ أكتوبر، كتب هارولد سونْدِرْز أنه يعتقد بأن كلا الوزارتين، الخارجية والدفاع، ستوصيان بأن يكون بيع الطائرات مشروطاً بموافقة إسرائيل على توقيع وتصديق اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وتثبيت

---

(١) Katzenbach to Johnson, May 1, 1967, FRUS, 1964-68, 18:814-17.

(٢) Embassy in Israel to State, July 17, 1968, FRUS, 1964-68, vol. 20, *Arab-Israeli Dispute, 1967-1968* (Washington, DC: Government Printing Office, 2001), 421-22.

(٣) FRUS, 1964-68, 20:548.

تأكيداتها، المعطاة سابقاً، بأن لا تكون الأولى في إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط، وأنها ستتوقف عن تطوير صواريخ أرض ـ أرض[١]. ولكن بعد أسبوع من ذلك قال جونسون لأبا إيبان إنه لن يجعل الالتزام باتفاقية عدم انتشار السلاح النووي شرطاً رسمياً للبيع[٢]. ولعلمهم بأن الرئيس يساندهم، فقد أعطى هذا التأكيد الرسميين الإسرائيليين كل الثقة التي يحتاجونها للاستهزاء بأعلى شخصية في الإدارة الأميركية. فعندما أعلن (دين راسْك) في (٢٢) تشرين أول ـ أكتوبر عن شكوكه بأن إسرائيل تطور أسلحة نووية وصواريخ لاستعمالها وليس فقط متفجرات شديدة، قال آبا إيبان إنه ـ أي راسك ـ يبالغ، وإسرائيل بعيدة عن الحالة التي تستطيع فيها استعمال الصواريخ الجاهزة للعمليات، ولن تكون أول من يُدخل الأسلحة الذرية للمنطقة، بل أكّد أن إسرائيل لم تَتّخِذ بعد القرار لتصبح قُدرة نووية[٣]. كان هذا كَذِباً. وفي الأسابيع التي تلت، استمر جونسون في الوقوف إلى جانب إسرائيل، مُعْلِناً لِـ (رَاسْك) أنه لا يزال «يعارض بِشدّة ليَّ الأذرع في الموضوع النووي بربطه ببيع طائرات الفانتوم، فهو لا يريد الربط بينهما»[٤].

وفي الثاني من تشرين ثاني ـ نوفمبر، أوصىٰ نائب وزير الدفاع (پول وارنك) بأن تضع الولايات المتحدة شروطاً أربعة لبيع طائرات الفانتوم. ففي اجتماع مع السفير الإسرائيلي (إسحاق رابين)، بعد يومين، فَسّرَ ما هي هذه الشروط، ولماذا تريدها الولايات المتحدة الأميركية في عقد بيع الأسلحة.

كادت الولايات المتحدة أن تصبح المزوِّد الأول لإسرائيل بالأسلحة، «تورّطنا بصورة أكثر حميمية في حالة أمن إسرائيل، وتورطنا بصورة مباشرة أكبر بأمن الولايات المتحدة»[٥]. والعقود التقليدية الكلاسيكية لتزويد الحكومات الأخرى بالأسلحة سمحت بإلغاء تسليمها «بسبب ظروف غير طبيعية وإجبارية» والتي هي في نظره ستتولد من امتلاك إسرائيل لصواريخ استراتيجية وأسلحة ذرية. لذا تحتاج الولايات المتحدة لتأكيدات بأن إسرائيل لن تُجرّب أو تستعمل صواريخ استراتيجية، ولن تطور أو تصنع أسلحة ذرية أو تحصل بطريقة أُخرى على صواريخ استراتيجية وأسلحة ذرية، وأنها ستوقع وتصادق على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية[٦]. إن

(١) Harold Saunders, memo to Rostow, October 14, 1968, FRUS, 1964-68, 20:555-56.

(٢) Memo of conversation between Johnson and Eban, October 21, 1968, FRUS, 1964-68, 20:563.

(٣) Telegram from State to embassy in Israel, October 24, 1968, FRUS, 1964-68, 20:567-70.

(٤) Memo of a telephone conversation between Rusk and Clifford, November 1, 1968, FRUS, 1964-68, 20:585-86.

(٥) Memorandum of conversation, Washington, DC, November 4, 1968, FRUS, 1964-68, 20:605.

(٦) In Warnke's memo of November 2. 1968, to Clifford (Secretary of defense since March), on the =

الولايات المتحدة الأميركية لم تُفتّش أو تطلب هذه التأكيدات قبلاً لأن تطوير هذه الأسلحة النووية لم يكن يبدو وشيكاً، ولكن الدلائل الحاضرة تشير إلى أن إسرائيل «هي على وشك الحصول على قدرات صاروخية وأسلحة نووية»، وهذا تطور يُغيّر، دراماتيكيّاً، الأوضاع في الشرق الأوسط ويؤثر سلباً على المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأميركية عن طريق مخاطر المواجهة مع الاتحاد السوفييتي.

لم يناقش رابين (ورانك) في تأكيداته آنذاك[1]، ولكنه عاد في اليوم التالي مدافعاً «لا أعتقد أن إسرائيل ستقبل بشروط ضمْن مذكرة التفاهم على بيع الفانتوم. لقد قيل لنا أكثر من مرّة إنه لن تكون هناك شروط، على الأقل ليس هذا النوع من الشروط»[2].

وفي مناقشة مساء الثامن من تشرين ثاني ـ نوفمبر، سأل (رابين) (ورانك) ما إذا غيّر رأيه؛ وعندما أجاب (ورانك) سلباً، بدأ السفير رابين يقرأ من ورقة مُحَضرة سلفاً، في البند الثالث ـ منها ـ: في مذكرة التفاهم المقترحة من شروط البيع: قبول إسرائيل لاتفاقية عدم الانتشار هو الشرط الأكثر إهانة بنظر حكومة إسرائيل: «نحن جئنا هنا من أجل شراء خمسين طائرة فانتوم، ولم نأتِ لكي نرهن سيادة دولة إسرائيل، ولا حتّى من أجل خمسين فانتوم. علاوة على ذلك، فإنني أرغب في تِبْيان أننا نعتبر المادة الثالثة من الاتفاقية هي من طبيعة سابقة للشروط الكبيرة جدّاً في بيع الطائرات، ولذلك فهي غير مقبولة منا من الناحية المبدئية»[3].

أما فيما يتعلق بمراقبات (ديمونا)، «كلمة (زيارة) تعني أنكم ضيوف في بلدنا وليس مراقبون»، وبأي شكل من الأشكال، «أنتم فقط تبيعون السلاح. فكيف تشعر أن لك الحق بطرح كل هذه الأمور»[4]. كان (وارنك) يُعامل كأنه بائع جوال، من باب إلى آخر، الذي لا يقبل كلمة(لا) كجواب. وفي مذكرة، أُعِدّت لاحقاً من أجل السِجل، وصف رابين بأنه رفض بكل صراحة، وربما بفظاظة، أن يَعطي التأكيدات المطلوبة من قبل الولايات المتحدة الأميركية[5].

= assurances that should be required of Israel, «semi-annual inspetion of specified sites» was laid down as fourth condition of sale. FRUS, 1964-68, 20:586-90.

(١) Memo of conversation, November 4, 1968, FRUS, 1964-68, 20:604-7.

(٢) Memo of conversation (including Rabin; Maj. Gen. Hod, IAF commander; Warnke; and Deputy Assistant Secretary of State Harry H. Schwartz), November 5, 1968, FRUS, 1964-68, 20:611-13. Israel was also seeking one hundred Skyhawks plus other military equipment.

(٣) Memo of conversation, November 8, 1968, FRUS, 1964-68, 20:613-16.

(٤) Ibid., 20:616.

(٥) Draft memo for the record (drafted by Harry Schwartz), November 9, 1968, FRUS, 1964-68, 20:618.

لِفَهْم لماذا كان (رابين) قادراً على التحدّث إلى (ورانك) بهذا الأسلوب القاطع، في الثامن من تشرين الثاني ـ نوفمبر، مصدره غداء عمل دعا إليه الرئيس جونسون، في البيت الأبيض في السابع من تشرين ثاني ـ نوفمبر، وكان الضيوف: رَاسْك وكليفورد وروستو، ومدير المخابرات المركزية ريشَارْد هِيلْمز، والجنرالين مَكْسْوِيل تايلور وإرْل هْويلِر. كان راسْك وكِليفورد يحاججان بشِدَّة لوضْع شروط لبيع طائرات الفانْتوم، إلا أن الرئيس جونسون قال لهم: «إنه وعد ببيع طائرات F-4s من دون أي شروط، وهذا هو موقفه»[١]. عاد وارنك من ألمانيا في الساعة الخامسة مساء الثامن من تشرين ثاني «وأُبلغ بموقف الرئيس قبل وصول الإسرائيليين» إلى الاجتماع. عندما دخل (رابين) وفريقه إلى مكتب (وارنك) بعد الساعة السادسة بقليل، «كان من الواضح جدّا إنهم أُبلغوا بموقف الرئيس جونسون وتعليماته لوزيرَي الدفاع والخارجية»[٢]. وحَسْب (سيمور هِرْش): قال جونسون لِـ (كلارْك كليفورد) في مكالمة تلفونية أن يبيع الإسرائيليين «كل ما يريدون شراءه»، وعندما سأله (كليفورد) عن الأسلحة النووية، أجابه الرئيس جونسون: «لا تُزعجْني بهذا الأمر بعد الآن» قبل أن يُغلِق الهاتف في وجهه[٣].

وفي صبيحة التاسع من تشرين ثاني ـ نوفمبر، التقى (ورانك) و(رابين) مرّة أخرى ويقال: إن الاجتماع جرى بشكل جيّد، ولكن الموضوع النووي ظلّ حائماً فوق المفاوضات. والنقطة التي يمكن عندها تسمية السلاح النووي حقّاً سلاحاً كانت هي مادّة البحث بين (رابين) وقائد سلاح الجو الإسرائيلي (الجنرال مُرْدِخاي هُود) في الثاني عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر. (ورانك)، الذي كان لا يزال مشغولاً بـ «الظروف غير الطبيعية الضاغطة» التي قد تتطلّب من الولايات المتحدة الأميركية إلغاء عقد بيع الأسلحة، لاحظ إنه:

لم يستطع إيجاد ـ في السجلات ـ أي فَهْم لما عَنَتْه إسرائيل في تصريحها: «إسرائيل لن تكون أوّل من يدخل الأسلحة النووية إلى المنطقة». وسأل السيد (ورانك) السفير عمّا يعنيه هذا التعبير. فقال السفير (رابين) «يُعْني ما قُلْناه، أي أننا لن نكون أوّل من يدخل السلاح النووي». فسأل السيد (ورانك): ماذا تعني بالتحديد كلمة (إدخال)؟. قال السفير رابين: «أنت أكثر اعتياداً منا على هذه الأشياء، فما هو تحديدك للسلاح النووي؟». قال السيد (ورانك): هناك وجهان للسؤال: تحديد ما هو سلاح نووي وما ليس هو سلاح نووي، وما هو (إدخال) وما هو (ليس إدخالاً)

---

(١) FRUS, 1964-68, 20:618.
(٢) Ibid.
(٣) Hersh, *Samson Options*, 191.

للمنطقة. بالنسبة للأول: هناك أجزاء موجودة (لديكم) يمكن جمعها لتصنيع سلاح نووي ـ ولو أن جزء (أ) قد يكون في غرفة، وجزء (ب) في غرفة أخرى ـ إذن هذا هو سلاح نووي. أما كلمة إدخال، وهو تعبيركم، فيجب عليكم أنتم أن تُحدِّدوه. هل يعني عدم وجود مادي؟ فقال رابين: «أفترض ذلك»[1].

وحاجج الجنرال (هُود) أنه يمكن وصف (إدخال) السلاح بعد تجربته فقط، ووافق رابين على ذلك. وفي سياق النقاش، أعاد (ورانك) طرح الموضوع مجدداً «إذن من وجهة نظركم فإن السلاح النووي الذي لم يُعلن عنه ولم يُجرّب ليس سلاحاً نووياً؟». قال رابين: «نعم هذا صحيح». فسأل (وارنك): «ماذا عن السلاح المعلن عنه وغير المجرب، هل هذا يعني إدْخالاً؟» فقال رابين: نعم هذا يكون (إدْخالاً). فقال (ورانك): إنه يعتبر أن الوجود المادي في المنطقة يُشكل بحد ذاته «إدخالاً»[2].

لم يستطع (ورانك) التقدم أكثر في محاولته إحراج الإسرائيليين فإخراجهم، ولكن بوقوف (جونسون) القوي ضدّ فَرْض الشروط عليهم لم يجد (ورانك) حاجة لمتابعة هذا الموضوع على كل حال. لقد وافقت الولايات المتحدة على بيع إسرائيل خمسين طائرة فانْتُوم مقابل تأكيدات إسرائيل بأنها لن تكون البادئة بإدخال أسلحة نووية إلى منطقة الشرق الأوسط وأنها لن تسْتعمل «أي طائرة تزودها بها الولايات المتحدة» في حمل أسلحة نووية. وألح (ورانك) على وجهة نظر الولايات المتحدة على أن الامتلاك المادي والتحكّم بالسلاح النووي يُشكِّلُ (إدخالاً) لهذا السلاح، رابطاً ذلك «بالظروف غير الطبيعية والاستثنائية الضاغطة» التي قد تحدث بسبب التناقضات، والتي بدورها قد تضغط على الولايات المتحدة الأميركية لإلغاء تزويد الأسلحة، ولم يكن هناك ذِكْر لقبول إسرائيل لمعاودة عدم انتشار الأسلحة النووية لا في الحاضر ولا في المستقبل[3].

كثيرون شكّكوا أو اعتقدوا أو استنتجوا، ولكنهم لم يستطيعوا إثبات ذلك، وهو أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية. وفي بدايات عام ١٩٦٧، نقلت وكالة المخابرات المركزية أن لدى إسرائيل كل الأجزاء اللازمة لتجميع سلاح نووي[4]. وفي حزيران قامت إسرائيل «الإمكانات العملية لقدراتها في الأسلحة النووية». حسب ما ذكر إِفْنِر كُوهِن)[5]، «كل العناصر اللازمة تقريباً لسلاح نووي إسرائيلي حاضرة في

(١) Memo of conversation, November 12, 1986. FRUS, 1964-68, 20:627-30.

(٢) FRUS, 1964-68, 20:630.

(٣) FRUS, 1964-68, 20:661-62.

(٤) A. Cohen, *Israel and the Bomb*, 298.

(٥) Ibid., 341.

مكانها»، قبل أن تدخل إسرائيل الحرب ضد مصر وسورية. لقد جمعت بسرعة، وعندما بدأت الحرب كان لدى إسرائيل قنبلتان نوويتان مرتجلتان حاضرتان للاستعمال.

ويبرز هنا سؤال: متى كان لدى جونسون الدليل الإيجابي على أن إسرائيل طوّرت وصنّعتْ أسلحة نووية. عام ١٩٧٨ قدّم (كارْل دُوكيت)، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية - CIA - للشؤون العلمية والتكنولوجية قبل عقد من الزمان، شهادة أمام لجنة التنظيم النووية بأنه اتخذ تقديرات استخبراتية وطنية بأن لدى إسرائيل أسلحة نووية، قال ذلك لمدير الوكالة (ريتشارْد هِيلْمز) الذي وجّهه شخصياً بألّا ينشرها. وفي افتتاحية رسمية حَضّرها من أجل السجلّات، نُقِلَ عن (هيلمْز) أنه أبلغ (دُوكيت) أنه تحادث في الموضوع مع جونسون الذي قال له: لا تذكر ذلك لأحدٍ ولا حتّى لِـ (دين راسْك) أو (روبرت مكنامارا)»[١].

لم يوضع أي تاريخ لهذه المحادثة، ولقد استقال مكنامارا كوزير للدفاع في (٢٩) تشرين الثاني ـ نوفمبر عام ١٩٦٧، وترك العمل الحكومي الرسمي في (٢٩) شباط ـ فبراير عام ١٩٦٨، ليتَسَلّم مركزه الجديد كرئيس للبنك الدولي. وحسب ما كتب سيمور هِرْش، أخبرت وكالة الاستخبارات المركزية الرئيس، خلال زيارة أشكول لواشنطن في كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٦٨، أن إسرائيل صَنّعَت على الأقل أربع قنابل نووية، فأمر جونسون هيلمز بدفن التقرير[٢]. يكفي هذا عن معارضة الإدارة العنيدة القديمة قِدَم «Methusaleh» و«بدم بارد تماماً»، كما وصفها دين راسْك، لإدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط.

وفي السنوات التي تلت ذلك، حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة الأميركية على «الكريترون» (زناد نووي) والكومبيوتر الضخم ـ السوبر كومبيوتر ـ ما يمكّنها من القيام بتجربة الأسلحة النووية[٣]. وامتلكت إسرائيل مواد نووية أخرى عن طريق الخديعة والسرقة ونبش الجماجم في أعالي البحار. ومع ذلك، بنظر من يدافع عن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، فإن بن غوريون ورؤساء الوزرات الذين تبعوه كانوا سيعتبرون أقل شأناً من (غير المسؤولين) لو لم يُباشروا بتصنيع أحد الأسلحة الفعّالة والأساسية في الحرب. (أبداً، ليس مرة أخرى Never again) كانت لُبّ الحجج. فمع هذه الأسلحة النووية «لن يكون هناك أوشويتزات أخرى»[٤]. الآن وبعد أن

(١) Editorial note, n.d., FRUS, 1964-68, 20:257-58.

(٢) Hersh, *Samson Option,* 186. (٣) Ibid., 214.

(٤) Ibid., 179.

حصلت إسرائيل على هذه الأسلحة صار الأمر مسألة وقت قبل أن تعمد دول أخرى في المنطقة لتفتش عن تنمية لسلاح نووي مانع، مقابل سلاح إسرائيل المانع. ولكن عندما قرر جنرالات إسرائيل الهجوم على مصر وسورية في حزيران عام ١٩٦٧ فعلوا ذلك لمعرفتهم الأكيدة أنّهم الدولة الوحيدة التي تمتلك الأسلحة النووية في المنطقة.

١٠ ـ الحرب الأخرى لِـ (لندون ب. جونسون)

في السنوات التي قادت إلى حرب عام ١٩٦٧، كثيراً ما هدّدَ الإسرائيليون بشنّ ضربات استباقية ضد أهداف عربية[١]، وكانت إسرائيل في ذلك الحين تقوم بهجمات «انتقامية» غير متكافئة مع أسبابها على جميع الجبهات، ولكن الضربات الاستباقية كانت تعني بدء أعمال حربية أكبر بكثير. في مذكراته، يحاجج ييغال ألون قائد البالماخ، أن الهجمات الاستباقية مُبرّرة عندما نعرف بالتأكيد (عن طريق تجمعات العدو العسكرية) بأن هناك غَزْواً وشيكاً. وامتلاك السلاح لوحدة غير كافٍ لِمَنْع العدو؛ بل معرفة أن الدولة مستعدة لاستعماله «قد تَحُولُ دون الحاجة لاسْتِعْماله أصلاً»[٢]. في الواقع التطبيقي كانت للضربة الاستباقية علاقة بالبروپاغندا ـ الدعاية ـ أكثر مما لها في الاستراتيجيا العسكرية. وعلى مدى السنين كانت إسرائيل، تكراراً، تُحَثُّ على عدم اتخاذ عمليات استباقية عندما كان من الواضح عدم وجود شيء لاستباقه.

وأهداف إسرائيل الأكثر احتمالاً في العمليات الاستباقية كانت الأنظمة القومية العربية الراديكالية التي تحكم مصر وسورية. وعندما قام (فدائيو) منظمة فتح من قاعدتهم في سورية باختراق خط الهدنة والهجوم على إسرائيل، بعدما أسقط الإسرائيليون ست طائرات سورية في نيسان عام ١٩٦٧، نشرت أجهزة الإعلام الإسرائيلية حكايات عن خطط تُحضّر لعمل عسكري «أبعد وأكبر من أي غارات انتقامية سابقة». وفي الثاني عشر من أيار ذكر متحدث عسكري إسرائيلي ردود فعل تتراوح ما بين حرب العصابات إلى «غَزْوِ واحتلال دمشق»[٣]. وفي اليوم التالي أنذر أشكول بأنه قد يكون على إسرائيل إعطاء «درس لسورية أكثر حدّة مما كان في السابع من نيسان»[٤]، وتبعه رابين بالتهديد بأن أي عملية انتقامية ضد سورية «ستكون أكثر حدّة ومختلفة تماماً عن العمليات الانتقامية السابقة ضد الأردن»[٥]. وهدد

(١) See Rusk's remarks, memo to Johnson, February 1, 1965, FRUS, 1964-68, 18:285.
(٢) Allon, *Making of Israel's Army*, 63.
(٣) Seale, *Asad*, 129.
(٤) Stephens, *Nasser*, 468.
(٥) Seale, *Asad*, 129.

مصدر «رفيع المستوى» بعمليات عسكرية تهدف لإسقاط الحكومة السورية «حتّى ولو كانت هناك مخاطر من تدخّل مصري»[١]. وفي أواسط أيار، كان السؤال الوحيد، الذي احتاج لجواب ولم يكن، هو: هل ستضرب إسرائيل؟ ولكن متى ستضرب؟ إلّا أن كل واحد كان يعلم أن ضربتها قريبة[٢]. التهديد والتهديد المضاد وتوقع حدوثه، تبع أحدهما الآخر كدقات الساعة. وعدم ظهور الأسلحة الثقيلة في عرض يوم الاستقلال في القدس في الخامس عشر من أيار مايو (الذي أقيم خرقاً لاتفاقية الهدنة) بدا دليلاً للعرب على أن الأسلحة الثقيلة تحشد في مكان آخر للهجوم الآتي. في الرابع عشر من أيار ـ مايو حرك (ناصر) مزيداً من القوات إلى سيناء؛ وفي السادس عشر من أيار ـ مايو، طلب السحب الجزئي لقوات الطوارىء الدولية المتمركزة على خطّ الهدنة، ولقد أنذره الاتحاد السوفييتي بأن إسرائيل تحشد قواتها قرب الحدود السورية[٣]، ولكن ردّة فعله كانت استذكار قرائن ما حدث في إطار حرب السويس، فإسرائيل ضربت بدون إنذار عام ١٩٥٦، ولماذا لا يعتقد بأنّها تتحضّر لنفس الشيء مرّة أخرى، ولو أنه في النهاية لم يعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية ستسمح لها بذلك؟.

لم تُشكّل القوات الدولية لهيئة الأمم المتحدة، إلا حضوراً رمزيّاً، فلم يكن لديها السلطة ولا الوسائل لمنع الأعمال العدائية. فبعد نتائج حرب السويس أجازت الجمعية العامّة نشْر قوات حفظ السلام على جانبي خط الهدنة، ولكن إسرائيل، بتوسل، طالبت بسيادتها القومية ورفضت السماح لهذه القوات بالتمركز على جانبها من خطّ الهدنة. والحقيقة أن الاعتراف بحق السيادة كان أمراً محرجاً لقوات الطوارىء الدولية. كانت قوات الأمم المتحدة متمركزة في سيناء برضىٰ الحكومة المصرية، وعليها الرحيل إذا طلب المصريون منها ذلك.

كان هذا هو التفاهم منذ البداية، واتهام بعض الحكومات للسكرتير العام للأمم المتحدة (يُوثَانْت) بأنه كان يستطيع تأخير، أو حتى مَنْع، قيام الحرب هو أمر غير مُنصِف، كما قدَّره هو، ومحاولة غير عادلة بتحميله اللوم بدلاً عن إهمالهم هم نفسهم. ولعشر سنوات سمح وجود قوات الطوارىء لهيئة الأمم المتحدة، لأعضاء بيئة الأمم، «إلى حد كبير» بتجاهل بعض الحقائق القاسية التي تُشكل أساس هذا

---

(١) Stephens, *Nasser,* 468.

(٢) Richard B. Parker, *The Politics of Miscalculation in the Middle East* (Bloomington: Indian University Press, 1993), 16.

٣) أنكرت إسرائيل وجود هذه الحشود.

الصراع»[1]. وسبب هذه الأزمة الحاضرة لم يكن سحب قوات الطوارىء الدولية، التي لم تتم كُليّاً إلا بعد أسبوع من انتهاء الحرب، وإنما هو الصراع العربي الإسرائيلي الذي لم يُحَلّ.

لم يطلب ناصر في البداية، سحْب قوات الطوارىء من النقاط الأكثر سخونة وتفجّراً على خطّ الهدنة، في قطاع غزّة وشرم الشيخ، ولكن عندما نقل طلب مصر إلى نيويورك، عاد الجواب من (يوثانْت) بأن الانسحاب يكون كُليّاً أوْ لا يكون. كرامة الزعيم المصري، وسمعته ومركزه في سائر العالم العربي كان كل ذلك مبحوثاً به ومدروساً قبل أن يطلب سحب جميع القوّات، إلا أنه تردّد قبل إرسال قوات مصرية لشرم الشيخ، وأكّد لِـ (يُوثانْت) بأن مِصْر لن تقوم بأي عدوان. أما اقتراحه لإعادة تنشيط اللجنة المختلطة للهدنة، الهاجعة على الجبهتين المصرية والسورية والتقيّد الكامل بالاتفاقيات العامة للهدنة، كل ذلك وُضِعَ في مسوّدة اقتراح مشروع قرار مصري قُدِّم لمجلس الأمن في (٣١) أيار ـ مايو، وحتّى أن الولايات المتحدة الأميركية أكّدت على الحاجة لتنشيط آليات الهدْنة[2]. واقتراح (يوثانْث) لتحرّك قوات الطوارىء الدولية إلى الجانب الإسرائيلي من خط الهدنة رفضته الحكومة الإسرائيلية رغم الضغوط الأميركية، وكان رَدّ (آبا إيبان)، عندما أثير هذا الموضوع من قِبَل السفير (برْبُور)، «شديد السَلْبيّة»[3].

«سنتركهم لوحدهم»

يجب قِسْمة تصريحات (ناصر) إلى جزئين: ما قاله للاستهلاك المحلي في مصر وسائر العالم العربي، والرسالة التي مرّرها مباشرة إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية سرّاً. لقد خاطب اتحاد نقابات العمال المصريين: «إذا تجاسرت إسرائيل على مهاجمة مصر أو سورية ستكون المعركة عامّة... وهدفنا الأساسي سيكون تدمير إسرائيل»، ولكن عندما سأله كْرِيسْتُوفر مِيهيُو، عضو مجلس النواب البريطاني، في الثاني من حزيران ـ يونيو: إذا لم يهاجموا، هل ستتركهم لوحدهم؟ أجاب ناصر: «نعم سنتركهم لوحدهم... لا نية لدينا لمهاجمة إسرائيل»[4].

وفي الثاني والعشرين من أيار ـ مايو، وفي حديث مع ضباط سلاح الطيران،

---

(١) *Yearbook of the United Nations, 1967* (New York: Office of Public Information, 1969), 165, report to Security Council, May 19.

(٢) Ibid., 169.

(٣) Johnson to Eshkol, May 2, 1967, FRUS, 1964-68, vol. 19, *Arab-Israeli Crisis and War, 1967* (Washington, DC: Government Printing Office, 2004), n.47.

(٤) Stephens, *Nasser,* 480.

أعلن ناصر إغلاق مضايق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية من دون أن يقوم بذلك فعْلاً. ففي (٢٩) أيار لم تُصَوِّر الأقمار الصناعية الأميركية أية دلائل على وجود خمسة آلاف جندي مصري كان من المفْتَرض أنهم مستعدون للدفاع عن شرم الشيخ. كان (ناصر) لا يزال حزيناً ويشعر بالظلم لأنه أُجبرَ على فَتْح المضايق للسفن الإسرائيلية بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ـ لأنه رأى في ذلك مكافأة لإسرائيل بدل العقاب الذي استحقّتْهُ ـ ولكنه شعر أيضاً أن لمصر دعوى قويّة في القانون الدولي لحقّها في السيطرة على خليج العقبة، ولقد وافقت مصرَ الهندُ وبعض الدول الأخرى على أن خليج العقبة يشكل بحراً داخل أرض، وأن مضايق تيران تقع داخل المياه الإقليمية المصرية. ودعمت الولايات المتحدة حق إسرائيل في المرور على أساس أن الخليج يشكل ممرّاً مائياً دولياً، ومع ذلك دعت إلى حلٍّ سلمي يتناسب والمادة (٣٣) من دستور الأمم المتحدة التي تطلب من طرفي الخلاف التفتيش عن حل عن طريق المفاوضات والتحكيم والوساطة والتصالح أو «أي أسلوب سلمي آخر من اختيارهما».

كان موقف ناصر بعيداً عمّا عرف عنه كشخص من ميزاته أنه لا يترك أي باب مفتوحاً خلفه، هذا ما كتبه مساعد وزير الخارجية الأميركية (لوسيوس بَاتِل) بعد إغلاق المضايق، ولكن «هذا بالضبْط ما يبدو أنه فعله في هذه الحالة»[١]. لقد ابتلع (طُعم) الإثارة والتحريض على خط الهدنة مع سورية، ولم يكن بنية القادة العسكريين الإسرائيليين أن يتخلّص من (الصنارة) التي علق بها. هذا ما كتبه باتريك سيل «لم يستطيعوا بالكاد أن يكبحوا جماحهم» وأرادوا الهجوم فوراً، وكان «خوفهم الكبير من أن يتسَرّب شيء يفضح هذه الصورة الواعدة فتسْلب منهم هذه الفرصة الفريدة لسحق المصريين»[٢].

بحلول الثالث والعشرين من أيار ـ مايو، صار عدد القوات المصرية في سيناء خمسين ألفاً، وكان قبلاً ثلاثين ألفاً، أقاموا على طول خطين دفاعيين. بعد ثلاثة أيام بقي هذا العدد كما هو، ولكن إسرائيل الآن حرّكت (٥٥٪ إلى ٥٦٪) من قواتها البرية (البالغ مجموعها ١٦٠٠٠٠)[٣]. كانت آلة الحرب تدور، إذْ أرسل قائد العمليات العسكرية الإسرائيلية (عَيْزِر وَايْزْمَن) المدرعات إلى الحدود مع مصر، في الرابع والعشرين من أيار ـ مايو، من أجل «ضربة استباقية» مشتركة مع القوات

(١) Lucius Battle, memo for the record of National Security Council meeting, May 24, 1967, FRUS, 1964-68, 19:87-91.

(٢) Seale, *Asad,* 136.

(٣) Memo for the record, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:127-36.

الجوية والقوات البرية، بعد يومين، ولكن (أشكول) أوقف العملية بسبب تدخّل السفير الأميركي، كما ظهر لاحقاً[١]. في الثلاثين من أيار ـ مايو، أشار إيبان إلى قرار الوزارة الإسرائيلية منذ يومين: «ألا تقوم إسرائيل، وحدها، بالعملية»، فيما كان الدبلوماسيون يتحركون، ولكن إسرائيل لم تشأ، في نفس الوقت، نقاشاً، في مجلس الأمن الدولي عن حق المرور في مضايق تيران لأنه (يُغيّم) على الموضوع[٢]. في اليوم التالي طار الملك حسين، يعتريه حنق شديد، إلى القاهرة وألْحق الأردن باتفاقية دفاعية عربية (الدفاع المشترك)، ثم تبعه العراق بعد عدة من الأيام، وما إن ارْتبطت أربع دول عربية: سورية والأردن والعراق ومصر، حتى صار عند (جماعة الحرب) في إسرائيل مزيد من الدلائل لتقديمها إلى عالم ساذج على أن إسرائيل محاصرة مرّة أخرى بطوقٍ فولاذي. والواقع أن الشكوك العميقة المتبادلة والمنافسة السياسية والكره الشخْصي، كل ذلك جعل للحكومات العربية سجل بائس يائس من التنسيق العسكري، وهذا أمر عرفه جيّداً الأميركان والإسرائيليون: فالحلف الذي قام كان في الواقع بروپاغندا خارجية لا معنى لها، موجّهة إلى المستمعين العرب، والأمل ضئيل في أن هذا العَرض للتضامن العربي قد يمنع إسرائيل، وكل ما نتج عنه هو إعطاء القيادة العسكرية الإسرائيلية فُرْصة أكبر لإخافة السياسيين (المُنَرْفزين) ليقبلوا بأن هناك حاجة لدخول الحرب من دون إبطاء.

إنجاز إقْليمي

في الأول من حزيران طلب الجنرالات تأليف وزارة حرب فاسْتُجيب لطلبهم، وعُيِّن الجنرال دايان وزيراً للدفاع وجيء بمناحيم بيغن للحكومة كوزير دولة بلا حقيبة. وهكذا شُكِّلت وزارة ستعلن الحرب وتوسّع حدود إسرائيل عِبْر عملية تدْمير للجيوش العربية. ولقد دَوّن ييغال آلون أن الهدف المركزي للهجوم سيكون «إنجاز الحدود الإقليمية لأرض إسرائيل»[٣].

وبيغن الذي اعتقد أن حق إسرائيل في الأرض ليس فقط بقية فلسطين ولكن «الأرض الواسعة البعيدة عِبْر نهر الأردن شرقاً»[٤]، واعترف لاحقاً بأن الإسرائيليين

---

(١) Oren, *Six Days of War, 91-92;* for Eban's reference to Barbour's intervention, see Rusk to Johnson, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:123.

(٢) Telegram from embassy, Tel Aviv, May 30, 1967, FRUS, 1964-68, 19:180-81.

(٣) Norman G. Finkelstein, *Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict* (London: Verso, 1995), 143.

(٤) Ilan Peleg, *Begin's Foreign Policy, 1977-1983: Israel's Move to the Right* (New York: Greenwood Press, 1987), 35.

كانوا يعرفون أن مصر لم تخطط للهجوم على إسرائيل. «مقاربات التركيز العسكري المصري في سيناء لم تثبت أن ناصر كان حقاً على وشك مهاجمتنا. يجب أن نكون أمينين مع أنفسنا. نحن قرَّرنا مهاجمته»[1] وقال رابين الشيء ذاته عندما أبدى ملاحظة عام ١٩٦٨ بأنه لم يعتقد، هو نفسه، أن ناصر يريد الحرب. و«الفرقتان العسكريتان اللتان أرسلهما إلى سيناء في الرابع عشر من مايو ـ أيار، ما كانتا كافيتين للهجوم على إسرائيل. كان هو يعرف ذلك ونحن أيضاً كنا نعرف ذلك»[2]. ومعظم الفرق الخمس التي أُرسلت بعد ذلك لسيناء «لإضفاء صدقيّة على خدعة ناصر، بقيت كاحتياط، على بُعد مئة ميل من خط الهدنة»[3].

ومنذ إغلاق مضايق تيران حاول جنرالات إسرائيل التأثير على أشكول وزملائه في الحكومة ليدخل الحرب التي أرادوها هم أنفسهم. «إذا لم تُعْطِ الأوامر بدخول الحرب فالتاريخ اليهودي لن يسامحك أبداً». هذا ما قاله (وايْزمَن) لِـ (أشكول)[4]. ولقد أكَّد له قواد القوات البرية والجويّة: إذا أخذت إسرائيل زمام المبادرة وهاجمت الآن، فإنها ستسحق العرب. أرييل شارون، قائد الجبهة الشمالية ـ السورية ـ والمهندس الأول لكل التحرشات على خط الهدنة، كان واثقاً بأن «لنا القدرة على تدمير الجيش المصري»[5]. (أوزي نَرْكيس) قائد الجبهة الوسطى (الأردنية)، الذي كان لا يزال يأسف لأن إسرائيل أضاعت الفرصة للاستيلاء على الضفة الغربية للأردن وبقيّة مدينة القدس عام ١٩٤٨، سَخِرَ من فكرة أن الجيوش العربية تُشكل خطراً وتهديداً «إنهم فقاعات صابون، ودبوس واحد يُفجرّها»[6]. وتكلم إسحاق رابين عن الضربة القاضية التي سيوجهها لِـ (ناصر) والتي ستغير كل أنظمة الشرق الأوسط[7]. موشيه دايان نَصَحَ بضبْط النفس على الحدود الأردنية السورية ولكن فقط من أجل أن يخرج مصر أوّلاً من طريقهم. «عُضَّ على شفتك وقف عند حدودك». هذا ما قيل لِـ (نرْكيس) «فخلال أسبوع سنصل لقناال السويس ولشِرْم الشيخ، وعندها كل جيش الدفاع الإسرائيلي سيأتي إليك ويُخلّصُك من أيةَ مشكلة»[8]. ومن وجهة نظر ييغال آلون التي عبر عنها في الثاني من حزيران «ليس

(١) Michael Jansen, *Dissonance in Zion* (London: Zed Books, 1987), 67; see also Noam Chomsky, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians* (London: Pluto Press, 1983), 100.

(٢) Nutting, *Nasser,* 410; also Finkelstein, *Image and Reality,* 134.

(٣) Nutting, *Nasser,* 410.

(٤) Seale, *Asad,* 136, an account borne out by Oren, *Six Days of War,* 135, in a slightly different version.

(٥) Oren, *Six Days of War,* 134.

(٦) Ibid., 155, 133.

(٧) Ibid., 151.

(٨) Ibid., 155.

هناك أدْنى شك بنتيجة الحرب بكل مراحلها، ولم نَنْسَ الجبهتين الأردنية والسورية أيضاً»[١]. ونجحت الضغوط؛ ففي الثالث من حزيران استنتجت وكالة المخابرات المركزية أن أشكول «أُصيب بنكسة، وعليه أن يراجع سياسته لتناسب وجهة نظر العساكر العنيدين الذين يمثّلهم دايان»، فالدعم الشعبي في إسرائيل لموقفه ـ موقف دايان ـ «هلم، هلم يا موشيه» دَلَّ على مَزاج مع التحرك والعمل[٢].

ومع كل ما تُظهره هذه التصريحات، كان ممثلو إسرائيل الدبلوماسيون في الخارج يتحدثون أثناء ذلك عن المذبحة الأخرى التي تتحضّر، وهذا جزء مما وصفه (باتْريك سيل): «إحدى أوسع وأروع عمليات الحرب النفسية التي جرت أبداً، حتى الآن»[٣]، موجهة بنَفْس القدر إلى الرأي العام الإسرائيلي كما هي للعالم الخارجي. لقد أراد جنرالات إسرائيل الحرب فكانوا واثقين بالنصر، ولم يلاحظ أي منهم أن على إسرائيل البحث عن حل سلمي للأزمة. في بداية حزيران، كانت القوات المسلحة الإسرائيلية: (٢٧٥٠٠٠) عسكري و(١١٠٠) دبابة مدّرعة و(٢٠٠) طائرة «مشدودة مثل نابض (زنْبرَك) مضغوط»، وكان الجميع في وَضْع استعداد للهجوم[٤]. وكان الجنرالات، والآن الحكومة، يعرفون أن أجزاء الحل الدبلوماسي تتجمع ببطء لاكتمال الصورة، ولكنهم لم يعملوا شيئاً لتخفيف فزع شعبهم، ولكن، في الواقع، عملوا كل شيء لزيادة الخوف. وعندما اتُّخِذَ قرار الذهاب للحرب كان الخوف الأكبر من أن تُحلّ الأزمة دبلوماسياً قبل أن يتمدد النابض ـ الزنبرك ـ.

«دومينو» الشرق الأوسط

بعد حرب السويس، قررت إسرائيل ألّا تذهب لأي حرب من دون موافقة الدولة الكبرى الداعمة لها حالياً. الآن، وعندما حَضّرت الحكومة الإسرائيلية نفسها للذهاب إلى الحرب مُجدَّداً كان عليها أن تؤمّن الموافقة الأميركية أوّلاً، ولقد بدأت حمْلتها بـ«تصوير» أن إسرائيل تقف على حافّة تدمير وشيك.

في واشنطن، أنذر (إيبان) في (٢٦) أيار ـ مايو أن «وجود إسرائيل» نفسه مهدّد بهجوم مصري ـ سوري قريب جدّاً[٥]. أما السفير (أڤراهام هارْمَن) فتحدَّث عن

(١) Stephens, *Nasser,* 486.

(٢) CIA memo, June 3, 1967, FRUS, 1964-68, 19:270-72.

(٣) Seale, *Asad,* 137.

(٤) Oren, *Six Days of War,* quoting Rabin on 167; see 168 for numbers.

(٥) Memo of conversation between senior U.S. and Israeli officials, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:118-22.

(مْيونيخ) أخرى وإبادة جماعية مُشيراً إلى (المهزلة) التي تُلعب الآن في أروقة مجلس الأمن الدولي[١]. وفي رسالة إلى (جونْسون) تحدث أشْكول عن «نيات (ناصر) المعْلنة لِضَرْب إسرائيل في أول فرصة بهدف تدْميرها»[٢]. ولكن (ناصر)، الذي يميل بطبعه إلى رد الفعْل وليس الفعل[٣]، لم يهُدّد قطّ بالهجوم في «أول فرصة» ولا حتّى الهجوم أصْلاً، بل للرد فقط بكل قواه إذا ما بدأ الإسرائيليون الحرب مجدّداً. وادَّعى الإسرائيليون أن ناصر قد اجتاز مرحلة «اتخاذ أي قرار خطير»[٤]. في الواقع لقد اجتازوا هم ذلك، وأنهم هم الذين يوشكون أن يقوموا بهجومٍ مباغتْ.

لعب (مايير آميت)، رئيس المخابرات الإسرائيلية، على موضوع الوُجْهة السوفْييتية للأزمة بقولهِ لوزير الدفاع الأميركي (روبرْت مكنامارا) أن إغلاق مضايق تيران ما هو إلا كزينة النافذة ـ برداية ـ فقط لخطّةٍ كبرى «تأمل مصر فيها ـ مدعومة من الاتحاد السوفْييتي ـ بضم الشرق الأوسط، حتّى حدود روسيا شمالاً للسيطرة العربية»[٥]، وستقع هذه الأجزاء ـ مثل قطع الدومينو ـ وهذه استعارة مجازية جذّابة للسيد مكنامارا في وقت بدا فيه أن هناك أجزاء أخرى لـ (دومينو) أخرى في جنوب شرق آسيا تقع أيضاً. في الثاني من حزيران كرَّر (إڤرون) التزاماً سابقاً للوزارة بـ«الوقوف بثبات» ـ وليس للذهاب للحرب ـ لمدّة أسبوعين تقريباً وهذا عَنَى أن «أشياء قد تحدث في الأسبوع الذي يلي الأسبوع القادم» بدْءاً من الحادي عشر من حزيران[٦]. وآخر نهار ذلك اليوم التقى (إڤرون) و(هَارْمَن) بـ (دين راسْك) وغيره من المسؤولين ليسألا فيما إذا كانت الولايات المتحدة الأميركية مستعدّة لضبط يَدَي ناصر بالقوة بإرسال (أرمادا) دولية (بما فيها قطع بحرية عسكرية إسرائيلية) عِبْرَ مضايق تيران. في ذلك الاجتماع كشف (راسك) أن نائب الرئيس المصري، زكريا محيي الدين، سيأتي إلى واشنطن بعد أيام قليلة للبحث في حلّ تفاوضي[٧]. وبما أن الإسرائيليين كانوا مصممين على الحرب إذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدّة لتتزعم دخول مضايق تيران بالقوة، فإعلامهم قبل أيام قليلة عن زيارة نائب الرئيس المصري كان مثل إشارة ليستبقوا الزيارة بحرب «استباقية».

---

(١) Memo of conversation, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:247-51.

(٢) Eshkol to Johnson, May 30, 1967, FRUS, 1964-68, 19:187.

(٣) Nutting, Nasser, 412.

(٤) Telegram from embassy in Israel to Department of State, May 27, 1967, FRUS, 1964-68, 19:155.

(٥) Memo for record, June 1, 1967, FRUS, 1964-68, 19: 223-25.

(٦) Memo, Rostow to Johnson, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:245.

(٧) Memo of conversation, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:147-51.

حتى الأميركان دَحَضُوا ادعاءات إسرائيل بأن ناصر اتّخذ الخطوة فعلاً وأغلق المضايق. فبحسب معلوماتهم أن سفينتين متّجهتين إلى إيلات عبرتا المضائق قبل الأول من حزيران[١]. واستمر الزعيم المصري بإرسال إشارات إلى واشنطن أنه يتطلّع إلى حلٍّ تفاوضي؛ واسْتَنْتج ذلك (أنطوني ناتّينغ) الذي عرف (ناصر) منذ عام ١٩٥٤: «بالتأكيد ما كان باستطاعة (ناصر) أن يجعل الأمر أكثر وضوحاً مما فعل، وأنه يُفضّل ألّا يُطبّق الحصار بالقوّة قبل أن تكون هناك فرصة لحل الأمور»[٢]. وفي اجتماع دام ساعتَيْن مع (روبرت أنْدِرسون)، الوزير السابق للمالية، الذي أرسله جونسون إلى الشرق الأوسط كمبعوثه الخاص، كَبّر ناصر الصورة لتكون أوضح. لقد حرَّك بعض قواته إلى سيناء بسبب التقارير عن التعْبئة الإسرائيلية، إذ أنه لم يرد «تكرار حادثة عام ١٩٥٦ عندما تردد، ولم يصدِّق، بأن هجوماً قد بدأ، وأنه كان بطيئاً في تحريك قواته إلى سيناء إلى أن حوصر من قِبَل الإسرائيليين في الشمال والبريطانيين في بور سعيد»، ولن يبدأ هو حرْباً و«ينتظر حتّى يتحرك الإسرائيليون أوّلاً». وإذا هاجمت إسرائيل سورية أو الأردن فلن يكون له خيار إلا الدفاع. وسئل فيما إذا كان مستعدّاً لقبول إسرائيل كأمرٍ واقعٍ، فأجاب بأنه لا يعتقد بإمكانية قيام سلام ثابت ودائم «من دون حَلّ مشكلة اللاجئين»[٣].

في الرابع من حزيران، اجتمعت مجموعة ضَبْط الشرق الأوسط في الإدارة الأميركية لمراجعة آخر التطوّرات، وبخاصة الوصول المنتظر لنائب الرئيس المصري، واتُّخِذ قرار إرسال مذكّرة إلى جونسون لتحضيره للمباحثات مع المصريين، وتنقيح مسودة رسالة من (دين راسْك) إلى (ناصر)، وعدم إرسال رسالة، كانت مُحضّرة، للرئيس السوفييتي (ألكسي كوسّيغن)، وحفظها لما بعد انتهاء المحادثات مع المصريين. كان تاريخ سفر الوفد المصريّ من القاهرة في مساء السابع من حزيران على أن تبدأ المحادثات في اليوم التالي. كان الأميركان على علم بأن عليهم التحرك بسرعة إذا أرادوا إيقاف (النمر) الإسرائيلي، ولكن، في الساعة الثانية وخمسين دقيقة بعد ظهر اليوم التالي، وصلت تقارير إلى واشنطن تفيد بأن الحرب قد بدأت. ومسودة رسالة (راسْك) إلى ناصر، التي أراد مراجعتها بإضافة بعض «اللمسات الشرقية» عليها، وُجدت في إضبارة مع تعليق مضموم إليها: «كان وزير الخارجية

(١) Telegram from Department of State to embassy in Israel, June 1, 1967, FRUS, 1964-68, 19:200.

(٢) Nutting, Nasser, 411.

(٣) Telegram from embassy in Portugal, summarizing Anderson's talks with Nasser, Lisbon, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:233-37.

يُعدّل في رسالته عندما دهمه الوقت»[1]. لقد انطلق النمر الإسرائيلي، وها هو يجري.

بدْءُ الحرب أثار، فوراً، موضوع الالتزامات الأميركية التي وردت في الإعلان الثلاثي لعام ١٩٥٠ (الولايات المتحدة، وفرنسا وبريطانيا) وفي تكرار تعهد أيزنهاور وكندي بأن الولايات المتحدة الأميركية لا تقبل تغييراً في حدود دول الشرق الأوسط بالقوّة. ومُسوّدة الرسالة التي كانت ستُرسل إلى (أشكول) من الرئيس الأميركي، في أواخر أيار، بيّنت بصورة خاصّة أن الالتزام الأميركي بإيقاف العدوان في الشرق الأوسط «يشمل على نحو محدد إسرائيل. وأستطيع أن أؤكد لك أن هذا ثابت بالنسبة إلينا». ولكن هذه الجُمل حذفها جونسون نفسه قبل بعْث الرسالة إلى تل أبيب[2]. وقال الملك حسين لسفير أميركا في الأردن أنّهم أكّدوا له، «في مناسبات لا تُحصى عدداً»، بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تسمح للإسرائيليين بتغيير الواقع بالقوّة، وأنه إذا احتاج لحماية فسيحصل عليها من الأسطول السادس[3]. ولكن وحتّى بعد معرفتها بمن بدأ الحرب الهجومية لم تعمد الولايات المتحدة إلى استحضار إعلان ١٩٥٠.

الانتشار «الدفاعي»

بصورة عامّة، اختار الأميركان القبول بوجهة النظر الإسرائيلية بأن الأزمة حصلت نتيجة «الغارات المستمرة التي يقوم بها الفلسطينيون الإرهابيون» داخل إسرائيل، ولم يأخذوا بوجهة النظر العربية بأن التسلّل «هو فقط عارض للحالة الأساسية» كما قال الملك حسين للسفير الأميركي، وإسرائيل هي في الواقع تُفتّش عن فرْصةٍ لتغيير الوضع القائم لمصلحة استراتيجيتها القديمة القائمة على طموحاتها الإقليمية والدينية[4]، ولكن بصورة عامّة أيضاً لم تُصَدّق الإدارة الأميركية دعاوى إسرائيل بأن دولتها معرَّضة لا للهجوم عليها، ولا لتدميرها.

وفي الثالث والعشرين من أيار ـ مايو، اسْتنتجت وكالة المخابرات المركزية أن القوات البرية الإسرائيلية «تستطيع الحفاظ على الأمن الداخلي وتدافع بنجاح ضد الهجمات العربية على جميع الجبهات ولو حدثت في نفس الوقت، وتَسْتطيع القيام

(١) Minutes of the ninth meeting of the Middle East Control Group, 11:00 A.M., June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:283-86.

(٢) Johnson to Eshkol, draft, Washington, DC., May 21, 1967, FRUS, 1964-68, 19:46-47, 46n.

(٣) May 18, 1967, FRUS, 1964-68, 19:16-18.

(٤) Telegram from embassy in Jordan, May 18, 1967, FRUS, 1964-68, 19:16-18.

بهجمات محدودة على جميع الجبهات في وقت واحد أيضاً، وتصمد للهجمات عليها في جبهات ثلاث بنجاح في الوقت الذي تقوم فيه بهجوم كبير ناجح على الجبهة الرابعة». أما التفوق الجوي فهو أقلّ وضوحاً، ولكن بما أن التسهيلات الجوية ـ المطارات ـ لم تتضرّر، ولدرجة لا يمكن إصلاحها، فإن سلاح الجو الإسرائيلي على الأرجح سيتغلّب على سلاح الجو المصري. فلدى إسرائيل طائرات مقاتلة عددها أكثر ممّا لدى مصر: (٢٢٢) لمصر و(٢٥٦) لدى إسرائيل. وسيكون لدى إسرائيل أكثر من ضُعْف عدد القوات العربية المحتشدة قرب الحدود، إذا ما وقعت الحرب (٢٨٠٠٠٠ لإسرائيل مقابل ١١٧٠٠٠ للعرب). ولكن بما أن لدى الدول العربية كلها ما مجموعه (٥٠٠٠٠٠) جندي ربما تميل الكفة لصالح العرب إذا طالت الحرب، ومع ذلك فإننا «نَسْتَنْتِج بأن لدى القوات الإسرائيلية تفوّقاً عاماً لصالحها»[1].

في الخامس والعشرين من أيار ـ مايو، أرْسَلَت وكالة المخابرات المركزية لِـ (جونْسون) تَقْيِيماً لوثيقة إسرائيلية «تقديرات إسرائيلية للأزمة الإسرائيلية العربية»، ولم تنشر هذه الوثيقة في السجلات الرسمية الأميركية، ولكن في تعليق مضاف إليها من (روسْتو) لاحظ أن تقييم الـ (CIA) يرش كثيراً من الماء البارد على التقديرات الإسرائيلية». فالوكالة لا تعتقد أن الوثيقة الإسرائيلية هي تقديرات جدّيّة «من النوع الذي يقدّمونه، هم، لكبار رسْميّيهم. نظن من المحتمل أنهم أرادوها مناورة قُصِدَ منها التأثير على الولايات المتحدة للقيام بواحد أو أكثر مما يلي: (أ) توفير مزيد من الذخيرة الحربية. (ب) مزيد من الالتزامات العلنيّة لإسرائيل. (ج) الموافقة على مزيد من المبادرات العسكرية الإسرائيلية. (د) زيادة الضغط على (ناصر). لم توافق وكالة CIA على التقديرات الإسرائيلية لعدد القوات المصرية في سيناء، ولم يكن عندها أي معلومات عن تشكيل جيش ثانٍ، ولم تعلم عن أي قطع بحرية مصرية تركت البحر الأحمر ودخلت البحر المتوسط، ولا تعتقد «بأن العرب ينوون هجوماً واسعاً على إسرائيل». الواقع أن الموقف العسكري المصري في سيناء هو «موقف دفاعي بطبيعته».

نحن نعتقد بأن الجمهورية العربية المتحدة تعمل في هذه الأزمة، أساساً، لِوَضْع ضغط على إسرائيل لا يصل إلى حدّ الهجوم على أرْضها. أما فيما إذا كانت القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قد تحسَّنت بقدراتها في العقد الأخير، فمن المحتمل أن (ناصر) يُقدّر أنه ليس لديه ـ حتى مع دعم العرب الآخرين ـ القدرة على

(١) CIA memo, May 23, 1967, FRUS, 1964-68, 1973-74.

تدمير إسرائيل بهجوم عسكري... وما اتّخذه العرب حتى الآن في جيوشهم لا يثبت أن العرب ينوون الحرب على إسرائيل... لم يكن هناك مناورات منسّقة من قبل سائر الدول العربية، وسيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، للوحدات العسكرية المذكورة في المقطع الثالث للوثيقة الإسرائيلية، أن تعمل بتنسيق. والخلاصة، نحن نشعر بأن هناك، فقط، حركات تشعر الدول العربية بأنها مجبرة على اتخاذها لمصلحة القصة الخيالية للوحدة العربية وليس لها أي نفع عسكري في الصراع مع إسرائيل[1].

وكرر راسك جوهر هذه المعلومات إلى (إيبان) و(هَارْمَن) في نفس اليوم، وأراد الرئيس (جونسون) أن يعلم إيبان، كما ذكر رَاسْك، أنه ليس لديه السلطة لإعطاء تأكيد بأن «أي هجوم عليكم هو هجوم علينا» بدون دعم كامل من الكونْغرِس، وأعاد التأكيد بأن «الضربة الاستباقية» من قِبَل إسرائيل ستُسَبّب صعوبات شديدة للولايات المتحدة الأميركية بسبب موضوع: من هو المسؤول عن بدْء الحرب[2].

«سَتَجْلِدُونَهم»

في السادس والعشرين من أيار ـ مايو، أبلغ الملحق العسكري في السفارة الأميركية بتَل أبيب «أن إسرائيل تقترب من اتخاذ قرار بتوجيه ضربة استباقية»[3]. وبما أن إسرائيل لم تكن معرضة لمخاطر هجوم من مصر أو سورية، والولايات المتحدة الأميركية تعرف ذلك، ومن الواضح أن الهجوم الإسرائيلي لا يمكن أن يكون استباقياً، إلا أن هذه الجملة استمر (جونسون) وكل كبار موظفي الإدارة الأميركية، على استعمالها.

وفي تلخيص للحالة خلال اجتماع حاسم مع الرئيس، بعد الظهر، قال الجنرال هويلِر، رئيس رئاسات الأركان المشتركة، أن ليس هناك دلائل على أن المصريين سيهاجمون.

وفي محاولة للعمل بكل النصائح التي تسلمها، كان جونسون يُفتش عن توصيات ثابتة «لأنني عند مغيب الشمس، سأقدم على دق ناقوس الخطر، لذا فإنني أحتاج أن أعرف ماذا سأقوله». وسأل فيما إذا كان لبريطانيا مصالح كافية مُعرّضة «لِكَي تقف معنا مثل الرجال» وتنضم إلى الولايات المتحدة في اختراق المضائق لفتحها. فذكر (هْوَيلر) النفط وقال: «لا تستطيع بريطانيا تحمّل (ناصر) كقوّةٍ مسيطرة في الشرق الأوسط».

---

(١) CIA, «Israeli Estimate of the Israeli-Arab Crisis.» May 25, 1967, FRUS, 1964-68, 19:103-7.

(٢) Memo of conversation, May 25, 1967, Washington, DC, FRUS, 1964-68, 19:109-12.

(٣) FRUS, 1964-68, 19:122.

ولقد حاجج القاضي (أبي فورتاس) أن على الولايات المتحدة الأميركية أن تقول لِـ (آبا إيبان) أنها ستستعمل القوة اللازمة لتُؤمّن عبور السفن التي ترفع العلم الإسرائيلي عِبْر مضايق تيران، فكان جواب جونسون: «أنه لا يعتقد بأن موقفه الحالي يسمح له بقوْلِ ذلك». ومن وجهة نظر (راسك) «إذا قامت إسرائيل بالضربة الأولى فإن عليها أن تَنْسَى الولايات المتحدة الأميركية»(١).

وفي تقرير خاص، في اليوم نفْسه، كرّرت لجنة الرقابة استنتاجات سابقة للمخابرات بأنها «لا تعتقد بدَعْوى إسرائيل أن مصر تُحضّر لهجوم على إسرائيل»(٢). وفي مذكرة منفصلة، استنتجت وكالة المخابرات المركزية أن إسرائيل ستقوم بسيطرة جوّية كاملة على سيناء في أقلّ من أربع وعشرين ساعة، إذا كانت هي البادئة بالهجوم، وفي خلال يومين أو ثلاثة إذا ما هوجمت رغم أن الفرق العددي ليس لصالحها. وكررت المخابرات أن قوات الدفاع الإسرائيلية تتمتع بتفوّق نوعي على كل الجيوش العربية مجتمعةً «في كل وجوه العمليات القتالية تقريباً». وما يعيق العرب هو الاحتكاكات غير الودية بين زعمائهم، و«القيادة العربية الموحّدة، حتى في هذه الحالة المتوتّرة، هي غير فاعلة إنْ في بُنيتها القيادية أو في بُنْيتها التنسيقيّة»(٣). وأبلغ (جونسون) إيبان أن الحكومة الأميركية تعتقد بعدم وجود هجوم وشيك، ولكن إذا ما هوجمت إسرائيل من قِبَلِ العرب «فنحن نعتقد بأن الإسرائيليين سيهزمونهم»، أو كما عبّر عن ذلك لاحقاً، في الجلسة نفسها: «ستجلدونهم بشكل جَهَنَّمي»(٤) والمفترض أنه إذا كانت إسرائيل هي البادئة في الهجوم فسيكون جلْد العرب أكثر جهنّمية.

وما نضح، بشكل أكثر وضوحاً، من كل هذه الوثائق أنه في حين كان (ناصر) يفتش عن طريق لتحاشي الصدامات الحربية الأكيدة، كان من الصعب إمْساك الإسرائيليين عَنْها، إذ إنهم لم يكونوا مهتمّين بحلّ تفاوضي.

لقد طلبوا من الإدارة الأميركية أموراً لم تستطع تلبيتها كلها، بسبب العوائق الدستورية، فاسْتغلّت إسرائيل عدم القدرة والعجز هذين على إجبار ناصر، في فترة محددة فرضها الغرب، لتبرير «ضرْبتها الاستباقية». وحجراً حجراً، بَنَىٰ الإسرائيليون دعواهم للحرب التي علم الأميركان أن (ناصر) لا يريدها.

الاستنتاجات المُردَّدة بصورة مستمرة من قبل رجال المخابرات والعسكريين أن

---

(١) H.S. [Harold Saunders], memo for the record, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:127-36.

(٢) Special report of Watch Committee, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:137.

(٣) CIA intelligence memo, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:138-39.

(٤) Memo of conversation, May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:140-46.

إسرائيل ليست في خطر ولا تحتاج لمساعدة أميركية للتعامل مع العرب، ربّما قوّت فقط الشعور في واشنطن أنَّ الرَسَن يجب أنْ يُرفع ليتمكن الإسرائيليون من القيام بالمهمّة التي اعتقد (هارولْد سونْدِرز) وآخرون منذ البداية أن يُسمح لهم القيام بها. . واستمرّ (دين راسْك) على اعْتبار أن موضوع المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بمثابة (مشكلةٍ كبيرة بالنسبة لنا)، ولكن آخرين كانوا عنيدين في دعم إسرائيل. الجنرال (هْوِيلر) اعتقد بأن على الولايات المتحدة «دعم إسرائيل بكل ما تحتاجه من أجل عمليات عسكرية طويلة الأمد. إذا كنا مُقتنعين بأن الإسرائيليين يستطيعون الوقوف في وجه العرب فيجب أن ندعمهم إلى آخر حد، معتمدين على عدم فاعلية العرب وعدم تجانسهم، وذلك بهدف إضعاف القضية العربية»[١].

رَفْع الرَسَن

في آخر أسبوعين من أيار ـ مايو، كان (جونسون) مثل الرجل الذي يضع آخر قِطع الأحْجية في مكانها الصحيح. كان يحتاج لمعرفة ما إذا كان لدى الولايات المتحدة القدرة على التعامل مع أزمَتَيْن في آن معاً ـ ڤيتْنام والشرق الأوسط ـ ولقد أكّدَ له مستشاروه أنها تستطيع ذلك. الخطر الحقيقي الوحيد بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية لم يكن احتمال انهزام إسرائيل ـ لم يكن هناك أحد في المخابرات الأميركية والبريطانية يعتقد حدوث ذلك ـ ولكن الخَطر كان في إمكانية تضخّم أزمة إقليمية لتصبح بطريقة ما مواجهة بين الدول الكبرى. إذا تدخّلت الولايات المتحدة الأميركية، فهل سيتحاشى الاتحاد السوڤييتي التدخل أيضاً؟ تساءل جونْسون؟. الجنرال (هِوْيلر) اعتقد أن الاتحاد السوڤييتي «قد يوفّر على نفسه بعض الخسائر بانسحابه من المواجهة». (هيلمز) ظنَّ أن الاتحاد السوڤييتي قد يسْتمتع بنصْر دعائي ـ پروپاجنْدا ـ كعامل للسلم والسلام ومُنقذ للعرب، ولكنه ليس مستعدّاً أن يتدخل سريعاً باسْمهم.

وعندما سُئل: هل يُفتِّش ناصر عن جهة تُمْسِكُه عن التحرك؟ أجاب يوجين روستو، نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية: «إنه يُفَتِش عن جهة (تَلْجم) الإسرائيليين عن التحرك»[٢].

في بداية مساء السادس والعشرين من أيار ـ مايو، اجتمع جونسون ومكنامارا والأخوان روستو والسكرتير الصحفي للرئيس، جورج كرِستيان، ومساعد وزير

(١) Records of National Security Council meeting, May 24, 1967, FRUS, 1964-68, 19:87-91.

(٢) Ibid.

الخارجية، جوزف سيسكو، بآبا إيبان وهارمان والوزير المفوض في السفارة الإسرائيلية إفراييم إفرون. ودافع جونسون عن الولايات المتحدة بمواجهة التلميح أوْ التعريض الإسرائيلي بأن الولايات المتحدة تراجعت وانْسحبت أو نسيت التزاماتها التي صرحت بها علناً. لقد تحقّق له أننا وصلنا إلى حالة خطرة، ولكن على إيبان أن يخبر وزارته عن «مشاكلنا»: «وإنّ لدينا طرقاً دستورية وهي أساسية لأي عمل تتّخذه الولايات المتحدة الأميركية في هذا الموضوع. ولم يُعلم الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بعد، والمجلس لم يعرض بعد ماذا يستطيع أو لا يستطيع عمله. أكّد لوزارتك ـ قال الرئيس ـ إننا سنتابع بجديّة كل التدابير الممكنة لِحِفْظ المضائق مفتوحة»[1].

ثم قام جونسون بما ذكره قبْلاً في اليوم نفسه، وقبل غياب الشمس. لقد دق ناقوس الخطر: «وفي الوقت نفسه يجب على إسرائيل ألّا تجعل نفسها مسؤولة عن بدء الأعمال الحربية. وبكل الجديّة والرزانة والتأكيد، أعاد الرئيس قوله مرتين: إن إسرائيل لن تكون وحدها ما لم تُقرّر هي أن تمضي وحدها»[2]، وكرّر جونسون أهمية العمليات الدستورية بالنسبة لمواضيع الحرب والسلام مؤكّداً مجدّداً أنه فيما العملية الدستورية مستمرة فإن على إسرائيل ألا تجعل نفسها الطرف المذْنِب ببدء الحرب، وأنه من غير المعقول أن تتخذ الوزارة ـ الإسرائيلية ـ مثل هذا القرار الحاسم الذي له ما بعده.

وهذه النقطة وُضِّحت مرة أخرى في رسالة إلى (أشكول) في السابع والعشرين من أيار ـ مايو[3]، والجملة المبهمة: «إسرائيل لن تكون لوحدها ما لم تقرّر هي أن تمضي وحدها» كُرِّرت مرّة أُخرى في الثالث من حزيران.

عندما بدأ الإسرائيليون، في النهاية، الحرب التي توقعها الأميركان وغيرهم قبل مدة، في الساعة ٧،١٠ صباحاً في الخامس من حزيران، كان لا يزال أمام العملية الدبلوماسية طريق طويلة لقطعها. إذ كان على السكرتير العام للأمم المتحدة أن ينقل الأمر إلى مجلس الأمن، وكان يُنتظر وصول نائب الرئيس المصري إلى واشنطن بعد يومين، وفي المقابل، كان جونسون يُحضّر لبعث ممثل عالي الرتبة كممثل له (نائب الرئيس هيوبرت همفري) إلى القاهرة[4]، وكانت الإشارات كلها إيجابية.

---

(١) Memo of conversation, 8:40. P.M. May 26, 1967, FRUS, 1964-68, 19:140-46.

(٢) Ibid., 143.

(٣) Telegram from Department of State to embassy in Israel, May 27, 1967, FRUS, 1964-68, 19:162-64.

(٤) Telegram from embassy in Cairo, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:252 n.2.

فالمفاوضات ستبدأ، سواء أحبها الإسرائيليّون أم لا، لإيقاف الخطوات القليلة الأخيرة نحو الحرب. لقد أُقنع الإسرائيليون بعدم الهجوم في مرة سابقة، ولعدم تفويت الفرصة كان الأمر: إما الضربة الآن أوْ عدمها.

قاموا بها لوحدهم

منذ أواخر الأربعينات من القرن العشرين، تطابقت مصالح جونسون بقوّة مع مصالح إسرائيل. فلقد هنْدس تحوّلاً أساسيّاً في العلاقات الأميركية الإسرائيلية في بداية رئاسته، وفي أزمة عام ١٩٦٧ واجه الامتحان الأكبر لهذه «الصداقة». كان يعرف أنه من المستبعد جدّاً حصول حرب ما لم تعمد إسرائيل ذاتها للهجوم وبدء الحرب. والمشكلات الدستورية مع الكونغرس هي التي منعَتْه من تعريض القوات الأميركية لصراع مع الدول العربية لمصلحة إسرائيل، ولكن من كل المشورات التي تلقّاها كان يعلم أن إسرائيل تستطيع هزيمة أي تركيبة لدول عربية عدّة من دون حاجة لمساعدة أحد. في البداية كان يُحذّر إسرائيل ألّا تهاجم، وفي الوقت نفسه كان يبدو أنه يدفع في اتجاه الخطوات السياسية، لذا أعطى انطباعاً أنه يعمل جَهْده لإيقاف انفجار الأعمال العدائية العسكرية. وبعد ذلك، وفي حوالي أواخر شهر أيار ـ مايو، جاءت وصيّته الملهمة: «لن تكونوا لوحدكم ما لم تقرروا أنتم أن تكونوا لوحدكم». في هذه (الوصية) تخلّى الرئيس فعلاً عن سلطته لوقف الحرب من أجل أن يعطي إسرائيل الحرية لِبْدءْ حرب.

هذه الجملة لم تكن في الغالب، أوْ حتى احتمالاً، مقصودة لِثَنْي إسرائيل عن الهجوم. فقواتها كانت معبأةً، وكانت غير مهتمّة بحلٍّ تفاوضي بل بحلٍّ عن طريق المواجهة. ولم تكن بحاجةٍ لمساعدة، إذ كانت مستعدة وراغبة في «الذهاب وحدها» إلى الحرب، وفي الواقع كانت مستعجلة لا تريد الانتظار. لقد فَهِمَ (وِلْيم كْوانْت) تصريح، أو بيان، جونسون أنه طريقة الرئيس للتوضيح للإسرائيليين بأنه «لا يستطيع المساعدة كثيراً إذا وقعوا في أي اضطراب أو مشاكل»[1]، ولكن، وإن كان موضوع وقوعهم في أي اضطراب أمراً بعيد الاحتمال فإنه يمكن قراءة تصريحه، أو بيانه، بشكل أدق على أنه أسلوب الرئيس المُلْتوي ليعلمهم، بالنهاية، أن لديهم الحريّة للتحرك.

(كْوانت) يجادل، ويؤكد أيضاً، أن جونسون، على الرغم من أنه لم يعطِ «الضوء

(١) William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution, 1993), 50.

الأخضر» تماماً للإسرائيليين إلا أنه رفع (الڤيتو) عن أعمالهم، وهذا بالتأكيد قريب جدّاً من قول الشيء نفسه. (ريتْشَارْد پاركِر) له وجْهة نظره: في حين لم يعط جونسون الضوء الأخضر، فإن المعارضة الأميركية لهجوم إسرائيلي «لم تكُن جَليّة كما كان يجب أن تكون»[1]. وآخرون كانوا يتحدّثون عن الإبهام والتناقض واللامبالاة في الجهود الأميركية للمحافظة على السلم. ودعوى فشل «الجَهْد الجدّي» الذي قامت به الولايات المتحدة الأميركية لتقْييد كل الأطراف، وذلك «لأن العرب لم يكونوا حقّاً مهتمين بهذا التقييد»، لا تقف أبداً في مقابل دلائل وثائقية عن رغبة العرب بإنهاء الأزمة عن طريق المفاوضات[2]. وبيان جونسون إلى (إيبان) كان واحداً من التشجيع الضِمْني أكثر مما كان تقييداً، علماً أن القبول الضمني يكون بموافقة الشريك الضمنيّ. ورئيس فَعَلَ ما باستطاعته خلال كل عمله السياسي لإعطاء الإسرائيليين ما يريدونه، يُتَوِّجُ الآن هذه الجهود بإعطائهم الحَرْب التي أرادوها.

حصّةُ جونسون من «الجهد الجِدّي»! للولايات المتحدة الأميركية لِمَنْع الحرب يجب تقْييمها أيضاً على أساس ماذا كان باستطاعته فِعْلُه. كان بإمكانه أن يتّبع سياسة (أيزنْهاور) ويهدّد إسرائيل بعقوبات اقتصادية وسياسية إذا تجاسرت على الذهاب للحرب قبل أن تُسْتَنْفد كل الوسائل الدبلوماسية. كان باستطاعته التهديد بمنع كل «الهبات» الخيرية المعفية من الضرائب، وكان باستطاعته إيقاف قروض بنك التصدير والاستيراد وعمليات التزويد بالسلاح. فالأزمة كانت متعلقة بأمن الولايات المتحدة الأميركية، لذا كل هذه التدابير، الآنفة الذكر، كانت وسائل شرعية كان يمكن لرئيس الجمهورية الأميركية أن يَسْتَعْملها لمنع الحرب، ولكن جونسون لم يلجأ لأي مِنْها، ولم يعمد في أي وقت إلى استخدام قدرة وسلطة أقوى دولةٍ في العالم لردع دولة، تعتمد على المساعدات الأميركية، تقدّمت بدَعْوى للقيام بحَرْب على أساس أكاذيب ومبالغات. وعلى العكس، فإنه عندما هدد الإسرائيليون في (٢٤) أيار بالقيام بضربةٍ اشترى سكوتهم وسكونهم بالموافقة على تزويدهم بمزيد من المعدات الحربية للسنتين القادمتيْن: سيارات مصفحة وقطع غيار للدبابات، وأربعة عشر مليون دولار كقرض عسكري بفوائد متدنّية، و(٥,٢٧) مليون دولار، بمثابة قرض للمعونات الغذائية وبفائدة أدنى من القرض الأول (٥,٢٪ مقارنة بـ ٥٪). و(٢٠) مليون دولار، قرض من بنك التصْدير والاستيراد، وتوفير تسهيلات لصواريخ هوك والمحافظة عليها، كل ذلك كان من ضمن صفقة مساعدات قدرها (٧٥,٢) مليون دولاراً[3]. في

(١) Parker, *Politics of Miscalculation*, 121. (٢) Ibid., 121.

(٣) Rostow to Johnson, May 23, 1967, FRUS, 1964-68, 19:72-73; see footnote for details of package.

الأوّل من حزيران تقدم (هارْمَان) بطلب مزيد من الأسلحة: (١٠٠) صاروخ «لإرسالها مباشرة إلى إسرائيل»، (١٤٠) دبابة طراز M-60، و(24) طائرة سْكاي هوك A4E للتسليم الفوري مع معدّات أرضية، وأسلحة وأجهزة لمدة خمسة آلاف ساعة طيران[١]. وفي هذه المناسبة، على الأقلّ، تباطأت الإدارة الأميركية في تلْبية الطلبات: لقد أبلغ وزير الدفاع ووزير الخارجية (دين راسْك) أنه لا الصواريخ ولا الطائرات المطلوبة مُتيسّرة الآن، للتسليم الفوري، وأن مصانع الدبابات مشغولة بطلبات أخرى ولكن «نحن ندرس ما قد يكون مُتاحاً»[٢].

كانت الحرب وشيكة، والإنذارات تأتي من جهات عديدة بأن الإسرائيليين هم على وشك الضرب بطريقة أو بأخرى. في الثاني من حزيران نَقَلَ (روستو) إلى (جونسون) سيناريو إسرائيلي مفاده أن المضايق ستفتحها سفينة إسرائيلية بالقوة مما سيثير رد فعْل مصري تواجهه إسرائيل بالهجوم على المنشآت المصرية في شرم الشيخ. «أما التحرك التالي فسيكون لـ (ناصر)، ويعتقد الإسرائيليون أنه سيهاجم إسرائيل على جبهة واسعة، ومن المحتمل أن تنضمّ إليه دول عربيّة أخرى في هذا الهجوم»[٣]. وألحَّ السفير ـ الإسرائيلي ـ هاريمان أنه يجب تجربة المرور في المضايق خلال أسبوع[٤]. وفي اليوم نفسه تسلَّم جونسون رسالة من روبرْت أنْدِرسون من القاهرة تقول: «إن ناصر يبدو مُتَلهّفاً تماماً لِحَلٍّ عن طريق المفاوضات»[٥]. وفي رسالة مباشرة إلى جونسون، مرحباً بالزيارة المرتقبة لنائب الرئيس (هْيُوبرْت هَمْفرِي) إلى القاهرة، أكد (ناصر) على أهمية العودة إلى «أصول الأزمة وهي حقّ العودة للفلسطينين إلى بلادهم ومسؤولية المجتمع الدولي في تأمين ممارستهم لهذا الحق»[٦]. ومع ذلك لم يفعل جونسون، حتى ذلك الوقت، أي شيء لإنذار الإسرائيليين وردعهم عمّا يخططون القيام به، ولقد حاجج، هو وراسك، لاحقاً أنهما ظنّا أن لديهما الوقت لإيجاد حلٍّ سلمي، في حين مرّت أسابيع من دون أن يقوم جونسون بتحرّك حازم قد تُتَفَادى به الحرب.

(١) Memo of conversation between Harman and Rostow, June 1, 1967, FRUS, 1964-68, 19:198-200.

(٢) Memo from Saunders to Rostow, June 1, 1967, FRUS, 1964-68, 19-220-21, plus footnote referring to further notes.

(٣) Memo from Rostow to Johnson on discussions with Evron, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:244-46.

(٤) Memo of conversation, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:247-51.

(٥) Little, *American Orientalism*, 302.

(٦) Telegram from U.S. embassy in Cairo, June 2, 1967, FRUS, 1964-68, 19:254-57.

وما إن بدأ إطلاق النار، وكان واضحاً أن لإسرائيل اليد الطولى في الموقف الجديد، لم يكن هناك لا صَدْمة ولا استنكار من المستويات العالية جداً في الإدارة الأميركية، بل على العكس، كان هناك غبطة بدون قيود في بعض الجهات. «أيها السادة لا تنسوا أننا محايدون قولاً وفكراً وعملاً» هذا ما أبداه (يوجين روستو) ساخراً من بيان سابق من متحدّث صحفي، في الوقت الذي كانت ترد فيه أخبار الانتصارات الإسرائيلية إلى غرفة العمليات الحربية في وزارة الخارجية، وتبع ذلك العزم «على تأكيد النَصْر الإسرائيلي بأسرع ما يمكن من الوقت»[1]. ولقد تعكّر المزاج تماماً في صباح يوم الثامن من حزيران عندما وصلت الأخبار لواشنطن أن الطيارات وزوارق الطوربيد الإسرائيلية ضربت سفينة المواصلات الأميركية، «يو. إس. إس ليبرْتي» في المياه الدولية قبالة السواحل المصرية، وقتلت أربعة وثلاثين بحاراً أميركياً. فتدافعت المقاتلات الأميركية من حاملات الطائرات في الأسطول السادس، ثم أُمرت بالانسحاب عندما تحقق للأميركان أن الزوارق والطائرات المهاجمة كانت إسرائيلية، وأن الهجوم ذاته كان «غلطة». وقُبل التفسير الإسرائيلي الرسمي من قِبَل الإدارة الأميركية ولم يُقبل أبداً من قبطان «يو. إس. إس ليبرْتي» والناجين من طاقمها.

الحروب «لا تحدث هكذا عَرَضاً»، و«لا تنفجر هكذا». هذا تهرّب ومراوغة، هناك من يبدأ إطلاق النار، وهذه الحقيقة البسيطة يجب أن تبقى في الذهن عندما يُقيَّم الصراع بين إسرائيل والدول العربية عام ١٩٧٦. فالهجوم الإسرائيلي لم يكن ضربة استباقية بل هو حرب الفرصة المناسبة، والمناطق التي دخلت في ممتلكات إسرائيل لم تكن، كما كتب (پاتريك سيل) «قد اكتسبت في فترة (فقدان الذاكرة) ولا غنائم حرب غير متوقعة»[2]. لم تكن إسرائيل في خطر هجوم عليها ولا في خطر هزيمة حتى لو هوجمت. فطريق الاستيلاء على الضفة الغربية هي عبر الهزيمة العسكرية لمصر وسورية أو أية دولة عربية أخرى تجاسرت على الوقوف في وجه إسرائيل. والجنرالات الذين (صَنَّعوا) أزمة إقليمية من التوترات على خطوط الهدنة السورية الإسرائيلية عام ١٩٦٧، التي ولّدت فرصة قد لا تسنح لإسرائيل مرّة أخرى ولزمن طويل، ومن العلاقة التكافلية بين إسرائيل وجونسون، من الصعب تحاشي الاستنتاج بأن كل ما ارتجى الرئيس ربحه في الداخل (ومن ضمنه دعم «اللوبي اليهودي» له في الكونغرس وفي أجهزة الإعلام)، أو في سياسته الخارجية (تهشيم

(١) Dan Tschirgi, *The American Search for Mideast Peace* (New York: Praeger, 1989), 302.
(٢) Seale, *Asad,* 138.

(ناصر) وإذلال الاتحاد السوفييتي)، كان هو نفسه قطعة على شطرنج المخططات الكبرى لإسرائيل. وإذا كانت هناك حسابات خاطئة فهي تقع في الأساس على جَهْل جونسون لمدى أهداف إسرائيل من الحرب.

حرب عدوانية وأكاذيب دفاعية

في صباح الخامس من حزيران، عقد اجتماع طارىء لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الحرب التي بَدَأتْ للتو. ومن الشكاوى التي أودعت لرئيس المجلس، أن مصر وإسرائيل اتهما بعضهما البَعْض أن الأخرى مسؤولة عن بِدْءِ العدوان. وحسب إسرائيل: «فإن طوابير مسلحة مصرية تحركت في اندفاع عدواني ضد حدود إسرائيل، وفي الوقت نفسه قامت طائرات مصرية من مطارات في سيناء بمهاجمة إسرائيل»، لذا مارست إسرائيل حقّها في الدفاع عن النفس حسب الفقرة (٥١) من شرعة الأمم المتحدة[١]. وفي تصريح مغاير قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي إن مصر «قامت بهجوم جوي وبري» بإرسالها قوات مسلحة نحو جنوب إسرائيل، والرادار كشف طيارة مصرية «متجهة نحو شواطىء البلد»[٢]، وانضمّت الفرقة المدرعة المصرية الرابعة إلى قوة اقتحام متحركة و«الغاية على ما يبدو» اختراق حدود إسرائيل الجنوبية باتجاه الأردن. وفي رواية لـ (أبا إيبان) أن القوات البرية المصرية بدأت القتال بضرب «القرى» الإسرائيلية المتاخمة للعدو بالمدفعية[٣].

واكتشف العالم كله بسرعة بعد ذلك أن الروايات الإسرائيلية كانت كذبة ذات طبقات متعددة. كانت الطائرات الإسرائيلية هي التي «أغارت» ولم تكن لا «متجهة» ولا «ضد» طائرات مغيرة، بل اخترقت عُمْق مصر ودمّرت معظم طائرات مصر المقاتلة والقاذفة الجاثمة في عنابرها وعلى مُدرّجات المطارات، ثم قامت بتدمير المدرجات بعد ذلك حتى لا تستطيع الطائرات القليلة الباقية التي لم تُصب من التحليق أبداً . كانت هناك تحركات جوية قليلة من قبل مصر. في واشنطن، قال دين راسك في اتصال هاتفي مع جونسون في الصباح الباكر: «غرائزي تقول لي إن الإسرائيليين على الأرجح هم الذي بدؤوا»، وأن ادّعاء إسرائيل بتقدم المدرعات المصرية نحوهم هو «غطاء رقيق السطح» (أي نفاق يُظهر ما تحته)[٤]. وأبلغ (إيبان) روستو بأن إسرائيل هوجمت وهي تقوم الآن بهجوم معاكس. وما أن انتصف النهار

---

(١) *Yearbook of the United Nations, 1967,* 175.

(٢) CIA memo, June 5, 1967, FRUS, 1964-68, 318-19.

(٣) CIA memo, June 5, 1967, FRUS, 1964-68, 318-19.

(٤) Undated editorial note, FRUS, 1964-68, 19:293.

حتى تدفقت التقارير عن أن الطائرات الإسرائيلية «تحوم في كل مكان» مدمّرة القدرة الجوية المحدودة للأردن وسلاح الجو المصري، واستنتج (كْلارك كْليفورد) «أن إسرائيل انتفضت ردّاً على أدنى حد من الإثارة»، وبدأت فعلاً بالحرب[1].

يتذكّر (مَكْجُورج بنْدي)، السكرتير التنفيذي لمجلس الأمن القومي الأميركي، أن اجتماعاً عُقد في البيت الأبيض حضره (جونْسون) و(رَاسْك) و(أتْشيسُون) و(مكنامارا) و(كْلِيفُورد) و(باتل) و(روسْتُو) و(جورج كْرِيسْتِيان) وكان الاهتمام مُنصَبّاً أساساً على: «أي حالة مخيفة سنكون ـ كلنا ـ عليها إذا كان الإسرائيليون هم الخاسرين. في الحقيقة، لم نكن نعلم أي شيء عمّا يجري هناك على أرض المعركة، وعندما أصبح واضحاً، خلال ذلك اليوم، أن سلاح الجو الإسرائيلي ربح المعركة، تغيّر جَوّ المسألة كليّاً. كان الأمر مُطمئناً بطريقةٍ ما، عندما اتضح ـ لنا ـ أن الحرب والقتال كانا فكرة إسرائيلية وأن هذه الفكرة قد نجحت، وهذا كان أفضل بكثير ممّا لو كان الأمر عَكْسَ ذلك»[2]. وبعد ظهْر ذلك اليوم قال (روستو) للسفراء العرب إن الولايات المتحدة مهتمة باستلام أي دليل مُوَثّق عن أن إسرائيل هي المسؤولة لأن ذلك مُهِمّ إن لم يكن موضوعاً حاسِماً في إطار حُكْم القانون وسيادة الأمم المتحدة[3]، وما كان باستطاعته أن يكون جديّاً في كلامه هذا. على كل حال كان واضحاً أن إسرائيل هي الجهة الرابحة، ولا مجال هناك لحديث تقيّ ورع وزائف عن شرعة الأمم المتحدة وحُكْم القانون.

لم يكن هناك هجوم على إسرائيل، ولم تعمد المدرعات المصرية إلى خرق خط الهدنة ولا حتّى التوجّه نحْوه، ولم يكن هناك أي طائرات مصرية، ظهرت على الرادار، متجهة نحو النقب، وباستثناء بعض الطائرات العربية التي استطاعت التحليق، لم يكن في الجو إلا طائرات إسرائيلية. وفيما كان حطام الطائرات العربية جاثماً على الأرض، وسّعَ الإسرائيليون الحرب الجوية من مصر إلى سورية إلى الأردن وإلى العراق فيما بدأت قواتهم هجومها البري بدخول سيناء. وهكذا تحققت كل تنبّؤات القيادات العسكرية الأميركية وخبراء المخابرات وغيرهم. لقد سَحَقت إسرائيل القوات العربية بصورة مذهلةٍ أكثر مما كانوا يتوقعون، ووقعت الحكومات العربية متشوشة في الفوضى، مثلما توقعوا لها وبالسرعة التي تنبؤوا بها. لم يكن بين العرب أبداً أي تنسيق عسكري حقيقي ولا أي تنسيق سياسي، والآن أثبتوا ذلك

(١) Memo for the record, «Walt Rostow's Recollections of June 5, 1967,» Washington, DC, November 17, 1968, FRUS, 1964-68, 19:287-92.

(٢) See note of Bundy's recollections, FRUS, 1964-68, 19:310-11.

(٣) Telegram from Department of State to all posts, June 5, 1967, FRUS, 1964-68, 19:307-9.

تماماً. ومثل الأحصنة التي تشدّ في اتجاهات مختلفة، أوْ كبعض الآلات الميكانيكية المتماثلة التي لا تتناسب أجزاؤها المختلفة، كان ردّهم على الهجوم الإسرائيلي، كما لو أنهم وحدهم، من باقي العالم، لم ينتظروا حدوثه. والتدمير من الجو كان مُخرّباً بدرجة كبيرة، والجهة التي جاءت منها الطائرات (شمالاً فوق المتوسط) كانت غير متوقعة لدرجة أن مصر استنتجت منها أن الطائرات الأميركية والبريطانية، وكذلك القطعات البحرية، تورّطت في الهجوم. والتبجّجات الهوائية الدعائية التي أعطت الإسرائيليين الفرصة للحديث عن التهديد العربي قبل الحرب استمرت، نفسها، بعد بدء الحرب عبر محطات الإذاعات العربية، في تقارير عن انتصارات كبرى ـ على الهواء ـ إلى الوقت الذي لم يعد هناك مجال لتحاشي الحقيقة المرَّة.

طلبت إسرائيل من الملك حسين أن يبقى خارج دائرة الحرب، في الوقت الذي كان من الواضح أنه لن يستطيع ذلك، ولقد خُيِّرَ الملك بين معاهدة الدفاع العربي المشترك والغضب الشديد الذي اجتاح العالم العربي يوم استيقظ على الهجوم الإسرائيلي. وفي لقاء مع رؤساء البعثات الأجنبية في عمّان قال حسين، بسبب العدون الإسرائيلي على مصر: «الأردن الآن هو في حالة حرب. فقواتنا وُضعت بإمرة قيادة الجمهورية العربية المتحدة»[1]. وحمل الجنرال (أُود بل)، رئيس لجنة الرقابة في هيئة الأمم الهدنة، رسالة من الإسرائيليين إلى الملك حسين أنه لن يحصل أي تحرك إسرائيلي ضد الأردن إذا لم يبدأ الأردن بالهجوم، «وفي هذه الحالة سترد إسرائيل بقسوة»[2]. ولكن مع هذا الطلب، كانت إسرائيل تعلم أن الأردن التزم بمعاهدة الدفاع العربي المشترك ولن يكون قادراً على البقاء خارج حلبة الصراع. وفي الحقيقة أنه حين وصول هذه الرسالة من إسرائيل كانت المدفعية الأردنية قد أطلقت عدة طلقات عبر خطّ الهدنة، وبما أنهم «هوجموا» هكذا صار لإسرائيل مبرِّر للرد. «هؤلاء الحمْقى عزموا قطعاً على جَعْلِك رئيس بلدية إسرائيلي لِقُدْسٍ موحّدة»، هذا ما قاله الجنرال (ناركيس) لِـ (تيدي كولك) رئيس بلدية القدس الغربية[3]. واستيلاء القوات الأردنية على مركز رئاسة أركان القوات الدولية (البيت الحكومي السابق) والخوف من أن يكون جبل (سكوبس) المنيع (الذي حَصَّنهُ الإسرائيليون بصورة غير قانونية) المركز التالي الذي سيستولي عليه الأردنيون، دفع القيادة العسكرية الإسرائيلية إلى شن هجوم برّي على القدس الشرقية بعدما دمّروا سلاح

---

(١) June 5, 1967, FRUS, 1964-68, 19:297 n.

(٢) June 5, 1967, FRUS, 1964-68, 19:305 n.2.

(٣) David Hirst, «Rush to Annexation: Israel in Jerusalem,» *Journal of Palestine Studies 3* (Summer 1974): 3.

الجو الأرْدني. وخلال ساعات لم يبق للملك حسين إلا طائرة حربية واحدة، وفي خلال يوم واحد قال حسين للأميركان ما لم يوقف الإسرائيليون هجومهم فإن نظامه سينهار. لم يكن لدى الأردن قدرات هجومية، «وكان جيشه في طريقه نحو التدمير». لم يكن قادراً، منفرداً، على إعلان وقف إطلاق النار لأسباب سياسية بكل وضوح، وأراد عوضاً عن ذلك (تخفيف) «عمليات العقاب التدميرية» من الجهتين[١]، ولكن كان قد فات الوقت لهذا الأمر، فإسرائيل ليست مهتمّة حتى باتفاق سري لوقف إطلاق النار، وليست مهتمّة بإنقاذ النظام الأردني، وليست منجذبة للربح القليل المفترض والمزعوم من سلخ الأردن عن العالم العربي[٢].

عندما عمد الأردن إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة الأميركية، حثّ (دين راسْك) إسرائيل على التقيّد بقرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة وترتيب وقف إطلاق نار واقعي «على الأقل» مع الأردن، ولكن كان على القتال أن يستمرّ إلى أن يخسر حسين القدس الشرقية والضفة الغربية التي هي نصف مملكته.

في مساء يوم الثامن من حزيران، قبلت مصر وقف إطلاق النار، في حين وَقَفت سورية وحدها في طريق نصر إسرائيلي ساحق. فمن الصور الجوية عرف الإسرائيليون أن المعسكرات حول مدينة القنيطرة، في مرتفعات الجولان، قد أُخليت، وأن الوضع العسكري السوري بكامله على المرتفعات «يمكن أن ينهار»، ولقد اعترضوا أيضاً رسالة من (ناصر) ينصح فيها سورية بقبول وقف إطلاق النار من دون تأخير[٣].

النهاية الفعلية للحرب على الجبهة المصرية، والضعف البادي للموقف العسكري السوري أقنعا دايان بهجوم برّي على مرتفعات الجولان تحت ستار حماية المستوطنات الإسرائيلية الواقعة تحت هذه المرتفعات؛ وبدأ الهجوم في الساعة السادسة من صباح اليوم التاسع من حزيران.

بعد ذلك، وفي الصباح أيضاً، اجتمع مجلس الأمن في جلسة طارئة بطلب من سورية التي قبلت الآن نداءات وقف إطلاق النار التي صدرت في قرارات مجلس الأمن ليومي السادس والسابع من حزيران، وطلبت أن تفعل إسرائيل نفس الشيء. ونقل السوريون أن الإسرائيليين يهاجمونهم بالطائرات والمدرعات والمدفعية والمشاة

(١) Telegram from Department of State to embassy in Jordan, June 6, 1967, FRUS, 1964-68, 19:320n.

(٢) State Department to embassy in Jordan, enc, message from Rusk, June 6, 1967, FRUS, 1964-68, 19:324, 324 nn, 2 and 3.

(٣) Oren, *Six Days of War,* 279.

على طول حدود خط الهدنة. وبعد الساعة الواحدة بعد الظهر، بتوقيت نيويورك، أصدر مجلس الأمن قراراً آخر (قرار ٢٣٥) يدعو للتقيد بقرارات وقف إطلاق النار السابقة، ولكن في هذا الوقت كان القتال شديداً من أجل السيطرة على مرتفعات الجولان، ولم يكن لدى إسرائيل النية للتوقف. رغم أن الاتحاد السوفييتي دعم مصر على جميع المستويات، وأنه يُذَل الآن لرؤيته تدمير معظم العتاد الحربي الذي زوّد به الدول العربية، إلا أنه، فقط، عندما حصل الهجوم البري على سورية أصدر بيانات تُشير إلى أنه يستعد للتدخل. وفي العاشر من حزيران قطع علاقاته مع إسرائيل ودعا إلى جلسة أخرى لمجلس الأمن. وفي الوقت نفسه، ومستعملاً الخط الساخن بين موسكو وواشنطن ومُلحّاً أن يقف جونسون إلى جوار الهاتف عندما أُرسلت الرسالة، أنذر ألكسِي كوسيجن - رئيس الوزراء السوفييتي - إنه بعد فشل مجلس الأمن في تأمين وقف لإطلاق النار «جاءت فترة شديدة الخطورة والتي تُجبرنا، إذا لم تتوقف العمليات العسكرية في الساعات القليلة المقبلة، على اتخاذ قرار مستقل، ونحن مستعدون لذلك. من ناحية ثانية، هذه الأعمال قد تقودنا إلى صدام ربما يقود إلى فاجعة خطيرة»، ويجب إنذار إسرائيل بأنها إذا لم توقف إطلاق النار فسيتخذ الاتحاد السوفييتي «التدابير اللازمة» لذلك، بما فيها التدابير العسكرية[١]. فأجاب جونسون بالقول إن رسالة قد أُرسلت إلى الإسرائيليين، في الليلة الفائتة، تدعوهم للامتثال لوقف إطلاق النار فوراً[٢]. وفي رسالة ثانية من كوسيجن، بعد ذلك، أخبر فيها جونسون أن الإسرائيليين لم يبدوا أية إشارات لوقف العدوان، كما أكد له جونسون في جوابه، بأنهم يتقدمون نحو دمشق، لذا فإن «هذا التحرك لا يمكن إرجاؤه»[٣].

شبح التدخل السوفييتي المباشر أصاب الأميركان بالصدمة الكهربائية ودفعهم ليقوموا بعمل ما، ولكن من حسن حظ الإسرائيليين أن غزو الجولان كان قد تم تقريباً في ذلك الوقت، ولكن سبق، في التاسع من حزيران، أن أنذر (راسْك) (إيبان) بأنه ستكون هناك إدانة واسعة لإسرائيل في مجلس الأمن ما لم تستجب لنداءات وقف إطلاق النار. وفي الساعة العاشرة قبل الظهر، في العاشر من حزيران، قال (راسْك) لِـ (هارمَان) و(إيڤرون)، بتأكيد شديد، بأن وقف إطلاق النار على الجبهة السورية «يجب بكل بساطة التوصل إليه من دون تأخير» قبل مزيد من

(١) Kosygin to Johnson, June 10, 1967, 8:48 A.M., FRUS, 1964-68, 19:409.

(٢) Johnson to Kosygin, June 10, 1967, FRUS, 1964-68, 19:414.

(٣) Memo of conversation, quoting former Llewellyn Thompson, U.S. ambassador to the Soviet Union, June 10, 1967, FRUS, 1964-68, 19:415,413.

تدهور الأحوال الدبلوماسية والسياسية[١]. ولقد أخّرت إسرائيل وتلكأت قدْر استطاعتها، وأعطت لنفسها الوقت الذي تحتاجه لتصل إلى كل أهدافها، ولكنها في النهاية وافقت على وقف إطلاق النار في الساعة السادسة مساءً. وفي الحادي عشر من حزيران أبلغ يوثانت مجلس الأمن بأنه منذ الساعة الثالثة بعد ظهر ذلك اليوم لم يُبَلَّغ عن خروقات جدية لوقف إطلاق النار، وكان هذا كأنه أعجوبة. (بربور) كتب في برقية: «يبدو واضحاً أن إسرائيل، مدفوعة بضرورات عسكرية للوصول إلى وضع عسكري قابل للاستمرار من أجل حماية المستوطنات الحدودية، قد حاولت كسْب الوقت في مناورات سياسية بمجلس الأمن إلى حد كاد أن يسقطها في شر أعمالها، ولكن من الواضح أيضاً أنهم، في هذا المساء، استطاعوا النجاح فيما فعلوه. كان هناك استرخاء بصورة عامّة في جوّ الدوائر السياسية، وهناك كل الإشارات للتمسك بوقف إطلاق النار»[٢]. بعد انْتهاء الحرب اعترفت إسرائيل بأنها هي التي بدأت إطلاق النار، ولكنها حاججت بأنه يجب أن يلام العرب على الحرب، إذ عمدوا للتهديد بقوات عسكرية، وأنه لم يكن هناك خيار آخر غير الضربة الاستباقية.

اندماج (إدغام) البلديّتَين

أعادت الحرب الإسرائيليين إلى سيناء وغزّة اللتين اسْتمرت حكومة إسرائيل اعتبارهما من حقّها على كل حال. قال إيبان لممثل أميركا في هيئة الأمم المتحدة (آرثر غولْدْبِرْغ) أن ليس لإسرائيل أية «طموحات استعمارية»[٣]. وفي حديث مع غولْدْبِرْغ و(رَاسْك)، في الثاني والعشرين من حزيران، قال (إيبان) «من الطبيعي» أن تكون إسرائيل في غزة. ومع ذلك، فإن إضافة سُكان غزّة، وعددهم (٣٥٠,٠٠٠)، إلى عدد العرب الموجودين حالياً في إسرائيل يجعل عدد العرب «في إسرائيل» حوالي (٧٠٠،٠٠٠)، لذلك يتساءل الإسرائيليون «فيما إذا كان بالمستطاع توطين بعضهم في مكان آخر، في شمال سيناء مثلاً، أو وسط فلسطين أو في الأردن»[٤]. في الحقيقة، تريد إسرائيل غزّة بدون سكّانها «ولكنها لا ترى كيف يمكن حدوث ذلك»[٥].

---

(١) Memo of conversation, FRUS, 1964-68, 19:417-18.

(٢) Telegram from embassy in Tel Aviv, July 10, 1967, FRUS, 1964-68, 19:429-30.

(٣) Telegram from U.S. mission at UN to Department of State, June 9, 1967, FRUS, 1964-68, 19:386-88.

(٤) Telegram from U.S. mission at UN to Department of State, June 22, 1967, FRUS, 1964-68, 19:532-34.

(٥) Telegram from U.S. mission at UN to Department of State, September 23, 1967, FRUS, 1964-68, 19:834 n. 38.

في هذا الوقت أخطر جوزيف سيسكو الرئيس جونسون بأن أهداف إسرائيل «ربما تتحوّل عن مواقفها الأصلية مِن التَفْتيش عن السلام بدون مكتسبات إقليمية إلى موقف مع توَسُّعات إقليمية»[١].

في الثامن والعشرين من حزيران قدم الوفد اليوغوسلافي مشروع قرار في الجمعية العمومية للأمم المتحدة يطلب من إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. وفي السابع والعشرين من حزيران صوَّت الكنيسِت الإسرائيلي على تطبيق القوانين الإسرائيلية في القدس الشرقية، أي ضم بقية المدينة بالفعل رغم اعتراض (هارمان) و(إيڤرون) بأن كلمة (ضم) لم تظهر في وثيقة الكِنِيسِت، وألحَّا على أن التدبير المُتّخذ لا يشكل ضمّاً بل فقط «اندماج البلديتين»[٢]. وفي الثاني والعشرين من حزيران تابعت الحكومة الإسرائيلية ما قرره (الكنيست)، فحَلَّت المجلس البلدي للقدس الشرقية واستولت على السجلّات الأردنية وأغلقت المصارف العربية. وكانت الولايات المتحدة تعمل على حلٍّ مضاد يربط الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلّة مقابل اعتراف العرب بإسرائيل، ولكن بعد هذا القرار الإسرائيلي، الأحادي الجانب، فإن عمل أسابيع، على حد تعبير يوجين روستو، «قد احترق وغاب في الدخان»[٣]. لم يَبْدُ أن جَونْسون كان متشوّشاً أو قلقاً، وعندما كانت نسخة بيان الرد على القرار الإسرائيلي، تُبحث في (١٤) تموز في المكتب الوزاري في اجتماع لمجموعة الأمن القومي الخاصّة بالشرق الأوسط، اقترح ـ جونسون ـ استبدال كلمة «يستنكر» بكلمة «يأسف» «ما أريد قوله أننا نأسف لعدم رغبتهم في التزحزح» ـ عن موقفهم ـ. وفي هذه اللحظة بدأ الضَحِك[٤].

في اليوم نفسه، الذي كان فيه جونسون وكبار مستشاريه يُقَهْقِهُون في مكتب الوزارة، صوتت الجمعية العمومية للأمم المتحدة على القرار ٢٢٥٤ (ES-V)، الذي تَحْزنُ فيه ـ ولا تأسف ـ على فَشلِ إسرائيل في تطبيق قرار الرابع من تموز الذي يطلب منها إلغاء كل التدابير التي اتخذَتْها، والكفّ عن أي عمل مستقبلي يُبَدِّلُ وَضْعَ القدس[٥]، هذا القرار وغيره من القرارات عن وَضْعِ المدينة، تجاهلتها إسرائيل بكل بساطة.

(١) Telegram from U.S. mission at UN to Department of State, September 23, 1967, FRUS, 1964-68, 19:838 n.4.

(٢) Account of conversation between Rostow and Harman, June 30, 1967, FRUS, 1964-68, 19:587-89.

(٣) Telegram from Department of State to embassy in Israel, June 30, 1967, FRUS, 1964-68, 19:587-89.

(٤) Memo from deputy press secretary to Johnson, July 14, 1967, FRUS, 1964-68, 19:654-56.

(٥) The voting was 100-0 with 18 abstentions, including the United States.

وبدأ الإسرائيليون إعادة هيكلة المدينة وهندستها، بتنظيف الساحة على امتداد الحائط الغربي للمسجد الأقصى، الذي يسميه المسلمون «الحرم الشريف» ويسميه اليهود (جبل الهيكل)، وشملت هذه العملية تدمير (١٣٥) منزلاً كانت تُشكّل حيّ المغاربة وهو (وَقْفٌ إسلامي) بناه، في القرن الثاني عشر الميلادي، ابن صلاح الدين الأيوبي من أجل الحجاج والفقهاء والعلماء القادمين من شمال أفريقيا. واعتبر الصهاينةُ المغاربةَ، منذ مدّة، كما عرّفهم وايزمن «كجالية مغربية مَشكوك فيها»[١]، عائقاً أمام حائط المبْكى يجب إزالته. وما سمّاه (أُورُن) «زريبة»[٢] هو نفسه الذي وصفه وزير خارجة الأردن بـ«جواهر معمارية لا تُقدّر بثمن» والذي أزالته كُلّياً (البُلْدُوزيرات) الصهيونية بعد ظهر يوم واحد[٣]. تبعثر ألف من سكانه في الشوارع والأزقة بعد إنذارهم «قبل دقائق فقط» من عملية الهدم[٤]. وتبع تدمير حي المغاربة تدمير مقبرة إمام الله Mamillah القديمة إلا بقية منها، لإقامة حدائق ومواقف سيارات وبيوت خلاء[٥]. وكانت عِظام صحابة النبي ﷺ من بقايا الآثار الإسلامية في تلك المقبرة. ولقد سجل ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في القدس (إرنِسْتُو.أ.تَلْمَن) صدْمة الشعب المسلم لتدنيس الأماكن المقدسة[٦]. وبعد شهرين من تدمير حي المغاربة هدمت (البولدوزيرات) (نزل فخرية)، بيت مفتي الشافعية[٧]، وطُرد حوالي (٥٥٠٠) عربي ممن سماهم الإسرائيليون بـ«المحتلين» من منطقة سماها الإسرائيليون الحي اليهودي، بعضهم من لاجئي عام ١٩٤٨ كانوا قد أتوا من مناطق فلسطينية أخرى، ولكن أغلبهم هم «مقدسيون قدامى من عائلات كانت في القدس منذ أجيال»[٨] والحقيقة هي: رغم أن القدس كانت المغناطيس الطبيعي لليهود الذين وصلوا إلى فلسطين بحيث شكلوا غالبية سكانها، منذ القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أنهم في عام ١٩٤٨ لم يكونوا يمتلكون أكثر من (١٨٪) من أرض القدس. وفي الناحية الشرقية من المدينة امتلك اليهود أقل من (١٪) من الأرض، وحتى أن «الحي اليهودي» فيها، كان اليهود يملكون فيه ٢٠٪ من الأرض والمنازل[٩]. ومن وجهة نظر (هِرْست) فإن الادعاءات الإسرائيلية مبالغ فيها ووقحة، حتى أن التخريب المتعمد للأماكن اليهودية، خلال الحكم الأردني، ليست بالتأكيد غطاءً دفاعياً لما

---

(١) Hirst, *Rush to Annexation,* 8.
(٢) Oren, *Six Days of War,* 307.
(٣) *Yearbook of the United Nations, 1967,* 210.
(٤) Hirst, *Rush to Annexation,* 10.
(٥) Ibid., 13-14.
(٦) *Yearbook of the United Nations, 1967,* 244.
(٧) Ibid., 17.
(٨) Hirst, *Rush to Annexation,* 19-22.
(٩) Ibid., 19.

قام به الصهاينة من تدمير لهذه المناطق العربية الإسلامية، في القدس وفي غيرها. والنفخ بالشوفار (قرن الخروف) على الحرم الشريف من قِبَل رئيس الحاخامات لجيش الدفاع الإسرائيلي (شلومو غورين) أراد منه أن يذهبَ الجيش إلى أبعد مما قام به، فيهدم المسجدين داخل الحرم[1].

وفي تقرير صدر في الثاني عشر من أيلول وجد أرنِسْتو ثلْمان أنه بتطبيق القوانين الإسرائيلية لتشمل القدس الشرقية وَسّعت الحكومة الإسرائيلية بلدية القدس الغربية بأكثر من ستين كيلومتراً مربّعاً لتصبح أكثر من مئة كيلومتر مربّع. ولقد أظهر إحصاء ما بعد الاحتلال أن هناك سبعين ألف نسمة في القدس الشرقية (٨١٪ منهم من المسلمين) ومئتي ألف نسمة في القسم الغربي منها. وأوضح الزعماء الإسرائيليّون أن إسرائيل ستتخذ أي خطوة «لتضع تحت سيادتها الأجزاء الأخرى من مدينة القدس التي لم تكن تحت حكمها قبل حزيران ١٩٦٧»، وصرّحوا بصورة لا لبس فيها أن عملية التوحيد «ليست قابلة للعودة عنها ولا للتفاوض حولها»[2]. وادّعى (إيبان) إنه «حيث كان انفصال عدواني هناك الآن اتحاد مدني متناغم» وحيث كان هناك عُنْف أصبح الآن هناك سلام[3].

وإذا رفض الإسرائيليون كلمة (إلْحاق، أو ضم) لأنهم يعتبرون القدس مُلكهم عن حَق، وما كان حَقهم لا يحتاج إلى «الضم، أو الإلحاق»، وما رتّبوا أنفسهم للقيام به الآن هو طمْس صِفتها العربية والإسلامية عن طريق عملية تسجيل قانونية مزيّفة لتغيير إداري وطبوغرافي.

النَهْب والفرار

صاحَب الاستيلاء على الأراضي العربية هروب أهلها. في الرابع من تموز، قدّر المفوّض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (UNRWA) أن ثمانين ألف مدني هربوا من المناطق السورية المحتلّة، وعلى الأقل (١٥٠٠٠٠) من الضفة الغربية لنَهْر الأردن، وربما كان ثمانون ألفاً إلى مئة ألف منهم مسجّلين أصلاً كلاجئين. والموجة الثانية للجوء بدأت في العشرين من حزيران، إنما في الأيام العشرة قبل ذلك، فإن حوالي (٣٦٠٠٠) عبروا الحدود إلى الأردن[4]، مما أوصل الرقم إلى حوالي (٣٠٠٠٠٠) شخص الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال وبعد الحرب. وفي خطابه في الجمعية العامّة للأمم المتحدة أتهم الملك حسين الإسرائيليين

(١) Oren, *Six Days of War*, 246.

(٢) *Yearbook of the United Nations*, 1967, 243-44.

(٣) Ibid., 216.

(٤) Ibid., 212.

باستعمال النابالم والقنابل الانشطارية لتدمير المدن والقرى العربية، ومما زاد في سوء هروب المدنيين: التخريب المتعمد للممتلكات والإرهاب، وتُظهر الصور الجنود الإسرائيليين يقفون بينما تيار اللاجئين إلى الأردن يعبر فوق حطام جسْر اللنبي.

في السادس من تموز ـ يوليو، عيّن السكرتير العام للأمم المتحدة السير نِلْز غوران غاسّينْغ كممثل خاص له في الأراضي التي تحتلّها إسرائيل. وعلى أساس المعلومات التي وفّرها (غاسينغ) أصدر السكرتير العام تقريراً، في أيلول ـ سبتمبر، جاء فيه أن في المناطق السورية المحتلة قد غادر معظم السكان ديارهم[١]. ووجد (غاسّينْغ) أن من الصعب عليه التفرقة بين الضغوط المادية والضغوط النفسية التي أثّرت فأدت إلى تَرْك السكان لبيوتهم وأرضهم في الأرضي السورية المحتلة، ولكن، مع ذلك فإن «بعض الأعمال التي سمحت بها القيادات المحلية» كانت سبباً هامّاً لهروب السكان؛ ولم يُبلغ السيد (غاسينْغ) «عن أي إجراءات اتخذتها السلطات الإسرائيلية لطمأنة السكان»[٢]. والممثل الخاص للأمين العام حمَّل المسؤولية، إلى حدّ كبير، للقوات الإسرائيلية في عمليات السلب والنهب الواسعة في مدينة القنيطرة السورية. والحقيقة، بتعبير (پاتْريك سيل) الأقلّ حذراً «نُهِبَت» القنيطرة و«خلال الأشهر الستة التي تلت، طردوا حوالي تسعين ألفاً من السكان الذين سُلبوا من كل شيء يملكونه، إلى خارج الجولان ليلتحقوا، في الحقول المكشوفة والخيم، بثلاثين ألفاً آخرين من الذين هربوا أثناء القتال»[٣] وكان من بين اللاجئين (١٧٠٠٠) فلسطيني من الذين لجؤوا إلى الجولان عام ١٩٤٨.

في الضفّة الغربية دُمّر (٨٥٠) منزلاً من أصل (٢٠٠٠) في مدينة قلقيلية، كان ٨٠٪ إلى ٨٥٪ منها بعد أن توقف القتال، حسب ما جاء على لسان رئيس البلدية، فلقد (نصح) القائد المحلي الإسرائيلي السكان بالمغادرة ولكن سمح لهم بالعودة بعد ثلاثة أسابيع[٤].

ومع ذلك، ففي منطقة اللطْرون، دُمِّرت ثلاث قرى هي: (بيت نوبا، وعِمْواس ويالو) بحجة الأمن وطرد السكان ولم يسمح لهم بالعودة، كما دمِّرت قريتان أخريان في منطقة الخليل للسبب نفسه. شمل الطرد من الضفة الغربية، في الشهور التي تلت الاحتلال، رئيس البلدية الأردني للقدس الشرقية (روحي الخطيب) و(٢٩٤) فرداً من

(١) *Yearbook of the United Nations*, 1967,238-42. (٢) Ibid.

(٣) Seale, Asad, 141. Oren *(Six Days of War*, 306) refers to an Israeli military order prohibiting the expulsion of civilians.

(٤) *Yearbook of the United Nations, 1967*, 240.

قبيلة النواصرة أُجبروا على اجتياز الحدود إلى الضفة الغربية بعد أن أُعْلِنَت أراضيهم منطقة حصرية باسم الأمن، وهذه تقنية استعملت منذ العام ١٩٤٨ لطرد السكان المقيمين والرُحّل من أراضيهم.

وأشار (غاسينْغ) أيضاً إلى محاولات إسرائيل لتخفيض عدد السكان في غزة حَسْب التصور الذي أوحى به (إيبان). فلقد أجرى الإسرائيليون ترتيبات ليسافر كل يوم ستة باصات من أهل غزة لزيارة أقاربهم في الضفة الغربية، إلا أن الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة لم يستطع أن يذكر «ما إذا كانت هذه الباصات الستة ستعود كل يوم برُكّابها إلى غزّة»[١].

رَفْض الهزيمة

في تقديرات وكالة المخابرات المركزية (C.I.A) للخسائر في ميادين القتال كان التركيز على الخسائر في العتاد أكثر من الخسائر البشرية. لقد خسرت سورية أغلب طائراتها الخمس والثمانين، وحوالي مائة مدرعة ودبابة من أصل (٤٢٥)، وسلاح الجو الأردني قد دُمِّر بالكامل مع ثلثي دباباته المائتين، وخسرت مصر ثُلُثي طائراتها المقاتلة الثلاثمائة والخمس وستين، و(٥٥) من أصل (٦٩) طائرة قاذفة، وحوالي نصف ما عندها من دبابات (١٠٠٠). ولقد دمرت الحرب في ساحة المعركة فرقتين للمشاة من الفرق الأربع التي لديها، وفرقة من الفرقتين المدرّعتين، إضافة إلى خمسة عشر من أصل ثلاثة وعشرين من ألويتها المستقلة. بالمقابل خسرت إسرائيل أقل من مائة دبابة من أصل (١١٠٠) تملكها، وفقط (٤٨) طائرة من مجموع طائراتها المائتين والست والخمسين. ومجموع القتلى العرب بلغ أكثر من سبعة آلاف (٧٠٠٠) بالمقارنة مع (٧٠٠) إسرائيلي[٢]. هذا الرقم لخسارة العرب في ساحة المعركة كان استخفافاً خطيراً في التقدير. فمصر وحدها خسرت، على ما يبدو، على الأقل عشرة آلاف رجل وألفاً وخمسمائة ضابط[٣]. وانتقاماً لما حصل في عام ١٩٥٦، مات الكثير من الأسرى المصريين من العَطش بعد أن أُجبروا على خَلْع أحذيتهم وساقوهم مَشْياً على الأقدام باتّجاه قناة السويس[٤]. ودعمت الشواهد اتهامات المندوب المصري في الجمعية العامّة للأمم المتحدة بأن الإسرائيليين قد قذفوا بقنابلهم المستشفيات في سيناء وغزّة، و«قتلوا وجرحوا الأطفال ونهبوا

---

(١) *Yearbook of the United Nations, 1967,* 240.

(٢) Special National Intelligence Estimate, August 10, 1967, FRUS, 1964-68, 19:770-74.

(٣) Stephens, *Nasser,* 503, Nutting, *Nasser,* 418, puts the figure at twenty thousand.

(٤) Nutting, *Nasser,* 418.

المخازن وتركوا الجرحى عالقين في الصحراء بدون غذاء ولا ماء بعدما جردوهم من ثيابهم لكي يقطعوا في الصحراء حوالي (٢٥٠) ميلاً»[١].

بالإضافة لذلك، فإن آلاف الجنود السوريين ماتوا دفاعاً عن هضبة الجولان، وكان من بين الإصابات رجال قوات المراقبة لهيئة الأمم المتحدة الذين بقوا في مراكزهم على خطوط الهدنة في الجبهة المصرية. مات ثلاثة هنود عندما ضربت الطائرات الإسرائيلية قافلة للمراقبين الدوليين بين غزّة ورفح، ثم مات ثلاثة آخرون بالقصف المدفعي الإسرائيلي على غزّة. وفي السنوات القليلة التي تلَت، قُتِلَ مئات الفلسطينيين في قطاع غزّة عندما فرض الإسرائيليون القانون الحديدي للاحتلال تحت قيادة أرييل شارون.

الهزيمة الساحقة التي مُنِيَ بها العرب، غير المستقرّين وغير المنطقيين بطبعهم ـ حَسْب رأي (وارنك) ـ لم تُجبرهم على اتباع المنطق والقبول بإسرائيل حَسْب الشروط التي فرضتْها[٢]، بل على العكس، لقد ولدت الهزيمة تحدّيات أكثر وغذّت الاستنتاج بأن ما أُخذ بالقوّة لا يُستعاد يوماً ما إلا بالقوّة. ولقد عاد ناصر بعدما استقال وقَبِل الاستمرار في منصبه، بعد مظاهرات ضخمة غير عادية لم تشهد مصر مثلها قبلاً في تاريخها الحديث، فبعد خسارتهم للحرب ما كان بإمكان المصريين أن يخسروا أيضاً (ناصر). وفي مؤتمر الخرطوم في آب ـ أغسطس ١٩٦٧ قال للرؤساء العرب إن مصر تستطيع الانتظار إلى أن تتم استعداداتها العسكرية، «وعندها سنكون قادرين على القيام بالعمل الوحيد الذي تعيه إسرائيل جيّداً وهو تحرير الأرض بالقوّة»[٣].

لقد خرج مؤتمر الخرطوم بـ (لاءاته) الثلاثة: لا صُلح لا مفاوضات ولا اعتراف، ولكن ما اعتبره العالم العربي كله العزم والصمود اعْتُبِرَ في واشنطن الرفض العنيد لقبول الواقع. وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني، صوّت مجلس الأمن على القرار (٢٤٢) مؤكداً على عدم قبول اكتساب الأرض عن طريق الحرب، وطالباً من إسرائيل الانسحاب من «الأراضي التي احْتَلّتْها مؤخراً في الحرب». «في النسخة الفرنسية» فإن (ألـ) التعريف التي حُذفت من النصّ الإنكليزي كان الخِرْق الذي استطاع الإسرائيليون من خلاله التسلّق في المحاججة ضد انسحابهم من (كُلّ) المناطق المحتلة»[٤]. وفي الأشهر التي تلتْ انتهاء الحرب، لم يتوقف أبداً إطلاق

(١) *Yearbook of the United Nations, 1967,* 213.

(٢) Memo, Warnke to Clifford, November 2, 1968, FRUS, 1964-68, 20:587.

(٣) Abdel Magid Farid, *Nasser: The Final Years* (Reading, UK: Ithaca press, 1994), 56.

(٤) For English-language text, see FRUS, 1964-68, 20:1062-63.

النار: جيشان يتواجهان عِبْر قنال السويس وكلاهما خَرَق اتفاقية إطلاق النار. فالمصريون أطلقوا النار على زوارق الدورية الإسرائيلية التي أُرسلت إلى القنال، والإسرائيليون قصفوا مواقع المصريين على الضفاف المقابلة من سفنهم الحربية في خليج السويس. وفي الحادي والعشرين من تشرين أول أطلق المصريون صواريخ كومار، التي زوّدهم بها السوفييت لإغراق المدمرة الإسرائيلية (إيلات) التي كانت تعمل بالقرب، أو في المياه الإقليمية المصرية لأشهر عدّة؛ ففي تموز أغرقت ـ هذه المدمرة ـ سفينتين مصريتين، وللثأر قصف الإسرائيليون مدينة السويس ودمّروا مصفاة بترول ومصنع سماد وتجهيزات الميناء وقتلوا العديد من المدنيين.

وتحدّث (ناصر) دائماً بلغتين، واحدة موجهة للشعب داخل مصر والجماهير العربية في المنطقة، والثانية في محادثاته الخاصّة بعيداً عن مسامع الجمهور العربي، وهي المقياس الأصح والأدق لما يريده. في تشرين ثاني عام ١٩٦٨ بدا (ناصر) لِـ (روبرْت أندرسون) «أكثر ما يكون اهتماماً للوصول إلى نوع من السلام، لأنه كان يعتقد أن في حالة حرب جديدة سيكون هناك دمار واسع في كلا الطرفين»[١] ولكن في الشهور، التي تلت، بدا أنه فقد الأمل بأن تقتنع إسرائيل بتَرْكِ المناطق التي استولت عليها مقابل اتفاق عدم اعتداء إن لم يخيِّم سلام رسمي دائم.

في تموز عام ١٩٦٩، أشار (ناصر) إلى (حرب اسْتِنْزاف) تخوضها مصر الآن ضدّ إسرائيل. فأعادت مصر تسلُّحها ووصل إلى مصر آلاف الخبراء السوفييت لبناء نظام دفاع صاروخي على طول الضفة الغربية لقنال السويس، ما زاد كثيراً من احتمالات مواجهة أميركية ـ سوفييتية. تبادل إطلاق المدفعية والنشاط الجوّي فوق وعبر القنال، وهجمات إسرائيل على خط الجبهة المصرية سبّب مقتل مائة جندي مصري في هجوم للكوماندوس الإسرائيليين وهم يرتدون لباس الجيش المصري (في خرق لميثاق لاهاي عن موضوع إدارة الحرب) واستعمالهم دبابات سوفييتية و(Apc5) استولوا عليها في حرب عام ١٩٦٧، وكانت الإصابات مرتفعة بين المدنيين. وفي شباط ـ فبراير عام ١٩٧٠ قتل ثمانون عاملاً مصرياً عندما أغارت الطائرات الإسرائيلية على معملٍ في (أبو زعْبل)، وفي نيسان قُتل ستّة وأربعون طفلاً عندما أصيب باص مدرستهم أثناء غارة للطائرات الإسرائيلية على مدينة بحر البَقَر. هذه النشاطات لم يجر أبداً أي تحقيق فيها من قبل الدول الغربية ذاتها التي أعلنت مراراً وتكراراً رغبتها في إرساء سلام عادل في الشرق الأوسط. وكان من ضمن إصابات المدنيين أكثر من مائة قتيل كانوا ركّاباً على طائرة ليبيّة أسقطتها طائرات الفانتوم الإسرائيلية

(١) Embassy in Iran to Department of State, November 20, 1968, FRUS, 1964-68, 20:651.

في شباط فبراير عام ١٩٧٣ عندما ضلّت طريقها وطارت فوق صحراء سيناء المحتلّة.

وفي هذا الوقت كان حديث (ناصر) عن المرحلة الثالثة للتحرير، «والتي كان يجب أن تكون الأخيرة: عبور قنال السويس من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية للقنال»[١]. وخطة عملية العبور، التي قامت في عهد السادات في النهاية، كانت في مرحلةٍ متقدّمة عندما أصيب (ناصر) بنوبة قلبية ومات في أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٠. واسْتَمرّت الولايات المتحدة بالحديث عن السلام ولكن من دون أن تُظْهر أي عَزْم لِدَفْع الإسرائيليين إلى تَرْك المناطق المحتلة حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) وعديد القرارات الأقوى للجمعية العمومية للأمم المتحدة. وفي الواقع، مع استلام غولْدا مايير رئاسة الوزارة الإسرائيلية، بعد موت ليفي أشكول، صرّحت بعد عامين من نهاية حرب ١٩٦٧ أن إسرائيل لم تكن تحت أي ضغط من الولايات المتحدة الأميركية للعودة إلى حدودها قبل الحرب[٢].

عام ١٩٦٨، وبحَسَب أوامر أصدرها (أرْييل شارون)، القائد العسكري المعيّن حديثاً للقيادة الجنوبية للقوات الإسرائيلية، فُتِحَ الطريق لبناء (ياميت) والمستوطنات الأخرى في سيناء، بتفجير البيوت بالديناميت وهدم الخيام وتدمير المحاصيل الزراعية وردْم الآبار وطرد عائلات حوالي عشرة آلاف مزارع وبدوي من المناطق المحتلة[٣]. وبيّن (راسْك) أن «انتقال» المدنيين إلى الأراضي المحتلّة «سواء كان للاستيطان أمْ لا، في مناطق تحت الحكم العسكري، يُشكّل خرقاً للمادة (٤٩) من ميثاق جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب (١٢ آب ـ أغسطس ١٩٤٩)، ولكن انتقال المدنيين الإسرائيليين إلى الأراضي العربية المحتلة استمرّ من دون أي تدخّل خارجي لإيقافه»[٤]. وعندما شكت الولايات المتحدة الأميركية من إقامة المستوطنات في هضبة الجولان، قال رابين: «إن العرب، برأيه، سيكونون أكثر تلهُفاً للتفاوض عندما يرون مزيداً من الخطَر من عدم استرجاع أراضيهم»[٥].

في (١٢) نيسان ١٩٦٨، تحرّكت أربعون عائلة من اليهود المتطرفين الأرثوذوكْس إلى (پارْك أوتيل) في الخليل، بقيادة الحاخام (موشيه ليڤينْجِر)، ورفضت الحكومة إخراجهم. وفي عام ١٩٧٠ أقام أتباع ليڤينْجِر مستوطنة (كريات عَرْبة) فوق هضبات

(١) Stephens, *Nasser,* 518.

(٢) Nutting, *Nasser,* 443.

(٣) Chomsky, *Fateful Triangle,* 106.

(٤) Rusk to embassy in Washington, April 8, 1968, FRUS, 1964-68, 20:268-69.

(٥) Memo of conversation, «Reports of Israeli Plans for Settlements on Golan Heights,» Washington, DC., December 4, 1968, FRUS, 1964-68, 20:672-73.

مشرفةٍ على المدينة. ولقد شجّع بن غوريون ليڤينْجر بقوله له: «تنتظر مدينة الخليل من يستردُّها، وليس هناك استعادة بدون استيطان يهودي واسع ومكثّف فيها».

وكانت هذه التوصية فرضاً دينيّاً (Halachic) كما هو أيضاً فرض سياسيّ. وبحسب السلطة الدينيّة العليا لحركة المستوطنين، قال الحاخام كوك: «ليس الأمر هنا قهْراً وانتزاعاً. ونحن لا نحتل اراضٍ أجنبيّة. نحن نعود لدارنا ولميراث أجدادنا. لا وجود هنا لأرضٍ عربيّة، فقط ما ورثناه من إلهنا، وكلما زاد تعوّد العالم على هذه الفكرة كلما كان أحسن له ولنا جميعاً»[١].

«الهضبة الصارخة»

بعد اتفاقية فك الارتباط التي وُقِّعت مع سورية عام ١٩٧٤، انسحب الإسرائيليون بنسبة (٣٠٪) من الجولان المحتل، ولكن ليس قبل أن يدمّروا ويُفجّروا بالديناميت مدينة القنيطرة حتى لم تبق بناية واحدة فيها، بما في ذلك الكنائس والمساجد والمستشفيات. وفي عام ١٩٧٧ عيّنَت اللجنة الخاصّة للأمم المتحدة (إدوارد غرونر)، السويسري الجنسية، للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية المؤثرة على حقوق الإنسان لدى سكان المناطق المحتلة، فقدم تقريراً بقيمة الأضرار التي لحقت بالمفروشات والأخشاب والبضائع الدينية المقدّسة فقط بـ (٢٢٦,٠٤٤,٣٩٥) ليرة سورية، أي (٥٧,٥٩٠,٩٢٨) دولاراً حسب سعر الصرف الذي كان سائداً آنذاك[٢]. وفي القرار (٣٢/ ٩١) في (١٣) كانون أول عام ١٩٧٧، أدانت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة «الخسائر الهائلة والتدمير المتعمّد» للقنيطرة الذي مُورِسَ خلال الاحتلال[٣]. وفي تقرير صدر عام ١٩٩٩، نشرت اللجنة الخاصة لائحة بمواضيع لفتت نظرها في سورية[٤]. فمن أصل (١٣٠٠٠٠) مواطن، كانوا يشكلون سكان هضبة الجولان المحتلة قبل عام ١٩٦٧، طُرد (١٢٣٥٠٠) منهم، ودُمر (٢٤٤) «موقع بناء وسكن» بما فيها قُرى كبيرة وصغيرة ومدينة (القنيطرة)

(١) Robert I. Friedman, *Zealots for Zion: Inside Israel's West Bank Settler Movement* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1992), 16, 19.

(٢) The Gruner Report of June 30, 1977, is attached as «Report on Damage at Quneitra,» Annex II of «Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Population of the Occupied Territories,» UN General Assembly Resolution A/32/284, October 27, 1977.

(٣) *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, vol. 2, 1975-81,* ed. Regina S. Sharif (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1988), 52, B.

(٤) Prevented by Israel from entering the occupied territories, the committee heard evidence in Cairo, Damascus, and Amman.

ومدينة (فيق)[١]، وسلبت ممتلكات عينية منقولة وقطعان خراف وبقر وماعز، وقيمة البيوت التي دُمّرت، قُدِّرت بحوالي ألف مليون دولار. والثلاثة والعِشْرون ألف إنسان الذين يعيشون الآن تحت الاحتلال الإسرائيلي جُمِّعُوا في خمس قرى (مجدل شمس، بوقاتا، عين قونْيا، مسادا والغجر)، ومن الهضبة الصارخة، المواجهة لمجدل شمس، ينادي السكان أقاربهم عبر ميغافون. ومكان القرى المدمّرة بنى الإسرائيليون حوالي أربعين مستوطنة أعْطِيَ بعضها أسماء توراتية (مختصرة أو كاملة) أو أسماء مستوطنات قديمة مفترضة وهي تشويه عبري لأسماء عربية لبعض الأماكن، تكشف المحاولات الإسرائيلية لإلباس هوية عبرية للمنطقة والنوايا الإسرائيلية للاستمرار في احتلالها[٢]. والاتهامات ضد الإسرائيليين تضمّنَت: الحفريات وسرقة القطع الأثرية، تجريد السوريين الباقين في الجولان من ملكيّتهم للأرض، تهميش اللغة العربية، وإظهار العرب في الكتب المدرسية كَـ (رعاة وغزاة)، واستغلال المياه من أجل المستوطنين وحرمانها عن السكان الأصليين إلا ما يكفي منها لحاجاتهم الأساسية اليومية[٣]. وبعد تدميرها للتحويلات التي أقامها العرب قبل حرب ١٩٦٧ بمدة قصيرة، تسيطر إسرائيل الآن على مصادر المياه في جنوب سورية.

هزيمة الجيوش العربية عام ١٩٦٧ قوّت نداءات الفئات «الراديكالية» داخل منظمة التحرير الفلسطينية (التي أُسّسَت عام ١٩٦٤ برعاية الجامعة العربية) وأهمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الماركسية، بقيادة الدكتور جورج حبش، (DFLP)، والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمه (DPFLP). وفي آذار عام ١٩٦٨ قاتل الفدائيون الفلسطينيون، وبدعم من المصفحات الأردنية، طابوراً إسرائيلياً موقعين بأفراده إصابات شديدة حول مدينة الكرامة. وتحويل الأردن إلى المركز الرئيس للعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل عَجّل بحدوث الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، ولقد سحق الجيش الأردني المقاتلين الفلسطينيين وطُلِبَ من قادتهم البحث عن دار أخرى.

مدينة واحدة فقط كانت لها ميزة القرب من الأراضي الفلسطينية المحتلة والحرية

(١) See «Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories,» quoting from a report of the Syrian Ministry for Foreign Affairs, UN General Assembly Resolution A/54/325, September 8, 1999, 54th session, item 89 of the provisional agenda.

(٢) Ibid.

(٣) اتبعت إسرائيل السياسة المائية نفسها في الضفة الغربية.

اللازمة للتنظيم: بيروت. وكانت إسرائيل قد أصدرت إنذارات لا حصر لعددها إلى الحكومة اللبنانية عمّا ينتظرها إذا لم تضبط نشاطات الفلسطينيين. وفي أواخر كانون أول ـ ديسمبر عام ١٩٦٨ دمّر الكوماندوس الإسرائيلي ثلاث عشرة طائرة مدنية، أغلبها مملوكة لشركة طيران الشرق الأوسط، الشركة الحكومية الرسمية للنقل الجوي، وكانت الطائرات جاثمة على أرض مطار بيروت الدولي. وفي السنة التالية، وعن طريق وساطة الجامعة العربية، توصلت الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاق حول نشاط المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل في جنوب البلاد، ولكن الاتفاق المهتز بين حكومة وحركة، وكلاهما بدون سلطة تفرض إرادتهما، ضمنت النزول السريع للبنان نحو قاع الدوامة. وفي نيسان عام ١٩٧٣ نزل أفراد من الكوماندوس الإسرائيلي إلى الساحل في غرب بيروت، في منطقة الرملة البيضاء، وهاجموا شقّة في شارع فرْدان، وهو حي سكني لأغنياء الطبقة الوسطى، وقتلوا ثلاثة من القيادات العليا للمقاومة الفلسطينية من ضمنهم الشاعر كمال ناصر، وكان بين القتلى امرأة أحد القادة التي حاولت حماية زوجها، وعجوز إيطالية صُرِعت لما فتحت باب شقّتها لتستطلع ماذا يجري حولها.

في ذلك الوقت كانت حرب إقليمية أخرى على الأبواب. فمنذ خلافته لناصر كرئيس مصري، أعلن أنور السادات بأن أي سنة ستكون «سنة القرار»، ولكن سنة ١٩٧٣ كانت هي السنة التي عناها. والاتفاقية التي نتجت عن الحرب التي أعلنت في تشرين أول ـ أكتوبر أخرجت مصر من «المعسكر العربي» ما سمح لإسرائيل بتعزيز وتشديد قبضتها على الضفة الغربية وهضبة الجولان وخطّطت لتدمير الوجود السياسي والعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان، هذا البلد المتشظي، والممتد على ساحل البحر المتوسط، هو «ديموقراطية طوائف» ناضحة بالمناورات والمداورات السياسية والانقسامات الدينية والعرقية، وهو بلد بدون جيش بري ولا قوات بحرية ولا سلاح جو يُعتَدُّ بها، وقد أصبح الآن أهمّ أتون للحرب.

١١ ـ إضعاف لبنان

في الحرب بين مصر وإسرائيل، عام ١٩٧٣، قام ضباط القيادة العسكرية المصرية بإحْدى أصعب العمليات الحربية: اجتياز القنال (وهي امتداد مائي) للوصول إلى الضّفة الشرقية حيث العدوّ المخنوق هناك بصورة جيدة. وفيما تدفّقت الفرق المصرية متسلحة براجمات الصواريخ، أو بالصواريخ المضادة للدروع، من نوع ساغر، في أكياس محمولة على الظهر، فوق جسور طوافّة إلى الشاطىء الشرقي للقنال في الساعة الثانية من بعد ظهر السادس من تشرين أوّل ـ أكتوبر، وقد استعملت خراطيم لحمل المياه المضغوطة بتوتر عالٍ لتخرق السدود الرملية لِخط بارليف الدفاعي، والتحصينات التي كانت تشكّل أعمدة المواقع الدفاعية الإسرائيلية، عصفت بها القوات المصرية واستولت عليها واحدة بعد أخرى. في الأربع والعشرين ساعة الأولى، فإن مائة ألف جندي وأكثر من ألف دبابة و(١٣٥٠٠) سيارة مصفحة وعادية أخرى، كلها انتقلت عبر القنال فيما شكّل اجتياز «أوسع عائق مائي بيوم واحد في التاريخ»[١]، ولقد نُسِّقت هذه العملية مع هجوم على الجبهة الشرقية، حيث هاجمت القوات السورية المواقِع الإسرائيلية في هضبة الجولان المحتلة وأنزلت بها خسائر كبيرة أيضاً. العديد من الطائرات الإسرائيلية أُسْقِطت بالصواريخ في الأيام القليلة الأولى للحرب بحيث مُنع سلاح الجو الإسرائيلي مؤقّتاً من القيام بهجوم مضاد معقول. وفي الأسبوع الأول للحرب ارتجفت إسرائيل لأنها صارت ما بين قوسين أو أدْنىٰ من أول هزيمة عسكرية أمام الجيوش العربية ما جعل حكومة غولدا مايير تتريث بإعلانها عن ضربة نووية «وذلك لعِلْمها، إلى حد ما، أن هذا الهجوم النووي سيُكتشف قبل حدوثه من قبل الولايات المتحدة الأميركية ومن الاتحاد السوڤييتي. وافترضت إسرائيل أن السوڤييت سيلجمون حلفاءهم العرب فيما تضاعف أميركا جهودها لإعادة تزويد إسرائيل بالسلاح والعتاد. وبينما أعلم الاتحاد السوڤييتي مصر بأن إسرائيل جهزت لاستعمال ثلاث قنابل نووية، فإلى أي مدى أثّر إعلان إسرائيل

(١) Major Michael C. Jordan, «The 1973 Arab-Israeli War: Arab Policies, Strategies and Campaigns,».

عن التأهب النووي على توقيت الولايات المتحدة لإعلانها قرار إعادة تسليح إسرائيل، هو أمر غير واضح»[1]. وفي حالة الطوارىء لعمليات على مدار الساعة استنزفت فيها إسرائيل مخزونها من السلاح، ولكنه عوّض بسرعة بآلاف الأطنان من المعدات الحربية، بما فيها الدبابات والطائرات والعتاد والمدفعية والصواريخ.

«توقف العمليات» في الجبهتين المصرية والسورية، وتدفق العتاد والسلاح المشحون بالطائرات الأميركية ليُفَرّغ مباشرة في صحراء سيناء، مكّنا الإسرائيليين، في النهاية، من تحويل وجهة الحرب. كان المصريون متمسكون بمواقعهم على بعد خمسة عشر كيلومتراً داخل سيناء، ولكنهم تقدّموا مرّة أخرى في الرابع عشر من تشرين أوّل ـ أكتوبر، بعد الخسائر الكبيرة على الجبهة السورية. وما حدث بعد ذلك وُصِف تكراراً بأنه واحدة من أكبر المواجهات بالدبابات والمدرعات في تاريخ الحروب الحديثة (ولو أن العدد المشترك في المعركة كان فقط حوالي ألْفي دبابة، مقارنة بأكثر من ستة آلاف دبابة روسيّةٌ وألمانية تواجهت في معركة كورسك عام ١٩٤٣)، وهُزِمَ المصريون هزيمة ساحقة. في اليوم التالي قاد الجنرال أرييل شارون القوات الإسرائيلية التي عبرت القنال إلى الضفة الغربية. وخلال أيام عُزز رأس الجسْر هذا وتوسّع. وهُدِّدت القاهرة، والآن أصبحت القوات المصرية هي التي انقطعت عن قاعدتها في الضفة الشرقية من القنال.

قبلت مصر وقف إطلاق النار في الثاني والعشرين من تشرين أول ـ أكتوبر، ثم تبعتها سورية، بتثاقل، في اليوم التالي. ولقد رجا حافظ الأسد السادات الاستمرار في الحرب، محاججاً بأن الوضع ليس أبداً خسارة على أي من الجبهتين، ولكن بالنسبة للسادات، تدخُّل الولايات المتحدة الأميركية بإعادة تسليح إسرائيل وتعويض ما خسرته من دبابات وطائرات يعني أنه لم يعد يواجه إسرائيل وحدها. إنه لا يستطيع محاربة الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل معاً «ولا يرضى بتحمل المسؤولية أمام التاريخ بتدمير قواتنا المسلحة للمرّة الثانية»[2]. الحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية ما كانت لتسمح أبداً بأن تُهزم إسرائيل، والحقيقة أيضاً أن إعادة تزويد إسرائيل بصورة هائلة بالسلاح والعتاد ساعد إسرائيل على تغيير وجهة الحرب، إلا أن فشل القيادة الحربية المصرية في اتخاذ موقف جدي من عملية عبور الإسرائيليين للقنال في الاتجاه الآخر إلا بعد فوات الأوان، وكذلك رفْض السادات الدخول إلى عمق سيناء والاستيلاء على النقاط الاستراتيجية في ممرّات (جيدي)

(١) «Weapons of Mass Destruction: Strategic Doctrine,» n.d (accessed October 18, 2007).
(٢) Joseph Finklestone, *Anwar Sadat: Visionary Who Dared* (London: Frank Cass, 1996), 115.

و(مِثْلا) و(بيركفكافه) كان، بالمثل وبالتساوي، مسؤولاً عن تحول نتائج الحرب لصالح إسرائيل. فلقد طُلب من الجيش أن يتخندق في الوقت الذي كان عليه أن يتقدم. لقد أُعطيت إسرائيل الوقت والفرصة لتستعيد قوتها، وقد ساعد السادات في ذلك وأعان أكثر من أي زعيم عربي آخر في ساحة المعركة، ولقد تجمع العرب لدعمه. ففي السابع عشر من تشرين أول ـ أكتوبر، أعلن أعضاء منظمة (أوابيك) قطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية، و«أزمة الطاقة» التي نتجت بعد ذلك أعادت تركيز انتباه الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا على ما يُقلِقُ العرب، وبخاصة المسألة الفلسطينية (المطمورة) في جسم السياسة الملتوية للعالم العربي، بصلابة وثباتٍ، مثل رأس الحربة الصلبة بطريقة لم تستطع النداءات للعدالة ومناشدة مبادىء القانون الدولي أن تنجح في إثارتها. الحرب خطوة كان على السادات اتخاذها. وبتفكيك نظام الحزب الواحد الناصري في «الحركة التصحيحية» عام ١٩٧١، وإعادة آلاف الخبراء العسكريين السوفييت إلى بلادهم، أرسل السادات إشارات واضحة للولايات المتحدة الأميركية عن ماهية ومكان خياراته السياسية. الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وقف في وجه علاقات أفضل مع الغرب، وفي طريق العون الأجنبي الذي يحتاجه السادات «لتحرير» اقتصاد مصر. ومأزق (لا حرب ولا سلام) قد بلغ نهايته، فأسرعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تحقيق فك الارتباط على الجبهتين في سيناء وسورية بواسطة الدبلوماسية المكوكية (الخطوة خطوة) لهنري كيسِنْجر.

عام ١٩٧٤، أتبع السادات مبادراته العسكرية والسياسية بإعلان عن «انفتاح» اقتصادي على الغرب. وبعد ثلاث سنوات (٩ تشرين ثاني ١٩٧٧) عزَّز ذلك بإعلانه، في البرلمان المصري، أنه مستعد للذهاب إلى طرف الأرض ـ (وحتّى إلى الكنيستْ) ـ من أجل السلام. ولقد ضمن السادات، مسبقاً، في محادثات سريّة، بأن حكومة مناحيم بيغن الإسرائيلية مستعدة لإعادة كل سيناء لمصر مقابل اتفاقية سلام[١]، فدعاه بيغن للزيارة، وبعد عشرة أيام كان في القدس. كانت رؤيته يصافح بيغن كافية لإضفاء صفة (الخائن) عليه في عيون كثير من العرب، ومنظره وهو يخاطب (أعضاء) الكنيست، والصلاة في المسجد الأقصى بالحرم الشريف سبّبا غضباً أكبر. وقوطعت مصر، وانتقلت مكاتب الجامعة العربية لتونس، وكانت حجّة السادات، دفاعاً عن هذا العمل، أنه بقيامه بالصدْمة الثانية كان يهدف إلى تأمين حلٍّ لكل العرب: للسوريين والفلسطينيين كما للمصريين.

---

(١) See Uri Avnery, «Pussycat,» March 31, 2007.

نالت حكومة بيغن الثقة في أيار، بعد أن حكمت إدارة حزب العمل الدولة منذ تأسيسها، ولكن لم يكن الأمر فقط نهاية إدارتها الطويلة التي أدّت إلى مثل هذه الصدمة عندما أُعلنت النتائج. فالحكومة القادمة مثلت انتصار ميول سياسية قديمة ـ الصهيونية التنقيحية المعدّلة ـ بقيادة رجل كان يُعتبر، حتى في إسرائيل ذاتها، مُتطرِّفاً. عام ١٩٤٨، كتب عدد من الشخصيات اليهودية المتميزة المعروفة، بمن فيهم: سِدْني هُوك، حنّا أرَنْدت وألْبِرْت آنْشْتاين، رسالة لجريدة «النيويورك تايمز»، (نُشِرت في الرابع من كانون أول ـ ديسمبر) يشبِّهون فيها الصهيونية التنقيحية بالنازية والفاشية الإيطالية. كان بيغن سكرتيراً لفلاديمير جابوتنسْكي، المُنظّر والمؤسّس للاتجاهات التنقيحية، كان يبني الجدار «الحديدي لمعبوده» المقدس ضد الفلسطينيين منذ ذلك التاريخ[١]، متخذاً قرارات، كزعيم للمنظمة الإرهابية السريّة إرغون التي قادت اثْنَتين من أبشع الجرائم الفظيعة لما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً: تفجير فندق الملك داوود ومذبحة دير ياسين. طبَّق بن غوريون والحركة الصهيونية العمالية قوانينهم الحديدية الخاصة ضد الفلسطينيين؛ ولكن حتى هؤلاء اعتبروا بيغن كمتعصب مهووس. لم يكن أحد من التيار السياسي الأساس يتصوّر أن يوماً ما سيأتي وينتخب فيه الإسرائيليون مثل هذا الرجل كرئيس لوزرائهم، ولكن وصول يهود من البلاد العربية لإسرائيل وشكواهم من التمييز ضدهم من قبل الحكومة العمالية، ومع الاستيطان في المناطق المستولى عليها عام ١٩٦٧ للمتدينين المتطرفين، كل ذلك خلق مواضيع جديدة استطاع بيغن استغلالها. ففي موضوع استيطان الأراضي المحتلة، استطاع أن يحاجج، بتبرير كامل، أن ما يقوم به لا يختلف عمّا قرّره زعماء حزب العمل قبله. فالحكومة العمالية دعمت ـ ضمناً ـ استعمار المناطق التي استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧، وتابعتها الحكومات العمالية بعد ما ترك بيغن رئاسة الوزارة. ولقد لاحظ إسحاق رابين مرّةً أن حزب العمال لم يختلف مع (الليكود) على حق الاستيطان ولكن فقط على (كيف) و(مَتى) يَجب القيام به[٢]. كان هناك قدرٌ كبير من النفاق في موقف حزب العمل من بيغن.

لم ير بيغن أبداً، ولم يَعْتبر، أن الفلسطينيين شعْب، ودَعْكَ من شعب ذي حقوق، فهو، بدلاً عن ذلك، كان ينظر إليهم كتهديد، عبر عُنْفِهم ووجودهم العدواني على أرض يعتبرها هي حق لليهود، حَسْبَ الوعد الإلهي. وعندما بدأ الفلسطينيون المقاومة ضد المستوطنين لأرضهم، ردّ بغضب جامح، ووصفهم بأنهم

---

(١) Begin described Jabotinsky as «our teacher, master and father.» See Peleg, *Begin's Foreign Policy,* 13.

(٢) Chomsky, *Fateful Triangle,* 112.

«حيوانات تمشي على رجْلين»[1].

ما يملكه الشعب اليهودي لا يمكن أن يكون مُحْتَلّاً من قِبَلِهِم، وتجاهله للمذابح التي كانت تُمارس على الفلسطينيين في لبنان عام ١٩٨٢ ذُكِرَ وسُجّل خلال الاستماع للجنة (كاهان) للتحقيق. وفي اليومين التاليين لإعلامه أن الكتائب دخلت مخيمي (صبرا) و(شاتيلا) لم يُبدِ قطعاً أي اهتمام بأعمالهم، مع أن القيادة العسكرية عرفت منذ الليلة الأولى أن مئات من سكان المخيم يُذبحون[2]. وللوحشية القاسية ـ بدون ضمير ـ التي طبعت حياته، حمل بيغن طابع ما وصفه به (كريستوفر سايكس) بأنه «نتيجة سياسة (إندلوسونْغ)، من شر النازية على الطبيعة الإنسانية»[3]، ومع ذلك كان هذا الرجل هو آخر إنتاج لآخر حل، وُضِعَت بين يديه مسائل الحرب والسلام في الشرق الأوسط في أواخر السبعينات من القرن العشرين.

رابين وكارتر

السلام بين مصر وإسرائيل ـ البارد والمشين، كما ظهر بعد ذلك ـ كان (محفوظاً بقداسة) في الاتفاقية التي وُقِّعَت عام ١٩٧٩، ولكنه لم يكن السلام الشامل الذي كان يريده السادات، وإنما عَنىٰ بالتأكيد انسحاباً من الأراضي المصرية المحتلة، إذا كان يُحسب كثمن كان على إسرائيل أن تدفعه، ولكنه عُوّض بصورة أوْفىٰ لها بالكسب الاستراتيجي الضخم ـ وهو سَحْبُ مصر من دول الجوار المواجِهَة، بل ومن «المخيّم العربي» بعامة ـ. ويمكن النقاش والمحاججة أن توقيع هذه الاتفاقية فكَّ يدَي إسرائيل للعمل في أماكن أخرى، وكذلك يمكن المحاججة وبنفس الإقناع أن هجمات إسرائيل على لبنان، حتى عندما كان التفاوض مستمرّاً من أجل هذه الاتفاقية، إذ لم يكن هناك أي شيء يوقف بيغن إذا ما اتَّخذ قراره، و(المحرق) الذي ركَّز عليه غيظه كان لبنان. كان مكتب ياسر عرفات في بيروت الغربية، وكانت قواعد المقاومة الفلسطينية قريبة من خطّ الهدنة مع إسرائيل في الجنوب. عام ١٩٧٦ ـ وإسرائيل هي العدو الرئيس للدول العربية ـ أرسلت سورية قوّة رَدْع إلى داخل لبنان في محاولة لإنهاء الحرب الأهلية التي كانت مستعرة بلا هوادة منذ السنة السابقة. ما أرادته

---

(١) Amnon Kapeliouk, «Begin and 'the Beasts,'» *New Statesman,* June 25, 1982, quoted in George W. Ball, *Error and Betrayal in Lebanon* (Washington, DC: Foundation for Middle East Peace, 1984).

(٢) See Israeli commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut, «Final Report of the Israeli Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut.» *Journal of Palestine Studies 12* (Spring 1983): 89-116.

(٣) Christopher Sykes, *Crossroads to Israel: Palestine from Balfour to Begin* (London: Nel Mentor, 1967), 256.

إسرائيل من لبنان النظيف من الوجود الفلسطيني هو ما اتهمت سورية بمحاولة القيام به: حكومة صورية تُوجَّه من القدس بدلاً عن دمشق. وتدمير منظمة التحرير الذي يجب أن يسبق إقامة (الحكومة الألعوبة) ستكون له نتائج مؤثرة أيضاً في المناطق الفلسطينية منذ عام ١٩٧٦، الذين سيصابون بيأس مرير: ماذا يبقى لهم من خيار بعد ذلك إلا الرضى بأي صفقة قد يعرضها المحتل عليهم؟ ففي لبنان بالذات، وليس في فلسطين، ستكون المرحلة الحاسمة في صراع إسرائيل مع الفلسطينيين.

من غير المحتمل أن يكون جيمي كارتر، المثالي ذو النيّة الحسنة، قد تَصوّر الخيبة التي كانت تنتظره مُستقبلاً عندما شبك يديه بيدي أنور السادات ومناحيم بيغن من أجل أن يأتي السلام إلى الشرق الأوسط. كان من المعمدانيين الجنوبيين الذين كان النقد الخلقي القاسي في التوراة هو الموجِّه الدائم لهم في كل مناحي الحياة. كان يشعر بميل نحو التعلّق اليهودي بفلسطين، ولكن، بنظره، الحرمان، في الماضي، لليهود من حقوقهم ليس سبباً منطقياً لحرمان الفلسطينيين من حقوقهم في الحاضر، وفي إسرائيل اعتبروا نظرته هذه عدائيَّة. في آذار ١٩٧٧ شعر كارتر، بما سماها لاحقاً «مفاجأةً غير سارَّة» عندما جلس للحديث مع رئيس وزراء إسرائيل، إسحاق رابين، الصلب الذي لا ينحني، الذي اعتبر الرئيس الأميركي دخيلاً خطراً وقليل التجربة مما يبدو أنه سيُسبب لإسرائيل كثيراً من المتاعب قبل أن يصل إلى «نضوجه السياسي»[١]. بعد ثلاثة أشهر، ذهب (كارتر) إلى جنيف للتحدُّث مع حافظ الأسد، وكان اللقاء جيداً توافق فيه الاثنان. ولقد أوضح (كارتر)، بشكل خاص وعام، أنه يعتبر إقامة «وطن» للفلسطينيين (والفلسطينيون كانوا يعتقدون أن لديهم، أصلاً، هذا الوطن) وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ هو العنصر الأساسي والأهم لأي حلّ سلمي. في أيّار، خَسِرَ رابين رئاسة الوزارة لصالح (بيغن)، وفُتِحَ المسرح الآن لمواجهة كارتر مع رجل يرسي موقفه السياسي في الاحتفاظ بكل (بوصةٍ) من أرض يعتبرها، حقاً، ملك إسرائيل.

كان لقاء كارتر مع رئيس وزراء إسرائيل من بين أكثر اللقاءات رضوضاً في حياته. لقد راقبه في لقائه التلفزيوني، في برنامج «مواضيع وأجوبة»، فوجده مخيفاً في تَصَلُّبه بالردود على كل أسئلة المواضيع التي يجب حلّها، فيما إذا كان سيكون سلام في الشرق الأوسط[٢]. تحدث بيغن عن الضفة الغربية على أنها «حُرِّرت» وأن هناك

(١) Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (Fayetteville: University of Arkansas Press, 1995), 287; Seale, *Asad,* 292.

(٢) Carter, *Keeping Faith,* 295.

حاجةٌ إلى تقليل الأغلبية العربية لتصبح أقلية تعيش إلى جنب غالبية يهودية. «لم أستطع أن أصدّق ما أسمعه منه». هذا ما كتبه كارتر في يومياته[١]. ومع ذلك، عندما التقى كارتر بيغن في تموز، كان متسلحاً بما فيه الكفاية، بآدابه الملائمة، لكي يشعر بالتفاؤل. في تشرين الأول قام السادات برحلته الدراماتيكية إلى القدس، ولكن بحلول شباط ـ فبراير ١٩٧٨ كان قد تحرَّر من توهمات بيغن وأضاليله بحيث أنه كان مستعدّاً لقطع مفاوضات الفصل العسكري والاتصالات السياسية مع إسرائيل. وقال كارتر للزعيم الإسرائيلي إن اقتراح كانون أول ـ ديمسبر عام ١٩٧٧ كبداية «للحكم الذاتي» لفلسطينيي الضفة الغربية ولكن ليس للأرض التي يعيشون عليها، كان غير ملائم وغير وافٍ لدرجة أنه سيقود على الأرجح إلى سقوط السادات»[٢].

وعندما كان يتكلم عن السلام مع كارتر عام ١٩٧٧، كان بيغن يُحضّر لحرب على الفلسطينيين في لبنان. ففي جنوب هذا البلد كانت إسرائيل، مع المرتزقة المسيحيين بقيادة «الميجر» المرتد عن الجيش اللبناني سعد حدّاد، مستمرة في تخريب محاولات الحكومة لإنهاء الحرب الأهلية التي اندلعت، بعد سنين من التوتّر، في الثالث عشر من نيسان ـ إبريل ١٩٧٥، عندما أطلق المسلحون الفلسطينيون النار على سيارة كانت تنقل قيادات من حزب الكتائب[٣] من كنيسة مارونية في ضاحية بيروت (عين الرمانة)، فقُتِل أربعة منهم. وبَعْد ساعات قُتل (٢٧) فلسطينيّاً من باب الثأر عندما أطلق مسلحو الكتائب النار على (باص) كان يمرُّ في عين الرمانة. السبب الأعمق للخلاف هو الضعف البُنيَوِيّ للدولة اللبنانية التي بدأ (صريرها) والآن انهدامها تحت ثِقَل سلسلة ردود الفعل على هجمات الفدائيين الفلسطينيين والانتقامات الإسرائيلية منهم. كان تدخل القوات السورية لمنع هزيمة المليشيات المارونية، البادية للعيان، من قِبَل حلف فضفاض تشكَّل من الفلسطينيين والقوات اليسارية اللبنانية لإحباط التدخل العسكري المباشر لإسرائيل. ومن خلال اتفاق شتورة الثلاثي المراحل، في تموز ١٩٧٧، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على تسليم الأسلحة الثقيلة المخزونة في مخيمات اللاجئين في بيروت، وإقامة نقاط تفتيش على مدخل المخيمات، وسحب القوات الفلسطينية إلى مسافة ستّة أميال من الحدود مع إسرائيل، وإيقاف عمليات اجتياز الحدود. ولقد تمت المرحلتان الأوليتان من الاتفاق، وأعلنت منظمة التحرير لِتوّها أنها مستعدة لتطبيق المرحلة الثالثة، عندما قامت ميليشيات سعد حداد، في أوائل أيلول، بهجوم واسع أجبر الحكومة اللبنانية على التخلي عن خططِ

(١) Carter, *Keeping Faith*, 295.   (٢) Ibid., 307.

(٣) حزب يميني لبناني، أسسه بيار الجميل عام ١٩٣٠.

لإرسال قواتها الخاصة إلى المنطقة. وفي التاسع من تشرين ثاني، قتل خمسة وستون مدنيّاً وجرح ثمانية وستون عندما قصفت الطائرات الإسرائيلية قرية «العزيّة». تخريب حكومة بيغن لاتفاق شتورة وتصعيد العنف كانا كلاهما مرتبطين بتقارير أنها تَستعِدّ لغزو لبنان ولم تردعها إلا الضغوط الأميركية فقط[١].

قامت إسرائيل، في النهاية، بغزو واسع النطاق في (٢٥) آذار ١٩٧٨ بعد هجوم فلسطيني على إسرائيل خلّف (٣٧) قتيلاً، وكان الشعور بأن الشرق الأوسط يغوصُ في أزمة إقليمية جديدة بدل أن يتقدم نحو السلام المنتظر. وتعرَّض جنوب صور في لبنان لقصف شديد يوماً بعد يوم من الجو والأرض والبحر، ربما قُتِلَ فيه ألفا مدني بينما دمّرت المنازل وأكثر من ربع مليون من القرويين الشيعة في الأغلب هربوا باتجاه بيروت، بالإضافة إلى أن «أغْلب البنية التحتية قد دُمّر: الجسور، وشبكات الكهرباء، والهاتف والمستشفيات والمدارس والمستوصفات وخزانات المياه»[٢]. وطُبعت هذه العملية بفظائع قامت بها مليشيات سعد حداد (وفي بعْض الأحيان الجنود الإسرائيليون أنْفُسهم) ولكن هذه الأحداث قد كشفتها وحشيّة العمليات العسكرية[٣]. في التاسع عشر من آذار صوت مجلس الأمن الدولي على القرار ٤٢٥ داعياً إسرائيل للانسحاب من لبنان فوراً وتأليف ـ بطلب من حكومة لبنان ـ القوة الدولية المؤقتة لحفظ السلام في لبنان (UNIFIL)[٤].

زار بيغن واشنطن في العشرين من آذار وعاد في أيار حانقاً لأن الولايات المتحدة الأميركية قامت ببيع طائرات (أواكس) للعربية السعودية، ولم يتأثر (إلا بالغضب) لأن هيئة الأمم والولايات المتحدة، والمجتمع العالمي أدان سياسات حكومته في لبنان وفي المناطق التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. وكتب كارتر في يومياته، بعد زيارته الثانية: «توقّعي أنه لن يتخذ الخطوات الضرورية لِجَلْب السلام لإسرائيل»[٥]، ولكن يجب مع ذلك القيام بمحاولات. في تموز ـ يوليو، دعا كارتر بيغن والسادات للاشتراك في مفاوضات كامب ديفيد، كان لديه قليل من الأمل في النجاح، ولكن «لا نستطيع التفكير ببديل أفضل»[٦].

---

(١) Walid Khalidi, *Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East* (Cambridge, MA: Center for International Studies, Harvard University, 1983), 127.

(٢) Ibid., 128.

(٣) لاحقاً، أكدت الولايات المتحدة إن إسرائيل قد استعملت القنابل العنقودية في اعتدائها، وهذا انتهاك لاتفاقية المساعدة الدفاعية المشتركة لعام ١٩٥٢.

(٤) *United Nations Resolutions*, 2:184-85.

(٥) Carter, *Keeping Faith*, 321.

(٦) Ibid., 323.

كامب ديڤيد ـ مُخيّم داوود ـ

بدْءاً من الخامس من أيلول، أمضى كارتر ثلاثة عشر يوماً مع بيغن والسادات في (كامْپ ديڤيد)، والاختلافات في المقاربة بين الفريقين المتفاوضين، المصري والإسرائيلي، كانت واضحة منذ البداية. بتوهّج ونموذجية أراد السادات أن يكون الحَلُّ على نمط (الدويّ الهائل) لبداية العالم! حلول لكل شيءٍ مرة واحدة، «الحل الشامل» الذي وعد به العرب، ولكن بيغن كان يريد اتفاقاً مع مصر فقط، إذ لم يكن هناك سبب، برأيه، للترحيب بنقاشات عن مستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلّة) لأن الأمر، فيما يخصه هو، كان اعتباره هذه المناطق هي من حقّ إسرائيل، وحتّى الإطارات الإجرائية المقترحة كانت أكثر مما يريد. وعندما وضع الأميركيون مسودة اتفاق تُبَيّن أن المفاوضات يجب أن تؤسَّس على مبدأ «عدم جواز اكتساب الأرض بالحرب»، تمشّياً مع مقدّمة مجلس الأمن الدولي لقراره (٢٤٢)، حاجج بيغن أن الإشارة إلى هذا القرار غير مقبولة، لأن إسرائيل عام ١٩٦٧ «هوجمت من قِبل جيرانها العرب وإن الحرب كانت عملاً دفاعياً بالنسبة لإسرائيل»، لذا فإن لإسرائيل «الحق في احتلال الأرض المكتسبة في دفاعها»[١].

كان الزعيم الإسرائيلي وحشيّاً ـ ضاريّاً ـ ومستبدّاً ـ مُلحّاً ـ طيلة مدة المفاوضات، وعندما بدأ كارتر كلامه بالقول، خلال جلسة إحدى جلسات المفاوضات، «يجب أن أُصِرّ. . .» قاطعه بيغن قائلاً: «لن تُصِرَّ على أي شيء»[٢]. وادّعىٰ بيغن، لاحقاً، أن من أصل ثلاثة عشر يوماً في (كامْپ ديڤيد) ثمانية منها صُرفت في جَدَلٍ على مقدمة القرار (٢٤٢)، ولم يقبل الشروع في المحادثات إلا فقط عندما وافق الأميركان على حَذف الإشارة إلى هذه المقدمة في المسوّدة[٣].

في اليوم الحادي عشر كان قد بلغ السيل الزبى لدى السادات بحيث لملم أوراقه وأراد الرحيل، ولم يكن ليبقى إلا عندما ذكّرَهُ (كارتر) بصداقتهما. وبقيَ بيغن ثابتاً في موقفه طالباً أن تسمح هذه الاتفاقية لإسرائيل بإبقاء مستوطنات في سيناء، وشاكياً، بغضب، من (انتحار سياسي) ومُوَجّهاً إنذاراً عندما ألحَّ السادات على الالتزام بإزالة هذه المستوطنات قبل أن يوقّع أي وثيقة. وفيما يتعلّق بالضفة الغربية وغزّة فقد أظهرت مذكّرات (كارتر) أن بيغن الْتزم بألا يبني مستوطنات جديدة بعد

---

(١) Carter, *Keeping Faith,* 343.

(٢) Jonathan Randal, *The Tragedy of Lebanon: Christian Warlords, Israeli Adventurers and American Bunglers,* rev. ed. (London: Hogarth Press, 1990), 212.

(٣) Fayez A. Sayegh, «The Camp David Agreement and the Palestine Problem,» *Journal of Palestine Studies 8* (Winter 1979): 26.

التوقيع على «الإطار العام للسلام». وادّعى الزعيم الإسرائيلي بعد ذلك أنه التزم فقط بتجميد الاستيطان لثلاثة أشهر فقط، أما عَرْضه (الحكم الذاتي الكامل) لفلسطينيي الضفة الغربية خلال مرحلة انتقالية لخمس سنوات فتبيّن أنه لا معنى له. لم تُنشأ ولم تتشكّل «سلطة فلسطينية بحكم ذاتي كامل» لاستلام «كل وظائف الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية» كما قال السادات أنهم يعملون على ذلك[١]، وإنما سُمح للفلسطينيين بالاشتراك في عملية التفاوض اللاحقة، فقط، كأفرادٍ أعضاء في الوفود الحكومية الأردنية أو المصرية، وتعرّضوا (للڤيتو) الإسرائيلي عندما لم توافق إسرائيل على اختيارهم.

وفيما لم يتوافق كارتر مع بيغن على مستوطنات جديدة، قَبِل كارتر توسيع المستوطنات القائمة بعدما «وصف بيغن ودايان لي المشاكل في المستوطنات الصغيرة التي بُنِيَت، وقد استعملا، كمثل (أب وأم) يذهبان للمستوطنة ويبنيان غرفة واحدة على أرض ممهَّدة، على أن يتركا أولادهما مع الجدات والأجداد في القدس ومن ثم يعودان إليهم في كل مساء. كانت خطتهما بناء غرفتين إضافيّتين في بيت صغير ويُحضران الأولاد بعد ذلك. فإذا أوقفنا كل التوسيعات والتمددات يعني أن العائلة لن يُعاد توحيدها»[٢]. أمّا الحق القائم للعائلات الفلسطينية المطرودة، من الضفة الغربية، للعودة والتوحيد، فقد غُطِّيَ عليه بكثافة وَخُنِق من قبل الإسرائيليين في المحادثات عن الحاجة لتحديد العلاقة بين مؤسسات الحكم الذاتي للفلسطينيين التي لم تُنشأ بعد، والفلسطينيين الذي رُموا خارج المناطق الفلسطينية المحتلّة عام ١٩٦٧، وقد أكّدت مقرّرات الجمعية العمومية للأمم المتحدة حقهم بالعودة إلى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، كما أن للفلسطينيين، فقط، الحق في العيش بالضفة الغربية، وغزة والقدس الشرقية (وكذلك للسوريين الذين طُرِدوا من مرتفعات الجولان). وإذ ليس للحكومة الإسرائيلية أية حقوق وإنما عليها مسؤولية السلطة المحتلة، بعدم دعم استيطان أي من مواطنيها المدنيين في المناطق المحتلة، فقد وضع كارتر الولايات المتحدة الأميركية أمام نفسها وهي تخرق ميثاق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين في وقت الحرب (١٢ آب ـ أغسطس ١٩٤٩). وشفقةُ الرئيس ـ كارتر ـ على انْقسام عائلات المستوطنين الذين يعيشون على أرضٍ محتلّة لم تكن فقط ـ هذه الشفقة ـ في غير محلّها، بل كانت إشارة إلى إسرائيل

---

(١) Fayez A. Sayegh, «The Camp David Agreement and the Palestine Problem,» *Journal of Palestine Studies 8* (Winter 1979): 6.

(٢) Ibid., 16, transcript of remarks made by Carter to reporters on September 28.

بأنها: طالما تضع بريقاً خادعاً مموهاً على نُموّ المستوطنات بـ «تكثيف» المستوطنات الموجودة، بالأبنية والسكان، بدلاً عن بناء مستوطنات جديدة، فإن الولايات المتحدة الأميركية ستستمرّ بالسماح لها بعمليات الاستيطان، كما في السابق.

فقط، بعدما نجح بيغن في إحباط أي نقاش ذي معنى عن مُسْتَقْبل الضفة الغربية وغَزّة، تراجع عن موقفه في موضوع مستوطنات سيناء. فلقد رَضِي بالسماح للكنيست بتقرير مُسْتقبلها (فصوّت من أجل إزالتها)، ولكن ما إن انتهت مفاوضات (كامب ديفيد) حتّى بدأ أحاديثه التي تشير أن لا نيّة لديه حتّى لبحث جدول الانسحاب من الضفة الغربية وغزّة. وعندما زار واشنطن في آذار، بدا بيغن أكثر اهتماماً بمحاولة إقناع كارتر بقيمة إسرائيل كموجود استراتيجي (حتى توافق الولايات المتحدة الأميركية على تزويدها بدبابات ومدرعات وطائرات) بدل دَفْع محادثات السلام قُدُماً. وعندما جاء بحث الموضوع عرض لائحة من الشروط ليس مستعدّاً لقبولها قبل أن يوقع على المعاهدة، «ولو أنّ بعضها كان أصلاً اقتراح إسرائيل ذاتها»[١]. ويَئِسَ كارتر، فقد كان مُقتنِعاً بأن جهود السلام وصلت سلباً إلى نهايتها. وقد أثار بيغن مطالبه باستمرار، و«لقد ذهبنا إلى أقصى ما نستطيع في تقديمنا لاقتراحات لغة وسط، ولكن، في الواقع، بدون ردود فعل بناءة من قِبَل إسرائيل»[٢].

بعد أيام قليلة قام كارتر بآخر محاولة لسدِّ الفجوة وإنقاذ المحادثات، بالذهاب إلى مصر ثم إلى إسرائيل. كان السادات مستعداً لتوقيع اتفاق، ولكن في إسرائيل «لم يستطيعوا الإيمان به». عندما وضع بيغن المزيد من العراقيل في الطريق لمّا قال إنه لا يستطيع توقيع أية اتفاقية، وأن عليه أن يعرضها على الوزارة ثم على الكنيست من أجل نقاش موسع للمواضيع المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك موضوع القدس وموضوع تحديد مفهوم الحكم الذاتي، فسألته إن «كان يريد حقّاً اتِّفاق سلام؟ إذ أن انطباعي عنه أنه حاول كل ما يستطيع لِمَنْع ذلك الاتفاق، وقد قام بذلك بتلذّذٍ ظاهر»[٣]. وتبع ذلك يومان من المحادثات الفاشلة والمحبطة تقدم خلالها كارتر باقتراحات لإرضاء الإسرائيليين بحذفه أية كلمة قد تَحُدُّ من ادعاءاتهم بحقهم في الضفة الغربية وغزّة والقدس الشرقية وهضبة الجولان، قبل أن يوافقوا على نَصّ يعود به إلى السادات. وفي ذلك الوقت كان القائد المصري تحت الضغط الداخلي الشديد فوافق على ما استطاع الحصول عليه، وفي (٢٦) آذار تحول «إطار السلام» إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، لم ينل بموجبها السادات «الحل الشامل».

(١) Carter, *Keeping Faith*, 424.

(٢) Ibid., diary entry for March 2, 1979.

(٣) Carter, *Kepping Faith*, 430.

لقد استطاع بالتأكيد أن يُخرج الإسرائيلي من سيناء، ولكن إسرائيل نجحت في إخراج أكبر دولة عربية وأكثرها سكاناً من «دول المواجهة». الإبهام واللاشفافية في اللغة، وتحاشي ذِكْر أية مرجعية لقرارات الأمم المتحدة التي تذكر حقوق الفلسطينيين، والمراوغة والتغطية على موضوع الاستيطان، وإعطاء إسرائيل مزيداً من الوقت لتخلق مزيداً من (الحقائق على الأرض)، كل ذلك تكرّر في عملية السلام في (أوسلو) وأخيراً في مفاوضات (كامب ديفيد) بين (كلنتون) و(باراك) وعرفات في العام ٢٠٠٠. فهل هناك أي عجبٍ من أن هذه الإطارات للمفاوضات وهذه الاتفاقات والعمليات لم تأت بالسلام بل بمزيد من العنف[١]؟. في السادس من تشرين أول ـ أكتوبر، وخلال عرضٍ عسكري لذكرى حرب ١٩٧٣، سقط السادات ـ بطل العبور نفسه ـ ضحية العنْف، عندما قفز من إحدى الشاحنات أعضاء خلية إسلامية تجنّدت في الجيش، وركضوا باتجاه منصة العرض وهم يطلقون رصاص رشاشاتهم، فصرعوا السادات. «هذا أمر لا يُصدَّق» (مش معقول) بهذه الكلمات غمغم أمام نائب الرئيس حُسْني مبارك قبل أن يلفظ «أنفاسه الأخيرة»[٢]. «أنا قتلْت الفرعون»، صرخ قاتله الملازم خالد الإسلامبوني مُبتهجاً بالنَصْر.

الاحتلال... و«الانسحاب»

بعدما وُضِعَت مِصْرَ جانباً، اندفع بيغن بالاستعمار الاستيطاني لكُلّ المناطق المحتلة في هضبة الجولان وفي المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في نفس الوقت الذي عزّز فيه قبضة إسرائيل على جنوب لبنان عن طريق عمليات الميليشيات اللبنانية الخائنة المتعاملة معه. وبلغة صريحة واضحة لهيئة الأمم المتحدة: كانت إسرائيل «تموّل وتدرّب وتُسلح وتؤمن اللباس العسكري لميليشيا سعد حداد»[٣]. لقد حكموا عن طريق الإرهاب والوحشية الفظيعة[٤]. كان من ضمن وحشيّتهم التعْذيب والقتل للبنانيين والفلسطينيين المعتقلين في سجن الخيام، السيّئ السمعة، ولم تكن هذه الأعمال الوحشية حوادث عرضية أو استثنائية يُؤسف لها، بل كانت أداةً ووسيلة أساسية فعلوها دعماً للاحتلال.

عامل بيغن هيئة الأمم، التي كانت ممثَّلَةً في لبنان، بنفس الاحتقار وعدم الاعتبار

(١) For a critique of the framework for peace, see Sayegh, «Camp David Agreement,» 3-40.

(٢) Finklestone, *Anwar Sadat*, 275.

(٣) UN Department of Public Information, *The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace-Keeping*, 3rd ed. (New York: UN Department of Public Information, 1996), 93.

(٤) Israeli soldiers were present when Haddad's militiamen herded dozens of Shi'i villagers into a mosque and slaughtered them. Randal, *Tragedy of Lebanon*, 218.

اللذين عاملت بهما حكومته هيئة الأمم في نيويورك. بعد التصويت على قرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥)، في التاسع عشر من آذار ـ مارس عام ١٩٧٨ وتشكيل قوات اليونيفيل «من أجل التأكد من انْسِحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة السلام العالمي وضمان عودة السلطة الفاعلة للدولة اللبنانية في المنطقة»، بدأت القوات الوطنية التي تشكلت منها قوات الطوارىء تصل تباعاً إلى لبنان[١]. وخلال أسابيع قليلة وُضِعَ أكثر من ستة آلاف من قوة الطوارىء الدولية في الجنوب تحت قيادة الجنرال (إيمانويل إرْسْكين). طالب القرار (٤٢٥) إسرائيل بإيقاف عملياتها العسكرية، والانسحاب فوراً، بكل قواتها من لبنان؛ وما اتُفِق عليه في النهاية، بعد مفاوضات بين المنسق الرئيس للقوات الدولية لحفظ السلام في الشرق الأوسط (الجنرال إنْسْيُو سولاسڤيو) والقيادة العسكرية الإسرائيلية كان الانسحاب على مرحلتين تتبعهما مرحلة ثالثة.

في الثلاثين من نيسان، أعادت إسرائيل نشر قواتها في موقعين منفصلين جنوب نهر الليطاني ولكنها رفضت الانسحاب جنوباً لأبعد من ذلك. وتحت ضغط عليها في هيئة الأمم أعلنت حكومة بيغن أن الانسحاب سيتم ويكتمل في الثالث عشر من حزيران. وفعْلاً في ذلك التاريخ أعلن الجنرال إرْسْكين أن الجيش الإسرائيلي انسحب من جنوب لبنان، إلا أن الأمر لم يكن صحيحاً، وبقي الإسرائيليون في المنطقة إلى أن طردهم حزب الله من غالبيتها في عام ٢٠٠٠[٢]؛ فالذي فعلوه هو أنهم سلموا رسمياً المناطق التي أعادوا الانتشار فيها إلى (سعد حدّاد) «لأن قوات الدفاع الإسرائيلية تعتبره ممثلاً شرعياً للحكومة اللبنانية»[٣]، وعلى هذا الأساس ادّعت إسرائيل أنها نفَّذت القرار (٤٢٥).

بفعل عمليات مليشيات حدّاد، بالدرجة الأولى، أحبطت إسرائيل جهود اليونيفيل لتعزيز حضورها في الجنوب، كما أعاقت محاولات حكومة لبنان لاستعادة سلطتها في المنطقة. في الحادي والثلاثين من تموز ـ يوليو ١٩٧٨، ووجهت فرقة من الجيش اللبناني قوامها (٧٠٠) جنْدي، على تخوم منطقة سعد حداد، بنيران المدفعية و(المورْتِر)؛ رفضت إسرائيل المساعدة في استعادة الحكومة اللبنانية سلطتها على أساس أن ما يحدث بين اللبنانيين أمر لا يَخُصُّها. وفي نيسان عام ١٩٧٩ ـ الشهر الذي أعلن فيه (حدّاد) «دولة لبنان الحر» لتتماشى التسمية مع «جيش لبنان الحر» ـ

---

(١) *United Nations Resolutions,* 2:184-85.

(٢) ظلوا وبقوا في منطقة مزارع شبعا التي أعادوا تسميتها جبل دوف.

(٣) UN Department of Public Information, *Blue Helmets,* 91.

قصفت ميليشيات حداد مركز رئاسة أركان اليونيفيل في الناقورة بعدما وصلت كتيبة من الجيش اللبناني قوامها (٥٠٠) جندي لتكون تحت قيادة اليونيفيل. ولم تستطع قوات اليونيفل التحليق فوق المناطق المحتلة ما لم يسمح لها حداد (أي إسرائيل) رسمياً في كل مرة؛ وكثيراً ما سُدّت مداخلها إلى نقاط التفتيش عندما أغلقت مليشيات حدّاد الطُرُق بوجه موظفي هيئة الأمم المتحدة؛ ولقد هُدّدت القرى الشيعية التي تتعاون مع اليُونيفيل وقُصِفَت من آن إلى آخر. وأعادت مليشيات حداد مراراً مهاجمة قرى، هي في حماية اليونيفيل، لِخَطْف القرويين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية ونَسْف منازلهم، من على أماكن تشرف على الطرق الهامة داخل منطقة اليونيفيل، وعندما طلب السكرتير العام للأمم المتحدة تعاون إسرائيل من أجل إزالة هذه المواقع قيل له: «إن إسرائيل تعتبر هذه المواقع هامّة بالنسبة لأمنها، ولن تتدخّل من أجل إزالتها»[١].

بدل أن تسحب إسرائيل قواتها استمرّت في تعزيز مواقعها واضعة الألغام الأرضيّة ومحيطة أرض هذه المواقع بالأسلاك، ومحضرة المؤن والذخيرة، وزيادة عدد القوّات ومقيمة مراكز تفتيش جديدة، ومواقع مدفعية جديدة وقامت بمناورات عسكرية بالقرب من مراكز المراقبين الدوليين[٢]. وتسلل الإسرائيليون إلى مناطق اليونيفيل لملاحقة «المقاومين» الفلسطينيين كما قاموا باختراق الأجواء اللبنانية والمياه الإقليمية، كلما أرادوا ذلك: في تشرين ثاني ١٩٨٠ فقط، قدَّمت اليونيفل تقريراً عن (٣١٢) خَرْقاً للأجواء اللبنانية و(٨٩) تعَدٍّ على مياه لبنان الإقليمية وساحله، في حين كان بيغن يتحدى مجلس الأمن الدولي، حتّى إن مقتل اثنين من جنود الأمم المتحدة الإرلنديين (بحضور ضابط مخابرات من الشين بتّ الإسرائيلي، حَسْب ما نقل «روبرْت فِسْك»)، لم يكن كافياً لوضع حدٍّ لتحالف إسرائيل الكريه مع ميليشيات حدّاد، ولا مُؤدِّياً إلى انسحاب إسرائيلي حقيقي[٣].

«ما هي هذه المحادثات؟»

في حزيران عام ١٩٨١ دمّرت الطائرات الحربية الإسرائيلية المفاعل النووي العراقي المصنوع في فرنسا. كان نظام البعث العراقي بغيضاً بدون شك ولكن ما حدث هو أن دولة تملك أسلحة نووية رفضت، سابقاً، التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو سمحت للجنة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة، قد

---

(١) *Blue Helmets,* 94.
(٢) Ibid., 94-95.
(٣) Robert Fisk, *Pity the Nation: Lebanon at War* (New York: Oxford University Press, 1992), 152.

هاجمت دولة ليس لديها أسلحة نووية ووقّعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. أدانت اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، الغارة واصفة إياها «بخرق حقوق الدول في التقدم العلمي والتقني من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

اللجنة الدولية لحقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة طالبتا الدول الأعضاء «بإيقاف أي مساعدة معنوية ومادية أو مساعدة إنسانية تُمَكِّن إسرائيل من متابعة سياساتها بالعدوان والتوسع وخرق حقوق الإنسان»[١].

في واشنطن، ترك كارتر الرئاسة (بعد فشله في انتخابات عام ١٩٨٠)، وجاء إلى البيت الأبيض صديق حميم لإسرائيل. انتقد رونالد ريغان بيغن لعدم إبلاغ الولايات المتحدة بهجوم إسرائيل على مفاعل العراق النووي قبل القيام به «لأنه كان باستطاعتنا عمل شيء ما لإزالة هذا التهديد»، ومع ذلك «نحن لا نقف في مواجهة إسرائيل، فإن ذلك سيكون دعوةً للعرب للهجوم»[٢]. كان ريغان متفهّماً أيضاً حاجة إسرائيل، في ذلك الهجوم، لاستعمال أربع عشرة طائرة (F15) و(F16) كانت قد زودتها بها الولايات المتحدة الأميركية. ولقد خرقت إسرائيل قانون التحكم بصادرات السلاح الأميركي، ولكن، برأي ريغان، يجب إعطاء رئيس وزراء إسرائيل الفائدة من بعض الشكّ الذي تدبّر الرئيس إظهاره[٣]. وبرغم استمرار العُنْف في لبنان، واحتلال واستيطان الأرض العربية التي استولى عليها الإسرائيليون عام ١٩٦٧، والآن الهجوم على العراق، وجد ريغان أنه من الصعب عليه تصور كيف يستطيع أي جارٍ لإسرائيل أن يراها تهديداً له[٤]. وبعد شهر من الهجوم على العراق شكا «الجيران» مجدّداً عندما أعطى بيغن الإذن بهجوم كاسح على غرب بيروت قتل فيه مائة وعشرون مدنياً لبنانياً، أوْ فلسطينياً، وجرح ستمائة، وذلك باسم تدمير مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية.

في كانون أول ـ ديسمبر، أعلن بيغن ضمَّ مرتفعات الجولان إلى إسرائيل. وهذه المرّة حتى الولايات المتحدة الأميركية كان لها ردّة فِعل، وصوّتت في مجلس الأمن على قرارٍ يلوم إسرائيل، واصفةً هذا العمل بأنه غير شرعي، ومهدِّدةً باتخاذ عقوبات من عندها ما لم يُلغَ قرار الضمّ هذا. بعدما أعلنت إدارة ريغان عقوبتها المخفّفة، وذلك بإيقاف مذكرة التفاهم على العمليات الاستراتيجية التي وُقِّعت قبل أسبوعين

(١) *Yearbook of the United Nations, 1982* (New York: UN Department of Public Information, 1985), 425.

(٢) Ronald Reagan, *An American Life* (New York: Simon and Schuster, 1990), 413.

(٣) Ibid., 413.

(٤) Ball, *Error and Betrayal,* 33.

فقط، كان السفير الأميركي في إسرائيل (صموئيل لويس) عُرضة لتهجم خطابي فَعَل فِعْلَ الخمر المعتقة لدى بيغن. «ما هذا الكلام؟» «هل نحن دولة أم إقطاعاً لكم. هل نحن جمهورية موز؟ لا يَحُقُّ لكم معاقبة إسرائيل. لقد عاش شعب إسرائيل بدون مذكرة تفاهم لِـ (٣٧٠٠) عام وسيستمر في العيش بدونها لِـ (٣٧٠٠) سنة أخرى»[١].
وكذلك تعرض ألِكْسَنْدِر هيغ وزير الخارجية الأميركي إلى نفس هذه الغطرسة المتوعّدة من قِبَل وزير دفاع بيغن، أرْييل شارون، الذي ضرب على الطاولة التي بينهما بشدّة لدرجة أن الصحون التي كانت على الطاولة تطايرت في الهواء[٢]. وأبعد ما تكون معاملة إسرائيل كـ (تابع) لأميركا، عاملت إسرائيل الولايات المتحدة الأميركية كما لو أنها هي (تابع) إسرائيل.

تحريض واستفزاز

في الخامس والعشرين من نيسان ـ إبريل ١٩٨٢، ووسط مشاهد هستيرية مَثَّلَها، أمام الكاميرا، المستوطنون المطرودون، والكثير منهم من أتباع الحاخام النيويوركي العنصري (مايير كاهانا)، تخلّى الإسرائيليون أخيراً عن مستوطنة ياميت الساحلية في سيناء. في ذلك الوقت كانت إسرائيل على وشك القيام بهجوم آخر واسع النطاق على لبنان، ولكن بدلاً من وقف تدفق السلاح والعون الدبلوماسي والاقتصادي التي تعتمد عليهما إسرائيل، كوسيلة لردع بيغن عن القيام بهجومه، أعطت إدارة ريغان إسرائيل مساعدة بقيمة ثلاثمائة وخمسين مليون دولار.

ادّعىٰ ألكسندر هيغ أن إسرائيل استُثيرت لأكثر من عام قبل أن تقوم بالاجتياح عام ١٩٨٢، وهذا الادعاء لم يكن فقط مُضلِّلاً بل هو عكس الحقيقة تماماً[٣]. فالهدنة التي قامت بين منظمة التحرير وإسرائيل عبر وساطة فيليب حبيب، نائب وزير خارجية أميركي سابق، بقيت سارية لعام كامل رغم آلاف الخروقات الإسرائيلية للأجواء اللبنانية ولمياهه الإقليمية. كانت إسرائيل هي التي تُثير الفلسطينيين، وتصريحات ريغان وهيغ بأن الولايات المتحدة الأميركية تدعم هجوماً على لبنان، فقط إذا كانت إسرائيل هي ضحيّة التحريض «بدرجة كبيرة بحيث يفهم العالم كله حقَّها في الرد والانتقام، كان هذا بمستوى تشجيع بيغن للمحاولة بدرجة أكبر وأقسى»[٤].

---

(١) Alexander M. Haig, Jr., *Caveat: Realism, Reagan and Foreign Policy* (New York: Macmillan, 1984), 329.

(٢) Ibid.

(٣) See Haig, *Caveat*, 317.

(٤) See Reagan, *American Life*, 419.

في الحادي والعشرين من نيسان ـ إبريل، قامت الطائرات الإسرائيلية بهجوم كبير على مقربة من بيروت وحول صيدا (مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين موجود في ضواحي المدينة) ولم يرد الفلسطينيون. وفي اليوم التالي، وفي أقل من ساعة من إعلان بيغن أن الانسحاب من سيناء سيتم خلال ثلاثة أيام، هاجمت النفاثات الإسرائيلية مدينة الدامور الساحلية بعدما داس جندي إسرائيلي على لغم ضد الأشخاص في الجنوب المحتل، ولم يرد الفلسطينيون أيضاً على هذا الهجوم. وفي التاسع من أيار، أغارت الطائرات الإسرائيلية مجدّداً لأن الحكومة الإسرائيلية ادعت حينها أن الهجوم كان رداً على متفجرة وجدت على باص في القدس، وأخرى في ثانوية في عسقلان. أحد عشر شخصاً قُتلوا وجرح سبعة وثلاثون، ولهذا السبب رد الفلسطينيون منتقمين بإطلاق أكثر من مئة قذيفة مدفعية أو صواريخ كاتيوشا باتجاه المستعمرات الإسرائيلية من دون أن يصيبوا أيّاً منها. لم تكن تنقصهم الخبرة ولكن كانوا يرسلون إنذاراً: إذا استمرت الغارات الجوية فإن لديهم القدرة على إحداث اضطرابات كبيرة بين سكان إسرائيل المدنيين. كانت المرة الأولى، منذ تموّز عام ١٩٨١، التي ردَّ فيها الفدائيون الفلسطينيون بإطلاق النار عبْر الحدود، ولكن لم يُصَب أحد. كان ردّ فعلهم أقلّ وأدْنى بكثير من «التحريض» الكبير الذي كان يفتش عنه بيغن، وقد وجده أخيراً، في الثالث من حزيران، عندما قام أحد المسلحين من جماعة المنشق (أبو نضال) الفلسطينية بمحاولة قتْل السفير الإسرائيلي لدى المملكة المتحدة.

اجتمعت الوزارة الإسرائيلية في صباح اليوم التالي، وبعد الظهر أغارت الطائرات الإسرائيلية على غَرْب بيروت فيما سمّته انتقاماً لمحاولة اغتيال لا علاقة لعرفات أو منظمة التحرير أو لبنان بها.

الأهداف التي قُصِفت في الغارات التِسْع شملت مخيّمي صبرا وشاتيلا للاجئين، قُتِلَ فيها، على الأقل خمس وثلاثون شخصاً وجُرِحَ مائة وخمسون جروحاً خطيرة، وقصفت أيضاً مدينة النبطية في الجنوب[1]. في صبيحة اليوم التالي (٥ حزيران) ردّ الفلسطينيون بقصف مدفعي. اتصل عرفات من المملكة العربية السعودية وطلب إيقاف القصف، ولكن في هذا الوقت كان بيغن قد تحوّل إلى الرجل الحديدي للأقدار الذي يتحضّر لملاقاة هتلر الفلسطيني ـ عرفات ـ في خنْدقِه. ففي اجتماع للوزارة الإسرائيلية، في آخر النهار، طلب شارون الموافقة على غزوة تأديبية لن تطول، كما قال، أكثر من (٢٤) ساعة، ولن يدخل فيها الجنود والمدرعات لأبعد

(١) *Yearbook of the United Nations, 1982,* 433.

من (٤٠) كيلو متراً بعد خط الهدنة. وقيل للوزراء إن الغاية من الغزو هو إبعاد مدفعية الفلسطينيين عن إمكانية قصف المستوطنات الإسرائيلية. كانت بيروت «خارج هذه الصورة»[1]، وعلى هذا الأساس رَخَّصَت الوزارة الإسرائيلية غزواً بريّاً للبنان على أن يبدا في صباح اليوم التالي. حاولت قوات الأمم المتحدة، الخفيفة التسلح والمؤلفة من جنود دول متعددة، مَنْع وصدَّ الدبابات والمدرعات الإسرائيلية التي اخترقت مواقع (اليونيفيل)، في حين أن الفرقة النيبالية، التي تحرس جسر الخردلي، ثبتت في مواقعها لمدّة يومين قبل أن تُدمِّر القوات الإسرائيلية جزئيّاً كل مواقعها ثم اجْتازت الجسر، أما نقاط التفتيش الدولية الأخرى فقد حصل اجتياحها أو دار الإسرائيليون حولها.

ولاحقاً تبيّن أن شارون لم يكن بصدد عملية صغيرة أبداً، بل أراد هجوماً يمحو «الإرهابيين» ويسحق قيادتهم السياسية، كما كان يهدف لتلقين سورية درساً قاسياً رغم أنه نفىٰ، هو نفسه، أن تكون سورية مستهدفة. تدمير «الإرهابيين» كان يشمل «تنظيف» مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في غرب بيروت، برج البراجنة، صبرا، وشاتيلا، وكذلك المخيمات في الجنوب، وكان الاجتياح سينتهي بإقامة حكومة لبنانية مستعدّة لتوقيع معاهدة سلام، فإسرائيل يحكمها الآن تركيبة سياسية ـ عسكرية هي الأكثر ميلاً للقتال في تاريخها: بيغن وإسحاق شامير للعمل السياسي وأرييل شارون ورئيس الأركان رافاييل إيتان للعمل العسكري. جلس بيغن في الخلف وسمح لشارون بأن يحدِّد الوقت وسرعة التحرك، سامحاً بإشارة استفهام حائمة حول عُمق اشتراكه وتورطه، ولو أن كل شيء قام به أو ذكره أصلاً كان يتناسب تماماً في تفكيره مع خطّة شارون لتدمير منظمة التحرير من جذورها.

الله وغوغ، ريغان وبيغن

بالنسبة لـ (كارتر) كانت التوراة هي الأخلاق، وبالنسبة لريغان كانت النبوءة. إسرائيل ليست فقط مجرَّد بلد صغير مُجبر على العيش في حالة حرب دائمة مع «جيران» مكروهين. فخلاصها وانعتاقها كانا العنصر الأهم في خطّة الله الإلهية. فقبل مدة طويلة من دخوله البيت الأبيض، كان ريغان يؤمن بنظرية المجيء الثاني للمسيح الذي سوف يسبق العصر الألفي السعيد، فينشر العدل والسلام، وعندما ينفخ في البوق فإن كل المؤمنين الحقيقيين سيطفون نحو الأعلى، إلى الجنان، تاركين

(١) Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War* (London: George Allen and Unwin, 1986), 105.

خلفهم أرديتهم ومواد أخرى كذكرى على حضورهم الترابي ـ الأرضي. وفترة النشوة ـ البهجة ـ سيتبعها سبع سنوات من البلية ـ المحنة ـ للذين لم يكن إيمانهم المسيحي صادقاً بما فيه الكفاية ليجيز صعودهم في الدورة الأولى وفرض عليهم العذاب، ثم تأتي معركة (أرماچيدون) عندما يهزم (الخيرُ) (الشرّ): وأخيراً ألف سنة من مملكة السماء على هذه الأرض قبل أن يكون دمار كلّ شيء المدخل نوعاً ما لبداية جديدة. عام ١٩٧١، عندما كان لا يزال حاكماً لولاية كاليفورنيا، فاجأ ريغان ضيوفه، أثناء وليمة، بِنَقْله لـ (أرماجيدون) التوراتية، المغرقةِ في القِدَمَ، إلى الأحداث السياسية المعاصرة:

علماء التوراة المتخصصون يقولون، منذ أجيال، إن (غوغ) يجب أن تكون روسيا. من هم القوم الأشداء شمال إسرائيل، غيرها؟ لا أحد. وليس منطقياً أن تكون روسيا ما قبل الثورة البلشفية لأنها كانت بلداً مسيحيّاً. أما الآن فالأمرمعقول. الآن، بعد أن أصبحت روسيا شيوعية ومُلْحِدة. الآن وبعد أن وضعت روسيا نفسها في مواجهة الله. الآن هي تناسب صفة (غوغ) تماماً... كل أجزاء الصورة تقع في مكانها. لن يطول الأمر بعد الآن، يقول (حزقيال)، فإن النار والحجارة الكبريتيّة ستسقط كالمطر على أعداء شعب الله. وهذا يعْني أنهم سيُدمَّرون بالأسلحة النووية.

البلاط الإنجيلي للرئيس القادم إلى البيت الأبيض بعد عقْدٍ من الزمان، ضم «المدندن» المسيحي في الخمسينات ـ من القرن الماضي ـ پات بُوون صاحب (رسائل غرام في الرمال)، وجيري فالويل (من الأغلبية الأخلاقية)، جِم بِكْكر، هال لِنْدسي، وعدداً آخر من نجوم الأصولية، أغرتهم (بابل) على نهْر البوتوماك بسبب وجود واحد منهم داخل البيت الأبيض. وضم المسيحيون الملتزمون حول ريغان النائب العام إدْ مِيز، وزير الدفاع كاسبر واينْبِرْغر ووزير الداخلية جيمْس وَات. واستثيرت المشاعر الدينية عِبْر صلاة الإفطار الصباحي، وفُتِحَت الأبواب على مصراعيها للإنجيليّين لينقلوا حقائق الإنجيل إلى الشكّاكين العسكريين والسياسيين، وبالمقابل للقادة العسكريين لإعلامهم باهتماماتهم الستراتيجية. عام ١٩٨٢، وفي رسالة لجمع الأموال، كتب إنجيلي التلفزيون الإعلامي (مايك إيفنز) كيف دعاه ريغان «ليتحدّى ثمانية وخمسين جنرالاً وأدميرالاً بحقيقة الرب في وسط اجتماع بالبيت الأبيض»[١]. والنمو السريع للمسيحية الإنجيلية في الولايات المتحدة الأميركية فتح خطّاً جديداً لِدَعْم إسرائيل. ولقد رحب بيغن بقدوم الإنجيليين إلى الأرض المقدّسة بابتسامة عريضة وذراعين مفتوحتين رغماً عن عقيدتهم المنحرفة

(١) Rev. Don Wagner, «Beyond Armageddon: Challenging Christian Zionism,» May 27, 2004.

المتجذّرة، مثلهم، في الاعتقاد أنه في (الأيام الأخيرة) سيرى «الشعب المختار» خطأ أساليبه ويتحوّل إلى المسيحية. ومُنِح (فالويل) جائزة (جابوتنسكِي) لخدماته لإسرائيل، وسُمح للإنجيليّين أن يؤسّسوا محطة إذاعة الإنجيل في جنوب لبنان المحتل. وهؤلاء المسيحيون المتولّدون لم يكن لديهم مشكلة بمقتل آلاف المدنيين عند اجتياح إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢، وبتعابير الإنجيلي التلفزيوني پات روبرتسون الذي تحدّث في برنامجه على محطة ألـ CBN (النادي ٧٠٠): المواجهة مع أعداءِ إسرائيل ليست أقل من «حدث عصري ليوشع (جوشوا)»[١].

واستعمل ريغان في الغالب برامج تلفزيونية أو مؤتمرات ليُفسِّرُ وجهات نظره الدينية والسياسية. ولقد اختار شبكة تلفزيون **PTL** لِـ (جيم بِكُكِر) ليقول لأحد الذين أجروا معه لقاءً تلفزيونياً عام ١٩٨٠: «قد نكون نحن الجيل الذي سنرىٰ (أرْمَاجيدون)، بعد أسابيع قليلة فقط». وفي المقر الرئاسي، انفرد بـ (فالويل) وقال له: «جيري، سريعاً ما سنواجه أرْماجيدون». وفي عام ١٩٨٣ قال لِـ (توماس دايْن) المدير التنفيذي لِلّوبي الصهيوني (آيپاك): «أتلفَّتُ نحو أنبيائكم في العهد القديم والإشارات التي تتنبّأ بمعركة أرْماجيدون، وأجد نفسي متسائلاً إذا كنا نحن الجيل الذي سيرى حدوثها. لا أدري ما إذا كنت لاحَظْتَ أنْت أيّاً من هذه النبوءات مؤخّراً، ولكن صَدِّقْنِي إنها تصف الأوقات التي نمرُّ بها الآن»[٢]. من الممكن ألّا يكون دايْن قد لاحظ ذلك. كان إنساناً من النوع الذي قد يكون، كما أشار (إسرائيل زانْغوِيل)، يميل في الغالب للأرقام أكثر.

ومتحدّثاً في المؤتمر السنوي للجمعية الوطنية للإنجيليين، في الثامن من آذار عام ١٩٨٣، ربط ريغان بين الشرّ في الأرض و«امبراطورية الشر» في الاتحاد السوڤييتي: «هناك خطيئة وشر في العالم يفرض علينا الكتاب المقدس ويسوع المسيح أن نواجههما...». وهذا يعني الوقوف في وجه الاتحاد السوڤييتي حتّى ولو كان في المخاطرة حرب نوويّة[٣]. في الشرق الأوسط امبراطورية الشر تنشر الخلافات عِبر ولاياتها (المرزبانية) الإقليمية، ليبيا وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قد تحدث (أرْماجيدون). قال الرئيس للزعماء اليهود، خلال حملة الانتخابات الرئاسية

---

(١) Rev. Don Wagner, «Beyond Armageddon: Challenging Christian Zionism,» May 27, 2004.

(٢) Ronnie Dugger, «Does Reagan Expect a Nuclear Armageddon?» *Washington Post*, April 18, 1984, quoted in Wagner, «Beyond Armageddon.»

(٣) The United States «considered the possibility of a nuclear war with the Soviet Union more seriously during the early Reagan years than at any time since the Cuban missile crisis.» James Mann, «The Armageddon Plan,» *Atlantic Monthly*, March 2004.

عام ١٩٨٠ إنّ إسرائيل «هي الديموقراطية الوحيدة المستقِرّة التي نستطيع الاعتماد عليها، وهي كذلك القوة الهائلة التي على كل غازٍ للشرق الأوسط أن يحسب حسابها حين يواجهها»[١].

توأمة ريغان للنبوءة والشر في مفهومه للعالم الدنيوي كان يشاركه فيه بوضوح الملايين من أبناء (الولادة الجديدة) من المسيحيّين الإنجيليّين الذين صَوّتوا له؛ لم يكن التحدي ضد امبراطورية الاتحاد السوڤييتي فقط، بل كان أيضاً ضد الشر في الداخل: الإجهاض والمثليّين في الجيش وزواج المثليين. وفي إطار السياسات العالمية لا يمكن اسْتِبْعاد وجهاتِ نظر الرئيس الدينيّة واعتبارها تافهة وعديمة المعنى ما لم يكن كُلّ شيء قاله الرئيس مُتولّداً من سخريّة تامّة، وهذا أمر لا يبدو أنه الواقع، ولا يبدو أنّ ريغان يعرف الكثير عن سياسات الشرق الأوسط، باستثناء ما تعلّمه من (مهنة) الرئاسة خلال حكمه، إلا أن نظرته تأطّرت بصورة قويّة بما قالت له التوراة عمّا جرى قديماً وما سيجري مستقبلاً، وحتماً سيكون هذا لمصلحة الإسرائيليين وليس الفلَسْطينيين.

إشارات مختلطة

في أيلول عام ١٩٨١، زار بيغن واشنطن وحاجج أنّ إسرائيل قطعت «نصف الطريق للقاء العرب في سبيل السلام» في (كامْپ ديڤيد)، والآن على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوم بما يلزم للحفاظ على أمن إسرائيل[٢]. ومُسْتاء قليلاً من رَفْض ريغان إيقاف مبيعات طائرات (الأواكس) للمملكة العربية السعودية، ذهب بيغن من وراء ظهر الرئيس ريغان، وهي الطريقة المعهودة التي عهدها التاريخ، وأثار (اللوبي) ضد الرئيس في الكاپتول هِيل ـ وزارة الدفاع ـ. وفي كانون أول اهتزت العلاقة أكثر بين رونالد ريغان وبيغن بإعلان إسرائيل ضم مرتفعات الجولان إليها. وتلقّى الرئيس ريغان أيضاً تقارير عن ترتيب (بيغن) و(شارون) لاجتياح لبنان ثانية. وحسبما تذكّر الرئيس مناقشاته مع الرجلين: «حاولنا بكل قوّة إقناع بيغن وشارون بأن العناصر الفلسطينية الراديكالية تحاول إثارتهم وتحريضهم ـ وجَرَّ رِجْلهم ـ إلى الحرب، ولقد أنصتا ولكن لم يسمعا»[٣] وربما لم يخطر على بال ريغان أنهما لا يريدان الاستماع.

وممّا تذكّره (هيغ) من تلك الفترة دوّنه في باب من مذكّراته تحت عنوان:

---

(١) Quoted in Kathleen Christison, «Blind Spots: Official Myths about the Middle East,» *Journal of Palestine Studies 17* (Winter 1988): 47.

(٢) Reagan, *American Life*, 414.

(٣) Ibid., 421.

«إشارات مختلطة شوّشت دبلوماسيّتنا». في الواقع، وكالمعتاد، فإن الإشارات التي مرّت بين مختلف فروع الإدارة الأميركية (خاصة بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية) هي التي كانت مختلطة فقط. فالإشارات التي كانت ترسلها إسرائيل إلى (هيغ) كانت واضحةً تماماً. قُبيل تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٨١، وبعد جنازة أنور السادات، تحدّث بيغن بأسلوبه المتناقض المعهود عن: كيف أنه كان مستعدّاً للتحرك بسرعة نحو «عملية السلام» طالما أنه لم يكن متوقّعاً إيقاف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلّة، وأنه أخبر (هيغ) أنه يفكر بتحرك إلى داخل لبنان، وأنه «أُنْذِر بالمقابل إنّه إذا ما تحرّكْتَ ستتحرّك لِوَحْدِك»[١].

في الثامن والعشرين من أيار ١٩٨٢، كتب هيغ أنه والرئيس ريغان «يأملان بإخلاص» أن تمتنع إسرائيل عن اتخاذ أي عمل عسكري ضد لبنان. فردّ بيغن بالقول: «لم يولد بعد الرجل الذي يأخذ مني أبداً موافقةً على تَرْك اليهود يُقتلون بيد عدوٍّ مُتَعطّش للدماء»، وهذا ما جعل هيغ يعتقد بأن الولايات المتحدة الأميركية «لن تكون قادرةً على الأرْجح على إيقاف إسرائيل عن الهجوم»[٢]. وبالعودة مجدداً لوصية لندون جونسون لعام ١٩٦٧، قال (هيغ) لِـ(بيغن): «لن تكون لوحدك ما لم تقررّ أنت أن تذهب لوحدك». فالتطابق بين ١٩٦٧ و١٩٨٢ كان في الحقيقة لافتاً للنظر. كان جونسون قد حثَّ على الكَبْح وهذا ما فعله ريغان، وكلاهما كان قد عرف أن إسرائيل على وشكِ إعلان حرب كبيرة، ولكنهما مع ذلك وافقا على رزمة من المعونات لإسرائيل بملايين الدولارات. في الماضي، لم يحاول جونسون استعمال العون الأميركي كأداة ردع واقعية لإيقاف الإسرائيليين وكذلك لم يحاول ريغان في الحاضر، رغم أن دعم أمريكا لإسرائيل بالسلاح والعتاد والاقتصاد قفز قفزة هائلة في (الكمّ) منذ عهد جونسون، وكلاهما ادّعيا بعد ذلك أنهما حاولا جهدهما لإيقاف الحرب.

هناك اختلاف هام واحد. فقبيل شهر حزيران علمت إدارة ريغان المدى الكامل للاجتياح الذي كان في ذهن بيغن وشارون. ففي شباط ـ فِبْراير ١٩٨٢ أُوفد (يهوشوا ساغي)، مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية إلى واشنطن، ليعلم الإدارة هناك أنه في حال حدوث خروق أخرى لوقف إطلاق النار، فإن إسرائيل سترسل الجيش «من الحدود الإسرائيلية مع جنوب لبنان إلى ضواحي بيروت»[٣]. والواقع كما أُشير سابقاً، لم يكن هناك خرق فلسطيني لوَقْفِ إطلاق النار منذ تموز ـ يوليو الماضي.

(١) Haig, *Caveat*, 326.
(٢) Ibid., 330.
(٣) Ibid., 332.

وفي نفس الشهر الذي كان فيه (ساغي) في واشنطن، أعلم الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي أن وقف إطلاق النار استمر ثابتاً منذ تبنّي القرار في كانون أول عام ١٩٨١، لإعادة تأكيد انتداب (اليونيفيل) وتمديده حتّى ١٩ حزيران ١٩٨٢[١]. وعندما أنذر هيغ بيغن بأن مثل هذه العملية سيكون لها «آثار بعيدة المدى» وافق الزعيم الإسرائيلي على التوقف فقط على شرط ألا تحدث هجمات على المواطنين الإسرائيليين أو «على الأراضي أو أي قطاع أو حدود»[٢]. ومجدّداً، على هذه النقطة، كان يحتاج ما يمكن تسْميته «إثارة كبرى» ليُرضي الأميركان.

في آذار ١٩٨٢، صرح الزعيم الكتائبي بشير الجميل لإحدى صحف بيروت: «لا تعجب إذا ما أطللت من شبابيك مكتبك فرأيت الدبابات الإسرائيلية في الشوارع»[٣]. وفي الثامن من نيسان، عرض المعلق في تلفزيون NBC، جون تْشَانسلُور، مخططات إسرائيل للحرب بالتفْصيل، ومنها القرار بدخول بيروت. وما عرفه تْشَانسلُور «كان معروفاً بالتأكيد بتفصيل أكثر داخل البنتاغون (وزارة الدفاع) ووزارة الخارجية»[٤]، والمخططات نُشرت أيضاً وبتفصيل استثنائي، في جريدة النيويورك تايمز[٥]. لم يحاول الإسرائيليون تغطية نيّاتهم، بل على العكس لقد علقوها في الخارج لكل من يريد رؤيتها. والاجتياح الآتي «لم يعد بعد ذلك سرّاً»، كما كتب (هيغ)، بل «ولم يعد سرّاً أن الوقت قد فات»[٦]. عندما زار أرييل شارون واشنطن في أيار «صُدم الذين ملؤوا إحدى غرف وزارة الخارجية من البيروقراطيين، عندما سمعوه يتحدث عن حملتين عسكريّتين: إحداهما لتهدئة جنوب لبنان والثانية لإعادة كتابة الخارطة السياسية لبيروت لمصلحة الكتائب المسيحية. وكان واضحاً أن شارون كان يبلغ الولايات المتحدة بذلك: «عند حدوث أية إثارة أخرى من الفلسطينيين، ستعمد إسرائيل بعدها إلى تسديد الضربة القاضية لمنظمة التحرير»[٧].

انتحى هيغ بشارون جانباً وقال له مجدَّداً إن الولايات المتحدة الأميركية لا تدعم أي عمل عسكري ضدّ لبنان ما لم يسبق ذلك «إثارة معترف بها دوليّاً»، وحتى في مثل هذه الحالة يجب أن يكون الرد متناسباً، فكان رد فعل شارون بأسلوبه القتالي المعتاد «لا أحَدَ له الحق أن يقول لإسرائيل ما القرار الذي عليها اتّخاذه في الدفاع عن أهلها»[٨]، وتلقّى ريغان الرسالة ذاتها: «اهْتَمّ بأمورك الخاصة»[٩].

---

(١) *Yearbook of the United Nations,*1982, 429.
(٢) Haig, *Caveat,* 333.
(٣) Randal, *Tragedy of Lebanon,* 245.
(٤) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War.* 69.
(٥) Haig, *Caveat,* 333.
(٦) Ibid.
(٧) Ibid., 335.
(٨) Ibid.
(٩) Reagan, *American Life,* 419.

وعندما اجتاح الإسرائيليون، أخيراً، لبنان، اتهم ليونيد بريجنيف الولايات المتحدة بالاشتراك في الحرب «الحقائق تُشير إلى أن الغزو الإسرائيلي كان عملية خططت سابقاً وأن الولايات المتحدة لا بد أنها عرفت بالتحضير له»، واحتجَّ ريغان: «الاتهام السوفييتي هو كليّاً بلا أساس»[1]. ولكن بمواجهة كل الدلائل، كان إنكار الرئيس بمعرفته المُسبَقة كِذْبةً. والدعوة المخلصة لضبط النفس التي نادت بها واشنطن كانت ستاراً دعائياً لحربٍ كان (هيغ) بخاصّة ـ ويبدو أن ريغان جاراه بذلك ـ مشجّعاً ضمنيّاً لها، لأن ذلك يوجّه ضربة للاتحاد السوفييتي عن طريق طرف ثالث. والحكم المغري برؤية عميلتي السوفييت ـ الدولة (المارقة) سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية (الإرهابية) ـ تنزفان الدماء وعشرات الطائرات السورية تسقطها إسرائيل، لا بد أن ذلك جعل هيغ يطرب بلا حدود. ولقد بُرهِنَ على عدم فعالية طائرات الميغ السوفييتية «مرّة أخرى» عندما تساقطت من الجو بفعل التقنية الأميركية ـ الإسرائيلية والقوة البشرية الإسرائيلية فيما كان العالم كله (وبخاصّة العالم العربي) «يُشاهد ذلك»[2]. وإشارات هيغ لم تكن بالتأكيد مربكةً للإسرائيليين أو لجيمي كارتر الذي لاحظ «الكلمة التي حصلتُ عليها من أناس يعرفون جيداً ما يجري في إسرائيل» هي: «لقد أخذنا الضوء الأخضر من واشنطن»[3].

وبعد أن هاجم الإسرائيليون، أوقف (هيغ) كل الجهود لإيقافهم وسحبهم ـ من لبنان ـ وعندما أُخبرَ سِرّاً، في الثامن من حزيران، من قِبَل مستشار الأمن القومي القاضي (وِلْيَم ب. كلارْك) أن الولايات المتحدة الأميركية ستصوت في الغالب لقرار في مجلس الأمن يُدين إسرائيل ويَسْتحضِر عقوبات لِغَزْوها لبنان، ذهب (هيغ) إلى ريغان رأساً وأشار عليه أن على الولايات المتحدة الأميركية استعمال (الڤيتو) ضد القرار المقترح «ليس فقط لأن هذا القرار يضع اللوم كله على إسرائيل في هذا العدوان بل لأنه يتضمّن عقوبات». وما إن أقنع ريغان بتَغْيير رأيه اتصل هيغ بـ(جين كركپاتريك) في الأمم المتحدة ليقول لها أن تستعمل (الڤيتو) «بدون أي اعتبار لأي تعليمات أخرى ربما وَصَلتْها قبلاً»[4] وعندما أراد ريغان أن يرسل لِـ (بيغن) رسالة يدعوه فيها لانْسحاب غير مشروط، أقنعه (هيغ) بألّا يَفْعَل. كان (بيغن) يرفض قبول وقف لإطلاق النار «إلا إلى حين تحقق إسرائيل أهدافها»[5]، وسانده هيغ في موقفه. ومقابل الموت والدمار اللذين كانا يخيّمان على لبنان، كان دفاع (هيغ) عن «الحلّ» الإسرائيلي، المشكّل أساساً على قَتْل اللبنانيين والفلسطينيين المدنيين، لا معنى له

(١) Reagan, *American Life,* 422.

(٢) Haig, *Caveat,* 342.

(٣) Chomsky, *Fateful Triangle,* 215.

(٤) Haig, *Caveat,* 339.

(٥) Ball, *Error and Betrayal,* 37.

ولا يمكن الدفاع عنه حتّى داخل عاصمة بلاده نفسها؛ وفي (٢٥) حزيران أعلن ريغان استقالة (هيغ) وتعيين (چورج.پ. شُولْتْز) مكانه.

تحطيم بيروت

في الرابع من تموز ـ يوليو، قطع الجيش الإسرائيلي الغازي إمدادات الماء والكهرباء عن بيروت الغرْبية، وبذلك أراد شارون بوضوح أن يُعرّض المدينة لمعاناة لن ترتاح مِنْها إلا بطرْدها فقط للفلسطينيين، وبعدها يمكن (تنظيف) مخيمات اللاجئين من باقي «الإرهابيين». وتبْعاً لهذه الاستراتيجية صَعَّد شارون من هجماته الجوية والبرية والبحرية على طول الساحل اللبناني شمالاً وجنوباً، وبصورة حتمية تحمّل المدنيون غير المسلحين وطأة هذا العقاب. سيارات وباصات مكتظة بركابها سُحقت ودُمرت على الطرقات. بنايات الشقق السكنية دُمِّرت بكاملها. وفي غرب بيروت، أصيبتْ دور الأيتام ودور العجزة والمصحات العقليّة ودور المعوّقين، كلّها بالقنابل، وكذلك مُستشفى غزّة، في مخيم برج البراجنة، ومستشفى عَكّا الفلسطينيّة والمستشفى الأميركي قُرب الجامعة الأميركية ومستشفى في مدينة عاليه بسَفْح الهضاب، وفي يوم واحد أُصيبت سبع عشرة مستشفى. والمشاهد داخل تلك المستشفيات ـ علاوة على أنها تتشابه ورسوم (غويا) أو مشاهد من جهنّم ـ كانت عاصمة الجحيم الكاملة، هرَجاً وجلبة وصخباً، حيث اكتظت بجثث القتلى والجرحى الذين نقلوا إليها، وقد احتجّ الإداريون والأطباء وأكدوا أن إشارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر كانت واضحة على سطوحها. وحسب الصليب الأحمر اللبناني هاجم الإسرائيليون أيضاً سيارات الإسعاف والمتطوعين العاملين لمنعهم من إخلاء الجرحى وجلب المساعدات الغذائية والطبية. ورفضت حكومة بيغن وتجاهلت نداءات الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، والقبول بوضع قوة لحفظ سلام في المدينة لمراقبة انسحاب الفلسطينيين (كما اقترح ممثل ريغان الخاص فيليپ حبيب)، وعللت تبريرها للهجمات بالادعاء أن المسلحين الفلسطينيين وضعوا أسلحتهم عمداً على مقربة من هذه المؤسسات الصحية.

هذا الانقضاض على مدينة بيروت بلغ حد تصعيده الأقصى في آب. فخلال أربع عشرة ساعة من القصْفِ الجوي بدون انقطاع، في اليوم الأول من آب، قصفت الطائرات الإسرائيلية بناية مكونة من سبْعة طوابق في محاولة لاغتيال عرفات من الجو، ولكنه كان قد ترك البناية «قبل دقائق معدودة»[١]، إلا أن أكثر من مائتي

(١) Randal, *Tragedy of Lebanon*, 257.

شخص قُتلوا أو جرحوا داخلها من جرّاء القصف، وانهارت البناية «بعد ذلك لتصبح تلّةً من ركام بعُلُوّ أربعة أقدام فقط، بينما لم تتأثر البنايات المجاورة إلا قليلاً جداً، ودُمِّرت أكثر من أربعين بناية في غرْب بيروت من جرَّاء القصف»[١] وفي الثاني عشر من شهر آب، بلغت ضراوة هجوم شارون ذُروتها: عشرات من الطائرات الإسرائيلية اخترقت أجواء بيروت وقتلت مئات المدنيين في هذا اليوم وحده. وخلال شهرين وستّة أيام، منذ بدء الاجتياح، قُتِلَ أكثر من أحد عَشَر ألْفاً. على دَرَج القصر الجمهوري في بعبدا، بسَفْح الهضاب المطلّة على المدينة، وقف رئيس الوزراء شفيق الوزَّان وصرخ قائلاً: «إذا أراد الإسرائيليون أن يقتلونا جميعاً فليفْعلوا ذلك وَلِنَنْتَهي من هذا الأمر»[٢].

الآن، وبعد أن أشرفت المفاوضات من أجل انْسحاب مُراقَب لمنظمة التحرير على نهايتها، وصلت، في الحادي والعشرين من آب، وَحَدات القوة المتعددة الجنسيّات (أميركية وفرنسية وإيطالية) إلى بيروت لمراقبة ومواكبة الانسحاب الفلسطيني، بطلب من الحكومة اللبنانية وبِرِضَىٰ الحكومة الإسرائيلية. ضمت أول فرقة فلسطينيّة أكثر من ثمانية آلاف منهم وبضعة آلاف من السوريين، تركوا بيروت ذلك اليوم عن طريق البر والبحر، وأبحر عرفات في الثلاثين من آب، وفي خلال يومين انتهى الحضور الفلسطيني المسلح والسياسي في بيروت.

في أول أيلول، حاول ريغان متأخّراً ضَبْط الخسائر بكَشْفِه لخطة سلام مبنيّة على انْسِحابٍ إسرائيلي من غزّة و«أغلب الضفة الغربية»، ولكن رغم أنها لم تتضمَّن شيئاً محدّداً بل عموميات، لم يأتِ فيها ذِكْر لدولةٍ فلسطينية، إلَّا أنها كانت أكثر مما كان يتحمّله بيغن[٣]. كان حانقاً على ريغان لأنه أطلع المملكة العربية السعودية والأردن ولم يطلعه هو عليها، وكان خائفاً أيضاً لأن ريغان أعلنها على الملأ قبل أن يستشيره هو أوّلاً، وكان متألِّماً لأن «في حديثك للأميركيين، لم تذكر، أيها السيد الرئيس، حتى شجاعة المقاتلين الإسرائيليين ولا التضحيات الكبيرة لجيش إسرائيل ولشعبها». لقد دخلت إسرائيل لبنان لتدمِّر فقط «العصابات المسلحة» وتسحق «الإرهابيين»، ولقد خسرت (٣٤٠) قتيلاً و(٢٢٠٠) جريحاً «مائة منهم جراحهم خطرة». أما بالنسبة للضفة الغربية «فقبل آلاف السنين كان هناك مملكة يهودا والسامرة حيث ركع ملوكنا لله، وحيث جاء أنبياؤنا برؤية للسلام الأبدي». وباختصار، سواء كان هناك كامب ديڤيد أم لا، وريغان أم لا، فإنه لم تكن لدى بيغن النية بالتخلّي عن المناطق

(١) Randal, *Tragedy of Lebanon,* 257. (٢) Fisk, *Pity the Nation,* 322.

(٣) For discussion of the plan and Begin's reaction, see Ball, *Error and Betrayal,* 52-54.

المحتلة. في الكنيست اعتمد بيغن على المعارضة البرلمانية لخطة الرئيس الأميركي ليعلن، هو نفسه، عن خطّة خمسية لتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وغزّة، وكان توقيته، بصورة نموذجية وبلا أية هفوة، عدوانيّاً، «ليس لدينا سبب لنركع»، وأكّد «لا أحد يُحدد لنا حدود أرض إسرائيل»[1]. لم يُبالِ بخطّة فاس التي قدَّمَتْها الحكومات العربية بعد تسعة أيام من مبادرة ريغان، وهي شبيهة إلى حد كبير بخطّة ريغان.

بعد الإشراف على الانسحاب الفلسطيني، غادرت القوات المتعددة الجنسية لبنان. ولقد أمّن فيليب حبيب تأكيدات بيغن أن لا تدخل القوات الإسرائيلية إلى غرب بيروت. وقبل خروجها ورحيلها، سعت القيادة الفلسطينية لضمانات من الأميركان خوفاً على أمن المدنيين الفلسطينيين الذين بقوا في لبنان. في الواقع، كان الجنود الإسرائيليون في ذلك الحين، في غرب بيروت، ولقد شاهدوا الفلسطينيين يرحلون من المرفأ، وهم على بعد بضعة مئات من الأمتار، إلا أنهم دخلوا الأحياء السكنية ليبدؤوا التفتيش عمن بَقِيَ من «الإرهابيين».

«تنظيف» المخيمات

إنّ «جوهر» الحلف الذي صِيغ بين بشير الجميل وشارون كان التالي: يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي«بتنظيف» بيروت الغربية، حتى حدودها البلدية، من الفلسطينيين، وبعد ذلك تتسلم الكتائب الأمر. ولكن بعدما وصل الجيش الإسرائيلي لبيروت، انتقل شارون بالسيّارة إلى جونية للاجتماع ببشير، فانزعج لِمَا شاهده: «في طريقي إلى هنا ظننْت أني سأرى الناس يحفرون الخنادق ويملؤون أكياس الرمل. لقد توقَّعْت أن أرى خارج مكاتبكم صفوفاً من المجندين، ولكني، بدلاً عن ذلك، رأيت أهلهم يجلسون في المقاهي، أما الصفوف الوحيدة التي شاهدتها فقد كانت تلك المصطفة خارج دور السينما»[2]، وكان هذا يوضح أنه لا يعرف لبنان. في الحقيقة، بعدما جاء بإسرائيل للقيام بأعماله القذرة، انتُخِب الجميل، المزهوّ، رئيساً للجمهورية في الثالث والعشرين من آب، بعدما أُجبر وأكره عدداً كافياً من النواب للاجتماع في دورة برلمانية عُقدت في إحدى ثكنات الجيش بشرق بيروت، ولم يكن بنيته القيام بدوره من الاتفاق. من شبه المؤكد تقريباً أن أفراد ميليشيا الكتائب كانوا سيُهزمون من قِبل الفلسطينيين وحلفائهم في حرب الشوارع، وعرف الجميل أنّه كرئيس لا يستطيع أن يحكم إلا عن طريق الحوار والتشاور مع (الزعماء) قادة

---

(١) *Error and Betrayal,* 53.

(٢) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War,* 196.

الطوائف، ولا يمكنه أن يكون الألعوبة التي أرادتها إسرائيل ويبقى رئيساً، بخاصة أن مسيحيي البلد كانوا أقليّة أصغر مما كان معروفاً بصورة عامة (فقط ٣٠٪ حَسْب قيود الكتائب نفسها)[١]، علاوة على ذلك، لم يكن المسيحيون يشكلون أقلية متماسكة ومتلاحمة، فقد كان منهم الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والأرمن الرسوليون، والأرمن الأرثوذكس، والأشوريون النساطرة بالإضافة للمذهب البروتستنتي. وفيما كانت الأحزاب المارونية تتوافق مع الكنيسة، كان الحزب السوري القومي الاجتماعي، أقوى الأحزاب نفوذاً وسط الأرثوذكس، وكانت له مواقف علمانية تعتبر أن الانقسام الديني العرقي في لبنان هو المنبع الأساس لمشاكل البلد. واللبنانيون والفلسطينيون الذين هم من الروم الأرثوذكس لعبوا دوراً هامّاً أيضاً في السياسات القومية العربية والفلسطينية، أما الموارنة فلم يكونوا مجتمعين على موقف واحد. فبعد الإعلان الأولي للوحدة في السبعينات، عندما شكّلوا الجبهة اللبنانية في مواجهة الحركة الوطنية اللبنانية ـ تلك الحركة التي شكلت ائتلافاً متقلقلاً من الدروز والمسلمين السُّنَّة وحركة القوميين العرب والناصريين المستقلّين والشيوعيين والبعثيين والزمر الفلسطينية ـ (خوزقوا) أنفسهم على الرمح المميت للتنافس الداخلي فيما بينهم[٢]. بعض أشرس الهجمات خلال الحرب الأهلية كانت بقيادة بشير الجميّل ضد فئات مارونية أخرى، من بينها هجوم (٧) تموز ١٩٨٠ على رئاسة أركان (النمور) اللبنانية (ميليشيات حزب الوطنيين الأحرار الذي أسَّسَه الرئيس الأسبق للجمهورية كميل شمعون)، وقتل فيه أكثر من ثمانين شخصاً، ولقد نجا زعيمهم داني شمعون من هذا الهجوم ليُغتال بعد ذلك، عام ١٩٩١، مع زوجته وولديه الصغيرين. وفي حزيران ١٩٧٨ أمر بشير بالهجوم على دار طوني فرنجية، ابن الرئيس الأسبق للجمهورية سليمان فرنجية، ورئيس مليشيته الشخصيّة (المردة ـ أي العمالقة) التي أسّسها، فقُتل طوني وزوجته وابنتهما الصغرى وكل خَدَمه. في السنة التالية، وباسم الانتقام قُتلت ابنة بشير الجميل وحارسه الشخصي بسيّارةٍ مفخّخة. وتدمير المنافسين له جعل من بشير الرجل القوي بلا منازع بين الموارنة ولكن على حساب تفرُّقهم وفقدان أي أمل باحتمال توحّدهم، حتى بين بعضهم البعْض، وقد وَجَدَت الكتائب، في كثير من الأوقات، أن من الصعب عليهم احتواء الاختلاف في الرأي بدون اللجوء إلى العنف[٣].

---

(١) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, 245.

(٢) الميليشيا العسكرية للجبهة اللبنانية عُرفت باسم «القوات اللبنانية».

(٣) كان قائد القوات اللبنانية سمير جعجع متورطاً بمقتل طوني فرنجية وعائلته، وكذلك بالهجوم =

في الحادي عشر من تموز، أعرب شارون عن نواياه وأهدافه أثناء نقاش في مكتبه في وزارة الدفاع بتل أبيب. لقد دُمِّرت المخيمات في جنوب لبنان، والآن جاء دور الجزء الجنوبي من غرب بيروت، حيث أقيمت مخيمات أخرى بعد الهروب من فلسطين عام ١٩٤٨، وهذه يجب «تنظيفها» ثمّ «تدميرها تماماً».

نحن لا نلمس الشعب اللبناني وإنما نتعامل مع المخيمات الإرهابية. يجب أن تكون هذه المخيمات بأيدينا حتى لا يستطيع الإرهابيون بناء البنية التحتية هناك وحتى لا يعيدوا بناءها وإنشاءها... يجب أن تعلموا أن رئيس الوزراء قد أصدر تعليماته بعدم التورط بإعادة بناء المخيمات في الجنوب مثلما أنه لا اهتمام لنا بالقيام بذلك في بيروت. ومن صالحنا أن ينتقل [الفلسطينيون] إلى مكان آخر. اللبنانيون يتولون الأمر، ولكن علينا نحن أن نضع الأساس والقاعدة[١].

كل الجزء الجنوبي من بيروت الغربية يجب أن «يُهدم، لن نلمس المدينة، وإنما فقط الإرهابيين». كان الاسم الرمزي لخطة الهجوم «عملية الدماغ الحديدي». تدمير المخيمات في بيروت كان التسَلْسُلَ المنطقي والواضح لتدمير المخيمات في الجنوب، والذي وصفه بيغن: «بأنه إنجاز حربي غير متعمَّد ولكنه مرحب به لإنهاء الحرب». في الحقيقة أنه من الواضح أن أحد الأهداف التي كانت في ذهن بيغن عندما اتخذ قرار الهجوم على لبنان هو «ترحيل» الفلسطينيين الذين يعيشون في الجنوب. هذه كانت الكلمة التي استعملها خلال دورة في الكنيست للجنتي الدفاع والخارجية[٢].

جاء شارون من تل أبيب إلى بيروت، وبدعم أميركي نجح في طَرْدِ القيادة الفلسطينية وآلاف المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، ولقد عاقب السوريين، وكانت هذه كلها انتصارات مهمة، ولكن آخر الثمار الناضجة لِخِطّته كانت لا تزال متدلية ومرغوبة ولكنّها أبعد من متناول يده. تباهى الجميِّل وافتخر وتبجّح ووعد كثيراً كزعيم للمليشيا، ولكن، كرئيس، توقّف ورابط في موضوع الاتفاق والمعاهدة، وابتدأ

= على مركز حزب الوطنيين الأحرار. وفي حين أنه بُرِّئ من محاولة تفجير كنيسة «سيدة النجاة» في جونيه إلا أنه حُكم عليه بالإعدام في محاولة اغتيال وزير الدفاع السابق ميشال المر (روم أرثوذكس) وباغتيال رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي (سني) وباغتيال داني شمعون، وكذلك باغتيال إلياس الزايك، أحد قادة القوات اللبنانية. أمضى جعجع (١١) عاماً في السجن، إلا أن مجلس النواب اللبناني أصدر عفواً عنه في سنة (٢٠٠٥).

See Amnesty International, «Samir Gea'gea and Jirjis al Khouri: Torture and Unfair Trial,» November 23, 2004, MDE 18/003/2004.

(١) Schiff and Ya'ari, *Israel's Lebanon War,* 211.
(٢) Ibid., 240.

يتحدّث عن تسوية. كانت لشارون ـ وجوباً ـ شكوكه عما إذا كان ممكناً الاعتماد على حكومة الجميّل في (تنظيف) المخيمات من «الإرهابيين» الذين كان يعتقد بأنهم لا زالوا هناك. والآن، وبسبب التوافق الذي وصلت إليه الولايات المتحدة الأميركية مع حكومته، بأن القوات الإسرائيلية لن تدخل بيروت الغربية، كان يواجه مشهداً محتملاً ومُرّاً وهو أن عليه تَرْك مدينة بيروت فيما «الإرهابيون» باقون فيها.

في مثل هذه الظروف كان اغتيال الجميّل، في الرابع عشر من أيلول، تصادفاً بالغ الأهمية. كان بشير قد بدأ لتوه التحدث في حلقة دراسية للعضوات في حزبه في مركز قيادته بالأشرفية، عندما انفجرت قنبلةٌ وُضِعت في الطابق الثالث، من قِبَلِ أحد أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي هدمت البناية كلّها فوق رأسه. وخلال ساعات خرق بيغن اتفاقية فيليب حبيب وسمح لشارون بقيادة الجيش إلى داخل بيروت باسم مواجهة المخططات المعاكسة «الهادفة إلى إغراق المنطقة بالعنف المتجدد كستار من الدخان لتمكين بقايا منظمة التحرير من استعادة مواقعهم التي خسروها في بيروت ومن ثم الانتشار من هناك»[1].

وادّعت إسرائيل أن أكثر من ألْفي «إرهابي» مسلحين تسليحاً خفيفاً وثقيلاً بقوا في مدينة بيروت. كان شارون يريد دخول بيروت مع جيش الدفاع الإسرائيلي منذ البداية، والآن أفلت بيغن رَسَنه، وعملية الدفاع الحديدي كانت على وشك الاستحضار ليمكن تنظيف المدينة من «الإرهابيين».

دماغ حديدي... حرس حديدي

طلب البيت الأبيض ووزارة الخارجية انْسحاب القوات الإسرائيلية فوراً. وفي هيئة الأمم المتحدة صوتت الولايات المتحدة الأميركية على قرار في مجلس الأمن يدين إسرائيل ويدعو لانْسِحابها من غرب بيروت خلال أربع وعشرين ساعة، أو على الأقل الرضوخ لاتفاق على الانسحاب. البيان الأميركي وقرار هيئة الأمم لم يكن لهما تأثير على بيغن أو شارون، إذ كان الهدف الرئيس لهذين الأخيرين هو الآن مخيم صبرا وشاتيلا. أقيمت نقاط تفتيش ونقاط مراقبة على هذين المخيمين فيما جُلب حوالي ألف وخمسمائة من رجال المليشيا (الكتائبيين مع بعض ميليشيات سعد حداد) وتجمعّوا قرب مطار بيروت الدولي، في سيّارات جيب للجيش الإسرائيلي من أجل تصْفية المخيّميْن من «الإرهابيين» الذين قال شارون إنهم مُخَتبئون فيهما[2].

(١) *Yearbook of the United Nations,* 1982, 467.

(٢) Leila Shahid, «Testimonies. The Sabra and Shatila Massacres: Eye-Witness Reports,» *Journal of Palestine Studies 32* (Autumn 2002): 39.

الآن صار لِـ «الأدمغة الحديدية» «حرس حديدي». وحوالي الساعة السادسة مساءً من يوم (١٦) أيلول ـ سبتمبر أدخل الإسرائيليون مرتزقتهم المحليين، مسلحين بالبنادق والفؤوس والخناجر إلى مخيمي «صبرا وشاتيلا»، فأمضى هؤلاء (٣٦) ساعة في قَتْل ما استطاعوا من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين. ولكن لفْظة (القتل) هي كلمةً عديمة المعنى كثيراً بالنسبة إلى الطريقة التي قتلوا بها. بقروا بطونهم ونزعوا أحشاءهم. لم يظهروا أية رحمة لا للشيوخ ولا لصغار السن بل ولا حتى لحيوانات المخيّمين. كانت مذبحة بدون تمييز لكل ما كان حيّاً. هي بحقّ مذبحةٌ توراتية للأبرياء. لم تكن هناك أية «مقاومة» تقريباً من قبل «الإرهابيين»، لأنه لم يكن أحد منهم هناك، وبما أن الكثير من عمليات القَتْل كانت بالسكاكين، لم يعلم جيران المخيّمين ماذا كان يجري إلا عندما جاء دورهم.

أي شخص له إلمام بسيط جدّاً بتاريخ لبنان الحديث كان يعلم ماذا سيحدث غالباً عندما يطلق العنان للكتائبيين وميليشيات حداد داخل المخيّمين. ولجنة التحقيق الإسرائيلية في مذابح صبرا وشاتيلا أشارت إلى اعتقاد عملاء الموساد بأن الفظائع والمذابح كانت «شيئاً من الماضي»، وأن قوات الكتائب بلغت مرحلة من النضوج السياسي والتنظيمي بحيث ستتأكد من أن مثل هذه الأعمال «لن تتكرر». «ومع ذلك فإن لجنة التحقيق أشارت إلى مختلف الحقائق التي «لا تتساوق» مع فكرة أن الكتائب تغيرت إلى الأحسن». «وخلال الاجتماعات التي عقدها رؤساء (الموساد) مع بشير الجميل سمعوا منه أشياء لا تترك مجالاً للشك بأن نيّة هذا القائد الكتائبي كانت إزالة المشكلة الفلسطينية في لبنان عند وصوله إلى السلطة، حتى ولو كان ذلك باللجوء إلى طرقٍ مُنْحرفة وشاذة ضد الفلسطينين في لبنان»[1].
وفي أول المساء يوم (١٦) أيلول ـ سبتمبر، وفيما كانت المليشيا تنتشر في المخيّمين، قال رئيس الأركان الإسرائيلي رافييل إيتان للوزارة إنه يتوقع واحداً من أمرين سيحدث بعد اغتيال بشير: الأول هو انهيار بنية السلطة الكتائبية، والآخر هو «تفجّرُ الانتقام»:

أستطيع أن أتصور كيف تبدأ ولكنّي لا أدري كيف تَنْتهي. ستكون بينهم جميعاً، فلا الأميركان ولا أيّ واحد آخر سيَسْتطيع المساعدة. نحن نستطيع أن نبتَّ في الأمر. ولكن اليوم قتلوا دروزاً هناك، فما الذي سيختلف وما يهم من ولماذا؟ لقد قتلوهم قبلاً، ويكفي قتيل درزي واحد حتّى يُقتل في الغد أربعة أطفال من المسيحيين، تماماً كما حدث قبْل شهر واحد، وهكذا ستبدأ، ولو لم نكن هناك لكان انفجار لم يحدث

(١) Israeli Commission of Inquiry, «Final Report,» 91.

مثله أبداً في الماضي. أنا أستطيع منذ الآن أن أرى في عيونهم ماذا ينتظرون[١].

خلال جنازة بشير، ذكر أخوه أمين كلمة «الانتقام». كان يكفي ما قاله «لِتَسُنّ الإدارة جميعها سكاكينها»[٢]، ولكن لم تكن ضد الدروز الذين يكرههم الكتائبيّون لدرجة أنهم يريدون ذبحهم. كانوا جزءاً متداخلاً من النظام اللبناني. الموارنة والدروز يمكنهم أن يقتلوا بعضهم البعض (كما فعلوا في الماضي)، ولكن في النهاية سيتغلّبون على خلافاتهم. ومن وجهة نظر الموارنة المتشددين (وليسوا كلهم كذلك) فإن الاختلافات مع الفلسطينيين لا يمكن حلّها إلا بالتخلص منهم. إنهم خوارج - (وقاويق) في العش - والكتائبيون عاقدون العزم على طردهم. الدروز يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، ولكن الفلسطينيين في المخيمات لا يستطيعون ذلك الآن بعدما غادر أغلب المقاتلين مع عرفات. إنهم أهداف ثابتة لأناس يشحذون سكاكينهم.

بعد ساعتين من دخول الكتائبيين المخيّمين، تسلم أحد ضباط المخابرات الإسرائيليين «تقريراً» بأن أحد أفراد المليشيات سأل ضابط الارتباط الكتائبي (إيلي حبيقة) ماذا يفعل بـ (٤٥) شخصاً يحتجزهم؟ فقيل له: «افعل مشيئة الله» أو كلمات بهذا المعنى. وقبل ذلك بقليل سمع أحد ضباط المخابرات الإسرائيلية الذي يتكلم بالعربية، أحد أفراد المليشيات يسأل حبيقة ماذا يفعل بخمسين امرأة وطفلاً يحتجزهم: «هذه آخر مرة تسألني فيها مثل هذا السؤال». هذا ما نُقِلَ من حديث حبيقة، «تعرف تماماً ماذا عليك فِعْله». وانفجرت صيحات خشنة ومبحوحة بين كتائبيين آخرين كانوا واقفين معه على سطح مركز متقدم لقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي. و«فهم الضابط الإسرائيلي أن ما كان يجري هو اغتيال النساء والأطفال»[٣].

وفي الساعة الثامنة مساءً أُبْلغت القيادة الإسرائيلية أن حوالي ثلاثمائة «إرهابي» مع المدنيين قد جرت «تَصْفيتهم». وفي صباح اليوم التالي كان مراسلون إسرائيليون يتلَقَّون تقارير من جيش الدفاع الإسرائيلي أن مذبحة قد جرت، فقاموا بنقل ما سمعوه للسياسيين. وبرغم هذه التقارير فإن القيادة العسكرية الإسرائيلية أمرت أن يزوَّد الكتائبيون، الذين اشتكوا من الإضاءة الضعيفة، «بإنارة محدودة». في الواقع إنهم أطلقوا قنابل ضوئية فوق المخيمات طيلة ليلتي الخميس والجمعة فبدت المنطقة «مثل ملعب رياضي مضاء من أجل مباراة بكرة القدم»[٤].

في ذلك الحين من يوم الجمعة بدأت البولدوزرات عملها بحفر قبور جماعية،

---

(١) Israeli Commission of Inquiry, «Final Report,» 97-98.

(٢) Ibid., 98.

(٣) Ibid., 95.

(٤) Shahid, «Testimonies,» 40.

ومن ثم قامت الشاحنات بنقل الجثث إلى خارج المخيم لدفنها وطمرها. كانت البولدوزرات تهدم البيوت على القاطنين فيها[١]. وفي وقت متأخر من بعد الظهر، أمر (إيتان) الكتائبيين «بالاستمرار في العمل، في تنظيف المخيمات الفارغة جنوب منطقة الفاكهاني حتى الساعة الخامسة صباحاً من اليوم التالي، وعليهم التوقف في ذلك الوقت بسبب الضغوط الأميركية». لقد طلبوا تراكتوراً لهدم «الأبنية غير الشرعية»؛ وقد «رأى رئيس الأركان، إيتان، أن هذا عمل إيجابي لأنه سمع طويلاً عن جوار فلسطيني غير شرعي، ولذا وافق على طلبهم للتراكتورات»[٢].

واستمر القَتْل حتى صباح يوم السبت. وطُرد مئات الفلسطينيين خارج المخيمين في حين قُتل بعضهم في موضعهم، والباقون نقلوا بالشاحنات ولم يظهروا بعد ذلك أبداً[٣]. وترك القتلة المخيمين حوالي الساعة العاشرة صباحاً، وفي اليوم التالي تسلم الجيش اللبناني المخيمين. وعندما طُرح سؤال عن عدد الفلسطينيين الذين ماتوا؟ أجاب أحد رجال الميليشيات «ستعرف إذا ما أقيم مترو للنقل في بيروت»[٤]. لم يمكن إثبات عدد الموتى أبداً، ولكنه قُدِّر بين (٣٠٠٠) و(٣٥٠٠) قتيل[٥]. وتظاهر مئات آلاف الإسرائيليين مرعوبين بعد نشر هذه الأخبار. كان بيغن خائفاً أيضاً ولكن فقط لأن السمعة الطيبة للجيش قد تلطخت. و«في رأس السنة اليهودية (روش هاشانا) شُهِّر بالدولة اليهودية وبحكومتها وبجيشها ووُصفت بإنها دموية». جاء في بيان للوزارة في التاسع عشر من أيلول: «في مكان لم يكن لجيش إسرائيل أي موقع، دخلت وحدة لبنانية مركزاً للاجئين حيث كان يختبيء الإرهابيون من أجل القبض عليهم. وسبّبت هذه (الوحدة) كثيراً من الإصابات بين المدنيين الأبرياء. ونبيّن هذه الحقيقة بحزن وأسف عميقين». وبعدما أنهى الإسرائيليون المذبحة بإجبار «الوحدة» الكتائبية على الانسحاب، «أبدى السكان المدنيون في المخيمين تعبيراً واضحاً عن عرفانهم بالجميل لعملية الإنقاذ التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي»، والاتهامات للعسكريين الإسرائيليين «لا أساس لها من الصحة كُلّياً» وترفضها الحكومة «بالازدراء الذي تستحقّه».

اعتبرت لجنة التحقيق الإسرائيلية (لجنة كاهان) شارون مسؤولاً شخصيّاً، ولكنها فقط انتقدت بيغن لأنها لم تستطع قبول أنه كان «جاهلاً تماماً» لاحتمال حدوث مذبحة عندما أُرسلت المليشيات المسيحية إلى داخل المخيمات. لم يمض أحد حتى

(١) Shahid, «Testimonies,» 41.

(٢) Israeli Commission of Inquiry, «Final Report,» 103-4.

(٣) Shahid, «Testimonies,» 41.

(٤) Ibid., 45.

(٥) Ibid., 44-45.

ولا ساعة سجن لجريمة الحرب التي اقترفت، و«العقاب» الذي دفعه شارون هو إخراجه من منصبه كوزير للدفاع[١]. وانْتُقِدَ (إيتان) لتجاهله المخاطر التي يتعرض لها سكان المخيمات، ولكن سُمح له بالبقاء في الجيش حتى تاريخ تقاعده ثم تسلم كل حقوقه التقاعدية. وأقيمت لجنة تحقيق مستقلّة برئاسة شون مَكْبرايد، ولكن تحقيقاً دولياً جدياً عما جرى داخل مخيمي (صبرا) و(شاتيلا) وعمَّن هو المسؤول، فإنه لم يَجْرِ أبداً[٢].

بين الرابع من حزيران والحادي والثلاثين من آب - وبعبارة أخرى، منذ عشية الاجتياح الإسرائيلي إلى انسحاب الفلسطينيين من بيروت - قتل أكثر من تسعة عشر ألف شخص كلهم تقريباً كانوا من اللبنانيين أو الفلسطينيين المدنيين (وعلى الأغلب من اللبنانيين)، وجُرح أكثر من ثلاثين ألفاً في الهجمات العسكرية الإسرائيلية على أهداف مدنية في الغالب[٣]. ولهذا العدد يجب إضافة عدد الفلسطينيين الذين ذبحوا في (صبْرا) و(شاتيلا). استعملت خلال الغزو مجموعة من الأسلحة الممنوعة، بما في ذلك القنابل العنقودية والقنابل الفسفورية، بالإضافة إلى كل السلاح الأميركي الذي زوِّدت به إسرائيل والذي كان من المفترض استعماله فقط لأهداف دفاعية. والدلائل على ما كان يفعله الإسرائيليون كانت تظهر كل ليلة على شاشات التلفزيون حول العالم فتثير نفوراً بين المشاهدين الذين كانوا قد نظروا لإسرائيل كمنارة ضياء في بحر هائج من نقص إعلامي عربي وإسلامي. ونتيجة ما حصل في (صبرا) و(شاتيلا)، أمر بيغن بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من بيروت وجبال الشوف، ولكنه رفض سحب الجيش من لبنان كُلّياً، كما طلبت الجمعية العمومية ومجلس الأمن ذلك في قرار بعد قرار.

انتقاد ولوم في هيئة الأمم المتحدة

خلال السنة كلها نزلت على رأس إسرائيل عاصفة وَرقيّة من قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العمومية لهيئة الأمم في موضوع الحالة في لبنان والضفة الغربية وغزّة، وقد لعبت الولايات المتحدة دور الحامي والمدافع. في الثامن من حزيران

---

(١) في كانون الثاني ٢٠٠٢، وبعد كشفه لدور شارون في مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا أمام محكمة جرائم الحرب البلجيكية، اغتيل «حبيقة» بانفجار سيارته في بيروت.

(٢) See Sean MacBride et al., *The Report of the International Commission to Enquire into Reported Violations of International Law by Israel during Its Invasion of Lebanon* (London: Ithaca Press, 1983).

(٣) *Christian Science Monitor,* Lebanese police tally based on figures provided by hospitals, clinics, and civil defense centers, quoted in Ball, *Error and Betrayal,* 47.

أعلنتْ أميركا الفيتو على مشْروع قرار إسْباني في مجلس الأمن الدولي يُدين إسرائيل لفشلها في الاستجابة لقرار المجلس الذي يدعو لوقف إطلاق النار وانْسحاب من لبنان، قائلة إن القرار «غير متوازن» وإنّ الولايات المتحدة الأميركية نفسها ستتابع مجهوداتها لإنهاءِ العنْف. في السادس والعشرين من حزيران، قدمت فرنسا مشروع قرار يدعو إلى انْسحاب الإسرائيليين إلى ضواحي بيروت وعودةِ الفلسطينيين إلى المخيمات، كما يدعو أيضاً لِوضْع مراقبين دوليين لمراقبة وَقْف إطلاق النار وفَصْل القوات، فخسِرَ مشروع القرار بـ(١٤) مع و (١) ضِد ـ وكان هذا هو الفيتو الأميركي ـ. ودُعِمَ مشروع القرار من قِبَلِ الحكومة اللبنانية ولكن الولايات المتحدة أسْقَطتْه على أساس إنه لا يدعو إلى إزالة العناصر المسلحة الفلسطينية من بيروت و«أماكن أخرى» و«التي لم تحترم سلطة الحكومة».

في (٢٩) تموز امْتَنَعت الولايات المتحدة عن التصويت لمشروع قرار يدعو إسرائيل لِرفع الحصار عن بيروت والسماح بدخول الحاجات الضرورية. وفي الرابع من آب ـ أغسطس، صوّتَت لمشروع قرار ينتقد دخول قوات الدفاع الإسرائيلية لبيروت ولكن بعد أن (مَيّعَت) القرار، وبطلبها حُذِفَت الإشارة إلى الفظائع الوحشية التي قامت بها القوات الإسرائيلية، واسْتِبْدال كلمة (**إدانة**) بكلمة (**لَوْم**). وفي التاسع عشر من أيلول ـ سبتمبر، صوّتت لمشروع قرار نجح في إدانة مذابح (صبرا) و(شاتيلا) بدون ذِكْر إسرائيل حتى ولا مرّة واحدة، وبعد خمسة أيام صَوّتَت لصالح إسرائيل في الجمعية العامّة ضد قرار أقوىٰ وأشد صراحة. وفي العاشر من كانون أوّل ـ ديسمبر، صوتت الجمعية العامّة بغالبيّةٍ ساحقةٍ على اثْنَي عشر قرار يتعلّق باحتلال إسرائيل للمناطق التي استولت عليها عام ١٩٦٧[١].

وفي خضم هذا الجو، دعت القرارات إلى انْسحاب فوريّ غير مشروط من كلّ الأراضي، وإلى رقابة هيئة الأمم المتحدة على هذه الأراضي لفترة انتقالية، وإلى أن كل التدابير القانونية والإدارية التي اتّخذت بِنِيَّة تَغْيير معالم هضبات الجولان هي لاغية وفارغة وباطلة. كما أشارت القرارات إلى أن خروقات إسرائيل لميثاق جنيف ١٩٤٩ (المتعلّق بحماية المدنيين في زمن الحرب) هي جرائم حرب، و«الحملات الإسرائيلية المنظمة» لِقَمْع الجامعات الفلسطينية وَمِنْها إغلاق للجامعات وإخضاع موادّ التدْريس، وقبول الطلاب، وتعيْين أعضاء الهيئة التدريسية، لرقابة السلطات

---

(١) *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict, vol. 3, 1982-1986,* ed. Michael Simpson (Washington, DC: Institute of Palestine Studies, 1988), Resolution 37/86 (A, B, C, D, and E) and Resolution 37/88 (A, B, C, D, E, F, and G), 25-35.

المحتلة وَوُصِفت بأنها «خَرْقٌ واضح لاتفاقية جنيف»، ولقد صوّتَت الولايات المتحدة ضدّ سبعة من هذه القرارات وامْتَنَعت عن التصويت على خمسة منها، وَوَصَفَ مندوبوها في الأمم المتحدة اللغة في هذه القرارات على أنها (قاسية) في واحد مِنْها، وفي الآخر أنها «منحازة بشدّة وجدليّة»[١].

وفي السادس عشر من كانون أوّل ـ ديسمبر، صوَّتت الولايات المتحدة الأميركية ضدّ، أوْ امْتَنَعَت عن التَّصْويت، على سلسلة مشاريع قرارات تتعلّق بالمناطق المحتلّة والأحداث الجديدة في لبنان[٢].

في اليوم التالي، صّوتت ـ الولايات المتحدة ـ ضد مشروع قرار يُؤكد ثانيةً عدم شرعيّة اسْتغلال إسرائيل للمصادر الطبيعية للمناطق المحتلّة[٣]. وفي العشْرين من كانون أوّل ـ ديسمبر، صوّتت ضدّ مشروع قرار يُعَبِّر عن إنذارٍ بخطورة تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين، ويدعو إسرائيل لتسْهيل دخول خبراء الأمم المتحدة إلى المناطق المحتلة[٤]، وبعد ذلك كان النمط نفسه، جَبَلٌ من الأدلّة تدين إسرائيل وممارساتها في الأراضي المحتلّة. والحقيقة أنه قد مضى خمسة عشر عاماً على هذا الاحتلال، إضافة إلى الإغارة على عاصمة دولةٍ عربية وقَتْلِ آلافِ الأشخاص، لم يكن أيّ واحد من هذه الأعمال كافياً لإقناع الولايات المتحدة الأميركية بكَبْح أو تأديب إسرائيل. والآن كادت الولايات المتحدة نفسها أن «تُلدغ وتُغْقَص»، بعدما أيقظتها الفلسفة الدينية التحريرية الإسلامية لعلماء بارزين عاملين، من أمثال الإمام موسى الصدْر والسيد حسين فَضْل الله، وتعْبئة الشيعة اللبنانيين ضدّ إسرائيل وضدّ الحكومة التي وفّرت لها، بعلمها ومعرفتها، الودّ والحماية الدبلوماسية والسلاح الذي استخدم لقتلهم أو طردهم من بيوتهم.

«جند الله»

في العشرين من أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٢، استدعِيَت ثاني قوّةٍ متعددة الجنسيات (أميركان وفرنسيون وإيطاليون وفرقة صغيرة من البريطانيين) إلى بيروت بطلب من الحكومة اللبنانية، وكانت وظيفتها البقاء حتّى انْسحاب كل القوات الأجنبية. وبما أنه لم يكن هناك دلائل بأنّ سورية وإسرائيل مستعدّتان للانْسحاب في المستقبل المنظور، كانت القوة المتعددة الجنسيّات ستبقى على الأغلب في بيروت لمدّة

(١) *Yearbook of the United Nations, 1982,* 526 and 543.

(٢) *United Nations Resolutions*, 3:36-54, Resolution 37/20 (A, B, C, D, E, F, G, H, I, J, and K); Resolution 37/122; Resolution 37/123 (A, B, C, D, E and F); Resolution 37/134.

(٣) Ibid., 3:54, Resolution 37/135.

(٤) Ibid., 3:55, Resolution 37/222.

طويلة. دافعت المليشيات الشيعية في بيروت عن حَلَبَتها ضد كل الآتين، ثم تقاتلت فيما بينها من أجل الضبط والسيطرة. وفي جبال الشوف تبع انسحاب الإسرائيليين في أوائل أيلول ـ سبتمبر ١٩٨٣ قتال ضارٍ بين الدروز والكتائبيّين. كانت الشوف أوّلاً للدروز، وكان الكتائبيّون يُجبَرون على تَرْك القُرى واحدةً بعد أخرى عندما تدخّل الجيش اللبناني «لاستعادة النظام» مرغماً الجميع على الالتزام والتقيّد بالاتفاق الذي وُقّع في (١٧) أيار ـ مايو ١٩٨٣، من قِبَل الولايات المتحدة الأميركية وحكومة أمين الجميّل وإسرائيل، وكان الاتفاق يعطي إسرائيل «حزام أمن» في الجنوب يخفره، بصورة مشتركة، الجنود الإسرائيليّون وميليشيا سعد حدّاد، وهكذا يكون لدى إسرائيل ترتيبات أمنيّة مزدوجة «مراكز مراقبة لترتيبات أمنية» (سجون؟) داخل لبنان، وهذا ما كان سيُجبر لبنان على أن يخرج من أرضه القوات المعادية لإسرائيل[١]. عارضت سورية الاتفاقية وكذلك معظم الطوائف اللبنانية باستثناء الموارنة، وحتى هم كانوا منقسمين. لقد وُقّع الاتفاق بدون اعتبار للتوافق التقليدي الذي حفظ استقرار لبنان لأجيال لا حَصْرَ لها؛ إنما لم يكن له أمل في الصمود.

في الثامن عشر من نيسان ـ إبريل ١٩٨٣، دُمِّرت السفارة الأميركية على كورنيش البحر وعلى مقربة من فندق فينيسيا وفندق سان جورج، بسلاح جديد لحرب غير متماثلة. دخل انتحاري ساحة السفارة الأمامية وفَجّرَ نفسه في سيّارته، وبقيت بقايا الجثث معلقة في بقايا البناية المحطّمة. من ضمن القتلى الستة والثلاثين، كان بعض كبار رجال المخابرات المركزية في الإقليم، مجتمعين في ذلك الوقت. وكشف الهجوم الحضور الأميركي المُعَرّض في لبنان وعمق العدائية التي خُلِقت من الدعم الأميركي لإسرائيل. وفي الأشهر القليلة التالية أمطر المسلحون، من مواقع في سفوح الجبال فوق بيروت، ثكنات رجال البحرية الأميركية، بنيران أسلحتهم الخفيفة، فقُتل عدد من جنود المارينز. كتب ريغان في يومياته، في السادس من أيلول ـ سبتمبر أن «الحرب الأهلية تجري بوحشية، وقد ينتج عنها انهيار حكومة أمين الجميل، وحينها سيذهب كل شيء هباءً!». في اليوم التالي أسَرّ إلى من حوله «لا أستطيع أن أبعد عن ذهني فكرة أن تحلق بعض طائرات (F14s) ـ من حاملة الطائرات أيزنهاور ـ وتطير على علو حوالي ٢٠٠ قدم من فوق المارينز ثم تفجر بنيرانها الجهنمية بضعة مرابض للمدفعية، فإن هذه ستكون مقويّة ومنشّطة للمارينز وتبعث في نفس الوقت رسالة لهؤلاء الفرحين باللعب بالسلاح من إرهابيّـي الشرق الأوسط»[٢].

بعد يوم واحد اتخذت الإدارة الأميركية الخطْوة المميتة بالانحياز العلني لحكومة

(١) Fisk, *Pity the Nation,* 482.

(٢) Reagan, *American Life,* 445.

الرئيس أمين الجميل (أخي بشير) بالسماح لمدفعية الأسطول الأميركي بضرب بطاريات المدافع الدرزية في التلال. كانت المعركة بين الطوائف تدور حول قرية سوق الغرب، وهي قرية أرثوذوكسيّة، على جانب أوتوستراد بيروت ـ دمشق قرب القرىٰ الدرزية (عيتات وعين عَنُوب)، وعلى مقربة من مدرسة الجواسيس البريطانية القديمة في قرية (شِمْلان)، وتحديداً بسبب موقعها المشرف على بيروت والهِضاب المتماوجة النازلة نحو المدينة، التقَت قوّات الكتائب المبعوثة لتلك الهضاب باسم الحكومة، مع الدروز في هذه القرية. والآن، في الثامن من أيلول، تَدَخّلَ الأسطول السادس الأميركي بتوجيه نيران مدافعة ضدّ المواقع الدرزية. لقد وضعت الإدارة الأميركية نَفْسها بوضوح وعلنيّة إلى جانب أحد الأطراف المتواجهة، في ما اعْتَرف ريغان بأنها حرب أهلية. وفي الثالث والعشرين من تشرين أوّل ـ أكتوبر، أصاب «الهراء»، الذي ذكره ريغان، مروحة السَّقْف بصورة وحشية بالنسبة (للمارينز) في القوّة المتعدّدة الجنْسيات؛ فقد دخل انتحاريان في شاحِنَتَيْن إلى مساكن القوات الأميركية والفرنسية في الثكنات وفجّرا نفْسيهما مع الشاحنتين فدمّرا البنايتيْن وقَتَلَا (٢٤١) جندياً أميركيّاً و(٥٨) مظلّياً فرنسيّاً. وتبخر السائقان اللذان قادا الشاحنتين ولكن المسؤولية عن هذا الهجوم سرْعان ما ادّعتْها منظمة سَمَّت نَفْسها «الجهاد الإسلامي. نحن جُند الله ونَعْشق الشهادة في سبيله. نحن لَسْنا إيرانيّين ولا سوريّين ولا فلسطينيّين. نحْن لبنانيون مسلمون نتّبع مبادِىء القرآن»[(١)].

رد الأميركان والفرنسيّون بغارات جويّة وقصْف مدفعي من القطع الحربية البحرية، ولكن من دون أن يعلموا من الذي وَجّه لهم مثل هذه الضربة التدميرية، وكانوا يضربون بدون تَعْيين الهدف بدل أن يردُّوا الضربة إلى موجّهيها، وهم بهذا يَعْرِضُونَ (عَجْزهم) بدل (قدْرتهم). وفي أوائل شباط ـ فبراير ١٩٨٤ اعترف ريغان أخيراً بالهزيمة بإعلانه انْسحاب (المارينز). وبذلك، سريعاً ما انحلَّت عقدة القوة المتعدِّدة الجِنْسِيّات، وكان البريطانيون أوّل المنْسَحِبين وآخرهم كان الطليان. ومحاولات إسرائيل لفرض اتفاقية سلام على لبنان انْهارت كلها ـ في النهاية ـ في الخامس من آذار ـ مارس عندما اسْتَبْعَد الرئيس أمين الجميّل اتّفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣.

المهندس الرئيس لشِبْه تدمير لبنان كلّه كانت إسرائيل، في حين كانت سورية هي المهندس الرئيس لبقاء لبنان (على الرغم من نكران الموارنة للجميل فيما بعد). ولقد أصيبَت سورية بضربة في لبنان؛ فلقد دمّر الإسرائيليون بطاريات صواريخها في سهل البقاع، وكذلك دَمّروا العشرات من طائراتها، ولكن السوريين (الممثلين بالإرادة

---

(١) Fisk, *Pity the Nation*, 520.

الحديدية لحافظ الأسد) ثبتوا في مواقعهم بعزم، وكأنهم مُلاكِم مراوغ مجروح باقٍ في حلبة المبارزة لوقتٍ كافٍ ليربحَ، فيما بعد، بالنقاط. وبعدماً فعل ذلك حوَّل الأسد نزاع الفِئات اللبنانية فيما بينها إلى اتّفاق وُقِّعَ أخيراً في الطائف عام ١٩٨٩. وكان «حزب الله» حليف سورية الستراتيجي، هو الذي أجبر إسرائيل أخيراً على الخروج من لبنان (باستثناء منطقة مزارع شِبْعا) عام ٢٠٠٠. وبما أن إيران ـ الحليف السْتراتيجي الثاني لسورية ـ هي التي أنشأت حزب الله للمرةِ الأولى، فقد كانت النتيجة في لبنان نجاحاً لسورية في سياساتها الإقليمية أيضاً. وبالمقابل، فإن أصدقاء أميركا العرب في المنطقة ـ مصر ودول الخليج ـ لم يفْعلوا في الواقع شيئاً لمساعدة لبنان.

في الحقيقة، نجحت إسرائيل، (ومن خلفها الولايات المتحدة الأميركية) بتأمين طَرْد منظمة التحرير من بيروت، ولكن بثمنٍ هو إثارة قيام حركة مقاومة شيعيّة في الجنوب مُميتة أكثر بكثير ممَّا كان عليه الفلسطينيون. كانت القوات الإسرائيلية المرسلة إلى تلك المنطقة تنزف ببطءٍ من الهجمات المتنامية الحنكة والدراية والتعْقيد لمسلّحي حِزْب الله. ولقد دمّرت إسرائيل (أرض فَتْح)، غير أن (أرض حزب الله) أخذت مكانها في الجنوب، امتداداً حتى شريط حدود خَطّ الهدْنة. كانت صور شهداء حزب الله وصور زعمائه السياسيين والدينيين يراها المرء في كلّ مكان. وعِبْر مزيج من المقاومة الناجحة ضد إسرائيل، والانخراط في النظام السياسي اللبناني والحوارات الدينية والسياسيّة مع المجموعات الدينيّة الأخرى والتعْبئة المستمرّة للسكان الشيعة، نما «حزب الله» وتطور، وهو «المنظمة الإرهابية»، حَسْب رأي وزارة الخارجية الأميركية، ولكنه جسَّد المقاومة الوطنية عند أغلب اللبنانيين (وهو المدعوم من عديد من المسيحيين) لِيُصْبحَ القوّة السياسيّة والاجتماعية اللبنانية الأكثر تماسُكاً ولُحمةً في لبنان اليوم. مثل هذا النوع من النتيجة، نَادِراً ما خَطرَ في ذِهْن بيغن وشارون عندما أرْسلا قوّات الدفاع الإسرائيلية إلى لبنان عام ١٩٨٢.

وما أنْ سُوِّيت الحرب الأهلية في لبنان حتّى بدأت حَرْب أخرى وانتهت في الناحية الأُخرى من الشرق الأوسط. في عام ١٩٨٨ انتهت الحرب أخيراً بين العراق وإيران بورطة الإنهاك للجانبين. كان أمَلُ صدّام توجيه الضرْبة القاضية، ولكن في ربيع عام ١٩٨٢ كان إنجاز العراق في ميدان القتال سيّئاً للغاية حتى أن الولايات المتحدة الأميركية، وخلْف قِنَاع من الحياد، أُجْبِرَت على المساعدة لأن ما كان خَطِراً ليس فقط النصْر الوَشيك لنظامٍ ثوريّ إسلامي يعتبر الولايات المتحدة الأميركية «الشيطان الأكبر»، وإنما حقول النِّفْط في جنوب العراق والتي بدا أن إيران تكاد تَسْتولي عليها، وهذا ما لا يمكن السماح به. والمدىٰ الذي ذهبت إليه الولايات المتحدة الأميركية للتأكيد أن العراق لم يُهْزَم هو موضوع الجزء الرابع ـ التالي ـ.

الجزء الرابع

حروب بوش



١٢ ـ نحو الخليج

في السادس عشر من كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٧٩، هرب الشاه محمد رضا بهلوي من إيران، وقام بجولةٍ كونية لمدة ثمانية عشر شهراً قبل أن يموت في القاهرة في السابع والعشرين من تموز عام ١٩٨٠. في الواحد والثلاثين من كانون ثاني ـ يناير، عاد آية الله روح الله خميني منتصراً من المنفى في باريس ليضع أساسات الجمهورية الإسلامية. وفي السادس عشر من تموز ـ يوليو، تسلّم صدام حسين التكريتي زمام السلطة من أحمد حسن البكر كرئيس للعراق، وبدأ يُحضِّر العسكريين للحرب مع إيران. في الرابع من تشرين الثاني، هاجم الطلاب السفارة الأميركية في طهران واحتجزوا ستّة وستين شخصاً داخل البناء كرهائن. وفي نيسان ـ إبريل عام ١٩٨٠، صادق الرئيس كارتر على محاولة لإنقاذ الرهائن بطائرات الهيليكوبتر، ولكن هذه العملية، التي سموها (مخلب النسر)، تخلّوا عنها عندما أصيبت اثنتان من هذه الطائرات التِسع بعُطْلٍ خلال عاصفة رملية واصطدمت ثالثة بالأرض حين هبوطها، ورابعة اصطدمت بطائرة نقل كبيرة (C-130) جزئياً، بعدها أجهضت هذه العملية. في تشرين ثاني ـ نوفمبر خسر كارتر الانتخابات الرئاسية بسبب الإذلال الذي حدث في أزمة الرهائن والذي ضاعفه فشل محاولة الإنقاذ، وفي العشرين من كانون ثاني ـ يناير ١٩٨١، انتقل رونالد ريغان إلى البيت الأبيض كرئيس للجمهورية. وفي خلال نصف ساعة أُطلق سراح باقي الرهائن[1]. ومجموع هذه الأحداث الدرامية خلال عامين دفعت الشرق الأوسط نحو مياه عكرة أكثر مما كانت في السابق.

إسقاط شاه إيران والانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية جاءا بمجموعتين من الأيديولوجيين العقائديين في تقابل وجهاً لوجه. ففي طهران سعى الثوريون إلى إقامة نظام إسلامي ليس فقط في إيران بل عبر الشرق الأوسط، وحقاً في أي مكان كان المسلمون يناضلون ضد زعمائهم المرتدين عن الطريق القويم، وضد الفساد والقهر والاحتلال الأجنبي أو السيطرة الأجنبية. بالنسبة للثوريين الإسلاميين في طهران، كانت الولايات المتحدة الأميركية التي دعمت وسلحت الشاه، هي

(١) أخلي سبيل أربعة عشر منهم لأسباب صحية أو لأسباب أخرى.

«الشيطان الأكبر»، أما بالنسبة لرونالد ريغان والمحافظين الراديكاليين الذين وقفوا معه، فقد كانت الحكومة الإسلامية في إيران نظاماً محتالاً متشرِّداً يمثل «محور الشر»، الذي يمتد حول العالم، وفي مكان ما بين هذين النقيضين الأيديوليجيين كان موقع العراق ورئيسه الذي تسلم السلطة حديثاً.

بعد ثمانية أيام من استقالة أحمد حسن البكر رسميّاً (بسبب اعتلال صحته) وهو قريب صدّام ومن نفس عشيرته في تكريت، جَمَعَ صدّام حزب البعْث في اجتماع خاصٍّ ليضع ختمه على الرئاسة بدون مزيد من التأخير. كان صدّام ينفث دخان (سيكاره) في الوقت الذي أعلن فيه أحد أعضاء السلسلة الحاكمة المذلولين اعترافه على الملأ بجرائمه ضدَّ الحزب والدولة والشعب، ثم وقف صدّام بعده ليتلو بهدوء أسماء اثنَيْن وعشرين «خائناً» إضافيّاً، بعضهم صرخ ببراءته وولائه، على نمط محاكمات موسكو الاستعراضيّة، ولكنهم سُحبوا جميعاً إلى الخارج ثم أُعدم بعد ذلك واحد وعشرون منهم، ومئات من أعضاء الحزب الآخرين طُرِدُوا وجرت تَصْفِيَتُهُم في نفس الوقت. كان ذلك الأمر إشارةً إلى ما سيأتي، لما رأى صدّام تحَوُّلَ بعْثيِّي العراق من دولة فاشسْتية إلى دولة ديكتاتورية استبدادية. الفكرة العامة عن شعب واحد يُوحِّده الحزب وترمز إليها صورة الأب يُحدِّق في الشعب من مُلْصَقٍ في باحةٍ عامَّة، وفي الصحف وفي لوحات الإعلانات وشاشات التلفزيون رُوِّجت كلها، مع إلغاءٍ تشريعِيٍّ للألقاب المحلية. صدام حسين التكريتي أصبح صدّام حسين فقط. ولو أن الأمر كان من باب الحَذر فلقد سارع الناس للالتحاق بالبعث، حتى بلغت تفرُّعَاتُه كل شقٍّ من المجتمع العراقي، ولكن في حين ضمن صدام الأساس الداخلي الوطني فإنه لم يستطع تجاهل التهديد لنظامه الآتي من خارج حدود العراق.

تبادل البعْثيّون والنظام الثوري في طهران الإهانات لأكثر من عام قبل أن يقرر صدّام تدمير هذه الأفعى التي فَقّست حديثاً قبل أن تكبر أكثر من ذلك. كانت إيران في اضطراب، وكان رجال الحرس الثوري لا يزالون يسلِّمون ضحاياهم لرؤساء المحاكم الإسلامية. كانت القيادة العسكرية ـ وحدات الجيش، وسلاح البحْريّة وسلاح الجو ـ قد دُمِّرت، والأميرالات والجنرالات وقادة سلاح الجو كانوا إما من الموتىٰ أو في السجون، كما كان كذلك العديد من السياسيين الذين ارتكبوا الغلطة وبقوا في إيران بينما كان باستطاعتهم الهرب، لم يبق تقريباً أي شيء من النظام القديم، وبالتأكيد لن يكون هناك ظرف أفضل من ذلك لِضَرْب النظام الجديد، فالحرب الآن متوقفة فقط على التوقيت والظروف والتبرير.

في نيسان حاولت الحركة الشيعية (الدعوة الإسلامية السِرِّية) قَتْلَ وزير الخارجية،

طارق عزيز، وفي حزيران قطع العراق علاقاته بإيران. وفي الرابع من أيلول ـ سبتَمْبر ١٩٨٠، قصفت القوات الإيرانية مواقع داخل العراق. وفي السابع عشر من أيلول ـ سبتمبر، انْسَحَبَت حكومة البعْث من اتفاق الجزائر الذي وقّعه الشاه عام ١٩٧٥؛ وفي الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٨٠، ادَّعت أن إيران بدأت الحرب بقصفها الذي قامت به في الرابع من أيلول، ومُتهمة إياها بأنها وراء الهجوم على طارق عزيز، ولذلك أمرت حكومة البعث في العراق بالقيام بغارات جوّية على إيران في محاولة لتدمير سلاحها الجوي قبل القيام بالهجوم البري. ومُقلِّداً إسرائيل في تدميرها لسلاح الجو العربي عام ١٩٦٧ أَمِلَ صدّام في تدمير مقاتلات إيران الـ (F-4) والـ (F-5) التي زوَّد «الشيطان الأكبر» الشاه بها قبل سنوات قليلة، وهي أفضل من طائرات ميغ المقاتلة العراقية، والقاذفات الجاثمة على الأرض. ولقد أصيبت المدرَّجات ولكن أغلب الطائرات كانت تقبع داخل حَظائر الطائرات، المعزَّزة خصيصاً لحمايتها من الغارات. وبسرعة قامت القاذفات الإيرانية بهجوم معاكس وضربت القوات العراقية التي اجتازت الحدود. وَنِيّةُ القيام بحرب تدميرية قصيرة الأمد تحوّلت إلى حرب طويلة مدمِّرة استمرت حتّى أن الطرفين لن يستطيعا القتال بعد ذلك.

كشْفٌ لجانبنا

بقي صدام حسين حيّاً بعدما اجتاز حَرْبين إضافيين؛ الهجوم الذي قادته الولايات المتحدة عام ١٩٩١ والغزو الذي قادته عام ٢٠٠٣ قبل أن يُسحَب من حفرة تحت الأرض كان مختبئاً فيها في كانون أول ـ ديسمبر عام ٢٠٠٣. والمحاكمة الوشيكة للرئيس المخلوع والمُسْتَخرج من تحت الأرض، أثارت مسألة ماهية الإفشاء الذي قد يظهر خلال محاكمته بالنسبة لتعامله مع الإدارة الأميركية خلال الحرب على إيران، وخاصة مع الإدارات الأميركية السابقة التي تعود إلى بداية الستينيات ١٩٦٠، إنْ لم يكن أبكر من ذلك. المدهش أنه لم يَبُح بشيء مع أنه كان بإمكانه، بالتأكيد، أن يكشف أسراراً. لقد هاجم، بقسْوةٍ، المحكمة والاحتلال، ولكنه ذهب إلى قدره المحتوم من دون أن يذكر كلمة واحدة عن تعامله مع الأميركان، مع أن ذلك التعامل كان جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البعثيين في العراق. ما قاله الرئيس جورج دَبلْيُو بوش، في خطابه إلى الأمة، بعد اعتقال صدّام، كان وصف «هذه الفترة المؤلمة والداكنة» من تاريخ العراق أنها بدأت في الواقع بدَفْع من الولايات المتحدة الأمريكية(١). كان

(١) «President Bush Addresses Nation on the Capture of Saddam Hussein,» December 14, 2003.

«البعث» هو العصا الأمريكية المختارة للعمل القذر الذي كان يجب القيام به بعد قيام ثورة ١٩٥٨، لتدمير الحزب الشيوعي العراقي ومنْع العراق من أن ينجذب بصورة أكبر إلى مدار الاتحاد السوڤييتي.

فالثورة تلك كانت تهديداً للمصالح الغربية، وبالطريقة نفسها جاءت الثورة الإيرانية، بعد أكثر من عقدين من الزمان، أوسع نطاقاً. في السنة الأولى للثورة العراقية، كان زعيماها عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم هما اللذان أغلقا القواعد العسكرية البريطانية وسحبا العراق من حلف بغداد وقطعا العلاقة بفرنسا بسبب الجزائر، وبدءا التوجّه نحو الاتحاد السوڤييتي من أجل السلاح والدعم الدبلوماسي. في عام ١٩٥٨ اتحدت سورية مع مصر في الجمهورية العربية المتحدة، وأراد عبد السلام عارف والكثير من العراقيين (بمن فيهم البعثيون) أن ينضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة بدون تأخير، لخَلْق اتحاد عربي يخترق الشرق الأوسط من حدود ليبيا حتى حدود إيران، إلا أن قاسم لم يكن مستعدّاً لأن يكون اللاعب الثاني بعد عبد الناصر. كان عازماً على إبقاء العراق خارج الجمهورية العربية المتحدة (كما ذكر للسفير البريطاني)[1]، ولكنه في الوقت نفسه لم يكن بعد قوياً، بما فيه الكفاية، في موقفه ليدافع عن نفسه أمام منافسيه الداخليين. كان يحتاج لقاعدة دعم استراتيجي ـ في غياب خيارات أخرى ـ وقد وجد هذا الدعم بتحالفه مع الحزب الشيوعي العراقي. من كلا الجهتين لم تكن هذه علاقة حب بل زواج مصلحة وملاءمة، هدفه العواقب العادية لمثل هذه العلاقة، وفي المقام الأوّل المحاولات من الطرفين لتقوية مواقعهما كلما سنحت الفرصة. خداع قاسم ومناوراته ضد الحزب أدّى ببعض أعضائه القياديين إلى الاستنتاج أن عليهم أن يعزلوه، ولكن عدم التأكُّد من التكْتيك الذي يجب اتباعه سَادَ إلى أن عُزِل هذا الزعيم العراقي على يد طرف آخر.

في آذار ١٩٥٩ طفح كيل المماحكات الداخلية عندما عقدت منظمة أنْصار السلام، وهي منظمة طليعية سوڤييتية ناشطة عبر الشرق الأوسط وأماكن أخرى، مؤتمراً وطنيّاً في الموصل. كان قدوم آلاف الشيوعيين من كل أنحاء البلاد إلى المدينة فرصة لجيش من مناوئي الشيوعيين، وضباط المخابرات الذين خططوا مسبقاً لانتفاضة مدعومة ضمنياً من الجمهورية العربية المتحدة. وحصل شجار عام بعدما اعتُقِل شيوعيون، جرت، بعده، محاولة السيطرة على المدينة بإثارة قبيلة على أخرى، وأكراد ضد العرب وفلاحين ضد الإقطاعيين وأصحاب الأرض،

(١) Said K. Aburish, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* (London: Bloomsbury, 2000), 42.

والمسيحيين ضد المسلمين والفقراء ضد الأغنياء والجنود ضد ضباطهم والشيوعيين ضد الناصريين والبعَثيين القوميين[١]. وإنهاء الاضطراب أعطى قاسم فرصته الشخصية لتدمير خصومه. وفي أوج الحرب الباردة لم يكن من الصعب تصوُّر النتيجة في واشنطن لانتصار الرجل العراقي القوي وحلفائه الشيوعيين على الناصريين والبعثيين. فإذا كان من اللازم مَنْع العِراق من الوقوع بين أيدي الاتحاد السوفييتي، فقد كان على قاسم أن يرحل. كانت خطة الاغتيال قد وضعتها المخابرات المركزية الأمريكية، وباركتها المخابرات المصرية، ولكن تنفيذها فسيقوم به حزب البعث. وفي السابع من تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٥٩، حاول صدّام وشركاؤه الخمسة اغتيال قاسم عندما كان يتجوّل في بغداد، ولكنهم أطْلقوا النار قبل الوقت المناسب وأخطؤوا الهدف. هرب صدام واختبأ في منطقة تكْريت قبل أن يجتاز الحدود إلى سورية ثم نقلَتْه المخابرات المصرية إلى بيروت، وبعد ذلك نقلوه إلى مصر. وحَسْب مراسل وكالة أنباء U.P.T ـ (يونايتدْ پرِسْ انترناشونال)، ريتشارْد سِيل (R.Sale)، معيداً بناء تاريخ تلك الفترة على أساس مقابلاته مع دبلوماسيين أميركيين وبريطانيين وضباط مخابرات سابقين، فإن وكالة المخابرات المركزية CIA كانت تدفع إيجار شقة صدام في بيروت والشقة في ضاحية القاهرة للفئة العليا من الطبقة الوسطى (الدُقّي). اسْميّاً كان صدّام طالباً جامعيّاً، وطالباً سيّئاً (كما كان دائماً خلال فترة حياته المدرسية). كان اهتمامه وانْتسابه الحقيقيان قد كُشِفَا في زياراته المتكررة إلى السفارة الأميركية، حيث كان المتصلون به قدامى الموظفين في الـ C.I.A: (مايْلز كوْبلَنْد) ورئيس وكالة الـ CIA في القاهرة (جيم إيغْلِبرْغِر)[٢].

في بداية الستينات، كان عبد الكريم قاسم أكثر من عَظْمةٍ في حَلْقِ الغربِ. ففي عام ١٩٦٠ كانت بغداد مكان أول مؤتمر للدول المنتجة والمصدِّرة للنفط (الأوبيك). في السنة التالية، وفي أول مرحلة من عملية التأميم، والتي اكتملت عام ١٩٧١، خَفَّض المساحة الممنوحة للتنقيب عن النفط، التي أعطيت خلال فترة الانتداب، لشركة البترول العراقية (أصلاً شركة البترول التركية وبعدها شركة البترول البريطانية). وأعلن أيضاً نيّته بضَمِّ الكويت ممّا أجبر بريطانيا لإرسال قوّات تعزيزية لدعم عائلة الصبّاح. وكان تهديد المصالح الغربية عَبْر المنطقة ينتشر كالسرطان، وخلال عقد واحد ـ أو يزيد قليلاً ـ خسرت بريطانيا السويس والاحتياطي البترولي الهائل في إيران، وهي الآن تفقد التحكّم ببترول العراق أيضاً، وإن ما لم تحصل

(١) Said K. Aburish, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge* (London: Bloomsbury, 2000), 45.

(٢) See Richard Sale, «Exlusive: Saddam Key in Early CIA Plot,» April, 10, 2003.

حيلةٌ خادعة أخرى فإنه يصعب تصوّر كَيْفَ يمكن عَزْل قاسم. وفي السنين التي تلت الثورة خَنْدق نَفْسه في موقع داخل بلده واقام سمعةً له، عِبْر المنطقة، كمدافع قويٍّ عن مصالح العرب ضد مؤامرات الغرب. كان موقفه ضد الامپرْياليّة وسياساته الداخلية (الإصلاح الزراعي، البيوت الزهيدة التكلفة، والتوسع في المستشفيات والمدارس) قد حوّلتهُ إلى عراقي صغير شبيه بعبد الناصر. ففي السياسة الخارجية استمر في الميْل بالعراق نحو الاتحاد السوڤييتي. وبوضوح، كان تفكير أعدائه، في الداخل والخارج، أن الوسيلة الوحيدة لإزاحته هي في اللجوء إلى نفس الطريقة التي اسْتعْملها هو لإزاحة الآخرين.

حسب الموظف السابق في مجلس الأمن القومي (روجرْ موريس)، أثارت وكالة المخابرات المركزية (CIA) الثورة عليه من الكويت، وقامت بمحاولة فاشلة لاغتيال قاسم (بإرْسالها هدية له عبارة عن محارم مسمومة) قبل أن تقف وراء حزب البعث عندما أطاح به في الثامن من شباط ـ فبراير عام ١٩٦٣[1]. تَبَعَ اغتيال قاسم تصفيات الآلاف من الشيوعيين، وفي الواقع كانوا يساريين من مختلف الأوصاف، العديد منهم من الطبقة الوسطى: أطبّاء ومحامون ومدرّسون وغيرهم من ذوي المهن الأخرى، جُمعوا ثم قُتِلوا، وساعدت وكالة المخابرات المركزية (CIA) بتوفير أسمائهم في لوائح[2]. كثير من الضحايا جرت تصفيتهم في الحال، وآخرون أُخذوا للتحقيق والتعذيب ثم الإعدام. (قصْر النهاية) السيّء الذكر ببغداد، كان المركز الرئيس للتصفيات، وكان سجن «أبو غريب» السجن الرئيس. بالنسبة للولايات المتحدة، كان استلام البعث للسلطة «من المؤكد تقريباً أنه كسْب لجانبنا» كما صرَّح روبرت كومر من وزارة الخارجية الأميركية[3]. وفي واشنطن لن تُذرف دموع التماسيح من أجل الشيوعيين القَتْلَى في العراق ولا في أي مكان آخر.

بنهاية العام سقطت الحكومة التي سيطر عليها حزب البعث بعدما أُضْعِفت بسبب الاضطرابات الأيديولوجية الداخلية، ولكن في عام ١٩٦٨ عادوا إلى السلطة عن طريق انقلاب ثانٍ، ووصف **أحمد الشَلَبِي**، الذي سيأتي لاحقاً إلى الواجهة بعد وقت طويل كزعيم لفئة المثقفين العراقيين المعادين للبعث في (المؤتمر الوطني العراقي)، الانقلاب بأنه كان المرحلة الثانية لتعاوُنِ وكالة المخابرات المركزية مع حزب البعث[4]. وفي

(١) Kurt Nimmo, «Saddam Hussein: Taking Out the CIA's Trash,» *Dissident Voice,* August 2, 2003.

(٢) Peter Sluglett, *Iraq: Reintegrating the Pariah?* (Bonn: Friedrich Ebert Stiftung, 1999).

(٣) R. Morris, «Tyrant».

(٤) Aburich, *Saddam Hussein,* 73.

دلائل التورّط الأميركي في المؤامرة ضد قاسم عام ١٩٥٩، يجب اعتبارها مع ذلك المرحلة الثالثة، وصدام حسين، الذي صار أكبر سِنّاً وأرجح حكمةً، هو الآن في موضع حسن بين كبار زعماء الحزب، وأصبح على مسافةٍ قصيرة من القِمّة.

القائد الكبير

إذا كان هناك فارقٌ جوهري بين الزعيمين اللذَيْن سيطرا على الحياة في سورية والعراق لعقود ثلاثة، فهو بالتأكيد الاختلاف بين الماكيافيلّية القاسية التي لا ترحم وبين الوحشيّة المرضيّة. حافظ الأسد لم يَسْتَمْتِع في الظاهر بتدمير من أرادوا، بلا شكٍ، تدميره، ولكن عُنْف صدّام حسين بدا أنه ضروري لإشباع شهيّته للسلطة والسيطرة. ربط صدّام بين أمجادٍ ماضية وإنجازات حاضرةٍ والاعتراف المستقبلي بعظمته عندما سيُرى تمثاله منتصباً في الهيكل البابلي، الذي يعود لآلاف السنين من تاريخ العراق، إلى جانب تماثيل حمورابي ونبوخذ نَصّر وصلاح الدين الأيوبي وسعد بن أبي وقّاص (فاتح إيران في القادسية)، والحجاج (الحاكم الأموي المخيف للكوفة) والمنصور، الخليفة العباسي، وباني بغداد. في لوحات الإعلان بل وحتّى على الآجرّ ـ القرميد الذي يسْتعمِلَ لإعادة بناء خرائب المدن القديمة ـ كان صدّام، الصبيّ الفقير من تكريت، يوائم اسمه مع أسمائهم؛ ومثل كل الديكتاتوريين لم يفرق صدّام بين شخصه وبين الدولة.

مداخيل البترول في السَبْعينات ـ من القرن الماضي ـ حَوّلت البلاد المنتجة للبترول إلى الأغنى في العالم. وبناء على مزيج من غِنًى في الانتاج الزراعي والبترول الذي وفّره ٩٥٪ من مدخولها، حَوَّل البعث العراق إلى إحدى البلاد الأكثر حداثةً في الشرقِ الأوسط ـ إذا كانت «الحداثة» تعني المستشفيات والمدارس والجامعات والتعليم المجاني والحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة ونظام الرفاه وحقوق العمال ـ، وبتعبير كنعان مكيّة «غيَّر البعث الصورة للبنية التحتيّة للعراق. فلقد وفّر النظام الخدمات الصحية المجانية ومجانية التعليم للجميع وطوَّر وسائل المواصلات والنقل وأوصل الكهرباء إلى كل قريةٍ في البلاد. في العراق اليوم طبقة متوسطة واسعة وكبيرة، وفيه من رجال الفكر والثقافة النخبة الأفضل علماً وثقافة في العالم العربي»[١].

ولكن الحداثة البعثيّة في العراق لم تأت بزخارف دولة سياسيّةٍ ليبرالية. كان صدّام

(١) Kanan Makiya [Samir al Khalil, pseud.], «Iraq and Its Future,» *New York Review of Books,* April 11, 1991.

حسين عصرياً بتفكيره وآرائه ولكن بمعنى حداثة ألمانيا الاشتراكية القومية وإيطاليا الفاشستية أو روسيا الستالينية. تحت حكم صدّام كان هناك الرقابة والرعب والتعذيب والقتل والابتزاز والتهديد في انْسياب وتنسيق مركَّزين بحيث، إذا ما كان أعداء الدولة ـ أعداء صدّام ـ في صفوف الحزب أو في القوات العسكرية أو بين عامة الشعب فإنه يمكن التعرّف عليهم بسرعة وتصفيتهم. وهذا لا يعني أن صدام كان رجلاً بدون قابليّة للعطب والتأثر. وحسب ما قاله نائب الرئيس السابق طه ياسين رمضان: «كان صدّام ضعيفاً أمام أعضاء الأسرة. كان يعاقبهم ولكن يسمح لهم بعد ذلك بالعودة إلى ما كانوا عليه وما كانوا يفعلونه بداية»[١]. هذا كان صحيحاً في الواقع بالنسبة لولديه (عُدَي) و(قُصَي)، ولكن فيما كانا يستطيعان القسوة مثل والدهما، وفيما كانا أحياناً يُغضبانه بل ويجرحانه ويستحقّان عقابه إلا أنهما لم يَخُونَاه أبداً. كان ذلك هو الامتحان الحقيقي. فأفراد العائلة، الذين خافوه فعلاً، عوملوا بدون رحمة ولا شفقة مثل أي شخص آخر: عندما خضع صهراه لمداهنته وتملقه ثم عادا إلى العراق عام ١٩٩٦، بعدما انشقّا وهربا للأردن، أرسل لهما من قتلهما.

لمَّا كان التحدي لسلطته يضم قطاعاً سريّاً كاملاً من المجتمع، حدّد صدام مقياس العنف ضدهم حسْب ذلك. كان النظام يدمر القرى في الشمال الكردي وينقل السكان منذ أواخر الستينات، ولكن تحت ضغط الحرب مع إيران فإن هذه التدابير ضد الأكراد اتخذت طابعاً أشد وأكثر تطرفاً. في عام ١٩٨٠ ذُبح عدد من أكراد الفيلي وآخرون طردوا عبر الحدود إلى إيران. وبعد ثلاث سنوات اعتُقل الآلاف من قبيلة برزان ثم قتلوا. والاتهام بالخيانة والغدر واتهام الأكراد وإعلان المناطق الكردية (مناطق ممنوعة) كان المقدمة للهجوم الضخم على المدنيين الأكراد في العملية المتعددة المراحل «الأنفال» منذ شباط وحتى أيلول عام ١٩٨٨[٢].

استُعملت، في هذه العملية، جميع الأسلحة التقليدية والكيماوية، ودمِّر العديد من القرى واعتُقل سكانها، ويُقدِّر (كنعان مكيّة) أن عدد القتلى الأكراد خلال عملية الأنفال لم يكن أقلّ من مئة ألف وربما أكثر من (١٨٠٠٠٠)[٣]، ويُعتقد بأن الكثير

(١) See the Iraq Survey Group, *Comprehensive Report of the Special Adviser to the DCI on Iraq's WMD* (Iraq Survey Group Final Report), 3 vols., ed. Charles Duelfer (Washington, DC: Government Printing Office, 2004), 1:21-22.

(٢) على طول الحدود مع إيران، تحالف الاتحاد الوطني لكردستان (فدائيو البشميرغا) مع القوات الإيرانية ضد عدوهم المشترك، وكان هذا هو السبب الذي قامت ضده عملية «الأنفال» (وتعني: الغنائم) ضد المدنيين الأكراد.

(٣) Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World* (New York: WW. Norton, 1993), 152.

من الذين فُقِدوا قد ذبحوا ودُفنوا في مقابر جماعية في مكان ما على طول الحدود مع المملكة العربية السعودية (رغم أنه منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ لم يُعثر على هذه المقابر إذا كانت موجودة حقاً)[١]. وأكبر الفظاعات منفردة كانت باستعمال الأسلحة الكيماوية وقَتْل ما يُقدَّر بخمسة إلى سبعة آلاف كردي مدني داخل المدينة الشمالية (حَلَبْجة) وحولها، على بعْد عدة كيلومترات من الحدود الإيرانية، وكانت وقتها بيد القوات الإيرانية. ورغم أن نظام البعث أضاف الآن، خلال فترة الصراع مع إيران، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى لائحة طويلة من الجرائم التي اقْتُرفَت قبلاً ضد الشعب العراقي من المدنيين، لم تفعل الجامعة العربية ومنظمتا المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وحكومات الدول الغربية أكثر من ترديد بيانات الصدمة والإدانة.

في مواجهة التحدي الشيعي، استهدف صدَّامُ الشيعةَ في جنوب بغداد للتأديب والتدمير. ففي عام ١٩٨٠ أمر بإعدام رجل الدين الشيعي البارز آية الله محمد باقر الصدر وشقيقته. وعندما هرب آخرون من الشخصيات الشيعية إلى إيران احتجز أفراداً من عائلاتهم واحتفظ بهم بالفعل كرهائن في محاولة لإسكات المنتقدين من طهران. وفي المحاولة المستمرة لقهر حركة «الدعوة الإسلامية» السرية جرى تصفية آلاف من الشيعة عن طريق المحاكمة أو بدونها.

وأُصدرت قوانين تمييزية واستُحضرت لسحب الجنسية من المسلمين الشيعة ذوي الخلفية الإيرانية ونقلوا إلى الحدود وسيقوا إلى إيران. بالنسبة لصدام فإن العدو هو العدّو مهما كان جنسه، ومهما كانت الإثنيّة أو انتماؤه الديني؛ حسب ما ذكر ابن عمّه (علي حسن المجيد) في كانون ثاني ـ يناير عام ٢٠٠٧ خلال محاكمته بتهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لدوره في حمْلة الأنفال: «ليس جزءاً من سياستنا أو عقيدتنا أن نكون ضدّ مجموعةٍ إثنيّةٍ»[٢]. فالحلقة الداخلية لصدّام؛ من الرجال الموثوقين القُدامى، شُكِّلت ليس على أساس الدين أو الإثنية ولكن على أساس ولاء مُطْلقٍ لا رجوع فيه، للقائد الزعيم.

سكران بالغرور

في عام ١٩٨٥، تطورت الحرب بين العراق وإيران إلى حرب إنهاك واستنزافٍ، وانتهت في آب ـ أغسطس عام ١٩٨٨ بعدما قبل آية الله خميني على مضض وقفَ

(١) Kanan Makiya, *Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising and the Arab World* (New York: WW. Norton, 1993), 155.

(٢) «Saddam Cousin Says Actions against Kurds Justified,» January 24, 2007, USA *Today*.

إطلاق النار. صدام، بالمقابل، برأي حميد يوسف حمّادي سكرتيره السابق، ومدير مكتب الرئاسة، كان «سكراناً بالغرور» واعتقد أنه الآن لا يمكن هزيمته[١]. ومع ذلك انتهت الحرب، والنظام الإيراني لم يكن كما كان بل أصبح أقوى من السابق وبدون أيّ تغيير ملموس آخر في حالته لما قبل الحرب باستثناء تدمير مادي ضخم وخسارة كبيرة في الأرواح (حوالي المليون شخص من الطرفين). وبدت المدينة الإيرانية الجنوبية «خُرَّمشهر» مثل (غروزني) بعدما انتهى منها الروس. خسائر العراق في الحرب كانت كبيرة جدّاً بحيث بدا قرار صدّام بغزو الكويت بعد عامين عملاً جنونيّاً. وكان التدخّل الأميركي مؤكداً بحيث إذا كان قرار الغزو لم يُتّخذ في لحظة غضب عارم، لأن الكويتيين كانوا، حسب ادعائهم، «ينقّبون عن النفط» في الناحية العراقية من الحدود، ولأنهم يرفضون إعفاء العراق من بلايين الدولارات التي قدموها له في حربه مع إيران، ولأنهم يزيدون كميات البترول المستخرجة، وهكذا يخفضون أسعار النفط عندما كان صدام يريد رفع هذه الأسعار. لقد اعتقد صدام حقّاً أنه أُعْطِيَ الضوء الأخضر في حديثه مع السفيرة الأميركية (أبريل غلاسْپي) في (١٥) تموز ـ يوليو ١٩٩٠.

حسب تعليمات الرئيس بوش لمحاولة «تحسين العلاقات» مع العراق، قالت السيدة غلاسْپي لصدّام «لا راي لنا في الصراعات العربية ـ العربية، مثل عَدَم اتّفاقِكُمْ مع الكويت». هذه هي نقطة الارتكاز لحجّة صدام أنه أُوقِعَ في الشَرَك عن عمْد وتَصْمِيم لغزو الكويت حتى يَسْتطيعوا تحْطيمه. فالحديث مع السيدة (غلاسپي) كان مزيجاً من المزاح والتهديدات «نحن نعْلم بأنكم قادرون على إيذائنا رغم إنّنا لا نهدِّدكم» هذا ما قاله صدام، «ولكن أيضاً نحن نستطيع إيذاءكم. كل واحد يمكنه الإيذاء حسب قدرته وحَجْمه. نحن لا نستطيع المجيء إلى الولايات المتحدة بل العرب كأفراد قد يصلون إليكم»[٢]. ضعف نظريّة الشرَك هو في أن صدّام إنسان شكّاك جداً في أيّ ظرفٍ تقريباً، وكان أكثر ميلاً في الغالب لرؤية الضوء الأخضر باتجاهه كإشارة خَطر. فهو لا يثق بأحد خارج إطار دائرته الداخلية من المستشارين بل وربما كانت له شكوكه بِبَعْضِهِم.

لم يكن بالتأكيد مُتَأثّراً بأي وَهْم حول أفكار الإدارة الأميركية. وبعد (إيران چيت): «الفضيحة التي اسْتُعْمِلَ فيها المال من بيع الأسلحة الأميركية لإيران، لِدَعْم

---

(١) Iraq Survey Group, *Comprehensive Report, 1:21-22.*

(٢) For a full account of their conversation, see «The Glaspie Transcript: Saddam Meets the U.S. Ambassador,» in *The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions,* ed. Micah L. Sifry and Christopher Cerf (New York: Times Books, 1991), 122-33.

ثوّار الكونْترا في نيكاراغوا» اسْتَنْتَج ـ صدام ـ أن الولايات المتحدة «تسعى لاقتناصه شخصيّاً»[1].

في محاولته تبرير غزْو الكويت حاجج صدّام بأن الكويت كانت مرتبطة بمحافظة البَصْرة في العهد العثماني، لذا كان يجب أن تنضمّ إلى الدولة الخليجية الوريثة، بعد عام ١٩١٨، بدل أن تُعْطىٰ وَضْعَ مُعْتَمدة إنكليزية ويسمح لها، بعد ذلك، بالاستقلال. هذه كانت الحجّة التي قدّمها عبد الكريم قاسم عام ١٩٦١. وهذا الاتّهام بالحيلة البريطانية، بدأ بموضوع الكويت في المعاهدة التي وقّعتها بريطانيا مع الشيخ مُبارك من خلف ظهر السلطان العثماني عام ١٨٩٩، وكان له أسَاسُه الصحيح. التقسيم البريطاني للشرق الأوسط بعد عام ١٩١٨ ترك العراق المستقل بدون مَدْخَل إلى البحر باسْتِثْناء القناة المائية الضيّقة المعروفة بشطّ العرب، وأعطى لبريطانيا سيطرة لا يعْتِرضُها شيء لسلسلة من المحميات الضعيفة، ستصبح آخر الأمر غنية، وكانت تمتد من الكويت إلى عُمان.

وباتهامه للغرب بازدواج المعايير، كان صدّام يُعبِّر عن رأي عام عربي. فقد هاجمت إسرائيل بلاداً أخرى في عدّة مناسبات. لقد احتلت الضفة الغربية وغزّة والقدس الشرقية وهضبة الجولان منذ ثلاث وعشرين سنة، والواقع أنها احتلت مناطق ما وراء حدود قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ لأكثر من نصف قرْن، وطردت الفلسطينيين من أرضهم في مناسبتين (١٩٤٨ و١٩٦٧) من دون أية محاولة بُذلت لمعاقبة إسرائيل بتدابير اقتصادية أو غيرها أو بقوّة عسكرية. كانت إسرائيل لا تزال تحتل جنوب لبنان، وبقيت بصورة دائمة من دون إذعان لقرارات هيئة الأمم المتحدة، ولكن عندما تحرك الجيش العراقي ودخل الكويت لم ينتظر مجلس الأمن أكثر من أربعة أيام قبل أن يفرض العقوبات على العراق (قرار ٦٦١ بتاريخ ٦ آب ـ أغسطس). وفي (٢٩) تشرين ثاني، وهو اليوم الموافق ـ صدفة ـ ليوم صدور قرار تقسيم فلسطين، عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر قرار مجلس الأمن رقم (٦٧٨) الذي يسمح لأصدقاء الكويت باستعمال (كل التدابير اللازمة) لإجبار العراق على الالتزام بالقرارات التي صدرت سابقاً إذا لم ينسحب الجيش العراقي من الكويت بتاريخ (١٥) كانون ثاني ـ يناير.

وفي خلال أربعة شهور فقط أقامت الأمم المتّحدة الآلية الكاملة لتجبر صدام على إخلاء المناطق التي احْتلّها، ولم يسبق أبداً لمجلس الأمن، قبل ذلك، أن عمل بهذه

(١) Iraq Survey Group, *Comprehensive Report*, The section «Desire, Dominance and Deterrence Through WMD: Saddam's Role in WMD Policy.

السرعة والعزم، ومع ذلك عندما أُعلنت الحرب أخيراً في السادس عشر من كانون ثاني - يناير، من دون أن تَنْتَظِرَ القرار الثاني الذي اعتبره الكثيرون ضرورياً للحصول على خاتم هيئة الأمم، قبل القيام به وتنفيذه. فمجلس الأمن لم يجتمع مرة أخرى طيلة ثمانية وعشرين يوماً. ولقد بدا أن المجلس ليس مستعجلاً للتدخّل. «لقد اسْتُعمل مجلس الأمن كقفّاز»، هذا ما لاحظه رئيس وفد كوبا في الأمم المتّحدة، «عندما يناسبنا (نلبْس القفّاز) ونسْتَعْمله لبعض الغايات؛ وعندما يُصْبح مزعجاً نخلعه ببساطة ونرميه بعيداً»[١].

بدءاً بالرئيس بوش ومن يليه بعد ذلك في الهرم الحاكم، أكّد كبار الرسميين الأميركان على الأخلاق والسلوك الحضاري والحاجة للتمسّك بالقانون الدولي في مواجهة بربريّة صدّام وحكومته. قائد القوات المسلحة التي جُمعت لإخراج صدّام من الكويت، الجنرال (نورْمَن شْوَارْزْكُوف)، أكَّد للشعب العراقي أنه لا يناصبه العداء «لقد قُلْنا، دائماً، إن هذه ليست حرباً على الشعب العراقي»[٢]. ولقد وصف السفير البريطاني السِرْ (ديڤيد هَالّي) الأزمة في أحد اجتماعات مجلس الأمن أنها «مواجهة بين الأمن الجماعي، كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وبين (شريعة الغاب)»[٣]، ومع ذلك لا يمكن فَهْم هذه المواجهة من دون تتبُّع الطريق التي قادت إليها. هل وصل صدام حسين إلى حافّة الهاوية بدون مساعدة؟ كيف تَدَبَّرَ العراق أن يُنمّي أسلحته للدمار الشامل، وهل امْتلك هذه الأسلحة بالفعل بهدف جمع هذه الأسلحة فقط، أو لأن هذه الأسْلِحَة قد ناسبت حكومةً تستعِدّ للذهاب للحرب في كانون ثاني ١٩٩١؟.

إيقاف إيران

حظر تصدير البترول الذي تَبِعَ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣ رفَع الأسعار والأرباح لمستويات غير مسبوقة، وحَرَف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المنتجة. في إيران، أهمية القطاع الزراعي، والحاجة لبقاء اقتصاد متنوّع، والاعتماد على قاعدة ضريبية ثابتة في البلد، كل هذا غَمره هذا الانهيار المفاجئ للثروة. وشكّلت مداخيل النفط والغاز (٦٨٪) من مجموع الدخل في آخر عام ١٩٧٤

---

(١) «Proceeding of Security Council, February 13, 1991,» *in Iraq and Kuwait: The Hostilities and Their Aftermath,* ed. M. Weller, Cambridge International Documents Series (Cambridge: Grotius Publications, 1993), 27.

(٢) Human Rights Watch, *Needless Deaths in the Gulf War: Civilian Casualties during the Air Campaign and Violations of the Laws of War* (New York: Human Rights Watch, 1991), 77.

(٣) «Proceeding of Security Council,» 39.

(بالمقارنة مع (١١٪) عام ١٩٥٤). وتحولت إيران إلى بلد لا يحتاج بعد الآن إلى الاعتماد على الكمية القليلة جداً، التي تدخل خزينة الدولة من أموال الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتي لم تكن مرتفعة أصلاً[1]. المستفيدون الرئيسيون من هذه التّخمة في الثراء كان الشاه، لأنّ مال النفط سيكون الأساس لتحويل إيران من بلدٍ نام إلى قوّةٍ دوليّة، وكذلك استفادت النخبة من حوله التي لا تعمل إلا لنفسها. وفي دول الخليج ذات الدخل الكبير، والتي لا يُصلح التمثل بها، استمرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاعتماد على (ثراء) الحاكم، فبُنْيةُ السلْطة لم تَتَغيّر بصورةٍ أساسية بل، ببساطة، زاد فيها الفساد من الفرص المتاحة لتكديس أموال الأفراد المتولدة عن الأرباح الهائلة التي تصُبّ الآن في حسابات مداخيل النفط. فالمضاربات والزبونية وأخذ العمولات وإلحاح الحكومات المحلية على الشركات الأجنبية أن تكون المعاملات التجارية عن طريق الشريك المحلي، ضاعفت أكثر ثروات العائلات داخل إطار النخبة السياسية القبلية المسيْطرة. بالنسبة لإيران ودول الخليج غير المستقرّة فقد مكّنتها الثروات النفطية من الهدْرَ والتبذير في بازار السلاح الغربي.

وكمستفيد رئيس من الازدهار النفطي، كان للحكومة العراقية البعْثية كل ما تحتاجه من مال لِصَرْفِهِ على «الدفاع». كانت تريد مشتريات ضخمة من السلاح، ولم يكن هناك قلّة من البائعين. وخلال عقد السبعينات وبعض سنوات الثمانينات تموّن العراق «دفاعيّاً»! من الدول التالية: **الولايات المتحدة الأميركية، بريطانيا، فرنْسا، ألمانيا، هولندا، السويد، إسبانيا، إيطاليا، الصين، الاتحاد السوفييتي، شيلي، البرازيل، اليابان، مِصر**، ومن عدد كبير من الدول الأخرى. جميع هذه الدول زوَّدت النظام البعْثي بعشرات مليارات الدولارات أسلحة من ضمنها (مقاتلات نفّاثة، دبابات ومدرعات وطائرات هيليكوبتر ومصفحات وناقلات للجنود ومدافع وصواريخ وقاذفات صواريخ)، ومواد ثانوية أخرى تساعد العراق وتمكّنه من تنمية جهازه الدفاعي الذاتي عن طريق صناعته الحربية. ومن ضمن هذه الفئة كانت أجهزة الحاسوب وآلات موجَّهة بالحاسوب وأشعة الليزر وآلات صناعية وتقنية للصواريخ، وأدوات مواصلات مركبة من الأصناف الرفيعة للفولاذ والألَمِنْيُوم ومواد نووية، من ضمنها آلات تفجير ومواد انشطارية لتخصيب اليورانيوم ورؤوس كيماوية وآلات لتعبئتها، ومواد تحضيريّة أخرى، لتمكين العراق من صُنْع أسلحة كيماوية وزرع

(١) See Afsaneh Najmabadi, «Depoliticisation of a Rentier State,» in *The Rentier State, vol. 2,* ed. Hazem Beblawi and Giacomo Luciani (London: Croom Helm, 1987), 211-27.

جراثيم مُمْرِضة ضرورية لإنتاج أسلحة جرثومية. أغلب هذه المواد الثانوية كانت تستخدم لسببين: ظاهرياً، لأهداف مدنية، ولكن من السهل تحويلها للتسليح أو استساغتها في صناعة أجزاء ضرورية لتطوير الأسلحة.

ولقد باعَت فرنْسا وحدها، أسلحة ومواد حربية بقيمة أربعة بلايين دولار تقريباً ما بين عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠، ثم بقيمة اثني عشر بلْيون دولار بين عامي ١٩٨١ ـ ١٩٨٨[١]، وكان من بين هذه الأسلحة طائرات (ميراج F-1) مقاتلة وصواريخ (رولانْد) أرض ـ جو، مدفعية ذات الدفع الذاتي وصواريخ ضد السفن إغزوسِت (Exocet) وسلسلة من الأدوات الإلكترونية الثانوية. وساعدت فرنسا أيضاً العراق لتنمية القدرة النووية. والاتفاقية الفرنسية ـ العراقية النووية لعام ١٩٧٦ زوَّدت الحكومة البعْثية بمفاعل (أوسيراك) الذي رُكِّب قُرب بغداد، وراقبت فرنسا إنشاءاته ودرّبت مجموعة من التقنيين النوويين العراقيين اللازمين لتشغيله. وبدورهما زوَّدت روسيا وفرنسا مفاعلات تجريبيّة أصغر رُكِّبَت في نفس المكان، والسلاح (المفاعل) المهم وفرته البرازيل عِبْرَ اتفاق معها عام ١٩٧٩[٢]، ولكن قبل أن يُملأ هذا المفاعل بالوقود اللازم دمّرْته إسرائيل في حزيران ١٩٨١ في أول هجوم عسكري في العالم على مفاعل نووي. وَفّرت فرنسا لإسرائيل مفاعل ديمونا في الستّينات، واستخلَصَت من الإسرائيليين نَفْس الالتزامات التي قدّمتها الحكومة البعْثية، وهي أنها لن تَسْتَعْمل المفاعل لتطوير أسلحة نووية. ومع ذلك، قام مفاعل ديمونا، بصورة سريّة، بإنتاج أسلحة نوويّة، بينما مفاعل أوسيراك أقيم بصورة علنية، وكان يديره، إلى حدّ كبير، التقنيّون الفرنسيون، وعمل في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها الوقائية ورقابتها.

الذين موّنوا العراق بالأسلحة والمواد التسليحية كان من بينهم الدول الخمس الكبرى، الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي. اشتركت عشرون دولة على الأقل في بناء برنامج التسلح العراقي، وحسب معلومات سُرِّبت، فإن «الإضبارة» التي قدمها العراق، في (١١٨٠٠) صفحة عن سلاحه، إلى مجلس الأمن الدولي في كانون أول عام ٢٠٠٢ ضمّت أسماء مئة وخمسين شركة أميركية وبريطانية وفرنسية وألمانية «تعاملت كلّها مع العراق في مجال السلاح التقليدي وغير التقليدي»[٣].

---

(١) Kenneth R. Timmerman, *The Death Lobby: How the West Armed Iraq* (New York: Bantam Books, 1992), 122; Richard Hornik, «Middle East with a Little Help from Friends,» *Time,* June 11, 1990.

(٢) Timmerman, *Death Lobby,*, 93.

(٣) Irene Gendzier, «Dying to Forget: The US and Iraq's Weapons of Mass Destruction,» *Logos 2* (Winter 2003): 20.

واحتفظت الدول الخمس ـ الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن ـ بنسخ من هذه الإضبارة بعد أن أعادوا «تحريرها»، وسُلِخَ منها ـ هكذا ـ ثمانية آلاف صفحة، حسب ما جاء في أجهزة الإعلام، قبل أن تعطي الولايات المتحدة نُسَخاً منها لباقي أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين[١]. و«الاختطاف» الأميركي لهذه الإضبارة ـ المِلَف ـ هو «انقلاب صغير» بتعبير وكلمات تقرير (BBC)[٢].

انتُهكت متطلبات المجلس بأن يُقدم إليه ـ الملف ـ الإضبارة كاملاً. والأسماء في المادّة التي سُرِّبت من الإضبارة ـ المِلف ـ ضمت ثمانين شركة ألمانية وسبع عشرة شركة بريطانية وأربعاً وعشرين شركة أميركية كلها متورطة في بيع العراق أجزاء أو مركبات لمواد يمكن استعمالها لتطوير صواريخ وأسلحة دمار شامل، نووية أو كيماوية أو بيولوجية ـ حيوية ـ وكذلك أسماء أخرى ضمتها الإضبارة ـ المُغَرْبلة ـ هي أسماء الخمسين فرعاً لشركات أجْنبية يابانية، بلجيكية، ألمانية، صينية، إسبانية، سويدية، تعاملت أيضاً تجاريّاً مع العراق في موضوع السلاح والتسلح، وتورّطت في بيع مواد تَسَلّح أو إقامة مَعامِل إنتاج مواد قاتلة للحشرات، استعملت أيضاً لتصنيع أسلحة كيماوية[٣]، والربح الصافي كان بالتأكيد سبباً جزئيّاً لبيع هذه المواد. «ومع تقلص القاعدة الدفاعية أصبح تصديرنا للسلاح أكثر أهمية لمنتجي وموزّدِي السلاح الأميركي»، هذا ما قاله أحد الرسميين في وزارة الخارجية الأميركية للجنة الاستماع في مجلس الشيوخ[٤]، ولكن بما أن العراق يناضل من أجل إيقاف الموجات البشرية لهجمات الإيرانيين، كانت الاعتبارات الستراتيجية هي الأوْلى، وليس دعم صناعة السلاح الوطنية، كما كانت هي التي حَثّت واشنطن على إعطاء المواد اللازمة لصدام لِدَحر ما كان يُعْتبر تهديداً أكبر للمصالح الأميركية.

حَرْفُ التوازن

الانحراف في السياسة الرسمية الأميركية عن الحياد في الصراع إلى دعم العراق كان يأخذ مجراه أوائل عام ١٩٨١. قطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية عام ١٩٦٧،

(١) See «U.S. Tore Out 8000 Pages of Iraq Weapons Dossier,» Sunday Herald (Glasgow), December 22, 2002.

(٢) «UN Row Erupts over Iraq Dossier,» BBC News, December 10, 2002.

(٣) See Neil Machay, «British Firms Armed Saddam with His Weapons,» *Sunday Herald* (Glasgow), February 23, 2003; also Amnesty International, «Who Armed Iraq?» *Terror Trade Times,* no. 4 (June 2003).

(٤) State Department official William Rope, quoted in Irene Gendzier, «Democracy, Deception and the Arms Trade: The US, Iraq and Weapons of Mass Destruction,» *Middle East Report 234* (Spring 2005).

وكان مكتب المصالح الأميركية في بغداد برئاسة (وليم. ل. إيغلتُون) قد كتب في الرابع من نيسان أن الجو «ممتاز» الآن حيث قررت الولايات المتحدة الأميركية عدم بيع السلاح لإيران وأعطت إشارة البدء في بيع خمس طائرات بوينْغ للعراق. زيادة التجارة ورفع التمثيل الدبلوماسي المتبادل أشار أيضاً إلى ما رآه إيغلْتُون «التلاقي المتنامي للمصالح مع العراق أكثر من أي وقت مضى منذ ثورة ١٩٥٨»[١]. زيارة نائب وزير الخارجية (موريس دْريپر) لبغداد والمحادثات مع وزير الخارجية سعدون حمّادي في الثاني عشر من نيسان، رفع التواصل في الاتجاهين إلى مستوى أعلى. المواضيع الإقليمية، إضافة إلى إمكانات تنمية وتقوية علاقاتنا الاقتصادية والتجارية كان مدار البحث[٢]. في (٢٨) أيار التقى إيغلتون طارق عزيز الذي لم يكن بَعْد وزيراً للخارجية، وإنّما عضو كبير في مجلس قيادة الثورة، والناطق الرسمي الأعلى في السياسة الخارجية، وكان المستوى الأعلى للتبادل ـ التمثيلي ـ بين حكومة البعث وقطاع المصالح الأميركية منذ العام ١٩٦٧، وهو الذي أعطى الحكومة الأميركية المدخل الأول إلى الحلقة الداخلية للقيادة العراقية. وبُحثت المشكلات الإقليمية بصورةٍ عامّة مع الحاجة لتفاهم أفضل بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق قبل التعامل مع المواضيع الصعبة، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن (طارق) عزيز أكّد لـ (إيغلتون): أنه «متى أصبح الأمر ملائماً» فسيكُون العراق مستعدّاً لمباحثات أكثر تفْصِيلاً لهذه الأمور: زيادة التجارة والتبادل التجاري ستكون بوضوح جزءاً من هذا التفاهم الأفضل. وقال إيغلْتون إن حكومته ستدعم اشتراك الشركات الأميركية في إعادة إعمار التسهيلات النفطية حالما تنتهي الحرب[٣]. في الواقع، وخلال السنتين التاليتين، ومع تهديد تصدير النفط عبر الخليج، درس العراق مشروع خطين جديدين اثنين لأنابيب النفط تشترك فيهما الشركات الأميركية، أحدهما ينقل النفط إلى أنبوب موجود في المملكة العربية السعودية ومنها يمكن نقل البترول إلى مصب على البحر الأحمر، والثاني يحمل النفط عبر الأردن إلى ميناء العقبة، وكانت شركة بِشْتِل من بين الشركات المتعددة الجنسية التي بحثت في إنشاء الخطّ الثاني لأنابيب البترول. وبعدما أثار العراقيون احتمال ضرب إسرائيل لهذا الخط، نقل أحد المستثمرين المجهولين في المشروع المحتمل، أنه حاول إقامة صفقة، عن طريق

(١) Joyce Battle, ed., «Shaking Hands with Saddam Hussein: The US Tilts towards Iraq, 1980-1984,» George Washington University, National Security Archive, Electronic Briefing Book No. 82. February 25, 2003.

(٢) Letter from Hammadi, April 15, in Battle, «Shaking Hands,» Document 7.

(٣) Ibid., Document 10.

الإدارة الأميركية، تعطي إسرائيل بموجبها (٧٠) مليون دولار سنوياً إذا تركت أنبوب النفط وشأنه[1]. ربما كان هذا الشخص وهو المموّل الدولي (بْرُوس رَبابُورْت) أحد أصدقاء مدير وكالة المخابرات المركزية CIA (وِلْيَم كِايسي) وهو شخصيّة مركزية في تخطيط أنبوب بترول العقبة[2]. وفي النهاية سقط المشروعان بمرور الزمن. كانت (بِشْتِل) شركة أميركية عملاقة متعاقدة بمشاريع في الشرق الأوسط لعقود طويلة، وكان نائب الرئيس التنفيذي لهذه الشركة، من عام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٨٢، (**جورج شولتز**) الذي التحق بمجلس مدراء الشركة عام ١٩٨٩ بعدما استقال من منصبه كوزير للخارجية.

في شباط ـ فبراير عام ١٩٨٢، وعندما رُفع العراق من لائحة الدول الإرهابية، سُهِّلَ طريقه للوصول إلى قروض الحكومة الأميركية، وسمح له رسمياً، حسب قانون التصدير للإدارة الأميركية، بالاستعمال المزدوج للمواد الحربية. والحكومة الأميركية تُلِحّ طبعاً على التزام عراقي بعدم تطوير أدوات من هذا الصنف لأهداف حربية، ولكن في التطبيق كان من المستحيل ضمان أن ذلك لن يحدث. فالشاحنات يمكن تحويلها بسهولة للاستعمالات العسكرية وكذلك طائرات الهليكوبتر المصنعة في الولايات المتحدة الأميركية، ويعتقد أنها استعْملت في هجمات بالأسلحة الكيماوية على الأكراد عام ١٩٨٨. خمس وأربعون طائرة هيليكوبتِر بيعَت عام ١٩٨٥ بشرط استعمالها فقط في نقـلٍ مدني، نُقِلت فيما بعد للخدمات العسكرية، وبعضها كان في محطة بشمال العراق[3].

زادت نسبة الضغط لمساعدة العراق نظراً للإلحاح الطارىء في وَضْعه العسكري. وفي أوائل حزيران عام ١٩٨٢، تموضع الإيرانيون مقابل ثغرةٍ في الدفاعات العراقية ما يسمح لهم بدخول العراق، بحيث يقطعون طريق بغداد البصْرة. كان الوضع سيّئاً لدرجة أن وكالة المخابرات المركزية اسْتَنْتجت «أن العراق خسر الحرب، جوهرياً، مع إيران. كان الهم الأساسي للعراق هو مَنْع الاجتياح الإيراني، ولا يستطيع العراقيون القيام بالشيء الكثير، لوحدهم، أو حتى باشتراك آخرين معهم لِقَلْب الوضع العسكري»[4]. كان لدى الولايات المتحدة الأميركية صور الْتُقِطَت عن طريق الأقمار الصناعية للثغرة في الدفاعات العراقية وللحشود الإيرانية على الحدود، وعند

(١) Center for Public Integrity, «Windfalls of War: Bechtel Group Inc.»

(٢) Battle, «Shaking Hands,» Document 34, Commentary by Joyce Battle.

(٣) See Human Rights Watch, «Iraq,» in *Human Rights Watch World Report 1989* (New York: Human Rights Watch 1989).

(٤) Jeffrey Richelson, ed., «Saddam's Iron Grip: Intelligence Reports on Saddam Hussein's Reign,» George Washington University, National Security Archive, Electronic Briefing Book No. 167.

هذه النقطة أصدر الرئيس ريغان قراراً عبر توجيهات لمجلس الأمن القومي بأن الولايات المتحدة الأميركية ستقوم بعمل كل ما هو ضروري وشرعي لِمَنْع خسارة العراق للحرب، وحسب قول موظف مجلس الأمن القومي (هاوِرد تِيشِر) الذي ساعد في وَضْع نص التصريح: كان الأمر سريّاً جدّاً لدرجة أن رقم التصريح بقي سرياً وطيّ الكتمان[1]. والآن، وسريعاً، زادت الولايات المتحدة الدعم الذي كانت توفّره للعراقيين على جميع المستويات.

في العاشر من أيار ١٩٨٣، التقى جورج شولتز طارق عزيز (الذي أصبح وزيراً للخارجية) في باريس، وسمع الكثير مما كان يريد ربما سماعه من هذه الشخصية الداهية. العراق يُوافق بشدة على سحب كل القوات الأجنبية من لبنان، بما فيها القوات السورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، هذا في الوقت الذي لا يدعو فيه العراق إلى سلام بأي ثمن بين إسرائيل والعرب، ويظهر أن الوقت قد حان للتغيير في الاتجاه[2]. في كانون أول ـ ديسَمْبر، ذهب (دونالْد رَمْسْفيلْد) لبغداد كممثّل شخصي للرئيس ريغان وعقد محادثات مع طارق عزيز في (١٩) كانون أول ـ ديسمبر، ومع صدّام حسين في اليوم التالي، وجرى التأكيد على المصالح والاهتمامات المشتركة. وفي حواره مع (عزيز) فتح رمْسفِيلْد موضوع خط أنابيب النفط إلى العقبة، والذي بسبب تعرّضه للهجمات «قد يكون موضوعاً للبحث مع إسرائيل في الوقت المناسب»[3].

وما بين رحلتي دونالد رامسفيلد لبغداد (في كانون أول ١٩٨٣ وآذار ١٩٨٤) زاد تدهور الوضْع العسكري للعراق في الجنوب، ولكن فقط بعد أن خسر سيطرته على حقول النفط في جزيرة مجنون الهامّة جداً تجارياً واستراتيجيّاً. وفي الزيارة الثانية لـ (رامسْفيلد) إلى المنطقة ذهب أوّلاً إلى إسرائيل حيث سأله رئيس الوزراء إسحاق شامير بتقديم عرض مساعدة عسكرية سريّة لصدّام، وقد رفض طارق عزيز حتى القبول باستلام رسالة إسرائيل على أساس أنه «سيُعَدم حالاً إذا ما قَبِلَ استلامها»[4]. وأثناء وجود (رامْسْفيلْد) في بغداد، نقلت وكالة يونايتدبْرس انترناشونال، عن خبراء هيئة الأمم المتحدة، أن العراقيين يستعملون (غاز الخردل) مع (غاز الأعصاب) ضدّ القوات الإيرانية. والواقع أن الإدارة الأميركية كانت على علم تام بكيفية قتال وإدارة العراقيين لهذه الحرب، وكانت تُقدِّم (لجورج شُولتز) معلومات من ساحة المعركة

(١) Howard Teicher, affidavit, U.S. District Court, Southern District of Florida, July 31, 1995, reproduced in «The Teicher Affidavit: Iraqgate,»

(٢) Battle, «Shaking Hands,» Document 17. (٣) Ibid., Document 34.

(٤) Teicher, Affidavit.

بأن العراقيين يستعملون يومياً تقريباً أسلحة كيماوية في ساحات القتال[1]، ومع ذلك استمر التقارب وبلغ مستوى عالياً في تشرين ثاني ـ نوفمبر عام ١٩٨٤، عندما أعاد البلدان علاقاتهما الدبلوماسية الكاملة.

المساعدة... الخفيّة

كان برنامج الدعم الأميركي للعراق يتراوح بين السريّة والعلنيّة ولكنه، بصورة منتظمة، متعدد المستويات. في أحد هذه المستويات دعمت الولايات المتحدة الأميركية التموين بالسلاح عِبْر أطراف ثالثة بحيث يستطيع العراق إبطال تأثير أعداد الجنود والمتطوعين الإيرانيين المتدفقين إلى ساحة المعركة. ولقد توفّر للعراق أيضاً فرصة الاستعمال المزدوج للمواد الحربية بواسطة عقود سمحت بها وزارة التجارة الأميركية بملْيارات الدولارات من الاعتمادات من أجل شراء منتوجات زراعية أميركية سمحت بها وزارة الزراعة بإذن من دائرة في وزارة الزراعة (شركة الاعتماد لتصدير الانتاج الزراعي) وضَمِنَتْها الحكومة الأميركية، ما يعني أن تتحمل هذه الشركة مسؤولية دَفْع أكثر من مليارين من الدولارات (فواتير) لمّا تخلّف العراق عن الدفع في أوائل التسعينات[2]. وجاء الدعم المالي الإضافي للعراق من قروض بَنْك التصدير والاستيراد ومن قروض ليست مرخّصة رسمياً سُرّبَت للعراق عن طريق مصرفٍ صغير جانبي هو فرغ (أتلَنْتا) لبنك روما.

بعدما أصدر الرئيس ريغان توجيهاته السِرّية في حزيران ١٩٨٢، افتتح (وليم كايسي)، مدير وكالة المخابرات المركزية، نفسه، البرنامج لضمان «أن يكون لدى العراق أسلحة عسكرية كافية مع الذخيرة والعربات»، ليس لكَسْب الحرب بل للتأكد من عدم خسارته لها[3]. ولأن معظم مدرعات ودبابات وطيارات ومدفعية العراق من صُنْعٍ سوفييتي، أدارت وكالة المخابرات المركزية برنامج (التحمّل الاحتياطي) لتضمن التوفير المستمر للذخيرة، وقطع الغيار المناسبة عِبْر بلدان ثالثة. وبموافقة الولايات المتحدة صَنّعَت مصر السلاح والذخيرة السوفييتيّة التصميم وباعتها للحكومة البعثية ببغداد، والاتحاد السوفييتي الذي وضع حظراً على تزويد السلاح للعراق عندما هاجم هذا الأخير إيران، كَسَرَ هذا الحظْر في تشرين ثاني ـ نوفمبر عام

(١) Michael Dobbs, «US Had Key Role in Iraq Buildup,» *Washington Post,* December 30, 2002, A01.

(٢) J.B. Penn, undersecretary of state for farm and foreign agricultural services, quoted in «Iraq's Grain Production Could Double,» *Southwest Farm Press,* May 15, 2003.

(٣) بشهادة خطية من تايشر.

١٩٨٢، عندما لاح أن العراق هو على شفا الانهزام، فزوّده بالصواريخ والدبابات والمدرعات والهيليكوبْتِر المزودة بالسلاح، وأسلحة أخرى.

في (تْشيلي) كانت القنابل الانشطارية التي طلبها البعثيون لإيقاف تقدّم الموجات البشرية الإيرانية، تُصْنَعُ في مصانع السلاح التي صدرت بترخيص من الولايات المتحدة الأميركية إلى شِركه أندستيرياس كاردوناس كـ (خرْدة معدنية). التقنيّة كانت أمراً بسيطاً يمكن حَمْله في (شنطة اليد)، وقد وَفّرتها أيضاً الولايات المتحدة ـ للشركة التْشيلية ـ. وحضر (هاوِرْد تِايشر) اجتماعات لاحظ فيها مدير الـ (CIA) (كايسي)، أوْ نائبه روبرْت غيتس حاجة العراق للحصول على بعض الأسلحة المُعَيّنة ليدفعَ بها هجمات الأمواج البشرية الإيرانية، ومن ضِمْنها خارقات الدروع والقنابل الانشِطاريّة التي اعْتبرها (كايسي) كاملة «المضاعفة القوّة»[١]. وذكر (كايسِي) عملية تْشيلي كجزء من الموجز العامّ الذي سرده: «احْتجنا إلى من يُزوّد من خارج شواطئنا، وكان التشيليون متعاونين جدّاً في هذا الموضوع»، هذا ما ذكره مسؤول سابق لوكالة المخابرات المركزية (CIA)[٢]. تزويد العراق بالقنابل العنقودية التي يمكن إلقاؤها من طائرات فرنسية أو سوفْييتية، وهي العمود الفقري للقوات الجوية العراقية، كان «مجرد امتداد لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في مساعدة العراق عن طريق كل الوسائل القانونية من أجل تحاشي نصْر إيراني»[٣]، وأول شحنة أرسلت في أوائل عام ١٩٨٤[٤]. وخلال عقد الثمانينات اشترت شركة أندستيرياس كاردوناس المتحدة، عدة دزينات من أطنان الزِرْكونيوم (Zirconium)، المركّب الحيوي اللازم في تَصْنيع (القُنيبلات) المخزونة في شظية القُنْبلة العنقودية. كانت اليد العاملة رخيصة، وزادت الفائدة من العملية في مقابل المنافسة الأوروبية ببناء المصنع داخل منطقة حرّة لا جمارك فيها، في (إكيكي).

شملت مساعدة العراق إجازة اعتماد بقيمة خمسة مليارات دولار من أجل شراء منتجات أولية أميركية تضمّ الدجاج والبيض والأرز والقمحْ، والأبقار والأخشاب والدخان وغيرها من منتجات الحقول. والاستعمال القانوني لهذه الاعتمادات (التي دُفعت من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٩٠) مَكّنَت العراق من صرف الأموال على الأسلحة التي كانت سَتُصْرف، عدا ذلك، على الغذاء. والمصرف الرئيس الذي

(١) بشهادة خطية من تايشر.

(٢) Alan Friedman, *Spider's Web: Bush, Saddam, Thatcher and the Decade of Deceit* (London: Faber and Faber, 1993), 53.

(٣) بشهادة خطية من تايشر.

(٤) Friedman, *Spider's Web,* the chapter «The Chilean Connection,» 45-55.

حُوّلت الاعتمادات عِبره هو (فرع أتْلَنْتا) للمصرف الإيطالي (بَنْكَا ناسْيُونَالي دِلْ لاڤورو) ـ BNL ـ حَسْب الشهادة التي قُدّمت أمام لجنة من الكونغرس. وقام البَنْك بادعاءات زائفة عندما تقدم إلى وزارة الزراعة بحيث أن الاعتمادات المجازة من أجل شراء الدجاج والأخشاب «وُزّعت على عملاء عراقيين عبر رسالة اعتماد واستُعْملت «لتمويل الجيش العراقي»[1]، والتحقيق الذي قامت به وزارة الزراعة الأميركية بعد ذلك كَشفَ إن (Commodity Credit Corporation) (C.C.C) «لم يكن لديها أي فكرة عمّا إذا كانت الاعتمادات، التي دَعَمَتْها وزارة الزراعة، قد استُعملت لشراء مُنْتجات الحقل ووصلت حقاً إلى العراق، أوْ إنها بِيعَت مرّة ثانية لدول ثالثة منذ البداية من أجل القطع النادر»[2]، وأما إذا كانت هذه الاعتمادات قد أُعْطِيت بصورة قانونية منذ البداية أمْ لا، فتلك مسألة أخرى يمكن السؤال عنها لاحَقاً. والمادة (١١٢) من قانون وزارة الزراعة والتنمية والمساعدات التجارية الأميركية يقرر الأخذ بعين الاعتبار سجل حقوق الإنسان عندما يُبحث تمويل مبيعات منتجات أميركية. خروقات العراق الفاضحة لحقوق الإنسان كانت تُسجَّل سنوياً من قِبَلِ منظمات حقوق الإنسان، وحتّى من قِبَل وزارة الخارجية الأميركية، ومع ذلك استمرت الاعتمادات جارية بدون توقف حتى تاريخ غزوِ الكويت.

في أيار عام ١٩٩٢ أكّد نائب وزير الخارجية الأميركية (لورنْس إيغلْبرغر) أن التحرّيات، من قِبَل وزارة الزراعة الأميركية ومكتب النائب العام، لم تكتشف أية أدلة عن تحويل المنتجات الأميركية المباعة للعراق إلى بلد ثالث، «أو أي سوء استعمال لبرنامج (Commodity Credit Corporation) (C.C.C) لشراء معدّات عسكرية»[3]، وهذا لا يعني بالضرورة أن الأدلّة لم تكن موجودة. فبعد عدّة أيام أصدر موظف كبير في وزارة التجارة الأميركية تقريراً يلفت النظر إلى الصعوبة التي لاقاها مكتبه عندما فتش عن وثائق تتعلق بفرع أتْلَنتا لمصرف BNL الإيطالي، ولبرنامج (.C.C.C) الذي يَخصُّ العراق. فلقد سُمح فقط بمراجعة خمس وثائق في وزارة العدل.. فوزارتا الخارجية والمالية لم تسمحا باسْتِنْساخ أية وثيقة، والسفارة الأميركية في روما رفضت إعطاء فرص لمراجعة سجلاتها، ووكالة المخابرات المركزية رفضت إعطاء أي موجز عن الموضوع، وفي مثل تلك الظروف كان هناك آلاف الوثائق المتعلّقة بهذا الشأن، وفي أحسن الأحوال لا يمكن أخذ إلا ملاحظات

---

(١) Gendzier, «Democracy, Deception.»

(٢) Hornik, «Middle East.»

(٣) See Lawrence S. Eagleburger, «US Policy toward Iraq and the Role of the CCC Program, 1989-90,» statement before the House Committee on Banking, Finance, and Urban Affaires, May 25, 1992.

قصيرة مدوَّنةٍ باليد لِمَا كان مُتيسَّراً منها، وكان من الواضح أنه لم يكن ممكناً التحقيق المناسب في المعاملات التجارية مع الحكومة العراقية ولا مع (BNL)[1].

ودُفِعَ أيضاً مليارات الدولارات في قروض غير مرخّصةٍ رسْمياً، من فرع البنك السابق الذِكْر (BNL) في أتْلنْتا، لحساب العراق وواجهاته من الشركات التي وَصَفَتْها الـ (CIA) على إنّها جزءٌ من الشبكة العراقية المركّبة للمشتريات، ولشبكات التملّك في غرب أوروبا للحصول على التقنيّة من أجل برامج تنمية الأسلحة البيولوجية والنووية والصواريخ البالستية[2]. شملت هذه الشركات الفروع البريطانية لشركة ماتريكس تْشِرْشِل، وأصلها في أوهايو، وكان اثنان من موظفيها، أحدهما (المدير)، عملاء للمخابرات البريطانية[3]. ظهرت فضيحة بَنْك BNL بَعْدَ أن اكتشف أحد موظفيها أن البَنْك كان يعطي قروضاً كبيرة لا تُذكر في سجلّاته، أو قروضاً (مموّهة) واتصل عندها برجال مكتب التحقيقات الفدرالي الاتحادي (FBI)، وتبع ذلك مقاضاة عدد من الموظفين فيه. (كريستوفر دْروغول)، مدير البنْك، اتُّهِمَ بـ (٣٤٧) تهمة، وفي الإدلاء بالشهادة أمام لجنة البنوك في الكونغرس أشار (دروغول)، في العاشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٩٣، إلى علاقة الدكتور هنري كيسنْجِر، الذي كان عضواً في المجلس الاستشاري الدولي للبنك، وإلى نشاطات شركة كيسنْجر الاستشارية كإحدى المُكَوّنات الأساسية في العديد من القروض التي أُعْطيت. وأشار (دْروغول) إلى شخصه هو، كشخصية غير هامّة في دراما ـ مسرحية دولية يُضحّىٰ بها في سبيل حكومات كُبْرى. «كنت أعي، في كل الأوقات أن سياسة بنك (BNL) هي لتعزيز سياسة ما تهمُّ كلا الحكومتين الأميركية والإيطالية».

الظاهر أن الحكومتين الأمريكية والبريطانية، وكذلك المركز الرئيس للبنك لم تكن تعلم شيئاً عن نشاطات فرْع هذا البَنْك في أتْلَنْتا. وبعد التمحيص وإمعان النظر في سلسلةٍ من الوثائق الحكومية اسْتَنْتج قاضي ناحية أتلنتا (مارفِن شُوب) أن المتهمين في فرع البنْك بأتلَنْتا كانوا «مجرد موظفين» أفادوا إدارة البنك والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية وإيطاليا. كانوا شيئاً تافهاً بالنسبة لمدى الخطّة التي

(١) See Allan I. Mendelowitz, director, International Trade and Finance Issues, General Government Division, «Agriculgure's Export Credit Programs: Delays in Accessing Records Relating to Iraq,» testimony before the House Committee on Banking, Finance, and Urban Affairs, T-GGD-92-47, May 29, 1992.

(٢) Friedman, *Spider's Web*, 247.

(٣) As described by Senior Judge Marvin H. Shoob during a hearing in the Atlanta District Court on August 23, 1993. For full transcript, see «Judicial Order in the BNL Case Issued by Judge Marvin Shoob on August 23, 1993.»

وصفها بأنها: «أكثر اتّساعاً وشمولاً وعمقاً ودقة تركيب لمؤامرة تورّط فيها بَنْك (BNL) في روما، ومن الممكن أيضاً شركات أميركية وأجنبيةٍ كُبْرَىٰ وحكومات الولايات المتحدة الأميركية وإنكلترا وإيطاليا والعراق»[١]، وأشار إلى مرجع موثوق بعامّة «الذي كان يعتقد بأن فرع بنك (BNL) بأتلنْتا ما كان ليقوم بهذه العمليات بدون علْم وموافقة من مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي ووزارة الزراعة وشركة الاعتماد للحاجيات والسلع (C.C.C)» وقال (هنري. ب. غونزاليس) النائب في الكونغرس، في الرابع عشر من أيلول ـ سبتمبر عام ١٩٩٢: إن توفير الغذاء للعراق عن طريق برنامج شركة C.C.C كان فقط الوَجْهَ العلني لسياسة الإدارة الأميركية. هناك أيضاً طريقة سرّية، «وتلك كانت للسماح لصدام حسين ليقوم بإدارة شبكة سريّة لجلب التجهيزات العسكرية».

ومُنح النظام البعثي ملايين الدولارات بشكل قروض عن طريق بَنْك التصدير والاستيراد الأميركي، وأوقف البنك قروضاً للعراق عام ١٩٧٩ ثم استأنفها بعد ذلك عام ١٩٨٣ بضغط سياسي من إدارة ريغان[٢]. ولقد قام البنْك بإعطاء قروض قصيرة الأجل في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، ثم أوْقفها عندما قصّر العراق في تسديدها، ولكنه استأنفها عام ١٩٨٧ بضغط من الإدارة. وفي السنتين التاليتين مُنحَ العراق حوالي (٢٣٥) مليون دولار في قروض قصيرة الأجل لشراء مُنتجات أميركية «بفائدة مدعومة من الحكومة الأميركية»[٣]، ولكن مرّة أخرى تأخر العراق عن الدفع.

في تشرين ثاني عام ١٩٨٩ منع الكونغرس بنك التصدير والاستيراد من إعطاء قروض للعراق، ولكنه ترك الباب مفتوحاً لتقديمها وسجّل، كتابة، احتمال إعفائها عبر تنازل رئاسي عنها، وبسرعة كتبت وزارة الخارجية مُسوّدة الإعفاء. وفي السابع عشر من كانون ثاني ـ يناير ١٩٩٠، وافق الرئيس جورج دبليو بوش على فتح اعتماد بمئتي مليون دولار معلناً أن منعه لن يكون في صالح الولايات المتحدة الأميركية، وخلال تلك الفترة كان البنْك أيضاً معرّضاً لضغوط من منتدى العمل العراقي، المقيم في واشنطن[٤].

بالإضافة إلى المواد المشتراة عن طريق الحيلة والخديعة، استطاع العراق تأمين مواد حربيّة بصورة قانونية من الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الاستعمال

(١) As described by Senior Judge Marvin H. Shoob during a hearing in the Atlanta District Court on August 23, 1993. For full transcript, see «Judicial Order in the BNL Case Issued by Judge Marvin Shoob on August 23, 1993.»

(٢) According to a bank official quoted in Human Rights Watch, «Iraq.»

(٣) Ibid.

(٤) Timmerman, *Death Lobby,* 454-57.

المزدوج لشهادات تصدير أعطتها وزارة التجارة. وما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ وافقت وزارة التجارة على (٧٧١) رخصة تصدير للعراق بما فيها «على الأقل (٢٢٠) رخصة للقوات المسلحة العراقية، مركبات معقّدة للسلاح ومشاريع عَرّفتها وكالة المخابرات المركزية كتقنيات تحويلية لبرامج التسلح»[١]. واستمرت وزارة التجارة في إعطاء هذه الرُخص رغم الدلائل على تطوير الأسلحة الكيماوية العراقية واستعمالها، وكانت صفارات الإنذار تعمل داخل الإدارة الأميركية إلا أن البيت الأبْيض بقي مُصَمِّماً أن يرى صدّاماً مموَّلاً ومُسَلّحاً.

في تشرين أول ـ أكتوبر عام ١٩٨٩، بعد أكثر من عام بقليل من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية (٣ آب ١٩٨٨)، وَقّع الرئيس بوش قراراً توجيهيّاً للأمن القومي رقم (٢٦)، وفيه اقترح إعطاء العراق حوافِز اقتصادية وسياسية لتعديل وتلطيف سلوكه، والتورّط مع العراق الآن فرضته الفوائد التي سُتجنىٰ من إعادة إعمار البلد. وكانت التوجيهات السِرّية قد لحظت أن تحسين العلاقات مع العراق تفتح الطريق لاشتراك الشركات الأميركية في إعادة بناء الاقتصاد العراقي و«بصورة خاصة في قطاع الطاقة»[٢]. وعلى هذا الأساس رخّص الرئيس ببليون دولار إضافي كقرضٍ عن طريق برنامج (C.C.C). وفي اجتماع مشترك للوكالات في تشرين ثاني ـ نوفمبر عندما اعترض ممثّلو الاحتياطي الفدرالي، ووزارة الخزانة ومكتب الإدارة والميزانية، على أساس أن الولايات المتحدة ستُحرج، على الأرجح، بسبب خروقات العراق الكبيرة لحقوق الإنسان، أجابتهم وزارة الخارجية أن القطع المفاجيء والحاد للبرنامج سيكون معاكساً لأفكار ونيّات الرئيس[٣]، فوافق على القرض فيما بعد وزير الزراعة (كليْتُون يُوتِر)، كان قد دُفع ثمانون بالمئة من أول خمسمئة مليون دولار من قرض (C.C.C)، وعندما عبرت القوات العراقية الحدود إلى الكويت في الثاني من آب ـ أغسطس ١٩٩٠، أوقفت وزارة الزراعة البرنامج فجأة وبسرعة.

وكما لَخّص (هاورْد تايشر): لقد دعمت الولايات المتحدة المجهودات الحربية العراقية ضدّ إيران:

إضافة لتزويد العراقيين بمليارات الدولارات من الاعتمادات، وبالمخابرات العسكرية الأميركية وبالنصائح وبالمراقبة الدقيقة لمبيعات دولة ثالثة للسلاح للتأكّد من أنه قد أصبح لديهم السلاح العسكري اللازم، فلقد زوّدت الولايات المتحدة

(١) Gendzier, «Democracy, Deception.»

(٢) Friedman, *Spider's Web*, censored official text, 320, 23.

(٣) George Lardner Jr., «Gonzalez's Iraq Expose-Hill Chairman Details US Prewar Courtship,» *Washington Post*, March 22, 1992.

العراقيين بالنصائح الستراتيجية لتحسين استعمال ما لديهم في القتال. فمثلاً، في عام ١٩٨٦، أرسل الرئيس ريغان رسالة سرية لصدّام حسين قال له فيها إن على العراقيين رفع مستوى حربهم الجويّة وزيادة غاراتهم على إيران، ولقد حمل هذه الرسالة نائب الرئيس الأميركي بوش إلى الرئيس المصري مبارك أوّلاً الذي نقلها بدوره لصدام حسين، عبر اجتماعات مختلفة مع رؤساء الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط. أنا كنت المخوَّل بوضع نقاط حديث بوش مع الرئيس مبارك في اجتماع عام ١٩٨٦، وحَضَرْت شخصيّاً عدة اجتماعات مع رؤساء الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط حيث نُقِلت النصيحة الاستراتيجية العملانية[١].

وحَسْب عضو الكونغرس (سام غيجدنسون): «عَمَليّاً، كل ذراع، من أذرع حكومة الولايات المتحدة الأميركية، وليس فقط وكالات المخابرات، بل وزارات الدولة: التجارة، الزراعة، والعدل، كل هذه تعاونت في برنامج لمساعدة وتحريض صدام حسين»[٢]. كل ذلك كان بوضوح من تنسيق وإدارة الأوركسترا في البيت الأبيض. وفي وقْتٍ واحد، وفي خرْقٍ للقوانين الأميركية، باعت إدارة الرئيس ريغان سلاحاً لإيران ومرّرت أرباحها إلى الكونترا في نيكاراغوا في محاولة لتدمير حكومة «الساندنِسْتا».

الحرب الكيماويّة

ليس فقط الأخلاق، بل متطلبات المعاهدات كانت متورّطة في كيفية ردود فعل حكومات أخرى لاستعمال العراق للأسلحة الكيماوية. في العاشِر من نيسان - إبريل عام ١٩٧٢، وَقّعت حكومتا أميركا وبريطانيا الميثاق الدولي لمنع وتطوير وإنتاج وتخزين أسلحة جرثومية (بيولوجية) وسُمِّيَّة وعلى تدميرها. وفي (٢٦) آذار عام ١٩٧٥ كلا الحكومتين صادقتا على هذا الميثاق. وفي نصِّ البند الأوّل: تتعهَّد كل دولة عضو «ألا تطوّر أبداً، في أي ظرف من الظروف، ولا تُنتِج ولا تُخزّن أو تكتسب بأي طريقة أخرى أو تحتفظ» بأسلحة جُرْثومية أو سُمِّية «مهما كانت أصولها أوْ طرائق إنتاجها من أنواع وكميات لا مبرر لها للوقاية والحماية أو أي أهداف سلمية أخرى». ونصَّ البنْد الثالث على أن تتعهد كل دولة عضو «بألّا تنقل لأي مُتسلّم، مهما كان، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وألّا تُساعد بأي شكل من الأشكال ولا تُشجّع أو تُغْري أية دولة أو مجموعة من الدول أو منظمات دولية على

---

(١) بشهادة خطية من تايشر.

(٢) Gendzier, «Democracy, Deception.»

تَصْنيع أو، بطريقة أخرى، اكتساب هذه العوامل والسموم ولا الأدوات والأسلحة ولا الوسائل لِنَشرها أو تَسْليمها»[١].

في الوقت الذي علمت فيه الولايات المتحدة، مزوّدة بمعلومات عن ميدان المعركة، أن العراق يستعمل أسلحة كيماوية فإن هذا يقع بالتأكيد في خانة المساعدة والتشجيع. وكانت وكالة المخابرات المركزية ووكالة المخابرات الدفاعية، سويّة، شديدتي الحاجة لضمان ألّا يخسر العراق الحرب وأن «استعمال الغاز في ميدان المعركة من قِبَل العراقيين لم يكن موضوعاً لقلق استراتيجي عميق»[٢]، مهما كانت المشاكل الأخلاقية التي يُثيرها. بصورة روتينيّة، كانت الإدارة الأميركية تركّز على معارضتها استعمال مثل هذه الأسلحة كلما طُرح هذا الموضوع. والفضيحة الكونية والتأكيد الطبي المستقل في إثبات الإدعات الإيرانية أجبرت الإدارة الأميركية على اتخاذ موقف علني أقوى. ففي الخامس من آذار ١٩٨٤ أدانت وزارة الخارجية الأميركية واستغربت بشدّة استعمال العراق للأسلحة الكيماوية حيثما كان[٣]، وأكدت الإدارة على أنها تعمل ما في وُسْعِها. ومنذ عام ١٩٨٢ أعربت عن قلقها لأعْلى المستويات في الحكومة العراقية، وأدخلت ضوابط على تصدير بعض الكيماويات التي يمكن استعمالها في تصنيع الأسلحة الكيماوية، ولكنها لم تحاول في أي وقت إجبار العراق على التخلّي عن استعمال الأسلحة الكيماوية بأن توقف بعض العون أو قطع تموين العراق بالمعدات الحربية، لسبب بسيط، يجب اسْتِنْتاجُه، وهو أن بدون المعونات وبدون الأسلحة الكيماوية كان العراق متأكداً من أن الإيرانيين سيقهرونه.

بدأ العراق يُعِدّ برامج للحرب النووية والكيماوية والبيولوجية ـ الجرثومية ـ عندما أقيم الفَيْلق الكيماوي العراقي عام ١٩٦٤ وبُعِثَ ضباطه للخارج من أجل التدريب الاختصاصي. وتحويل برامج الحرب الكيماوية إلى درجة الإنتاج الصناعي للأسلحة الكيماوية بدأ بعدما فشل صدّام بإسقاط النظام الإيراني بحملة سريعة ساحقة عام ١٩٨٠. ففي الثامن من حزيران عام ١٩٨١، وعندما وعى أن إيران تفوقه عمقاً جغرافياً وعدداً سكانيّاً ومصادر طبيعية وصناعية، أطلقت وزارة الدفاع برنامج تنمية وإنتاج الأسلحة الكيماوية بمقادير كبيرة، وبعد ذلك توسّعَت لتضم الأسلحة

---

(١) See Geoffrey Holland, «United States Exports of Biological Materials to Iraq: Compromising the Credibility of International Law,» *Deep Blade Journal,* June 2005.

(٢) Retired senior defense intelligence officer Col. Walter P. Lang, quoted in Patrick E. Tyler, «Officers Say US Aided Iraq in War Despite Use of Gas,» *New York Times,* August 18, 2002.

(٣) For transcript, see U.S. Department of State, «Chemical Weapons and the Iran-Iraq War.» March 5, 1984. For Iraqi reaction, see document 5, «Saddam Hussein: More Secret History,»-December 18, 2003, National Security Archive.

البيولوجية الجرثومية، وأبحاث مضادات الحشرات ـ أو قاتلات الحشرات ـ ولقد سُمّيَ البرنامج برمز (برنامج ٩٢٢)، واختير المكان على مسافة ستين ميلاً شمال بغداد في سامرّاء، التي كانت، لوقت ما، في قمّة الحضارة العربية الإسلامية عاصمة للامبراطورية العباسية. وكانت مجموعة أبنية المُثَنّىٰ في سامراء، التي أقيمت عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ من قبل شركات ألمانية غربية، استعملت مخططات لألمانيا الشرقية والذي مُرّر إعلامياً على أنه مصنع لمواد قاتلة للحشرات إلا أنه في الواقع كان أحدث المصانع للأسلحة الكيماوية الحربية في العالم. ويبدو من الموثوق الافتراض أن كثيراً إن لم يكن إجمالي مبلغ المليون ونصف المليون من الدولارات هو قيمة مبيد الحشرات الذي باعته شركة كيماويات Dow عام ١٩٨٨ للعراق وقد وصل إلى مركز المثنّى. كثير من الدول الأخرى تورّطت في أبحاث التنمية والتصنيع للأسلحة الكيماوية في المختبرات وفي المصانع. وفي أواخر عقد التسعينات، ضمت شركات بلجيكية جهودها لتنمية وتطوير مناجم الفوسفات ومصانع الأسمدة في (القيّم) التي تحوّلت إلى مصدرٍ للمواد اللازمة لإنتاج الأسلحة الكيماوية[١]، ودخلت في النشاطات، بعقود ثانوية، شركات نمساوية وألمانية وسويدية ودانماركية وسويسرية مع كل خُبراتها.

غير قادر على إيقاف هجمات الموجات البشرية، والقوات المتقدمة وراء الخطوط من متطوّعي الباسيج الذين يفجرون الألغام بأجسادهم، بدأ العراق استعمال الأسلحة الكيماوية على كل جبهات القتال في صيف عام ١٩٨٣. وفي آب ـ أغسطس من تلك السنة قتلت القوات العراقية مئة كردي من عناصر (البشمركه) والقوات الإيرانية باستعمالها لغاز الخردل في حاج عُمْران، وقُتِلَ ثلاثة آلاف كردي وإيراني بغاز الخردل خلال معركة (پنْجوين) بعد ثلاثة أشهر. وخَلْط الأسلحة الكيماوية، باستعْمال (الكوكْتيل) كما سُمِيَ، أدى حَتْماً إلى التغيير، وزاد عدد القتلى باطّراد لما تموضعت الحرب على الأرض. وفي شباط وآذار من عام ١٩٨٤ قُدِّرَ عدد القتلى الإيرانيين بغاز الخردل بحوالي (٢٥٠٠) قتيل في معركة جزر (مجنون). وفي آذار ١٩٨٥ قُتِلَ ثلاثة آلاف إيراني بغاز الخَرْدل وغاز التابون عندما هوجمت المواقع الإيرانية في مُسْتَنْقعات جنوب العراق؛ وفي شباط ـ فبراير ١٩٨٦ استعمل غاز الخردل وغاز التابون مرّة أخرى لقتل ما بين ثمانية إلى عشرة آلاف من القوات الإيرانية في المعركة من أجل السيطرة على شبه جزيرة (فاو) ذات الأهمية الاستراتيجية، التي كان قد احتلها الإيرانيون في هجوم مباغت قاموا به في (١١)

(١) Timmerman, *Death Lobby*, 82-84.

شباط ـ فبراير عام ١٩٨٧ ثم استعادها العراقيون «بمساعدة تخطيط أميركي» في نيسان عام ١٩٨٨ بعد هجوم كبير كان من أدواته الاستعمال الواسع للأسلحة الكيماوية[١].

وتبْعاً لتوجيهات الرئيس ريغان بأن على الولايات المتحدة الأميركية أن تقوم «بكل ما يلزم» ليتفادى العراق خسارة الحرب، بدأت المخابرات المركزية الأميركية توفير المعلومات التي تلتقط صورها الأقمار الصناعية، والتي تساعد العراق على تخطيط الضربات والطلعات الجوية وقياس العيارات اللازمة لهجمات الأسلحة الكيماوية على القوات الإيرانية[٢]. وتوفير هذه المساعدات التقنية كان فقط وُجْهة واحدة من برنامج أوسع. وحسْب تقرير لجريدة النيويورك تايمز، نقلاً عن مصدر عالٍ لم تُسَمِّه من ضباط الجيش الأميركي، «رغم أن كبار موظفي الإدارة الأميركية أدانوا علناً استعمال العراق لغاز الخردل وغاز سارين و(VX) وغيرها من الغازات السامة، قال الضباط الأميركان إن الرئيس ريغان ونائبه جورج بوش وكبار مساعديهم في مجلس الأمن القومي لم يوقفوا أبداً دعمهم للبرنامج السرّي جدّاً، والذي انخرط فيه سراً أكثر من ستين ضابطاً من وكالة المخابرات في وزارة الدفاع، وكانوا يوفّرون معلومات مفصلة عن القوات الإيرانية وأماكن حشودها، والتخطيط التكتيكي للمعارك، وخططاً للهجمات الجوية وتقديرات عن الأضرار التي أحدثتها الغارات، للعراق»[٣].

إن استعمال الأسلحة الكيماوية كان شيئاً بغيضاً أخلاقياً، ولكنه ضروري تكتيكيّاً باسم إيقاف إيران، كما قال أحد المسؤولين: «فإذا انهار العراق فسيكون لانهياره نتائج كارثية على الكويت والعربية السعودية وربما سقطت المنطقة كلها. هذه كانت الستارة الخلفية للمسرح السياسي»[٤]، أو، كما لاحظ مِصدر في البنتاغون، فإن استعمال الأسلحة الكيماوية هي «فقط طريقة أخرى لِقَتْلِ الناس، سواء ماتوا برصاصة أو بغاز (الفوسْجين)، فليس هناك أي فَرْق»[٥].

غاز الأعصاب

أصبحت الحكومة البعثية هي الحكومة الأولى في التاريخ التي تستعمل غاز

(١) Tyler, «Officers Say».

(٢) Norm Dixon, «The Ties That Blind: How Reagan Armed Saddam with Chemical Weapons,» *Counterpunch,* June 17, 2004, quoting a Washington Post report by Bob Woodward.

(٣) Tyler, «Officers Say.»

(٤) Ibid.

(٥) Gendzier, «Dying to Forget,» 21, quoting from a *New York Times* article.

الأعصاب في ميدان المعركة، عندما استعملت غاز تابون، الذي صُنِّع في مجموعة الشركات الكيماوية الألمانية (I.G Farben)، ضد المواقع الإيرانية عام ١٩٨٤[١].
خلال الحرب ضد إيران «أطلق العراق أو (أسقط من الجو) أكثر من مئة ألف قنبلة كيماوية ضد القوات الإيرانية وضد مواطن الأكراد في العراق نفسه»، ومن ثم استعمل أكثر من ذلك لإخماد التمرّد الشيعي في آذار ١٩٩١[٢]. يتضمن هذا الرقم (١٩٥٠٠) قنبلة كيمياوية، وأكثر من (٥٤٠٠٠) قذيفة مدفع كيماوية، و(٢٧٠٠٠) صاروخ كيماوي قصير المدى، وذلك في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٨، حسب الأرقام التي جُمعت من قِبَل (ريتْشارْد. ل. راسل)[٣]. ولتحضير هذه الكمية من السلاح الكيماوي اسْتُعْمِلَ (١٨٠٠) طن من غاز الخردل، و(١٤٠) طن من غاز (تابون) وأكثر من (٦٠٠) طن من غاز (سارين).

ولقد كُشِف جزئيّاً مدى انخراط الولايات المتحدة الأميركية في تطوير وتصنيع العراق للأسلحة الكيماوية والجرثومية، في اجتماعات مجلس الشيوخ الأميركي ولجانه عن المصارف، والسكن، والشؤون المدنية، التي كانت هي المسؤولة عن مراقبة قانون التصدير الأميركي. وكان الاستماع أمام اللجنة، بتاريخ (٢٧) تشرين أول ـ أكتوبر، قد كشف أن مراقبي الأسلحة في هيئة الأمم المتحدة، العاملين في العراق، قد حَدّدوا العديد من الأشياء المصنعة في الولايات المتحدة الأميركية والتي صُدِّرت إلى العراق برُخص رسمية «واستعملت لتنمية وتطوير وتصنيع أسلحة نووية وأنظمة صاروخية في البرنامج العراقي لتنمية وتطوير الأسلحة». ففي آب ـ أغسطس عام ١٩٩٣، كان رئيس اللجنة، السيناتور (دونالد وو. ريغل، الابن) هو رائد الأبحاث في إمكانية الربْط بين المرض الذي شكا منه المتطوّعون للحرب في الخليج، وسُمِّيَ «تناذر حرب الخليج»، وتطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل. في أيلول ـ سبْتَمْبِر، أصدرت اللجنة أول تقرير لموظفيها، وفي أيار عام ١٩٩٤، وكانوا قد أخذوا تصريحات شهود، أصدرت تقريراً ثانياً، وفي تشرين أول ـ أكتوبر نشرت تقريراً ثالثاً لموظفيها.

ولاحقاً، في الأبحاث المختصّة لرئيس لجنة التحقيق (جيمْس ج. ثْوِيت، الثالث) رَكّز على أن تدمير مصنع إنتاج الأسلحة الكيماوية خلال الحملة الجويّة عام ١٩٩١

---

(١) See Iraq Survey Group, *Comprehensive Report,* the section «Iraq's Chemical Warfare Program.»

(٢) Ibid.

(٣) Richard Russell, «Iraq's Chemical Weapons Legacy: What Others Might Learn,» *Middle East Journal 59* (Spring 2005): 194.

كان هو السبب في انتقال السموم الجرثومية جنوباً، مع الرياح، إلى مناطق كانت تعمل فيها القوات الأميركية[١].

وخلال استماع اللجنة، في الخامس والعشرين من أيار ١٩٩٤، أشار نائب وزير الدفاع للشؤون الذاتية والاستعدادات (إدوارد دُورْن) إلى «الدور العام» الذي تلعبه وزارته في مراجعة طلبات رُخَص التصْدير للمواد البيولوجية ـ الحيويّة والكيماوية التي هي تحت رقابة مجموعة أوستراليا[٢].

كان هذا ممكناً فقط بعد حزيران ١٩٨٥ عندما أُسسَت مجموعة أوستراليا باقتراح من الحكومة الأوسترالية للسماح بالتَصْدير أو النقل البحري عِبْرَ دول أخرى «لتخفيف المخاطر عن انتشار الأسلحة الجرثومية والكيماوية»[٣]. على كل حال لم تراجع وزارة الدفاع كل المواد التي يجري تصْديرها، وقد أخبر الدكتور (مِيتْشِل وُلْلرْشْتايْن)، نائب مساعد وزير الدفاع لموضوع سياسة مَنْع الانتشار، وقد أخبر أن دائرته خُوِّلت بمراجعة «فقط إمكانية إعادة تحويل المواد للاتحاد السوفييتي أو لغيره من البلاد الشيوعية»[٤]، وضمّت هذه البلدان، الصين ودول حِلْف وارسُو ودولاً أخرى ممنوعة من قِبَلِ لجنة التنسْيق المتعددة الأطراف لضبط أمْن التَصْدير (COCOM). لم يكن العراق على اللائحة لأنه ليس شيوعيّاً، ولأنّه ـ كما صَرَّح شاهد آخر ـ «لم يُعتبر بَلَداً معادياً»[٥]. كانت الوزارة لا تراجع طلبات العراق من المواد البيولوجية إلا إذا كانت مُحوَّلةً إليها من وزارة التجارة، «ومجدّداً لم تكن وزارة التجارة لِترسل هذه الطَلَبات إلا في حال توقُّعها لإمكانية إعادة تحويلها». ولقد سلم الدكتور (وُلِلَرْشْتَاين) بأنه لا يستطيع القول فيما إذا كانت هذه المواد البيولوجية المرسلة إلى العراق «قد انتهت في ماكينة صدّام حسين الحربية» إلا أنه كان يعتقد بأن العراق كان قادراً على دَمْج الأسلحة البيولوجية في أنظمة سلاحه[٦].

وقال الدكتور (چورْدِن س. أُوْهْلِر)، مدير مركز عدم انتشار الأسلحة الممنوعة،

---

(١) See James J. Tuite III, «Report on the Fallout from the Destruction of the Iraqi Chemical Research, Production and Storage Facilities into Areas Ocuupied by US Military Personnel during the 1991 Persian Gulf War.»

(٢) See U.S. Senate, Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, «United States Dual-Use Exports to Iraq and Their Impact on the Health of the Persian Gulf War Veterans.»

(٣) See «The Australia Group: An Introduction.»

(٤) U.S. Senate, «United States Dual-Use Exports.»

(٥) U.S. Senate, «United States Dual-Use Exports,» testimony given by Dr. John Kriese, chief officer for ground forces at the Defense Intelligence Agency.

(٦) Ibid.

في المخابرات المركزية الأميركية، لِلّجنة إن ألمانيا، خلال فترة الثمانينات، كانت على رأس لائحة الدول المفضلة لتزويد العراق بالآليات والتقنيّات والمواد الكيماوية اللازمة (المواد الأولية اللازمة لِتصْنيع الأسلحة البيولوجية والكيماوية). ولقد ربحت الشركات الألمانية عقوداً لبناء معامل للاستعمال المشترك أو المضاعف، لتمكين العراق من الادّعاء أن المواد الكيماوية الأولية هي حاجة لازمة لتصنيع معامل مضادات الحشرات، بينما استعملت في الواقع لتنمية وتصْنيع الأسلحة الكيماوية، واستعمل الوسطاء الأوروبيّون هذه الحجّة سمسرة لعقود المواد الكيماوية الأولية. اشترت المصانع الهولندية كبْرَى الشركات الكيماوية حول العالم، وزوّدت بالمواد شركة الاستيراد والتوزيع الحكومية في بغداد في السَبْعينات، والمؤسسة الحكومية لانتاج مضادات الحشرات في الثمانينات «والاثنتان هما اسما تغطية لبرنامج الأسلحة الكيماوية»، وكانت وكالة المخابرات المركزية مهتمّة بصورة خاصّة بإقامة ستّة معامل منفصلة لإنْتاج الأسلحة الكيماوية في سامرّاء. «ما كان يجري هنا»، أخبر الدكتور (أُوْهْلِر) اللجنة، كان:

ما عرفناه، في ذلك الوقت، هو ما قدمناه في تقرير إلى زبائننا. كنا على عِلْمٍ بالبرنامج العراقي لتنمية وتحضير الأسلحة الكيماوية منذ بدايته.

الرئيس: **لقد فهمت إنّه كان على وكالة المخابرات المركزية الاهتمام بالأمر بحيث ركّزت عليه إلى هذه الدرجة.**

الدكتور أوهلر: **تماماً تماماً، وهذا ما نقلناه إلى زبائننا، وزبائنُنا حاولوا القيام بالتحركات.**

الرئيس: **لا بد أن الأمر نُقل إلى الرئيس ـ رئيس الجمهورية ـ وإلى وزير الدفاع وإلى وزير الخارجية، وأنا افترض ذلك كأمر طبيعي في هذا السياق؟.**

الدكتور أوهلر: **نعم سيّدي. هؤلاء هم زبائننا، سيدي**(١).

أحياناً كان مكتب العلوم وأبحاث الأسلحة في وكالة المخابرات المركزية يوزّع «مذكرات إنذار» على وزارات التجارة والمال والعدل وكذلك مكتب التحقيقات الفدرالي ـ الاتحادي عندما تُشير المعلومات إلى أن شركات أميركية تكون مستهدفةً «من قِبَل حكومات أجنبيّة قلِقةٍ ومهتمّة بالموضوع»، أو تكون متورطة بخرق للقوانين الأميركية. في الفترة ما بين عام ١٩٨٤ وعام ١٩٩٠ وزّع المكتب خمْس مذكرات بعد مقاربة العراقيين لشركات أميركية «التي بدا أنها تتعلّق ببرامج أسلحة الدمار الشامل W.M.D»(٢). وفي آذار عام ١٩٨٦ لفت الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة

(١) U.S. Senate, «United States Dual-Use Exports,».

(٢) Ibid., evidence given by Dr. Oehler.

(السيد دي كويلار) نظر العالم لاستعمال العراق لغاز الخردل وغاز الأعصاب وبخاصّة غاز (تابون). ولقد رفضت الولايات المتحدة الأميركية دعم قرار مجلس الأمن الذي يدين هجمات العراق بالأسلحة الكيماوية، ولكن، كدليل لاستعمال العراق لأسلحة كيماوية محمولة في أواسط الثمانينات، قال الدكتور (أوهْلِر) للجنة (رِيغل): «عملياً، لقد بدأ تطبيق الضبط من جانب واحد على تصدير المواد الكيماوية الأولية اللازمة لصنع السلاح، إلى العراق ودول أخرى يُشتبه بأنّ لديها برامج للحرب الكيماوية».

إلى حد ما، كان الأمر متأخّراً لهذه القيود. فلكسر الطوق بالاعتماد على مزودين أجانب للمواد الأولية اللازمة، بدأ العراق إنتاج هذه المواد بنَفْسِه. ففي عام ١٩٨٥ بدأ إنشاءات تصْنيع المواد الأولية اللازمة قرب الفلّوجة ودُعِيَت: فلّوجة واحد ـ وفلوجة اثنان ـ وفلوجة ثلاثة ـ.

وعندما انتهت الإنشاءات كانت مجموعة مصانع الفلوجة قادرة على إنتاج ألف طن من غاز الأعصاب (سارين) في الشهر، وكذلك غاز الأعصاب (VX). عندما سأل السيناتور (ريغل): من أين حصل العراق على الرؤوس الحربية الكيماوية لصواريخه؟، أجاب الدكتور (أوْهْلِرْ): «لقد صنعوها هم أنفسهم». (والحقيقة، كما استنْتَجت اللجنة لاحقاً، إن حَشْو الرؤوس الحربية الكيماوية من أجل الصواريخ جاء من الولايات المتحدة الأميركية).

كان إسهام الشركات الأوروبيّة في تنمية وإنشاء أسلحة الدمار الشامل العراقية معروفاً لِعَقدٍ من الزمان قبل اجتماع لجنة (ريغل). ففي عام ١٩٨٤ نقل الصحافي البريطاني (أنْدْرو بِتْش) (Andrew Beitch) أن الشركات البريطانية باعت آلاف الكيلوات من العناصر الأساسية لغاز الأعصاب (سارين) وغاز الخردل للعراق وإيران عام ١٩٨٣[١] وقد ضمت المواد تلك ألْفي كيلوغرام من مادة (Methyl phosphonyl difluoride) و(٣٨٠٠٠) كيلوغرام من مادّة (Dimethyl phosphonate) وكلا المادّتين من العناصر المشكِّلة لغاز الأعصاب (سارين). واستمرّت بريطانيا بتزويد العراق بمواد تسليح خلال عقد الثمانينات، ومع ذلك عندما سُئِلت الحكومة في مجلس العموم، في أوّل تموز عام ٢٠٠٤، عن أصْل التقنيّة الأجنبيّة والمساعدات التقنيّة الشديدة الأهمية للعراق لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، لام وزير الدفَاع (جِفْ هوون) دول العالم الثالث: «لقد أكّدتُ سابقاً أن العراق يجري مباحثات مع كوريا الشمالية، وأن الدوسييه لحكومة صاحبة الجلالة لعام ٢٠٠٢ عن أسلحة الدمار

---

(١) See Amnesty International, «Who Armed Iraq?»

الشامل لدى العراق، يشير إلى شركة هندسة كيماوية هندية»[1] ثم استَحْضَرَ واستشهد بالنظام الأمني ليرفض تقديم أية معلومات إضافية.

أخبر دكتور (أُوْهْلِر) لجنة (ريغل) أن العراق:

استغلّ رجال أعمال واتحادات مؤسسات مالية قبلوا خَرْق قوانين التصدير في دولهم ذاتها. فكما جاء في أجهزة الإعلام من صحف وتقارير تلفزيونية، فإن مجموعة كونْسِن، وهي اتحاد مالي لمصممي ومهندسي الصواريخ الأوروبيين، أقامت مع رجال أعمال آخرين شبكة شركات وهمية لتغطية دورها كمديرة مشاريع في كل من الأرجنتين ومصر والعراق ضمنت وتبنت برنامج (Condor II) للصواريخ البالستيّة الذاتية الدفع. أما ضباط التموين العراقيون، وهم يعلمون جيداً عتبة الترخيص، فقد طلبوا مواد أقل من هذه العتبة إلا أنها تكفي لاحتياجاتهم. قبل عملية عاصفة الصحراء، كانت القوانين الأميركية لتصْدير هذه التقنيّات قد صدرت لتتناسب مع المعايير والمواصفات الخاصة للتقنية الأمريكية. ولقد أدت التقنيات الأقل مستوى الدور كما لَزِم، وسمحت للعراق بالحصول على بضاعة وتكنولوجيات متساوية مع أنظمة وزارة التجارة.

وخَفّف (أوْهْلِر) من دور الولايات المتحدة الأميركية في برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية: أكبر اللاعبين كانوا أوروبيين، وكان هناك «انخراط قليل» للشركات الأميركية. كان بالإمكان إصدار مثل هذه التصريحات المُبرِّئة عام ١٩٩٤، ولكن مع تراكم الدلائل بدا واضحاً أن كميات كبيرة من المواد الحربية التقليدية وغير التقليدية استمرت في الورود إلى العراق من مُزوِّدين أميركان، وعبر الموافقة الأميركية لجهة ثالثة للقيام بذلك، لمدّة طويلة بعد عِلْم الإدارة الأميركية بأن النظام البعْثي أنتج واسْتعمل أسلحة كيماوية. ومراقبو الأسلحة الذين أرسلتهم الأمم المتحدة إلى العراق بعد هجوم ١٩٩١، نقلوا في تقاريرهم أن المعدات والتقنيات الأميركية قد استعملت في برنامج الأبحاث النووية العراقي مع مواد من بلاد أخرى، وكذلك جمعوا لوائح بالكيماويات ومعدّات الصواريخ و«حواسيب» زُوِّد العراق بها من قبل شركات أميركية. واستنتجت لجنة (رِيغل) أن الاستعمال المزدوج للمواد المصدَّرة برُخص من الحكومة الأميركية ساعدت العراق في تنمية وإنتاج أنظمة سلاح كيماوي وبيولُوجي وصاروخي[2]، وقد ضمت المواد المصدَّرة المواد الكيماوية الأولية

(١) Holland, «United States Exports.»

(٢) U.S. Senate, Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs «Second Staff Report on US Chemical and Biological Warfare-Related Dual-Use Exports to Iraq and the Possible Impact on the Health Consequences of the War (May 25, 1994).»

اللازمة لصنع الأسلحة الكيماوية وتسهيلات لتصنيعها مع رسومات تقنية لمعمل لصنْع قاتلات الحشرات، وأدوات حَشْو الرؤوس الحربية الكيماوية، وأدوات ومعدّات متعلّقة بالأسلحة البيولوجية، ومعدّات صُنْع الصواريخ وكذلك معدات لأنظمة توجيه الصواريخ.

تصدير المواد البيولوجية ـ الحيوية ـ

ضمَّ التقرير الثاني لموظّفي لجنة (ريغل) لائحة بالمواد الكيماوية والبيولوجية التي تُستعمل في الحرب والتي صُدِّرت برُخصٍ للمؤسسات الحكومية العراقية ما بين شباط ١٩٨٥ وتشرين ثاني عام ١٩٨٩ من المزَوِّد الرئيسي[1]: (A.T.C.C) (The American Type Culture Collection) في روك ڤيل ـ مِريلانْد.

لقد أرادت اللجنة أن يُعرَف كيف أسهمت هذه الصادرات في برنامج العراق للحرب الدفاعية أو الهجومية بالأسلحة البيولوجية ـ الجرثومية. ولقد أظْهَرَت سجلّات هذه الشركة أن العامل الجرثومي ـ (المُمْرِض) و(المُسِمّ) ـ والمواد البيولوجية الأخرى، المُرْسلة للعراق بدزِّينات الدفعات، لم تكن غير فعّالة، وإنما «كانت قادرة على التوالد». وشملت هذه الصادرات السامّة عدّة سلالات من جرثومة الأنثرِكْس، التي تُسبّب (مرض الجمرة الخبيثة)، وكذلك جرثومة أَنْتركْس التي تسبب مرض الجمرة في الأبقار، و(كلوسْتِرْيدْيوم بوتولايْنُوم) و(كلوسْتِرْيدْيُومْ پِرْفْرِنْجنْز) (التي تُسبّب المُوات الغازي)، و(كلوسترِيديوم تيتاني) و(بْرُوسِلّا ميليتنسس) وبْرُوسِلّا أبُورْتُس، وهِسْتوپلاسْما كَاپسولاتُم (التي تُسبّب مرضاً مُشابهاً لمرض السل وتضخُّم الكبد والطحال وبعض الأعراض المرضية الكثيرة)، والسلمونِلّا والسْتَافيلوكوكس وإِي كولي، (وفيروس حمى غربي النيل). ولقد حُضّرت هذه الجراثيم لاستعمالها كأسلحة بيولوجية، وكثير منها اسْتُنْبِتَ وهي قابلة أو مُسبّبة لإعاقات دائمة لكل كائن حيّ يتعرَّض لها. والدوائر والوكالات الحكومية التي أُرسلت إليها هذه العوامل البيولوجية، ضمت: وزارة التعليم العالي، والشركة الحكومية لصناعة الأدوية، جامعة البَصْرة، ولجنة الطاقة الذرية العراقية، التي تسلمت جراثيم طُوِّرت جينيّاً بالأشعّة. ومجموع ما صدّرته الشركة الأميركية (ATCC) هو إحدى عشر شحنة من السموم والجراثيم إلى لجنة الطاقة الذرية العراقية IAEC. وما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٩ زوَّد مركز آخر، هو مركز مكافحة الأمراض في أتلنْتا، العديد من المؤسسات

(١) U.S. Senate, Committee on Banking, Housing, and Urban Affairs, ch. 1, «Iraqi Chemical and Biological Warfare Capability,» the section «U.S. Exports of Biological Materials to Iraq.»

العراقية بسَمّ بوتولاينوم المخفّف و(پرسينْيا پستِس) وفيروس الدْنكي (Dengue Virus)، وفيروس حمّى غرب النيل(*). وذهبت هذه البضاعة في ثلاث شحنات إلى مركز كيماويات سلْمان پاك لأبحاث وإنتاج الأسلحة الكيماوية في «مجمّع الأبحاث الطبيّة»(١)، و«العوامل القاتلة» الأخرى جاءت من مؤسسة پاستور في باريس ومن مُزَوِّدَيْنِ ألمانيَّيْن: سغما للكيماويات وجوزف كُوهن(٢)، وقد حصلت هذه التحويلات كلّها بعدما أُقيمت مجموعة أسترالية للتشدد في قوانين التصْدير بحيث تمنع وقوع هذه المواد الكيماوية والبيولوجية بأيدٍ غير مسؤولة أو «المستورِدِ الخَطَأ»!

وحسب ما أفادت به اللجنة الخاصّة لهيئة الأمم المتحدة ومراقبوها الذين بحثوا عن أسلحة العراق الكيماوية، في نهاية حرب الخليج، فإن العراقيين قاموا بتعزيز تأثير الجراثيم، والحرب البيولوجية ـ الجرثومية قد حَثّت على إجراء أبحاث في مواد مماثلة لما أُرسِلَ إليهم من الولايات المتحدة الأميركية. والواقع، حسْب ما وجدته مجموعة مَسْح العراق هو أن هذا الأخير كشف عن أنه يبحث في سلالات مختلفة لجرثومة الأنتراكس، وأنه استقرّ على سلالة (ATCC - 14578) للاستعمال الخاص في إنتاج سلاح بيولوجي.

هذه السلالة التي أرسلها معمل (ATCC) إلى وزارة التعليم العالي في الثاني من شهر أيار عام ١٩٨٦ أُخذت أصلاً من بقرةٍ ميتة في جنوب أُكَسْفوردشاير (South Oxfordshire)، ربما منذ عام ١٩٣٧، وحُفظت في مؤسسة الأبحاث الميكروبيولوجية للحكومة البريطانية في بورتون داون (Porton Down) قبل نَقْلِها إلى الولايات المتحدة الأميركية(٣). ولقد ذُهل السيناتور ريغْل بشكل واضح من الدور الذي لعبته الولايات المتحدة الأميركية في تزويد العراق بالمواد الخام اللازمة لتطوير وتصنيع الأسلحة البيولوجية والكيماوية. «من المذهل، في الحقيقة، اكتشاف أن حكومتنا رَخّصت لِشَحْنِ هذه الأشياء ذاتها إلى صدّام حسين والكثير منها ذهب مباشرةً إلى وحداته العسكرية. لم تكن هناك لا حيلة ولا ذريعة، كانت الشحنات ذاهبة مباشرة إلى أنظمة إنتاجه الحربي، ثم، طبعاً، عندما قرّرنا ضرورة الذهاب للحرب ضد

(*) يمكن للقارئ إذا أراد بعض التفاصيل عن هذه الأسلحة القاتلة، الرجوع إلى أول كتاب بالعربية عن (الأسلحة الجرثومية والكيماوية)، إلى كتاب المعرَّب: (الأسلحة الكيماوية والجرثومية) الصادر عام ١٩٧٠ عن مؤسسة الرسالة، ـ المعرِّب ـ.

(١) See Michael Barletta and Christina Ellington, «Foreign Suppliers to Iraq's Biological Weapons Program Obtain Microbial Seed Stock for Standard or Novel Agent,» November 1998, Centre for Nonproliferation Studies.

(٢) Ibid.

(٣) Holland, «United States Exports.»

العراق، كانت قواتنا فجأةً تواجه أسلحة نحن ساعدنا في إنتاجها ووفّرنا المواد الخَطِرة اللازمة لها»(١).

كل الدلائل تُثبت التورّط العميق للإدارة الأميركية في خطط الحرب للنظام البعثي في بغداد. لقد وَفّرنا للعراق المال ورُخَصَ التصدير للاستعمال المزدوِج للصادرات، والسلاح كان يُنقل سرّاً إليه عبْر طرف ثالث، والقنابل الانشطارية المُصَنّعة في تْشِيلي من قِبل شركة مستقلّةٍ اسمياً، ومعلومات استخباراتية من ساحة المعركة في وقت كانت الولايات المتحدة الأميركية تعلم بأن العراق يستعمل الأسلحة الكيماوية ضد القوات الإيرانية. الاشتراك في جريمة حرب العراق مع إيران يُفسِّرُ ردَّ فِعْل الإدارة الأميركية لقَتْل آلاف العراقيين الأكراد المدنيين في الهجمات بالسلاح الكيماوي التي قام بها النظام البعْثي في أواخر عَقْد الثمانينات. أصدر وزيرالخارجية، جورج شولْتز، بيان إدانة شديد اللهجة، ولكنه تراجع تحت الضغط الشديد من دائرة الاختصاصيين في وزارته، ووافق على توصية بأن الإدارة تعارض محاولة فرض عقوبات من الكونغرس «ولكن اقتراح مشروع العقوبات مات في الكونغرس»(٢).

قانون الحرب

خلال الثلاثة وأربعين يوماً من الحملة على العراق عام ١٩٩١، قامت طائرات الائتلاف (أميركية أو بريطانية) بـ (١٢٠٠٠٠) طلعة، ٦٠٪ منها كانت قتالية، (٣٥٠٠٠) منها كانت في الميدان الكويتي للحرب و(٣٢٠٠٠) منها في العراق. وفوق العراق أو الكويت ألقت هذه الطائرات (٨٤٢٠٠) طن من القنابل، وكان من ضمن مجموعها النهائي (٧٤٠٠) من القنابل «الذكية»! (Smart Bombs). وكل ليلة كان يلفت انْتباه المستمعين والمشاهدين حول العالم بشكل آسر لقطات الڤيديو ـ بالأبيض والأسود ـ، للقنابل «الذكية» التي تنزلق نحو أهدافها. والحقيقة أن أكثر القنابل الملقاة خلال الحرب، (٩٣٪) منها، لم تكن قنابل «ذكيّة» أبداً بل كانت من نفس القنابل السيّئةِ السمعة وغير الدقيقة، «قنابل» حديدية «بليدة»، كانت الولايات المتحدة الأميركية قد ألقتها على مختلف الأهداف منذ الحرب العالمية الثانية. والغارات الجويّة «البساطية» (Carpet Bombing) على المواقع العراقية بواسطة قاذفات (B,52s) قلّما حظيت بأي ذِكْر، ولا أيضاً استعمال القنابل العنقودية أو الانشطارية (CBU-75) التي كانت كل واحدة منها تنشطر إلى (١٨٠٠) قنبلة

(١) U.S. Senate. «United States Dual-Use Exports.»
(٢) Human Rights Watch, «Iraq.»

صغيرة ملآى بشظايا تقطع الأجساد لتحيلها إلى شرائط من لحم.

وفيما سلّمت أن الإصابات بين المدنيين ما كان من الممكن تلافيها في هذه الحرب أوْ في أيّة حرب، صَبَغَت الإدارة الأميركية والقيادة العسكرية الصورة وكأنها حملة بلا نقائض. «إلحاق» المراسلين الإعلاميين بالوحدات العسكرية، والرقابة الشديدة على المواد المكتوبة والمرئية من ساحة القتال ضمنا بقاء العواقب الإنسانية البشرية للحرب الحقيقية بعيدة قدْر المستطاع عن أجهزة الإعلام. وبعد إيراده لعديد المواثيق والاتفاقات الدولية، ختم الجنرال (كولن پاول)، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية، خلاصته عن السلوك في إدارة الحرب: «إن العمليات العسكرية الأميركية كانت في حدود التقيّد التاريخي الأميركي بمبادىء وتوصيات قانون الحرب»[١].

والحقيقة أن حدَّ التخمة في الغارات الجوية على البنية التحتية المدنية في العراق قد كَشَف الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وعَرَّضهما لإتهامات مُتَكَرِّرةٍ بخرقهما «لمبادىء قانون الحرب». تدمير عشرات الجسور من جميع الأنواع (سككٍ حديد، وطرق وجسور للمشاة) في سائر أنحاء العراق، كل ذلك أُنجز مع خسائر كبيرة بالأرواح بين المدنيين. ففي الفلوجة قُدِّر عدد القتلى المدنيين بمائتين، في الرابع عشر من شباط عام ١٩٩١، عندما ألقت طائرة مقاتلة بريطانية من نوع (تورنيدو) حمولتها من القنابل فوق سوقٍ قريب من جسر على نهر الفرات، والذي كان هو الهدف أصلاً، وكثير من الإصابات كان بين النساء المتسوّقات أو صاحبات أكشاك للبيع. وفي السماوة، بلدة على ضفاف نهر الفرات في جنوب البلاد، قُتل أيضاً مائتان عندما ضربت الطائرات جسْراً عائماً للمشاة على النهر. بعض القنابل انفجرت على اليابسة وقتلت الناس في الساحة الواقعة بين النهر والسوق، المقدَّرة مساحتها بخمسة وسبعين متراً مربعاً في الوقت الذي كانت النساء فيه يَغْسِلْن ثيابهن والاولاد يلعبون[٢]. والغارة على السوق في (كِفْل) في الخامس من شباط، والتي قتلت مائة وخمسين مدنيّاً، كانت غير مفهومة بصورة كاملة لأنها لم تكن قريبة من أي مكتب حكومي أو أية أهداف عسكرية ممكنة. وقتل العديد من المدنيين الآخرين خلال غارات أو ضربات بالمدفعية استهدفت سيارات وباصات وناقلات بترول متوجهة إلى الأردن (الدولة المُسْتَثْنَاة من الحَظر والعقوبات لأن بترول العراق كان المصدر الوحيد للأردن).

(١) «Conduct of the Persian Gulf War, Final Report to Congress, April, 1992,» in Weller, *Iraq and Kuwait,* 306.

(٢) Human Rights Watch, Needless Deaths, 103.

بتواصل الغَارات الجوية صار من الواضح والجلي أن الهدف الستراتيجي المتقدِّم لم يكن فقط تدمير الجنود والأسلحة ومصانعها، بل شَل العراق كوحدة اجتماعية عاملة. خزانات البترول، محطات توليد الكهرباء، معامل تكرير المياه للشرب، وكل شبكات المواصلات في البلد، كلها عُطِّلت عن العمل. مستودعات الطعام والمؤونة ومخازن الحبوب والبذور ومطاحن وإهراءات القمح ومعامل الزجاج والقناني ومعامل الألبان والأجبان ومشتقاتها، والكلور، ومعامل الورق المقوى ـ الكرتون ـ والبلاستيك والسُكّر والإسمنت والنسيج وغذاء الأطفال، كلها فُجِّرت. معمل الملابس الداخلية قد ضُرِبَ، والمختبر الوحيد لإنتاج اللقاحات للصحة الحيوانية دُمِّرَ. والأبنية التي دُمِّرت أو أُصيبت، كان من بينها مكاتب الحكومة والمدارس والمستشفيات والمشافي ودور السينما والنوادي الرياضية (الملاعب والمدرجات)، وحسب ما ذكر نائب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة مارتي أهتيسّاري: تسعة آلاف منزل في بغداد والبصرة والعديد من المدن الأخرى قد دُمِّر، حتّى خيام البدو لم تسلم ومات تحتها سكانها. وعندما زار العراق في آذار ١٩٩١، كرئيس لبعثة الأمم المتحدة، كتب أهتيسَّاري «ليس من شيء مما رأيناه أو قرأنا عنه في السابق، لقد حضرنا لنكون جاهزين لرؤية هذا الشكل الفظيع من الخراب والدمار الذي حَلّ الآن في البلد. فالحرب الأخيرة أدت إلى نتائج شبه رؤيويّة في البُنْيِةِ التحتيّةِ الاقتصادية التي كانت حتى كانون ثاني ـ يناير عام ١٩٩١ مجتمعاً مُتَحَضِّراً آليّاً ـ مُمَكْنناً ـ والآن كل وسائل الحياة العصرية قد دُمِّرت أو أَصْبَحَت ضعيفة. فلقد أُعيد العراق، لمدّة من الزمن، إلى ما قبل العصر الصناعي ولكن مع كل المعوّقات والعجز والاعتماد على استعمال مكثّف للقدرة والتكنولوجيا»[١].

لم يبق لدى العراق إلا ٤٪ من القدرة لتوليد الكهرباء بالنسبة لما كان لديه قبل الحرب، ولقد وجدت بعثة أهْتيسّاري أن كل مصادر الطاقة السابقة قد توقفت عملياً، باستثناء بعض المولدات الكهربائية المحمولة. المشافي والمستوصفات ومعالجة مياه الصرف الصحي والمولدات ونظام الريّ وتنقية المياه، كلها، معطلة وغير فاعلة. في بغداد، كانت مياه الصرف ـ المجارير ـ تُرمىٰ في نَهْر دجلة من دون معالجة، ومياه دجلة هي مصدر مياه الشرب لبغداد، التي فيها كل معامل مياه الشرب، وفي سائر أنحاء العراق يستعملون مياه الأنهار مع نسبة تلوث عالية جراء اختلاطها بمياه الصرف (المجارير)[٢]. التخلص من النفايات لم يكن موجوداً، وكميات الطحين

(١) «Letter from UN Secretary-General to President of Security Council, March 20, 1991,» in Weller, Iraq and Kuwait, 598.

(٢) Ibid., 599.

والأرز والسكر والشاي والزيت النباتي والحبوب والحليب المجفّف، كل تلك الأشياء كانت بكميات قليلة أو كانت كلها قد استهلكت. وتدمير مخازن البطاطس والخضروات والبذور، وانهيار نظام الري ونقص الأسمدة ومبيدات الحشرات الزراعية وقطع التبديل، كل ذلك هدَّد المحصول الحالي وكذلك الزراعة للموسم الحالي والفصل الآتي. وفي تقرير منفصل عن البعثة الخاصّة لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، التي رافقت قافلة من الشاحنات المحملة بمواد غوث طبية ومؤونة غذائية للأطفال والأمهات، قادمة من إيران، ركَّز - أي التقرير - على التهديدات لصحة وغذاء الأطفال الصغار، بخاصة ما بين (١ - ٣) سنوات من العمر، من الأمراض الهضمية وسوء التغذية[١].

العدوّ.... كنظام

كان الأميركيون يعلمون جيّداً عواقب غاراتهم الجويّة على معامل البترول ومعامل تنْقية وتطهير المياه. وبسبب العقوبات التي فرضتها هيئة الأمم المتحدة كان العراق محروماً من الحصول على الأدوات والآلات الخاصة والكيماويات اللازمة للمحافظة على حاجته من الماء النظيفة، ولقد سلّمت وكالة الاستخبارات الدفاعية في مذكّرة لها وُزّعت في الثاني والعشرين من كانون ثاني - يناير عام ١٩٩١، بأنْ لا حَلَّ لمشاكل تنقية المياه في العراق خارج نطاق إعفاء حاجيّاته من العقوبات المفروضة عليه[٢]. ومحاولة الدوران حول العقوبات أدّت إلى سلْب المخزون في الكويت من الكيماويات التي تعالج تلوث المياه، واستعمالها حتى آخرها. فمعظم المياه الجوفية في العراق ملوثة أو شديدة الملوحة، وأنهار العراق ملوثة و«مليئة بالجراثيم» التي قد تسبب أمراض الكوليرا والتهاب الكبد وأمراض الغدة الدرقية ما لم تعالج وتَنَقّى بمادة (الكلور). والفشل في التزوّد بمواد التعقيم وأدوات تنقية المياه سيؤدي إلى شح في مياه الشرب النقية للسكان وهذا بدوره يُسبّب انتشار الأمراض السارية إن لم يُؤدِّ إلى جائحات وبائية. ففي القطاع الصناعي تعتمد المعامل على التزوّد بالماء النقي، بما فيها البتروكيماويات ومعامل الأسمدة وتكرير النفط والكهربائيات والمستحضرات الصيدلانية، وتحضير الأغذية، ومعامل الأنسجة والبناء بالأسمنت وآلات التسخين والتدفئة، وتصبح عاجزة - بدون الماء النقي - عن العمل والانتاج.

إن تدمير وهدم وتخريب معامل تنقية المياه ومحطات الطاقة الكهربائية ومعامل

(١) Weller, *Iraq and Kuwait*, 593-97, note by UN secretary-general enclosing report of WHO/UNICEF Special Mission to Iraq, March 4, 1991.

(٢) Defense Intelligence Agency, «Iraq Water Treatment Vulnerabilities as of 18 Jan, 91.»

إنتاج الغذاء والملابس ومعامل طحن البذور، والمدارس والمكاتب الحكومية نتيجة الكثافة في الغارات الجوية لا يمكن اعتبارها غير متوقّعة ومما يؤسف لها كعواقب للحرب. لقد كانت جزءاً من محاولة فَرْضِ شللٍ استراتيجي على نظام بكامله، متماشية مع التفكير الحديث للحرب الجويّة[١]. ووصف الكولونيل (جون إي. وُرْدان، الثالث) نفسه بأنه كانت له «الباع الطويلة في قيادة تَخْطيط ودَعْم الحملة الجويّة عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في حرب الخليج»[٢]، وقد بُحثت هذه المقاربة الجديدة للحرب الجويّة في مقالات وكُتب عدة. إن تنظيمات جسم الإنسان ومرافق الدولة، وكارتل (اتحاد المنتجين) الدواء، والشركة الكهربائية، بل وحتى النظام الشمسي، جميعها تتماثل لأن لديها صفات أساسية واحدة وتُشكل خمس حلقات، قائدها الدماغ والعين والأعصاب في الجسم، التي هي أساسيات عضوية، وبنية تحتيّة وسكان وميكَنِزْما قتالية (الكريات البيض في جسم الإنسان).

في الحرب، يجب اعتبار العدو كنظام مكوّن من أنظمة أصغر، وشبيهة إلى حد كبير بجسم الإنسان، وأي نظام هو بطبيعته متكامل، وأي سوء وظيفة في جزء منه سيكون له، بصورة طبيعية، آثاره في أجزاء أخرى، لذا، كلما زاد النظام تعقيداً «كلمات صارت صيانته مقلقلة، والأغلب أن حَقْنَهُ بالقُدْرةِ في الأماكن الخَطَأ، سيسرع تحركه الطبيعي نحو الاضطراب وربما حتى إلى الفوضى الكاملة»[٣].

وتبْعاً لذلك، فإن الشلل الستراتيجي والعملاني لكل النظام بأكمله، وليس فقط القسم العسكري، يُصبح هو الهدف «إذا وجَّهنا النظام بُصورة صحيحة، فقواته العسكرية ستصبح ملحقاً ثانوياً وغير فاعلة، ولا يعود بحاجة لدعم من القيادة وأساسياته العضوية والبنية التحتية أو السكان»، وإذا كانت الدائرة الصغرى حول المركز [القيادة] لا يمكن تهديدها مباشرةً ولا إزالتها، فيجب إضعاف الدوائر المحيطة بها. وفي كثير من الدول التي اجتازت المرحلة الزراعية في التنمية، فإن تدمير مولّدات القدرة وإنتاج النفط (الأساسيات العضوية) تجعل الحياة، بصورة عامة، أقرب إلى المستحيل. وتدمير نظام المواصلات (البنية التحتية) تضعف إمكانات النظام كله على مقاومة العَدُوّ. والدائرة الرابعة (السكان) تزيد صعوبة الحسابات لأنه: فيما يمكن القيام بأعمال قد تغري الشعب على الثورة ضدّ

---

(١) See Colonel John A. Warden III, «The Enemy as a System.» *Airpower Journal 9* (Spring 1995): 40-55.

(٢) See biographical notes in *Battlefield of the Future: Twenty-first Century warfare Issues*, ed. Barry R. Schneider and Lawrence E. Grinter (Maxwell Air Force Base, AL: Air University Press, 1991).

(٣) Warden, «Enemy as a System.»

حكومته، إلا أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن التنبُّؤ بها، لذا وفيما المقارنة غير المباشرة للسكان جديرة بالاهتمام «على المرء ألا يعتمد عليها». مع ذلك، فإن كانت التدابير المتّخذة ضد نظام هي بصورة عامّة فعّالة، فإن العسكر، وهم وسيلة لغاية، سيحرمون من الدعم اللازم للمحافظة على سلامتهم الشخصية.

وبتعبيرات الكولونيل (وُرْدِن)، فإن التقنية تمكّن الدولة من القيام بهجمات متوازية، وفي وقت واحد، على النظام بكامله، ليتحقق، عملياً، «ما سمّاه (كْلُوزْويتْز) الشكل المثالي للحرب وفق ضربات في كل مكان وفي وقت واحد»[١]. ومن الطبيعي أن يكون للدولة أوّلاً القدرة الفاعلة للقيام بمثل تلك الهجمات. وفي هذا الإطار فإن الامتلاك الاستثنائي للولايات المتحدة الأميركية لمعامل السلاح وخزائنه، يعطيها القدرة على إنجاز «في الواقع كل أهدافها العسكرية من دون اللجوء لأسلحة الدمار الشامل»، ولقد ظهر ذلك جلياً خلال الحرب الجوية عام ١٩٩١ عندما ضرب «الائتلاف»، لثلاث مرات، الأهداف العديدة في العراق في أوّل (أربع وعشرين ساعة)، قياساً بما قامت به القوة الجوية الثامنة، خلال العام ١٩٤٣ كله في قصفها ألمانيا[٢].

و«الحرب الموازية»، كما سمّوها ـ ضد «أساسيات عضوية» وبُنَىٰ تحتية بالإضافة لأهداف عسكرية بحتة ـ «تَضَع في نفس الوقت تقريباً، العديد من أجزاء نظام العدو تحت ضربات بحيث لا يستطيع النظام الدفاع أوْ حتّى إصلاح نفسه. إنه شبيه بالموت نتيجة الإصابة بألف جرْح؛ وكل جُرح بمفرده ليس خطراً في الغالب، إلا أن مئة جرح مع ذلك تبدأ بإبطاء نشاط الجِسْم كله إلى حدّ كبير، وألفُ جرْحٍ يكون مميتاً لأن الجسم لا يستطيع التعامل مع كل هذه الضربات عليه». والهجومُ الجوي الأوَّل الكاسح على العراق يبرز «أفْضل مثل لدينا على الحرب الموازية حتى تاريخه»[٣]. ومع استمرار الحملة الجويّة طُبقت النظرية بصورة واضحة، قاطعةً الدوائر الخمس ذات المحرق الواحد للنظام العراقي. وخلُص الكولونيل (وُرْدِن) إلى نفس الاستنتاج والخاتمة متمثلاً بما فَعَلَ البريطانيّون عام ١٩٢٠ في بلاد ما بين النهْرين، أي: في الحروب «الحديثة» إنَّ أفضل وسيلة لضبْطِ العدوّ هي من الجو.

تَعْقيم الخنادق

الحدث الأوحد الأكثر هولاً ورعباً في الحرب التي شملت قَتْلَ المدنيين، كان

(١) Warden, «Enemy as a System.»

(٢) Colonel John A. Warden III, «Air Theory for the Twenty-first Century.» in Schneider and Grinter, *Battlefield of the Future, ch. 4.*

(٣) Ibid.

تدمير ملجأ العامرية الكائن تحت الأرض في بغداد. والملجأ الضَخْم كان يقع تحت مجموعة بنايات، ولقد أضيف إلى «رزمة الأهداف»، على لائحة الغارات في الحادي عشر من شباط، مئات القتلى، أغلبهم أطفال ونساء، لأن الرجال آثروا البقاء على سطح الأرض لأسباب اللياقة والأدب. كانوا في الملجأ ـ تحت الأرض ـ عندما دمرتهم قُنبلتان ـ كل واحدة بزنة ألفي رطْل إنكليزي ـ ألقتهما قاذفتان (F-117A) متسَلّلتان ليل الثالث عشر من شباط. وصور الأفلام التي أُخذت في صباح اليوم التالي أظهرت الأسِرّة الحديدية الذائبة وجثث الأطفال المتفحّمة، ومن أصْل الأشخاص الثلاثمائة وعشرة الذين (ذابوا)، حَسْب التقديرات، مع الأسرّة الحديدية المُذَابة، كان هناك مائة وثلاثون طفلاً على الأقل[1]، كما كان هناك أزواج فقدوا عائلاتهم بكاملها. ادَّعت القيادة العسكرية الأميركية بأن الملجأ (وكان اسمه أيضاً الفردوس) كان مركز قيادة عسكرية. وأبلغ المراسلون لأجهزة الإعلام بأن سطح الملجأ كان مُمَوَّهاً وتحيط به أسلاك شائكة في حزام أمني، «وأنه كان أحد بدائل تسهيلات مراكز القيادة والتوجيه العسكري، وكنا نعلم أنه يعمل بنشاط»[2].

وفي تقريره النهائي للكونغرس عن إدارة الحرب في نيسان ١٩٩٢، استمر الجنرال (كولن پاوَل) في حجّته بأن ملجأ العامرية كان خندقاً عسكرياً مموّهاً، وأن حكومة العراق سمحت لمدنيين مُختارين من «عائلات ضباط على ما يبدو»، للاحتماء ليلاً في هذا الملجأ السابق، من الغارات الجوية، في طابق فوق مركز القيادة العسكرية والتي كانت هدف الهجوم الجوي[3].

ومع ذلك أفاد أحد الصحفيين، الذين ذهبوا للملجأ بعد الغارة عليه مباشرةً، أنه لم يجد أسلاكاً شائكة محيطة بالمكان ولا دهاناً مموّهاً على السطح، وكذلك لم يكن هناك أي دليل على مرْكَز قيادة عسكرية، إذ كانت البناية مكونة من أربعة طوابق، واحد فوق الأرض وثلاثة تحت الأرض، كان اثنان منها للنوم وحفظ المؤونة من غذاء وَمَاء «والثالث لمولدات كهربائية احتياطية ومواد بناء أخرى»[4]. فالملجأ، عند ابتداء الحرب، كان على ما يبدو محجوزاً لعائلاتٍ مختارة قبل أن

(١) The estimate is an official Iraqi figure. Other estimates put the number of dead at 800 and even higher. See the estimate of 1,186 dead, given by a woman who lost nine of her ten children in the bombing, in James Buchan, «Children of the Storm.» Iraq Special Report, *Guardian*, September 25, 1999.

(٢) «Excerpts from Briefing by Lieut. General Thomas Kelly and Captain David Herrington, February 13, 1991,» in Weller, *Iraq and Kuwait*, 260.

(٣) Ibil., 297.

(٤) Human Rights Watch, *Needless Deaths*, 133.

يُفتَحَ لعامّة الناس. لم يكن الملجأ مركزاً عسكرياً للقيادة والتوجيه، ولم يكن «ملجأً سابقاً للحماية من الغارات الجوية» بل كان ملجأً عاملاً ناشطاً. ومئات الجثث التي سُحِبَت من تحت الأنقاض المشتعلة في اليوم التالي كانت الدليل على ذلك. وحتّى لو افترضنا جدلاً أن الطابق الأعلى للملجأ السابق، المفترض، كان مليئاً بعائلات (صفوة) حزب البعْث، فهل كانت هذه الإغارة عليه مُبرَّرة؟ يبدو أن الجواب هو (نعم) برأي (كولن باول).

المذبحة في ميادين القتال شملت عدداً غيْر محْدودٍ من القوّات العراقية الذين دُفِنوا أحياءً في استحكاماتهم وخنادقهم على يد الفرقة الأولى الآلية (الممكننة) للمشاة في الجيش الأميركي السابع وذلك في اليوم الأول من الحرب البرية. الخنادق ـ في المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية ـ كانت قد حُفرتْ خلف تلال من الرمال كسطيحة ضيقة ممتدة على طول خط الحدود. كان تكْتيكُ فرقة المشاة، ببساطة، هو دفع هذه السطيحة الرملية الضيقة لِتَطمُرَ القوات العراقية المرابطة هناك، بواسطة جرافات تدفنهم أحياء، فتطهِّر وتُعقِّم الخنادق[١].

في تقريره عن إدارة العمليات الحربية، وصف الجنرال كولن پاول كيف خرقت فرقة المشاة بدبابات (أبرامز) المواقع الدفاعية العراقية. العديد من العراقيين استسلموا خلال هذه الفترة من الهجوم وأُخِذوا أسْرىٰ، ثم عمدت فرقة المشاة إلى مهاجمة الخنادق وما بقي فيها من جنود عراقيين. وما إن اجتازت خط الخنادق حتى عمدت فرقة المشاة إلى تحويل نِصال مدرَّعاتها وجرّافاتها المقاتلة على طول خطّ الدفاعات العراقية لتحمي برصاص رشاشاتها عربات فرقة المشاة المدرّعة، ومن ثم بدأت بملء الفراغ في الخنادق والتحصينات، التي كانت تشكل المواقع العراقية المدافعة[٢]. قتل «الكثيرون» من الجنود العراقيين عندما غطّت الجرافات مواقعهم. برَّر الجنرال كولن پاول دفن العراقيين أحياءً بالتحجّج أن استعمال العربات المسلحة «لِسَحْقِ أو دَفْنِ جنود الأعداء» يتماشى تماماً مع قانون الحرب، وكان هذا متماشياً بالتأكيد مع وجهة نظره بأن الولايات المتحدة عندما تدخل الحرب يجب أن تستعمل القوّة الساحقة ضد العدو[٣].

وتكفَّل آخرون بالتفاصيل. فالهجوم على ثمانية آلاف عسكري عراقي متمترسين بخنادقهم، على طول خط الحدود، سبقته غارات كاسحة لمدّة نصف ساعة، وهذه

---

(١) Rich Atkinson, *Crusade: The Untold Story of the Persian Gulf War* (Boston: Houghton Mifflin, 1993), 396-97.

(٢) «Conduct of the Persian Gulf War,» 305.

(٣) See Colin L. Powell, «U.S Forces: Challenges Ahead,» *Foreign Affairs 71* (Winter 1992-93): 32-45.

لوحدها كانت كافية لذبح العراقيين. ثم هاجم ثمانية آلاف وأربعمائة عسكري أميركي الخطوط العراقية تساندهم ثلاثة آلاف دبابة مقاتلة من نوع (أبْرامْز M1A-2) مع عربات (Humvees) وعربات مدرعات مقاتلة من نوع (Bradley) وكثير من حاملات الجنود المسلحة. فالدبابات اعتلت الخنادق وتحركت فوق خطّها تتبعها السيارات المصفحة (M-2 Bradleys) قاذفة رصاص رشاشاتها (٧,٦٢) ملليمتر على القوات العراقية التي حاولت المقاومة ورد الهجوم. «جئت رأساً بعد السريّة الأولى التي قادت الهجوم»، هذا ما ذكره جندي للمراسل الحربي (پاتْريك.ج. سْلُويان) «ما رأيتَ أمامي هو مجموعة من الخنادق المطمورة حيث تظهر أذرع بعض المطمورين وأشياء أخرى ناتئة منهم. ما أعرفه أننا ربما قتلْنا آلافاً منهم». وتتابعت هذه التكتيكات من قِبَل الألوية المختلفة داخل الفرقة لمدّة يومي (٢٤ و٢٥ شباط). ولقد رُدِم وطُمِرَ حوالي سبْعين ميلاً من الخنادق والتحصينات. وتبعت الدبابات فرقة مسلحة خاصّة للدفن، ثم فرقة مسلحة من الجرّافات المقاتلة لتمهيد الأرض وتسويتها بعد إزالة أذرع وأرجل رجال القوات العراقية والأدوات الناتئة منهم، ولقد قدّر قائد إحدى الفرق أن ستمائة وخمسين عراقياً دُفِنوا في الخنادق التي هاجمتها قواته، لذا، حَسْب هذه التقديرات، فإنه من الواضح إذن أن عدد القوات العراقية المطمورة والمدفونة يقدَّر بالآلاف وليس هو الرقم المبهم الذي ذكره (كُولِنْ پاوِل) ولا المائة والخمسين التي ذكرها لاحقاً البيان العسكري الأميركي[١].

ولقد رأى المراسلون الذين سُمح لهم بدخول المنطقة في اليوم الثاني، حوالي أَلْفَي سجين عراقي مَحْزومين في مجموعة، ولم يكن أي أثر لأي معركة حدثت قبلاً هناك. «لم يكن هناك جثث ولا روائح غائط تفوح فوق ميدان قتال، ولا آثار دماء ولا حتّى أجزاء صغيرة من أجسام البشر». «أين هي الجُثث؟» سأل أحد المراسلين الحربيِّين ضابط الجيش للأمور العامة، فردّ عليه ضابط الارتباط[٢]: أي جثث؟

وبنفس الطريقة دافع الجنرال پاول عن الهجوم على قافلة عراقية تركت مدينة الكويت ـ العاصمة ـ إلى الممر الحدودي في (صفوان) ليل (٢٦ ـ ٢٧) شباط (وكان الرئيس بوش قد أعلن، قبل يوم واحد، عن انتهاء الأعمال العدوانية، والقتال) بما يتماشى مع الممارسات العسكرية السابقة. واستجابة لقرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة رقم (٦٦٠) أعلنت الحكومة العراقية أنها تسحب كل قواتها من الكويت.

(١) Atkinson, *Crusade*, 397.

(٢) See the account by the *Newsweek* reporter Patrick J. Sloyan, «What Bodies?» *APF Reporter 20, no. 3* (2003).

وبنظر الجنرال كولن پاول فإن الطابور الذي ترك مدينة الكويت في مساء يوم (٢٦) شباط ـ فبْراير قد تمَّ الهجوم عليه لطبيعته العسكرية. وتبعاً لذلك ما أن وصل الطابور إلى الطريق المفتوحة حتّى حوصر واعترضت سبيله الألغام، من الأمام ومن الخلف، وقصفته الطائرات الحربية. في منتصف طريق عام عريض إلى الحدود على طريق جَهْرا ـ (طريق الموت) ـ مُحيت تماماً قافلة عسكرية بطول ستّة كيلومترات، مختلطة بين سيارات مدنية وعسكرية بغارات الطائرات الأميركية والإنكليزية، وأكّد الجنرال (پاول) بأن أكثر من مئتي دبابة عراقية «حوصرت ودُمِّرت في الكمين الذي نُصب»، بالإضافة «إلى مئات السيارات العسكرية ومركبات مدنية متنوعة أخرى قد صادرتها أو اسْتولت عليها القوّات العراقية من أجل استعمالها»[١]. وتناثرت بين الأنقاض بعض الممتلكات التي سُلِبَت من مدينتي الكويت فيما سماه الجنرال كولن پاول أنه «الخطوة الأخيرة في النهْب العراقي للكويت». ولقد برَّرَ هذا التدمير مشيراً إلى الهجوم على ما تبقّىٰ من جيش نابليون العظيم عند تَقهْقُره مُنسَحِباً من موسكو في القرن التاسع عشر، وكذلك إلى تدمير الجيش الألماني لدى تقهقره وانْسحابه من موسكو في القرن العشرين. «فقانون الحرب يسمح بمهاجمة مقاتلي العدوّ وآلياته وأدواته في أيِّ وَقْت». وكتب (پاوِل): على كل حال، فإن أغلب الجُنود في القافلة هربوا باتجاه الصحراء عندما سُدَّ الطريق عليهم[٢].

والحقيقة، كان هناك «طريقان عريضان (High ways) للموت». والطائرات البريطانية والأميركية أبادت أيضاً قافلة ثانية مختلطة من العسكريين والمدنيين متجهةً، على الطريق الساحلية، نحو البصرة. بضْع مئات من الناس نجوا من الهجوم على الطريق الداخلية، ولكن لم يكن هناك ناجون من إبادة القافلة الثانية للمنسحِبين العراقيين من عسكريين ومدنيين. والحقيقة، فإن الانسحاب من مدينة الكويت لم يكن إعادة انتشار ولا حتّى انسحاباً منظّماً لقوّات عسكرية، إنما كان «فراراً جماعياً» لمدنيين و«لمحاربين معادين» يحاولون الهرب قبل أن يصل الأميركان، وقبل عودة الكويتيين لينتقموا من الذين يظنون أنهم خانوهم[٣].

العديد من العربات المدنية كانت، بوضوح، مملوءة بمدنيين لم يكونوا محتجزين من قِبَل جنود عراقيين، كما أشار كولن پاول ضِمْنيّاً، وقد كانت هذه القافلة معرضة ومكشوفة تماماً، ولا دفاع لديها أبداً. من العربات المدمّرة الألف والخمسمائة على طريق (جَهْرا) العريضة، وكذلك الأربعمائة عربة التي مُحِيَت على الطريق الثانوية

(١) Weller, *Iraq and Kuwait,* 305.
(٢) Ibid.
(٣) Aburish, *Saddam Hussein,* 305.

الساحلية، فإن ٢٪ منها كانت دبابات أو مدرّعات وحاملات جنود مسلحة (أي أنه لم يكن «أكثر من (٢٠٠)» وليس حتّى (٢٠) كما في الحسابات الأميركية)[1].

المذبحة والتدمير كانا تأمّيْن لدرجة أن الجنرال پاول لم يكن ربما عارفاً كم عدد الذين هربوا باتجاه الصحراء وكم عدد الذين قُتِلوا، وربما كان أغلب المدنيين الذين قُتِلوا من المصريين والفلسطينيين.

كانت الجثث محترقة ومتفحّمة، والأفلام المسحوبة عن الهجوم على أتوستراد جَهْرا تعرض خليطاً من السيارات والباصات الكبيرة والصغيرة والشاحنات والسيارات المصفّحة. آلاف الطلعات قامت بها الطائرات الأميركية من مقاتلات نفّاثة إلى قاذفات (B-52) بعضها من حاملة طائرات في الخليج، واشتركت الطائرات البريطانية في العمليات، فكان «تقريباً، كل ما له جناح ويحمل قنابل» دُعِيَ إلى العمليات[2]، واستمر الطيارون بالتحليق والدوران فوق الرؤوس حتّى لم يبْق سمك في برميل أو ديك رومي لإطلاق النار عليه. وفي بعض أسراب الطائرات هذه، سُمِّيَت هذه الهجمات الثأرية «طلعات رياضية»[3].

انتهت الحرب بمزيد من المذابح المجّانية. ففي السابع والعشرين من شباط ـ فبراير، وهو اليوم الذي أُعلن فيه عن وَقْفٍ لإطلاق النار، اعتقلت شرذمة كشّافة من فرقة المشاة المؤلّلة الرابعة والعشرين العاملة داخل العراق، (٣٨٢) عراقياً من الجيش بمن فيهم الجرحَىٰ، الذين كانوا قد استسلموا وهم داخل باصٍ ذي إشارات للهلال الأحمر، فأُخذوا في مجموعات وصُفُّوا على خطٍّ واحد بجانب الطريق ثم جاءت عربات مسلحة مقاتلة من نوع (بْرادْلي) وفتحت نيران رشاشاتها عليهم. وفي تسجيل صوتي من مُسَجِّلة كانت عاملة في تلك الأثناء، كانت تتعالى أصوات الجنود الأميركان، الذين كانوا يحرسون هؤلاء المستسلمين من الجنود العراقيين: «لم يطلق أحد النار علينا... لماذا فتحوا النار... لماذا نحن نطلق النار عليهم في حين هم لم يطلقوا النار علينا؟ لقد أرادوا الاستسلام. لم يكن عليهم تقطيع أجسادهم بالرصاص هكذا. هذه جرائم قَتْل»، وظن أحد الجنود الحاضرين ـ وكان قد شاهد المذبحة ـ أن كل هؤلاء الأسرى العراقيين قد أصيبوا. كانت السيارات المصفحة ـ من نوع بُرادْلي ـ تطلق ذخيرة من عيار (٢٥) في رشقات بسرعة ألف طلقة في الدقيقة على جنود عراقيين اكتظت بمن بقي منهم حياً مساحة ضيّقة، هذا إذا بقي منهم أحد حيّاً. وبقيت هذه (المَقْتلة)، كغيرها، بدون

(١) Atkinson, *Crusade*, 451.

(٢) Ibid., 450.

(٣) Ibid., 451.

أي تحقيقات للفظائع التي ارْتُكِبَت خلال الحرب[١].

في الثالث من آذار، ادّعىٰ قائد الفرقة الرابعة والعشرين مشاة، أن الفرقة تعرضت لإطلاق نار عليها من قِبَلِ القوات العراقية المنْسَحِبَة، فأبادت هذه الفرقة ـ المؤلّلة ـ بنيرانها رتلاً من مئات الدبابات والمدرّعات والعربات المسلحة والمدنية فيما سُمِّيَ (معركة الرُمَيْلة). وفي طريقها إلى العراق لحظت الفرقة عدداً قليلاً من الجنود العراقيين المُحْبطين وبعض المدنيين وهم يحاولون الخروج من منطقة القتال. كانت دبابات القوات العراقية المنسحبة التي التقتها القوات الأميركية محمولة على شاحنات كبيرة وفوهات مدافعها متجهة للخلف، استجابةً لشروط وقف إطلاق النار الذي فَرَضَتْهُ القيادة العسكرية الأميركية. كان همُّ العراقيين، بوضوح، تحاشي الاحتكاك والصراع مع الأميركان، ومع ذلك حالت فرقة المشاة المؤلّلة، الرابعة والعشرون، دون انسحاب العراقيين قرب ممرّ ضيّق ثم قامت بهجوم شامل. كان العراقيون محاصرين كأنهم في صندوق كبير، ومع ذلك حاولت بعض المدرعات العراقية الردّ على هذا الهجوم، ولكن القافلة كلها لم يكن بيدها حيلة في مواجهة المدفعية والغارات الجوية والهجمات الصاروخية فتناثرت أشلاءً. وحاول العراقيّون النجاة بأنفسهم بابتعادهم عن الطريق. شَمَلَت الإصابات باصَاً كان مليئاً بالمدنيين منْ بينهم أطفال.

كان الهجوم، بنظر أحد الجنود الأميركان، «جريمة قَتْلٍ قذرة»، وبقيت تقْديرات عدد الموتى غير معروفة لأن الجُثث دُفنت عندما توقّف إطلاق النار[٢].

ولأن القيادة العسكرية الأميركية حَسَبَت فقط عدد إصاباتها في هذه الحرب: (١٤٧) قتيلاً في المعارك، (١٤٥) قُتِلوا خارج إطار المعارك و(٤٦٧) جريحاً، فقد تراوحت تقديرات خسائر الجنود العراقيين نتيجة الهمجية والوحشية من (٢٠٠٠) على أقل تقدير إلى (٢٠,٠٠٠) على أعلى تقدير. وقُتِلَ آلاف المدنيين في الغارات الجوية ولكن مجموع القتلى العراقيين لن يُعْرف أبداً. فبعد أسبوع من إعلان انتهاء الحَرْب قال الرئيس بوش في اجتماع مشترك لمجلس الشيوخ والنواب: «لقد قطعْنا نصف الطريق حول العالم لنعْمَلَ ما هو أخلاقي وعادل وحق»[٣]!!![*] لقد سحقنا إمكانات

---

(١) Quotes and detail from Seymour Hersh, «Annals of War: Overwhelming Force. What Happened in the Final Days of the Gulf War,» *New Yorker,* May 22, 2000.

(٢) Ibid.

(٣) President George H. Bush, «Address before a Join Session of the Congress on the Cessation of the Persian Gulf Conflict,» March 6, 1991.

(*) إشارات التعجب من وضع المعرِّب.

صدام العسكرية، وقُدْرته على التهديد قد دُمِّرت؛ والكويت «هذا الشعب الأبي» قد حُرِّرَ، ونظام عالمي جديد يبدو في الأفق.

وَثَبَات الخليج

من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ ضَخَّت دول الخليج بلايين الدولارات في العراق متقاسمةً أمل الولايات المتحدة الأميركية بأن صدّام سيَسحق النظام الإسلامي في طهران ويلغيه من الوجود، وفي سياق ذلك يُضعِفُ صدام نفسه إلى مستوى لن يستطيع بعده القيام بمغامرات جديدة في المدى المنظور. وانتهَت الحرب بتراكم ديون العراق لمليارات عدّة من الدولارات، لصالح دول الخليج. وبرفضها إلغاء ديون العراق وتخفيضها لأسعار البترول بزيادة كمية الإنتاج، في الوقت الذي كانَ فيه العراق يتطلّع يائساً لمزيد من المداخيل، كان الكويت يُوجّه بُنْدقيّته (الاقتصادية) إلى رأس صدّام. هذه بالتأكيد هي الطريقة التي نظر بها العراق إلى المسألة. ورَفَضَ الكويت القيام بتنازلات، أوْ حَتى تفاهمات بينه وبين الحكومات الغَرْبية «المفتاح» للاستمرار بضَبْط العراق وإيران من أجل مصلحة «الاستقرار» في الخليج، وهذا ما أثار موضوع الطريقة التي سُتُتّبع للوصول إلى هذا الهدف. ولقد عمل البيت الأبيض مع النظام البعثي إلى حين تاريخ غَزْوِ الكويت، ويبدو أنه ـ أي البيت الأبيض ـ مستعِدّ لتحويل الرجل الذي سمّاه الرئيس بوش مرّةً «ذاك الكاذب ابن الكلبة»، ليعود فيصفه بابننا ابن الكلبة[1]. لكن كان على صدّام أن يعْرِف كيف يسير في الخط المرسوم، ولم يكن هناك قطعاً إجماع على الطريقة التي يجب أن يُساسَ ـ صدام ـ بها.

في التوجيه رقم ٢٦ لمجلس الأمن القومي الأميركي، الصادر في الثاني من تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ١٩٨٩، أكّدَ الرئيس بوش أن العلاقات الطبيعية بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق «تخدم مصالحنا البعيدة المدى وتعزّز الاستقرار في الخليج وفي الشرق الأوسط»، «يجب تقديم «الحوافز الاقتصادية والسياسية» للعراق لِتَلْطيف سلوكه، وفي نفس الوقت يجب أن نَتّبع ونسعى لتسهيل وخَلْقِ الفُرَصِ للشركات الأميركية للإسهام في إعادة بناء اقتصاد العراق بخاصة في ميدان الطاقة، بحيث لا تتعارض مع سياستنا في عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من الأهداف الهامّة». واستمرت الولايات المتحدة الأميركية بتموين العراق بالتقنيات ذات الاستعمال المزدوج حتى تاريخ غَزْوِ الكويت، وقبل أسبوع فقط من إصدار

---

(١) Atkinson, *Crusade*, 194.

صدّام أوامره للجيش باجتياز الحدود، كانت (إبريل غلاسْبي) تنقل له رغبات الرئيس بوش في علاقات أفضل معه.

وبرز السؤال مجدّداً عمّا إذا كان صدام قد اقتيد إلى هذا الفخ؟. فإذا كان الأمر كما قيل، فهو بالتأكيد أول من يعرف ذلك، فقدرته على شمّ المؤامرات والمكائد كانت أساسيّة من أجل بقائه، فهو آخر من (يُبْلَف) بادّعاء الصداقات الآتية من حكومة يرتاب منها بصورة عميقة.

هل يمكن لمثل هذا الرجل (الشكّاك) أن يعتقد بأن الأميركان عندما اقترحوا عليه أن باستطاعته (ابتلاع) الكويت ونفطه، وأن يستولي على جزء من ساحل الخليج المجاور للمملكة العربية السعودية من دون أن يتدخّلوا لإيقافه وردعه؟.

ربّما كان جَرْح مشاعر صدّام بقُدرته الشخصية هو المفتاح لِفَهْم قراره بضَرْب الكويت، فحكّامها لَطّخوا صورة شخصيته البطولية. فلقد قام بسَفرٍ بعيد، من فَقْره في تكريت إلى الفخامة في غِنى قَصْره الرئاسي في بغداد. لقد سحق كل خصومه في الداخل، وكان قائداً لدولة عربية قويّة لها آلاف السنين من الحضارة خلْفها. ولقد قاتل إيران حتى التوقّف التّام. والآن، وبعد انتهاء القتال تتحدّاه هذه الدولة الخليجية المحدثة النعمة التي حَرَسَ قصورها ومنابع بترولها. لقد أثاره الكويتيون لأكثر من عام، وقرَّرَ بعد ذلك أن يُبيّن لهم من هو المسيطر. لقد عاملهم مثلما عامل كل من قطع طريقه وتجاوزه؛ فلقد ضربهم ضربةً شديدة تتناسب مع رؤيته لشخَصيّته، ولقد شعر بلا شك بالرضا التام لرؤيته أمراء عائلة الصباح الحاكمة يركضون باتجاه الحدود ليجتازوها إلى أمان المملكة العربية السعودية، وعندها صَفا ذهنه. في الحي الشعبي قد يخاطر الرجل المشاكس والجلف، وقد يُضرب من قِبَل شخص أكبر منه سناً أو أقوى. لذا، يجب أن يجد طريقة للتخلص من الزاوية التي «حَشَرَ» نفسه فيها وظهْره إلى الحائط، ولو حتّى المخاطرة بتدميره على يد أصدقائه الأعداء، فإنه لم يكن مستعدّاً للقبول بالانسحاب إذا كان الثمن هو إذلال تام له في بلده، وفي إقليمه نفسه وأمام العالم كلّه. إنه يفضل أن يدمر السقف ويهدمه على رؤوس الجميع.

قبل أن تنتهي «فترة السماح» في الخامس عشر من كانون ثاني ـ يناير، وأثْناء اجتماع مع حسين كامل حسن المجيد، مدير لجنة التصنيع العسكري (وزوج ابنته الذي أمر بقتله بعد ذلك)، وصائب حسن محمد المسيري، قائد سلاح الجو، وَجّهَ صدام بأن تُرتّب التحضيرات لاستعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية بدْءاً من (١٥) كانون ثاني ـ يناير، وذكَرَ: «أنا أعتبر الرياض هدفاً»، وكان على القادة أن يكونوا مستعدّين للتحرك في أي وقت:

سأعطيهم أمراً يُبين أنه في «لحظة معيّنة» إذا لم أكن أنا هناك ولم تسمعوا صوتي، فإنكم ستسمعون صوت رجل آخر، وعندها ستتلقون الأوامر منه، وعندها تذهبون لمهاجمة أهدافكم (الرياض) و(جدّة)، وهما أكبر مدن السعودية، وكل صانِعي القرار، والحكام السعوديون يعيشون هناك. هذا بما يختص بالأسلحة الجرثومية والكيماوية.

وأيضاً كل المدن الإسرائيلية، كلها بالطبع، ويجب التركيز على تل أبيب لأنها مركزهم.

وعندما قال له حسين كامل: إن أحسن طريقة لاستعمال هذه الأسلحة هي رشها من طائرة ـ مثل الطائرات المستعملة لرش المحاصيل الزراعية ـ لأن أضرارها تكون أقوى بألف مرة، أجاب صدام «لِيُعيننا الله على القيام بذلك. لن نُنكِّسَ رؤوسنا أبداً ما دمنا أحياء، حتّى ولو كان علينا أن ندمّر كل الناس»[1]. ونقلت الرؤوس الحربية وخزانات الوقود إلى ساحة القتال. ومن الأدلة التي جمعَتْها لجنة (رِيغل) يبدو أن بعض الأسلحة الكيماوية، على الأقل، قد استعملت. أما لماذا لم يكن هناك استعمال عام لهذه الأسلحة؟، فإنه سؤال لم يكن له جواب واضح. ربما كانت الحرب الجوية شديدة فقطعت خطوط تموين ساحة القتال وإمداد التشكيلات العسكرية العراقية بحيث لم يتَسَنَّ لوحدات الأسلحة الكيماوية الوقت الكافي لِملء الرؤوس الحربية وإطلاقها قبل بدْء الحرب البريّة. وربّما أُقنِعَ صدام بعدم استعمال هذه الأسلحة، أو أن قواد جيشه لم يشاطِرُوه الفلسفة الإلهية للشروق والغروب فلم يستعملوها. لم يكونوا يحاربون إيران هذه المرّة. لا بدّ أنهم عرفوا أن النتائج من هجوم كيماوي واسع على القوات الأميركية ستكون مأساوية على العراق[2].

في الخامس عشر من شباط ـ فبراير، وعلى وشك نهاية الحرب الجويّة، خاطر صدّام، رغم إمكانية إذلاله، بقبوله لقرار مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة ذي الرقم (٦٦٠) والذي صُوِّت عليه وأُعلن عنه يوم غزوه للكويت، والذي يطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الكويت. كان رد الرئيس بوش على القرار بأنه خدعة، وأن الطلب بالانسحاب خلال يومين أمر صعب للعراقيين إنْ لم يكن مستحيلاً من الناحيتين التقنية واللوجستية. في اليوم الحادي والعشرين قَبلَ

---

(١) Iraq Survey Group, *Comprehensive Report,* the section «Desire, Dominance and Deterrence through WMD: Saddam's Role in WMD Policy.» Discussion recorded in seized tape.

(٢) Russell, «Iraq's Chemical Weapons Legacy.»

صدّام خطّة سوفيتية وضعت برنامجاً للانسحاب خلال واحدٍ وعشرين يوماً. فرد الرئيس بوش مرّة أخرى وطلب انسحاب القوات العراقية من الكويت خلال ثمان وأربعين ساعة، علماً أن هذا ليس أمراً ممكناً ولا حتى محاولة القيام به، بدون فوضى وإذلال. ومحشوراً في الزاوية الآن، بدون وجود سُبُلٍ ممكنة للتراجع، رد صدّام حسين بإحراق آبار البترول في الكويت، وفي الرابع والعشرين من شباط ـ فبراير بدأت الحرب البريّة.

الغبار المتساقط... السام

السؤال المُهْمل الذي نشأ نتيجة تدمير مراكز أبحاث الحرب الكيماوية والبيولوجية ـ الحيويّة، ومعامل الإنتاج في عام ١٩٩١، هو: ماذا كان تأثير ذلك على البيئة؟. وجدت لجنة (رِيغل) أن الجيش الأميركي استشار المختبرات الوطنية (مختبرات لورنس ليڤرْمور الوطنية ـ ليڤرْمور كاليفورنْيا؛ مختبرات سانْدْيا الوطنية في ألْبُوكِرْك ـ نْيومكْسِكُو) ومختبر لوس آلاموس الوطني، في نُيُومَكسيكو، عن المخاطر المرافقة للغارات الجويّة على معامل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية. وما قيل للجيش الأميركي بقي في السجلات السريّة، ولكن بسبب الخطر القائم من احتمال استعمال العراق لهذه الأسلحة، قررت الولايات المتحدة ضرب هذه المنشآت من الجو رغم أن الولايات المتحدة ليس لديها السلاح الذي يستطيع تدمير هذه السموم من دون تَلْويث الأجواء البيئية. وفي المرحلة الأولى للحملة الجويّة تعرضت كل مراكز أبحاث الحرب الكيماوية ومعامل إنتاجها وتخزينها، في الموصل وكركوك وسامرّا وبغداد والناصرية والشُعَيْبَة والفلّوجة والحبانية والقائم وتكريت والديوانية وكربلاء، كلها تعرضت للقصف المكثّف. وكميات كبيرة مخزونة من الكبريت والخردل وغاز (التابون) وغاز (سارين) وغاز (سومان) و(سَايْكْلُوسارين)، ومئات إن لم يكن آلاف الأطنان من الأسلحة الكيماوية، وعشرات آلاف قطع الذخائر الكيماوية كُلُّها «دُمِّرت» ولكن ليس بدون انتشار الذرات المجهرية ـ الميكْرُوسْكُوبيّة ـ التي تطايرت في الجو ثم نحو الجنوب نتيجة الرياح.

والمراقبة بالأقمار الصناعية وشذوذ الأحوال الجوية والمراقبة العلمية والآلية وظهور الآثار غير الصحية، حسب ما أفاد به الباحث الرئيس في لجنة ريغل، «كلها تدعم النظرية التي فُصّلت في ورقة التقرير بأن غارات الحلفاء للمراكز العراقية للأبحاث وإنتاج هذه الأسلحة قد ضخّت في الجو الأسلحة الكيماوية والمواد الأولية المكوِّنة لها ونتائج مركباتها السامة في نماذج الطقس العابرة، والتي حملت السموم إلى المناطق التي احتلتها القوات الحليفة قبل أن تعود هذه السموم إلى سطح

الأرض[1]. والصور التي التقطتها الأقمار الصناعية والمعلومات التي سجلتها الآلات الخاصة أظهرت أن الذرات المتساقطة، بفعل الغارات الجوية، «تتحرك بصورة ثابتة حسب أحوال الطقس نحو وفوق المواقع التي احتلّتها قوات التحالف التي تجمّعت لمواجهة الغزو العراقي للكويت، في الكويت وفي العراق على حد سواء». وتعليقاً على الذرات المتساقطة نتيجة الغارات على مخازن المواد الكيماوية، روى الدكتور (أوهْلِر) ـ مدير مركز وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لمنع الانتشار ـ للجنة ريغل أن «الدراسات والتخطيط والتجارب التي أجْرِيَت تشير إلى أن لا شيء من هذه الذرات المتساقطة سيذهب ربما أَبْعَدَ من عشرة أميال، لذا فإذا كانت قواتكم الأميركية وقوات التحالف أبعد من هذه المسافة فإنها لن تتعرض لتأثيرات الحرب الكيماوية». ومع ذلك فإن المعلومات العلمية ومعلومات الأرصاد الجوية التي جُمعت بعناية من قبل خبراء الأبحاث في هذه اللجنة، بيّنت أن الذرات المجهرية ـ الميكروسكوبية ـ قد الْتُقِطَت على علو ستة أو سبعة كيلومترات فوق سطح الأرض وعلى بعد ألفي كيلومتر تقريباً عن المصدر الأصلي.

في الرابع من شباط عام ١٩٩١، صرح أحد المتحدثين باسم وزارة الدفاع الفرنسية، لأجهزة الإعلام أن الذرات الكيمائية المتساقطة ـ ربما كانت «نيوروتوكسين (Neurotoxin)» ـ نتيجة الغارات على العراق ومراكز أبحاثه في الحرب الكيماوية والبيولوجية ومعاملها وخزاناتها، قد اكتشفت «بكميات قليلة في كل مكان»[2]. وفي تموز عام ١٩٩٣، كشفت وزارة الدفاع التْشيكيّة أن وحدة إزالة التلوّث، التي أُرسلت إلى المملكة العربية السعودية، اكتشفت تركيزاً مُكثّفاً لمادة غاز الخردل وغاز الأعصاب (سارين) يُهدد حياة الإنسان عدّة مرات، وذلك بعد بدء الحرب الجوية في السابع عشر من كانون ثاني ـ يناير. وأكدت الوزارة أن التلوث لا يمكن أن يكون مرتبطاً بأي طريقة باستعمال الاسلحة الكيماوية لأنّه «ثبت» أنّها لم تُستَعْمل، «ويمكن الاستنتاج بأن المعلومات الرقمية التي جمعت من الدراسة الميدانية أن أصل هذه المواد الكيماوية كان من مصانع أوْ من مخازن العتاد الكيماوي التي ضربَتْها الطائرات الحليفة أثناء غاراتها. ولقد دعم هذا الاستنتاج تقرير من قائد الوحدة التشيكية وتصريحي الشخصي وتصريح مشاركين مباشرين آخرين»[3]، ولكن الجنود

(١) See James J. Tuite III, «1991 Persian Gulf War: Direct and Indirect Chemical Warfare Agent and Related Exposures. Also see Tuite, «Report on the Fallout.»

(٢) U.S. Senate, «Second Staff Report,» Ch. 2, «Gulf War Syndrome: The Case for Chemical/Biological Agent Exposure.»

(٣) Ibid., ch. 3.

الأميركان، بمن فيهم واحد كان ملحقاً بالوحدة التشيكية، يدّعون أنه قيل لهم ـ من الكولونيل الذي يرأس هذه الوحدة ـ إن غاز الأعصاب قد اكتشف بعد هجوم بصاروخ سكود (SCUD)، وأنهم «هاجمونا فعلاً بأسلحة كيماوية»[١].

واستنتج التقرير الثاني لأعضاء لجنة ريغل أن الأسلحة الكيماوية قد اكتشفت «مُقتَرِنَةً بأحداث محدّدة»[٢] ودوّت صفّاراتُ الإنذار بصورة متكرّرة تحسُّباً من هجوم كيماوي؛ واكتُشفت الكيماويات بعد هجوم بالصواريخ أو بعد انفجارات غير مفهومة؛ والوحدات التشيكية والبريطانية والفرنسية اكتشفت وجود آثار أسلحة كيماوية ـ بيولوجية في الهواء وفي برك صغيرة على الأرض بعد هجمات بصاروخ (سكود) أو بعد انفجار قنبلة مدفع أو ألغام كيماوية، واكتشفت الوحدات الأميركية تلوّثاً كيماوياً في الهواء؛ وتأكّدت هجمات مباشرة بالأسلحة ـ الكيماوية بروايات متكرّرة من شهود عيان. ولقد تعرّضت القوات الأميركية والقوات الحليفة لتساقط ذرات سببها الغارات على معامل العراق للأبحاث وتصنيع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية؛ ولقد تسلّحت القوات العراقية، في الخطوط الأمامية، بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية «وكانت مستعدّة لاستعمالها»[٣].

وختمت اللجنة بأن الأعراض التي شكا منها الجنود تتماشى مع التعرض لهجمات بخليط أسلحة كيماوية، ومع أنها تركت المجال مفتوحاً لاحتمالات أخرى، مثل الاحتكاك بأسرى حرب ملوثين، وإعطاء أدوية مسبقة للعلاج من التعرض لغازات الأعصاب، أو التعرض البسيط للتلوث جراء غارات القوات المتحالفة. ولقد لاحظت اللجنة موت عدد كبير من الحيوانات الثدْييّة والطيور والحشرات في المنطقة التي تساقطت عليها ذرات مجهرية ـ ميكروسكوبية من الهواء إلى الأرض. وحاججت وزارة الدفاع بأن الأمراض الوبائية كانت السبب الممكن، ولكن اللجنة لحظت أن الطيور والحشرات كانت معرّضة بصورة خاصة لتلوث الهواء بملوّثات سامة، وأن الثدْييّات تعرضت عندما استهلكت طعاماً ملوّثاً. وبعد الحرب ارتفعت نِسْبة التشوّهات الخلقية الفظيعة والسرطانات في جنوب العراق. واستعمال اليورانيوم غير المخصّب في قنابل الدبابات يعتبر بصورة واسعة كأحد الأسباب. ولكن إذا كانت استنتاجات لجنة ريغل صحيحة، فالسموم التي انْتَشَرت في الجو أثناء الحملات الجوية في كانون ثاني وشباط ربما كان لها في الغالب نفس التأثيرات الطويلة المدى.

---

(١) U.S. Senate, «Second Staff Report,» Ch. 2, «Gulf War Syndrome: The Case for Chemical/Biological Agent Exposure.»

(٢) Ibid., see «Findings».

(٣) Ibid.

العقوبات

العقوبات التي فُرِضَت، حسب قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٦٦١) بتاريخ ٦ آب ـ أغسطس ١٩٩٠، صُقِلَت ووُسِّعَت وعُدّلت بعد ذلك في العقد الذي سبق حرب الخليج الثانية. وأكد القرار (٦٨٧) بتاريخ الثالث من نيسان ـ إبريل عام ١٩٩١ مَنْعَ بَيْع السلاح والمعدات المتعلّقة بالحرب، ووضعت ثمانية شروط يجب التقيّدُ بها إذا أُريد رَفْع العقوبات. والقراران (٧٠٦) و(٧١٢)، بتاريخ (١٥) آب ـ أغسطس و(١٩) أيلول ـ سبتَمْبر لعام ١٩٩١، صادقا على برنامج النفط مقابل الغذاء الذي سمح للعراق ببيع ما قيمته ١,٦ مليار دولار من النفط والمنتجات النفطية، ٣٠٪ من هذا المدخول يحفظ في صندوق تعويضات، ٤٪ منه يوضع جانباً لحساب (UNSCOM) وتكاليف للأمم المتحدة، و٦٦٪ الباقي منه يذهب لشراء الغذاء. وفي القرار (٩٨٦) في الرابع عشر من نيسان ١٩٩٥، رُفِعَ سقف صادرات النفط إلى (٢) مليار دولار في كل (١٨٠) يوماً، مع تركيز مجلس الأمن أيضاً، ومرّة أخرى، على حاجة المدنيين للغذاء والدواء والحاجات الحيويّة الأخرى. وفي القرار (١١٥٣) لِشباط ـ فبراير عام ١٩٩٨ رُفِعَ السقف، مرّة ثانية، إلى (٥,٢) مليار دولار في كل ستّة أشهر، وسمح للعراق الآن بمصروفات لإعادة إعْمار قطاع النفط. والقرار (١٢٨٤) بتاريخ (١٧) كانون أوّل عام ١٩٩٩ سمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستيراد «أي كمية» من نفط العراق أو مشتقّاته، ورَفع الحَظر عن الرحلات الجوية. وفي الرابع عشر من أيار ٢٠٠٢، وفي القرار (١٤٠٩) تبنّىٰ مجلس الأمن لائحة مُراجَعة للمواد التجارية (البضائع) سمح بموجبها للدول ببيع العراق أية منتوجات أو بضائع غير التي تقع تحت قرار الحظر على المواد الحربية. والأموال المحفوظة في حساب الأمم المتحدة، الذي يحفظ مدخول النفط العراقي، يمكن استعمالها لِتِلْك المشتريات.

تخفيف قبضة مجلس الأمن لم يُنقص الضغط إلا قليلاً عن العراق وشعبه المعذّب. ولمدّة عقْدٍ من الزمان، فإن مجموع العقوبات من مراقبة الأسلحة، ومنع الطيران فوق مناطق معيّنة الذي فرضته، بصورة أحادية، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على شمال وجنوب العراق قد جَمَّد العراق سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً. وعندما أكّد (بيتر هِين) الوزير البريطاني المسؤول عن العراق، في عام ٢٠٠٠، أن الطيارين البريطانيين «يجازفون بحياتهم عندما يراقبون جنوب العراق» أشار مُنسّق الشؤون الإنسانية في هيئة الأمم المتحدة في العراق هانزفون سبونك: أن (الطيارين) هم هناك بدون تفويض من هيئة الأمم، ويمكن سحبهم بسرعة إذا كان الأمر يتعلق

بحياة البريطانيين[١].

وجالَت أونسكوم في أنحاء العراق لتكتشف وتدمّر مخزون الأسلحة الكيماوية والمعدات الحربية الأخرى، إلى أن سُحِبَت قبل عملية (ثعْلب الصحراء)، تلك العملية الجوية الأمريكية التي دامت أربعة أيام وبدأت في السادس عشر من كانون أول عام ١٩٩٨[٢].

وفي النهاية فقدت (أونسكوم) سمعتها عندما كُشف أنه تسَرّب إلى صفوفها عملاء وكالتَي المخابرات البريطانية والأميركية، وأنهم أعطوا معلوماتها إلى إسرائيل، وبعد ذلك لم تسمح لها الحكومة العراقية بالعودة أبداً. وفي كانون أوّل ١٩٩٩ حل محلها (UNMOVIC): لجنة الأمم المتحدة للتحذير والتحقق والرقابة[٣].

والاتهام بأن السلطات العراقية لم تتعاون مع مراقبي الأسلحة، (وهذا ما فعلته، في الواقع، في بعض المناسبات)، إلا أنها تعاونَت بصورة كلية في العديد من المناسبات الأخرى؛ وأثار هذا الأمر، مُضخِّماً إياه، الرئيس الأوسترالي للجنة (أونسكوم) (ريتْشَارْد باتْلِر). في الحقيقة إن فريق المراقبين كشف ودمَّر تقريباً كل مخزون الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وموادّها قبل انسحابه. وقبل مدّة من القيام بحرب الخليج الثانية في آذار ـ مارس عام ٢٠٠٣، قال رئيس (UNMOVIC) السيد هانز بْلِكس، مراراً، إنه لا يعتقد بأن العراق استطاع إعادة تطوير وتنْمية أسلحة الدمار الشامل (WMD)، وكانت هذه أيضاً وجهة نظر مراقب الأسلحة (سْكُوت ريتّر). وكانت وكالة (IAEA) على ثقة بأن العراق لم يَعُد لتنمية وتطوير أسْلحة نووية، ومن كل الدلائل الموجودة والموثوقة فإن العراق قد نزع سلاحه بصورة واقعية. وفي مقابلة مع (هانز ڤون سْبُونِك) في كانون أول عام ٢٠٠١، قال إنه يعتقد بأن القضية ضد العراق مبالغٌ فيها «للتحضير لجولة أخرى من الهجمات»[٤].

حُفِظَ «بالكاد حيّاً»

قدرت مؤسسة النقد العربي أن غَزْو الكويت كَلَّفَ العراق (٢٥٦) بليون دولار.

---

(١) See Hans von Sponeck, letter to the Guardian, December 17, 2000.

(٢) Although civilians died in the attack, the U.S. administration tried to get the message out that «our quarrel is not with the Iraqi people,» as the secretary of state, Madeline Albright, told a press briefing in Edinburgh on November 14, 1997. «Transcript: Albright, Cook Discus Increasing Pressure on Iraq,» November 14, 1997.

(٣) Established under UN Security Council Resolution 1284.

(٤) Larry Everest, «Hans von Sponeck: The Inside Story of US Sanctions on Iraq,» *Revolutionary Worker*, December 23, 2001.

وأُبْقِيَت الصناعة والبنية التحتيّة المدنية في حالة عجز طيلة فترة العقوبات الدولية التي لم يكن لها مُوازٍ في تاريخ الأمم المتحدة[1].

والرئيسان للبعثة الإنسانية للأمم المتحدة إلى العراق، (دِنيس هاليداي): من أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٧ إلى تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٩٨، و(هانْز ڤون سْپونك): من تشرين أول ـ أكتوبر ١٩٩٨ إلى آذار ـ مارس ٢٠٠٠، استقالا قرفاً من دور الأمم المتحدة بالسماح أن تسْتَخْدَم سلطتها من أجل أجندا (برامج) إنكليزية ـ أميركية تهدف إلى إبقاء العراق راكعاً على ركبتيه[2]. تلوُّث المياه وانحدار مستوى خدمات المشافي برفْضِ تزويدها بالأدوية والأدوات الطبية وقطع الغيار اللازمة لإصلاح المولدات الكهربائية وتزويد العراق بما يكفي من غذاء لإبقاء الناس أحياء ـ «ولكن بالكاد أحياء» ـ كل ذلك كان له تأثيرات سلبية ومأساوية على أهل العراق[3]. بعد تسع سنوات من انتهاء الحرب قَدّر (هاليداي) أن خمسة آلاف طفل، تحت سن الخامسة، لا يزالون يموتون كل شهْر، بالإضافة إلى ألفين ـ ثلاثة آلاف آخرين من المراهقين والبالغين. والمعدل الوسطي لوزن المواليد كان أقل من خمسة أرطال إنكليزية ـ أي حوالي ٢،٢ كيلوغرام ـ ولقد تحوَّل العراق إلى حالة من الانهيار الاجتماعي، وبرنامج النفط مقابل الغذاء لم يكن أكثر من «استمرار للإبادة الجماعية سبَّبها الحظر الذي فُرِض على العراق. أقول إبادة جماعية (Genocide) لأنه برنامج دولي مفروض من أجل تدمير ثقافة وشعب ووطن». ولقد أبقى أعضاء هيئة الأمم المتحدة في مجلس الأمن هذا الحظر «رغم علْمهم بنسبة وفيات الأطفال العراقيين. لقد كانت إبادة جماعية لجنس بشري[4].

قدَّر الدكتور (ريتْشَارْد غارْفيلْد) من جامعة كولومبيا، وهو أخصائي في فرع الوبائيات، أن في عام ٢٠٠٣ سَبَّبَ الحَظْرَ ما بين (٣٤٣٩٠٠) و(٥٢٩٠٠٠) حالة من الوفيات بين الرُضّع والأطفال الصغار في العراق[5]. وتبيّن إحصاءات وكالة (اليونيسيف) أن وفيات الأطفال، تحت سن الخامسة، ارتفعت نسبتها من ٥٠

---

(١) Remarks by the Cuban delegate, Alarcon de Quesada, during debate in the Security Council on February 13, 1991, quoted in Weller, *Iraq and Kuwait,* 27.

(٢) Both of these men had been appointed UN assistant secretary-general.

(٣) See Dennis Halliday, «Death for Oil,» interview by Amira Howeidy, *Al Ahram Weekly,* July 13-19, 2000.

(٤) Ibid.

(٥) James Bovard, «Iraqi Sanctions and American Intentions: Blameless Carnage?» *Freedom Daily,* pt, 1, February 9, 2004; pt. 2, February 11, 2004, Future of Freedom Foundation.

بالألف عام ١٩٩٠ إلى ١٢٥ بالألف عام ٢٠٠٣[١]. عقوبات الحظر والأمراض المتصلة بالحرب (بما في ذلك الأورام السرطانية، التشوّهات الخَلْقِيّة، التي سبّبها استعمال القذائف المُنضَّبة من اليورانيوم، وربما الذرات السامة المتساقطة بفعل الغارات الجوية عام ١٩٩١)، حصدت أرواح حوالي مليون عراقي في السنوات الاثنتي عشرة، ما بين حربي ١٩٩١ و٢٠٠٣.

وحاججت الحكومتان البريطانية والأميركية أن الكميات الكافية من الطعام والدواء التي كان يُسمح بها لحاجات الشعب العراقي كانت حكومة البعث تحوّلها لأهدافها الخاصّة. ومع ذلك، في كانون أول ـ ديسمبر عام ٢٠٠١، قدّر هانز فون سْبُونِك: أنه «قبل أسبوعين» أوقفت الولايات المتحدة الأميركية مساعدات إنسانية للعراق قيمتها ٤ بلايين دولار، رغم وجود مئات المراقبين من هيئة الأمم المتحدة في العراق يراقبون المشافي والمستودعات والمدارس وشركات الكهرباء للتأكّد من أن المؤونات والمعونات تصل إلى غاياتها الصحيحة[٢]. ٩٨٪ من العقود المجمَّدة أوقفت الولايات المتحدة الأميركية تنفيذها. بين عامي ١٩٩٦ ـ ١٩٩٨ كان المدخول من برنامج النفط مقابل الغذاء قد وَفّر ليس أكثر من (١١٣) دولار أميركي للفرد العراقي سنوياً، «الآن كيف يمكن أن يكون ذلك كافياً؟». ورغم أن سقف إنتاج النفط قد رُفع فإنه لم يكن بالإمكان زيادة الإنتاج لأن الولايات المتحدة الأميركية تقف بوجه إعادة بناء الصناعة النفطية[٣]. وزيادة المدخول جاء من ارتفاع الأسعار وليس من زيادة الإنتاج، وخُفض على كل حال لأن مجلس الأمن قرّر وَضْع ٣٠ سنتاً من كل بترو دولار لدى لجنة التعويضات في هيئة الأمم المتحدة.

في السنتين السابقتين لاجتياح العراق من قِبَل «ائتلاف الإرادات»، وهو تجمُّع جديد إنما محدود، كان واضحاً أن أغلب العالم قَبِل ما وجده بْليكْس، ڤون سْپونك، هاليدِاي، وسْكُوت ريتّر، وكذلك كثير غيرهم كانوا مشتركين بمراقبة الأسلحة وضبطها، بحيث أصبح النظام البعثي مجرّداً من الأذى. ومثل (دِنيس هاليدِاي) و(هانْزِ ڤون سْبونك) تزايد بسرعة عدد الحكومات في المنطقة وحول العالم التي لم تستطع الاستمرار في (هَضْم) آثار الحظر على الشعب العراقي. أعادت السعودية والعراق فَتْح حدودهما المشتركة، وسورية والعراق أَصْلَحَا ما بينهما من خلافات، وزار رجال الأعمال الأتراك والعرب والأوروبيون بغداد بحثاً عن عقود،

(١) See «Iraq,» for the under-five infant mortality rate in 1990 and «Table 1: Basic Indicators.»

(٢) See Everest, «Hans von Sponeck.»

(٣) Before the war contracts for the reconstruction and redevelopment of the oil industry had been awarded to French, Algerian, Russian, and Chinese concerns.

وانتهى العزل الاقتصادي والسياسي للعراق في الشرق الأوسط وتخلّص صدام تقريباً من المصيدة. واعتقد هانْز ڤون سبونك أن صدام ضُعِّف كثيراً وليس هو الآن «صدام حسين الذي وصفوه لنا، بأنّه خطر على الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا «هذا كلام فارغ»!! كان ديكتاتوراً، ولكن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والغرب أسهموا كلهم في خَلْقِ هذا «المخلوق المخيف». أردناه شريكاً في الصفقات التجارية وحليفاً ضدّ إيران، وتغاضينا عن استعماله أسلحة الدمار الشامل ضد الأكراد، وكان ذلك لصالح أهداف أخرى. كنا ندعو للديموقرطية، ومع ذلك نتعاون مع ديكتاتوريات الإقطاع. لقد ساهمنا وشاركنا بقوّة في نوع من الحالة التي رأينا نُموَّها في العراق»[1].

في السابع عشر من كانون أوّل ـ ديسَمْبر عام ٢٠٠٠ وفي القرار رقم ١٢٨٤، أثار مجلس الأمن الدولي احتمال إيقاف الحظر عندما تُحل مواضيع الرقابة ونزع السلاح، ولكن لم يصل الأمر إلى هذه النقطة إلّا بعد أن حَثّ الرئيس جورج دبليو بوش هيئة الأمم المتحدة على رفْع الحظْر والرقابة بعد «نهاية» حرب الخليج الثانية عام ٢٠٠٣، وفي نفس الوقت طمأن أفراد الشعب العراقي بأن حياتهم ستكون «أفضل من أي شيء عرفوه لأجيال حتّى الآن»[2].

(١) Hans von Sponeck, «Voices on Iraq: Hans von Sponeck,» interview by Mark Tran, *Guardian,* March 28, 2004.

(٢) «Bush Urges End to Sanctions,» *New York Times,* April 17, 2003.

١٣ ـ جورج... الابن

سبق اجتياح العراق في عام ٢٠٠٣ حملة دعائية ضخمة من الغِشِ والخداع وانعدام الأمانة. وعملياً لم يكن أي شيء ممّا قالته حكومتا الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا صحيحاً وصادقاً، والذي ادُّعيَ أنه دليل عن الحاجة للذهاب للحرب مرتكز على «معلومات استخباراتية» و«حقائق» ظهر أنها كتَلٌ من التأكيدات والافتراضات مدعومة بوثائق مزوَّرة وادِّعاءات جامحة ليس لها أساس في المعلومات ولا في الحقيقة.

وكانت الطبيعة الخداعية والاحتيالية لما ادّعَتْهُ الحكومَتّان الأميركية والبريطانية ملموسة وظاهرة حتى قبل القيام بالحملة العسكرية، ولكن على جانبي المحيط الأطلسي وفي البلاد الأخرى التي انضمّت قواتها للهجوم والاحتلال، فإن أجهزة إعلام فيها قبلت هذا الاتجاه السائد جراء هذه (الحزمة الدعائية). بعض هذه الصحف احتجّت لاحقاً «بأنها أخْطأت الفَهْم»، ولكن ذلك لم يكن صحيحاً وحقيقياً. بكل بساطة لم يقوموا بواجبهم، إذ كان واجبهم قد تحدّد جزئياً بمراقبة ادعاءات الحكومة بالدفاع عن المصلحة العامّة، وإذا كان الدفاع عن ادّعاءات الحكومات ضِدّ الصالح العام هو واجبهم، فلقد أدّوه حقّاً بصورة جيدةٍ جدّاً[١].

في خطابه في الجمعية العامّة للأمم المتحدة، في الثاني عشر من أيلول ـ سِبْتَمْبِر ٢٠٠٢، أشار الرئيس بوش إلى هجمات العراق بالسلاح الكيماوي على إيران ـ التي سمحت بها ضِمْنيّاً إدارة أبيه، بوش الكبير ـ. النظام البعْثي كان خطراً «شديداً وداهماً». وصدّام «يستمِرّ بتنمية أسلحة دمار شامل». ويعتقد مراقِبو الأمم المتحدة، حَسْب رأي الرئيس، أن العراق أنتج «ضعفين إلى أربعة أضعاف كميّة الأسلحة البيولوجية التي أعْلَنَ عنْها، والتي فَشلَ في عَرْض أكثر من ثلاثة أطنان من موادّ يمكن استعمالها لإنتاج أسلحة بيولوجية». لقد ضرب صدام بالغازات السامّة عدداً

(١) See Dan Okrent, «The Public Editor: Weapons of Mass Destruction or Mass Distraction,» *New York Times,* May 30, 2004. The paper's own judgment is to be found in «The Times and Iraq,» *New York Times,* May 26, 2004.

كبيراً من الإيرانيين، وكذلك أربعين قريةٍ عراقية، وفي الخلايا والمخيمات كان الإرهابيون يُخطّطون لمزيد من الدمار ويبنون قواعد جديدة لحربهم على المدنية. وخوفنا الأكبر من أن يجد الإرهابيون طريقاً قصيرة للوصول إلى طموحاتهم عندما يزوّدهم نظام خارج عن القانون بالتقنيات لِيقْتُلوا على نطاق واسع. طبعاً، تزويد نظام خارج عن القانون بالتقنيّة التي يحتاجها ليقتل أعداداً ضخمة هو ما قامت به تماماً الإدارة الأميركية وعدد من الدول الأخرى في الثمانينات من القرن الماضي. بمواجهة التهديدات والمخاطر التي بَيَّنَها، أَعْلَنَ الرئيس بوش أن الأمم المتحدة تواجه لحظة «عصيبة ومحدّدة». «هل يجب احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أمْ رَمْيها جانباً من دون أن تكون لها أية نتيجة»؟[١].

كان هذا التساؤل جيّداً ومناسباً، ولكن ليس فقط بالنسبة للعراق. والتطبيق الانتقائي لقرارات مجلس الأمن الدولي والاستعمال الانتقائي للفيتو من قبل الأعضاء الدائمين (وفي الغالب من قِبل الولايات المتحدة الأميركية) هو في قَلْب انتقاد المجلس كجِسْمٍ يَخْدم مصالح هذه الدُوَل وليس المصلحة العامّة لهيئة الأمم المتحدّة.

وفي متابعة لخطابه في مجلس الأمن الدولي في الخامس من شباط ـ فبراير عام ٢٠٠٣، عَرَضَ (كُولِن پاوِل)، الذي أصبح وزير الخارجيّة الأميركي منذ كانون ثاني ـ يناير، صُوراً مُلْتَقَطَةً بالأقمار الصناعيّة وانْطباعات لِفَنّانين ـ رسّامين ـ ليصف بلداً يَعُجُّ بأسْلحة الدمار الشامل مُخبّأةٍ فوق وتحت الأرض أو منقولةٍ من مكان لآخر لِتَحاشي انْكِشافِها[٢]. أراد أن يُشارِكَهُ المستمعون في الأمم المتحدة وفي العالم «ما تَعْرفه الولايات المتحدة الأميركية عن أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وكذلك عن تورّط العراق أيضاً في الإرهاب». لقد تحدّث عن حقائق مُكدّسة «كل بيان أذكُرُه اليوم هو مدعوم بالمصادر، المصادر الصَلْبة. هذه ليست تأكيدات جازمة. ما نقدمه لكم اليوم هو حقائق واسْتِنْتاجات مَبْنِيّة على معلومات ماديّة صَلْبة». هذه «الحقائق» هي محاولات العِراق لتحاشي الانكشاف وذلك بتَحْريك راجمات الصواريخ والرؤوس الحربيّة المليئة بالعوامل البيولوجية إلى غَرْبِ العراق حيث يُخَبَّأُ أَغْلَبُها «في البساتين الواسعة لأشجار النخيل». هل يُفْتَرَضُ حقّاً بالمستمِع النَبيه أنْ يعتقد بأن سَعَفَ النخيل تستطيع حماية الأسلحة وتغْطيتها بحيث لا تسْتَطيع الأقْمار الصناعيّة العالية التِقنِيّة والتصوير الفوتوغرافي الدقيق، بواسطة طائرات الاستطلاع بلا طيّار، اكتشافها؟، قَبْلَ نَقْلِها وتحريكها لمكان آخر.

(١) See «President's Remarks at the United Nations General Assembly,» September, 12, 2002.

(٢) Colin Powell, «Remarks to the United Nations Security Council,» February 5, 2003.

أمّا عن موضوع إمكانات العراق بالنِسْبة للأسلحة الكيماوية فقد أشار الجنرال (پاوِل) بِعَرْضٍ دراماتيكيّ لقارورةٍ صغيرة تحوي مسحوقاً أبيض «أقل من نِصْف مِلعَقَة صغيرة من الأنْتَراكْس المجَفَّف (جرثومة الجْمرة الخبيثة) هي كافية لإغلاق مجلس الشيوخ الأميركي عندما أُرسِلَت ضمن رسائل للسيناتوريْن الديموقراطيّين (توم دَاشِل) و(پاتْريك لِيهي)، ومع ذلك فإن لدى صَدّام (٨٥٠٠) لِيتراً من بودرة الجمْرة الخبيثة. وعلى أساس تقديرات اللجنة الخاصّة بهيئة الأمم UNSCOM ربّما أنْتَج صدام (٢٥٠٠٠) ليتر من أسلحة الدمار الشامل. والحقيقة أن تقديراتنا المتحفظة أن لدى العراق اليوم مخزوناً من الأسلحة الكيماوية يتراوح ما بين (١٠٠) إلى (٥٠٠) طن، وهذا يكفي لِمِلء ستة عشر ألف رأسِ صاروخ ميداني، وحتى الحدّ الأدْنَىٰ من التقديرات، (١٠٠) طن، فإنها كمية تُمكِّن صدام حسين من إحداث إصابات شاملة لمساحة منطقةٍ تزيد مساحتها على مئة ميل مربّع، وهي مساحة تساوي تقريباً خمسة أضعاف مساحة مانهاتن».

أضف إلى ذلك ـ قال الجنرال (پاول) ـ نحن نعلم من اعترافات سابقةٍ أن العراق قد نجح في تحْضير أسلحة بيولوجية ليس فقط من جرثومة الجمْرة الخبيثة، ولكن أيضاً عوامل بيولوجية أُخْرى بما فيها سم بوتولينوم، ولكن جهود العراق في هذا المجال لم تتوقف فقط على هذه، السالفة الذِكْر، فلقد جَرّبَ صدام حسين (دَسْتاتٍ) من العوامل البِيولوجيّة التي تُسَبِّبُ أمراضاً مثل:

Gas gangrene ـ وتعريبه العلمي ـ الطبي ـ (مُواتٌ غازيّ).

Plague ـ الطاعون.

Typhus ـ التِيْفُوس.

Tetanus ـ الكُزاز.

Cholera ـ الهيضة (الكوليرا).

Camelpox ـ «جدري» الجمل؟!.

Hemorragic fever ـ الحُمَى النازفة؟!.

وكانت لديه الأموال والإمكانات لِتنْمية عامل مرض الجُدِري.

ولكنْ كلّ ذلك لم يكن معلومات حديثة وجديدة. لقد نبشَت لجنة (ريغل) أدِلَّةً، قبْل عَقْدٍ من الزمان، أنّ (المواد الأولية) التي احْتاجها العراق لتنمية وإنتاج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إضافة إلى التِقنيّات اللازمة لتنْمية وإنتاج أسلحة أخرى قد جاءت من خارج العراق، وأنّ الولايات المتحدة الأميركية كانت بالفِعل جزءاً من شَبَكةِ التموين الدوليّة السِريّة. «نحن نعلم أن العراق طَمَرَ أجزاء أساسية وهامة من

البُنية التحْتية للأسلحة الكيماوية المحَرَّمَةِ وغير المشروعة، داخِلَ الصِناعة المدنيّة المشروعة». إذن ليس هناك مفاجأة أيضاً. والسؤال الأهمّ والأساس هو ليس فيما إذا كان العراق لا يزال يَمْتَلِك المصانع ذات الاستعمال الثنائي التي صُنِّع فيها السلاح سابقاً، ولكن فيما إذا كانت هذه الأسلحة الكيماوية لا تُزال تُصَنّع. ولقد قام الجنرال (پاول) بكل ما يستطيعه لِخَلْق الانطباع بأنّها لا تَزَال تُصَنَّع.

أمّا موضوع محاولات صدّام المُدَّعاة لإعادةِ تَشْكيل برنامج نووِي، فلقد رجَعَ الجنرال (پاول) إلى اسْتِيراد العِراق لأنابيب أَلُمِنْيُوم ذات الاستخدام الثنائي، من أَحَد عَشَر بَلداً، بهدف تحويلها إلى دوّارات في آلات تخْصيب اليورانيوم وصناعة أسلحة ذريّة (نوويّة). لقد ربط پاول صدّام بالإرهاب عِبْر دَعْم العراق لعائلات الفلسطينيّين الذين يقومون بعملياتٍ اسْتِشهاديّة، بتفجير أنفسهم ضد العدو، وعِبْرَ مُخَيّم التدريب الّذي قال عنْه الجنرال پاول إنّ أبو مصعب الزرْقاوي كان يُنْتج فيه السم القاتل رايْسين (Ricin). ولجأ الجنرال (پاول) إلى استعارة (مَطْبَخيّة)! أخرى عندما أعْلن أنّ أقلّ من مقدارٍ ضئيل ـ تصوروا رَشّة صغيرة من الملح ـ أي أقل من رَشّةِ صغيرة من سمّ رايْسِين في الأكل تكفي لِقَتْلِ الإنْسان. وفي نهاية عَرْض (پاول)، شَكَرَهُ جاك سْتْرو، وزير خارجية بريطانيا، لِتَعْرِيَتِهِ الخداع الذي يمارسه نِظام صَدّام حسين[١].

وفي الأسابيع التالية تَمَسَّكَ الجنرال پاول بالحجّة ذاتها بأنّ العراق احْتفظ بقُدْرته على تصنيع أسلحة كيماوية وبيولوجية، وله طُرُقٌ متعدّدة لاستعمال هذه الأسلحة، ولقد ثبت خطأه في كل نقطة تقريباً من هذه النقاط التي أثارها. فحكومة العراق لم يكن لديها أسلحة دمار شامل ولا مخزون من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. لم يكن هناك رؤوس حربيةٍ مدفونة تحت الأرض أو مخبأة وراء أشجارالنخيل. لم يكن للعراق أسلحة كيماوية أبداً. ولم يكن هناك أسلحة كيماوية وبيولوجية متنقّلة ولا مختبرات متحركة لها تتنقّل حول البلد. لم يكن هناك أي برنامج ناشط وفعال للأبحاث الذرية، أما أنابيب الألمنيوم فلم تُسْتورد لتخصيب اليورانيوم، ولم يكن هناك أيّ حقائق أكيدة من النمط الذي قدّمه الجنرال (كولِن پاول) لمجلس الأمن الدولي بما في ذلك المواد التي جمعها الوزير تُوني بْلير على ورق ناعم، وَوُزِّعَت قَبْل قليل من حديثه ـ ملف المعْلومات الاسْتِخْباراتية المُرَقّعة بسَرقَةِ عَملٍ أكاديمي ومعلومات عامّة ـ تبين إنّها ليْست حقائق قطعاً[٢]. كان من المستحيل على العراق

---

(١) «British Response,» PBS News Hour, February 5, 2003.

(٢) See Prime Minister's Office, «Iraq: Its Infrastructure of Concealment, Deception and Intimidation,» January 30, 2003.

أن يقوم بهجوم على بريطانيا خلال خَمْسٍ وأربعين دقيقة كما ادَّعَىٰ بْلِير، إذ لم يكن للعراق لا الأسلحة ولا الوسائط لِحَمْلها وإلقائها.

ولقد تردَّدَت الادّعاءات الخادعة والمخاتلة مرّةً أُخْرىٰ على لسان جورج بوش ودِيك تْشِينِي ودونالْد رامْسْفِيلْد وطوني بْلير وجاك سْتْرُو وجِيُوف هُوْن، وكذلك على لسان ممثلي الفعاليات من الدرجة الدنيا، الذين أُقْنِعُوا بالاشتراك في الهجوم. فألزم جُون هاورد، رئيس وزراء أستراليا، قوّات بلاده المسلحة على الاشْتراك بالغَزْوِ حَتَّىٰ قَبْلَ أن يَعْرفَ «ماهيّة» هذا التَورُّط. لم يكن نظام صدام حسين الاستبدادي هو الذي يَخْدع العالم، لأن أغلب ما ذَكَرَتْه الحكومة البَعْثِيّة، لمراقبي الأمم المتحدة للأسلحة قد تبيَّن، فيما بعد، أنه كان صحيحاً، بل إن الحكومات الحُرّة المنتخبة ديموقراطياً، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا «وحلفاءهما» هي التي خدعت العالم:

والحقيقة ـ الحقيقة الأصْلية الواقعية ـ إنّ هانْز بْلِكْس ومحمد البرادعي لم يُعْطِيَا العراق (شهادة براءة) كاملة، ولكنهما أشارا إلى أن العراق يَتَعاون في أغْلب الأحْيان، وإنّ مَخْزونه من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية وموادّها قد أُتْلِفَ ودُمِّرَ، وإنّ برنامجه النووي قد حُيِّد وأُبطِلَ قبل انْسحاب المراقبين الدوليين للأسْلحة عام ١٩٩٨، وَدَعما اسْتِناجاتهما بوثيقة أدِلَّةٍ هُرِّبت من العراق على يد بعْضِ المُرْتَدّين عن النظام الحاكم. وفي آب ـ أغسطس ١٩٩٥ فَرَّ اثْنان من أصْهار صدّام: الجنرال حسين كاملٍ والكولونيل صدّام كامل، إلى الأردن، ولقد أُعْدِما بأوامِر منْ صدّام حسين بعدما أُقنِعا بالعودةِ للعراق بعد ستة أشْهر من فرارهما؛ ولكن الجنرال حسين كامل، الذي كان مسؤولاً عن إنْتاج الأسلحة وتخزينها، قدّم أثناء وجوده في الأردن (ثروة) من المعلومات إلى المراقبين الدوليين للأسلحة. في الثاني والعشرين من آب ـ أغسطس قابله رئيس المراقبين (رولف إيكيُوس) واثْنَان من كِبَارِ زملائه العاملين معه.

عندما ذَكَرَ أحد هذين المُسَاعِدَين أنهما لم يجدا أثراً من تَدْمير الأسلحة الكيماوية، أجاب الجنرال كامل حسين: «نعم. لقد قُمْنا بذلك قبْل مجيئكم للعراق». كان ذلك قبل أيار ـ حزيران عام ١٩٩١ عندما جَرَت أوّل مراقبة لأماكن تطْوير وإنتاج وتخزين الأسلحة النوويّة والكيماويّة. وحَسْب ما قال الجنرال كامل: «أُعْطِينا تَعْليمات وأوامر بعدم إنتاج أسلحةٍ كيماوية. ولا أذكر عودةً لإنتاج الأسلحة الكياوية قبل حَرْبِ الخليج. ربّما كان هناك فقط إنتاج وتعْبئة قليلة جدّاً ـ في الحد الأدْنى ـ. أنا أمَرْتُ بِتَدْمير كل الأسلحة الكيماوية. كلّ الأسلحة البيولوجيَّة والكيماوية والصواريخ النوويّةِ، قد دُمِّرت».

شبكة المحافظين الجُدُد

لفهم ما جَرىٰ في العراق «يجب أوّلاً فَهْم ما جَرَى في أميركا»[1]. سَبقَ غَزْو العراق بمدّة ليست قصيرة، الوصول إلى السلطة في واشنطن لجماعة سياسية من المحافظين الراديكاليّين الداعين للاسْتِعْمال العدواني للقوّة العسكرية لِتَغْيير العالم من أجل المصالح الأميركية. هؤلاء «المحافظون الجُدُد»، كما كانوا يُسَمون بصورة عامّة (ولو إلى حدٍّ ما غير متماسكة)، لهم وجهات نظر حول مواضيع تقليدية محافظة مثل: الإجهاض وحقوق المِثْليّين ومسألة اللواط والسحاق في القوّات المسلحة، ولكن موضوعاً واحداً كان يَفْصُلهم عن المحافظين التقليديين، ما اسْتَدْعىٰ وَصْفَهُم بجماعة موحّدة ومتميّزة هو موضوع السياسة الخارجية. بعض المحافظين الجُدُد نَمُّوا وطَوَّروا وجهات نَظَرهم وأفكارهم من أبحاث فلْسَفيّة، بينما استوحاها الباقون من تجربتهم الحياتية الفجّة، ولكن كلهم كانوا متحمسين ومتعصبين متطرفين. أما طاقتهم ومقدرتهم فهي كما وصفها المحافظ جورج وِلْ بـ (الحماس الصَليبيّ)[2] المُوَجّه نحو إعادة توكيد القُدرة الأميركية حول العالم عِبْرَ ما سَمُّوه «الضَربات الاسْتِبَاقِيّة» و«الأحداث المتوقَّعة» ضدّ حكوماتٍ يعتقدون إنّها تُهَدِّدُ الولايات المتحدة بِطَريقةٍ أوْ بأخرىٰ.

الشخصيّات المُسيطِرة في عصْبةِ المحافظين الجُدُد، نَمَت وتطوّرت في الوقت الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الأميركية الحرب في عام ٢٠٠٣. كانوا كُلّهم من داخل الإدارة في واشنطن ولهم عشرات السنين من التجْربة في خلفيّاتِهم العملية. دونالْد رَمْسْفِيلْد وريتْشارد تْشِينِي عَمِلا مَعاً عن قرب في البيت الأبيض خلال إدارة الرئيس فورْد في السَبْعينَات. بول وُلْفُووِتْز اخْتيرَ لوكالة ضَبْط ونزْع السلاح في إدارة الرئيس نكْسُون قبل أن يترقّىٰ في وزارتي الخارجية والدفاع ـ البِنتاغون ـ. وأثناء إدارة الرئيس فورد عُيّن في مجلس مستشاري السياسة الخارجية للرئيس، الذي كان قد أسّسه الرئيس كِنِدي، ليراجع باسْتِمْرار ويُقِيّم نشاطات وكالة المخابرات المركزية الأميركية وغيرها من المنظمات الاستِخْباراتيّة. ولقد عُيّنَ في الفريق (ب) [الفريق (أ) هو الـ CIA]، الذي كان يرأسه ريتْشارْد پايْپْس، وكانت وظيفة الفريق (ب) مراجعة القُدْرة العسكرية والسياسات الاستراتيجيّة للاتحاد السوفييتي. كان الفريق (ب) مُشكّلاً من الـمُتَشَدِّدِين (وكان من أعضائه (أبو) القُنبلة الذرية إدْوارْد تِلّلِر)،

---

(١) Jeremy Salt, «Falluja: Slaughter of a City,» *Arena,* no. 77 (June-July 2005): 30-32.

(٢) Quoted in Adam Wolfson, «Conservatives and Neoconservatives,» *Public Interest,* no. 154 (Winter 2004). The Journal closed down, after forty years in print, with the Spring 2005 issue.

والتقديرات المضخَّمة لقوّة الاتحاد السوفييتي العسْكرية ونواياه، والتي صَدَرَت عن مداولات الفريق (ب)، كانت متوقعة بصورة حَتْمية. والهَامُّ في إطار الحرب التي أعلنت على العراق بعد ثلاثة عقود ـ تقريباً ـ كان السابقة لإقامة مجموعة تستطيع تَحَدِّي، ورُبّما التشكيك بمصداقية ـ وهذا يتوقف على مَنْ يكون في البيت الأبيض وما يجب عمله ـ مَعْلومات وَكالة المخابرات المركزية التي لا تخدم أهدافهم. في إدارة الرئيس ريغان عُيّن وُلْفووتز رئيساً للجنة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية، وكان من بين معاونيه فرنْسيس فوكوياما ودنيس رُوس، (الذي أصبح لاحقاً رئيس المفاوضين لمفاوضات «السلام» في الشرق الأوسط في عَهْد كْلنتون) وزلْماي خليل زاد (سفير الرئيس بوش في العراق، واليَدُ الموجِّهة الأُولىٰ وراء الدستور الذي صدر عام ٢٠٠٥). والترقية المُسْتمرة لِـ (وُلْفووتز) جَعَلَتْه يُعَيَّنُ عام ٢٠٠١ كَأَمِين عام لوزارة الدفاع، التي كان وزيرها دونالْد رامْسْفِيلْد في تلك الفترة.

بدأ ريتشارْد پيرْل تنمية مَهارَاته كـ (لوبي) ومُقَاتِلٍ داخل الحكومة في السَبْعينات من القرن الماضي كأحد أفراد (حاشية) السيناتور الديموقراطي اليمينيّ «سكوب» جاكْسُون وكان لِوُلْفووتز صلة قوية معه وإعْجاب، قَبْل أن ينتقل إلى لجنة الأمن وضبْط السلاح في مجلس الشيوخ. وفي العام ١٩٨١ عَيَّنَ الرئيس ريغان پيرل مساعداً لوزير الدفاع لسياسيات الدفاع الدوليّة، وهو مَنْصِبٌ احْتَفَظَ بِهِ حَتّى عام ١٩٨٧. كان (پيْرل) رئيس المجلس الاستشاري لسياسات وزارة الدفاع قبل أن يُجْبَرَ على التخلّي عن الرئاسة في آذار ـ مارس (٢٠٠٤) بينما بَقِيَ في المجلس الاستشاري كعُضوٍ عادي لانْكِشَاف تَضَارُب المصالح بالنسبة له. ولاحقاً كَشَفَ المَرْكَزُ، من أجْل الاستقامة العامّةِ: إنّ تِسْعَةً من أعضاء المَجْلِس كانت لهم عِلاقات بشركات قُدِّمَ لها (٧٦) مليون دولار من العقود، من وزارة الدفاع[1].

أما الآخرون من عُصْبةِ المحافظين الجُدُد فقد كان مِنْهم (دوغلاس فَيْث) الذي كان، من قبل، أحد أفراد مُعَاوِنِي «سْكُوب» جاكسون، ثم لاحقاً أميناً عامّاً لوزارة الدفاع للسياسات إلى أن اسْتَقالَ في أوائل عام ٢٠٠٥؛ كِينِث أَدِلْمَان الذي كان مديراً لوكالة ضَبْط الأسلحة ونَزْع السلاح في إدارة الرئيس ريغان، والذي كان عضواً في المجلس الاستشاري لسياسات وزارة الدفاع إلى جانب پيرل، وهنري كيسنْجر، وسْتِيفن كامْبُون أمين عام وزارة الدفاع لشؤون المخابرات، وأ. لويس ليبي ورُوْبِرْت سَاتْلُوف، والاثنان مستشاران في مجلس الأمن القومي؛ مارْك غْروسمان أمين عام

(١) See Jihad al Khazen, «Neo-conservative Ascendancy in the George W. Bush Administration,» *Al Hayat*, June 4, 2004.

وزارة الخارجية للشؤون السياسية؛ جُون بُولْتُن أمين عام وزارة الخارجية السابق لمراقبة وضَبْطِ السلاح والأمن الدولي ومن ثَمّ سفير الولايات المتحدة لَدَىٰ هيئةِ الأمم المتحدة؛ ديڤيد وِرْمْسِر مستشار خاصّ سابق لِپُولتِن ومُسْتشار نائب رئيس الجمهورية ديْك تْشِيني، ودوڤ زاكيم، الضابط الأوّل المالي ومساعد وزير الدفاع. وشخصيات هامّةٌ أخرىٰ من أمثال إلْيُوت أبْرامْز، المساعد الآخر في حاشية جاكْسُون وهو، حاليّاً، في مَكْتب نائب رئيس الجمهورية، ومساعد مستشار ريغان لحقوق الإنسان ومساعد الأمين العام للشؤون الأميركية الداخلية، وبرعايته تُدار شُؤون (الكونترا) في نيكاراغوا؛ ديڤيد فْرَم زميل سابق في مؤسسة الأميركان إنْتِرْبرايز لأبحاث السياسة العامّة (AEI) وكاتب خِطابات الرئيس بوش وإليه يُرجع الفضل في صياغة تَعْبِير (محور الشَرّ)، وريتْشارْد هاس مدير دائرة التخْطيط السياسي في وزارة الخارجية والداعي إلى (العمل)!! الاستِباقي حول العالم دفاعاً عن المصالح الأميركية.

وكثير من المحافظين الجُدد، بمن فيهم ولفووِتْز، وليم كْرِسْتُول، وأبوه إيرفْنغ، أبْرام شُولْسْكِي، كُلهم تأثّروا، بحماسة وقُوّة، بتعاليم الفيلسوف الألماني المولد لِيُو شْتْراوْس، الذي انتقد الديموقراطية الليبرالية على أساس إن نِسْبيّتها التي لا نهاية لها تقود إلى العَدَميّة. وشْتراوْس نفسه تأثّر إلى حدٍّ كبير بأفْلاطون ونيتْشِه في تأكيده على الحاجة إلى بَعْض المُخْتارين لتوجيه وقيادة الجماهير الجاهلة مِنْ أجْل مَصْلَحتهم، هم أنفسهم، وهذا قد يَعْني إخفاء الحقيقة، حتّى أن أحد الحواريّين يَعْترف بأن «نَص شْتْراوس» مكتوب عَمْداً بحيث إن القارىء العَادي سَيَفهمُهُ بمعْنَاه الشعْبِي البسيط ولكن القلّة الخاصّة، والتي من أجلها كُتِبَ، ستتلقّفُ مَعْناه الحقيقي والخفِيّ[١]. وفي هذا الإطار، لم تكن جريمة ماكيافيللي الدعوة لِغَيرِ الحقيقة (الكذب) كوسيلة لتعزْيز السُلْطة السياسية بل فقط للحديث عن حقيقة مستورةٍ بصورةٍ عَلَنيّة!. وحَسْب كاتِب سيرةٍ غير ودود، فإن نظريّة شْتراوْس تُضاف إلى اعْتقاد «بفعّالية وفائدة الأكاذيب» في السياسة[٢]، لهذا السبب كانت العلاقة التي رُسِمَتْ بين (شتراوْس) والمحافظين الجُدُد هي الأكاذيب التي نُشِرَت ووُزّعت قَبْل الهجوم على العراق عام ٢٠٠٣، والذين يدافعون عن شْتْراوس يحاججون بأنّه رَغْم كَوْنِهِ ناقداً قويّاً للديموقراطيةِ الليبرالية، إلا أنه كان يؤمن بمبادئِها إن لم يكن بتطْبيقاتها العمليّة في

---

(١) Robert Locke, «Leo Strauss, Conservative Mastermind,» *Front Page Magazine.com,* May 31, 2002.

(٢) Shadia Drury, quoted in Danny Postel, «Noble Lies and Perpetual War: Leo Strauss, the Neo-cons and Iraq,» *Open Democracy,* October 10, 2003. Aslo see Shadia B. Drury, «Leo Strauss and the Grand Inquisitor,» *Free Inquiry 24* (May 7, 2007).

عالم قاسٍ. فَنَظْرَتُه للواقع كانت حقّاً، ديالكتيكية. «لماذا غابَت عن أحد أفضل طلابه الواعدين هذه الصورة الأساسية عن أفكاره، ولماذا يَبْقَىٰ التحول نحو اليمين أحد ألْغازِ ميراثِه الفِكْري»[1].

صحيفة ويكْلي سْتانْدارْد، وهي إحدى المؤسسات المُتَعَدِّدة لليمين السياسي في واشنْطن التي يموِّلها روبرت مِرْدوخ، وإصدارات أُخرىٰ، وكما العديد من مؤسسات النشر الأخرى الجيدة التمويل بما فيها مؤسسة (Think tanks) فَكِّرْ بعُمقٍ ـ ومؤسسة «هيرتاج»، وجمعية هدْسون، ومنتدى الشرق الأوسط، ومؤسّسة أبحاث الإعلام للشرق الأوسط، ومؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدْنى، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي ومركز سياسة الأمن ـ كلها خدمت، طوال الوقت، كمنتدى إضافي ومساعد، حيث استطاع المحافظون الجُدد، داخل وخارج الحكومة، تنْمية ونَشْر أفكارهم، وكان العديد من المنشورات في أجهزة الإعلام العامّة تفسح لهم أيضاً مساحات واسعة في صفحاتها لِنَقْلِ ونَشْر وُجُهاتِ نظرهم.

انفصال تام

كان لدى المحافظين الجُدد نظرتهم العالمية المنظمة والمُنَسَّقَة. عندما دُمِّر البُرْجان التوأمان في الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠١، وبدا أنّها تُثبِّتُ أن«صِدَام الحضارات» لصموئيل هَنتنغتون قد بدأ فعلاً في عام ١٩٩١، كانت مسوَّدة الدليل الموجه للسياسة الدفاعية والاستراتيجية لعقد التسعينات قد وجدت طريقها إلى الصحف وهي التي كتبها بول ولفووتْز وأ. لَويس لِبّي ودَعَتْ إلى تفوق «أوروبي ـ أسيوي» (Eurasia) عِبْر تدخّلٍ عسكري اسْتِبَاقي ضدّ دول معادية لمصالح الولايات المتحدة، والتي تَسْعى لامْتِلَاكِ أسلحة دمار شامل[2].

وقُدِّمَ هذا الخَطُ من المحاجَجَة لِمدَىٰ أبعد في ورقة بحث دُعيت «انْفِصال تام: استراتيجيّة جديدة لتأمين وضمان بقاء الكون» كانت قد حَضّرتها مجموعة دراسية كُلِّفت من قِبَلِ مؤسسة الدراسات السياسية والاسْتراتيجيّة المتقدّمة (ومركزاها في القدس ـ أورشليم، وواشنطن) لإعطاء النصيحة إلى بنْيامين نتنْياهو خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية لعام ١٩٩٦[3]. كانت المجموعة الدراسية مؤلّفةً من: ريتْشارْد

(١) Robert Alter, «Neocon or Not?» Review of *Reading Leo Strauss,* by Steven B. Smith. *New York Times,* June 25, 2006.

(٢) See Jim Lobe and Tom Berry, «The Men Who Stole the Show,» *Foreign Policy in Focus,* October 2002.

(٣) Richard Perle et al., «A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm,» Institute for Advanced Strategic and Political Studies, July 2006.

پيرل ـ رئيساً ـ ممثلاً (AEI)، جيمس كولبرت عن (JINSA)، تشارلز فيربانكس (الابن) مِن جامعة جون هوبكنز، دوغلاس فِيْث، وكان حينئذٍ من شركة المحاماة في واشنطن (فيث وزِلّ) الإسرائيلية، وزملائهما روبرت لووانْبِرْغ رئيس المؤسسة المضيفة؛ جوناثان تُورُوبْ من مؤسّسة واشنطن لدراسات الشرق الأدْنىٰ بالإضافة إلى ديفيد وُرْمْسِر مُمَثِّلاً المؤسسة المضيفة، وميراف وُرْمْسِر من جامعة جونْز هُوبْكِنْز.

دعت الوثيقة إلى إسقاط صدّام حسين والهجوم العسكري على سورية، و«الملاحقة الساخنة» للفلَسْطينيين، ورَفْض معادلة (الأرض مقابل السلام) التي نادَت بها الحكومات الإسرائيلية العُمّالية السابقة. كانت نقطة البداية فيها ـ في الوثيقة ـ شلل إسرائيل الاقتصادي والأيديُولوجي، لذا كانت الحاجة إلى «الانفصال التام» عن هذا الواقع (بما في ذلك اعتماد إسرائيل على العون الأميركي) والذي سيفتح الطريق، في نَفْس الوقت، لعلاقة جديدة مع الولايات المتحدة الأميركية، تؤكد الاعتماد على الذات وعلى التعاون الاستراتيجي كذلك. وعادت ترتسم على الورقة الصورة التي كانت في أوائل القرن العشرين لدولة يهودية تصطفّ إلى جانب القِيم الغربيّة وتقف بثبات دفاعاً عن المصالح المشتركة لحلفاء محليّين ضد قوى التعطيل والاضطراب.

في المنظور المستَقْبلي لِـ (پيرْل) إنّ إسقاط صدّام حسين سَيَتْبعُهُ دَعْم شعبي عراقي لعودة «الهاشميين» «الذين يستطيعون اسْتِعْمال نفوذهم على «النجف» لمساعدة إسرائيل على «فَطْم» شيعَةِ جنوب لبنان عنِ حِزْب الله (!) وإيران وسورية. فالشيعة يحترمون بشكل رئيس، عائلة النبي، ويجلُّون ويوقّرون المتحدر مِنْ صُلْبه مباشرةً، والذي يجري في عروقه دم النبي، هو الملك حسين». وفِكرة أنّ المسلمين الشيعة في النجف وكَرْبلاء، أوْ أن المسلمين السُنَّة العرب والأكراد سيضعون أنفسهم بِإمْرَةِ الهاشميين، الذين كانوا، عِبْرَ الشرقِ الأوسط بأجمعه، ولعقود طويلة، «عملاء للغرب» مُجَرَّد وَهْم وفَنْتازْيا.

عام ١٩٩٦ طالب وِلْيَم كْرِسْتُول وروبرْت كاغان، في مقال عنوانُه «نحو سياسة ريغانية خارجية جديدة»، الولايات المتحدة الأميركية أن تُمْسِك بزعامة وقيادة العالم الوحيد القُطْب كوسيلة لِتُبْرِزَ قوّة أميركا في القرْن القادم[١].

وعام ١٩٩٧ تقدّم كْرِسْتُول وكاغان وأمْسَكا بزمام القيادة في إقامتهما لمشروع القرْن الأميركي الجديد (PNAC) وَكتبا بيان مبادئه مع آخرين: (إلْيوت أبرامْز) و(غاري بَاوِر) و(وليم.ج. بنِّيت) (من المنظمة المسيحية الإنجيلية)، وحاكم ولاية

(١) William Kristol and Robert Kagan, «Toward a Neo-Reaganite Foreign Policy,» *Foreign Affairs 75* (July/August 1996): 15-32.

فْلوريدا (جِب بوش) و(مِدْج دِكْتِر)، و(ريتشارْد تْشيني) و(سْتيف فوربِس) من مَجَلّة فُورْبِس، و(آرون فْريدْبِرْغ) و(دُونالْد رَمْسْفيلْد) و(پول وُولْفُوِتْز) و(فْرَنْسيس فوكوياما) و(نورْمَان پودْهورِتْز). ولقد صِيغَ المشروع (PNAC) برعاية وكنف مشروع المواطنية الجديد ومَوَّلَتْهُ مؤسَّسَة (بْراذْلي) وأُفرِدَ له مكاتب ضِمْن مكاتب (AEI)، التي مُوِّلَت أيضاً من مؤسّسة بْراذْلي. هذا المزيج من قوى الجناح اليميني العِلْماني والديني «ثَبَّتَ التآلف والاتحاد بين يمينيين جمهوريين مِثْل (ديك تْشيني) و(دونالد رَمْسفِيلْد) واليمين المسيحي الكاثوليكي مثل (غيري بَاور) و(وليم بينِّيت) ومجموعة المحافظين الجُدُد خَلْفَ مِنْبَرِ السيطرة العسكرية الكونية الأميركية»[١].

وفي أيلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠٠ أصْدَرَ مشروع (PNAC) بَياناً مطبوعاً من أجل المستقبل عنوانه: «إعادة بناء دِفاعات أميركا: الستراتيجيات والقوات والمصادر من أجل قَرْن جديد»، الذي تَنَبَّأ واسْتَكْشَفَ عالماً تدخل فيه الولايات المتحدة «حروباً عدّة في مسارح قتاليّة عِدّة في وقْتٍ واحد» للاحتفاظ بتفوّقها الكونيّ[٢].

عام ٢٠٠٠ تَرَأَسَ (دانيال بايبس) و(زياد عبد النور) من لجنة (من أجل لبنان حُرّ) مجموعة دراسية أصدرت وثيقةً «استراتيجية» عنوانُها «إنهاء احتلال سورية للبنان: دور الولايات المتحدة»[٣]، كان من بين الموقعين على الوثيقة: (فيث)، (مايكل رُوبن)، (إيليوت أبْرامْز)، (رِيتْشَارد پيرْل)، (ميكايل لادين)، (فْرانْك غافني)، (ديڤيد وميراف وورْسِر)، (جين كيرْباتْريك)، (جِسّي هِيْلْمْز) و(پولا دُوبْريَانْسْكِي)، نائبة وزير الخارجية للأمور الكونية. وفيما وَضَعَت الوثيقة استراتيجيات «لإعادة إعْمار» الشرق الأوسط ومواجهة كل «الدول المارقة» في المنطقة، جعل المحافظون الجدد العراق من أوْلَوِيّاتهم، مُدّعين تِكْراراً إن العراق يملك أسْلحة الدمار الشامل رغم كل الأدلّة التي تبيِّن العكس. وعندما سُئِلَ (ريتشارْد پيرْل) من قِبَل لجنة ثانوية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في آذار ٢٠٠١ أجاب: «هل لدى صدّام الآن أسلحة دمار شامل؟ بالتأكيد، لديه. نحن نعلم أن لديه أسلحة كيماوية. . . ونعلم أن لديه أسلحة بيولوجية. . . وإلى أيّ حدّ وَصَل في الأسلحة النووية لا أظن أننا نعلم حقّاً. ولكن في تخميني إنّ نشاطه ـ في هذا المجال ـ متقدّمٌ لأبعد مِمّا نظن»[٤].

---

(١) Khazen, «Neo-Conservative Ascendency».

(٢) Project for the New American Century, «Rebuilding America's Defense: Strategies, Forces and Resources for a New Century,» September 2000.

(٣) Daniel Pipes and Ziad Abdenour, «Ending Syria's Occupation of Lebanon: The U.S. Role. Report of the Lebanon Study Group,» May 2000.

(٤) Hersh, «Annals of National Security: Selective Intelligence.»

وبعد مضي أقلّ من أسبوعين على الهجمات الجويّة في نيويورك وواشنطن، أصدر مشروع (PNAC) رسالة مفتوحة للرئيس بوش وَقّعَها، بالإضافة لآخرين، (ريتْشارْد بيرل) و(جين كيرپاتْريك) و(فْرنسيس فوكُوياما)، و(ولْيم كْرِيسْتُول) و(فْرانْك غافْنِي) والأخوان (كاغان ـ دونالد وروبِرْت)، طالبين مِنْه متابعة وملاحقة الحرب ضدّ الإرهاب إلى أبْعَد من أفغانستان. . . إلى العراق والتحضير لعمليات ضدّ سورية وإيران وحزب الله[1]، تبعتها رسالة لاحقة إلى الرئيس ـ بوش ـ في الثالث من نيسان ـ إبريل عام ٢٠٠٢ وَقّعَها (بايبس) (رودهورتز)، (كِنيث أدِلْمَان) و(روبِرْت كاغان) مع آخرين، حَثَّ الرئيس على إسقاط صدّام حسين، والوقوف بثباتٍ مع إسرائيل ضدّ أنظِمةٍ تقع على خَطّ «مِحْور الشر» وقَطْع الصِلة بياسر عرفات والسُلْطة الفلسطينية، هذا «الدولاب في آلة الإرهاب في الشرق الأوسط».

في ذلك الوقت كان من الواضح أن الولايات المتحدة الأميركية تُحَضّرُ لمهاجمة العراق. وفي السابع عشر من أيلول ـ سبتمبر، أصدر الرئيس بوش موقفاً جديداً لسياسة الأمن القومي مُعْلِناً استعداد الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري اسْتِباقيّ ضد «دُوَلٍ مارقةٍ وزبائنها الإرهابيين» والقيام بذلك منفردة إذا احْتاج الأمر[2]. ومن الآن فصاعداً لا تستطيع حكومة الرجوع إلى تقليد طويل الأمد من حقوق السيادة التي تُنظِّمُ العلاقات بين الدول. وقبل شهرين من اندلاع الحرب، حذَّر (ريتْشارْد هاس)، من أنّ الدُوَلَ تجازف بِفقدان سيادتها عندما تتّخذ خطواتٍ تمثّل تهديداً بيّناً للأمن الكوني العالمي، وعندما تجهد بَعْض الأنظمة ذات التاريخ العدواني ودَعْم الإرهاب، للحصول على أسلحة دمار شامل، فإنها تُعرِّضُ المجتمع الدولي للخطر، و«تُعَرّضُ للخطر أيضاً حصانة سيادتها من التدخل الخارجي، بما في ذلك الأعمال المتوقّعة لتدمير قدراتها التنمويّة»[3]. وبَعْد ثلاث سنوات من الاجتياح، أكّدت كونْدوليسا رايس، وزيرة الخارجية منذ الثامن والعشرين من كانون الثاني ـ يناير عام ٢٠٠٥، مرّةً أُخْرىٰ، إيمانها بالقيمة المُسَهِّلة للقوّة.

النظام الإقليمي الذي يُنتِجُ أيديولوجية غاية في الوحشيّة، مثل التي نواجهها الآن، لا يخدم بتاتاً أي مصلحة متمدِّنة.

---

(١) PNAC, Letter dated September 20, 2001.

(٢) For full text, see White House, «The National Security Strategy of the United States of America,» September 2002. See also-Condoleezza Rice, «A Balance of Power That Favors Freedom,» Wiston Lecture, October 1, 2002, Manhattan Institute for Policy Research.

(٣) Richard Haass, «Sovereignty: Existing Rights, Evolving Responsibilities, address to the School of Foreign Service and the Mortara Center for International Studies at Georgetown University, Washington, DC, January 14, 2003.

لِستّين سنة فكّرنا كثيراً إنّنا نَسْتطيع إنجاز استقرارٍ بلا حريّات في الشرق الأوسط وفي النهاية لم نحْصَل على أي منهما...

... وفي عالم حيث الشر حقيقة واقعة، يجب أن تُدعَّم المبادىء الديموقراطية بالسلطة والقوة بكل أشكالها: السياسة والاقتصادية والثقافية والأخلاقية، وفي بعض الأحيان بالشكل العسكري![١].

التخطيط للحرب

أدّى الرئيس جورج. دبليو. بوش قَسَمَ اليمين الدستورية في مكتبه في كانون ثاني ـ يناير ٢٠٠١، وفي اليوم التالي، حسب رواية مصدر من داخل الإدارة، بُحِثَ موضوع ضَرْب العراق في الجلسة الأولى لفريق الأمن القومي لديه[٢]. وفي السنة التالية، (دوغلاس فيث) و(هارولد رود)، «الأخصائي» في الإسلام، من وزارة الدفاع، بدآ يحشدان بدائرة الشرق الأدنى ـ جنوب آسيا (NESA)، في وزارة الدفاع، باحثين ومُسْتشارين سياسيين يساهمون بآرائهم عن الحاجة لما يجب القيام به في الشرق الأوسط.

بعد الهجوم على نيويورك وواشنطن، دُعِيَ (ديفيد وورمِسر)، من مؤسسة (AEI)، لتنظيم نواة وحدة أبْحَاث جديدة للقيام بتحليل المعلومات الاستخباراتية. «وفيما ركّزَت وكالة المخابرات المركزية ووكالات الاستخبارات الأخرى على منظمة القاعدة ـ أسامة بن لادن ـ كمتهمة في هجمات ١١ أيلول ـ سبتمبر، ركّز (وولفوتز) و(فيث) بِشَكْل لافت على العراق»[٣]. والهدف الظاهري المزعوم للخليّةِ، التي لم يذكَرْ اسْمُها في البنتاغون كان لإعادة تقييم المعلومات التي قدّمتها وكالات الاستخبارات والبحث عن شيء ربّما لم يستطيعوا كشفه، وقد كان الهدف الحقيقي، على ما ظهر، هو التشكيك بمعلومات الـ CIA الأكْثر رزانةً واتزاناً، وتعزيز فكرة الحرب.

في تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ٢٠٠٢، وكان في ذلك الوقت (وُورمسر) قد انْتقل للعمل مع مساعدي نائب وزير الدفاع (جون بولْتِن) لتتوسّع هذه الدائرة من الموظفين وتُعْطىٰ اسْم (مكتب الخُطط الخاصّة) (OSP)، وكان تفسير وزير الدفاع أن الهدف الأوّليّ لهذا المكتب هو غربلة أشباه الحقائق لتقييمها وحصيلة ما جمعته وكالة

---

(١) Condoleezza Rice, «Princeton University's Celebration of the 75th Anniversary of the Woodrow Wilson School of Public and International Affairs,» September 30, 2005.

(٢) Richard Dreyfuss and Jason Vest, «The Lie Factory,» *Mother Jones,* January-February 2004.

(٣) Ibid.

المخابرات المركزية والوكالات الاستخباراتية الأخرى[١].

كان التسلسل القيادي في البنتاغون ـ وزارة الدفاع ـ يبدأ: في القمة (رامْسفيلد) ومن ثم (وُولْفُوتز) إلى (فيث) ونائب وزير الدفاع (وِلْيم لُوتّي) المسؤول عن (NESA)، نزولاً إلى مدير (OSP) (أبرام شولسكي) ومعاونيه. كان (شولْسكي) يدور، ولعقود عديدة من السنين، في نفس الحَلقات مثل (پيرل) و(فيث) و(وولفوتز) وقد تزامل مع (غاري شميت) في فريق واحد، وهذا هو أحد المؤسّسين لمشروع القَرْن الأميركي الجديد (PNAC)، لكتابة دراسة في حرب المخابرات[٢]. وصف (پيرل) مَكتب الخُطَطِ الخاصّة (OSP) كـ«منظمة داخل الجانب السياسي لوزارة الدفاع والتي كانت مسؤولة عن التخطيط بالنسبة للحرب... يمكنك تَسْمِيتها مجموعة التخطيط لِحَرْب العراق، ولكن كان من الأعقل، في الظروف القائمة، تَسْميتها باسْمِ الدواء المسكِّن»[٣].

كان جزء من عمل أفراد بعثة (OSP) هو تحْضير نقاط الحوار والنقاش عن العراق والإرهاب، ووصفهم أحد العارفين من الداخل بأنّهم «خليط من المحترفين الماكرين والمجرّبين في جَمْع ملاحظات واسْتِخْبارات بيّنةٍ سابقة مستقاة من أصْل مريب». شملت نقاط الحوار والنقاش، تلك، الحاجة لعملٍ عسكري، وكذلك الادّعاء المُفَبْرك بأن الحكومة البعْثية تحاول شراء (الكاتو الأصفر) ـ أي اليورانيوم ـ من دولة النَّيْجر، وكُتب الادّعاء «بصيغة الفعل الحاضر على الأغلب» ولم يُذكر تاريخ المحاولة العراقية المعروفة لشراء مواد انشطارية من النيْجر ـ في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ـ[٤]، واسْتُعْمل هذا الادعاء الكاذب من قِبَلِ الرئيس بوش في خطابه (حالة الاتحاد) لعام ٢٠٠٢م.

كانت الليوتِنانْت كولونيل في سلاح الجو كارين كِياتْكوسْكي تخدم كضابط أركان حرب في وزارة الدفاع، ثم نقلت إلى منظمة (NESA) في أيار ـ مايو عام ٢٠٠٢، وقد اعتبرت أن مكتب الخطط الخاصّة O.S.P كشبكة «إنذار إيديولوجيّة تعمل مثل حكومة الظِلّ، ومعظم أفرادها الرسميين ليسوا على لائحة الموظفين وأنهم بعيدون عن رقابة الكونغرس». وكتَبَت (كارين) لاحقاً عن تجربتها واصفة إياها بأنها مجهدة

---

(١) Richard Dreyfuss and Jason Vest, «The Lie Factory,» *Mother Jones,* January-February 2004.

(٢) Abram Shulsky and Gary J. Schmitt, *Silent Warfare: Understanding the World of Intelligence* (Washington, DC: Potomac Books, 2002).

(٣) Richard Perle, «Truth, War and Consequences,» interview on *Frontline PBS,* July 10, 2003.

(٤) Karen Kwiatkowski, «The New Pentagon Papers: A High-Ranking Military Officer Reveals How Defense Department Extremists Suppressed Information and Twisted the Truth to Drive the country to War,» *Salon.com,* March 10, 2004.

وساحرة و«مخيفة»: «فيما كان الناس حيويّين نَشِيطين جدّاً إلّا أنني رأيتُ فَلْسفة ميّتَة ـ حرب باردة ضدّ الشيوعية والأمْبرالية الجديدة ـ تتمَشّىٰ في أرْوقة البِنْتاغون وتلْبسُ رداءَ مكافحة الإرهاب وتتكلّم لغة الحرب المقدّسة بين الخير والشر. الشر تُعَرِّفه القيادة بأنّه مقيم في الشرق الأوسط ويَنْطق باسمه رجال الدين والراديكاليّون الإسلاميون، ولكن هناك أعداء في الداخل، وهم كُلّ من تجاسَرَ على التَشْكيك بخططهم الكبرى، بمن فيهم وزير الخارجية (كولن پاول) والجنرال (أنطوني زينّي)»[١].

رأت كياتكوسكي «حاملي جدول الأعمال» داخل مكتب الخُطَطَ الخاصّة (OSP) «يغتصبون تقييمات موزونة ومعتبرة بعناية، وبواسطة الكبْت والقمع، وتشويه وتحريف تحليلات المعلومات الاستخباراتية ينْقلون ما كان، في الواقع، أكاذيب إلى الكونغرس والمكتب التنفيذي للرئيس». «ولم يُسْحَب فقط الخبراء في أمور الشرق الأوسط بل اسْتُبْدلوا بمختلف حاملي جدول الأعمال (Think tanks)، بما في ذلك مؤسسة أبحاث الشرق الأوسط، ومؤسّسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى والمؤسّسة اليهودية لأمور الأمن». والمعطيات من مكتب الخُطَطِ الخاصّة (O.S.P.) كانت تنقل إلى البيت الأبيض حيث (آي. لويس لِيبّي)، رئيس مكتب موظفي نائب الرئيس (ديك تْشيني) والموظف المتجوّل المتنقّل (ديڤيد وُورِمسِّر) الذي انتقل من مكتب (جون بُولْتِن) أوائل عام ٢٠٠٣ ليَعْمل كمُسْتَشار (لِدِيك تْشيني)، وقد كان بالانتظار لاستعمال هذه المعطيات، لتحْييد وتجميد تقارير وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

وحَسْب مصادر أخرى، فقد لفَّق مكتب الخطط الخاصّة (OSP) علاقات حميمة ـ في الحقيقة كاذبة ـ مع منظمة موازية وخاصة داخل مكتب (أرْييل شارون) في إسرائيل وذلك لتحاشي الموساد بصورة خاصّة، وتزويد الإدارة الأميركية بتقارير مثيرة للرعب عن عراق صدّام ممّا كان الموساد مُسْتعِدّاً للسماح بها[٢]. أما المعلومات الأخرى التي نُقلت للبيت الأبيض فكانت مبْنيّةً على معلومات زُوِّدَت من قِبَلِ أشخاص عراقيين منشقّين مُرتدّين، ومَنْفيين متعاونين مع المؤتمر الوطني العراقي ورئيسه أحمد شلبي، ومركزه في واشنطن. كان (پيرل) يعتبر شلبي، الذي حُكم بالسجن من قبل محكمة أردنية لعشرين عاماً بِتُهمة تحايله على أحد المصارف، «لامعاً إلى حدٍّ بعيد... والتهم ضدّ شلبي كانت دائماً غير جوهرية. فهو بِكلّ المقاييس، الشخص الأكثر فعّالية الذي نأمل إن تمكنا من إرساله إلى العراق...

---

(١) *Salon.com*, March 10, 2004.

(٢) Julian Borger, «The Spies Who Pushed for War,» *Guardian*, July 17, 2003.

أظن إنّه يُسْتقبَل بحرارة شديدة هناك»[1].

وهذه الشهادة تقول الكثير، على ما يبدو، عن (پيرل) لا عن شَلَبي. لم يكن لشلبي مقام في العراق حيث مسقط رأسه، ولم يُستقبل بحرارة هناك على الإطلاق، ولقد تخلّىٰ عنه، في النهاية، الأميركان الذين تَبَنّوه ورعوه. والواقع أن كلّ الأدلّة التي وَفَّرها المنشقّون المرتَدّون والمؤتمر الوطني العراقي، ظهر أنّها مزيّفة أوْ جامحة وعديمة الدقّة.

حرب العراق، الجولة الثانية

إن جيوشنا لا تأتي إلى مدنكم وأراضيكم كغُزاة فاتحين ولكن كمحرّرين.

الليوتنانت جنرال السِّير سْتانلي مود،

القائد العام لقوات الحملة على بلاد ما بين النهرين ـ بغداد ـ

آذار ـ مارس ١٩١٧

وقف الجنرال كولن پاول أمام مجلس الأمن الدولي في السابع من آذار ـ مارس ٢٠٠٣، بعدما سمع آخر تقارير برادعي، وبَيّن بوضوح أنّه مهما قام به العراق اسْتجابةً لقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١)، الذي صدر في الثامن من تشرين ثاني ـ نوفمبر عام ٢٠٠٢، فإنه لا يزال في خرْق ماديٍّ لمقررات سابقة، وجهوده الحديثة ليست كافية بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. فمن وجهة نظر پاول، أظْهر تقرير بْلِكْس إنّ العراق «كان له، ولا يزال، القدرة على تصْنيع ليس فقط أسلحة كيماوية وبيولوجية، وإن العراق كان له، ولا يزال ـ حرفيّاً ـ عشرات آلاف الأنْظِمة لحَمْلِ هذه الأسلحة بما في ذلك ناقلات جوية مُتزايدة القدرة والخَطَر». لا أحد يريد الحرب، ولكن «تستمر الساعة بالتكتكة وعواقب رَفْض صدّام حسين المستمر لنزْع السلاح ستكون حقيقيةً جدّاً جدّاً»[2].

وفي مساء التاسع عشر من آذار، أعلن الرئيس بوش من البيت الأبيض أنّ قوات الائتلاف، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، المتواجدة حول العراق قد «بدأت تضْرِبُ أهدافاً مختارَةً ذات أهمية عسكريّة لتقويض قدرة صدام حسين على شنّ الحرب»[3]. في السنوات الماضية حَذّر العديد من الزعماء العرب الولايات المتحدة الأميركية من أن الهجوم على العراق سيفتح «بوّابات جهنم»[4]. وأخيراً فُتِحت

---

(١) Perle, «Truth, War and Consequences.»

(٢) «Secretary Powell's Remarks at United Nations Security Council Meeting,» March 7, 2003.

(٣) «President Bush Addresses the Nation.»

(٤) Amr Moussa, Arab League Secretary-General, quoted in Michael Elliott, «Not as Lonely as He Looks,» *Time*, September 16, 2002.

البوّابات على مصْراعيها، ولكن في المرحلة الأوّلية للحرب تحدّث دونالْد رَمْسْفِيلد بثقة عن النتيجة: «ما سَيَتْبَع لن يكون تِكْراراً لأي صراع آخر. سيكون هناك قوّة ومجال ودرجة تَفَوّقٍ غير مسبوقة بالنِسْبة لما شُوهِدَ قَبْلاً»[1]. في البنتاغون كان هجوم «الصدمة والترْويع»، أسْلحة جديدة اسْتعملت واسْتراتيجيّات جديدة جُرّبت[2]، ولكن بما أنّ العراق لم يُتْرَك وشأنه منذ عام ١٩٩١، لم تكن الحرب، إلى حد كبير، حرباً جديدة بل إعادة تصْعيد حملة طويلة الأَمَد؛ كانت الضربات الجويّة فيها مَمْزُوجة بالعقوبات الاقتصادية وإغلاق المجال الجوّي أمام الطائرات والهيليكوبْتِر العراقيّة. وفي الجزء الثاني من عام ٢٠٠٢ سمحت حكومَتا الولايات المتحدة وبريطانيا بقيام «شراك من النشاطات» للضغْطِ على حكومة البعْث وتدْمير الأهداف العسكرية قبْل الحرب المفتوحة[3]. والآن أُعلنت هذه الحرب.

بدأ الغزو والاجتياح، بمحاولة اغْتيال صدّام حسين من الجو، وهذه بدورها خَرْق استثنائيّ لقواعد واتفاقيات الحرْب والعلاقات الدوليّة كما طُبّقت عِبْرَ القرون. وبدأت الغارات الجويّة على الأهداف المدنية، منذ اليوم الأوّل. حوصرت البصرة من قِبَلِ القوّات البريطانية ونُسِفَت فيها مصادر الكهرباء والمياه وعُطّلت عن العمل. وفي مدن الفرات، الحلّة والناصريّة، قُتِلَ مئات المدنيين جرَّاء الغارات الجوية. وفي الحِلّة شاهد موظف الصليب الأحمر الدولي (رونالْد هُوغنين) وصول شاحنةٍ إلى المستشفى «حيث أفْرغت حمولتها من الجُثَث المقطعة الأرْجُل والأذرع للأطفال والنساء». القَتْلىٰ والإصابات سبَّبتها «القنابل والصواريخ»، وفي الحِلّة «كان كل من فيها مُصَاباً بجروح بليغة، والكثير، الكثير منهم من الأطفال والنساء. جاؤوا بأطفالٍ صغار (بعمر سنتين أو ثلاثة) «قد فَقَدُوا سيقانهم وأذْرُعَهُم»[4].

الأسلحة التي استعملت ضِدّ العراق شملت، إضافة إلى اليورانيوم غير المخصّب الذي استُعمل في حملة ١٩٩١، قنابل دبابات ومدّرعات وقنابِل عُنْقودية، من النوع (السْتَاندرْد) ونوع جديد أكثر نقاوة!: (CBU-105) مذكور في لائحة الأسلحة كناشر للذخيرة عكس اتجاه الريح. قُتِلَ المدنيون في الشوارع وفي الأسواق وفي الطريق المفتوحة لمَّا استمرّ تقدّم القوات الغازية على امتداد نهر الفرات صعوداً نحو بغداد. ولمّا دخلت القوات الأميركية العاصمة بغداد، كان واضحاً إنّه لم يَكُن لديهم أيّة فِكرةٍ عمّا يجب أنْ يفعلوه بعد ذلك. لقد اقْتحموا مسجداً حيث ظنّوا أن صدام حسين

(١) Department of Defense news briefing, March 20, 2003.

(٢) See «Shock and Awe Bombing of Baghdad Begins,» CNN breaking news, March 21, 2003.

(٣) Michael Smith, «The War before the War,» *New Statesman,* May 30, 2005.

(٤) See Dennis Bueckert, «Civilian Casualties Horrifying,» April 4, 2003.

ربما كان مختبئاً فيه، ووضعوا حراسة حول وزارتي البترول والداخلية ولكنهم لم يصنعوا شيئاً عندما هوجمت العشرات من الدوائر الحكومية والمستشفيات ونُهبت محتوياتها، وكذلك جرّدوا المتحف الوطني كُليّاً من الكنوز والآثار التي تعود إلى ثمانية آلاف سنةٍ من تاريخ بلاد ما بين النهْرين ـ السومريّون والآكاديّون والبابليّون والبارثيّون وكذلك اليونانيون والعرب والمسلمون ـ، وضمت الآثار التي نُهبت قيثارة ذهبيةً سومريّة يرجع تاريخها إلى ٣٣٦٠ سنة قبل المسيح، إضافة إلى وعاء قديم عُمْرُه خمسة آلاف سنة، وتمثال بْرونْزي على شكل رأس لحاكِم نينوىٰ عام ٢٢٥٠ قبل المسيح، وتماثيل (أبولو) و(بوسِيدُون) و(إيروس) ومئات اللوحات (المسْمارية) منقوش عليها أقدم ما كتب من نُصوص ومخطوطات وأوائل السور القرآنية[١]. كانت الحضارة تُنْهَبُ من أُصولها تحت سَمع وبَصَرِ الذين يهاجمون العراق باسمها ـ أي باسم الحضارة ـ. وفي عجالتهم وتسرُّعهم حَطَمَ النهَّابون الكثير من هذه الآثار وتركوا أجزاءها المكسّرة على الأرض، وَفُقِدَت سجلات المتحف عن التنْقيبات على الآثار منذ «اكتشاف» (لايارد) لبقايا خرائب (نينَوىٰ) في القرن التاسع عشر، مع أشياء كثيرة أُخرى. المكتبة الوطنية، حيث كانت الوثائق التي لا تُقدَّرُ بِثَمنٍ قد حُفظت عبر قرون، والمكتبة القرآنيّة في وزارة الشؤون الدينية، كلتاهما تعرضتا للنهب والحرق.

حَسْب (دونالد رَمْسفيلْد)، فإن الانطباع عن النَهْب الواسع الانتشار قد ضُخِّمَ بتكرار عَرْض الصور ذاتها، وهي نفس الصور لبعض الأشخاص الخارجين من بعض الأبنية، وبيد أحدهم إناء للزهور، فترىٰ الصورة عشرين مرّة وتُفَكِّر: «عَجَباً!! هل كان هناك هذا العدد الكبير من الأواني؟»... [ضحكات] «هل من الممكن أن يكون عديد هذه الأواني في كلّ البلد؟» ثم أضاف (رَمْسْفِيلْدْ): «تحْصَل أفعال» «والحريّة مُهْمَلة»[٢].

واعْتُبرَت الحرب، عِبْر الشرق الأوسط وحول العالم، على أنها حرب مِنْ أجْل البِترول، وحَرْب من أجْلِ إسرائيل، كما أنها حرب من أجل السيطرة على العالم، وفي الواقع مِن أجْلِ أيّ شيء آخر مَا عَدَا أنها حرب مِن أجل حريّةِ الشعْبِ العراقي. «هي حرب اسْتِعماريّةٌ من الطراز القديم مَبنيّة على أكاذيب وَأطماع وأوْهام جيو ـ سياسية، لا علاقة لها أبداً بتجريد العراق من السلاح أو «تحرير» الشعْب العراقي»، هذا ما كتبه المراسل الصحفي والمؤلف البريطاني المتمرّس في الشرق

(١) David Ebony, «Cultural Calamity in Iraq,» *Art in America* 91 (June, 2003).

(٢) News briefing, April 11, 2003.

الأوسط (باتريك سيل)[١]). «ولم تكن مشروعاً أميركيّاً خالصاً»:

يجب النظر إليها ـ إلى الحرب ـ بالأحرى كذروة للشراكة الاستراتيجية الأميركية مع إسرائيل والتي بدأت قبل ستّ وثلاثين سنة عندما قال الرئيس شارل ديغول لإسرائيل إنها قد تخسر الدَعْم الفرنسي إذا ما هاجمت جيرانها العرب. بعد ذلك تحولت إسرائيل بسرعة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي جعلتْها تدريجيّاً الحليف الرئيس وداعمها المالي. الكثير من التبرير الأيديولوجي لهذه الحرب جاء من الجناح اليميني للصهاينة الأميركان، وكثير منهم من اليهود، وهم متحالفون بصورةٍ حميمةٍ مع رئيس وزراء إسرائيل أرْييل شارون، ويحتلّون مراكز مؤثرة داخل وخارج إدارة بوش. وليس من قبيل المبالغة ولا المعاداة للسامية، كما يشيعون، القول إن هذه هي حرب بوش ـ شارون ضد العراق[٢].

جُعِلَ العراق بسرعة محميّة أجنبيّة، أوّلاً تحت إمرة الجنرال (جاي غارنر)، الذي نُقِلَ بالطائرة من بيت تقاعده في (فلوريدا) إلى الكويت إلى أن أصْبَح مأموناً له الانتقال إلى بغداد. وبسبب تعارضه مع الإدارة الأميركية عن ماذا ستكون عليه «إعادة إعمار» العراق، فُرضت عليه نهاية باكرة لمنْصبه كرئيس للسلطة الائتلافية الموقّتة. وفي أيار ٢٠٠٣ اسْتُبْدل بـ (پول. بريمر ـ الثالث) (جيري)، المدير الإداري السابق ١٩٨٩ ـ ٢٠٠٠ لمؤسسة (كِسنجر وزملاؤه) ـ استشارات في الأعمال الدولية، ومكتبها في واشنطن ـ والذي أي ـ بْريمر ـ ظهر في مناسبات عامّة في العراق بِسَبَبِ عادته الغريبة والشاذة بانْتِعاله جزمة تحت ساق بنطال بزّته الحسنة الخياطة.

في أول أيار، متحدثاً من على ظهر الطرّاد (يو.إس.إس) ـ أبراهام لنكولِن ـ المتواجد مقابل ساحل كاليفورنيا، أعلن الرئيس بوش انْتِهاءَ الحرب التي كَسبَتها الولايات المتحدة وحلفاؤها. «العمليات القتالية الكبرى في العراق قد انْتَهت». وكان مرّة أخرى انْتَصارٌ للعلْم أيضاً على البربريّة. ولقد أظْهرت الحرب، كما قال الرئيس، إنّه «بالتكتيكات الجديدة والأسْلِحة الدقيقة يمكِنُنَا تحقيق أهدافنا العسكرية بدون توْجيه العنْف ضدّ المدنيين... إنه تقدّم أخلاقي كبيرا عِنْدَمَا يُفرض على المذنب الشعور بالخوف من الحرب أكثر من البريء».

---

(١) Patrick Seale, «The United States and Britain Are Heading for Disaster. *Malhoum,* March 28, 2003.

(٢) «War Is the Climax of the American-Israeli Partnership,» *Washington Post,* March 21, 2003.

المدنيّة... والبربرية

في كانون أول عام ٢٠٠٣ اعتُقل صدّام حسين: «قبضنا عليه» وأعلن بْريمر: «هذا يوم عظيم في تاريخكم... لعقود، مئات الآلاف منكم تعذّبُوا على يد هذا الرجل القاسي... لقد انتهت هذه الأيام إلى الأبد»[١]. وفي نيسان التالي قال (بريمر) لمتخرِّجي البوليس العراقيين «مَرّة أخرى، تكون الأرض التي بين النهرين هي بؤرة الصدام بين قوى الظلام ونور المدنية». كانوا «على خطّ بين المدنية والبربرية»[٢] في البحث المتوسّع عن «غير الأصدقاء» ـ المعادين ـ و«الأناس السيّئين»، باللغة الصبْيانيّة للمتحدث باسْم القيادة العسكرية الأميركية، فقد دُفِعَ العراق، يومياً، نحو صدْعٍ عميقٍ مُتزَايِد الظُلْمة بسَبَبِ الهجمات الأميركية البريّة وضرَباتِ الصواريخ؛ قطع الرؤوس من قبل المتمردين؛ الانفجارات الانتحارية، المذابح، تدمير وتفريغ المدن من السكان؛ التعذيب والإذلال والقتل في أبو غُرِيب؛ قَتْلٌ عَشْوائِيّ بدون تمييز في البيوت وفي نقاط التفتيش، وفي الطرق المفتوحة وفي الأعراس، وأخيراً «عنْف طائفيّ» عند وصول البلد إلى نقطة الانفجار من الداخل.

خفْضُ مستوى الاهتمام بالحرب جَعَلَ رُوحَ من يتقاتلون فيها تتآكَلُ مع الأسس الاجتماعية للمجتمع العراقي. الإزالة المتعاقبة من رزمة (ورق اللعب) من قِبَل القيادة العسكرية الأميركية، لورقة من الرجال، كانت فرصة للابتهاج والتهليل. قبل ستة أشهر من سَحْب صدام حسين من الحفرة التي كان يختبىء فيها، أُبلغت القيادة العسكرية الأميركية من قِبل أحد المخبرين إنّ ولديه عُدَي وقُصَي قد تواريا في إحدى ضواحي مدينة الموصل. وفي الثاني والعشرين من تموز أُغلقت الناحية المذكورة وحوصرت الڤيلا ذات الطبقات الثلاث، حيث اختبأ الأخوان، من قِبَل مئتي جندي. وبعد صدِّ المحاولة المبدئية لاقتحام الڤيلا قُرِّر، حسب تعبير الليوتنانت جنرال ريكاردو سانْشيز قائد القوات الائتلافية المشتركة، تحضير الهدف قبل إعادة المحاولة. «وشمل» الإعداد والتحضير «استعمال طائرات هيليكوبتر محاربة من نوع: (OH-58D) وصواريخها من حجم 2.75 بوصة، وراجمة قنابل من نوع (Mark 19) وصواريخ من نوع (AT-4) وعلى الهيليكوبتر رشّاشات من نوع (Humvee - mounted 50 Calibre)»[٣]. وفي الساعة الواحدة بعد الظهر أطلقت القوات المحاصِرَة عشرة صواريخ من نوع ((Tube launched optically tracked wire - guided missiles)) نحو البناية، وقتلت «ثلاثة

---

(١) See «Bramer's Statement in Full,» BBC News, December 14, 2003.

(٢) Bremer Congratulates Iraq's Newest Police Academy Graduates,» April 2, 2004.

(٣) Kathleen T. Rhem, «Military Commander Details Mission That Killed Hussein's Sons,» Armed Forces Press Service, U.S. Department of Defense, July 23, 2003.

شباب» في الداخل كان اثنان منهم عُدَي وقُصيّ، أما الشخص الثالث (عبد الحميد محمود) فقد وُصِف بأنه السكرتير الشخصي الخاص لصدام حسين. بعد واحد وعشرين دقيقة، دخلت القوات (الڤيلا) مرة ثانية، وأطْلقوا النار لمّا وصلوا الطابق الثاني و«قتلوا أحد الأشخاص الباقين».

الصور المروّعة لجثّتي (عدي) و(قُصي) وزعتها لاحقاً وزارة الدفاع الأميركية على الكومبيوتر والأنترنت كدليل للشعب العراقي أن الاثنين قد قُتِلا. وتوزيع هذه الصور سبَّب ردّة فِعْل مفاجئة في كل العالم العربي، ولكن بالنسبة لِـ (بْريمر) «كان قتلهما خبراً حَسَناً بالتّأكيد بالنسبة للشعب العراقي». كان البيت الأبْيَض «مسروراً» بذلك، كما قيل. وبرأي «طوني بلير»: «إنه كان يوماً عظيماً من أجل العراق الجديد». موت ابْنَي صدّام حسين كان «خطوة مهمّة جدّاً جدّاً إلى الأمام»[1] ولو وُضِعَ، في يوم ما، (عُدَي) و(قُصَي) للمحاكمة ربّما كان ذلك يوماً أفضل للشعْب العراقي، ولكن ماذا عَن «الشخص الباقي» الذي قُتل ولم يذكَرْ مطلقاً، بعد موت الشباب الثلاث في الڤيلا؟» لقد تبيَّنَ فيما بعد إنّه لم يكن شاباً أبداً بل كان حفيد صدّام حسين، ابن قُصي، واسمه مصطفى حسين، وكان عمره أربعة عشر عاماً، فهو الذي خرج من غرفة خلفية في الطابق الثاني وقتلتهُ القوّات التي هاجمت البناية.

في النجف، تواجه جيش جورج. دبليو. بوش وَجْهاً لِوَجْه، في المقبرة التي تحيط بالأماكن المقدّسة، مع جيش المهدي التابع لمُقْتَدَى الصدر. وأُخْلِيَت المدن من ساكنيها. وفي نيسان عام ٢٠٠٤، عوقبت مدينة الفلّوجة غرب الفرات (وكان سُكّانُها يُعدون بثلاثمائة ألف نسمة) بصورةٍ جماعيّة في «عملية إبادة حذرة»، وذلك رداً على مقتل وتشويه جثث أربعة من المُقاتلين «المتعاقدين» مع الحكومة الأميركية. فحاصَرَت القوّات هذه المدينة لمدّة شَهْر، وفي الأسبوع الأول منه قُتِل مئات العراقيين فيها، كان نصْفهم من النساء والأطفال وكلّهم من المدنيّين، وكانوا ضحايا الغارات الجويّة والقصْف المدفعي. ولما كان الوصول إلى المقبرة الرئيسة للمدينة غير ممكن، إذْ قُطع الطريق إليها من قِبَل القوات الأميركية، دُفن الكثير من القَتْلىٰ في الجنائن أو تحت الملعب البيضاوي لنادي الفلّوجة الرياضي، ولمّا لم يَبْقَ إلّا الأشلاء من هؤلاء القتْلىٰ لذا كانت «اليد» أو «الإصبع» الدليل لمعرفة قبر الواحد منهم[2].

---

(١) See «Amb. Bremer Stakeout at the Senate,» July 22, 2003, «White House Statement on Uday and Qusay Hussein,» July 22, 2003.

(٢) Salt, «Falluja.»

في تشرين ثاني - نوفمبر، اجْتَاحت القوات الأميركية الفلوجة بَعْدما سحقتها بالضربات الجوية والقصف المدفعي اللذين دَامَا شهراً كاملاً. كان هذا ما سموه عملية غَضَب (الفانتوم). أغلب السُكّان هربوا قبْل دخول القوات الأميركية وبَقِيَ منْهم ما يكفي لِرَفْع عدد الإصابات المثخنة في المدنيين، وقد قدَّر الشيخ تَغْلِب الآلوسي، رئيس مجلس شورى الفلوجة، عدد الموتى ما بين «(١٨٠٠) إلى (٢٠٠٠) وربّما (٢٥٠٠)، ولا أظن إنّه سيعلم العدد الدقيق أبداً». كما عدَّد الدكتور حفيظ الدليمي، رئيس لجنة تعويضات الفلّوجة، الأضرار المادية «في مدينة المائة مسجد» كالتالي: تدمير ستة وثلاثين ألف منزل و(٨٤٠٠) حانوت وستين دار حضانة ومدرسة و(٦٥) مسجداً وثلاثة معامل لتنقية المياه مع أضرار شديدة في شبكتي المياه والكهرباء وجهاز الصرف الصحي[١]. وفي تشرين ثاني ٢٠٠٥، نقلت محطة تلفاز الحكومة الإيطالية (RAI) أن الولايات المتحدة الأميركية استعملت قنابل الفوسْفُور الأبيض في هجومها، وهذا السلاح يجعل لحم الإنسان حول العظام في أجساد القتلى والمصابين مثل (الكراميلّا)، والفوسفور المتفجر لم يستعمل فقط بهدف الإضاءة، كما ادَّعَت القيادة العسكرية الأميركية. وفي كلمات لأحد الجنود: «الفُسْفُور الأبيض (WP) أثبت أنه ذخيرة ذات فاعليّة متعدِّدة الفوائد. لقد استعملناه في حملات التفتيش لإحداث الصدوع والثغرات، ثم لاحقاً في القتال كسلاح نَفسانيّ فعَّال ضد المتمردين، الشديد الفعالية (HE). كنّا نُطْلق حملات «الترنُّح والتمحيص» على المتمردين مُسْتَعْملين الفسفور الأبيض (WP) لإخراجهم، والمتفجرات الشديدة (HE) لإفنائهم وإزالتهم من الوجود[٢]. العديد من البَلْدَات الأخرى، بما فيها المدينة التركمانيّة (تلْ عَفَر)، فُرِّغَت من سُكّانها تقريباً كما حدث للفلوجة، لقد هرب أهلها مُسْبقاً أو دُفِعوا إلى الصحراء لتستطيع القوات الأميركية الوصول إلى «المتمرّدين»، ولقد انضمّت (الرمادي) إلى لائحة هذه القرى في عام ٢٠٠٦ في الحملة التي أُطْلِقَت بَعْدَ مَقْتَلِ أبي مصعب الزرقاوي.

وفي تقريرها عن حقوق الإنسان، من تاريخ الأول من أيلول إلى الواحد والثلاثين من تشرين أوّل عام ٢٠٠٥، سجّلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق - (UNAMI) - «التأثير السَلْبي على حقوق الإنسان» في محافظتي الأنْبار ونينوى

(١) Salt, «Falluja.».

(٢) George Monbiot, «The US Used Chemical Weapons in Iraq-and Then Lied about It,» *Guardian*, November 15, 2005, quoting the March 2005 issue of the U.S. Army magazine *Field Artillery*.

«لاستمرار العمليات العسكرية والأمنية» من قِبَلِ القوّات الأميركية المشتركة والعراقية «للهدف المعلن: إعادة القانون والنظام»[1]. والعدد الهام للخسائر المدنية (أي القتلى والجرحىٰ) شمل النساء والأطفال مع نزوح أكثر من عشرة آلاف عائلة، ومما أعاق تمتّعهم بالخدمات الإنسانية الأساسية توقيف وسجن عمال الإغاثة والأطباء والاحتلال العسكري للمراكز الطبيّة. من كلمات هذا التقرير: «الثمن الذي دفعه المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، خلال الأعمال العسكرية الجارية الآن، يَسْتَدْعي مَزِيداً من التفكير في طبيعة وأسلوب إدارة الصراع، وفي نِسبة استعمال القُوَّة». وبالإضافة إلى القتْلىٰ وأعداد العراقيين الهاربين من البلد، هناك آلاف من الناس، وأغلبهم من الشباب الذين اعْتقلوا بصورة جماعية خلال العمليات العسكرية، وتعرّضُوا «لسجن طويل الأمد لأسْبَابٍ أمْنيّةٍ من دون إشراف عدلي كافٍ». في أيلول ـ سپتمبر عام ٢٠٠٥، كان هناك في ذلك الحين (١٣٥١٤) متعقلاً عراقياً منسيين، في هذا المكان اللاشرعي قانونياً، بالإضافة إلى (٣٩١٦) معتقل سجنتهم وزارة الداخلية للحكومة الموقّتة. ولاحظت بعثة هيئة الأمم المتحدة لمساعدّة العراق (UNAMI) أن آليّة المراجعة، التي شُكِّلت في آب ـ أغسطس عام ٢٠٠٤، وسمحت بتطبيق (إجراءات استثنائية) للتوسّع في التحقيق مع «المعتقلين»، تخْرقُ قانون الأحكام العرفية العراقي ذاته، والقوانين الجُرْمية «والمقاييس الدولية التي تحكم موضوع حماية المدنيين حَسْب القانون».

لم تَحْسب الإدارة الأميركية عدد القتلى المدنيين، ورفضت الإقْدام على أيّة «تقديرات» لغاية نهاية عام ٢٠٠٥. في كانون أول عام ٢٠٠٥ أشار الرئيس بوش إلى أنّ ثلاثين ألفاً من المدنيين قد قُتِلوا[2]، ولكن التقديرات المحافِظة، أشارت قبل ذلك، إلى عدد يساوي ضعف هذا العدد. وفي السابع والعشرين من آب ـ أغسطس عام ٢٠٠٧، قُدِّرَ عدد القتلى المدنيّن من قِبَلِ المسؤولين العراقيين بأنّه وصل إلى رقم (٧٠٧٤٩) في الحدِّ الأدْنَى و(٧٧٢٧٢) في الحدّ الأقصى، ولكن المجموع فاق هذا العدد بكثير حَسْبَ ما أشارت بذلك مصادر موثوق بها. في ٢٨ تشرين أول ـ أكتوبر عام ٢٠٠٤ قدّر المركز الدولي لطوارىء النكبات ودراسات اللاجئين في جامعة (جون هوبكِنْز) ـ كلية بلومبرغ للصحّة في بلتيمور ـ وعلى أساس أبحاث ميدانية مشتركة مع جامعة المستنصرية في بغداد: إن مئة ألف عراقي ماتوا أكثر ممّا كان متوقّعاً «لو لم يحصل الغزو والاجتياح»، وإن أغلب الوفيات كانت ناتجة عن

(١) UN Assistance Mission for Iraq, «Human Rights Report, 1 September-31 October 2005.»
(٢) «Bush Says 30,000 Iraqis Killed in War,» Agence France Press (AFP), December 12, 2005.

أعمال عنْف ومن آثار العمليات العسكريّة لقوات الائتلاف[١]، وبعد عامين قدّرَ نفس الفريق أن أكثر من (٦٥٤,٩٦٥) عراقياً ربّما ماتوا، أكثر مما كان متوقعاً لو أن الحرب لم تقع[٢]. وحتى على أساس التقديرات الأدْنى يَبْدُو أن العدد هو ما بين نِصْف المليون إلى مليونَيْ عراقي قُتلوا أو ماتوا كنتيجة للحرب والعقوبات الاقتصادية مُنْذ العام ١٩٩١. أما الخسائر البشريّة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية في آب - أغسطس ٢٠٠٧، فكانت (٣٧٨٣) قتيلاً و(٢٧٠٠٤) جريحاً والكثير من هؤلاء فقدوا طرفاً من أطرافهم أوْ أصابهم ضَرَرٌ شديد في الدماغ سببته أمواج الصدمة من متفجرات محليّة الصنع (IEDs)[٣]، أما مجموع الخسائر المالية للحرب في آخر آب - أغسطس فكانت أكثر من أربعمائة وخمسة مليارات دولار حسب المشروع القومي الأميركي للأولويّات، مع تكاليف شهرية تقربُ من (٨) بلايين دولار[٤]، أما أرباح صانعي السلاح والمستشارين والمتعاقدين والساسة العراقيين الفاسدين فكانت هائلة[٥].

يُضاف إلى هذه التكاليف البشريّة والمالية داخل العراق ما فرض على الدول المحيطة بالعراق والمنظمات الدولية للمساعدات. ففي تشرين أوّل - أكتوبر عام ٢٠٠٦ كان تسعون ألف عراقي مُسجّلين في الوكالة الدولية لمساعدة اللاجئين عِبْر الشرق الأوسط، ولكن هذا لم يكن إلّا جزءاً من هجرات جماعية ضخمة إلى خارج العراق: قدَّرَت الوكالة الدولية ما بين خمسمائةِ ألف وسبعمائة ألف لاجئ عراقي كانوا في الأردن بمن فيهم من هرب قبل عام ٢٠٠٣، وما بين خمسمائة ألف إلى مليون في سورية، ومن عشرين ألفاً إلى مائة ألْف في مِصْر، ومن عشرين ألفاً إلى أربعين ألفاً في لبنان؛ وعشرات الآلاف الآخرين في بلدان مجاورة. وصف المندوب السامي للاجئين: (أنطونيو غوتْيرس) هروب العراقيين بأنه الأكبر في نزوح الأشخاص في المنطقة منذ الأزمة الفلسطينية عام ١٩٤٨[٦]. ولأنّهما أصبحتا غير

(١) Johns Hopkins School of Public Health, «Iraqi Civilian Deaths Increase Dramatically after Invasion,» Press release, October 28, 2004.

(٢) Johns Hopkins School of Public Health, «Updated Iraq Survey Affirms Earlier Mortality Estimates,» Press release, October 11, 2006.

(٣) «US Casualties in Iraq.»

(٤) The National Priorities Project maintains a continually increasing running cost of the war.

(٥) See Ed Harriman, The Least Accountable Regime in the Middle East.» *London Review of Books,* November 2, 2006.

(٦) UN High Commission on Refugees, «Strategy for the Iraq Situation,» revised, January 2007, 3 n., See also Noah Merrill, «Top UN Official: Iraqi Displacement Largest in Region since Palestinian Crisis of 1948,» February 7, 2007.

قادرتين على استيعاب لاجئين أكثر، شدّدت سورية والأردن في شباط ـ فبراير ٢٠٠٧، قوانين الدخول إليهما على حدودهما لمنع دخول عراقيين إضافيين.

العراق المُسْتَقِلّ

بالنِسْبة لمجلس الأمن الدولي، انْتَهَىٰ احتلال العراق في (٣٠) حزيران ٢٠٠٤، وهو اليوم الذي حَلّت فيه الحكومة المؤقتة برئاسة أياد علّاوي محلّ سلْطة الائتلاف المؤقتة. ورغم أنّ (كوفي أنان) المعتدل الرأي، نفسه، وصف اجتياح العراق بأنّه غير شرعي، بحيث إنه لا اختلاف جوهري، بين غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والغزو الذي قادته الولايات المتحدة الأميركية للعراق عام ٢٠٠٣، فإن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٥٤٦) بتاريخ الثامن من حزيران عام ٢٠٠٤، لم يطلب إنهاء الاحتلال بَل بيّن فقط أنّ المجلس يتطَلّعُ إلى نهايته في آخر أيام حزيران. والقرار (١٥٤٦) والقرار السابق (١٥١١) بتاريخ (١٦) تشرين أوّل ـ أكتوبر ٢٠٠٣، حوَّلا، بأعجوبة خارقة، القوى الغازية والمحتلّة إلى قوّةٍ موحدة متعددة الجنسيات تحت قيادة الولايات المتحدة الأميركية مخوّلة اتخاذ كل التدابير اللازمة للإسهام فيما تحدِّده من أجل أمن العراق واستقراره. وهكذا، بعيداً عن تمزيق النظام العالمي المتمثل بالغزْو، إنْ لم نتحدّث عن الدمار الهائل وقتْلِ المدنيين على يد هذه القوىٰ الغازية، أعار مجلس الأمن الدولي سلطته لاستمرار الاحتلال خَلْف واجهة حكومة مؤقّتةٍ (مستقلّةٍ وذات سيادة). وبأسلوب مشابه شرَّع مجلس عِصبة الأمم، الذي تسيطر عليه بريطانيا وفرنسا، احتلال جزء كبير من الشرق الأوسط من قِبَل هذين البلدين بعد عام ١٩١٨ باسم «إئتمان المدنيّة المقدّس».

ومترادفة مع الحكومة التي أقامتها، بدأت الولايات المتحدة الأميركية، بسرعة، عملية إعادة تشكيل العراق وتغيير أوصافه. ففي تشرين أوّل ـ أكتوبر جرى التوافق على دستور جديد، بعد اسْتِفتاء عام قاطعته أغلبية العرب من المسلمين السُنّة[١]. وتشترط هذه الوثيقة قيام حكومة مركزية ضعيفة وحكومات محلية قويّة في المحافظات. ولقد بدّلت الدستور العلماني للعراق القديم بواحد يعتبر الإسلام الدين الرسمي للدولة، والشريعة الإسلامية كمصدر أساس للتشريع، وبذلك خلق مستقبل غير واثق للمرأة ولغير المسلمين من الأقليات، بل وحتّى للمسلمين، وكان ذلك متوقّفاً على أين، وكيف، ومن سيُفسّر هذه الناحية من الدستور؟. وأكثر من ذلك كان اللغط في المادّة الثانية من الدستور التي تُحرّم في نفس الوقت تمرير

(١) See «Full Text of Iraqi constitution,» *Washington Post,* October 12, 2005.

قوانين تعارض «المبادىء القائمة» للإسلام و«لمبادىء» الديموقراطية.

ويُميّع الدستور الهويَّة العربية للعراق بالتمييز بين المركّبات الإثنيّة ـ الدينية للدولة العراقية. فالمسلمون السُّنّة العرب هم العرب فقط، حَسْب الدستور الجديد، كما لو أن أيّ مسيحي أو شيعي مسلم أو أيّ واحد آخر يعيش على نفس الأرض كالمسلم السُنّي ويتكلم اللغة العربية مثله، كلغته الأُمّ، لا يمكن اعتباره عربيّاً، وليس هناك سابقة في التاريخ القومي العربي الحديث لِمِثْل هذا التمْييز. وتتوسّع الاختلافات الإثنية الدينية أكثر في الحقوق التي مُنحت للحكومات في المحافظات، مثل إقامة وتأسيس قوّاها الأمْنيّة الخاصّة بها (وكانت هذه حقيقة قائمة سلفاً في الشمال الكردي)؛ وباشتراط أن تكون القوات العسكرية ممثّلة للانقسامات الإثنية والدينيّة. وهذه التمْييزات والمؤهّلات وضعت العراق على طريق نوع من النظام «الطائفي» الذي سبّب كثيراً من الاضطرابات في لبنان. ويُعْطي الدستور للأكراد امتيازات بطُرقٍ شتّى، وذلك بالاعتراف باللغة الكردية كلُغةٍ رسمية إلى جانب اللغة العربية، وبالإعلان (في المادة ١٥٠) أنّ كلّ القوانين والتشريعات التي أُقرت في كردستان منذ عام ١٩٩٢ ستبقىٰ سارية المفعول ما لم تُلْغى بِقرار من السلطة الكردية المحليّة. وَوضَعَ الدستور المدينة المتنازع عليها (كركوك) تحت سلطة الرئيس جلال الطالباني (رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني) والوزارة المركزية إلى أن يحصل تعداد سُكاني بُرْمج له أن يجري في المدينة وفي مناطق أخرى متنازع عليها قبل نهاية عام ٢٠٠٧. فإذا أظهر الإحصاء أن الأكراد هم غالبية (أكثر من المسلمين السُنّة العرب والتركمان) فسيكون الدرْب مفتوحاً أمام ضمّ كركوك إلى المحافظة الكردية. والوضْع الخاص الذي أعطي لكركوك لمدة ثلاثة أعوام فقط، قبل حصول التعداد السُكّاني، أثار توتّرات عِرْقية دينية بين الأكراد والتركمان والمسلمين السُنّة العرب في المدينة وما حولها. واسْتيطان الكرْد لكركوك وطرْد العرب المقيمين في المنطقة خلال حكم البَعْث كان جزءاً من حربٍ ديموغرافية سَبَقت الإحْصاء. ونشْر القيادة العسْكرية الأميركية لِفرقٍ كردية ضدّ المسلمين السُنّة والشيعة في بغداد مشابه لاستعمال بريطانيا للمسيحيّين الأشوريين ضدّ الأكراد في سنوات العشرينات، وضدّ المسلمين السُنّة العرب في الأرْبعينات من القرن الماضي.

الموقف الدستوري بالنسبة لموضوع النفط أبرز السؤال الذي رُفعَ عندما حصل الغزو والاجتياح، وهو: هل الحرب هذه كلّها من أجل النفط؟ محاولة (إلْ.پول بْريمِر) لتخْصيص الاقتصاد بكامله، وفيه موارد النفْط المؤممة كُلّياً، كانت محاولة قبل الأوان للإمساك بقطاع الطاقة في البلد، ولقد فشلت في الغالب لأن الشركات

الأجنبيّة لم تكن راغبة في استثمار مالها في بلد ليس محتلاً فقط، وهذا ما يعرِّضها للمجازفة بأسهمها التي يمكن أن تُصادر في يوم ما في المستقبل، ولكن لأن البلد غير آمن بحيث لا يمكن ضَمَان سلامة موظفيهم. وفي الدستور وُصِفَ النفط والغاز بأنه «مِلْك الشعب العراقي في كل المناطق وكل المحافظات» تحت رعاية ووصاية حكومات الأقاليم المحلية والحكومة الفدرالية، وهذا يَعْني ضِمْناً ترتيبات مختلفة للحقول النفطية التي ستُفتح مستقبلاً.

والعنْف الهائل الذي يُخيِّم على الحياة اليومية في العراق يميل إلى تظْليل وتغطية المفاوضات الجارية في الغُرَفِ المغلقة، على مستقبل بترول البلد بين رجال الحكومة العراقية ورجال الحكومات الأجنبيّة وممثلي شركات النفْط المتعدّدة الجنْسية. وفي بداية عام ٢٠٠٧ كان المخطّط التمهيدي للتشريعات الجديدة أكثر وُضُوحاً. قوانين التأميم التي صدرت بالتتابُع في عام ١٩٦١ وعام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ سيُستَعاض عَنْها «باتفاقات المساهمة في الإنتاج» بين الحكومات العراقية الفدرالية ـ الاتحادية ـ والإقليمية ـ في المحافظات ـ والشركات المتعدّدة الجنسيّة. وعلى المدى القصير ستتمكّن هذه الشركات من المطالبة بأكثر من ٧٥٪ من الأرباح باسم استرداد مصاريف الانطلاق والحفريات، و٢٠٪ بعد ذلك في تعاقداتٍ تُعْطيهم حقّ اسْتِغْلال حقول النفط العراقية لأكثر من ثلاثين سنة. وحَسْب التقارير الباكرة عن التشريعات سيجلِسُ ممثّلوهم في مجالس النفط والغاز الفدرالية والتي ستُقرِّر شروط العقود، ومن سينال تلك العقود.

وفي الظروف العادية ستقود هذه التدابير في الأعَمّ الغالب لمعارضة شعبية واسعة الانتشار، إلا أن أوضاع العراق هي أبعد ما تكون عن الظروف العادية. وتضْمن الفوضى والصراع اليومي مِن أجْل البقاء أنه لن يكون هناك ردّ فِعْل عام مُتماسك على القوانين الجديدة للنفط، والاضطرابات لها نَفْعُها واستخداماتها. في عام ٢٠٠٧ تلقَّف الأميركان العراق مجزَّأً، بعد أن جمَّعه البريطانيون في العشرينات من القرن الماضي، فهل يستطيعون، بل هل يريدون إعادة خياطة جميع أجزائه معاً مجدّداً؟.

عقود من الجهد

في بداية عام ٢٠٠٥ استقال (دوغلاس فيث) من الأمانة العامّة لوزارة الدفاع ـ قسم السياسات ـ مُعلّلاً ذلك برغبته في قضاء وقت أطول مع عائلته. كان هذا مفهوماً ومُتفهَّماً، ولكن انسحابه المفاجىء من الحكومة لا يمكن فَصْله عن فضيحة لَفّتَ قِسْم (وِلْيم لُوتّي) في البِنْتاغون (NESA)، بعد توقيف واتّهام أحد موظفي سكرتريّته (لورَنْس.ب.فْرنْكلن)، الأخصائي بالشؤون الإيرانية، وكان قد عمل في

وكالة استخبارات وزارة الدفاع قبل أن ينتقل إلى قِسْم (فيث). اتُّهم فْرنْكلن بالاحتفاظ بمعلومات سريّة وإعطائها لأحد المسؤولين في سفارة إسرائيل في واشنطن، وكذلك لاثْنين من الموظفين الكبار في (آيْپاك) (اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية للشؤون العامّة) (سْتيفن رُوزن) و(كيث وايْسْمَن). لقد اتهم أنه قابل ضابطاً سياسياً في السفارة تِسْع مرّات، ما بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. ولقد اتهم (رُوزن) وَ(وَايْسْمَن) أيضاً بالتآمر للحصول على معلومات سرية ثم تسريبها لأجهزة الإعلام ولزميل كبير في مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ولثلاثة من موظفي حكومة أجنبيّة (بدون تَسْميَتِهم)، أحدهم يُعْتقد إنَّه (ناعور جيلّلون) وهو ضابط سياسي واختصاصي بأبحاث إيران النووية وتطويرها، والذي نُقِلَ وعاد لإسرائيل عندما بدأ مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) بِطرْح أسئلةٍ مُرْبكة عن دور موظفي السفارة. ولقد بعثت الفضيحة ذكريات أعوام الثمانينات عن سرقة معلومات سريّة من قِسْم سلاح البحرية ونقْلها لإسرائيل بواسطة (جوناثان پولارْد) الذي لا يزال في السجن بحُكْمٍ مؤبّد، رغم الضغوط الإسرائيلية لإطلاقه.

وكانت هناك إصابات أخرى في صفوف المحافظين الجُدُد. في تشرين أوّل عام ٢٠٠٥، تم اكتشاف أن أحد موظّفي البيت الأبيض (آي. لويس ليبّي) والمستشار السياسي للرئيس بوش (كارْل رُوڤ) هما مصدر المعلومات التي سُرِّبت عن هويّة عميل وكالة المخابرات المركزية (CIA). واستقال (ليبّي) قبل اتهامه بخمس جرائم من قِبَل نائب عام اتّحادي، وأفْلت (روڤ) من المحاكمة. وهناك محافظون جُدد آخرون نُقلوا إلى وظائف أخرى أو تَرَقوا. في آذار عام ٢٠٠٥ عُيّن (جون بولْتُن) سفيراً للولايات المتحدة الأميركية في هيئة الأمم، واستطاع البقاء في منصبه هذا ستّة أشهر أخرى بعدما اجْتاز الرئيس بوش في النهاية معارضة الكونغرس لهذا التعْيين. تسلم پول وولفوتز رئاسة البنك الدولي، فذُهِلَ الأوروبيون: «لقد أوْحوا لنا بالاعتقاد بأنّ المحافظين الجُدُد يخسرون مواقعهم... ولكن الثورة بوضوح لا تزال حية ناشطة»[١].

ومثل القوات الأميركية المنشغلة بالحرب التي أثاروها، مُنِيَ المحافظون الجدد بخسائر في واشنطن لكنهم بقوا مستعديّن للاستمرار في الصراع «لِعُقود من الجهود الصابرة»[٢].

(١) Michael Cox, Professor of International Relations at London School of Economics, quoted in Keith B. Richburg and Glenn Frankel, «Nomination Shocks, Worries Europeans.» *Washington Post*, March 17, 2005.

(٢) Vice President Cheney, speaking to the Association of the U.S. Army, as reported by Jonathan Beale, «Cheney Warns of 'Decades of War,'» BBC World Service, October 6, 2005.

عام ٢٠٠٥، ادّعى الرئيس بوش أن الراديكاليين المسملين «أرادوا استعْباد أُمَم بأسرها» وإقامة امبراطورية إسلامية تمتدّ من إسبانيا إلى أندونيسيا. وكان الرئيس أحياناً يتكلّم عن سلطة عُلْيا تُوجِّهُ قراراته، ولم يَعْنِ بذلك والده بل (أبانا الكُلّي القُدرة) الذي فوقنا. هذه الملاحظات كانت، حَسْب ما نُقِل، أمام المسؤولين الفلسطينيين في موضوع مشاكل الشرق الأوسط، وكانت بالتأكيد منسجمة ومُتساوقةً بالاعتقاد برسالة أعطاها الله له: «أنا مُقاد برسالة من الله. يقول الله لي: جُورج... إذْهب وقاتلْ هؤلاء الإرْهابيين في أفغانِسْتان. ففعَلْت ذلك. ثم يقول الله لي: جورج إذهْب وانْهِ الطُغْيان في العراق. فَفَعَلْت. والآن مجدّداً أشعر بأن كلمات الله آتية إلي: إذهب واحْصَل للفلسطينيين على دولتهم، واحْصَلْ للإسرائيليين على أمْنهم، وأقِمْ السلام في الشرق الأوسط، وأقْسِمُ بالله أنني سأقوم بذلك»[1]. وكما يرى العالم، تماماً كما قال بوش، لقد انْتهى الطغيان في العراق!.

(١) Ewen McAskill, «George Bush: 'God Told Me to End the Tyranny in Iraq,'» *Guardian,* October 7, 2005.

١٤ ـ الحملة... الطويلة

في أيلول ـ سبتَمبر ٢٠٠٥ سحبت إسرائيل، بقرار من جانب واحد، ثمانية آلاف مستوطن من قطاع غزّة ودَمّرتْ كل مساكنهم ومعابدهم غير المرسومة، وتركت هذه الفوضى (المُلَخْبطَة) للفلسطينيين لكي يُنظّفوها، ولكنها تركت (٢٤٦٠٠٠) مستوطن يهودي يعيشون في الضفّة الغربية و(٢٠٠٠٠٠) داخل الحدود التأسيسية للقدس الشرقية، وحسب القانون الدولي فإن كل مدينة القدس هي أرض محتلّة و(٢٠٠٠٠) في هَضَبات الجولان المضمومة إلى إسرائيل، وقد حافظت على التوسع المستمر في المستوطنات منذ العام ١٩٦٧، وحتّى عندما يقبلون بعدم بناء مستوطنات جديدة فإن كل رئيس وزارة إسرائيلي، سواء من حزب العمل أوْ حزب الليكود أو حزب كاديما يستمر بتوسيع المستوطنات القديمة، وكل واحدة منها كانت محاطة بأراضٍ كافيةٍ بحجة الأمن لتسمح باستمرار العملية لسنوات من دون الحاجة إلى مستعمرات جديدة لتمتصّ الإسرائيليين المنجذبين إلى الأراضي المحتلّة لأسباب دينية أو بحوافز مالية. والسياج الأمني هو حائط ضخم من الأسمنت تعلوه أجهزة الرادار، ويتواجد أغلبه على الناحية الأخرى من الخطّ الأخضر لعام ١٩٦٧، يتسلل كالأفعى عبْر أراضٍ للفلسطينيين شاطراً القرى ليقطَعَها عن أراضيها الزراعية، وبالنسبة لبيت لحم فإنه يفصل المدينة عن أماكنها التاريخية الأثرية[1]. لقد حكمت محكمة العدل الدولية في لاهاي بأنّ الجدار غير قانوني. في الواقع، لقد رُكِّز على اللاشرعية الدولية لاحتلال المناطق الفلسطينية عام ١٩٦٧، ورسم خطّ عريض تحتها في العديد من وثائق الأمم المتحدة بما فيها مقدمة القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، ولكن الاحتلال والاستيطان استمرّا من دون توقّف وبدون أي مداخلة مؤثرة من الخارج.

وتماماً مثل الحكومات السابقة التي حاولت التمييز بين المستوطنات الجديدة والتوسّع في المستوطنات القائمة، كذلك حاولت حكومة شارون (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٦) الفصْل بين تجميد خارطة الطريق لبناء المستوطنات والتوسّع الخارجي لأكبر مشروع للمستوطنات القائمة حاليّاً في الضفة الغربية.

---

(١) قبر راشيل.

(معالي أدومين)، كان عدد سكّانها، في بداية عام ٢٠٠٦، (٣٢٠٠٠) مستوطن. ولقد بدأ عدد صغير من عائلات «الروّاد» العمل في المكان عام ١٩٧٥. في عام ١٩٧٩ مُنحَت كتْلة مستوطنة (معالي أدومِين) منزلة ومرتبة بلدية، وعام ١٩٩١ اعْترفَت الحكومة الإسرائيلية بها كمدينة قائمة. مُخطّطُها الرئيس جعل لها مساحة بلدية أكبر من مساحة بلدية تل أبيب، (٥٠) كيلومتر مربّع، أوْ (٥٣٠٠٠) دونم، مقارنةً بِتَل أبيب ذات المساحة البلدية (٥١٠٠٠) دونم)[1]. وعندما تُنجزُ معالي أدومين تماماً ومستوطنة أخرى، على بعد ستة كيلومترات مِنْها شمالاً ـ لم تُبْنَ بعد وتُدعىٰ الآن المنطقة E1 ـ فإنهما يشكّلان معاً على الخارطة إسْفيناً يقسم الضفة الغربية إلى جزئين مفصولين عن القدس في الغرب، ومفصولين أيضاً عن بعضهما البعْض. القسم الشمالي والقسم الجنوبي وكل قسم يُشكل جزيرة فلسطينية محاطة بالإسرائيليين، والهدف الاستراتيجي لإسرائيل يبدو واضحاً هو تفْتيت المناطق الفلسطينية لمحاصرة الفلسطينّيين وتجريدهم من أي عنصر مقاومة، وخَنْق تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية وتحطيمهم نفسِيّاً، ومنْعهم مِن أي شيء يُؤدّي واقعياً إلى قيام ما يُسمّى بدولة، وهذه المخَطّطات تتغاضى عنْها ضمنياً الولايات المتحدة الأميركية. في نيسان عام ٢٠٠٤ قال الرئيس بوش: إنّ أي سلام بين إسرائيل والفلسطينيين عليه أن يعْكِسَ «وقائع ديموغرافية»، أي احتفاظ إسرائيل بالمراكز السكانية الكبرىٰ في المناطق المحتلة[2]. والرسالة غير المحكيّة التي بُعِثَت لإسرائيل كانت: الاستمرار في خلْق «حقائق على الأرض». فبقبول، أو إذعان، الولايات المتحدة الأميركية يمكن لهذه «الحقائق» أنْ تتحوّلَ إلى وقائع ديموغرافية تُبرر احْتِفاظ إسرائيل بالأرض التي استولت عليها.

هدم المنازل والاستيطان اليهودي للفلسطينيين في القدس الشرقية ورفْض إعطاء هويّات أو حتى السكن فيها، وكذلك حقّ العودة لآلاف المقْدِسيّين الذين صادف وجودهم في الضفة الغربية عندما احْتُلت القدْس عام ١٩٦٧، هذه كلّها جزء من حرب ديموغرافية، والهدف منها تهْويد المدينة المقدسة عن طريق المستوطنات اليهودية وإضعاف الوجود الفلسطيني فيها. والتوجُّه القيادي اليهودي في قيام المعركة على الممتلكات والأملاك في القدس تَوَسَّع في بعض التكتيكات المستَعْملة:

لنا أربع عائلات تسكن في بقعة صغيرة بين كل هؤلاء العرب والفلسطينيين في القدس الشرقية. وأنا أفكر حقّاً أن هذه العائلات الأربع هي طليعة الصهيونية اليوم، ومدركاً أن هناك حرباً دائرة من أجل الأرض، والذين سيربحون هذه الحرْب على

(١) Graham Usher, «Likud's Death Rattle,» *Al Ahram Weekly*, June 3-9, 1997.

(٢) «US Will Accept Israel Settlements,» BBC News, March 25, 2005.

الأرض، سواء كانوا يهوداً أو عَرَباً هم الذين سيستطيعون السيْطرة على الجزء الشرقي من مدينة القدس. نحن نحاول أن نغريهم ليتركونا نشتري أملاكهم. وعلى أرْض الواقع فإن الفلسطينيين يُشَكّلون الغالبية في القدس الشرقية. فإذا أردْنا ادِّعاء ملكية هذه المناطق، ليس فقط على مستوى السيادة ولكن أيضاً على الأرض، فإنه يجب أن يكون لنا عائلات تعيش على نقاط معيّنة عِبْر كل القدس الشرقية، نقاط سَنُحاول أن نَجْعلها تترابط في المستقبل(١).

في صيف عام ٢٠٠٥، أغلقت الحكومة الإسرائيلية الجزء الشرقي في الضفة الغربية (منطقة ممتدة برّاً من وادي الأردن إلى سفوح جبال الضفة الغربية) في وجه مليوني فلسطيني يعيشون هناك، والسبب الذي قدمَتْه إسرائيل هو «الأمن». وفي أربع نقاط تفتيش مُنِعَ دخول جميع الفلسطينيين الذين تُظْهِرُ هوياتُهم الشخصية أنهم لا يقطنون وادي الأردن(٢). الكيان الطارئ للوجود الإداري الفلسطيني في أريحا ظهر بجلاء في آذار ـ مارس ٢٠٠٦، عندما دُمِّرَ سجن المدينة على يد قوات إسرائيلية استعملت دبّابات و(بلْدُوزِرَات)، ثم اعتقلوا بعد ذلك مساجين فلسطينيين حوكموا سابقاً وسجنوا لدورهم في اغتيال وزير إسرائيلي هو ريهافام زيفي عام ٢٠٠١ (ولقد قُتِلَ انتقاماً لمن قتلته إسرائيل قبل أسابيع قليلة، وكان رئيس الجبهة الشعْبية لتحرير فلسطين في المناطق المحتلة). ومع ذلك، في السراء والضراء، استطاع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس (أبو مازن) الاستمرار في الحوار مع الحكومة الإسرائيلية.

ابتسامات وثقة

عام ١٩٨٨، ألْزَمَ ياسر عَرَفَات منظمة التحرير رسْمياً بالعيش إلى جانب إسرائيل. والحق أن المنظمة كانت تعمل لإيجاد حَلٍّ لقيام الدولتين منذ بدايات السبعينات من القرن الماضي، ولكن هذا الاعتراف العلني بالرغبة والإرادة في العيش بسلام مع إسرائيل عجَّل بقيام دبلوماسية عبر الأبواب الخلفية التي بدأتها دولة النرويج وتوَّجتها بمفاوضات مدريد عام ١٩٩١، غايتها حلّ الصراع العربي الإسرائيلي مرّة واحدة وإلى الأبد.

في التاسع من أيلول عام ١٩٩٣ أرسل عرفات رسالة إلى إسحاق رابين معلناً فيها أن الفلسطينيين «يعترفون بحق دولة إسرائيل في الوجود بأمن وسلام»، وفي إجابة من

---

(١) Uri Bank, quoted in Matthew Price, «The Changing Face of Jerusalem,» BBC News, April 28, 2005.

(٢) Amira Hass, «Israel Cuts off Jordan Rift from Rest of West Bank,» *Haaretz*, February 13, 2006.

سطرين، في اليوم التالي، اعترف رابين بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني ووافق على بدْء المفاوضات.

وفي الثالث عشر من أيلول ـ سبتمبر، وُقِّع في البيت الأبيض على إعلان مبادىء، من قِبَل الرئيس كلينتون وإسحاق رابين والمبتسم عرفات، ممثّلاً فريق منظمة التحرير في الوفد الأردني ـ الفلسطيني لمحادثات السلام الشرق أوسطيّة. وَوَفَّرَ الإعلان إقامة «سلطة فلسطينية للحكم الذاتي» خلال خمس سنوات وانْسِحاباً إسرائيلياً من منطقتي غزّة وأريحا وانْتخاب مجلس تشمِل سلطاته القضائية منطقة الضفّة الغربية وغزّة (مع حذف كلمة «كُلّ») ولم تَضَع أي قيود على نشاطات الاستيطان الإسرائيلي، ووضع على الرفّ كل المواضيع الأساسية الجوهرية: القدس والمستوطنات وحق العودة... إلخ، إلى المرحلة النهائية للمفاوضات، واستمر التوسّع الاستيطاني كالسابق. في الواقع، في تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ١٩٩٥، بعد شهر واحد من التوقيع على الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة، بتاريخ الثامن والعشرين من أيلول ـ سبتمبر (أوسلو ٢)، أصدر رابين تذكيراً بأن حكومته التزمت أمام الكنيسِت «أن لا تزيل أي مستوطنة في إطار الاتفاقية المؤقتة، وأن لا توقف بناء المستوطنات والنمو الطبيعي لها»[١].

تحاشىٰ «إطار السلام»، بعناية، هيكل الحقوق الأساسيّة للفلسطينيين. فالبند الأوّل لإعلان المبادىء يؤكّد على أن هدف «عملية السلام» هو حلّ دائم قائم على قرارَي مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ورقم (٣٣٨) لعام ١٩٧٣، وكلاهما تقريباً غير مُتّصلين بإطار حقوق الفلسطينيين. والقرار (٢٤٢) لا يذكر حتّى الفلسطينيين بالاسم، مؤكّداً فقط على الحاجة إلى «حلّ عادل لمشكلة اللاجئين»، والقرار (٣٣٨) ليس إلا تثْبيتاً لِمضمون قرار (٢٤٢)، ولو أنه كان الأساس الدولي للحقوق الفلسطينية في بُنْية المفاوضات لَحَوىٰ إطار العملية التفاوضية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ (البند الثالث) بتاريخ ١١ كانون أوّل ـ ديسَمْبر ١٩٤٨ (مُبَيّناً حق العودة أو التعويض)، وقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣ (البند الرابع) بتاريخ ٩ كانون أول ـ ديسمبر ١٩٤٩ (مؤكِّداً نيّة مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ لإقامة وَضْع خاصّ للقدس)، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧ بتاريخ الرابع عشر من حزيران ١٩٦٧ (داعياً إسرائيل للسماح بعودة الفلسطينيين الذين هربوا من المناطق المحتلّة أثناء الحرب وقبل أسبوع من ذلك)، وأيضاً قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٥٢ بتاريخ الحادي والعشرين من أيّار ١٩٦٨ (يعيد تأكيد أنّ الحيازة على الأرض

---

(١) Quoted in Mitchell Bard, «Facts about Settlements,» Jewish Virtual Library.

بالقوة العسكريّة غير مقبول، ويؤكد أن كل التشريعات والتدابير الإدارية والأعمال التي قامت بها إسرائيل، بما في ذلك، نزْع الملكية عن الأرض والممتلكات بعد ذلك، والتي تحاول تغيير الوضع الشرعي ـ القانوني للقدس هي باطلة ولا تستطيع تغيير هذا الوَضْع)، وقرار الجمعية العامّة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ في ٢٢ تشرين ثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤ (مؤكّداً مرّة أُخرى حقّ الفلسطينيين في العودة إلى منازلهم وأملاكهم ومعترفاً بحقّهم، كشعب، باستعادة حقوقهم «بشَتّى الوسائل» حسب أهْداف ومبادىء شرعة الأمم المتحدة).

والاستمرار في زيادة المستوطنات ونَزْع الملكية وفتح الطرقات وتدمير منازل الفلسطينيين وتطبيق عشرات آلاف القيود على الحياة اليومية للفلسطينيين، أشارَت، مبكراً، إلى أن المفاوضات لا تسير في طريق اتفاق نهائي مقبول من أي قيادةٍ فلسطينية. وبَعْد توقيع الاتفاق على قِطَاع غزّة ومنطقة أريحا في الرابع من أيار عام ١٩٩٤ (اتفاق القاهرة)، عاد عرفات إلى المناطق المحتلّة ولكن «كمتعاون ومُحرِّر في نفس الوقت»[١]. والاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني المؤقت على الضفّة الغربية وقطاع غزّة بتاريخ ٢٨ أيلول ـ سبتمبر ١٩٩٥ (أوسلُو٢)، قَسّم الضفة الغربية إلى منطقة ـ A ـ (حكم ذاتي كامل)، ومنطقة ـ B ـ (مسؤولية مدنيّة مشتركة مضبوطة كُلّياً «بالأمن» الإسرائيلي) ومنْطقة ـ C ـ (تحت الحكم المدني والعسكري الإسرائيليين). في نهاية السنة نفسها أُعيد نشر القوات الإسرائيلية خارج أغلب المدن الفلسطينية الكبيرة، ولكن غالبية الضفة الغربية بقيت تَحْتَ الحكم الإسرائيلي الكامل، وبقيت المدن ذاتها بها نقاط تفتيش وتخْضَع لأوامر منْع التجوّل. أما سرعة نقل المسؤوليات فكانت بطيئة (جليدية). وفي العشرين من تشرين أوّل عام ١٩٩٨، نقل ٢٪ من مناطق الضفة الغربية إلى المنطقة ـ A ـ، و٢٦٪ إلى المنطقة ـ B ـ وبقي ٧٢٪ من الضفة الغربية تحت الحكم الإسرائيلي الكامل؛ وفي الحادي والعشرين من آذار ـ مارس عام ٢٠٠٠ نقل ما مجموعة ١٧,٢٪ من الضفة الغربية إلى منقطة ـ A ـ و٢٣,٨٪ إلى المنطقة ـ B ـ وهكذا تركت إسرائيل ٥٩٪ من الضفة الغربية تحت حكمها المباشر[٢]. وبقيت هذه النِسَبُ على حالها منذ ذلك الحين.

عام ١٩٩٦ رفض رئيس الوزراء المنتخب الجديد بنيامين نتِنْياهو الالتزام بما التزمت به الحكومة الإسرائيلية السابقة بسَحْب القوات الإسرائيلية من الخليل.

---

(١) See David Hirst's obituary, «Yasser Arafat,» *Guardian,* November 11, 2004.

(٢) Geoffrey Aronson, «Recapitulating the Redeployments: The Israel-PLO 'Interim Agreements,'» Information Brief No. 32, Center for Policy Analysis on Palestine, April 27, 2000.

ومُنْحنياً أمام الضغوط المشتركة لإسرائيل وللحكومة الأميركية، وافق عرفات على وجود جنود إسرائيليين ومستوْطنين في مدينةٍ محتلّة. وفي بروتوكول الخليل، بتاريخ (١٥) كانون ثاني ـ يناير ١٩٩١، قُسِّمت الخليل إلى جزء كبير لغالبيّة السُكّان (H1) وفي وسطها، وتحت حكم إسرائيلي مباشر، جزء صغير يعيش فيه بضع مئات من المستوطنين إلى جانب خمسة وثلاثين ألف فلسطيني. ويضم هذا الجزء الصغير المسجد الإبراهيمي، وهو مكان مقدس للمسلمين واليهود. منذ زمن طويل، أخذت إسرائيل المسجد كله وقَسَّمَتْه إلى أماكن عبادة مختلفة ومنفصلة، للمسلمين ولليهود، وقد وضعته حدود الـ (H2) على مقربة من المستوطنين في (كريات عَربة)، الذين كان الأكثر تطرفاً فيهم هم من الأميركيين، وقد دامت هيجاناتهم العُنْصريّة كقاطعي الطريق، وتخريبهم الممتلكات العربية، واستمرّت بدون ضبْط من قِبل الحكومة الإسرائيلية لأكثر من عقدين من الزمن في مدينة الخليل. وفي السنوات الأربع، ما بين حزيران ١٩٩٢ وحزيران ١٩٩٦ زاد عدد المستوطنين في الأرض المحتلة من (٩٦١٥٨) إلى (١٤٥٠٠٠) نسمة؛ وفي بداية عام ٢٠٠٠ زاد العدد إلى (٤٠٠,٠٠٠) نسمة[١]، واستمرّ في الارتفاع.

جاء نتِنْياهو إلى الحكم بعد حملة انتخابيّةٍ قُتِلَ أثنائها أكثر من (١٠٠) لبناني عندما قَصفَتْ القوّات الإسرائيلية مركز الأمم المتحدة في (قانا) (حيث يعتقد اللبنانيون أن المسيح حوّل فيها الماء إلى نبيذ في أحد الأعراس). وفي أيلول ـ سِبْتَمْبر سمح نتِنْياهو بالقيام بحفريات وتنقيب قرب المسجد الأقصى، ما أثار اضطرابات قَتَلت فيها القوات الإسرائيلية العديد من الفلسطينيين، كذلك سمح ببناء مستوطنة هار هوما (في جبل أبو غنيم) على تخوم القدس الشرقية بحيث زاد في إغْلاق المدينة وفَصْلها عن بقية الأراضي الفلسطينية. وإن صعود حكومة يمينيّةٍ متطرّفة ملتزمة بتقوية وتعزيز «إسرائيل الكبرى»، حطّمت في النهاية حلم الفلَسْطينيين بأن شيئاً طيّباً سينتج عن «عملية السلام»، ومهّدت الطريق لقيام التفجيرات الانتحارية، وبدأ الرقّاص السياسي والاجتماعي يتأرْجح بعيداً عن التيار الرئيس لياسر عرفات وحركته «فتح» ويميل نحو «حماس» و«الجهاد الإسلامي».

اتفاقية مخيم داوود الثانية (Camp David II)

في أيار عام ١٩٩٩، حَلّ إيهود باراك، زعيم حزب العمل، مكان نتنياهو في

(١) «Recapitulating the Redeployments.» By August 14, 2007, the figures were estimated to have reached 120 Israeli settlements, 120 «illegal» outposts, and 460,000 settlers. See «Israeli Settlements,» Palestine Monitor Factsheet.

رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وقراره وَضْع الفلسطينيين وقضيّتهم على نار خفيفة كان ليُعطي الأولوية «للمسار السوري» في آذار ـ مارس عام ٢٠٠٠، عندما التقى بيل كلنتون حافظ الأسد في جنيف وقال له إن إسرائيل مستعدّة للانسحاب من أغْلب، وليس من كل الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧، فرفض الأسد العَرْض، فهاجمته بصورة عامّة أجهزة الإعلام في الولايات المتحدة الأميركية لأنه سَدَّ سبيل السلام، عندئذٍ عاد باراك واتّجه نحو «المسار الفلسطيني». وبالعمل سويّاً كفريق، مارس كلنتون وباراك ضغطاً شديداً، بلا لين ولا انقطاع على عرفات عندما بدؤوا المفاوضات في (كامب ديڤيد II) في تموز عام ٢٠٠٠. وأتْبع باراك عَرْضه بانسحاب إسرائيلي من ٩٢٪ إلى ٩٥٪ من الضفّة الغربية حَسْب ما يستعد عرفات لتقديمه مقابل ذلك، بما في ذلك جزءاً مُسْتعمراً ـ مستوطناً ـ بصورة شديدة من الضفة الغربية على الجانب الآخر من الخطّ الأخضر.

وفي ١٨ تموز ـ يوليو، بعد عدّة أيام من المفاوضات، جلس عرفات مستمعاً حين قرأ كلنْتُون ورقة موقف باراك، وكانت: إن إسرائيل مستعدة للانسحاب من ٩٢٪ من الضفة الغربية وتقبل بِقيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح، أمّا الـ ٨٪ الباقية من الضفة المملوءة بالمستوطنات الإسرائيلية فتضمها إسرائيل إليها، وتنسحب من كل غزّة. وفي القدس الشرقية تقبل إسرائيل «إقامة عاصمة فلسطينية» حيث تصبح بعض الأحياء فيها أرْضاً فلسطينية والأحياء الأخرى تتمتع بوضع «الحكم الذاتي العَمَليّ»! وتمتد السيادة الفلسطينية على نصف البلدة القديمة (الأحياء المسلمة والمسيحية، التي شكّلت فعْلياً، في الحقيقة، أغلب القدس القديمة إلى أن بدأ المستوطنون الانتقال إليها)، ويُعطىٰ الفلسطينيون «الوصاية والرعاية» ولكن ليس السيادة على (الحرم الشريف) (جبل الهيكل) ـ بالتعريف الصهيوني ـ ويُعْطىٰ اللاجئون الفلسطينيون حق العودة ولكن فقط إلى دولة فلسطين (وأغلبهم لن يسْتِطيعوا «العودة» لأنهم لم يخرجوا من نفس المنطقة الفلسطينية ابتداءً)[1].

رُبّما لم يترك عَرْض باراك في الفلسطينيين إلا التحفّظ. المناطق لا تُعاد على الفور، وسرعة الانسحاب تتوقّف، بوضوح، على رفض أوْ تَرْك الفلسطينيين للعنف، وهذه حجّة استعملت سابقاً لتبرِّر عدم الانسحاب من المناطق. وحتى لو أن عرفات قَبِلَ عرْض باراك، إلا أن من المستبعد جداً أن تقبله الكنيست مع وجود قوّة المستوطنين ومؤيديهم في البرلمان والهاجس الشعبي من مدى «التنازل» الذي قدّمه

(١) Benny Morris and Ian Black, «Camp David and After: An Exchange. 1. An Interview with Ehud Barak,» *New York Review of Books,* June 13, 2002.

باراك. ومسألة ماذا كانت القدس ـ المدينة قبل عام ١٩٦٧ أو «القدس الكبرى» التي خلقتها إسرائيل في السنين الثلاثين منذ احتلالها للقدس القديمة ـ كل هذا لم يُبْحث في المفاوضات. مكان العاصمة الفلسطينية المستقبلية لن يكون في القدس الشرقية أبداً، كما تبيّن، ولكن في (أبو ديس) التي هي خارج حتى الحدود البلدية للمدينة التي توسعت بعد حرب ١٩٦٧. وقبل شهرين من (كامْب ديڤيد) حوّل باراك المدينة من منطقة ـ B ـ (مسؤولية مدنيّة فلسطينية مع حكم عسكري إسرائيلي) إلى منطقة ـ A ـ (حكم ذاتي فلسطيني) وهذه إشارة لما كان يدور في ذهنه. «في أي حَلٍّ مستقْبليّ تبْقى القدس موحّدة مع إسرائيل كعاصمة أبدية. الفلسطينيون سيكونون في (أبو دِيس) ونكون نحن في القدس الموحّدة... نحن نحمل مسؤولية تاريخيةً ووطنية لنقوم بالفَصْلِ عن أرض إسرائيل، سيكونون هناك، ونكون نحن هنا»[١]. هذا التصريح يُغَلِّفُ نيّات باراك الحقيقيّة، فالكلمة (نحن) تشمل المستوطنات اليهودية التي خطّط لضمّها إلى المدينة، محَوّلاً التوازن الديموغرافي بصورة أكبر ضد الفلسطينيين. هذا العرض للقدس «المشتركة» يتجنب حقيقة إسرائيل بأنها أخذت سلفاً حَصَّتَها بالاحتلال ثم ضمّ النصف الغربي من القدس عام ١٩٤٨.

في الحقيقة أن باراك «تعهد مراراً بعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧ وعدم تقسيم القدس»[٢]. ويتذكّر شبْلي تلْحَمي أنه لما سئلَ عرفات ماذا عُرِضَ عليه بالنِسْبَةِ للقدس، «سحب الزعيم الفلسطيني مفكّرة صغيرة جداً، تقريباً بحَجم (ورقة لعب)، وكان ذلك دفتر ملاحظاته عن (كامْب ديڤيد) وقال: هذا هو العرض كما جاءني، ونقله الأميركيون والإسرائيليون. ستكون (القيّم) على الأماكن المقدسة، وسيكون لك الحق برفع العلم الفلسطيني تحت السيادة الإسرائيلية. هذا كل شيء ـ تحت السيادة الإسرائيلية ـ، ثم قال: كان هذا قطْعاً غير مقبول»[٣].

وهكذا تصبح أبو ديس البديل عن القدس بينما تبقى القدس الحقيقية تحت الحكم الإسرائيلي الكامل رغم التزيينات والمحسنات اللفظية للتعابير، مثل تعبير «الحكم الذاتي» ورغم الرَغْم بالسيادة الفلسطينية. ماذا سيكون للفلسطينيين من حريّة العمل باسْم الحكم الذاتي العملي؟ لم يُوضّح أبداً، وهذا هو حال كل الأمور الأخرى.

---

(١) «PM Barak's Statement at Cabinet Meeting Regarding Abu-Dis,» Jerusalem, May 15, 2000, Israeli Ministry of Foreign Affairs.

(٢) Mustafa Barghouti, «The Moral Courage to Call Us Equals,» *Al Ahram Weekly,* February 22-28, 2001.

(٣) Shlomo Gazit and Edward Abington, «The Palestinian-Israeli conflict,» *Middle East Policy Council Journal 8* (March 2001).

ولو قَبِلَ عرفات عروض باراك كان سيجد نفسه في الغالب في نفس وَضْع أرنب عالقٍ بغُصْنٍ بريٍّ شائك من الالتباس والمواربة والمراوغات اللفظية التي تجرّده ممّا فكّر أنه سيحصل عليه. كان هذا هو قَدَر الشريف حسين بعد عام ١٩١٨، وهذه كانت قِصّة عملية السلام، منذ بداياتها، فلماذا خطر ببال عرفات، أصلاً أو أبداً، أن مفاوضات كامب ديڤيد ستنتهي بشكلٍ مغاير؟ هذا هو اللغز الوحيد.

موضوع آخر هو رَفْض إسرائيل على الدوام البحث في حق الفلسطينيين في العودة. والموقف الشكْلي لكل الحكومات السابقة بلغ حدّ التمجيد والتأليه، عندما رفض باراك مباشرة إعطاء عرفات أي شيء يستطيع أن يعود به إلى شعْبه، ما قد يغريهم باسْتِبْدال هذا الحق بشيءٍ آخر. «لا نستطيع السماح، حتّى ولا لِلاجىءٍ واحد بالعودة على أساس حق العودة... ولا نستطيع قبول المسؤولية التاريخية في خلق هذه المشكلة»[١] هذا هو الأمر إذن. في آخِر لهاث مفاوضات كامْپ ديڤيد، بمنتجع طابا بسيناء (كانون ثاني ـ يناير عام ٢٠٠٠)، كشفَت وجهات نظر الوفد الإسرائيلي والوفد الفلسطيني حجْمَ الهوة العميقة التي لا تزال موجودة بين الطرفين على هذا الموضوع وحده، رغم ادّعاء (دنيس روس)، كبير المفاوضين الأميركان، أنه لم يبق إلا مسافة بوصة ليتلاقى الطرفان على الحلّ. ربما اقتربوا، ولكن عندما وصل أرييل شارون إلى مكتب رئاسة الوزارة، كانت الحركة قليلة جدّاً، وكان الوقت قد فات.

عرفات في الزاوية

في كل صفحة وأخرى من مذكّراته، يُبَرْهِنُ دنيس روس لماذا ما كان يجب أبداً اختياره كرئيس للفريق الأميركي المفاوض في كامپ ديڤيد ما لم يكن الهدف أصْلاً هو طمأنة إسرائيل، مرّة أخرى، بأن الولايات المتحدة الأميركية لن تَتْرك الموقف الذي حدّده وقرّره باراك. روس، الذي كان مدير شؤون الشرق الأدْنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأميركي، أثناء إدارة ريغان، ومدير دائرة التخطيط السياسي في إدارة جورج دبليو بوش، روس هذا كانت له صلة متينة وطويلة مع مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنىٰ، والتي كَتَبَ لها أوّل أوراقها السياسية، والتي رجع إليها كمستشار وزميل متميز لِـ (زِيغلِر)، بعدما تَرِكَ الخدمة الرسمية الحكومية[٢]. صرَّف روس مطالب الفلسطينيين الأكثر أساسيّة وجوهرية، وكتب في مذكّراته إن طَرْد إسرائيل للفلسطينيين من بيوتهم عام ١٩٤٨ كان فقط «جزءاً من

(١) Morris and Black, «Camp David and After.»

(٢) The Policy paper was *Acting with Caution: Middle East Policy Planning for the Second Reagan Administration* (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1985).

الرواية الفلسطينية» وأن حق العودة هو خرافة[1]. بمثل هذا الموقف، لم يكن روس، بكل وضوح، الشخص الذي سيتعامل مع الفلسطينيين إذا كانت أهداف المحادثات حقّاً هي إنتاج حلٍّ سلمي.

لقد سَلّمَ المفاوضون الفلسطينيون سلفاً بخسارة ٧٨٪ من وطنهم عندما ذهبوا إلى كامپ ديڤيد. وبدا أن عرفات كان مستعِدّاً للذهاب بعيداً مع المطالب التي قُدّمت إليه، ولكن عندما جاء موضوع القدس وحقّ العودة ـ وهو حق شخصي ليس لعرفات الحق بالتنازل عنه ـ ضرب الزعيم الفلسطيني، المطاوع واللّين العريكة على مدار سنة من المباحثات، قَدَمَهُ بالأرض، أخيراً، وثبت على موقفه. وحَسْب (شلومو غازيت) و(إدْوارد أبنغتون): «أساساً، وَضَع كلنتون وباراك عرفات في الزاوية وقالا له: إما أن تأخذ ما قدمنا أو تَتْرُكَه»[2]، فاختار عرفات أن يَتْركه، وعندما قال «لا»، بعدما استمع إلى ورقة موقف باراك في الثامن عشر من تموز، غضب كلنتون[3].

فجأة، توقفت «عملية السلام» المتسرِّعة و«المضروبة» أصلاً، بعد أن انزلقت وتهاوت، فغمر الحنق والغيظ رأس عرفات، وتحول، على الفور، من صانع سلام إلى إرهابي متآمر على تدمير الشعب اليهودي. الكاتب الروائي والناشط في سبيل السلام (آموس أُوز): «صحراء الضمير في إسرائيل» كما وَصَفَهُ؛ بأسلوب رومانسي، المعجبون به، اتَّهم عرفات بأنّه يريد «عدالة فلسطينية كاملة تدعو بأن فلسطين للفلسطينيين وكذلك إسرائيل للفلسطينيين أيضاً». حقاً، كتب (أموس)، ما يريده عرفات في الواقع هو اسْتِئْصال إسرائيل كلّها «حرب مقدسة ضدّ اليهود»[4]. وفي ضَمٍّ لقواهما في مقالة واحدة، طالب (باراك) و(بنّي موريس) زعماء الغرب «بمعاملة عرفات، ومن هم على شاكلته في المعسكر الفلسطيني، كشرير، لا يُوثَق به، غير مقبول، فاسد، انْتكاسي ولا سبيل لإصلاحه»[5]. وفي مقال آخر وصف باراك الفلسطينيين بأنهم نتاج ثقافة: الكذب فيها لا يثير نفوراً. لا يَشْكون من مشكلة الكذب الموجودة في الثقافة اليهودية ـ المسيحية، والحقيقة تُعتبر ـ لديهم ـ صُنفاً غير

(١) Dennis Ross, *The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004), 36, 4.

(٢) Gazit and Abington, «Palestinian-Israeli Conflict.»

(٣) Morris and Black, «Camp David and After.»

(٤) Melvyn Bragg, «The Desert Conscience of Israel,» *Guardian,* November 12, 2002, for Oz quotations, see Amos Oz, «Arafat's Gift to Us: Sharon,» *Guardian,* February 8, 2001, and «Why Arafat Must Take the Blame,» *Guardian,* October 13, 2000.

(٥) Benny Morris and Ehud Barak, «Camp David and After-Continued,» *New York Review of Books,* June 27, 2002.

لازم وغير ذي موضوع. هناك فقط ما يخدم هدفك وَمَا لا يخدمه. إنهم يعتبرون أنفسهم مبعوثي حركة وطنية وكل شيء بالنسبة لهم، مسموح به. ليس هناك شيء مثل «الحقيقة»[١].

والحقيقة أن خلف هذه الوابل من الشتائم وتبرير الذات كان واضحاً أن عرفات تنازل لحدٍّ كبير في كامپ ديڤيد:

لقد وافق بصورة جوهرية على دولةٍ منزوعة السلاح وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وضم بعض المستوطنات الإسرائيلية إلى إسرائيل مقابل تبادل الأراضي. ووافق على فكرة أن يصبح الجوار اليهودي في القدس الشرقية جزءاً من إسرائيل. ووافق على فكرة أن القدس المشتركة يجب أن تكون عاصمة إسرائيل وعاصمة فلسطين. ووافق على أن Kotal والحي اليهودي سيكونان تحت السيادة الإسرائيلية. لقد ذهب عرفات بعيداً.

وفي موضوع اللاجئين وافق أكثر على مبدأ العودة وليس العودة الفعلية، لذا كان هناك مرونة محددة في الموقف الفلسطيني في كامپ ديڤيد[٢].

بَعْدَ عودته للضفة الغربيّة وقع في الفخّ وحُوصِرَ وسُجن في خرائب مكتبه الرئاسي في رام الله. خصمه القديم، في بيروت، آرييل شارون، الذي أسف لعَدَم قَتْله خلال الاجتياح عام ١٩٨٢، وقد أصبح رئيساً للوزراء عام ٢٠٠٣، فقد قرّر «مبدئيّاً»، طرْد الزعيم الفلسطيني من المناطق المحتلة. «ستعمل إسرائيل على رفْع هذا العائق في طريق السلام بالطريقة، وفي الوقت الذي تُقرّرُ فيه ذلك، بصورة مستقلة»[٣]. وفضلَت الغالبية طرْداً صريحاً ولكنّ آخرين (بمن فيهم شاؤول موفاز، وزير الدفاع، ورئيس الشين بيت، آڤي دِخْتِر) نُقِلَ عنهما أنّهما يفضلان قَتْل الزعيم الفلسطيني، وكانت هذه، بالفعل، وجهة نظر جريدة (الجيروزاليم پوسْت) اليمينية «يجب أن نقتل ياسر عرفات لأنّ العالم لم يترك لنا خياراً آخر... وعندما تصل نقطة الحسم لا مجال لأنصاف الحلول. إذا كنا سُنُدانُ، في كل الأحوال، فيجب على كل حال القيام بذلك بطريقة صحيحة»[٤]. أما إيهود أُولْمرت، وكان آنذاك نائباً لرئيس الوزراء، فقد قال: قَتْل عرفات «كان بلا ريب أحد الخيارات»[٥].

ولم يُثِر التهديد بقَتْلِ الرئيس الفلسطيني أيَّ احتجاج أوْ إنذار من الولايات

(١) Barak, quoted in Morris and Black, «Camp David and After.»

(٢) Gazit and Abington, «Palestinian-Israeli Conflict.»

(٣) «Israeli Cabinet Decides in Principle for Arafat Expulsion,» *Fox News*, September 12, 2003.

(٤) «Enough,» editorial, *Jerusalem Post*, September 10, 2003.

(٥) David Blair, «Killing Arafat Definitely an Option, Says Israeli Politician.» September 15, 2003.

المتحدة الأميركية، إنما فقط التعليق التافه لكولن پاول بأن الولايات المتحدة «لا تُؤيد إزالته»[1]. في تشرين ثاني ـ نوڤمبر عام ٢٠٠٤ مات عرفات في إحدى مُستشفيات باريس، ولم يُحدَّد سبب الوفاة رغم التحاليل الواسعة والشاملة، ولكن الأعراض كانت متساوقة مع أعراض التسمّم بمادة سامة غير معروفة رُبّما أُدْخِلت في طعام الزعيم الفلسطيني الذي تناوله قبل ساعات فقط من ظهور أعراض المرض. وفي محاولة سابقة لقتل زعيم حماس خالد مشعل، أظهرت إسرائيل سلفاً إنّها قادرة على الاغتيال بمثل هذهِ الطريقة[2]. والشك ـ بالتأكيد بين الفلسطينيين ـ يبقى أن شارون أمَرَ أخيراً بقتل الرجل الذي أراد قتله في بيروت قبل عقدين من الزمان.

حرب شارون

في أيلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وحتّى قبل عَقْدِ الانتخابات التي أوصلته إلى مكتب رئاسة الوزارة، أطلق شارون الانتفاضة الثانية بدخوله أرض الحرم الشريف. والسنوات الأربع التي تلت ذلك كانت متميّزة بأسوأ العُنْف الموجّه ضد فلسطينيي المناطق المحتلة منذ بدْءِ الاحتلال عام ١٩٦٧. ومجيء «عملية السلام» حَثَّ شارون للدعوة إلى المستوطنين باحتلال هضبات الضفّة الغربية بالسرعة الممكنة. كان معارضاً (لأوسْلو) منذ البداية، وكرئيس للوزراء أعلن أن «اتفاق أوسلو» «لاغٍ وعديم القيمة» وأن «عملية السلام» مجمّدة لأن إسرائيل ليس لها شريك للسلام[3]. وفيما يُظهر شفهياً اهتمامه بالخطط المختلفة التي عَوّمتها واشنطن، ترك شارون تكراراً الجيش والقوات الجوية طليقين، تحت ستار مقاتلة الإرهاب. وسُحقت مخيّمات اللاجئين في هجمات بريّة[4]، وأغلب البنية التحتية للسلطة الفلسطينية دُمّرت من الجو. وفي رام الله قُصف المجمّع الرئاسي لعرفات بالطائرات، وسجن الزعيم الفلسطيني في خرائبه حتى يوم نقله في الهيليكوبتر، في المرحلة الأولى لرحلته للمستشفى في باريس. وأبيد زعماء حماس والجهاد الإسلامي في جرائم أقرّتها الدولة وسُمّيَت (اغتيالات مُستَهدفة).

وفي الثاني والعشرين من آذار ـ مارس عام ٢٠٠٤، قُتل الزعيم الروحي المقعد ـ

---

(١) David Blair, «Killing Arafat Definitely an Option, Says Israeli Politician.» September 15, 2003.

(٢) في أيلول ١٩٧٧، تقدَّم عميلان للموساد من «مشعل» في أحد شوارع عمان، وغرزا في عنقه إبرة طبية تحوي سمّاً غير معروف. ولكن عندما هدَّد الملك حسين بإلغاء وإبطال المعاهدة مع إسرائيل، وافقت حكومة نتنياهو على إعطاء الترياق.

(٣) Hirsh, «Yasser Arafat.»

(٤) كانت الأشد رداءة في جنين.

المشلول نصْفياً ـ الشيخ أحمد ياسين، الذي ولد فيما كان الفلسطينيون في ثورة ضد البريطانيين عام ١٩٣٩، قتلوه بصاروخ في غزّة بعدما ترك المسجد في كرسيّه النقّال.

والموجات المتعاقبة للعنف الموجّه ضد الفلسطينيين من قِبَلِ شارون، شملت الهجوم الضخم على مخيم اللاجئين في جنين من الثالث إلى الثامن عشر من نيسان ـ إبريل عام ٢٠٠٢. وظهرت علائم تَعَلُّمه مِن كارثة العلاقات العامة في (صبرا) و(شاتيلا) عام ١٩٨٢، إذ عمدت حكومة شارون على إغلاق المخيم كلياً ومَنَعت مُحاولات المنظمات الدولية التحقيق في مدى خروقات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي اقترفتها، وكانت بقايا الجثث لا تزال تُنتَشَلُ من المخيّم بعد شهور من الهجوم، وبقيت أعداد القتلى مجهولة، إلا إنّها كانت تضم نساءً وأطفالاً ومتخلفين جسداً وعقلاً؛ وكلهم قُتلوا بالصواريخ ونيران المدرعات والدبابات والقوات البرية، أو سحقوا لمّا دُمِّرت بيوتهم بآليات (البُلْدوزر)، وكثير من الأجساد طُحِنَت وتجزّأت تحت الدبابات والبُلْدُوزِر بحيث أربكت، بشكل فظيع، عملية تعداد الذين قتلوا.

وحسب تحقيقات جنين «لم تُضْرب المساكن من الجوّ فقط بطائرات (الأپاتشي والكوبرا)، بل قُصفت وأُطلقت عليها النيران من الدبابات والقوات الأرضية، واستُعملت البُلْدوزرات العسكرية، المصنوعة في أميركا بشركة كاتِرپلّر، كسلاح في حَرْب المدن، كذلك اشتركت في هدم المساكن»[١].

وذكر شهود عيان أن كثيراً من جُثث القتلى نُقلت من المخيم في شاحنات مُبَرّدة أو في المدرعات والبولْدُوزِر، ولم يُحقق فيها أبداً. والأدلّة التي جُمعت في التحقيق هي أنّ الإسرائيليين «نظّفوا» بصورة منهجية المخيم من جثث القتلى وأبقوا المشاهدين بعيداً عن مناطق لم «تُنظّف» بعد. ووسط المخيم، وفيه كثافة سكانية عالية ومساحته تقرب من سبعة عشر (إيكر) (أي حوالي ٦٨٠٠ متر مربّع)، مَسَحَها البولدوزر، ومئات المساكن دُمِّرت تماماً ومئات أخرى احتاجت إلى إصلاحات كي لا تنهار هي الأُخرى، وقُدِّر عدد السكان الذين أصبحوا بلا مأوى بأربعة آلاف، أي ٣٠٪ من سُكّان المخيم. أما الخسائر والأضرار التي نجمت عن ذلك في الطرق والمواصلات والماء والكهرباء والصَرْف الصحي، فلقد قدّرتها وكالة غوث اللاجئين

---

(١) في آذار ـ مارس ٢٠٠٣، سُحقت، حتى الموت، الناشطة للسلام، راشيل كوري الأمريكية الجنسية، بواسطة جرافة (كاتربيللر D-9) في قطاع غزة. كانت كوري تقف بمواجهة الجرافة التي كانت ستهدم بيتاً فلسطينياً، فطلعت الجرافة فوق جسدها بعد أن اتجهت نحوها مباشرة، وفيما بعد، تقدمت عائلة كوري بدعوى ضد حكومة إسرائيل والشركة المالكة للجرافة.

(UNRWA) بـ (٤٣,٧) مليون دولار وبـ(٢٧) مليون في تقرير الأمم المتحدة[١].
ولقد اسْتُعْمِلَ عدد من الفلسطينيين كدروع بشرية عندما اقتحم الإسرائيليون البيوت، أما البيوت التي لم تُدمّر فقد خُرّبت ونُهِبتْ.

ومن البيوت التي دخلناها، كانت تلك التي لم تتضرّر كثيراً، وهي الاستِثنَاء. كانت المساند الخلفية للكراسي والأرائك مقطعة وممزّقة، والصور الفوتوغرافية مجرّحة بالسكاكين، والطعام والأواني وكل مواد المطبخ مرميّة على الأرض ومحطّمة لأجزاء صغيرة، مع قليل الطعام الموجود. كان شيئاً عاديّاً، لأعضاء تحقيق جنين، أن يدخلوا إلى المطابخ بدون أن يدوسوا أرضها لأنهم كانوا يمشون على تلالٍ: من الأرز والسكر والزجاج المحطم.. خزائن الثياب ومفروشات البيت الأخرى كانت مُكسّرة، وكثيراً ما كانت الأبواب و«قبضات» الأبواب مخلّعة، والكتب منثورةً في الأنحاء، وفي حالة واحدةٍ، على الأقل، كانت مكتبة العائلة مرمية كلها في كومة هائلة على أرض البيت.

والممتلكات التي أعلن عن سَلْبها ونَهْبها فكانت تضمّ أموالاً نقدية ومجوهرات شخْصية وتلفزيونات وآلات حاسوب (الكومبيوتر) وآلات تسجيل وهواتف نقّالة. وفي البيوت التي احْتلت طيلة فترة الاجتياح «تبوَّل الجنود ـ الإسرائيليون ـ وتغوّطوا على المفروشات وفي طناجر وأواني الطبخ أو على البلاط والسجاجيد». (وفي غزّة والضّفة الغربية، كانت هذه بطاقة الزيارة التي تركها الجنود الإسرائيليون في البيوت التي احتلّوها أو المكاتب التي خربوها بعد أن نهبوها). مسجد المخيم خُرِّب ونُهب، وتُركت نسخ من القرآن ممزّقة أو مُخْتَرقة بالحراب أو بالرصاص على أرض المسجد. على جدران البيوت رَشُّوا الدهان لرَسْم «نجمة داود» وكتابة عبارات معادية للعرب. آلاف الشباب أُخِذوا من المخيم «معصوبي العيون وأياديهم مربوطة خلف ظهورهم وهم نصف عُراة»، من أجل التحقيق قبل أن يُنقل بعضهم للسجون ويُطلق سراح البعض الآخر. وكانت هناك تقارير عن سوء المعاملة من الضرب بأعقاب البنادق والرفْس والحرمان من الطعام والماء والمنع من استعمال المراحيض والإجبار على البقاء راكعين لمدة أيام، في بعض الحالات. كل ذلك حصل بصورة عامّة[٢]. العنف والوحشيّة كان لَهُما أهداف استراتيجية معيّنة لإيقاع مثل هذه العقوبات التي تسحق الفلسطينيين لكي يعودوا للتفاوض مُنكّسي الرؤوس وفي وَضْع نفسي مناسب

---

(١) كان واضعو تقرير جنين غير مؤهلين لشرح هذا التناقض في الأرقام.

(٢) تتماشى هذه الادعاءات وتنسجم مع سلوك الجنود الإسرائيليين أثناء العمليات العسكرية، وكمثل على ذلك.

للقبول بما تمليه عليهم إسرائيل، وما هي مستعدّة لتقديمه لهم[1]. والادّعاءات بأن الإسرائيليين استعملوا الفلسطينيين دروعاً بشرية، وهدموا البيوت على رؤوس ساكنيها وقاموا بإعدامات جماعيّة، بل وحتى عرّضوا المعاقين الفلسطينيين للعقاب بمن فيهم ثلاثة من الفتيان العميان وقد تُركوا موثقي اليدين في الشارع ليومين ونصف، إلى «مختلف الأعمال العدوانية»، كل ذلك سجّلته لجنة خاصّة من الأمم المتحدة[2].

وما بين ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٠ و٣١ تموز ـ يوليو ٢٠٠٦، قُتل (٤١٤٢) فلسطيني على يد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزّة، ومن بين هؤلاء القتلى كان (٨٤٥) من الفتيان (تحت عمر الثامنة عشرة). وقُتِلَ، بالإضافة إلى ذلك، (٤١) فلسطينياً بيد المدنيين الإسرائيليين[3]. وعلى هذه الأرقام يجب أن نضيف (١٣٧٨) فلسطينياً قتلوا بيد الجيش الإسرائيلي، بالإضافة إلى (١١٣) قتلوا بيد المدنيين الإسرائيليين، خلال الانتفاضة الأولى (كانون أول ـ ديسمبر ١٩٨٧ إلى أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠٠)[4]. وعديد الآلاف من الفلسطينيين أصيبوا بعاهات دائمة نتيجة أعمال قام بها الجيش الإسرائيلي أو المستوطنون في المناطق المحتلّة: حوالي (١٥٠٠٠) خلال الانتفاضة الأولى ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤ وحوالي (٥٣٠٠) في السَنتين الأوليين من حكومة شارون ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢[5].

ومُفجّرو العمليات الانتحارية من الفلسطينيين، الذين لم يستطيعوا الإضرار بالطائرات والهيلوكوبتر والدبابات أو حتى الاقتراب من القوّات الإسرائيلية المدجّجة بالسلاح ـ بما فيه السلاح الثقيل ـ ولا مِنَ القناصة البعيدين، ضربوا «أهدافاً ظاهرة» في البلدات والمدن الإسرائيلية، إذْ فجّروا أنفسهم وغيرهم من الإسرائيليين الذين طالوهم في المقاهي والفنادق ونوادي البلياردو وفي حانات الرقص (الدسكو)، وفي الباصات والأسواق وخارج المكاتب الحكومية. وحسْب المركز الإسرائيلي

---

(١) Many of the findings of the Jenin Inquiry have been corroborated by Amnesty International and Human Rights Watch. See Amnesty International, «Shielded from Scrutiny: IDF Violations in Jenin and Nablus,» November 2002.

(٢) See UN General Assembly, *Report of the Special Committee to Investigate Israeli Practices Affecting the Human Rights of the Palestinian People and Other Arabs of the Occupied Territories*, A/57/207, September 16, 2002, 57th session, item 78 of the provisional agenda.

(٣) See B'Tselem (Israeli Information Centre for Human Rights in the Occupied Territories), «Fatalities,». The Palestinian National Authority Central Bureau of Statistics, counting from September 29, 2000, to May 31, 2007, gives a total death toll of 4,790 but does not break down this figure into how many Palestinians were killed by the Israeli military and how many by civilians.

(٤) B'Tselem, «Fatalities in the First Intifada,».

(٥) See UN General Assembly, *Report of the Special Committee.*

للدراسات الخاصة فإن (٥٢٧) شخصاً قُتِلوا بالهجمات الانتحارية خلال (١٤٧) هجوماً من هذه الهجمات ما بين أيلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠٠ وكانون أول ـ ديسمبر عام ٢٠٠٥، وكان بينهم ٢٨٪ من الأطفال تحت سن الثالثة عشرة (بمن فيهم دون الثالثة من العمر) ومراهقون ورجال ونساء فوق سن السادسة والستين[١].

لم يكن في الضفة الغربية أي مكان عانىٰ أكثر، من السياسات الإسرائيلية وآثارها المدمرة، من مدينة الخليل، حيث في أيلول ـ سبتمبر عام ٢٠٠٥ لم يبق من السُكّان العرب الـ (٣٥٠٠٠) الذين كانوا يعيشون في المنطقة H2، عندما وُضعت تحت الحكم الإسرائيلي المباشر عام ١٩٩٧، إلا (١٠٠٠٠) فقط، والبقية أُزعجوا وأُذِلّوا على يد المستوطنين المتعَصِّبين المحميّين كُليّاً من الجيش الإسرائيلي، فرحلوا. ونتيجة نظام مبني، «بشكل مفتوح وعن عمد على مبادىء الفَصْل، لَخَّصَتها المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان (B' T Selem). ففي كانون أول ـ ديسمبر عام ٢٠٠٦، أغلقت (١٨٢٩) منشأة عمل فلَسْطينية في منطقة H2 (أي ٧٦,٦٪ من المجموع) وعلى الأقلّ (٤٤٠) منها أغلِقَت بأوامر عَسْكرية، وغيرها أُغلقت بسبب منع مرور السيارات والمشاة، المتكرّر في المنطقة، وحوالي ٤٢٪ من المنازل والشقق المتواجدة حول المحلات والدكاكين والمتاجر هناك، خَلت من ساكنيها. في السنوات الثلاث الأولى للانتفاضة فرض الجيش الإسرائيلي أوامر منع التجول لمدّة ٢٤ ساعة على الفلسطينيين الساكنين في وسط المدينة، لأكثر من ٣٧٧ يوماً، وفي واحد آخر دام ١٨٢ يوماً متتابعاً تخللته «انقطاعات قصيرة للتزود بالحاجيات الضرورية». أما التهجمات على الفلسطينيين من قِبَل المستوطنين، في الانتفاضة الثانية فقد شملت «الضرب وأحياناً بالعصي وبالحجارة ورَمْي القمامة والقاذورات والماء والكلورين والزجاجات الفارغة»، كما «دمر المستوطنون الدكاكين وكسروا الأبواب وقاموا بالسرقات ونهْب الثمار وقَطْع الأشجار».

ولقد تورّط المستوطنون أيضاً في إطلاق النار ومحاولة دَهْسِ الناس وتسميم مياه الآبار واقتحام منازل وصب السوائل الساخنة على وجوه الفلسطينيين وقتل فتاة فلسطينيّة»[٢]، جاء هذا تبعاً لما كتب الصحفي الإسرائيلي چدعون ليڤي:

الذين لم يزوروا المدينة في السنوات الأخيرة لن يُصدِّقوا عيونهم، وفي المنطقة التي يحكمها الإسرائيليون مباشرة ـ H2، أو المنطقة الإسرائيلية حسب اتفاق الخليل ـ

(١) See «Suicide Bombing Terrorism during the Current Israeli-Palestinian Confrontation (September 2000-December 2005),» January 1, 2006, Intelligence and Terrorism Information Center, Center for Special Studies.

(٢) See B'Tselem «Hebron City Center».

سيكتشفون مدينة أشباح. مئات البيوت المهجورة كما لو أنّها بعد نهاية حرب. عشرات الدكاكين المدمّرة والمحروقة والمحطمة ومداخلها مغلقة باللحام الذي قام به المستوطنون، والسكون المميت المنتشر في كل مكان. وحَسْب تقديرات غير رسمية لم يَبْقَ في هذه المنطقة أكثر من عشرة آلاف مواطن... كل يوم يزعج المستوطنون جيرانهم هنا، وكل ذهاب إلى المدرسة بالنِسْبَةِ لطفلٍ فلسطيني أصبح رحلة إذلال. أولاد المستوطنين يرفسون النساء الكبيرات السّن اللواتي يحملن السلال، والمستوطنون (يهوّشون) كلابهم على كبار السن العرب، والنفايات والغائط تُرمىٰ من شُرُفاتِ المستوطنين إلى ساحات البيوت الفلسطينية، وخردة المعادن تَسُدُّ مداخل بيوتهم، والحجارة تُقْذَفُ على كل فلسطينيّ مارٍ هناك. هذا هو روتين الحياة في المدينة. مئات الجنود وبوليس الشغب والبوليس العادي يشهدون ما يجري وهم واقفون يشاهدون الأمر مُتكاسلين، وأحياناً يتبادلون النِكات مع المشاغبين ولا يقفون أبداً في طريقهم[١].

في قضاء تل الرميدة «يسير السُكّان منحَنين في باحات منازلهم قريباً من الجدران ويتهامسون خوفاً من أن يُسْمَعُوا. الأولاد يركضون من بيوتهم بأقصى سرعة وبشكل جنوني، والجيران يتنقلون من بيت لآخر على سلالم متزعزعة». وبموازاة ذلك، ومع الحجارة والشبابيك المكسّرة، والطعام الفاسد الذي يُرمى على بيوت الفلسطينيين، وشَتْم الأولاد، يأتي نداء «الموت للعرب» ولافتة معلّقة قرب مدرسة قُرْطبة: «اقتلوا العرب بالغازات السامّة». وآخر عائلة فلسطينيّة تعيش في أحد شوارع تلّ الرميدة أُجبرت على حماية واجهة المنزل بشبكة فولاذية ولا تستطيع ترك البناية الغير مسكونة خوفاً من أن يحتلها المستوطنون[٢]. والكلمة التي استعملها (ليڤي) ليصف هذه الحالة هي: (Pogrom) أي «مذبحة مُنظّمة»[٣]. وفي الطريق إلى إنجاز «أرْض إسرائيل» قلْبٌ للتاريخ أكثر غرابة، ومن النادر تصوّره. في الخليل وأماكن أخرى، وفي المدن المدمّرة في قطاع غزة وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية والأردن، تحولت نجمة داود للظلم والاضطهاد.

المعونات واللوبي الإسرائيلي

الدور المركزي للولايات المتحدة الأميركية في الحفاظ على قالب البؤس هذا لا

(١) Gideon Levy, «The Real Uprooting Is Taking Place in Hebron,» *Haaretz*, September 11, 20005.

(٢) Chris McGreal. «Life under Siege in a Divided City,» *Guardian*, December 9, 2005.

(٣) Levy, «Real Uprooting.»

يمكن المبالغة فيه. فالولايات المتحدة تُسَلّح إسرائيل وتُغْطيها الإعفاءات الضريبيّة، وتحميها من اللوم والنقد في هيئة الأمم المتحدة، وتوفِّرُ لها كميات هائلة من الأموال التي تحتاجها لتشديد قَبضَتها على الأراضي المحتلة. ومنذ عام ١٩٤٩ إلى عام ٢٠٠٥ استلمت إسرائيل ما يقارب مجموعه ١٠٥ مليار دولار من المساعدات المباشرة (وأغلبها مِنح عسكريّة واقْتصادية) من الإدارات الأميركية المتتابعة[١]. وهناك تقديرات أعْلى[٢]، ولكن حتّى لو أنّها أقلّ ممّا هي الأرقام الحقيقية بسبب دَفْع كميّات إضافية لأهداف خاصّة معينة أخرى. مثلاً ثلاثة مليارات دولار من أجْل تنمية وتطوير أسلحة، مثل الطائرة المقاتلة: «لافي»، والتكاليف الزائدة العارضة نتيجة الصراع بين إسرائيل والعرب. ثلث المعونات الخارجيّة الأميركية يذهب لإسرائيل بشروط الزبون الأفضل، وليس مثل الدول الأخرى التي تتسلم المعونات على أساس دفعات كل ثلاثة أشهر. المعونات الاقتصاديّة لإسرائيل تُدْفع كلّها منذ بداية السنة المالية بحيث تستطيع الاستفادة من فوائد هذه المبالغ، كذلك الحكومة الإسرائيلية غير مطالبةٍ بإيضاح كيف تَصْرِف هذه المعونات. فالمال يُوضع مع المدخول العام، فهي إذن تموّل جزئياً العمليات العسكرية الإسرائيلية والاستيطان في المناطق العربية المحتلة، والاستيطان كذلك يُمَوَّلُ، بالإضافة، من كميات كبيرة من الأموال التي تدفع لإسرائيل كل عام بشكْل إعانات خيرية خاصّة معفاة من الضرائب.

وبدون الدعم المالي الأميركي ما كان باستطاعة إسرائيل تجاوز انْهيار اقْتِصادها في الثمانينات، وما كان باستطاعتها الغَزْوَ والاحتلال، وما كان باسْتِطاعتها الاستمرار في اسْتيطان الأراضي المحتلة، بل كانت ستُجبر على إقامة سلام حقيقي مع الفلسطينيين، ومن خلالهم مع كل الدول العربية منذ زمن طويل. وحاجة الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم مصالحها القومية وتنْمية وتطوير سياسات تخْدُمُ هذه المصالح بصورةٍ فاعلة، برزت في ورقة العمل (اللوبي الإسرائيلي) التي كتبها أكاديميان متميّزان لديهما أوراق اعتماد محافظة ـ ممتازة ـ لا غبار عليها هما (سْتيفن وُلْت وجون مِرْشْهايْمِر) وأكدتها مقارنة الرئيس الأسبق (جيمي كارتر) بين سياسات الدولة الإسرائيلية والتمييز العنصري[٣].

(١) See Shirl McArthur, «Total Direct Aid to Israel Conservatively Estimated at Almost $105 Billion,» *Washington Report on Middle East Affairs*, April 16-17, 2005.

(٢) Writing in March 2006, John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, quoting the U.S. Agency for International Development's «Greenbook,» give a total aid figure of $140,142,800 (at the 2003 dollar rate). See «The Israeli Lobby and US Foreign Policy,» March 2006.

(٣) Jimmy Carter, *Palestine: Peace Not Apartheid* (New York: Simon and Schuster, 2006).

وشتائم القدح والذمّ بحق (وُلت) و(مرشهايمر) التي تَبِعَت نَشْر وَرَقَتِهما تُبرز صعوبة الحديث الصريح الحر عن الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأميركية. وبصورة مشابهة من شتائم القدح والذم بحق (كارتر) بعد نشر كتابه، لاحَظَ (كارتر) أن الأمر يكاد أن يكون «انْتحاراً سياسيّاً» لِعُضْوٍ في الكونغرس يريد إعادة انتخابه إذا اتخذ موقفاً يمكن تفسيره انْتقاداً لسياسات حكومة إسرائيل «والذي يساوونه، كما رأيت أنا بنفسي، بمعاداة السامية»[1].

تعديل سياسات الولايات المتحدة الأميركية بحيث تُجبر إسرائيل على الانسحاب من المناطق التي تحتلها الآن سيكون أمراً مرحبّاً به من قِبَلِ العديد من اليهود الإسرائيليين الذين يقفون الآن إلى جانب الفلسطينيين بطُرقٍ شتّى، والذين يعتقدون أن دولتهم وُضِعت على خطّ اصْطدام دائم مع الناس الذين تعيش في وسطهم والذين على حسابهم أُقيمت هذه الدولة.

حزم الفلسطينيون والإسرائيليون أمْرهم وجعلوا موقفهم واضحاً. إنهم بطبيعة الحال يتعاطفون مع نضال فلسطينيّي الضفة الغربية وغزّة ومع ورطة اللاجئين الموزّعين عِبْر الشرق الأوسط، ومع ذلك، وبطريقة ما، عليهم أن يسْلكوا طريقهم الخاصّ في دولة يُعتبرون فيها مواطنين من الدرجة الثانية. في كانون ثاني - يناير عام ٢٠٠٧ أصدرت اللجنة الوطنية لرؤساء السلطات العربية المحلية في إسرائيل بياناً: «الرؤية المستقبليّة للعرَب في إسرائيل» دعت فيه إلى «نظام ديموقراطي توافقي يسمح لنا بأن نكون ناشطين تماماً في عمليّة أخْذ القرار، ويضمن حقّنا الفردي والجماعي المدني والتاريخي والوطني». وَدَعَت الوثيقة لمواطنيّةٍ كاملة «وحُكْم ذاتي مؤسّساتِيّ في حقول التربية والثقافة والدين، وهو، في الواقع، جزء من تحقيق حقوقهم كمواطنين وكجزء من دولة إسرائيل». وتذكر الوثيقة هذه أن تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية، (يستَبْعدنا ويسْتثْنينا)، وطالبت بالاعتراف «بالظلم التاريخي» في وطن هو «العُنْصُر المُوَحِّد للجميع ولو أنّ هذا الوطن هو مُحْتَل». أثار نَشْر هذه الوثيقة موجة من الإدانة، في الجناح اليميني الإسرائيلي ضد (أعداء الداخل). وحتى في أجواء «اليسار» و«الوسط» اعتبر هذا محاولة لرفع الشرعية عن الدولة، وتحدّياً للتناقضات الملازمة لفكرة دولة يهودية ديموقراطية وفيها عدد كبير من أقليات غير يهودية، وجربت الوثيقة أيضاً التحالف مع الفلسطينيين الذين هم في اليسار الإسرائيلي[2].

وسواء في الداخل أو في المناطق المحتلّة أوْ عِبْرَ المنطقة، تواجه إسرائيل

(١) «Balanced Stand on ME Is Political Suicide Says Carter,» *Yediot Aharanot,* February 26, 2007.

(٢) National Committee for the Heads of the Arab Local Authorities in Israel, «The Future Vision of the Palestinian Arabs in Israel,» January 12, 2007.

مُشكلات هي بوضوح غَيْر قادرة أو غير راغبة، كدولة، للبحث فيها. في العقود الماضية قدّمت الدول العربية، تكراراً، الاعتراف الكامل بإسرائيل ودَمْجها في نظام دول الشرق الأوسط إذا انسحَبَت من المناطق التي احْتَلَّتْها عام ١٩٦٧ والاهتمام جدّيّاً بحق الفلسطينيين بالعودة، ومع ذلك فشلت إسرائيل بالردّ بصورة بنّاءة على كل هذه العروض، واضعةً نفسها في مواقف ثلاثة متساوية في تناقضها وُمتعذِّر الدفَاع عنْها: أوّلاً، إنها تتمسَّك وَتَسْتَوطن الأرض المحتلة ولكنها تدّعي إنها ملتزمة بالسلام؛ الثاني: إنها تحتلّ وتستوطن أرض شَعب آخر ولكنها تدّعي إنها ديموقراطية؛ والثالث: إنها تركّز على الطبيعة اليهودية والديموقراطية للدولة ولكنها تمتنع عن إعطاء حقوق متساوية لعدد كبير من المواطنين الذين هم غير يهود. ومع ذلك فإن إسرائيل غير راغبة في بحث واعتبار البديل الراديكالي القديم لهذه العقدة المتشابكة الخيوط ـ أي: دولة واحدة بحقوق متساوية للجميع من البحر المتوسط إلى نهر الأردن ـ لأن ذلك سيعْني نهاية ما يُسمّى عادةً «الحلم الصهيوني»، وغير قادرةٍ على التعامل مع المشكلات الموجودة وهي النتاج المحتوم لمحاولة عَيْش هذا الحلم، ومدافعة عمّا تعْتبره أكثر دول العالم متعذراً الدفاع عنه، لذلك تَبْقى إسرائيل لِوَحْدها بِقُدْرَتِها على تدمير كل من يتجاسر بالوقوف أمامها.

فشل «عملية السلام» التي كانت بُنْيَتُها هالكة منذ البدْء ولم تَقُد إلى «سلام الشجعان» (كما اتُّفق عليه عام ١٩٩٣) بل نحو «سلام القَبْر» الذي حَفَرته إسرائيل، وقدَرُ الحقوق التاريخية للفلسطينيين بأن تُقْبَر فيه إذا اسْتطاعت ميول شارون ـ أولمرت أن تأخذ مجْراها. عام ٢٠٠٠، كتب إدوارد سعيد إن وظيفة عملية (أوسلو) هي «وَضْع الفلسطينين في قفص من بقايا أرضهم مثل نزلاء الملاجئ أو السجون»[١]. الزحف المتنامي للمستوطنات في المناطق التي احْتُلّت عام ١٩٦٧، الانفصال عن القدس، وإغلاق وادي نهر الأردن، والجدار ونقاط التَفْتيش وإغلاق الطرق وفَرْض مَنْع التجوّل والعمليات العسكرية، وفِرَقُ الموت في مدن الضفة الغربية، كل هذه تشير إلى مستقبل يكون فيه (استقلال) الفلسطينيين كئيباً لدرجة أنه لن يكون لهم أي مستقبل أبداً. أما بالنسبةِ لأولمرْت وجماعة التمييز العرقي الصريح التي فُرِض عليه ضمُّها إلى وزارته، فعلى ما يبدو، لكي تبقى حكومته «عائمة»، هذا هو الموضوع كله[٢]. ومع ذلك استمر الأميركان والبريطانيون وغيرهم من «زعماء

(١) Edward Said, «America's Last Taboo,» *New Left Review 6* (November-December 2000).

(٢) Olmert remains the faithful disciple of Menachem Begin and Vladimir Jabotinsky. The name of the governing party, Kadima («forward» of «eastward»), is rich in symbolism for the Revisionists. See Jacqueline Rose, «The Zionist Imagination,» *Nation,* June 26, 2006.

العالم» يكررون الحديث عن التزامهم «بسلام قابل للحياة»، ووعودهم وضماناتهم هي جزء من تاريخ طويل من بلاغة الغرب الكلامية استمر ولكن بدون إنجاز في إعادة صياغة تعبير آرثر كوستلر.

حاجة وطمع

في ثلاثيّة المحافظين الجُدُد عن الدول المارقة في الشرق الأوسط ـ العراق، إيران وسورية، بعد أن اخْتُصر الرباعي إلى ثلاثي بعد (ردَّةِ) ليبيا النادمة ـ، وُضِعَت إيران على القائمة لتَتْبَعَ العراق، في تغيير النظام، وطوَّرُوا الموضوع لتبرير عقوبات أوْ هجمات عسكرية عليها بحجة أن إيران تطوّر قدرتها النووية. ومراراً، أعلن كبار وزراء الحكومة الإسرائيلية وضباط مخابراتها إن إسرائيل لا تستطيع العيش بجانب إيران نووية. وصدرت تهديدات من واشنطن والقدس أن كلّ الخيارات وُضعت على الطاولة، فقابلَتْها طهران «بالتحدي»: إذا تجاسرت إسرائيل على إطلاق صاروخ واحد على مفاعل (ناتانْز) الإيراني ـ قال أحد قواد الحرس الثوري في آب ـ أغسطس ٢٠٠٤ ـ «عندها على إسرائيل أن تنسَىْ نهائياً (مفاعل ديمونا)»[١]. وكما فعلت إسرائيل قبل نصف قرنٍ تقريباً، أعلنت إيران أن لا نيّة لها لتطوير أسلحة نووية؛ وبالفعل، أصدر القائد الديني الأعلى، آية الله خامنئي، فتوى ضد إنتاج وتخزين واسْتعمال أسلحة نووية[٢]. يبدو هذا الكلام أغلى وأثمن من جيشٍ من مراقبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ولكن بالنسبة للمسؤولين الإسرائيليين تمثل إيران أكبر تَهْديد لإسرائيل منذ عام ١٩٤٨[٣]، ويبدو أن الدليل على مقاصدها ظهر في الملاحظة التي نُقلت عن الرئيس أحمدي نجاد أنه «يجب محْو إسرائيل من الخريطة» (ليس هذا هو ما قاله فعلاً. بعد إشارته إلى أنظمة أخرى انهارت حديثاً ـ إيران والاتحاد السوفييتّي والعراق ـ رجع أحمدي نجاد إلى تصريح لآية الله الخميني: «إن النظام المحتل للقدس يجب أن يغيب عن صفحة الزمن»)[٤].

في شباط ـ فبراير ٢٠٠٥، أشار الرئيس بوش إلى أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب إسرائيل إذا حاولت تدمير قدرة إيران النووية. «بوضوح، إذا كنتُ زعيماً

---

(١) «Iran Threatens to Strike Dimona Reactor if Israel Strikes It,» *Arabic News.*

(٢) See Abbas Edalat, «The US Can Learn from This Example of Mutual. Respect,» *Guardian,* April 5, 2007.

(٣) Ross Dunn, «Israel Threatens Strikes on Iranian Nuclear Targets,» *Scotsman,* November 23, 2004.

(٤) See Jonathan Steele, «Lost in Translation,» June 14, 2006, and for further discussion «Forum: Mail to BBC re Ahmedinajad,»

لإسرائيل وسمعت بعض تصريحات آيات الله الإيرانيين التي تتعلّق بأمن بلدي، فإنني سأقلق، وسأقلق أيضاً إذا حصلت إيران على سلاح نووي. في هذا المجال إسرائيل حليفتنا، ولقد قُمنا بالتزام قوي جدّاً لدعْم إسرائيل عندما كان هناك ما يُهدد أمنها»[1]. رغم التهديد بالعقوبات والإنذارات بضربة عسكرية، رفضت إيران التراجع. فبالنسبة لكثير من الإيرانيين، ترمز المسألة النووية إلى الاستقلال الوطني مثلما رمز إليه النفط قبل أكثر من نصف قرن. فإيران تعتبر إنَّها تَمْلك الحق مثل أيّ بلد آخَر في تَنْمية وتطوير الطاقة النوويّة (بما في ذلك تَخْصيب اليورانيوم) ضمن الإجراءات الوقائية التي تطلبها وتفرضها الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبعكْسِ إسرائيل، فلقد وقَّعت إيران على اتفاقية عدم الانتشار، وسمحت للمراقبين بزيارة كل مراكزها النووية. في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أعلنت الحكومة - الإيرانية - إنها لن تتراجع أمام تهديدات الأمبرياليين الجُدُد وتهويلهم، وأنذرت بأن الولايات المتحدة الأميركية معرضة لنفس الآلام والأضرار إذا ما تجاسرت على القيام بعمل عسكري. هناك بوادر دورة جديدة من العنف تكاد تبدأ في الشرق الأوسط حتّى قبل أن تنتهي الدورة القديمة تماماً.

من الحاجات الاستراتيجية والطمع التجاري، وُلد تأثير الغرب الذي يشعر به سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الغَزْوِ والاجتياح والاحتلال والعقوبات الجماعية، وفي الغارات والتخريب والتدمير والتمرد والضراوة والتهْويل والاستغلال الاقتصادي، ودعم الطغاة والتلاعب - ببراعة - بالملوك ورؤساء الوزارات المرتشين المحرَّضين. ما صنعه الغرب عاد وفكّكه مراراً، ففي خلال القرنين الماضِيَيْن، وفي مناسبات وأمكنة لا حصر لها يصعب تعدادها، كانت المدنيّة والقِيَمُ الغربية والديموقراطية هِيَ الأقنعة، في حين كانت القوة البهيميّة هي الوجه الحقيقي. على «الحدود الدامية للإسلام»، ولا مرّة واحدة في هذين القرنين الأخيرين، تعرضت أية مدينة أو بلدة أو قرية في الغرب لأي هجوم من قِبَل جيوش عربية أو مسلمة، كما أنَّ ما من دولة عربية أو مسلمة تورّطت في أعمال الإرهاب الكبرى لأسامة بن لادن. فالعدوان كان كُليّاً باتجاه واحد، على الرغم من ادّعاء صموئيل هينتنغتون أن للمسلمين نزعة للعنف، وأن «الحدود الدموية» تخصّ الإسلام. وحقاً لا توجد فترة في التاريخ الإسلامي لم يقاوِم المسلمون فيها الغزو والاجتياح باسْم الإسلام، فكان لا بد من أن تنشأ النقمة على العرب المسلمين في القرن العشرين. وإذا سبّب الهجوم الجوي يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، صدمة هائلة، فإنها كانت

(١) Speacking at a White House press conference on February 17, 2005.

بالتأكيد، وإلى حدّ ما، بسبب وجود مثل هذا الانقلاب لنظام طبيعي، مبنيٌّ على سلسلة من افتراضات عِرْقية نابعة من عجرفة وادعاءات التاريخ الأمْبريالي: نحن نهاجم وأنتم المهجوم عليكم. نحن نجتاح وأنتم من يتعرض للاجتياح. نحن نحتلُّ وأنتم من تحتل بلادكم. نحن نهدّد وأنتم ترتعبون. نحن نحاضر وأنتم الذين تستمعون. نحن نقتل وأنتم القتلى. نحن حكماء وأنتم ذوو جرأة وغير هيّابين؛ وباستثناء الهجوم الأوّل على مركز التجارة العالمي (محاولة هدم البرج الشمالي عام ١٩٩٣ بتفجير قُنبلةٍ هائلة في موقف السيارات تحت الأرض)، فإن حادث الحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر، وقع خارج إطار تجربة الغرب بكامله في الشرق الأوسط، وهذا بالتأكيد جزءٌ من معناه كنقطة تحوّل في التاريخ. فجأةً يُشعر بتأثير الغرب في الناحية الخطأ:

ففي لحظة واحدةٍ مُروّعة حصل الانفجار والارتداد، ولم يكن المدنيون الأبرياء من سكان بيروت أو بغداد الذين لا يستحقون حتى تعدادهم، ولكن كانوا من الأميركيين الذين قُتلوا على التراب الأميركي وأُحصُوا حتى آخر شخص، رجالاً ونساءً وأطفالاً. والتوازي هنا لا يقلّل من حجم المأساة ولكنه يرسم خطّاً تحت كلمة (الحاجة) لِفَهْم لماذا تحدث مثل هذه الأشياء، ولمنع أسباب العُنف من أن تتستر عليه أو تغطيه بلاغة كَلامية تثير الذُعر عن (هم) و(نحن)[١]. و «صدام الحضارات» هو تسليةٌ مناسبةٌ تساعد حكومات مخْصُوصة على تحاشي التعامل مع تأثيرات سياساتهم وأعمالهم. إن هذه الحكومات بالذات وليس «الغرب» هي التي يجب أن تتحمّل المسؤوليّة عن الضرر الحاصل وتبرِّره باسْم الحضارة والتحرّر والحرية ولعهد قريب جداً باسم الديمقراطية.

فشل الحكومات العربية بتّحْديد مبادىء عامّة والوقوف وراءها، سمح لأسامة بن لادن أن يدّعي ـ وليس بدون سوابق عدة في تاريخ المسلمين ـ مسؤولية الدفاع عن العقيدة باسْم إسلامٍ قاسٍ وعِقابي، وفي العالم حوالي ١,٣ مليار مسلم. في هذا البحر الواسع فإن عدد المسلمين ـ غالباً الشباب ـ المستعدّين للسير هذه المسافة الطويلة مع أسامة بن لادن متناهي الصِغَر، ولكن المسلمين في كل مكان يستطيعون التثبت من حقيقة ما يقوله هو أوْ أيمن الظواهري عندما يتحدّثان عن عدوانية الغرب ومعايير الغرب المزدوجة. ففي الحديث الذي أذاعه في التاسع والعشرين من تشرين أوّل ـ أكتوبر عام ٢٠٠٤، قال بِنْ لادن إنّ فلسطين والاجتياح الإسرائيلي للبنان عام

(١) See Mark LeVine, *Why They Don't Hate Us: Lifting the Veil on the Axis of Evil* (Oxford: Oneworld, 2005), for an effective response to these claims.

١٩٨٢ هو الذي وَضَعَهُ (أي بن لادن) على الطريق للحادي عشر من أيلول ـ سبتمبر ٢٠٠١. «لم أستطع نِسْيان هذه المشاهد المؤثّرة، الدم والأطراف المبتورة، رؤية النساء والأطفال المنتشرين في كل مكان، البيوت المهدّمة على رؤوس أصحابها والأبنية الشاهقة المدّمرة مع القاطنين فيها، الصواريخ المنهمرة على منازلنا بدون رحمة». وكانت رسالته: إذا تركتمونا وشأننا نَترككم وشأنكم.

ليس على الولايات المتحدة الأميركية التهاون في ملاحقة أسامة بن لادن لكي يَعْتَرف بهدوءٍ بوجهة نظره، وتبدأ هي في إعادة تقْييم سياساتها التي لطَّخت اسْمها عبرَ الشرق الأوسط كلّه، وسبّبت الأذى لملايين النّاس. مع ذلك فإن إدارة جورج دبليو بوش، وهي التّجْسيد لقوّة الغرب في هذا الوقت، لم تُبْدِ أيّة إشارة تنِمّ عن الإصغاء الحقيقي لشكاوى ومظلمات العالم العربي ثم العمل على حلّها وإزالتها، أكثر ممّا فَعَل الغَرْب قبل نَصْفِ قرن، «يجب أن يَسْتمر هذا البلد في هجومه ويبقى على هجومه»، هذا ما قاله الرئيس في مؤتمر صحفي في نيسان ـ إبريل عام ٢٠٠٤[1].

والاستراتيجيّات التي صاغَتْها حكومة الولايات المتحدة الأميركية في التسعينات ـ من القرن الماضي ـ كانت موجهة للحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على العالم واستمرارها في القرن الحادي والعشرين.

في بداية عام ٢٠٠٧، والحال كما هو في العراق وأفغانستان، وحتى في لبنان، حيث تركت الولايات المتحدة الأميركية البابَ مفتوحاً عام ٢٠٠٦ لانْقِضَاض إسرائيل وانتهى الأمر بغير حَسْم، كانت العقيدة السياسية تتهاوى وتنهار مثيرة لأربع أسئلة نهائيّةٍ في خِتَام سردٍ بدأ بأسئلة:

هل سَتُعْتَبرُ أحداث ٢٠٠١/٩/١١ في يوم ما هي ناقوس الخَطر الذي رَنّ مُؤْذِنا بنهاية القرن الأميركي الجديد تقريباً قبل أن يبدأ؟ هل حقّاً نحْن نقْتَرِبُ من نهاية عَهْدٍ؟ هل السيطرة الغربية على بقية العالم لخمسمائة عام تقريباً قَارَبَت نهايتها؟، هل هذا الأمر سيّيءٌ بالنسبة للغرب وجَيّدٌ بالنسبة لباقي العالم، أم هو جيد لنا جميعاً؟.

(١) «President Addresses the Nation in Prime Time Press Conference,» April 13, 2004.

محتوى الكتاب

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الجزء الثالث

الصعود الأميركي

الموضوع | **الصفحة**

الجزء الرابع

حروب بوش

الموضوع	الصفحة

رقم: 542 - 11



عاش المؤلف مدَّة في بيروت، وشـاهد بأمِّ العين المآسـي التي سـببها الغرب للعرب، كما سمح له عمله في الصحافة أن يطَّلع على تاريخ المنطقة العربية، وتدخلات الغرب في كل شيء فيها، وفرض التقسيم عليها، وبث الفتن بين شعوبها وطوائفها، واستلاب خيراتها.

فألَّـف هذا الكتـاب بحياد واضح للذين يرغبون بزيادة معرفتهـم بالبلاد العربية أكثر مما تستطيع وسائل الإعلام كشفه للقراء، ليدرك الغرب الجواب على تساؤله: **لماذا يكرهوننا.**

يبـدأ الكتـاب بعرض الخلفية التاريخيـة للمنطقة، ينتقل بعدها إلـى عرض التدخل الغربي الدمـوي فيها ابتداء من غزو فرنسا الجزائـر سنة 1930م واحتلال بريطانيا مصر، مروراً بالحـرب العالمية الأولى، وخداع الغرب الشريـف حسين، وتجزئة البلاد العربية، ثم تورط الولايات المتحدة في المنطقة، وغرس اسرائيل فيها، ودعم الغرب المستمر لها.

كل ذلك للحفاظ على المصالح الغربية، بل مصالح فئة من الرأسماليين الجشعين، باسم جلـب المدنيَّـة والديمقراطية والحرية للمنطقة، مستهينين بالخسائـر البشرية التي دفعتها وتدفعها شعوبهم، وبالتدمير والإبادة اللاإنسانية للمنطقة العربية.

وهـو يعتمد الوثائق التي استطاع الوصول إليها فـي «أرشيفات» الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة، ما مكَّنه من فضح ما قرَّره الساسة وراء الأبواب المغلقة، وفي الغرف المقفلة.

وهـو يغطِّـي أحداث المنطقة التـي حرَّفوا اسمهـا، فأسموها «الشرق الأوسـط» حتى تاريخ تدمير البرجين في نيويورك، وحروب «البوشين» الهمجية.

المعرب


ISBN 978-9953-18-110-3